

فتح المالك

منه

تبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك

ترتيب وتحقيق خادِم السَّنة المطرقة
الأستاذ الدكتور مصطفى صميحة
الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة

الجزء السادس
يحتوي على الكتب التالية:
شِمة الحج ~ الجهاد ~ النذور والأيمان

منشورات
محرر كاي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب
العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة
أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات
ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بقية كتاب الحج ٢٨ - باب جامع السعى

٤٠١ - حديث ثامن عشر لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال: «قلت لعائشة أم المؤمنين - وأنا يومئذ حديث السن -: رأيت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. فما على الرجل شيء ألا يطوف بهما؟ قالت عائشة: كلا لو كان كما تقول، لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما؛ إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة؛ فلما جاء الإسلام، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ (٣٥٩٠).

قال ابن وهب: مناة: حجر كان أهل الجاهلية يعبدونه، وكان في المشلل الجبل الذي تصدر منه إلى قديد.

قال أبو عمر: في هذا الحديث من قول عائشة: دليل على وجوب السعى بين الصفا والمروة في الحج، وقد بينت عائشة معنى نزول الآية ومخرجها، وجاءت بالعلم الصحيح في ذلك؛ وعلى قولها على وجوب السعى بين الصفا والمروة: مالك والشافعي وأصحابهما؛ وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور؛ وكل هؤلاء يقول: إن السعى بين الصفا والمروة واجب فرضاً، وعلى من نسيه أو نسي شوطاً واحداً منه، أن ينصرف إليه حيث ذكره في بلده أو غير بلده حتى يأتي به كاملاً، كمن نسي الطواف الواجب طواف الإفاضة سواء، أو نسي شيئاً منه؛ ولا خلاف بين علماء المسلمين في وجوب طواف الإفاضة، وهو الذي يسميه العراقيون: طواف الزيارة يوم النحر بعد رمي جمرة العقبة؛ إلا أن منهم من يقول: إن عمل الحج ينوب فيه التطوع عن الفرض على ما بيناه عنهم (٣٥٩٠) أخرجه البخاري ٢/٣٠٦ كتاب الحج باب (وجوب الصفا والمروة... إلخ) عن عروة ومسلم ٩٢٨/٢ كتاب الحج باب ٤٣ رقم ٢٥٩ عن عروة.

٤ فتح المالك

فى غير هذا الموضوع؛ واختلفوا فى وجوب السعى بين الصفا والمروة: فذهب مالك والشافعى وأصحابهما وأحمد وإسحاق وأبو ثور إلى ما ذكرنا، وهو مذهب عائشة رضى الله عنها، ومذهب عروة، وغيره.

وكان أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير ومحمد بن سيرين، يقولون: هو تطوع وليس ذلك بواجب.

وروى ذلك عن ابن عباس، ويشبه أن يكون مذهب أبى بن كعب وابن مسعود؛ لأن فى مصحف أبى، ومصحف ابن مسعود: ﴿فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما﴾.

وقال أبو حنيفة والثورى: من ترك السعى بين الصفا والمروة، فعليه دم، وهو قول الحسن البصرى؛ إلا أن تلخيص مذهب أبى حنيفة فى ذلك: إن طاف أربعة أشواط وترك ثلاثة، فعليه إطعام ثلاثة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من حنطة؛ وإن ترك شوطين أطعم مسكينين كذلك نصف صاع لكل واحد منهما؛ وإن ترك شوطا واحدا، أطعم مسكينا واحدا نصف صاع من حنطة، إلا أن يكون طعامه هذا يبلغ دما؛ فإن بلغ دما، أطعم من ذلك ما شاء فأجزى عنه، وإن ترك السعى كله بين الصفا والمروة فى الحج ناسيا أو فى العمرة، فعليه دم.

وروى عن طاوس فى هذا المسألة أنه قال: على من ترك السعى بين الصفا والمروة عمرة.

واختلف عن عطاء فى هذه المسألة على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه لا شىء على من ترك السعى بين الصفا والمروة، والآخر: أنه عليه دم. والثالث: أنه إن شاء أطعم مساكين، وإن شاء ذبح شاة فأطعمها المساكين.

قال أبو عمر: قد مضت هذه المسألة مجودة ممهدة مبسطة بما فيها من الحجة لمن قال بقولنا من جهة الأثر؛ إذ لا مدخل فيها للنظر فى باب جعفر بن محمد من كتابنا هذا، فكرهنا إعادة ذلك ها هنا.

٤٠٢ - حديث رابع لجعفر بن محمد:

مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر «أن رسول الله ﷺ كان إذا نزل بين الصفا والمروة مشى، حتى إذا انصبقت قدماه فى بطن المسيل سعى حتى يخرج منه» (٣٥٩١).

(٣٥٩١) أخرجه مسلم ٨٨٦/٢ كتاب الحج باب ١٩ رقم ١٤٧ عن جعفر بن محمد عن أبيه، =

هكذا قال يحيى عن مالك فى هذا الحديث: إذا نزل بين الصفا والمروة. وغيره من رواة الموطأ يقول: «إذا نزل من الصفا مشى حتى انصبت قدماه فى بطن المسيل سعى حتى يخرج منه».

ولا أعلم لرواية يحيى وجهاً إلا أن تحمل على ما رواه الناس؛ لأن ظاهر قوله: «نزل بين الصفا والمروة»، يدل على أنه كان راكباً، فنزل بين الصفا والمروة، وقول غيره: «نزل من الصفا»، والصفا جبل لا يحتمل إلا ذلك.

وقد يمكن أن يكون شبه على يحيى رواية ابن جريج عن أبى الزبير، عن جابر «أن رسول الله ﷺ طاف فى حجة الوداع على راحلته بالبيت، وبين الصفا والمروة؛ ليراه الناس، وليشرف لهم ليستلوه؛ لأن الناس غشوه». وهذا خبر لم يذكر فيه: وبين الصفا والمروة، غير ابن جريج. وإنما المحفوظ فى هذا حديث ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبى ﷺ طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه. وهذا الحديث وإن كان ثابت الإسناد عندهم صحيحاً، فإن العلماء قد أجمعوا على أنه لم يكن لغير عذر وضرورة. واختلفوا فى العذر، فقال سعيد بن جبير وطائفة: كان شاكياً ﷺ.

وقال آخرون: بل كان ذلك منه لشدة ما غشيه من السائلين؛ ليشرف لهم، ويعلمهم ويفهمهم. وذلك فى حين طوافه بالبيت، لا بين الصفا والمروة. وقد وهم فيه ابن جريج حين ذكر فيه الصفا والمروة؛ لأن ذلك كان منه فى طواف الإفاضة، والله أعلم.

وحديث ابن جريج، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى عن ابن جريج، أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «طاف النبى ﷺ فى حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة؛ ليراه الناس وليسألوا، فإن الناس غشوه».

قال أبو عمر: قوله فى هذا الحديث: «وبين الصفا والمروة»، تدفع الآثار المتواترة عن جابر بمثل رواية مالك هذه؛ لأن قوله: «انصبت قدماه فى بطن المسيل»، يدفع أن يكون راكباً.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا جعفر بن

محمد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا جابر «أن رسول الله ﷺ نزل - يعنى على الصفا - حتى إذا انصبت قدماه فى الوادى رمل، حتى إذا صعد مشى».

والوجه عند أهل العلم فى طواف رسول الله ﷺ راكباً أنه كان فى طواف الإفاضة. وحينئذ أظ الناس به يسألونه. وفى حديث طاوس بيان ذلك.

روى ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه «أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يهجرُوا بالإفاضة، وأفاض فى نسائه ليلاً، فطاف على راحلته».

وفى حديث أم سلمة أنها اشتكت يومئذ، فقال لها رسول الله ﷺ: «طوفى راكبة من وراء الناس» (٣٥٩٢).

ومما يدل على كراهية الطواف راكباً من غير عذر، أنى لا أعلم خلافاً بين علماء المسلمين أنهم لا يستحبون لأحد أن يطوف بين الصفا والمروة على راحلة راكباً. ولو كان طوافه راكباً لغير عذر لكان ذلك مستحباً عندهم أو عند من صح عنده ذلك منهم.

وقد روينا عن عائشة وعروة بن الزبير كراهية أن يطوف أحد بين الصفا والمروة راكباً. وهو قول جماعة الفقهاء. فأما مالك فلا أحفظ له فيه نصاً، إلا أنه قال: من طاف بالبيت محمولاً أو راكباً من غير عذر لم يجزه وأعاد.

وكذلك السعى بين الصفا والمروة عندى فى قوله: بل السعى أوكد ما شيا لما ورد فيه من اشتداد رسول الله ﷺ فى سعيه ما شيا على قدميه.

وقال مالك: أنه إن سعى أحد حاملاً صبياً بين الصفا والمروة أجزأه عن نفسه وعن الصبي إذا نوى ذلك. وقال فى الطائف بالبيت محمولا: إن رجع إلى بلاده كان عليه أن لا يهريق دماً.

وقال الليث بن سعد: الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة سواء، لا يجزئ واحد منهما راكباً إلا أن يكون له عذر.

(٣٥٩٢) أخرجه البخارى ج ٢/٢٩٨ كتاب الحج باب طواف النساء مع الرجال عن أم سلمة ومسلم ج ٢/٩٢٧ كتاب الحج رقم ٢٥٨ عن أم سلمة. وأبو داود برقم ١٨٨٢ ج ٢ كتاب المناسك باب الطواف الواجب عن أم سلمة. والنسائى ٥/٢٢٣ عن أم سلمة. والبيهقى بالكبرى ٥/١٠١ عن أم سلمة، كتاب الحج، باب الطواف راكباً. وابن خزيمة برقم ٥٢٣ عن أم سلمة ج ١/٢٦٣.

وكذلك قال أبو ثور: من سعى بين الصفا والمروة راكباً لم يجزه، وعليه أن يعيد.

وقال مجاهد: لا يركب إلا من ضرورة. وهو قول مالك.

وقال الشافعي: لا ينبغي له أن يطوف بالبيت ولا يسعى راكباً، فإن فعل فلا دم عليه من عذر كان ذلك أو من غير عذر. وذكر أن أنس بن مالك وعطاء طافا راكبين.

وقال أبو حنيفة: إن سعى راكباً بين الصفا والمروة أعاد ما دام بمكة، وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم. وكذلك إن طاف بالبيت راكباً عنده.

وقال هشام بن عبيد الله عن محمد بن الحسن: لو طاف بأمه حاملاً لها أجزأه عنه وعنهما. وكذلك لو استأجرت امرأة رجلاً يطوف بها كان الطواف لهما جميعاً، وكانت الأجرة له.

قال أبو عمر: قول مالك والليث بن سعد وأبي ثور أسعد بظاهر الحديث، وأقيس في قول من أوجب السعى بين الصفا والمروة فرضاً.

وأما قول من قال: إن رسول الله ﷺ كان شاكياً؛ فحجته في ذلك حديث عكرمة عن ابن عباس:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، قال: حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن ابن عباس، «أن رسول الله ﷺ قدم مكة، وهو يشتكي، فطاف على راحلته كلما أتى على الركن استلم بحجته، فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين.

ومثل هذا قوله ﷺ لأُم سلمة حين اشتكت إليه: «طوفى من وراء الناس، وأنت راكبة».

وقد اختلف الفقهاء في السعى بين الصفا والمروة على الهيئة المذكورة فيه هل هو من فروض الحج أو من سننه؟ فالذي ذهب إليه مالك والشافعي ومن اتبعهما وقال بقولهما: أن ذلك فرض لا ينوب عنه الدم، ولا بد من الإتيان به كالطواف بالبيت الطواف الواجب، سواء. وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: السعى بين الصفا والمروة ليس بواجب، فإن تركه أحد من الحجاج حتى يرجع إلى بلاده جبره بالدم؛ لأنه سنة من سنة الحج، وسنن الحج تجبر بالدم إذا سقط الإتيان بها. هذا قول الثوري.

وروى عن قتادة والحسن البصري مثله.

وأما أبو حنيفة وأصحابه، فقالوا: إن ترك أربعة أشواط من السعى بين الصفا والمروة فعليه دم، وإن ترك أقل كان عليه لكل شوط إطعام مسكين نصف صاع من حنطة. قالوا: وإن ترك ذلك في العمرة أو في الحج ناسيا فعليه دم.

وقال قوم: هو فرض في العمرة، وليس بفرض في الحج.

وقال طاوس: من ترك السعى بينهما فعلى عمرة، واختلف فيه قول عطاء.

وروى عن ابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك وابن سيرين أنه تطوع، وحجة أبي حنيفة، ومن قال بقوله في السعى بين الصفا والمروة أنه ليس بفرض قول رسول الله ﷺ: «الحج عرفات فمن أدركها فقد أدرك الحج» (٣٥٩٣).

قالوا: فصار ما سواه ينوب عنه الدم. قالوا: وإنما السعى بين الصفا والمروة تبع للطواف كما أن المبيت بالمزدلفة تبع للوقوف بعرفة. فلما ناب عن المبيت يجمع الدم فكذلك ينوب عن السعى الدم.

قال أبو عمر: أما الوقوف بعرفة ففرض مجتمع، عليه وأما المبيت أو حضور المزدلفة للصلاة والذكر بها فمختلف في فرضه، وإن كان مالك وأبو حنيفة والشافعي لا يرونه فرضا.

وسياتى ذكر حكم الوقوف بعرفة، والمبيت يجمع في باب شهاب عن سالم، إن شاء الله. والحجة لمن أوجب السعى بين الصفا والمروة فرضا على من لم يوجبه أن رسول الله ﷺ فعله، وقال: «خذوا عني مناسككم» (٣٥٩٤).

فصار بيانا لمحمل الحج. فالواجب أن يكون فرضا كميانه لركعات الصلوات، وما كان مثل ذلك إذ لم يتفق على أنه سنة أو تطوع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ (٣٥٩٥). فإن احتج محتج بقراءة ابن مسعود وما في مصحفه وذلك قوله: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، قيل له: ليس فيما سقط من مصحف الجماعة حجة؛

(٣٥٩٣) أخرجه الترمذى برقم ٢٩٧٥ جـ ٥/٢١٤ كتاب التفسير عن عبدالرحمن بن يعمر. والدارمى ٥٩/٢ باب بما يتم الحج عند عبدالرحمن بن يعمر الديلمى. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٢٣٦/١ وعزاه لابن أبى شبة وأحمد وأبو داود والترمذى والنسائى عن ابن يعمر الديلمى.

(٣٥٩٤) سبق برقم ٣٦٠٥.

(٣٥٩٥) البقرة ١٥٨.

لأنه لا يقطع به على الله عز وجل: ولا يحكم بأنه قرآن إلا بما نقلته الجماعة بين اللوحين.

وأحسن ما روى في تأويل هذه الآية ما ذكره هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت مناة على ساحل البحر وحولها الفروث والدماء مما يذبح بها المشركون، فقالت الأنصار: يا رسول الله، إنا كنا إذا أحرمتنا بمناة في الجاهلية لم يحل لنا في ديننا أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾.

قال عروة: أما أنا فلا أبالي ألا أطوف بين الصفا والمروة، قالت عائشة: لم يا ابن أختي؟ قال: لأن الله يقول: ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ فقالت عائشة: لو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، فلعمري ما تمت حجة أحد ولا عمرته إن لم يطف بين الصفا والمروة. ورواه الزهري عن عروة، عن عائشة مثله، وقال فيه معمر، عن الزهري، فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، فقال: هذا العلم. وقد روى مالك هذا الحديث عن هشام بن عروة بمعنى واحد، وسنذكره في باب هشام من هذا الكتاب، إن شاء الله.

وروى ابن جريح عن عطاء، عن عائشة «أن رسول الله ﷺ قال لها: طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يجزئك أو يكفيك لحجك وعمرتك» (٣٥٩٦).

قال أبو عمر: ولو لم يكن واجبا لما قال: يجزئك، والله أعلم. فقد تبين بما ذكرته عائشة مخرج نزول الآية على أى شيء كان، وبين رسول الله ﷺ ذلك بطوافه بين الصفا والمروة، وقوله: «اسعوا بينهما، فإن الله كتب عليكم السعي» (٣٥٩٧). وكتب بمعنى أوجب كقول الله: ﴿كتب عليكم الصيام﴾ (٣٥٩٨). وكقول رسول الله في الخمس الصلوات: «كتبهن الله على العباد» (٣٥٩٩). ومثله كثير.

(٣٥٩٦) أخرجه أبو داود برقم ١٨٩٧/ج٢ كتاب المناسك باب طواف القارن عن عائشة. والبيهقي بالكبرى ١٠٦/٥ عن عطاء. والبعثي بشرح السنة ٨٤/٧ عن عائشة، وذكره بالكنز برقم ١١٩٩٨. وعزاه السيوطي لأبي داود عن عائشة.

(٣٥٩٧) أخرجه أحمد ٤٢٢/٦ عن حبيبة بنت أبي تجرة والحاكم بالمستدرک ٧٠/٤ عن حبيبة بنت أبي تجرة. والبعثي بشرح السنة ١٤١/٧ عن حبيبة بنت أبي تجرة. والدارقطني ٢٥٥/٢ عن حبيبة بنت أبي تجرة. وأبو نعيم الحلية ١٥٩/٩ عن حبيبة بنت أبي تجرة. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٤٧/٣ وعزاه لأحمد والطبراني الكبير عن حبيبة بنت أبي تجرة. (٣٥٩٨) البقرة ١٨٣.

(٣٥٩٩) أخرجه أبو داود برقم ١٤٢٠/ج٢ كتاب الصلاة باب فيمن لم يوتر عن ابن محيريز=

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا سريح بن النعمان، قال: حدثنا عبدالله بن المؤمل عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجرة، قالت: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بين الصفا والمروة، والناس بين يديه، وهو وراءهم، وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعى، وهو يقول: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعى». هكذا قال: عن عبدالله بن المؤمل، عن عطاء. وبين عطاء وعبدالله بن المؤمل في هذا الحديث عمر بن عبدالرحمن ابن محيصن السهمي.

أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبدالله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: أخبرنا محمد بن سنجر، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا عبدالله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن السهمي، عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجرة - امرأة من أهل اليمن - قالت: لما سعى النبي ﷺ بين الصفا والمروة، دخلنا في دار آل أبي حسين في نسوة من قريش، فرأيت النبي ﷺ يسعى بين الصفا والمروة في بطن الوادي وهو يقول: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعى». حتى أن ثوبه يديره من شدة السعى. وكذلك رواه الشافعي عن عبدالله بن المؤمل.

أخبرنا أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي، قال: حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني، قال: أخبرنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا عبدالله بن المؤمل العابدی، عن عمر بن عبدالرحمن محيصن، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، قالت: أخبرتني ابنة أبي تجرة، إحدى نساء بنى عبدالدار، قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين ننظر إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة، فرأيتة يسعى، وإن مئزره ليدور من شدة السعى، حتى أقول: إنني لأرى ركبتيه، وسمعته يقول: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعى». وذكره أبو بكر بن أبي شيبة، فأخطأ في إسناده، إما هو وإما محمد بن بشر.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا عبدالله بن المؤمل، قال: حدثنا عبدالله بن أبي حسين، عن عطاء، عن حبيبة بنت أبي تجرة، قالت: نظرت إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث، بمعنى ما تقدم سواء. ولكنه أخطأ في

موضعين من الإسناد، أحدهما: أنه جعل فى موضع عمر بن عبد الرحمن، عبد الله بن أبى حسين. والآخر: أنه أسقط صفية بنت شيبة من الإسناد، فأفسد إسناد هذا الحديث، ولا أدرى ممن هذا أمن أبى بكر، أم من محمد بن بشر، ومن أيهما كان، فهو خطأ لا شك فيه.

وقد رواه محمد بن سنان العوفى عن عبد الله بن المؤمل، فجعله بالطواف بالبيت.

ذكر أبو جعفر العقيلي، قال: حدثنا محمد بن أيوب، قال: أخبرنا محمد بن سنان العوفى، قال: أخبرنا عبد الله بن المؤمل المكي، قال: أخبرنا عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمى، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة يقال لها: حبيبة بنت أبى تجرة، قالت: دخلت المسجد، أنا ونسوة معى من قريش، قالت: والنبي ﷺ يطوف بالبيت، قالت: وإنه ليسعى حتى أنى لأرثى له، وهو يقول لأصحابه: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى». هكذا قال: يطوف بالبيت، وأسقط من إسناد الحديث عطاء، والصحيح فى إسناد هذا الحديث ومتنه ما ذكره الشافعى وأبو نعيم، إلا أن قول أبى نعيم: امرأة من أهل اليمن، ليس بشىء، والصواب ما قال الشافعى، والله أعلم. فإن قال قائل: إن عبد الله بن المؤمل ليس ممن يحتج بحديثه لضعفه، وقد انفرد بهذا الحديث، قيل له: هو سبىء الحفظ، فلذلك اضطربت الرواية عنه، وما علمنا له خربة تسقط عدالته.

وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء، وفى ذلك ما يرفع من حاله، والاضطراب عنه لا يسقط حديثه؛ لأن الاختلاف على الأئمة كثير، ولم يقدح ذلك فى روايتهم، وقد اتفق شاهدان عدلان عليه، وهما الشافعى وأبو نعيم، وليس من لم يحفظ ولم يقم حجة على من أقام وحفظ. ومما يشد حديث عبد الله بن المؤمل هذا حديث المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة، فإنه يبين صحة ما قاله عبد الله بن المؤمل.

أخبرنا عبد الله بن محمد الجهنى، قال: أخبرنا حمزة بن محمد، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد بن زيد عن بديل، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة قالت: رأيت النبي ﷺ يسعى فى بطن المسيل ويقول: «لا يقطع الوادى إلا شدا» (٣٦٠٠).

وقد ذكر أبو جعفر العقيلي، قال: حدثنا محمد بن موسى النهريتى، قال: أخبرنا يوسف بن موسى القطان، قال: أخبرنا مهران بن أبى عمر الرازى، قال: أخبرنا سفيان،

عن مثنى بن الصباح، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية بنت شيبة، عن ثملك، قال العقيلي - يعنى الشيبية - قالت: نظرت إلى النبي ﷺ وأنا فى غرفة لى بين الصفا والمروة، وهو يقول: «يا أيها الناس إن الله كتب عليكم السعى، فاسعوا».

قال أبو عمر: فهذا القول مع قول رسول الله ﷺ لعائشة: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجتك وعمرتك». يوضح وجوب السعى وبالله التوفيق. وقد ذكرنا اختلاف أصحابنا فيمن ترك الرمل فى الطواف بالبيت أو ترك الهرولة فى السعى بين الصفا والمروة، فيما تقدم من كتابنا هذا، والذي عليه أكثر الفقهاء أن ذلك خفيف لا شىء فيه وذلك - والله أعلم - لما ذكره عبدالرزاق عن الثورى، عن عبدالكريم الجزرى، عن سعيد بن جبير، قال: رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة ثم قال: إن مشيت فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وإن سعيت فقد رأيت رسول الله يسعى.

وروى سفيان أيضا عن عطاء بن السائب، عن كثير بن جمهان، عن ابن عمر مثله سواء، وزاد: وأخبرنا شيخ كبير.

قال أبو عمر: لا ينبغي لأحد قوى على السعى والهرولة والاشتداد تركه، ومن كان شيخا ضعيفا أو مريضا فالله أعذر بالعدر، ويجزئه المشى؛ لأن السعى العمل، وقد عمله بالمشى.

واختلف العلماء فيمن قدم السعى بين الصفا والمروة على الطواف بالبيت، فقال عطاء بن أبى رباح: يجزئه، ولا يعيد السعى، ولا شىء عليه. وكذلك قال الأوزاعى وطائفة من أهل الحديث. واختلف فى ذلك عن الثورى، فروى عنه مثل قول الأوزاعى وعطاء. وروى عنه أنه يعيد السعى.

وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم: لا يجزئه وعليه أن يعيد إلا أن مالكا وأبا حنيفة، قالوا: يعيد الطواف والسعى جميعا.

وقال الشافعى: يعيد السعى وحده ليكون بعد الطواف، ولا شىء عليه. واختلفوا والمسألة بحالها إذا خرج من مكة فأبعد أو وطئ النساء، فقال مالك: يرجع، فيطوف ويسعى. وإن كان وطئ النساء اعتمر وأهدى؛ يعنى إذا كان وطؤه بعد رميه جمرة العقبة وبعد الوقوف بعرفة.

وقال الشافعى: يرجع حيث كان، فيسعى ويهدى، ولا معنى للعمرة هاهنا. وروى عن أبى حنيفة مثل قول الشافعى سواء. وروى عنه: إذا بلغ بلاده أهدى وأجزأه.

قال أبو عمر: لا فرق عند مالك والشافعي بين من نسي السعى بين الصفا والمروة، وبين من قدم السعى على الطواف، وعليه أن يأتي بالسعى عندهما أبداً، وإن أبعد على ما قدمناه من اختلافهما في إعادة الطواف معه، فإن وطئ كان عليه هدى بدنة عند الشافعي لا غير، مع الإتيان بالسعى. وكان عليه عند مالك أن يطوف ويسعى ويعتمر ويهدى. وكذلك من نسي الطواف الواجب بالبيت سواء عندهما كمن نسي السعى بين الصفا والمروة على أصل كل واحد منهما لا فرق بين شيء من ذلك عندهما، وعند من قال بقولهما.

قال مالك في موطأه: من نسي السعى بين الصفا والمروة في عمرة، فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أنه يرجع فيسعى، وإن أصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى عليه من تلك العمرة، ثم عليه عمرة أخرى والهدى.

قال أبو عمر: إنما أوجب مالك في هذه المسألة العمرة والهدى؛ ليكون سعيه في إحرام صحيح، لا في إحرام فاسد بالوطء، وليكون طوافه بالبيت في إحرام صحيح، لا في إحرام فاسد، والله أعلم.

* * *

٢٩ - باب صوم عرفة

٤٠٣ - حديث ثالث لأبي النضر:

مالك، عن أبي النضر، مولى عمر بن عبيد الله، عن عمير، مولى ابن عباس، عن أم الفضل بنت الحارث، «أن أناساً اختلفوا عندها في يوم عرفة في رسول الله ﷺ، فقال بعضهم: هو صائهم، وقال بعضهم: ليس بصائهم، فأرسلت إليه بقدح لبن - وهو واقف على بعيره - فشربه» (٣٦٠١).

قال أبو عمر: يحمل هذا الحديث - عندنا - أنه كان بعرفة، وقد روى ذلك منصوصاً، وإذا كان بعرفة، فالفطر تأسيًا برسول الله ﷺ وقوة على الدعاء، وقد قال ﷺ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة» (٣٦٠٢)، ونهى عن صوم يوم عرفة بعرفة. وتخصيصه

(٣٦٠١) أخرجه البخاري ج ٢/٣١٤ كتاب الحج باب الوقوف على الدابة بعرفة، عن أم الفضل، ومسلم ٧٩١/٢ كتاب الصيام باب ١٨ رقم ١١٠ عن أم الفضل.

(٣٦٠٢) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ٨١٢٥ ج ٤ كتاب المناسك باب فضل أيام العشر، عن طلحة بن عبيد الله. والبعوى بشرح السنة ١٥٧/٧ عن طلحة بن عبيد الله. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٢٨/١، وعزاه لأبي هريرة. وبالكتر برقم ١٢٠٧٩، وعزاه السيوطي لمالك عن أبي طلحة عن عبد الله مرسلًا.

بعرفة دليل على أن غير عرفة ليست كذلك؛ وقد روى عنه عليه السلام: «فضل صوم عرفة وأنه يكفر سنتين» (٣٦٠٣)، والله أعلم.

وقد روى عن ميمونة في هذا الباب مثل حديث أم الفضل سواء، حدثناه أحمد بن سعيد، حدثنا ابن أبي دليم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا يعقوب بن حميد، حدثنا الدراوردي، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة أنهم تماروا في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة، فقالت ميمونة: سأبعث إليه بشراب، فإن كان مفطرا لم يرده، فبعثت إليه بقدر لبن فشرب، والناس ينظرون، يعني يوم عرفة.

وكان مالك والثوري والشافعي يختارون الفطر يوم عرفة بعرفة.

قال إسماعيل عن ابن أبي أويس، عن مالك: إنه كان يأمر بالفطر يوم عرفة في الحج، ويذكر أن رسول الله ﷺ كان ذلك اليوم مفطرا.

وقال الشافعي: أحب صوم يوم عرفة لغير الحاج، فأما من حج، فأحب إلى أن يفطر؛ ليقويه الفطر على الدعاء.

قال أبو عمر: قول الشافعي أحسن شيء في هذا الباب، وكان ابن الزبير وعائشة يصومان يوم عرفة. وعن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاصي مثل ذلك؛ إلا أنه قد جاء عن عمر أنه لم يصم يوم عرفة، وهذا عندى على أنه بعرفة، لئلا تتضاد عنه الرواية في ذلك؛ روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، أن عمر بن الخطاب لم يصم يوم عرفة؛ وأما عثمان بن أبي العاصي فكان يصومه.

ذكر الفاكهي، قال: حدثنا حسين بن حسن ويعقوب بن حميد، قالوا: حدثنا المعتمر ابن سليمان، قال: سمعت حميدا يحدث عن الحسن، قال: لقد رأيت عثمان بن أبي العاصي يرش عليه ماء في يوم عرفة، وهو صائم، وهذا يحتمل أن يكون بغير عرفة أيضا.

قال: وحدثنا يعقوب بن حميد، حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر، عن أبيه، عن عطاء، قال: صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم. وهذا أيضا بغير عرفة، والله أعلم.

وكان إسحاق بن راهويه يميل إلى صومه بعرفة وغير عرفة.

وقال قتادة: لا بأس، به إذا لم يضعف عن الدعاء، وكان عطاء يقول: أصومه في

(٣٦٠٣) أخرجه أحمد ٢٩٦/٥ عن أبي قتادة. والبيهقي بالكبرى ٢٨٣/٤ عن أبي قتادة. وابن أبي شيبه ٥٨/٣ عن أبي قتادة. وذكره بالكنز برقم ١٢٠٨١. وعزاه السيوطي لأحمد بن حنبل ومسلم وأبو داود عن أبي قتادة.

الشتاء، ولا أصومه في الصيف، وهذا لئلا يضعفه صومه مع الحر عن الدعاء، والله أعلم.

وكان ابن عمر يقول: لم يصمه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان فأنا لا أصومه.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن عمر، حدثنا علي بن حرب، حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، ومع عثمان فلم يصمه، ولا أصومه ولا آمر بصيامه، ولا أنهي عنه.. وهذا يوضح لك أن ذلك كان في الحج بعرفة لما ذكرنا، والله أعلم.

أخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا مسدد، قال: جميعا: حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي، قال: حدثنا هوزة أبو الأشهب بن خليفة بن عبد الله البصري، عن أبيه، عن جده، قال: مر عمر بن الخطاب بأبيات بعرفات، فقال: ما هذه الأبيات؟ قلنا: لعبد القيس، فقال لهم خيرا، ودعا لهم، ونهاهم عن صوم يوم عرفة.

قال: وحج أبي وطلح بن محمد الخزاعي، فاختلفا في صوم يوم عرفة، فقَالَ أباي: بيني وبينك سعيد بن المسيب، فأتيناه، فقلت له: يا أبا محمد، إنا اختلفنا في صوم يوم عرفة فجعلناك بيننا؟ فقال: أنا أخيركم: عثمان هو خير مني، عبد الله بن عمر كان لا يصومه، وقال: حججت مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان، فكلهم كان لا يصومه، وأنا لا أصومه.

قال أبو عمر: محمل هذا - عندي - بعرفة خاصة، والله أعلم. والآثار تدل على ذلك؛ ألا ترى أن في هذا الحديث عن عمر أنه مر بأبيات بعرفات لعبد القيس، ومعلوم أن عمر إنما كان يأتي في خلافته عرفة في أيام الحج خاصة؛ ومثل هذا حديث ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن ابن عمر، أنه سئل عن صيام يوم عرفة، فقال: حججت مع رسول الله ﷺ فلم يصمه، وحججت مع عمر فلم يصمه، وحججت مع عثمان فلم يصمه، وأنا لا أصومه، ولا آمر به، ولا أنهي عنه. وهذا يبين أن ذلك في أيام الحج، وأنه لا يصح النهي عن صوم يوم عرفة إلا بعرفة في أيام الحج، ومثل هذا أيضا حديث يحيى بن أبي إسحاق، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر في ذلك:

حدثنا سعيد بن نصر - قراءة منى عليه - أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثني يحيى بن أبي إسحاق، قال: سألت سعيد بن المسيب عن صوم يوم عرفة، فقال: كان ابن عمر لا يصومه، فقلت: غيره؟ فقال: حسبك به شيخا.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حوشب بن عقيل، عن مهدي الهجري، قال: حدثنا عكرمة، قال: كنا عند أبي هريرة في بيته فحدثنا «أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة» (٣٦٠٤).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حوشب بن عقيل، عن مهدي الهجري، قال: حدثنا عكرمة قال: كنا عند أبي هريرة في منزله، فحدثنا أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة.

وروى حماد بن زيد وإسماعيل بن عليه، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أفطر رسول الله ﷺ بعرفة، وبعثت إليه أم الفضل بلبن فشربه.

وفي حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: حدثتني أم الفضل أن رسول الله ﷺ أفطر بعرفة، أته بلبن فشربه.

حدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا داود بن نوح، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه أفطر بعرفة، وأتى برمان فأكله، وقال: حدثتني أم الفضل، فذكره.

وحديث ابن عليه ذكره ابن أبي شيبة عنه، وهذا كله يدل على أن فطر رسول الله ﷺ يوم عرفة في حديث أم الفضل كان بعرفة؛ وقد ذهب طائفة إلى ترك صومه بعرفة وغير عرفة للدعاء، وقالوا: دعاء يوم عرفة بعرفة وغيرها دعاء مرجو إجابته؛ ومن ذهب إلى هذا: عبيد بن عمير ومحمد بن المنكدر؛ وكان ابن عباس يقول لأصحابه: من صحنى من ذكر أو أنثى، فلا يصم يوم عرفة.

(٣٦٠٤) أخرجه ابن ماجه برقم ١٧٢٣ ج ٢ كتاب الصيام باب النهى عن صيام يوم الفطر والأضحى عن أبي هريرة. وأحمد ٣٠٤/٢ عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ٤٣٤/١ عن أبي هريرة. وأبو نعیم بالحليلة ٣٤٧/٣ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٢٨٤/٤ عن أبي هريرة.

وروى سفيان عن سالم، عن سعيد بن جبير، أنه قال: أفطر يوم عرفة لأتقوى على الدعاء، وهذا ممكن أن يكون بعرفة، لأنه موضع الاجتهاد في الدعاء مع ما فيه القوم من النصب والتعب بالسفر؛ وأما ما روى في فضل صومه، وذلك يدل على أنه بغيره، والله أعلم.

فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا داود بن شابور، عن أبي قزعة، عن أبي الخليل، عن أبي حرملة، عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: «صيام يوم عرفة يكفر هذه السنة والتي تليها» (٣٦٠٥). وهذا الحديث اختلف فى إسناده اختلافاً يطول ذكره، وأبو الخليل وأبو حرملة لا يحتج بهما؛ وطائفة تقول: أبو حرملة، وطائفة تقول: حرملة بن إياس الشيباني؛ ولكنه صحيح عن أبي قتادة من وجوه: روى شعبة، عن غيلان بن جرير المعولى، عن عبد الله بن معبد الزمانى، عن أبي قتادة، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن صوم عرفة، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية» (٣٦٠٦). ذكره أبو بكر بن أبى شيبة، عن شعبة، عن شعبة.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن غيلان بن جرير، سمع عبد الله بن معبد الزمانى، عن أبي قتادة الأنصارى أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة، فقال: يكفر السنة الماضية والباقية. وسئل عن صوم يوم عاشوراء، فقال: يكفر السنة الماضية. وهذا إسناده حسن صحيح، وهو يعضد ما تقدم.

حدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا على بن عبدالعزيز، حدثنا سليمان بن أحمد الواسطى، حدثنا عمر بن عبد الواحد، حدثنا إسحاق بن عبد الله، عن عياض بن عبد الله بن أبى سرح، عن أبى سعيد الخدرى، عن قتادة بن النعمان، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوم يوم عرفة كفارة سنتين: سنة أمامه، وسنة خلفه».

قال أبو عمر: إسحاق هذا هو إسحاق بن أبى فروة، وهو ضعيف، والفضائل تسامح فى أسانيدها.

وذكر الفاكهى، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان،

٣٦٠٥ أخرجه الحميدى بمسنده ٢٠٥/١ برقم ٤٢٩ عن أبى قتادة.

٣٦٠٦ أخرجه أحمد ٢٩٦/٥ عن أبى قتادة. وابن أبى شيبة ٥٨٨/٣ عن أبى قتادة.

قال: قرأت على فضيل، عن أبي حريز أنه سمع سعيد بن جبير يحدث «أن رجالا سألا ابن عمر عن صوم يوم عرفة، فقال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم سنة» (٣٦٠٧). وهذا يوضح لك ما ذكرناه، وبذلك يصح استعمال الروايات كلها عن ابن عمر وغيره في هذا الباب.

وأما حديث عقبة بن عامر في هذا الباب، فحدثناه أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية وأبو بكر ابن أبي شيبة، قالوا: حدثنا وكيع بن الجراح، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، قال: «إن يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عندنا - أهل الإسلام - وهي أيام أكل وشرب» (٣٦٠٨).

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن حيون، قال: حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ مثله.

قال أبو عمر: هذا حديث انفرد به موسى بن علي، عن أبيه، وما انفرد به فليس بالقوى؛ وذكر يوم عرفة في هذا الحديث غير محفوظ، وإنما المحفوظ عن النبي ﷺ من وجوه: «يوم الفطر ويوم النحر، وأيام التشريق: أيام أكل وشرب» (٣٦٠٩).

وقد أجمع العلماء على أن يوم عرفة جائز صيامه للمتمتع إذا لم يجد هديا، وأنه جائز صيامه بغير مكة؛ ومن كره صومه بعرفة، فإنما كرهه من أجل الضعف عن الدعاء، والعمل في ذلك الموقف، والنصب لله فيه؛ فإن صيامه قادرا على الإتيان بما كلف من العمل بعرفة بغير حرج ولا إثم.

وفي حديث موسى بن علي هذا ذكر عرفة مع بيان حكمه وذكر يوم النحر، وقد أجمعوا على أنه لا يحل لأحد صومه، وذكر أيام التشريق، وقد اختلف العلماء في صيامها للمتمتع وغيره، على ما يأتي ذكره في موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله.

* * *

(٣٦٠٧) أخرجه الطحاوي بشرح المعاني ٧٢/٢ عن سعيد بن جبير. وذكره الهيثمي بالمجمع ١٩٠/٣ وعزاه للطبراني في الكبير عن سعيد بن جبير. والمنذرى بالترغيب والترهيب ١١٣/٢ عن

سعيد بن جبير.

(٣٦٠٨) أخرجه النسائي ٢٥٢/٥ عن عقبة بن عامر. وأحمد ١٥٢/٤ عن عقبة بن عامر.

(٣٦٠٩) ذكره بالكنز برقم ٢٣٩/٥. وعزاه السيوطي لأحمد، والحاكم عن عقبة بن عامر.

٣. - باب صيام أيام منى

٤٠٤ - حديث خامس عشر لأبى النضر، مرسل:

مالك عن أبى النضر، مولى عمر بن عبيد الله، عن سليمان بن يسار، «أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام منى» (٣٦١٠).

لم يختلف عن مالك فى إسناده هذا الحديث وإرساله، وعند مالك فى هذا المعنى حديثه عن يزيد بن الهادى، عن أبى مرة، عن عمرو بن العاصى، متصل مسند، وفى هذا الباب آثار كثيرة عن النبى ﷺ من طرق شتى.

فأما حديث سليمان بن يسار هذا، فرواه الثورى عن أبى النضر وعبد الله بن أبى بكر، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن حذافة: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سالم أبى النضر وعبد الله بن أبى بكر، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن حذافة، أن النبى ﷺ أمره أن ينادى فى أيام التشريق أنها أيام أكل وشرب.

قال عبد الرحمن: وقرأته على مالك، عن أبى النضر، عن سليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام منى. قال ابن مهدي: وما أراه إلا أثبت من حديث سفيان.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: سئل يحيى ابن معين عن حديث عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن عبد الله بن أبى بكر وسالم أبى النضر، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن حذافة، «أن النبى ﷺ أمره أن ينادى أيام التشريق: أنها أيام أكل وشرب» (٣٦١١). فقال: مرسل.

قال أبو عمر: هذا وإن كان مرسلاً، فإنه حديث يتصل من غير ما وجه، ويتصل حديث عبد الله بن حذافة من رواية ابن شهاب عن سعيد، عن أبى هريرة، حدثناه عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبى

(٣٦١٠) أخرج نحوه أحمد ٤٤٦/٢ وذكر الهيثمى نحوه بالجمع ٢٠٣/٣ وكذا السيوطى بالدر المنثور ٢٣٥/١.

(٣٦١١) أخرجه النسائى ١٠٤/٨ عن بشر بن سحيم. وأحمد ٤٥١/٣ عن عبد الله بن حذافة. وابن خزيمة برقم ٢٩٦٠ ج٤ عن بشر بن سحيم والطحاوى بشرح المعانى ٢٤٤/٢ عن عبد الله ابن حذافة.

هريرة، «أن رسول الله ﷺ بعث عبدا لله بن حذافة يطوف فى منى: لا تصوموا هذه الأيام، فإنها أكل وشرب وذكر الله» (٣٦١٢).

أخبرنا عبدالوارث، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا موسى بن معاوية ومحمد بن سليمان، قالوا: حدثنا وكيع بن الجراح، حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبى ثابت، عن نافع بن جبير، عن بشر بن سحيم الغفارى، «أن رسول الله ﷺ خطب فى أيام التشريق، فقال: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة، وإن هذه أيام أكل وشرب» (٣٦١٣).

ورواه أبو إسحاق السبيعى عن حبيب بن أبى ثابت، بإسناده مثله.

وأخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا ابن سنجر، حدثنا إسماعيل بن عبدالمالك الربعى، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبى الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه كعب بن مالك، أنه حدثه «أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان - فى أيام التشريق - فنادى: لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منى أيام أكل وشرب» (٣٦١٤).

وروى محمد بن يحيى بن حبان، عن أم الحارث بنت عياش بن أبى ربيعة، أنها رأت بدیل بن ورقاء يطوف على جبل على أهل المنازل بمنى يقول: «إن رسول الله ﷺ ينهاكم أن تصوموا هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب».

وروى سفيان بن عيينة، عن جعفر بن محمد عن أبيه، أن رسول الله ﷺ بعث بدیل ابن ورقاء الخزاعى، فذكر مثل وزاد فيه: وقال....

قال أبو عمر: لا خلاف بين العلماء أن أيام منى هى الأيام المعدودات التى ذكر الله عز وجل فى قوله: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ (٣٦١٥). وهى أيام التشريق، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها.

(٣٦١٢) أخرجه أحمد ٥١٣/٢ عن أبى هريرة. والطبرانى الكبير ١٧٣/٣ ج ٣ عن حمزة الأسلمى. والدارقطنى ١٨٧/٢ عبد الله بن حذافة. والطحاوى بشرح المعانى ٢٤٤/٢ عن عبد الله حذافة. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٢٣٥/١ وعزاه لابن جرير عن أبى هريرة.

(٣٦١٣) أخرجه الطبرانى الكبير ٢٢/٢ عن بشر بن سحيم الغفارى.

(٣٦١٤) أخرجه النسائى ١٠٤/٨ عن بشر بن سحيم والطبرانى الكبير ١٩٤/١ عن كعب بن مالك، عن أبيه.

(٣٦١٥) البقرة ٢٠٣.

وقد ذكرنا اختلاف العلماء فى أيام الذبح، وهى الأيام المعلومات فى باب يحيى بن سعيد، وذكرنا معنى أيام التشريق فى باب يزيد بن الهادى؛ وأيام منى هى أيام رمى الجمار بمنى، وهى واقعة بإجماع على الثلاثة، الأيام التى يتعجل الحاج منها فى يومين بعد يوم النحر؛ فأيام منى ثلاثة بإجماع، وهى أيام التشريق، وهى الأيام المعدودات؛ فقف على ذلك؛ ومما يدل على أنها ثلاثة قول العرجى:

ما نلتقى إلا ثلاث منى حتى يفرق بيننا نفر
وقال عزوبة بن أذينة:

نزلوا بثلاث منى بمنزل غبطة وهم على سفر لعمر ك ما همو
وقال كثير بن عبد الرحمن:

تفرق أهواء الحجيج على منى وفرقهم صرف النوى مثنى أربع
قال أبو عمر: من تعجل من الحاج فى يومين من أيام منى، صار مقامه بمنى ثلاثة أيام بيوم النحر؛ ومن لم ينفر منها إلا فى آخر اليوم الثالث، حصل له بمنى مقام أربعة أيام من النحر؛ والتعجيل لا يكون أبداً إلا فى آخر النهار، وكذلك اليوم الثالث؛ لأن الرمي فى تلك الأيام إنما وقته بعد الزوال؛ ومنى: اسم لذلك الموضع يُذكر عند أهل اللغة ويؤنث.

قال ابن الأنبارى: هو مشتق من منيت الدم إذا أصبته، قال: وقال أبو هفان يقال: هو منى، وهى منى؛ فمن ذكره ذهب إلى المكان، ومن أنه ذهب إلى البقعة، وتكتب فى الوجهين جميعاً بالياء، وأنشد فى تذكيره لبعض بنى جمح:

سقى منى ثم رواه وساكنه ومن نوى فيه واهى الودق منبعق
وأنشد فى تأنيثها للعرجى:

ليومنا بمنى إذ نحن ننزلها أشد من يومنا بالعرج أو ملل
وروى ابن جريج عن عطاء قال: حد منى رأس العقبة مما يلى منى إلى المنحر.

قال ابن جريج: حد منى إذا هبطت من وادى محسر، فأصعدت فى بطن المسيل، فأنت فى منى إلى العقبة عند جمرة العقبة.

وأجمع العلماء على أن صيام أيام منى لا يجوز تطوعاً، وأنها أيام لا يتطوع أحد بصيامهن.

وقد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين جواز صيامها تطوعاً على ما ذكرنا

عنهم فى مراسيل ابن شهاب، وذلك لا يصح. وقد ثبت عن النبى ﷺ النهى عن صيامها، ولم يختلفوا أنه لا يتطوع أحد بصيامها؛ واختلفوا فى صيامها للمتمتع إذا لم يجد هديا، لقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (٣٦١٦). وهى من أيام الحج؛ فمنهم من أجاز له صيامها إذا لم يصم قبل يوم النحر، ومنهم من لم يجز له ذلك لنهى رسول الله ﷺ عن صيامها وحمل النهى فى ذلك على العموم، وجعلها كيوم الفطر ويوم النحر فى تحريم الصيام؛ وقد أوضحنا اختلافهم فى صيام أيام منى فى باب يزيد بن الهادى، وباب مرسل ابن شهاب، والحمد لله.

٤٠٥ - حديث ثانى عشر من مراسيل ابن شهاب:

مالك عن ابن شهاب، «أن رسول الله ﷺ بعث عبدا لله بن حذافة أيام منى يطوف يقول: إنما هى أيام أكل وشرب وذكر لله» (٣٦١٧).

قال أبو عمر: قوله: أيام منى، يريد الأيام التى يقيم الناس فيها بمنى فى حجهم، وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر، إلا لمن تعجل فى يومين منها، وهى أيام التشريق، وهى أيام المعدودات التى أمر الله عباده المؤمنين بذكر الله فيها؛ ومعنى ذلك، عند أهل العلم: ذكر الله مع رمى الجمار هناك، وفى سائر الأمصار: تكبير أذبار الصلوات - والله أعلم - وسنين ذلك كله فى موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله.

ويقال: سميت منى؛ لاجتماع الناس بها، والعرب تقول لكل مكان يجتمع الناس فيه: منى، لما يبنى فيه من الدماء.

هكذا هو فى الموطأ عند جميع رواة عن مالك، واختلف فيه أصحاب ابن شهاب عليه: فرواه معمر عن الزهرى، عن مسعود بن الحكم الأنصارى، عن رجل من أصحاب النبى ﷺ، قال: «أمر النبى ﷺ عبدا لله بن حذافة السهمى، أن يركب راحلته أيام منى، فيصيح فى الناس: لا يصوم من أحد، فإنها أيام أكل وشرب، قال: فلقد رأيته على راحلته ينادى بذلك» (٣٦١٨).

ذكره عبدالرزاق عن معمر، ورواه صالح بن أبى الأخضر، عن الزهرى، عن سعيد ابن المسيب، عن أبى هريرة.

(٣٦١٦) البقرة ١٩٦.

(٣٦١٧) أخرجه النسائى رقم ٧٧٣/٣ كتاب الصوم/ باب ما جاء فى كراهية الصوم عن عقبة بن عامر. أخرجه ابن خزيمة. رقم ٢٩٦٠/٤ عن بشر بن سحيم أخرجه أحمد/ ج١ عن إسماعيل بن محمد بن سعد/ ١٦٩.

(٣٦١٨) أخرجه الدارقطنى ١٨٧/٢ عن عبدا لله بن حذافة السهمى.

حدثناه عبدالوراث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة يظوف في منى: «لا تصوموا هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب وذكر لله».

ورواه يونس بن يزيد وابن أبي ذئب وعبد الله بن عمر العمري، عن الزهري، أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، مرسلًا هكذا. كما رواه مالك سواء؛ وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا، والله أعلم.

وقد روى عن النبي ﷺ النهي عن صيام أيام منى من حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث عمرو بن العاص، ومن حديث بشر بن سعيد، وعقبة بن عامر وأنس بن مالك وأبي هريرة وامرأة من الأنصار وجماعة؛ وإنما ذكرنا هاهنا حديث ابن شهاب خاصة، فرمما أردفناه بما خف علينا، ونشطنا إليه من غير رواية ابن شهاب:

أخبرنا يعيش بن سعيد وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا عمر ابن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «أيام التشريق أيام طعم وذكر لله» (٣٦١٩).

ورواه أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة بإسناده مثله سواء.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا الربيع بن صبيح ومرزوق أبو عبد الله الشامي، قالا: حدثنا يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن صوم أيام التشريق» (٣٦٢٠).

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية وأبو بكر بن أبي شيبة، قالا: حدثنا وكيع بن الجراح، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، قال: «إن يوم عرفة يوم النحر، وأيام التشريق عندنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب» (٣٦٢١).

(٣٦١٩) أخرجه أحمد ٢٢٩/٢ عن أبي هريرة. والدارقطني بالكبير ٩٧/١٩ بنحوه. وابن أبي شيبة

٢٠/٤ عن الحسن كتاب الحج. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٠٤/٣ بنحوه.

(٣٦٢٠) أخرجه أحمد ٤٤٦/٢. والطحاوي بشرح المعاني ٢٤٥/٢ عن أبي هريرة. وذكره

السيوطي بالدر المنثور ٢٣٥/١. وعزاه لمسلم والنسائي بنحوه عن نبیثة الهدبي، وأيضاً ابن

أبي الدنيا. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٠٣/٣ عن ابن عباس.

(٣٦٢١) سبق برقم ٣٦٢٦.

قال أبو عمر: هذا حديث فى جمع يوم عرفة مع أيام التشريق فى النهى عن صيامها، لا يأتى إلا بهذا الإسناد؛ وسيأتى القول فى صوم يوم عرفة، وما جاء فى ذلك عن السلف فى باب أبى النضر، وهو الحديث الثالث لمالك عن أبى النضر فى كتابنا هذا؛ ويأتى لمالك فى الحديث الخامس عشر عن أبى النضر القول فى معنى أيام منى؛ لأن مالكا روى عن أبى النضر سليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام منى، فذكرنا هنالك الآثار أيضا فى ذلك، وذكرنا ثم ما بلغنا عن الفقهاء، وأهل اللغة، فى تعيين أيام منى وعددها، واشتقاق معناها؛ وذكرنا معنى أيام التشريق فى باب يزيد بن الهادى، كل ذلك ممهدا مبسوطا، إن شاء الله، ونذكر هاهنا فى باب يزيد بن الهادى أيضا اختلاف العلماء فى صوم أيام التشريق، وبالله العون والتوفيق.

وأما صيام أيام التشريق، فلا خلاف بين فقهاء الأمصار - فيما علمت - أنه لا يجوز لأحد صومها تطوعا.

وقد روى عن الزبير وابن عمر والأسود بن يزيد وأبى طلحة، ما يدل على أنهم كانوا يصومون أيام التشريق تطوعا، وفى أسانيد أخبارهم تلك ضعف، وجمهور العلماء من الفقهاء وأهل الحديث على كراهية ذلك.

ذكر ابن عبدالحكيم، عن مالك، فقال: لا بأس بسرد الصوم إذا أفطر يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق؛ لنهى رسول الله ﷺ عن صيامها.

وقال فى موضع آخر: ولا يتطوع أحد بصيام أيام منى؛ لنهى رسول الله ﷺ عن صيام أيام منى.

واختلفوا فى المتمتع إذا لم يجد الهدى، ولم يكن صام الثلاثة الأيام فى الحج قبل يوم النحر، فقال الشافعى والكوفيون: لا يصوم المتمتع ولا غيره أيام التشريق، ولا يصومها أحد بحال متطوع، ولا غير متطوع، وإن صامها المتمتع، لم تجز عنه.

وقال المزنى: وقد كان الشافعى قال مرة: إن صامها المتمتع، أجزأت عنه، ثم رجع عن ذلك.

قال أبو عمر: قوله بالعراق: إن المتمتع لم يصم الثلاثة أيام فى الحج، ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة، صام أيام التشريق، وهو قول مالك والأوزاعى وإسحاق؛ وروى ذلك عن ابن عمر وعائشة وعروة وعبيد بن عمير والزهرى.

وقال أحمد بن حنبل: أرجو أن لا يكون به بأس، أن يصومها المتمتع، إذا لم يكن صام قبلها، قال: وربما جئبت عنه.

وقال الشافعي بمصر: لا يصوم أحد أيام منى، لا متمتع ولا غيره، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، والثوري؛ وروى ذلك عن علي بن أبي طالب، قال علي: يصوم بعد أيام التشريق، وبه قال الحسن وعطاء.

وروى عن ابن عباس وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير: إذا فات المتمتع الصوم في العشر، لم يجزه إلا الهدى.

وقال ابن القاسم عن مالك: لا ينبغي لأحد أن يصوم أيام الذبح الثلاثة، ولا يقضى فيها صياماً واجباً من نذر ولا قضاء رمضان، ولا يصومها إلا المتمتع وحده الذي لم يصم، ولم يجد الهدى، قال: وأما آخر أيام التشريق، فيصام إن نذره رجل، أو نذر صيام ذي الحجة؛ فأما قضاء رمضان أو غيره فلا يفعل، إلا أن يكون قد صام قبل ذلك صياماً متتابعاً، فمرض ثم صح وقوى على الصيام في هذا اليوم، فيبنى على الصيام الذي كان صامه في الظهار، أو قتل النفس؛ وأما قضاء رمضان خاصة، فإنه لا يصومه فيه.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً من أهل العلم غير مالك وأصحابه، فرقوا بين اليومين الأولين من أيام التشريق في الصيام خاصة، وبين اليوم الثالث منها؛ وجمهور علماء من أهل الرأي والأثر، لا يميزون صوم يوم الثالث من أيام التشريق في قضاء رمضان، ولا في نذر، ولا في غير ذلك من وجوه الصيام؛ إلا للمتمتع وحده، فإنهم اختلفوا في ذلك، ولم يختلفوا فيما ذكرت لك؛ لنهى رسول الله ﷺ عن صيام أيام منى، وعن صيام أيام التشريق، وهى أيام منى، وأقل ما يقع عليه أيام ثلاثة؛ وليس في حديث ذكر صيام أيام الذبح، إنما ذلك النهى عن صيام أيام التشريق.

ولا خلاف بين العلماء، أن أيام التشريق هى الأيام المعدودات، وهى أيام منى، وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر، كل هذه الأسماء واقعة على هذه الأيام، ولم يختلفوا في ذلك.

واختلف العلماء في الأيام المعلومات، فقال مالك وأصحابه: هى يوم النحر، ويومان بعده، وهى أيام الذبح عنده؛ وهو قول ابن عمر. روى نافع عن ابن عمر، قال: المعلومات يوم النحر، ويومان بعده من أيام التشريق؛ والأيام المعدودات الثلاثة، ليس منها يوم النحر، وهذا كله قول مالك سواء؛ وقول أبى يوسف: قال أبو يوسف إلى هذا أذهب، لقول الله عز وجل: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (٣٦٢٢). فهى أيام الذبح: يوم النحر، ويومان بعده، على ما قال ابن عمر.

وقال أبو حنيفة والشافعي: الأيام المعلومات: أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول عبد الله بن عباس، وبه قال إبراهيم النخعي وغيره، وإليه ذهب الطبري.

وأما اختلاف العلماء في أيام الذبح، فقال مالك وأبو حنيفة والثوري وأحمد بن حنبل وأصحابهم: أيام الذبح يوم النحر، ويومان بعده.

وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عمر، وابن عباس.

وقال الأوزاعي والشافعي: أيام التشريق كلها الثلاثة أيام أضحي، والأضحي عندهما أربعة أيام: يوم النحر، وثلاثة أيام التشريق بعده، وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح؛ وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «كل فجاج مكة منحراً، وكل أيام التشريق ذبح» (٣٦٢٣). وهو حديث في إسناده اضطراب، وسننيد هذه المسألة في أيام الذبح، خاصة بياناً في باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

٤٠٦ - حديث ثالث ليزيد بن الهادي:

مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن أبي مرة، مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، «أنه دخل على أبيه عمرو بن العاصي فوجده يأكل، قال: فدعاني، قال: فقلت له: إني صائم؛ فقال: هذه الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صيامهن، وأمرنا بفطرهن». قال مالك: وهي أيام التشريق (٣٦٢٤).

هكذا يقول يحيى في هذا الحديث: عن أبي مرة، مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عمرو وأنه أخبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاصي، فجعل الحديث عن أبي مرة، عن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، لم يذكر سماع أبي مرة من عمرو بن العاصي، وقال يحيى أيضاً: مولى أم هانئ امرأة عقيل، وهو خطأ فاحش أدركه عليه ابن وضاح وأمر بطرحه؛ قال: وللصواب أنها أخته لا امرأته؛ وقال سائر الرواة عن مالك، منهم: القعنبي وابن القاسم وابن وهب وابن بكير وأبو مصعب ومعن والشافعي وروح بن عبادة ومحمد بن

(٣٦٢٣) أخرجه أبو داود برقم ٢٣٢٤ ج٢ كتاب الصوم باب إذا أخطأ القوم الهلال عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٣٠٤٨ كتاب المناسك باب الحلق ج٢/١٣١٠ عن جابر. وأحمد ٣٢٦/٣ عن جابر. والبيهقي بالكبرى ٣/٣١٧ عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ١/٤٦٠ عن جابر. وابن خزيمة برقم ٢٧٨٧ ج٤ عن جابر ٢٤٢. والطبراني الكبير ١٦٥/١١ عن ابن عباس.

(٣٦٢٤) أخرجه أبو داود ج٢/٣٣٢ كتاب الصوم باب صيام أيام التشريق برقم ٢٤١٨ عن عمرو ابن العاص.

الحسن وغيرهم، فى هذا الحديث عن يزيد بن الهادى، عن أبى مرة، مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصى، وروى ابن وهب وغيره عن مخزمة بن بكير بن الأشبح، عن أبيه، قال: سمعت أبا مرة يحدث عن أبى رافع مولى ابن العجماء، عن عبد الله بن عمرو بن العاصى، قال: دخلت على عمرو بن العاصى - الغد من يوم النحر - وعبد الله صائم، فقال: اقترب فكل، فقلت: إنى صائم، فقال عمرو: فإنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن صيام هذه الأيام.

ذكره أبو الحسن الدارقطنى. حدثنا أبو بكر النيسابورى، حدثنا أحمد بن عبد الله محمد بن وهب، حدثنا عمى عبد الله بن وهب، فذكره. ورواية مخزمة بن بكير هذه تشهد لرواية يحيى بن يحيى عن مالك بأن أبا مرة لم يسمع الحديث من عمرو بن العاصى، والله أعلم.

وقال ابن أخى ابن وهب والربيع بن سليمان المرادى: عن ابن وهب، أخبرنى ابن لهيعة، عن مالك، عن ابن الهادى، عن أبى مرة، مولى عقيل بن أبى طالب، أنه قال: دخلت مع عبد الله بن عمرو على أبيه.

هكذا يقول يزيد فى هذا الحديث: عن أبى مرة مولى أم هانئ، وأكثرهم يقولون: مولى عقيل بن أبى طالب، واسمه يزيد بن مرة.

وقال القعنبي فى هذا الحديث: عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهادى، عن أبى مرة، مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصى على أبيه عمرو بن العاصى، وكذلك قال روح بن عبادة: عن مالك، وكذلك قال الليث: عن يزيد بن الهادى، عن أبى مرة مولى عقيل - أنه دخل هو وعبد الله بن عمرو بن العاصى على عمرو بن العاصى - وذكر مثل حديث مالك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن الجهم السمرى، حدثنا روح بن عبادة، عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهادى، عن أبى مرة، مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاصى يقرب إليه طعاما، قال: كل، قال: إنى صائم، فقال عمرو: كُلْ، فهذه الأيام التى كان رسول الله ﷺ يأمرنا بفطرها، وينهاها عن صيامها. قال مالك: وهى أيام التشريق.

وقد روى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ وإنما هو، عن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، عن النبى ﷺ، وأحسن أسانيد حديث عمرو بن العاصى هذا: إسناد مالك هذا، عن يزيد بن الهادى، عن أبى مرة، عن عبد الله بن عمرو، عن أبيه.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن صيام أيام التشريق جماعة من الصحابة، منهم: على بن أبي طالب، وعبد الله بن حذافة، وبشر بن سحيم، وعمرو بن العاصي، وعقبة ابن عامر.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا موسى بن علي. وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن موسى بن علي، والأخبار في حديث ابن وهب، قال: سمعت أبي يقول: إنه سمع عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم عرفة ويوم النحر، وأيام التشريق عيد أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب» (٣٦٢٥).

لا يوجد ذكر يوم عرفة في غير هذا الحديث؛ وقد مضى القول في ذلك في غير هذا الباب من هذا الكتاب، منها باب ابن شهاب وباب أبي النضر، ومضى هنالك كثير من معاني هذا الباب، والحمد لله.

واختلف الفقهاء في صيام أيام التشريق للمتمتع إذا لم يجد الهدى، ولم يصم قبل يوم النحر؛ ولمن نذر صومها، أو صوم بعضها، فذكر ابن عبد الحكم عن مالك، قال: لا بأس بصيام الدهر إذا أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق، لنهى رسول الله ﷺ عن صيامها.

وقال في موضع آخر: ولا يتطوع أحد بصيام أيام منى.

وروى ابن وهب عن مالك، قال: لا يصام يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق.

وروى عن ابن القاسم عن مالك، قال: لا يصوم أحد يوم الفطر ولا يوم النحر بحال من الأحوال، ولا ينبغي لأحد أن يصوم أيام الذبح الثلاثة؛ قال: وأما اليومان اللذان بعد يوم النحر، فلا يصومهما أحد متطوعاً، ولا يقضى فيهما صياماً واجباً من نذر ولا رمضان، ولا يصومهما إلا المتمتع الذي لم يصم في الحج، ولم يجد الهدى؛ قال: وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل، أو نذر صيام ذى الحجة؛ فأما قضاء رمضان أو

(٣٦٢٥) أخرجه الترمذى برقم ٧٧٣ عن عقبة بن عامر. وأبو داود برقم ٢٤١٩/ج٢ كتاب الصوم

باب صيام أيام التشريق عن عقبة بن عامر أحمد ١٥٢/٤ عن عقبة بن عامر والطبراني

بالكبير ٢٩١/١٧ عن عقبة بن عامر. والبيهقى بالكبرى ٢٩٨/٤ عن عقبة بن عامر والحاكم

بالمستدرک ٤٣٤/١ عن عقبة بن عامر. والدارمی ٢٣/٢ عن عقبة بن عامر. والبعثی

بشرح السنة ٣٥١/٦ عن عقبة بن عامر.

غيره، فلا يفعل إلا أن يكون قد صام قبل ذلك صياما متتابعاً فمرض ثم صح وقوى على الصيام فى هذا اليوم، فيبنى على الصيام الذى كان صامه فى الظهار أو قتل النفس. وأما رمضان خاصة، فإنه لا يصومه عنه.

وقال الشافعى فى رواية الربيع والمزنى: ولا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام منى فرضاً ولا تطوعاً، ولو صامها متمتع لم يجد هدياً لم يجز عنه بحال. قال المزنى: وقد قال مرة: يجزى عنه، ثم رجع عنه؛ وأصحاب الشافعى على القولين جميعاً.

وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن علية: لا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق على حال، ومن نذر صيامها لم يجز له وقضاها، ولا يصومها المتمتع ولا غيره.

وقال الليث: لا يصوم أحد أيام منى متمتع ولا غيره، والحجة لمذهب الليث ومن قال كقوله: أن رسول الله ﷺ أمر مناديه فتادى فى أيام التشريق: إنها أيام أكل وشرب، ونهى عن صيامها؛ وقد علم أن فى أصحابه من المتمتعين من يمكن أن يكون لا يجد هدياً، وحقيقة النهى حمله على العموم إلا أن يتفق على أنه أريد به الخصوص.

وقد روى عن عمر وابن عباس أنهما نهيا المتمتع عن صيام أيام منى؛ وقد أجمعوا على أن النهى عن صيام يوم النحر ويوم الفطر نهى عموم، فكذلك نهيه عن صيام أيام منى. هذه جملة ما احتج به الكوفيون ومن قال بقولهم فى ذلك.

ومن حجة من أجاز صيام أيام التشريق للمتمتع إذا لم يجد الهدى، عموم قول الله عز وجل فى المتمتع: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ﴾ (٣٦٢٦). ومعلوم أنها من أيام الحج، لما فيها من عمله، فبهذا قلنا: إن النهى خرج على التطوع بها، كنهيه عن الصلاة بعد العصر والصبح على ما قد ذكرناه، والحمد لله.

قال أبو عمر: تحصيل مذهب مالك فى صيام المتمتع إذا لم يجد الهدى ولم يصم الثلاثة الأيام فى الحج، أنه يصوم أيام التشريق، وهو قول ابن عمر وعائشة، وهو أحد قولى الشافعى.

قال مالك: فإن فاتته صيام أيام التشريق، صام العشرة كلها، إذا رجع إلى بلاده وأجزأه، وإن وجد هدياً بعد رجوعه، أهدى ولم يصم.

قال أبو عمر: روى عن ابن عمر والزبير وأبى طلحة والأسود بن يزيد أنهم يصومون أيام التشريق تطوعاً، وليس ذلك بصحيح عنهم؛ ولو صح، كانت الحجة فيما جاء عن رسول الله ﷺ لا فيما جاء عنهم؛ وجماعة العلماء والفقهاء على كراهية صيام أيام التشريق تطوعاً، وبالله التوفيق.

وأيام التشريق: هي أيام منى، وأيام الذبح بعد يوم النحر، عند جماعة من أهل العلم؛ وقد اختلف العلماء في أيام الذبح للأضحى، وقد ذكرنا اختلافهم في ذلك في باب يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار من هذا الكتاب، والحمد لله.

وفي اشتقاق أيام التشريق لأهل اللغة قولان أحدهما: أنها سميت بذلك لأن الذبح فيها يجب بعد شروق الشمس.

والآخر: أنها سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي إذا قددت.

قال قتادة: وقول ثالث: إنما سميت أيام التشريق؛ لأنهم كانوا يشرقون الشمس في غير بيوت ولا أبنية للحج، هذا قول أبي جعفر محمد بن علي.

* * *

٣١ - باب ما يجوز من الهدى

٤٠٧ - حديث سادس عشرين لعبد الله بن أبي بكر:

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، «أن رسول الله ﷺ أهدى جملاً كان لأبى جهل بن هشام في حج أو عمرة» (٣٦٢٧).

وقع عندنا وعند غيرنا في كتاب يحيى في الموطأ في هذا الحديث: مالك عن نافع، عن عبد الله بن أبي بكر، وهذا من الغلط البين، ولا أدري ما وجهه، ولم يختلف الرواة للموطأ عن مالك، فيما علمت قديماً وحديثاً أن هذا الحديث في الموطأ لمالك، عن عبد الله بن أبي بكر، وليس النافع فيه ذكر، ولا وجه لذكر نافع فيه، ولم يرو نافع عن عبد الله بن أبي بكر قط شيئاً، بل عبد الله بن أبي بكر ممن يصلح أن يروى عن نافع، وقد روى عن نافع من هو أجل منه، وهذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواه لمالك عن عبد الله بن أبي بكر، ورواه سويد بن سعيد عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر، أن رسول الله ﷺ أهدى جملاً لأبى جهل، وهذا من خطأ سويد وغلطه، وهذا الحديث يستند من حديث ابن عباس.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، قال: وقال عبد الله بن أبي نجيح: حدثني مجاهد، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ أهدى عام الحديبية في هداياه جملاً لأبي جهل بن هشام، في رأسه برة من فضة ليغيب به المشركين.

وحدثنا خلف بن سعيد، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا علي ابن عبدالعزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل، عليه برة من فضة.

وأخبرنا قاسم بن محمد، أخبرنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور وأخبرنا محمد بن عبد الملك وعبيد بن محمد، قالوا: حدثنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، قالاً جميعاً: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة، فيها جمل لأبي جهل، عليه برة من فضة.

وقد روى عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي، أن النبي ﷺ أهدى في حجته مائة بدنة، فيها جمل لأبي جهل. وفي هذا اللفظ بهذا الإسناد نظر.

في هذا الحديث دليل على استئمان الهدايا واختيارها وانتخابها، وأن الجمل يسمى بدنة، كما أن الناقة تسمى بدنة، وهذا الاسم مشتق من عظم البدن عندهم، وفي هذا الحديث رد قول من زعم أن البدنة لا تكون إلا أثنى، وفيه إجازة هدى ذكور الإبل، وهو أمر مجتمع عليه في الهدى، وأما استئمان الضحايا والهدايا والغلو في ثمنها واختيارها فداخل عندى، تحت عموم قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَعْظُمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٣٦٢٨). «وسئل رسول الله ﷺ عن أفضل الرقاب، فقال: أغلاها ثمناً» (٣٦٢٩). وهذا كله مداره على صحة النية، قال رسول الله ﷺ: «الأعمال بالنيات» (٣٦٣٠). قال الله عز وجل: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دُمُؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالَهُ

(٣٦٢٨) الحج ٣٢.

(٣٦٢٩) أخرجه البخارى ج ٢٨٧/٣ كتاب العتق باب أى الرقاب أفضل عن أبى ذر. وأحمد ٢٦٥/٥ عن أبى أمامة. والبيهقى بالكبرى ٢٧٣/٦ عن أبى ذر. والطبرانى الكبير ٢٥٩/٨ عن أبى أمامة. وأبو عوانة ٦٢/١ عن أبى ذر. وابن خزيمة برقم ٢٩١٠ ج ٤ عن أبى ذر. والبعغرى بشرح السنة ٣٥٣/٩ عن أبى ذر.

(٣٦٣٠) أخرجه البخارى ٢/١ كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي عن عمر. والترمذى =

التقوى منكم» (٣٦٣١). وفي حديث مجاهد عن ابن عباس المذكور في هذا الباب فيه قوله: ليغيب به المشركين، وذلك عندى تفسير لهذا الحديث لمن تدبر، وبالله التوفيق.

٤٠٨ - حديث موفى ثلاثين لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: اركبها، فقال: يا رسول الله، إنها بدنة، فقال: اركبها، فقال: يا رسول الله، إنها بدنة، فقال: اركبها، وويلك فى الثانية أو الثالثة» (٣٦٣٢).

هكذا يرويه أكثر الرواة عن مالك فى الموطأ فى الثانية أو فى الثالثة، ومن قال ذلك: عتيق بن يعقوب الزبيدى وقتيبة؛ وقال فيه ابن عبدالحكم: فى الثالثة أو فى الرابعة.

حدثناه خلف، حدثنا ابن الورد، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا ابن عبدالحكم، أخبرنا مالك، فذكره بإسناده هكذا. قال مالك فى هذا الحديث: عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة. وخالفه ابن عيينة، فقال فيه: عن أبى الزناد، عن موسى بن أبى عثمان، عن أبيه، عن أبى هريرة.

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد ابن عثمان الأعناقى، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل العثماني الأيلي، قال: حدثنا

= برقم ١٦٤٧ جـ ٤/١٧٩ كتاب فضائل الجهاد باب ١٦/ عن عمر. وأبو داود برقم ٢٢٠١/٢ كتاب الطلاق باب فيما عنى به الطلاق والنيات عن عمر بن الخطاب. والنسائي ٥٨/١ كتاب الطهارة باب النية فى الوضوء عن عمر بن الخطاب. وابن ماجه برقم ٤٢٢٧/٤ جـ ٢/ كتاب الزهد باب النية عن عمر. وأحمد ٢٥/١ عن عمر بن الخطاب. والبيهقى بالكبرى ٤١/١ عن عمر بن الخطاب. وأحمد ٣١٧/٣ عن جابر. والطحاوى بشرح المعاني ١٦٢/٢ عن جابر. والدارقطنى ٥١/١ عن عمر بن الخطاب. وابن خزيمة برقم ١٤٣ جـ ٤ عن عمر بن الخطاب. والبعغوى بشرح السنة ٤٠١/١ عن عمر بن الخطاب.

(٣٦٣١) الحج ٣٧.

(٣٦٣٢) أخرجه البخارى جـ ٢/٣٢٣ كتاب الحج باب ركوب البدن عن أبى هريرة. ومسلم ٩٦٠/٢ كتاب الحج باب ٦٥ رقم ٣٧١ عن أبى هريرة. وأبو داود فى كتاب المناسك باب ١٨/١ جـ ٢/١٥٢ باب فى ركوب البدنة. والترمذى برقم ٩١١/٣ جـ ٣/ كتاب الحج باب ما جاء إذ عطب الهدى عن أنس. والنسائي ١٧٦/٥ كتاب مناسك الحج باب ركوب البدنة عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ٣١٠٣ كتاب المناسك باب ركوب البدنة عن أبى هريرة. وأحمد ٢٥٤/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢٣٦/٥ عن أبى هريرة. والدارمى ٦٦/٢ عن أنس. والبعغوى بشرح السنة ١٩٥/٧ عن أبى هريرة.

سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: «مر النبي ﷺ برجل يسوق بدنة، فقال: اركبها، فقال: إنها بدنة يا رسول الله، فقال: ويلك اركبها» (٣٦٣).

اختلف العلماء في ركوب الهدى الواجب والتطوع، فذهب أهل الظاهر إلى أن ركوبه جائز من ضرورة، وبعضهم أوجب ذلك.

وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه لا بأس بركوب الهدى على كل حال أيضا على ظاهر هذا الحديث؛ والذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي وأكثر الفقهاء: كراهية ركوبه من غير ضرورة؛ فكره مالك ركوب الهدى من غير ضرورة، وكذلك كره شرب لبن البدنة، وإن كان بعد رى فصيلها: فإن فعل شيئا من ذلك كله، فلا شيء عليه.

وقال أبو حنيفة والشافعي: إن نقصها الركوب، أو شرب لبنها، فعليه قيمة ما شرب من لبنها، وقيمة ما نقصها الركوب.

وحجة من ذهب هذا المذهب أنه ما خرج لله، فغير جائز الرجوع في شيء منه، ولا الانتفاع به فإن اضطر إلى ذلك، جاز له، لحديث جابر في ذلك.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، قال: أخبرنا أبو الزبير، قال: سألت جابر بن عبد الله عن ركوب الهدى، فقال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: اركبها بالمعروف إذا لجأت إليها حتى تجد ظهرا» (٣٦٤).

وأما قوله: ويلك، فمخرجه الدعاء عليه إذ أبى من ركوبها في أول مرة، وقال لها: إنها بدنة. وقد كان رسول الله ﷺ يعلم إنها بدنة؛ فكأنه قال له: الويل لك في مراجعتك إياي فيما لا تعرف، والله أعلم.

وكان الأصمعي يقول: ويل كلمة عذاب، وويح كلمة رحمة.

* * *

(٣٦٣) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢/٣٦٥ عن أنس. وابن عدى بالكامل ٢/٢١٢ عن أنس.
(٣٦٤) أخرجه أبو داود برقم ١٧٦١ ج ٢/١٥٢ كتاب المناسك باب ركوب البدنة عن جابر.
وأحمد ٣/٣١٧ عن جابر. والطحاوي بشرح المعاني ٢/١٦٢ عن جابر.

٣٢ - باب العمل فى الهدى إذا عطب أو ضل

٤٠٩ - حديث تاسع وثلاثون لهشام:

مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، «أن صاحب هدى رسول الله ﷺ، قال: يا رسول الله، كيف أصنع بما عطب من الهدى؟ فقال رسول الله ﷺ: كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها، ثم ألق قلائدها فى دمه، ثم خل بين الناس وبينها يأكلونها» (٣٦٣٥).

هذا حديث مرسل فى الموطأ، وهو فى غير الموطأ مسند؛ لأن جماعة من الحفاظ روه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ناجية الأسلمى صاحب بدن رسول الله ﷺ وغير نكير أن يسمع عنه عروة.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حاكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا الفضل بن الحباب القاضى بالبصرة أبو خليفة، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: حدثنا سفيان بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ناجية الأسلمى، «أن النبى ﷺ بعث معه بهدى، قال: إن عطب فانخره، ثم أصبغ نعله فى دمه، ثم خل بينه وبين الناس» (٣٦٣٦).

حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوى، قال: حدثنا المدني، قال: حدثنا الشافعى، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ناجية صاحب بدن رسول الله ﷺ، أنه قال: «يا رسول الله، كيف أصنع بما عطب من الهدى؟ قال: انخره، ثم أغمس قلائده فى دمه، ثم أضرب بها صفحة عنقه، ثم خل بينه وبين الناس».

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهب بن خالد، قال: حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه، عن ناجية صاحب هدى رسول الله ﷺ «أنه سأل رسول الله ﷺ

(٣٦٣٥) أخرجه أبو داود ج٢/١٥٢ كتاب الحج باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ عن ناجية الأسلمى. والترمذى ج٣/٢٤ كتاب الحج باب ما جاء إذ عطب الهدى ما يصنع به عن ناجية الخزامى. وابن ماجه ج٢/١٠٣٦ كتاب المناسك باب فى الهدى إذا عطب عن ناجية الخزامى.

(٣٦٣٦) أخرجه البيهقى بالكبرى ٢٤٣/٥ عن ناجية الأسلمى. والطبرانى الكبير ٤٢/١٧ عن عمر اليمانى. وذكره بالكنز برقم ١٢٢٠٧ وعزاه السيوطى لأحمد وأبى داود، وابن ماجه عن ناجية الأسلمى.

كيف يصنع بما عطب من الهدى، فأمره أن ينحر كل بدنة عطبت، ثم يلقي جملها في دمها، ويخلّي بينها وبين الناس يأكلونها» (٣٦٣٧). كذا وقع عنده جملها في دمها، وإنما هو نعلها في دمها.

وناجية هذا هو ناجية بن جندب الأسلمي، وقد ذكرناه ورفعنا في نسبه في كتاب الصحابة.

وروى ابن عباس هذا الحديث عن النبي ﷺ وزاد فيه: «ولا تأكل منها أنت ولا أحد من رفقتك». وسنذكره هاهنا إن شاء الله (٣٦٣٨).

وفي هذا الحديث من الفقه أن الهدى يقلد، وأن التقليد من شأنه وسنته، والتقليد أن يعلق في عنق البدن، نعل علامة ليعرف أنها هدى.

وروى «أن رسول الله ﷺ قلّد هديه نعلين» (٣٦٣٩). وكذلك كان ابن عمر يفعل» (٣٦٤٠)، وبه قال الشافعي واستحسنه، والنعل عندى تجزئ، وهو قول مالك والزهرى وجماعة العلماء كلهم لا يختلفون في تقليد الهدى؛ ويجزئ عند جميعهم نعل واحدة، «والذى أجمعوا عليه من تقليد الهدى الإبل والبقر» (٣٦٤١). واختلفوا في تقليد الغنم، فكان مالك وأبو حنيفة وأصحابهم ينكرون تقليد الغنم، وأجاز تقليده الشافعي وأحمد وإسحاق (٣٦٤٢) وأبو ثور لقول عائشة: «كنت أقلّد الغنم لرسول الله ﷺ» (٣٦٤٣) وهو قول عطاء وجماعة؛ وقد مضى في هذا الكتاب في باب عبدا لله بن أبي بكر القول في تقليد الهدى هل يوجب على صاحبه أن يكون محرما لذلك أم لا، والصحيح في ذلك حديث عائشة على ما ذكرناه هناك من أحسن طرقه ما أخبرنا

(٣٦٣٧) أخرجه الطحاوى بالمشكل ١٣٢/٢ عن عروة. وأخرجه أحمد ٢٧٩/١ عن ابن عباس.
(٣٦٣٨) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٣/١٢ عن ابن عباس. وأحمد في مسنده عن ابن عباس ٢١٧/١.

(٣٦٣٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٦٧/٤ عن ابن عباس.
(٣٦٤٠) أخرجه ابن أبي شيبة ٦٧/٤ عن عبدا لله بن دينار عن ابن عمر.
(٣٦٤١) قال الوزير في الإفصاح ص ١٥٠: تقليد الإبل والبقر سنة عند الثلاثة، مكروه عند أبي حنيفة.

(٣٦٤٢) الإفصاح ص ١٥١.
(٣٦٤٣) أخرجه النسائي ج ١٧٣/٥ كتاب مناسك الحج باب تقليد الغنم عن عائشة. وابن خزيمة عن عائشة برقم ٢٥٧٣ ج ١٥٣/٤. والحميدى في مسنده ج ١٠٤/١ برقم ٢٠٨ عن عائشة. وابن عدى بالكامل ١٧٢/٣ عن عائشة.

عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا يزيد بن خالد وقتيبة بن سعيد، أن الليث حدثهم عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة، فأقتل قلائد هديه ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم» (٣٦٤٤).

وأما قوله: كيف أصنع بما عطب من الهدى، فجأوبه رسول الله ﷺ بما ذكر في حديث هشام هذا، فإن هذا محمله عند العلماء على الهدى التطوع، وكذلك كان هدى رسول الله ﷺ تطوعاً؛ لأنه كان في حجته مفرداً، والله أعلم.

وقد ذكرنا الاختلاف عنه في ذلك في باب ابن شهاب وغيره؛ والهدى التطوع لا يجوز لأحد ساقه أكل شيء منه إذا عطب قبل أن يبلغ محله، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى أكل الهدى قبل محله من أجل أنه تطوع، فينصرف من الناس من لم تصح نيته فيما أخرجه الله ويعتلون بأنه عطب.

ذكر أبو ثابت وأسد وسحنون وابن أبي الغمر، عن ابن القاسم، قلت لابن القاسم: أرأيت هدى التطوع إذا عطب، كيف يصنع به صاحبه في قول مالك؟ قال: قال مالك: يرمى بقلائه في دمه إذا نحره ويخلى بين الناس وبينه، ولا يأمر أحداً أن يأكل منه فقيراً ولا غنياً، فإن أكل هو أو أمر أحداً من الناس بأكله أو حز شيئاً من لحمه، كان عليه البذل.

قال ابن القاسم: وقال مالك: كل هدى مضمون إذا عطب، فليأكل منه صاحبه وليطعم منه الأغنياء والفقراء ومن أحب، ولا يبيع من لحمه ولا من جلده ولا من قلائده شيئاً.

قال مالك: ومن الهدى المضمون ما إن عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه، وهو إن بلغ محله لم يأكل منه، وهو جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين؛ فهذا إن عطب قبل محله، جاز له أن يأكل منه؛ لأن عليه بدله؛ وإذا بلغ محله أجزأه عن الذى ساقه، ولا يجزيه أن يأكل منه.

قال إسماعيل بن إسحاق: لأن الهدى المضمون إذا عطب قبل أن يبلغ محله كان عليه بدنة، وبذلك جاز له أن يأكل منه ولا يطعم؛ لأنه لما لم يكن عليه بدله خيف أن يفعل ذلك بالهدى وينحر من غير أن يعطب، فاحتيط على الناس، وبذلك مضى العمل فى هدى التطوع إذا عطب فى الطريق نحره صاحبه، وخلى بينه وبين الناس.

وذكر إسماعيل بن إسحاق حديث هشام هذا عن أبيه، عن ناجية، وحديث ابن عباس، عن ذؤيب الخزاعي.

قال أبو عمر: أما حديث ناجية، فقد تقدم ذكره، وأما حديث ابن عباس، فاختلف فيه عنه: فطائفة روت عنه ما يدل على أن ناجية الأسلمي حدثه، وطائفة روت عنه أن ذؤيب الخزاعي حدثه، وذؤيب هذا هو والد قبيصة بن ذؤيب، وربما بعث رسول الله ﷺ أيضا معه هديا، فسأله كما سأله ناجية، فالله أعلم.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - يعني ابن علي - قال: حدثنا أبو التياح، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ بعث بثمان عشرة بدنة مع رجل، فأمره فيها بأمر، فانطلق ثم رجع إليه، فقال: أرأيت إن عطب منه شيء؟ قال: فانحرها، ثم أصبغ نعلها في دمه، ثم اجعلها على صفحتها، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقتك» (٣٦٤٥).

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أبو التياح، عن موسى بن سلمة، قال: خرجت أنا وسان بن سلمة، ومعنا بدنتان، فزحفتا علينا بالطريق، فلما قدمنا مكة، أتينا ابن عباس فسألناه، فقال: على الخبر سقطت، بعث رسول الله ﷺ فلانا الأسلمي، وبعث معه بثمان عشرة بدنة؛ فقال: يا رسول الله، أرأيت إن أزحف على منها شيء بالطريق، قال: تنحرها، وتصبغ نعلها، أو قال: تغمس نعلها في دمه، فتضرب بها على صفحتها، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقتك.

وروى شعبة وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس أن ذؤيب الخزاعي حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن، ثم يقول: إذا عطب شيء منها فخشيت عليه موتا فانحره، ثم أغمس نعله في دمه، ثم أضرب صفحته ولا تطعم منها ولا أحد من أهل رفقتك.

قال أبو عمر: قوله: ولا أحد من أهل رفقتك لا يوجد إلا في حديث ابن عباس هذا بهذا الإسناد عن موسى بن سلمة وسان بن سلمة، وليس ذلك في حديث هشام بن

(٣٦٤٥) أخرجه البيهقي بتمامه بالسنن الكبرى ٢٤٣/٥ عن ابن عباس. وقال البيهقي: رواه مسدد في مسنده عن عبد الوارث، قال: ثمان عشرة بدنة.

عروة، عن أبيه، عن ناجية، وهذا عندنا أصح من حديث ابن عباس عن ذؤيب، وعليه العمل عند الفقهاء، ومن جهة النظر أهل رفقته وغيرهم في ذلك سواء، ويدخل في قوله ﷺ: وخل بين الناس وبينه يأكلونه، أهل رفقته وغيرهم، وإنما الضمان على من أكل من هديه التطوع، وإن لم يكن موجودا في الحديث المسند، فإن ذلك عن الصحابة والتابعين، وعليه جماعة فقهاء الأمصار.

وروى عن عمر وعلى وابن مسعود: إن أكل من الهدى التطوع غرم. وعن ابن عباس: إن أكلت أو أمرت بأكله غرمت. وعن ابن المسيب مثله سواء من رواية مالك عن ابن شهاب.

وروى ابن أبي ذئب عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، قال: مضت السنة إذا أصيبت البدنة تطوعا في الطريق أن ينحرها، ويغمس قلائدها في دمها، ثم لا يأكل منها، ولا يطعم ولا يقسم، فإن فعل شيئا من ذلك ضمن.

وعن ابن عمر وابن عباس وعطاء والنخعي في الهدى الواجب يعطب، قالوا: كل إن شئت إذا نحرته، وعليك البدل.

وأما اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، فقال مالك: ما عطب من الهدى قبل أن يبلغ محله، فإن كان واجبا أكل منه إن شاء وأبدله، وإن كان تطوعا نحره ثم صبغ قلائده في دمه، واخلى بين الناس وبينه، ولم يأكل ولم يطعم ولم يتصدق، فإن أكل أو أطعم أو تصدق ضمن، وهو قول الشافعي والأوزاعي والثوري؛ إلا أنهم قالوا: يضمن ما أكل أو أطعم أو تصدق، وليس عليه البدل إلا لما أتلف؛ فإن أتلفه كله ضمنه كله. وكذلك قال أبو حنيفة أيضا إلا أنه قال: يتصدق بالهدى التطوع إذا عطب أفضل من أن يتركه فتأكله السباع، قال: ولو أطعم منه غنيا ضمن، وقال في الهدى الواجب: لا بأس أن يبيع لحمه، وهو قول عطاء، يستعين به في ثمن هدى، وهؤلاء لا يرون بيعه.

واختلفوا فيما يؤكل من الهدى إذا بلغ محله، فقال مالك: يؤكل من الهدى كله إذا بلغ محله له إلا جزاء الصيد، ونسك الأذى، وما نذر للمساكين.

وقال الشافعي: لا يؤكل من الهدى كله شيء إذا بلغ محله إلا بالتطوع وحده، فأما الهدى الواجب فلا يأكل شيئا منه.

وقال أبو حنيفة: يؤكل من هدى المتعة والقران والتطوع، ولا يؤكل مما سواه.

وقال الثوري: يؤكل من هدى المتعة والإحصار والوصية والتطوع.

٣٢ - باب الوقوف بعرفة والمزدلفة

٤١٠ - حديث خامس وخمسون من البلاغات:

مالك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ، قال: «عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة، والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر» (٣٦٤٦).

وهذا الحديث يتصل من حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث علي بن أبي طالب.

قال ابن وهب: سألت سفيان بن عيينة عن عرنة؟ فقال: موضع المرفى عرفة، ثم ذلك الوادى كله قبلة المسجد إلى العلم الموضوع للحرم بطريق مكة؛ وأما بطن محسر، فذكر ابن وهب أيضا عن سفيان بن عيينة، قال: بطن محسر حين تنحدر من الجبل الذى عند المشعر الحرام عند النخيلات عند المشلل.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن عمران، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا أسامة - يعنى ابن زيد - عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «عرفة كلها موقف، ومنى كلها منحر، وكل فجاج مكة طريق ومنحر» (٣٦٤٧).

قال أبو عمر: هذا هو الصحيح، إن شاء الله، ومن رواه عن عطاء، عن ابن عباس، فليس بشيء، روى من حديث عبيد الله بن عمر، عن عطاء، عن ابن عباس، وليس دون عبيد الله من يحتج به فى ذلك.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا جعفر بن محمد، حدثنى أبى، عن جابر، قال: ثم قال النبى ﷺ: «قد نحرت هاهنا، ومنى كلها منحر، ووقف بعرفة، فقال: قد وقفت هاهنا، وعرفة كله موقف، ووقف بالمزدلفة، فقال: قد وقفت هاهنا، والمزدلفة كلها موقف» (٣٦٤٨).

(٣٦٤٦) أخرجه ابن ماجة كتاب المناسك باب الموقف بعرفات عن جابر ج ٢/ ١٠٠٢. والبيهقى ج ٥/ ١١٥ عن محمد بن المنكدر بالسنن الكبرى. والطبرانى ج ١١/ ٤٩ عن ابن عباس. والطحاوى بمشكلى الآثار ٧٢/ ٢ عن ابن عباس. وذكره بكنز العمال برقم ١٠٢٥١، وعزاه للطبرانى عن ابن عباس.

(٣٦٤٧) أخرجه الطحاوى بمشكلى الآثار عن جابر ج ٢/ ٧٣، وذكره بالكنز برقم ١٢٠٤٩، وعزاه لأبى داود والبيهقى والحاكم عن جابر.

(٣٦٤٨) أخرجه مسلم عن جابر ج ٢/ ٨٩٣ كتاب الحج باب عرفة كلها موقف. وأخرجه أبو داود ج ٢/ ٢٠٠ كتاب الحج باب الصلاة بجمع عن جابر برقم ١٩٣٦. وابن خزيمة عن جابر برقم ٢٨١٥ ج ٤/ ٢٧١. وأخرجه أحمد ج ٣/ ٣٢٠ عن جابر.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حفص، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أن النبي ﷺ قال وقفت هاهنا بعرفة، وعرفة كلها موقف، ووقفت هاهنا بجمع، وجمع كلها موقف، ونحرت هاهنا بمنى، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم».

قال أبو عمر: أكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عرنة من عرفة، ولا بطن محسر من المزدلفة، وكذلك نقلها الحفاظ الأثبات الثقات من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في الحديث الطويل في الحج ليس فيه استثناء عرنة ولا محسر.

وقد روى الدراوردي عن محمد بن أبي حميد، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مثل حديث مالك سواء: المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر، وعرفة كلها موقف إلا بطن عرنة. ومحمد بن أبي حميد مدني ضعيف.

وذكره ابن وهب في موطنه، قال: أخبرني محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل عرفة موقف إلا ما جاز بطن عرنة، وكل المزدلفة موقف إلا ما خلف بطن محسر». قال: وقال لي مالك: الوقوف بعرفة على الدواب والإبل أحب إلى من أن أقف قائما، وإن وقف قائما فلا بأس أن يستريح.

قال ابن وهب: وأخبرني يزيد بن عياض عن إسحاق بن عبد الله، عن عمرو بن شعيب وسلمة بن كهيل أن رسول الله ﷺ قال: «هذا الموقف، وكل عرفة موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة». ومن أجاز بطن عرنة، قال: أن تغيب الشمس فلا حج له.

قال أبو عمر: يزيد بن عياض متروك الحديث لا يرى أهل العلم بالحديث أن يكتب حديثه، وحديثه هذا أيضا منقطع ليس بشيء من جهة الإسناد؛ وأما بطن عرنة فهو بغربي مسجد عرفة حتى لقد قال بعض العلماء: إن الجدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرنة.

وقال الشافعي: وعرفة ما جاز وادي عرنة الذي فيه المسجد، قال: ووادي عرنة من عرفة إلى الجبال المقابلة على عرفة، كلها مما يلي حوائط بني عامر، وطريق حضن؛ فإذا جاوزت ذلك فليس بعرفة.

وأما وادي محسر، فهو دون المزدلفة، فكل من وقف بعرفة للدعاء ارتفع عن بطن عرنة، وكذلك من وقف صبيحة يوم النحر للدعاء بالمشعر الحرام - وهو المزدلفة - ارتفع عن وادي محسر.

قال الشافعي: والمزدلفة مما يلي عرفة، وليس المأزمان من المزدلفة إلى أن تأتي وادي محسر عن يمينك وشمالك من تلك البطون والشعاب والجبال كلها من مزدلفة. واختلف الفقهاء فيمن وقف من عرفة بعرة، فقال مالك فيما ذكر ابن المنذر عنه: يهريق دما، وحجه تام. وهذه رواية رواها خالد بن نزار عن مالك.

قال أبو إسحاق بن شعبان: عرنة موضع الممر من عرفة ثم ذلك الوادي من فناء المسجد إلى مكة إلى العلم الموضوع للحرم، قال: وعرفة كل سهل وجبل أقبل على الموقف فيما بين التلعة إلى أن يفضوا إلى طريق نعمان، وما أقبل من كبكب من عرفة. وذكر أبو المصعب: أنه كمن لم يقف، وحجه فائت، وعليه الحج من قابل إذا وقف ببطن عرنة. وروى عن ابن عباس، قال: من أفاض من عرنة، فلا حج له.

وقال القاسم وسالم: من وقف بعرة حتى دفع فلا حج له. وذكر ابن المنذر هذا القول عن الشافعي، قال: وبه أقول؛ لأنه لا يجزيه أن يقف بمكان أمر رسول الله ﷺ أن لا يقف به.

قال أبو عمر: قد ذكرنا أن الاستثناء لبطن عرنة من عرفة لم يجيء مجيئا تلزم حجه لا من جهة النقل ولا من جهة الإجماع، والذي ذكر المزني عن الشافعي، قال: ثم يركب فيروح إلى الموقف عند الصخرات، ثم يستقبل القبلة بالدعاء؛ قال: وحيثما وقف الناس من عرفة أجزأهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «هذا موقف، وكل عرفة موقف».

قال أبو عمر: ومن حجة من ذهب مذهب أبي المصعب: أن الوقوف بعرفة فرض مجتمع عليه في موضع معين، فلا يجوز أدائه إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف. قال أبو عمر: قد ذكرنا فرض الوقوف بعرفة بالليل والنهار وما في ذلك من تنازع علماء الأمصار ووجوه ذلك كله ومعانيه في باب ابن شهاب عن سالم، وكذلك مضى القول في باب ابن شهاب عن سالم في أحكام الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها، فهذا ذلك كله مبسوطا واضحا، والحمد لله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا ابن نفيل، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن يزيد بن سنان، قال: أتانا ابن مربع الأنصاري، ونحن بعرفة في مكان يباعدة عمرو عن الإمام، فقال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكم يقول: «قفوا على مشاعركم، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم» (٣٦٤٩).

وروى هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة، وكانوا يسمون الخمس، وكان سائر الناس يقفون بعرفة؛ قالت: فلما جاء الإسلام، أمر الله نبيه أن يأتي عرفات فيقف بها، ثم يفيض منها؛ فذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ (٣٦٠).

وأما بطن محسر، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أسرع السير في بطن محسر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ أوضع في وادي محسر.

ورواه أبو نعيم والقطان وابن مهدي ومحمد بن كثير عن الثوري، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

قال أبو عمر: الإيضاع سرعة السير، وذكر ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن زيد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ وقف بعرفة، وقال: هذا الموقف، وكل عرفة موقف، ثم دفع فجعل يسير العنق، ويقول: «السكينة»، حتى جاء المزدلفة فجمع بها بين الصلاتين؛ ثم وقف بالمزدلفة على قرح، قال: هذا الموقف، وكل المزدلفة موقف؛ ثم دفع فجعل يسير العنق، وهو يقول: «السكينة»، أيها الناس، حتى وقف على محسر، فخرج راحلته، فخبث به حتى خرج عنه، ثم سار سيره الأول حتى رمى؛ ثم دخل المنحر، فقال: هذا المنحر، وكل منى منحر.

وفي حديث جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر - الحديث الطويل في الحج رواه عن جعفر جماعة من أئمة أهل الحديث - وفيه: حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة، فنزل بها.

وفيه أنه أردف الفضل بن عباس حتى أتى محسر، فحرك قليلا.

وروى هشام بن عروة عن أبيه، أن عمر بن الخطاب كان يحرك في محسر، ويقول:

إليك تعدو قلقلنا وضيئها مخالفنا دين النصارى دينها

وزاد غير هشام:

معرّضا فى بطنها جنينها قد ذهب الشحم الذى يزينها

* * *

٣٤ - باب السير فى الدفعة

٤١١ - حديث خامس وعشرون لهشام بن عروة:

مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: «سئل أسامة بن زيد، وأنا جالس، كيف كان رسول الله ﷺ يسير فى حجة الوداع حين دفع من عرفة؟ فقال: كان يسير العنق^(٣٦٥١) فإذا وجد فرجة نص^(٣٦٥٢)».

قال هشام: والنص: فوق العنق.

هكذا قال يحيى: فرجة، وتابعه جماعة، منهم: أبو المصعب وابن بكير وسعيد بن عفير، وقالت طائفة منهم ابن وهب وابن القاسم والقعنبي: فإذا وجد فجوة والفجوة والفرجة سواء فى اللغة، وليس فى هذا الحديث أكثر من معرفة كيفية السير فى الدفع من عرفة، وهو شئ يجب الوقوف عليه وامتناله على أئمة الحاج فمن دونهم؛ لأن فى استعجال السير إلى مزدلفة استعجال الصلاة بها؛ ومعلوم أن المغرب لا تصلى تلك الليلة إلا مع العشاء، وتلك سنتهما، فيجب أن يكون ذلك على حسب ما فعله رسول الله ﷺ؛ فمن قصر عن ذلك أو زاد، فقد أساء إذا كان عالما بما جاء فى ذلك. وأما حكم الجمع بين الصلاتين فى المزدلفة، فقد ذكرناها فى باب ابن شهاب من هذا الكتاب، والحمد لله.

والعنق مشى معروف للدواب لا يجهل، وقد يستعمل مجازا فى غير الدواب.

قال الشاعر:

يا جارتى يا طويلة العنق أخرجتنى بالصدود عن عنق

والنص هاهنا كالخبب، وهو فوق العنق وأرفع فى الحركة، وأصل النص فى اللغة الرفع، يقال منه: نصصت الدابة فى سيرها.

قال الشاعر:

(٣٦٥١) العنق: نوع من السير فيه رفق.

(٣٦٥٢) أخرجه البخارى ١٤١/٤ كتاب الجهاد والسير باب السرعة فى السير عن أسامة. وأخرجه

مسلم كتاب الحج برقم ٢٨٣ ج٢/٩٣٦ عن أسامة باب الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة.

وأخرجه أبو داود كتاب الحج باب الدفع من عرفة برقم ١٩٢٣ ج٢/١٩٧ عن عروة.

ألست التي كلفتها سير ليلة من أهل منى نصا إلى أهل يثرب
وقال اللهبي:

يا رب يبداء وليل داج قطعته بالنص والإدلاج
وقال آخر:

ونص الحديث إلى أهله فإن الوثيقة في نصه
أى أرفعه إلى أهله وأنسبه إليهم.

وقال أبو عبيد: النص: التحريك الذى يستخرج به من الدابة أقصى سيرها. وأنشد
قول الراجز:

تقطع الخرق بسير نص

وأما النص فى الشريعة، فما استوى من خطاب القرآن وغيره ظاهره مع باطنه، وفهم
مراده من ظاهره؛ ومنهم من قال: النص ما لا يصح أن يرد عليه التخصيص، ويسلم من
العلل، ولهم فى حدوده كلام كثير ليس هذا موضع ذكره، وبالله التوفيق.

* * *

٣٥ - باب النحر فى الحج

٤١٢ - حديث سادس وخمسون من البلاغات:

مالك، أنه بلغه أن رسول الله، قال بمنى: «هذا المنحر، وكل منى منحر، وقال فى
العمرة: هذا المنحر، وكل فجاج مكة وطرقها منحر» (٣٦٥٣).

قال ابن وهب: منى كلها منحر إلى العقبة، وما وراء العقبة فليس بمنحر، ومكة فى
العمرة منحر فجاجها بين بيوتها وما قاربها وما تباعد من البيوت فليس بمنحر.

قد مضى فى الباب قبل هذا كثير من أحاديث هذا الباب.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمى، قال:
حدثنا عامر بن محمد القرمطى، قال: حدثنا أبو مصعب الزبيرى، قال: حدثنا الحسين بن
زيد بن على، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، «أن رسول الله ﷺ نحر بدنة
بالحربة، وهو بمنى، وقال: هذا المنحر وكل منى منحر» (٣٦٥٤).

قال أبو عمر: المنحر فى الحج بمنى، إجماع من العلماء. وأما العمرة فلا طريق لمنى

(٣٦٥٣) أخرجه الترمذى عن على ٢٢٣/٣ كتاب الحج باب عرفة كلها موقف وابن خزيمة عن على

جـ ٢٨٣/٤ برقم ٢٨٨٩.

(٣٦٥٤) أخرجه البيهقى عن جابر جـ ١٧٠/٥.

فيها، فمن أراد أن ينحر في عمرته، وساق هديا يتطوع به، نحره بمكة حيث شاء منها؛ وهذا إجماع أيضا لا خلاف فيه، يغني عن الإسناد والاستشهاد، فمن فعل ذلك، فقد أصاب السنة؛ ومن لم يفعل ونحر في غيرهما، فقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب مالك إلى أن المنحر لا يجوز في الحج إلا بمنى، ولا في العمرة إلا بمكة؛ ومن نحر في غيرهما، لم يجزه؛ ومن نحر في الحج أو في العمرة في أحد الموضعين أجزأه؛ لأن رسول الله ﷺ جعلهما موضعا للنحر، وخصهما بذلك؛ وقال الله عز وجل: ﴿هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةِ﴾ (٣٦٥٥). فلا بد من أن يبلغ به البيت، ومنى من مكة.

وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحر في غير منى ومكة من الحرم أجزأه، قالوا: وإنما لمكة ومنى اختصاص الفضيلة، والمعنى في ذلك الحرم؛ لأن مكة ومنى حرم، وقد أجمعوا أن من نحر في غير الحرم لم يجزه.

ومن أحسن طرق حديث هذا الباب: ما حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الطيب وجيه بن الحسن بن يوسف، قال: حدثنا بكار بن قتيبة القاضي، قال: حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدى، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، قال: «وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال: «هذه عرفة وهذا الموقف، وعرفة كلها موقف»؛ ثم أفاض حين غربت الشمس فأردف أسامة، وجعل يسير على يمينه - والناس يضربون يميناً وشمالاً - وهو يقول: «يا أيها الناس، عليكم بالسكينة»؛ ثم أتى جمعا فصلى بها الصلاتين جمعا؛ فلما أصبح أتى قزح، فقال: «هذا قزح، وهذا الموقف، وجمع كلها موقف»؛ ثم أفاض فلما انتهى إلى وادى محسر، قرع ناقته حتى جاز الوادى؛ ثم وقف، وأردف الفضل، ثم أتى الجمرة فرماها ثم أتى المنحر بمنى، فقال: «هذا المنحر، ومنى كلها منحر، فاستقبلته جارية من خثعم شابة»، فقالت: إن أبى شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج، أفيجزى أن أحج عنه؟ فقال: «حجى عن أبيك» ولوى عنق الفضل وقال له العباس: يا رسول الله، لويت عنق ابن عمك؟ فقال: «رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما». فأتى رجل فقال: يا رسول الله، إنى ذبحت قبل أن أرمى، قال: «ارم ولا حرج»؛ ثم أتى البيت فطاف به، ثم أتى زمزم، فقال: «يا بنى عبد المطلب، سقايتكم، فلو لا أن يغلبكم الناس عليها لنزعت منها» (٣٦٥٦).

(٣٦٥٥) المائدة ٩٥.

(٣٦٥٦) أخرجه الترمذى برقم ٨٨٥ عن علي حـ ٢٢٣/٣ كتاب الحج، باب عرفة كلها موقف بلفظه مطولا. والطحاوى بمشكّل الآثار ٧٣/٢ عن علي مختصراً، وذكره في الدر المنثور ٢٣١/١، وعزاه السيوطى لأبى داود، والتزمى عن علي مختصراً.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا محمد بن المثني، حدثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا جابر، قال: قال نبي الله ﷺ «منى كلها منحر» (٣٦٥٧).

قال أبو عمر: هذا القول خرج على المنحر في الحج؛ لأنه قاله في حجته ﷺ.

٤١٣ - حديث موفى أربعين ليحيى بن سعيد: يحيى عن عمرة:

مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: حدثتني عمرة بنت عبدالرحمن أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: «خرجنا مع رسول الله ﷺ خمس ليال بقين من ذى القعدة، ولا نرى إلا أنه الحج؛ فلما دنونا من مكة، أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، أن يحل، قالت عائشة: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ قالوا: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه».

قال يحيى بن سعيد: فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد، فقال: أتتك والله بالحديث على وجهه (٣٦٥٨).

قال أبو عمر: هذا خلاف رواية عروة عنها؛ لأن عروة يقول عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ فأهللنا بعمرة، وهي حجة واحدة، وخروج واحد؛ وقد تقدم القول في ذلك كله مبسوطا في باب ابن شهاب، عن عروة من هذا الكتاب.

وأما قولها: «فلما دنونا من مكة، أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل»، فهذا فسخ الحج في العمرة، وقد تواترت به الرواية عن النبي ﷺ من طرق صحاح من حديث عائشة وغيرها، ولم يرو عن النبي ﷺ شيء يدفعه؛ إلا أن أكثر العلماء يقولون: إن ذلك خصوص لأصحاب النبي ﷺ خاصة، واعتلوا بأن النبي ﷺ إنما أمر أصحابه أن يفسخوا الحج في العمرة؛ ليورى الناس أن العمرة في أشهر الحج جائزة، وذلك أن قريشا كانت تراها في أشهر الحج من أفجر الفجور، وكانت لا تستجيز ذلك البتة؛ وكانت تقول: إذا خرج صفر - وكانوا يجعلون المحرم صفر - وبرأ الدبر، وعفا الأثر، حلت العمرة لمن اعتمر. فأمر رسول الله ﷺ أصحابه من لم يكن منهم معه هدى أن يفسخ حجه في عمرة، ليعلم الناس أنه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج.

(٣٦٥٧) أخرجه الطحاوى عن جابر بلفظه ج ٢/٧٣.

(٣٦٥٨) أخرجه البخارى كتاب الحج باب ما يؤكل من البدن ج ٢/٣٣٣ عن عائشة. وفي باب ذبح الرجل البقر عن نسائه ٢/٣٢٩ عن عائشة.

واعتلوا بقول الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣٦٥٩). وهذا يوجب إتمام الحج على كل من دخل فيه؛ إلا من خص بالسنة الثابتة - وهم أصحاب محمد ﷺ - على الوجه الذى ذكرنا؛ واعتلوا بأن عمر بن الخطاب كان يقول: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما، وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج»^(٣٦٦٠). - يعنى فسخ الحج فى العمرة - ومعلوم أن عمر لم يكن لينهى عن شىء فعله رسول الله ﷺ أو أباحه أو أمر به، ولا ليعاقب عليه، إلا وقد علم أن ذلك إما خصوص، وإما منسوخ؛ هذا ما لا يشك فيه ذو لب.

واعتلوا أيضا بما روى فى ذلك عن أبى ذر وبلال بن الحارث المزنى، أن ذلك خصوص لأصحاب النبى ﷺ.

ومن ذهب إلى أن فسخ الحج فى العمرة لا يجوز لأحد اليوم، وأنه لم يجز لغير أصحاب رسول الله ﷺ مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم والثورى والأوزاعى والليث بن سعد فى جماعة من التابعين بالحجاز والعراق والشام ومصر، وبه قال أبو ثور وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد والطبرى، وهو قول أكثر أهل العلم، وكان أحمد بن حنبل وداود بن على، يذهبان إلى أن فسخ الحج فى العمرة جائز إلى اليوم ثابت، وأن كل من شاء أن يفسخ حجه فى عمرة إذا كان ممن لم يسق هديا، كان ذلك له اتباعا للآثار التى رويت عن النبى ﷺ فى ذلك.

وقال أحمد بن حنبل فى فسخ الحج أحاديث ثابتة لا تترك لمثل حديث أبى ذر، وحديث بلال بن الحارث، وضعفهما، وقال: من المرقع بن صيفى الذى يرويه عن أبى ذر؟ قال: وروى الفسخ عن النبى ﷺ من حديث جابر وعائشة وأسماء ابنة أبى بكر وابن عباس وأبى موسى الأشعرى وأنس بن مالك وسهل بن حنيف وأبى سعيد الخدرى والبراء بن عازب وابن عمر وسيرة الجهنى؛ قال أحمد: من أهل بالحج مفردا أو قرن الحج مع العمرة، فإن شاء أن يجعلها عمرة فعل، ويفسخ إحرامه فى عمرة، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل.

واحتج أيضا أحمد ومن ذهب مذهبه بقوله ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى، وجعلتها عمرة»^(٣٦٦١)..

(٣٦٥٩) البقرة ١٩٦.

(٣٦٦٠) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٤٦/٢ عن عمر. وذكره السيوطى بكثر العمال برقم ٤٥٧١٥، وعزاه للطحاوى بشرح معانى الآثار، ولأبى صالح كاتب الليث فى نسخته.

(٣٦٦١) أخرجه البخارى عن جابر ١٩/٣ كتاب العمرة باب عمرة التمتع. وأبو داود برقم ٤٠ =

وبقول سراقه بن جعشم: «يا رسول الله، علمنا تعليم قوم أسلموا اليوم، أعمرتنا هذه لعامنا هذا، أم لأبد؟ فقال: بل لأبد، بل لأبد».

قال أبو عمر: ليس فى هذا حجة؛ لأن قوله ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لجلعتها عمرة»، إنما معناه: لأهللت بعمرة، وجعلت إحرامى بعمرة أتمتع بها؛ وإنما هذا حجة لمن فضل التمتع، وأما من أجاز فسخ الحج فى العمرة، فما له فى هذا حجة، لاحتمال ما ذكرنا، وهو الأظهر فيه.

وأما قوله لسراقه: بل للأبد، فإنما معناه: أن حجته تلك، وعمرته ليس عليه ولا على من حج معه غيرها للأبد، ولا على أمتة غير حجة واحدة، أو عمرة واحدة فى مذهب من أوجبها فى دهره للأبد، لا فريضة فى الحج غيرها؛ هذا معنى قوله لسراقه، والله أعلم.

وذكر عبدالرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج ومعمار، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: قدموا بالحج خالصا لا يخالطه شئ، وكانوا يرون العمرة فى أشهر الحج أفجر الفجور، وكانوا يقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر. وكانوا يدعون المحرم صفر، فلما حج النبى ﷺ خطبهم فقال: «من كان أهلاً بالحج فليطف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم ليحلق أو ليقصر، ثم ليحل إلا من كان معه هدى، قال: فبلغه أنهم يقولون: يأمرنا أن نحل، فقال: لو شعرت ما أهديت، نزل الأمر عليه من السماء بعدما طاف بين الصفا والمروة، فكلمهم بذلك. فقال سراقه: يا رسول الله، علمنا تعليم قوم أسلموا اليوم، عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لأبد؟ فقال: بل لأبد، بل لأبد» (٣٦٦٢).

قال أبو عمر: يحتمل أن يكون قوله هذا نحو حديث الزهرى عن أبى سنان، عن ابن عباس، «أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، الحج فى كل عام أو مرة واحدة؟ قال: بل مرة واحدة، ومن زاد فهو متطوع» (٣٦٦٣).

١٧٨ = ١٥٩/٢ كتاب الحج باب أفراد الحج عن عائشة. والنسائى ١٤٣/٥ عن جابر كتاب الحج باب كراهية الثياب المصبغة للمحرم. والطبرانى فى الكبير عن ابن عباس ٢٢٨/١٢. والحاكم بالمستدرک عن جابر ٤٧٤/١. والبيهقى بالسنن الكبرى ٣٣٨/٤ عن جابر.

(٣٦٦٢) أخرجه البخارى ١٩/٣ كتاب الحج باب العمره عن جابر. وأخرجه البيهقى جـ ٣٢٦/٤ عن جابر. وأخرجه أحمد ١٧٥/٤ عن سراقه. وأخرجه الطبرانى بالكبرى عن جابر وابن عباس بلفظه ٣٩/١١.

(٣٦٦٣) أخرجه ابن ماجة برقم ٢٨٨٦ عن ابن عباس. والحاكم ٢٩٣/٢ بالمستدرک عن ابن عباس. وابن أبى شيبه ٨٥/٤ بالمصنف عن ابن عباس.

وروى أبو هريرة وأبو واقد الليثي، عن النبي ﷺ أنه قال لأزواجه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر» (٣٦٦٤).

حدثنا أحمد بن قاسم، حدثنا عبيدا لله بن محمد بن حبابة - ببغداد - حدثنا البغوي، حدثنا جدي، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا ابن أبي ذئب عن صالح، مولى التوءمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر». ورواه صالح بن كيسان عن صالح مولى التوءمة مثله.

قال بشر بن عمر: سألت مالك بن أنس عن صالح مولى التوءمة، فقال: ليس بثقة. وذكر عباس عن ابن معين، قال: هو ثقة، ولكنه خرف؛ فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت. وهو صالح بن نبهان، مولى التوءمة بنت أمية بن خلف الجهمي.

وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه قول مالك في صالح، مولى التوءمة، فقال: أدركه مالك، وقد اختلط، ومن سمع منه قديما فلا بأس، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة؛ وقال أبو حاتم الرازي: روى عنه أبو الزناد وزيد بن سعد وعمارة بن غزية والثوري وابن جريح وابن أبي ذئب.

أخبرنا عبد الله، حدثنا محمد، حدثنا أبو داود، حدثنا النفيلي، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن ابن أبي واقد الليثي، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأزواجه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر».

وروى شعبة عن عبد الملك، عن طاوس، عن سراقه بن جعشم، أنه قال: «يا رسول الله، أرأيت عمرتنا هذه لعامنا أم للأبد؟ قال رسول الله ﷺ: للأبد».

وذكر النسائي عن هناد، عن عبدة، عن ابن أبي عروبة، عن مالك بن دينار، عن عطاء، عن سراقه، قال: تمتعنا مع رسول الله ﷺ، فقلنا: ألنا خاصة أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد». وهذا يحتمل أن يكون التمتع المعروف لا فسخ الحج.

وأما حديث بلال بن الحارث المزني، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا

(٣٦٦٤) أخرجه أبو داود برقم ١٧٢٢ ج٢/١٤٣ برقم ١٧٢٢ عن أبي واقد كتاب المناسك باب فرض الحج. وأحمد ٢١٨/٥ عن أبي واقد الليثي. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٢٧/٤ عن أبي واقد الليثي. والطبراني الكبير ٢٨٥/٣ عن أبي واقد الليثي. وابن سعد بالطبقات ج٨/٢٠٨ عن أبي واقد. والخطيب في تاريخه ١١٠/٧ عن أبي واقد. وابن كثير في البداية ١٠٤/٧ عن أبي واقد.

قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد؛ وأخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قالوا: حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردى، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن، عن الحارث ابن بلال بن الحارث المزنى، عن أبيه، قال: «قلت: يا رسول الله، فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: بل لنا خاصة».

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن المرقع، عن أبى ذر، «أنه قال: إنما كان فسخ الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة» (٣٦٦٥).

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا النفيلى، قال: حدثنا عبدالعزيز - يعنى ابن محمد - قال: أخبرنى ربيعة بن أبى عبد الرحمن، عن الحارث بن بلال بن الحارث، عن أبيه، قال: «قلت: يا رسول الله، فسخ الحج لنا خاصة أم لمن بعدنا؟ قال: لكم خاصة» (٣٦٦٦).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا هناد بن السرى، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها عمرة: لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا عبدالعزيز، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن، عن الحارث بن بلال، عن أبيه، قال: قلت: «يا رسول الله، أفسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة؟ قال: بل لنا خاصة».

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن يزيد، عن عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن الأعمش وعياش الغامرى، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، عن أبى ذر فى متعة الحج، قال: كانت لنا رخصة.

(٣٦٦٥) أخرجه الحميدى بمسنده ٧٥/١ عن أبى ذر.

(٣٦٦٦) أخرجه أبو داود ١٦٧/٢ عن بلال بن الحارث كتاب المناسك باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة. وابن ماجه برقم ٢٩٨٤ ج٢/٩٩٤ عن بلال كتاب الحج باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا بشر بن خالد، قال: أخبرنا غندر، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، قال: كانت المتعة رخصة لنا.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: أخبرنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عبد الأعلى بن واصل، قال: حدثنا أبو أسامة، عن وهيب بن خالد، قال: حدثنا عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: «كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض، ويجعلون المحرم صفر، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الوبر، وانسلخ صفر - أو قال: دخل صفر - حلت العمرة لمن اعتمر. فقدم النبي ﷺ صبيحة رابعة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله، أى الحل؟ قال: الحل كله» (٣٦٦٧).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو عبيدة بن أحمد، قال: حدثنا أبو خالد يزيد بن سنان البصري، حدثنا مكى بن إبراهيم، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج».

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: قال عمر، فذكر مثله.

قال أبو عمر: فسخ الحج في العمرة، هي المتعة التي كان عمر ينهى عنها في الحج ويعاقب عليها، لا التمتع الذي أذن الله ﷻ ورسوله فيه.

وقال بعض أصحابنا في أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يفسخوا حجهم في عمرة: أوضح دليل على أنه لا يجوز إدخال العمرة على الحج؛ لأنه لو جاز ذلك، لم يؤمروا بفسخ الحج في العمرة، إذ الغرض كان في ذلك أن يريهم ﷺ جواز العمرة في أشهر الحج لا غير، لما كانوا عليه من أن ذلك لا يحل ولا يجوز على ما كانوا عليه في جاهليتهم؛ فأراهم ﷺ فسخ ذلك وإبطاله بعمل العمرة في أشهر الحج، ولو جاز إدخالها على الحج، ما احتاج - والله أعلم - إلى الخروج عما دخل فيه، واستئنافه بعد المعنى المذكور، والله الموفق للصواب.

وفى قوله: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه البقر دليل على أن نحر البقر جائز، وعلى

جواز ذلك أهل العلم، إلا أنهم يستحبون الذبح في البقر، لقول الله - عز وجل - فى البقرة: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ ولم يقل: فتحروها، فذبح البقر ونحرها جائز بالقرآن والسنة، والحمد لله.

وقال الشافعى عن مالك فى هذا الحديث: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه بقرة، ومنهم من يرويه بقرا، وقد ذكرنا هذا المعنى فى باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب، وذكرنا حكم الاشتراك فى الهدى هناك، وفى باب أبى الزبير، فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا.

٤١٤ - حديث حاد وستون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة «أنها قالت لرسول الله ﷺ: ما شأن الناس حلوا، وأنت لم تحل؟ فقال: إني لبدت رأسى وقلدت هدى، فلا أحل حتى أنحر» (٣٦٦٨).

هكذا قال يحيى فى هذا الحديث: ما شأن الناس حلوا وأنت لم تحل من عمرتك؟ وتابعه جماعة من الرواة، منهم: عتيق الزبيرى وعبد الله بن يوسف التنيسى والقعنبرى وابن بكير وأبو مصعب.

وقال ابن القاسم وابن وهب عن مالك فى هذا الحديث: ما شأن الناس حلوا بعمره ولم تحل أنت من عمرتك، والمعنى واحد عند أهل العلم، ولم يختلف الرواة عن مالك فى قوله: ولم تحل أنت من عمرتك؛ وزعم بعض الناس أنه لم يقل أحد فى هذا الحديث عن نافع: ولم تحل أنت من عمرتك، إلا مالك وحده، وجعل هذا القول جوابا لسائله عن معنى هذا الحديث.

قال أبو عمر: فلا أدري ممن أعجب؛ من المستول الذى استحيا أن يقول: لا أدري، أو من السائل الذى قنع بمثل هذا الجواب، والله المستعان. وهذه اللفظة قد قالها عن نافع

(٣٦٦٨) أخرجه مسلم ج٢/٩٠٢ كتاب الحج باب القارن يتحلل وقت تحلل المفرد برقم ١٧٧ عن حفصة. والنسائى ١٣٦/٥ كتاب التلبيد وإباحة الطيب باب التلبيد عند الإحرام عن حفصة. والبخارى ١٨١/٢ كتاب الحج باب التمتع والإقران عن حفصة. وأبو داود برقم ٣٠٤٦ ١٨٠٦ ج٢/١٦٦ عن حفصة كتاب المناسك باب الإقران. وابن ماجه برقم ٣٠٤٦ ج٢/١٠١٢ كتاب الحج باب من رأسه عن حفصة. والبيهقى ١٣٤/٥ عن حفصة. والبغوى بشرح السنة ٧٨/٧ عن حفصة. والطحاوى بشرح معانى الآثار ١٤٤/٢ عن حفصة.

جماعة، منهم: مالك وعبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني؛ وهؤلاء حفاظ أصحاب نافع، والحجة فيه على من خالفهم؛ ورواه ابن جريج عن نافع، فلم يقل: من عمرتك.

أخبرنا عبدالرحمن بن مروان، حدثنا الحسن بن يحيى القلزمي، حدثنا أحمد بن زيد بن مروان، حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر، قال: حدثنا هشام بن سليمان وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: حدثني حفصة «أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحللن عام حجة الوداع؛ قالت حفصة: فقلت ما يمنعك أن تحل؟ قال: إني قلدت هديي، ولبدت رأسي، فلا أحل حتى أنحر هديي».

قال أبو عمر: قد علم كل ذي علم بالحديث أن مالكاً في نافع وغيره زيادته مقبولة، لموضعه من الحفظ والإتقان والتثبت؛ ولو زاد هذه اللفظة مالك - وحده - لكانت زيادته مقبولة، لفقهه وفهمه وحفظه وإتقانه؛ وكذلك كل عدل حافظ، فكيف وقد تابعه من ذكرنا؛ ولكن المستول لما رأى حديث حفصة هذا يوجب أن النبي ﷺ كان متمتعاً في حجته أو قارناً، ولابد من إحدى هاتين الحالتين على حديث حفصة هذا؛ وعرف أن مالكا كان يذهب إلى أن رسول الله ﷺ كان مفرداً في حجته تلك، لحديثه عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة ولحديثه، عن أبي الأسود وابن شهاب جميعاً، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد الحج؛ دفع حديث حفصة بما لا وجه له، وزعم أن مالكاً انفرد بقوله: ولم تحل أنت من عمرتك.

قال أبو عمر: فلم ينفرد بها مالك، ولو انفرد بها ما نسب أحد إليه الوهم فيها؛ لأنها لفظة لا يدفعها أصل، ولا نظر من أصل؛ ولو جوز له أن يدفع حديث حفصة هذا بمثل ذلك من خطل القول، كيف كان يصنع في أحاديث التمتع كلها التي روى فيها أن رسول الله ﷺ كان في حجته متمتعاً، وفي أحاديث القرآن التي صرحت أو دلت على أن رسول الله ﷺ كان يومئذ قارناً، وهي كلها آثار صحاح ثابتة، قد أخرجها البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم.

قال أبو عمر: الذي عليه أهل العلم فيما اختلف من الآثار، المصير إلى أقوى ما روه، وكان أثبت عندهم من جهة النقل والمعنى، وأشبه بالأصول المجتمع عليها؛ هذا إذا تعارضت الآثار في محظور ومباح، ولم يقدّم دليل على نسخ شيء منها، ولم يمكن ترتيب بعضها على بعض؛ فكيف والأحاديث في القرآن والإفراد والتمتع، لم يختلف إلا في وجوه مباحة كلها. لا يختلف العلماء في ذلك ولا أحد من الأمة بأن الأفراد والتمتع والقران، كل ذلك مباح بالسنة الثابتة المتواترة النقل، وبإجماع العلماء؛ وإنما اختلفت

الآثار، واختلف العلماء فيما كان به رسول الله ﷺ محرماً في خاصة نفسه، وهذا لا يضر جهله لما وصفنا؛ ولما لم يكن لأحد من العلماء سبيل إلى الأخذ بكل ما تعارض وتدافع من الآثار في هذا الباب، ولم يكن بد من المصير إلى وجه واحد منها، صار كل واحد منهم إلى الأصح عنده بمبلغ اجتهاده؛ فصار مالك إلى تفضيل الأفراد على التمتع وعلى القران، لوجوه منها: أنه روى ذلك أيضاً عن عائشة من وجوه، فكانت تلك الوجوه أولى عنده من حديث حفصة هذا.

ومنها: أنه الثابت في حديث جابر عن النبي ﷺ. ومنها: أنه اختيار أبي بكر وعمر وعثمان.

ومنها: أن ذلك أتم، ولذلك لم يحتج فيه إلى جبر شيء بدم.

ومنها: من جهة النظر حجج لمخالفة معارضها بمثلها من جهة النظر أيضاً، ليس بنا حاجة هاهنا إلى ذكر شيء منها؛ وذهب غيره إلى أن التمتع أفضل، لآثار رويها عن النبي ﷺ أنه تمتع.

وكان ابن عمر يذهب إلى التمتع ويزعم أن رسول الله ﷺ تمتع في حجه. وكان ابن عمر من أعلم الصحابة بالحج؛ وذهب آخرون إلى أن رسول الله ﷺ قرن بين الحج والعمرة في حجه لآثار رويها صحاح عندهم أيضاً بذلك؛ والآثار في التمتع والقران كثيرة جداً، وقد ذكرنا منها في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا ما فيه كفاية. وفي باب نافع أيضاً ما فيه شفاء؛ وما أعلم أحداً في قديم الدهر ولا حديثه، رد حديث حفصة هذا بأن قال: إن مالكاً انفرد منه بقوله: ولم تحل أنت من عمرتك إلا هذا الرجل، والله يغفر لنا وله برحمته.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود؛ وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ: «ما شأن الناس حلوا، ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنفر».

وحدثنا سعيد بن نصر وعبدالوراث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى - يعني ابن سعيد القطان - عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، قالت: قلت للنبي ﷺ: «ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك؟ قال: إني قلدت هديي، ولبدت رأسي، فلا أحل من الحج».

فهذا عبيد الله بن عمر، وهو من أثبت الناس في نافع، قد قال كما قال مالك سواء، وهو أمر مجتمع عليه في القارن أنه لا يحل حتى يحل منهما جميعاً بآخر. عمل الحج؛ وزعم بعض أصحابنا أن حديث حفصة هذا ليس فيه ما يدل على أن رسول الله ﷺ كان يومئذ متمتعاً ولا قارناً؛ وقال في جوابه لها ما يدل على أنه كان مفرداً، لقوله: لبدت رأسي، وقلدت هديي، ولم يعرف أن هدى المفرد تطوع لا يمنع من إحلال لمن أمر بفسخ حجه في عمرة، كما أمر رسول الله ﷺ يومئذ أصحابه، وسنين هذا المعنى فيما بعد من هذا الباب - إن شاء الله - وإنما حمّله على ذلك - والله أعلم - تقصير البخاري عنه في رواية عبيد الله.

حدثنا سعيد بن نصر وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، وأخبرنا أحمد بن محمد وأحمد بن سعيد وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا وهب بن مسرة، قالوا جميعاً: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن حفصة زوج النبي ﷺ، قالت: «قلت: يا رسول الله، ما شأن الناس حلوا، ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: إنني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أحل من الحج».

حدثنا عبد الله بن محمد وعبدالرحمن بن عبد الله، قالوا: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، قالت: «قلت: يا رسول الله، ما شأن الناس حلوا، ولم تحل من عمرتك؟» فذكره حرفاً بحرف إلى آخره.

قال أبو عمر: معلوم أن النبي ﷺ أمر أصحابه في حجته أنه من لم يكن منهم معه هدى أن يفسخ حجه في عمرة، وهذا ما لم يختلف في نقله، وإنما اختلف في خصوصه وعلته؛ وعلى هذا خرج سؤال حفصة وقولها: ما شأن الناس حلوا، ولم تحل أنت من عمرتك؟ فجاوبها بما جرى ذكره؛ ولم يختلف عنه ﷺ أنه لما قدم مكة أمر أصحابه أن يحلوا إلا من كان قد ساق هدياً، وثبت هو على إحرامه فلم يحل منه إلا وقت ما يحل الحاج من حجه؛ قال: «ولو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة؛ فمن كان ليس معه هدى فليحل، وليجعلها عمرة».

وهذا عندنا خصوص - والله أعلم - لأنه ﷺ علم أنه لا يحج بعدها، وكان قد عرف من أمر جاهليتهم أنهم لا يرون العمرة في أشهر الحج إلا فجوراً؛ ونسخ الله ذلك من أمرهم، فأراد ﷺ أن يريهم أن العمرة في أشهر الحج، ليس بها بأس، فأمر أصحابه

أن يحلوا بعمره يتمتعون بها؛ ومما استدل بها من فضل القران والتمتع على الأفراد، أن قال: إن حديث حفصة هذا عن النبي ﷺ قوله: «إني قلدت هديي، ولبدت رأسي، فلا أحل حتى أنحر الهدى». يدل أنه كان قارنا ﷺ بقوله: «حتى أحل من الحج». كذلك رواه الحفاظ عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة.

وقال أحمد بن حنبل: عبيد الله بن عمر أقعد بنافع من أيوب ومالك، وكلهم ثبت، لأنه لو كان مفرداً لحجه، لكان هديه تطوعاً، والهدى التطوع لا يمنع من الإحلال الذي يحله الرجل، إذا لم يكن معه هدى، ولو كان هديه تطوعاً، لكان حكمه كحكم من لم يسق هدياً، ولجعلها عمرة على حرصه على ذلك؛ بدليل قوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، ما سقت الهدى»؛ والهدى الذي يمنع من ذلك هدى قران، أو هدى متعة؛ هذا ما لا شك فيه عند أهل العلم، ألا ترى لو أن رجلاً خرج يريد التمتع وأحرم بعمره، أنه إذا طاف لها، وسعى وحلق، حل منها بإجماع، إلا أن يكون معه هدى لمتعته؛ فإن كان ساق هدياً لمتعته، لم يحل حتى يوم النحر؛ ولو ساق هدياً تطوعاً، حل قبل يوم النحر بعد فراغه من العمرة؛ قالوا: فثبت بذلك أن هدى النبي ﷺ لما كان قد منعه من الإحلال، وأوجب ثبوته على الإحرام إلى يوم النحر؛ لم يكن هدى تطوع، وإنما كان هدياً لسبب عمرة يراد بها قران أو تمتع؛ هذا كله قول من نفى أن يكون النبي ﷺ يومئذ مفرداً، وعول على حديث حفصة وما كان في معناه؛ قالوا: ونظرنا في حديث حفصة هذا، فإذا حديثها قد دلنا على أن ذلك القول من رسول الله ﷺ كان منه بعدما حل الناس؛ ألا ترى إلى قول حفصة: ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ ولا يحلوا النبي ﷺ حين قال لحفصة مجابوا لها عن قولها: إني قلدت هديي، ولبدت رأسي، فلا أحل حتى أنحر الهدى؛ من أن يكون قال ذلك قبل أن يطوف أو بعد الطواف، فإن كان متمتعاً ولم يكن قارناً، إذ أحرم بالحج بعد فراغه من الطواف للعمرة؛ وإن كان قد أحرم بالحج قبل طوافه للعمرة؛ فإنما كان قارناً، وهذا أشبه، إن شاء الله.

وعلى أى الوجهين كان، فإن حديث حفصة هذا ينفي أن يكون النبي ﷺ كان مفرداً لحجة لم تتقدمها عمرة، ولم يكن معها عمرة؛ وإذا كان ذلك كذلك، فحكم حديث حفصة هذا، كحكم سائر الأحاديث المأثورة عنه ﷺ أنه قرن، أو كحكم الأحاديث عنه أنه تمتع؛ ومالك - رحمه الله - لا ينكرها، ولكنه قال: إن المصير إلى رواية من روى أن رسول الله ﷺ أفرد الحج أولى؛ لأنه قد صح عنه ذلك من طريق النقل، كما صحت تلك الوجوه؛ ورجحنا اختيارنا الأفراد بأنه عمل أبي بكر وعمر وعثمان؛ وحسبك بقول عمر: افصلوا بين حكمكم وعمرتكم، وكان لا يزيد على الأفراد، ومحال أن يجهل

هؤلاء الخلفاء الأفاضل والأصح مما روى في ذلك، مع موضعهم من العلم والجلالة والفهم؛ وقد صح عن عائشة عن وجوه، أن رسول الله ﷺ أفرد الحج؛ وصح مثل ذلك عن جابر، وجابر ساق الحديث في الحج سياقة من حفظه من أول الإهلال به إلى آخره عنه ﷺ.

روى الأوزاعي عن ابن جريج، عن عطاء، قال: حدثني جابر بن عبد الله، قال: «أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج خالصاً لا يخالطه شيء» (٣٦٦٩).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً، وأقبلت عائشة مهلة بعمره» (٣٦٧٠).

وذكر الحديث والآثار في الأفراد كثيرة أيضاً، وكل ذلك مجتمع على جوازه، وبالله العون والتوفيق والتسديد، لا شريك له.

* * *

٣٦ - باب العمل في النحر

٤١٥ - حديث خامس لجعفر بن محمد:

مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، «أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه بيده، ونحر غيره بعضه» (٣٦٧١).

هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث عن علي. وتابعه القعنبى، فجعله عن علي أيضاً كما رواه يحيى. ورواه ابن بكير وسعيد بن عفير وابن القاسم وعبد الله بن نافع وأبو مصعب والشافعى، فقالوا فيه: عن مالك، عن جعفر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ الحديث، لم يقل عن جابر، ولا عن علي.

قال أبو عمر: الصحيح فيه جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر، وذلك موجود فى رواية محمد بن علي عن جابر فى الحديث الطويل فى الحج، وإنما جاء حديث علي رضى الله عنه من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عنه لا أحفظه من وجه آخر.

وهذا المتن صحيح ثابت من حديث جابر وحديث علي. وفيه من الفقه أن يتولى

(٣٦٦٩) ذكره بكنز العمال برقم ١٢٤٥٦. وعزه السيوطى لابن عساكر عن ابن عمر.
(٣٦٧٠) أخرجه أبو داود عن جابر برقم ١٧٨٥ ج ٢/١٥٩ كتاب المناسك باب أفراد الحج.
(٣٦٧١) أخرجه مسلم عن جابر ج ٢/٨٩٢ كتاب الحج باب حجة النبى ﷺ.

الرجل نحر هديه بيده، وذلك عند أهل العلم مستحب مستحسن لفعل رسول الله ﷺ ذلك بيده، ولأنها قربة إلى الله عز وجل فمباشرتها أولى، وجائز أن ينحر الهدى والضحايا غير صاحبها؛ ألا ترى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه نحر بعض هدى رسول الله ﷺ وهو أمر لا خلاف بين العلماء فى أجازته فأغنى عن الكلام فيه. وقد جاءت رواية عن بعض أهل العلم أن من نحر أضحيته غيره كان عليه الإعادة ولم يجزه، وهذا محمول عند أهل الفهم على أنها نحر بغير إذن صاحبها، وهو موضع اختلاف. وأما إذا كان صاحب الهدى أو الضحية قد أمر بنحر هديه أو ذبح أضحيته فلا خلاف بين الفقهاء فى أجازة ذلك؛ كما لو وكل غيره بشراء هديه، فاشتراه، جاز بإجماع. وفى نحر غير رسول الله ﷺ هديه دليل على جواز الوكالة؛ لأنه معلوم أنه لم يفعل ذلك بغير إذنه.

وإذا صح أنه كذلك صحت الوكالة، وجازت فى كل ما يتصرف فيه الإنسان أنه جائز أن يوليه غيره فينفذ فيه فعله. وقد روى سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فى ذلك حديث عروة البارقي.

أخبرنا عبدالوراث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا سفيان، عن شبيب بن غرقدة، قال: حدثنى الحسن، عن عروة «أن النبى ﷺ أعطاه دينارا يشتري له به أضحية - أو قال: شاة - فاشترى له ثنتين فباع أحدهما بدينار وأتى بشاة ودينار، فدعا له بالبركة فى بيعه، فكان لو اشترى ترابا لربح فيه» (٣٦٧٢).

وهكذا رواه الشافعى عن ابن عيينة بنحو رواية مسدد. وقد روى من حديث حكيم ابن حزام نحو هذا المعنى. ولا خلاف فى جواز الوكالة عند العلماء.

قال أبو عمر: وقد اختلف العلماء أيضا فى معنى هذا الحديث فى الوكيل يشتري زيادة على ما وكل به هل يلزم الأمر ذلك أم لا، كرجل قال له رجل: اشترى لى بهذا الدرهم رطل لحم صفته كذا، فاشترى له أربعة أرطال من تلك الصفة بذلك الدرهم، والذى عليه مالك وأصحابه: أن الجميع يلزم إذا وافق الصفة، وزاد من جنسها؛ لأنه محسن. وهذا الحديث يعضد قولهم فى ذلك وهو حديث جيد، وفيه ثبوت صحة ملك النبى ﷺ للثنتين، ولولا ذلك ما أخذ منه الدينار ولا أمضى له البيع. وقد اختلف عن مالك وأصحابه فيمن نحر أضحيته بغير إذنه ولا أمره، فروى عنه أنها لا تجزئ عن

الذابح، وسواء نوى ذبحها عن نفسه أو عن صاحبها، وعلى الذابح ضمانها. وروى عنه أن الذابح لها إذا كان مثل الولد أو بعض العيال فإنها تجزئ.

وقال محمد بن الحسن في رجل تطوع عن رجل فذبح له ضحية قد أوجبها: أنه إن ذبحها عن نفسه متعمدا لم تجز عن صاحبها، وله أن يضمن الذبح، فإن ضمنه إياها أجزت عن الضامن، وإن ذبحها عن صاحبها بغير أمره أجزت عنه. وقال الثوري: لا تجزئ ويضمن الذابح.

وقال الشافعي: تجزئ عن صاحبها، ويضمن الذابح نقصان.

وروى ابن عبدالحكم عن مالك أن ذبح رجل ضحية رجل بغير أمره لم تجز عنه، وهو ضامن لضحيته، إلا أن يكون مثل الولد أو بعض العيال إنما ذبحوها على وجه الكفاية له فأرجوا أن تجزئ.

وقال ابن القاسم عنه: إذا كانوا كذلك فإنها تجزئ ولم يقل أرجو، وإن أخطأ رجلان، فذبح كل واحد منهما ضحية صاحبه لم تجز عن واحد منهما، في قول مالك وأصحابه. ويضمن عندهم كل واحد منهما قيمة ضحية صاحبه لا أعلم خلافا بين أصحاب مالك في الضحايا. وأما الهدى فاختلف فيه عن مالك، والأشهر عنه ما حكاه ابن عبدالحكم وغيره، أنه لو أخطأ رجلان كل واحد منهما بهدى صاحبه، أجزأهما ولم يكن عليهما شيء. وهذا هو تحصيل المذهب في الهدى خاصة.

وقد روى عن مالك في المعتمرين إذا أهديا شاتين، فذبح كل واحد منهما شاة صاحبه خطأ أن ذلك يجزئ عنهما، ويضمن كل واحد منهما قيمة ما ذبح وأتلف الهدى.

وقال الشافعي: يضمن كل واحد منهما ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا، وأجزت عن كل واحد منهما أضحيته أو هديه.

وقال الطبري: يجزئ عن كل واحد منهما أضحيته أو هديه التي أوجبها ولا شيء على الذابح، لأنه فعل ما لا بد منه. ولا ضمان على واحد منهما إلا أن يستهلك شيئا من لحمها فيضمن ما استهلك، وقال ابن عبدالحكم أيضا عن مالك، أو ذبح أحدهما - يعني المعتمرين - شاة صاحبه عن نفسه، ضمنها ولم تجزه، وذبح شاته التي أوجبها، وغرم لصاحبه قيمة شاته التي ذبحها، واشترى صاحبه شاة وأهداها. قال ابن عبدالحكم: والقول الأول أعجب إلينا - يعني المعتمرين - يذبح أحدهما شاة صاحبه، وهو قد أخطأ بها أن ذلك يجزيهما.

قال أبو عمر: في حديث مالك الذي قدمنا ذكره أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه بيده، ونحر غيره بعضه. وغيره في هذا الموضع هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك صحيح في حديث جابر وحديث علي أيضا.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني وهارون بن معروف، قالا: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه في حديثه الطويل في الحج قال: ثم انصرف - يعني رسول الله ﷺ - بعد أن رمى الجمرة من بطن الوادي بسبع حصيات فنحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر سائرهما، وذكر الحديث.

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في الحديث الطويل في الحج مثله، قال: فنحر رسول الله ﷺ ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر ما غير، وذكر الحديث.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا علي بن حجر، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: «ساق رسول الله ﷺ مائة بدنة فنحر منها رسول الله ﷺ ثلاثا وستين بيده، ونحر على ما بقي، ثم أمر رسول الله ﷺ أن تؤخذ بضعة من كل بدنة، فتجعل في قدر فأكلا من لحمها وحسبها من مرقها» (٣٦٧٣).

وأخبرنا عبد الله بن محمد الجهني، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن الكناني، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن شعيب بن الليث، قال: حدثني الليث، عن ابن الهادي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: قدم على من اليمن بهدي لرسول الله ﷺ وكان الهدي الذي قدم به رسول الله ﷺ وعلى من اليمن مائة بدنة، فنحر رسول الله ﷺ منها ثلاثا وستين بدنة، ونحر على سبعا وثلاثين، وأشرك علياً في بدنة، ثم أخذ من كل بدنة بضعة، فجعلت في قدر فطبخه، فأكل رسول الله ﷺ وعلى رضي الله عنه من لحمها، وشربا من مرقها. هكذا قال أكثر الرواة لهذا الحديث: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، أن رسول الله ﷺ نحر من تلك البدن المائة ثلاثا وستين، ونحر على بقيتها، إلا سفيان بن عيينة فإنه روى هذا الحديث: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، قال: ونحر رسول الله ﷺ ستا وستين بدنة، ونحر على أربعاً وثلاثين.

وأما رواية على بن أبي طالب فى ذلك فحدثناه أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا هارون ابن عبد الله، قال: حدثنا محمد ويعلى ابنا عبيد، قالوا: حدثنا محمد بن إسحاق، عن أبى نجيح، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن على رضى الله عنه، قال: «لما نحر رسول الله ﷺ بدنه، فنحر ثلاثين بدنة بيده، أمرنى فنحرت سائرهما».

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبدالكريم الجزرى، قال: سمعت مجاهدا يقول: سمعت عبدالرحمن بن أبى ليلى يقول: سمعت على بن أبى طالب يقول: «أمرنى رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه، وأن أقسم جلالها وجلودها، وأن لا أعطى الجازر منها شيئا، وقال: نحن نعطيهِ من عندنا» (٣٦٧٤).

قال سفيان: وحدثنا به ابن أبى نجيح، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن على، وحديث عبدالكريم أتم.

قال أبو عمر: فى حديث هذا الباب أن رسول الله ﷺ أكل من هديه الذى ساقه فى ححته، وهديه ذلك كان تطوعا عند كل من جعله مفردا، وأجمع العلماء على جواز الأكل من التطوع إذا بلغ محله؛ لقول الله عز وجل: ﴿فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ (٣٦٧٥).

واختلفوا فى جواز الأكل مما عدا هدى التطوع؛ فقال مالك: يؤكل من كل هدى سيق فى الإحرام إلا جزاء الصيد وفدية الأذى وما نذر للمساكين. والأصل فى ذلك عند مالك وأصحابه أن كل ما دخله الإطعام من الهدى والنسك لمن لم يجده فسيبيله سبيل ما جعل للمساكين، ولا يجوز الأكل منه، وما سوى ذلك يؤكل منه؛ لأن الله قد أطلق الأكل من البدن، وهى من شعائر الله فلا يجب أن يمتنع من أكل شىء منها إلا بدليل لا معارض له، أو بإجماع. وقد أجمعوا على إباحة الأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله، ولم يجعلوه رجوعا فيه، فكذلك كل هدى إلا ما اجتمع عليه.

وقال أبو حنيفة: يأكل من هدى المتعة، وهدى التطوع إذا بلغ محله لا غير.

(٣٦٧٤) أخرجه مسلم كتاب الحج برقم ٣٤٨ عن على ج ٢/٩٥٤ كتاب الحج باب الصدقة بلحوم الهدى. وأحمد ١/١٥٤ عن على وابن خزيمة برقم ٢٩١٩ ج ٤/٢٩٥ عن على. والحميدى برقم ٤١ ج ١/٢٤. والبيهقى بالسنن الكبرى ٩/٢٩٤ عن على.

وقال الشافعي: لا يأكل من شيء من الهدى الواجب. وقال فى معنى قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾: إن ذلك فى هدى التطوع لا فى الواجب بدليل الإجماع على أنه لا يؤكل من جزاء الصيد، وفدية الأذى. فكل هدى وجب على المحرم، بسبب فعل آتاه، فهو بمنزلة، والواجبات لا يجوز الرجوع فى شيء منها كالزكاة، وبالله التوفيق.

* * *

٣٧ - باب الحلاق

٤١٦ - حديث ثالث وخمسون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «والمقصرين»^(٣٦٧٦).

هكذا هذا الحديث عندهم جميعا عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ وكذلك رواه سائر أصحاب نافع، لم يذكر واحد من رواه فيه أنه كان يوم الحديبية، وهو تقصير وحذف؛ والمحفوظ فى هذا الحديث، أن دعاء رسول الله ﷺ للمحلقين ثلاثا، وللمقصرين مرة، إنما جرى يوم الحديبية حين صد عن البيت، فنحر وحلق ودعا للمحلقين؛ وهذا معروف مشهور محفوظ من حديث ابن عمر وابن عباس وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وحبشى بن جنادة وغيرهم.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون، قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى إبراهيم الأنصارى، قال: حدثنا أبو سعيد الخدرى، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يستغفر يوم الحديبية للمحلقين ثلاثا، وللمقصرين مرة».

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر، حدثنا مسلمة بن قاسم، حدثنا جعفر بن محمد

(٣٦٧٦) أخرجه البخارى عن ابن عمر ٣٣٥/٢ كتاب الحج باب الحلق والتقصير ومسلم ٩٤٥/٢ كتاب الحج باب تفضيل الحلق على التقصير برقم ٣١٦ عن ابن عمر. وأبو داود برقم ١٩٧٩ كتاب المناسك ج ٢/٢٠٩ باب الحلق والتقصير عن ابن عمر. وأحمد ٧٩/٢ عن ابن عمر. والبيهقى ١٠٣/٥ عن ابن عمر. والبعوى بشرح السنة ٢٠٢/٧ عن ابن عمر.

الأصبهاني، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبي سعيد الخدري، «أن رسول الله ﷺ وأصحابه حلّقوا رءوسهم يوم الحديبية، إلا عثمان بن عفان وأبا قتادة واستغفر رسول الله ﷺ للمحلّقين ثلاثاً، وللمقصرين مرة».

ووجدت في أصل سماع أبي بخطه - رحمه الله - أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناق، قال: حدثنا نصر بن مرزوق، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، قال: حدثنا ابن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: حلق رجال يوم الحديبية، وقصر آخرون؛ فقال رسول الله ﷺ: «رحم الله المحلقين، قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ قال: رحم الله المحلقين، قالوا: يا رسول الله، والمقصرين؟ قال: رحم الله المحلقين، قال: والمقصرين، قالوا: يا رسول الله، فما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم؟ قال: لم يشكوا».

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زيان، قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردى، قال: حدثنا يونس بن بكير، قال: أخبرنا ابن إسحاق، فذكر بإسناده مثله.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بمعناه.

فقد ثبت أن ذلك كان عام الحديبية حين حصر النبي ﷺ ومنع من النهوض إلى البيت وصد عنه؛ وهذا موضع اختلف فيه العلماء؛ فقال منهم قائلون: إذا نحر المحصر هديه، فليس عليه أن يحلق رأسه، لأنه قد ذهب عنه النسك كله.

واحتجوا بأنه لما سقط عنه بالإحصار جميع المناسك كالطواف بالبيت، والسعى بين الصفا والمروة، وذلك مما يحل به المحرم من إحرامه؛ لأنه إذا طاف بالبيت حل له أن يحلق، فيحل له بذلك الطيب واللباس؛ فلما سقط عنه ذلك كله بالإحصار، سقط عنه سائر ما يحل به المحرم من أجل أنه محصر؛ ومن قال بهذا القول واحتج بهذه الحجة، أبو حنيفة ومحمد الحسن، قالوا: ليس على المحصر تقصير ولا حلاق.

وقال أبو يوسف: يحلق المحصر، فإن لم يحلق فلا شيء عليه.

وخالفهما آخرون، فقالوا: يخلق المحصر رأسه بعد أن ينحر هديه، وذلك واجب عليه كما يجب على الحاج والمعتمر سواء. ومن الحجة لهم أن الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار، قد منع من ذلك كله المحصر وقد صد عنه، فسقط عنه ما قد حيل بينه وبينه.

وأما الحِلّاق فلم يحل بينه وبينه وهو قادر على أن يفعله، وما كان قادرا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه، وإنما يسقط عنه ما حيل بينه وبين عمله؛ وقد روى عن النبي ﷺ في الحديث المذكور في هذا الباب، ما يدل على أن حكم الحلق باق على المحصرين، كما هو على من قد وصل إلى البيت سواء؛ لدعائه للمحلقين ثلاثا، وللمقصرين واحدة؛ وهو الحجة القاطعة، والنظر الصحيح، وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه، فالحِلّاق عندهم نسك يجب على الحاج الذي قد أتم حجه، وعلى من فاتته الحج؛ وعلى المحصر بعدو، والمحصر بمرض.

وقد حكى ابن أبي عمران، عن ابن سماعة، عن أبي يوسف في نوادره أن عليه الحِلّاق أو التقصير لا بد له منه.

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة على قولين، أحدهما: أن الحِلّاق للمحصر من النسك، والآخر ليس من النسك.

واختلف العلماء في المحصر؛ هل له أن يخلق، أو يحل بشيء في الحل قبل أن ينحر ما استيسر من الهدى؟ فقال مالك: السنة الثابتة التي لا اختلاف فيها عندنا أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ من شعره حتى ينحر هديه، قال عز وجل في كتابه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾ (٣٦٧٧).

ومعنى هذا من قوله، فيمن أتم حجه لا في المحصر، لأنه قد تقدم قوله في المحصر أنه لا هدى عليه، إن لم يكن ساقه معه؛ والحِلّاق عنده للحج وللمعتمر سنة، وعلى تاركه الدم؛ والتحلل في مذهبه عند أصحابه لا يتعلق بالحِلّاق، وإنما التحلل الرمي أو ذهاب زمانه، أو طواف الإفاضة؛ فمن تحلل في الحل من المحصرين، كان حلاقه فيه؛ ومن تحلل في الحرم، كان حلاقه فيه، والاختيار أن يكون الحِلّاق بمنى، فإن لم يكن، فبمكة؛ وحيثما حلّق، أجزأه من حل وحرم؛ ويجب حلاق جميع الرأس أو تقصير جميعه، والحِلّاق أفضل؛ إلا أن النساء لا يجوز لهن غير التقصير، وحلاقهن معصية عنده إن لم يكن لضرورة؛ ويجوز للمريض أن يخلق ويفتدى، وينقص ذلك إحرامه؛ وجميع محرمات

الحج، لا يفسدها إلا الجماع؛ وقد ذكرنا أحكام الفدية على من حلق رأسه من مرض وغيره فى باب حميد بن قيس، والحمد لله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا حل المحصر قبل أن ينحر هديه، فعليه دم ويعود حراماً كما كان حتى ينحر هديه؛ وإن أصاب صيداً قبل أن ينحر الهدى، فعليه الجزاء؛ قالوا: وهو الموسر فى ذلك، والمعسر لا يحل أبداً حتى ينحر أو ينحر عنه؛ قالوا: وأقل ما يهديه شاة لا عمياء ولا مقطوعة الأذنين، وليس هذا عندهم موضع صيام ولا إطعام.

وقال الشافعى فى المحصر: إذا أعسر بالهدى فيه قولان أحدهما: لا يحل أبداً إلا بهدى.

والقول الآخر: أنه مأمور بأن يأتى بما قدر عليه؛ فإن لم يقدر على شىء، خرج مما عليه، وكان عليه أن يأتى به إذا قدر عليه؛ قال: ومن قال هذا يحل مكانه، ويذبح إذا قدر؛ فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة، لم يجزه أن يذبح إلا بها وأن لم يقدر، ذبح حيث قدر، قال: ويقال: لا يجزيه إلا هدى. ويقال: إذا لم يجد هدياً كان عليه الإطعام أو الصيام وإن لم يجد واحداً من هذه الثلاث، أتى بواحد منهما إذا قدر.

وقال فى العبد: لا يجزيه إلا الصوم إذا أحصر، تقوم له الشاة دراهم ثم الدراهم طعاماً، ثم يصوم عن كل مد يوماً؛ قال: والقول فى إحلاله قبل الصوم واحد من قولين أحدهما: يحل. والآخر: لا يحل حتى يصوم؛ والأول أشبههما بالقياس، لأنه أمر بالإحلال للخوف، فلا يؤمر بالإقامة على خوف، والصوم يجزئه؛ هذا كله قوله بمصر، رواه المزنى والربيع عنه؛ وقال - ببغداد - فى العبد يعطيه سيده فى التمتع والقران هدياً، ذكر فيها الوجهين؛ قال: وفيها قول آخر إن أذن له بالتمتع ليس يلزمه الدم، رواه الحسن بن محمد الزعفرانى عنه؛ وذكر الربيع عنه فى المحصر أنه لو ذبح ولم يخلق حتى زال خوف العدو، لم يكن له الحلاق، وكان عليه الإتمام؛ لأنه لم يحل حتى صار غير محصور؛ قال: وهذا قول من قال: لا يكمل إحلاله المحرم إلا بحلاق، قال: ومن قال: يكمل إحلاله قبل الحلاق، والحلاق أول الإحلال؛ فإنه يقول: إذا ذبح فقد حل، وليس عليه أن يمضى إلى وجهه إذا ذبح.

* * *

٣٨ - باب الصلاة فى البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة

٤١٧ - حديث ثالث وستون لنافع ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ «دخل الكعبة عام

الفتح (٣٦٧٨) هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة الحنبل، فأغلقها عليه ومكث فيها. قال عبد الله بن عمر: فسألت بلال حين خرج، ماذا صنع رسول الله ﷺ؟ فقال: جعل عموداً عن يمينه وعمودين عن يساره، وثلاثة أعمدة وراءه؛ وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى.

هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك، قالوا فيه: عموداً عن يمينه، وعمودين عن يساره، منهم: يحيى بن يحيى النيسابوري وبشر بن عمر الزهراني؛ وكذلك رواه الربيع عن الشافعي، عن مالك.

ورواه عثمان بن عمر عن مالك، فقال فيه: جعل عمودين عن يمينه، وعمودين عن يساره.

وروى أبو قلابة عن بشر بن عمر، عن مالك: عموداً عن يمينه، وعموداً عن يساره؛ وكذلك رواه إسحاق بن الطباع، عن مالك، وقد روى ذلك عن ابن مهدي، عن مالك في هذا الحديث: وجعل عمودين عن يمينه، وعموداً عن يساره، كذلك رواه بندار عنه؛ وكذلك رواه الزعفراني عن الشافعي، عن مالك؛ وكذلك رواه القعنبي وأبو مصعب وابن بكير وابن القاسم ومحمد بن الحسن الفقيه، عن مالك.

وروت طائفة من رواة الموطأ عن مالك هذا الحديث، وانتهى حديثهم إلى: ثم صلى. وزاد ابن القاسم في هذا الحديث عن مالك بإسناده هذا: وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلاثة أذرع.

ورواه ابن عفير وابن وهب وابن مهدي عن مالك، كما رواه ابن القاسم، إلا أنهم قالوا: ثلاثة أذرع، ولم يقولوا: نحو.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق الأذرمي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر - بهذا الحديث - لم يذكر السواري؛ قال: ثم صلى بينه وبين القبلة ثلاثة أذرع.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا علي بن الحسن بن علال الحراني، حدثنا محمد بن

(٣٦٧٨) أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب الصلاة بين السواري في غير جماعة جـ ٢/٢١٤ عن ابن عمر. وأخرجه مسلم كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحجاج، والصلاة بها برقم ٣٨٨ جـ ٢/٩٦٦ عن ابن عمر باب استحباب دخول الكعبة للحاج. والحاكم بالمستدرک عن ابن عمر ٤٢٩/٣.

جعفر بن عيسى بن رزين العطار، حدثنا إسحاق بن الجراح، حدثنا شعبة بن سوار، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «صلى رسول الله ﷺ في الكعبة وبينه وبين الحائط ثلاثة أذرع» (٣٦٧٩).

وروى هشيم هذا الخبر عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، فزاد فيه الفضل بن عباس، حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا هشيم، أخبرنا ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، قال: دخل رسول الله ﷺ البيت ومعه الفضل بن عباس وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال؛ فأجافوا عليهم الباب، فمكث فيه ما شاء الله ثم خرج. قال ابن عمر: فكان أول من لقيت بلال، فقلت: أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقال: بين الاسطوانتين.

ورواه خالد بن الحارث، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر - مثله بمعناه - ولم يذكر الفضل بن عباس، وقال فيه: فقلت: أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقالوا: هاهنا، ونسيت أن أسأله كم صلى.

وروى هذا الخبر ابن أبي مليكة، عن ابن عمر، قال فيه: فسألت بلالا هل صلى رسول الله ﷺ في الكعبة؟ فقال: نعم، ركعتين بين السارين. ففي هذا الحديث أنه صلى فيهما ركعتين، وهذا خلاف ما تقدم.

ورواه يحيى القطان عن السائب بن عمر، عن ابن أبي مليكة؛ وفي هذا الحديث أيضا رواية صاحب، عن صاحب.

وروى عبد الله بن عباس عن أسامة بن زيد، قال: دخل رسول الله ﷺ الكعبة فسبح أو كبر في نواحيها ولم يصل فيها، ثم خرج فصلى خلف المقام قبل الكعبة ركعتين، ثم قال: هذه القبلة.

قال أبو عمر: رواية ابن عمر عن بلال، عن النبي ﷺ أنه صلى في الكعبة، أولى من رواية ابن عباس، عن أسامة، أن رسول الله ﷺ لم يصل فيها، لأنها زيادة مقبولة؛ وليس قول من قال: لم يفعل بشهادة، وهذا أصل من أصول الفقه في الشهادة إذا تعارضت في نحو هذا، فأثبت قوم شيئا ونفاه آخرون؛ كان القول قول المثبت دون النافي، لأن النافي ليس بشاهد؛ هذا إذا استويا في العدالة والإتقان، والقول في قبول زيادة الزائد في أخبار على نحو هذا، لأن الزيادة كشهادة مستأنفة.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا أحمد ابن سليمان، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سيف بن سليمان، قال: سمعت مجاهدا يقول: أودن ابن عمر في منزله، فقليل هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة، قال: فأقبلت فأجد رسول الله ﷺ قد خرج، وأجد بلالا على الباب قائما؛ فقلت: يا بلال، صلى رسول الله ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، قلت: أين؟ قال: ما بين هاتين الاسطوانتين، ركعتين، ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة.

وعند مجاهد في هذا حديث آخر حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا زهير بن حرب، قال: حدثنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الله بن صفوان، قال: «قلت لعمر بن الخطاب: كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين» (٣٦٨٠).

فهذه آثار تشهد لصحة قول ابن عمر، عن بلال أن رسول الله ﷺ صلى فيها الصلاة المعهودة لا الدعاء.

واختلف الفقهاء في الصلاة في الكعبة: الفريضة والنافلة، فقال مالك: لا يصلى فيها الفرض، ولا الوتر، ولا ركعتا الفجر، ولا ركعتا الطواف، ويصلى فيها التطوع؛ وذكر ابن خواز بنداد عن مالك وأصحابه فيمن صلى في الكعبة الفريضة، أو صلى على ظهرها؛ أعاد ما دام في الوقت في المسألتين جميعاً.

وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري: يصلى في الكعبة الفرض والنوافل كلها.

وقول الشافعي: إن صلى في جوفها مستقبلاً حائطاً من حيطانها، فصلاته جائزة؛ وأن صلى نحو الباب والباب مفتوح، فصلاته باطل، لأنه لم يستقبل منها شيئاً.

وقال مالك: من صلى على ظهر الكعبة مكتوبة أعاد في الوقت، وقد روى عن بعض أصحاب مالك: يعيد أبداً.

وقال أبو حنيفة: من صلى على ظهر الكعبة فلا شيء عليه.

واختلف أهل الظاهر فيمن صلى في الكعبة؛ فقال بعضهم: فصلاته جائزة. وقال بعضهم: لا صلاة له في نافلة ولا فريضة؛ لأنه قد استدبر بعض الكعبة، واحتج قائل هذه المقالة بقول ابن عباس: أمر الناس أن يصلوا إلى الكعبة، ولم يؤمروا أن يصلوا فيها.

قال أبو عمر: لا يصح في هذه المسألة إلا أحد قولين: إما أن يكون من صلى في الكعبة صلاته تامة، فريضة كانت أو نافلة، لأنه قد استقبل بعضها وليس عليه إلا ذلك؛ أو تكون صلاته فاسدة فريضة كانت أو نافلة؛ من أجل أنه لم يحصل له استقبال بعضها إذا صلى داخلها إلا باستدبار بعضها، ولا يجوز ذلك عند من ذهب إلى أن الأمر بالشئ نهى عن جميع أضداده في كل باب؛ والصواب من القول في هذا الباب عندى قول من أجاز الصلاة كلها في الكعبة إذا استقبل شيئاً منها، لأنه قد فعل ما أمر به، ولم يأت ما نهى عنه، لأن استدبارها هاهنا ليس بضد استقبالها، لأنه ثابت معه فى بعضها، والضع لا يثبت مع ضده؛ ومعلوم أن المأمور باستقبال الكعبة لم يؤمر باستقبال جميعها، وإنما توجه الخطاب إليه باستقبال بعضها؛ والمصلى فى جوفها قد استقبل جهة منها وقطعة وناحية، فهو مستقبل لها بذلك؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى فيها ركعتين، وهو المبين عن الله مراده؛ وكل موضع يجوز فيه صلاة النافلة، جازت فيه صلاة الفريضة قياساً ونظراً، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له؛ على أنه لا يجب لأحد أن يعتمد صلاة الفريضة فيها، ولو صلى فيها ركعتين نافلة، لم يكن بذلك بأس؛ فإن صلى أحد فيها فريضة، فلا حرج ولا إعادة؛ فإن قيل: إن النافلة قد تجوز على الدابة للمسافر إلى غير القبلة، ولا تجوز كذلك الفريضة؛ فلم قيست النافلة على الفريضة؟ قيل له: ذلك موضع خصوص بالسنة لضرورة السفر، كما تجوز صلاة الفريضة للخائف المطلوب، ركباً مستقبلاً القبلة وغير مستقبلها لضرورة الخوف؛ وليس ذلك بمبيح له الصلاة المفروضة على الدابة فى حال الأمن من غير ضرورة؛ ولا بمبيح ذلك له ترك استقبال القبلة من غير ضرورة؛ وكذلك الصلاة على الدابة للمتطوع المسافر ليس ذلك بمبيح له الصلاة النافلة ولا الفريضة على الأرض إلى غير القبلة فى الحضر؛ لأنها فى السفر حال ضرورة، خصت بالسنة والإجماع؛ وأما غير ذلك مما تنازع فيه العلماء م هذا الباب، فالواجب أن لا يفرق فيه بين صلاة النافلة والفريضة؛ كما أنها لا تفرق فى الطهارة واستقبال القبلة وقراءة القرآن والسهو وسائر الأحكام، وبالله التوفيق.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا القعنبي، قال: حدثنا عبدالعزيز الدراوردي، عن علقمة بن أبى علقمة، عن أمه، عن عائشة، أنها قالت: «كنت أحب أن أدخل البيت وأصلى فيه، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي، فأدخلني فى الحجر، فقال: صل فى الحجر، إذا أردت دخول البيت، فإنما هو قطعة من البيت، فإن قومك اقتصروا حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت» (٣٦٨١).

قال أبو عمر: لو ملت إلى قول أسامة وابن عباس، أن رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة دعا فيها ولم يصل، لم أجز فيها نافلة ولا فريضة من جهة استدبار بعضها، ولكن القول بالزيادة المفسرة لمعنى الصلاة أولى؛ ورواية من أثبت أولى من رواية من نفى، والله أعلم، وبه التوفيق لا شريك له.

٤١٨ - حديث خامس لابن شهاب عن سالم، يجرى مجرى المسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أنه قال: «كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف أن لا تخالف عبد الله بن عمر في أمر الحج، قال: فلما كان يوم عرفة، جاءه عبد الله بن عمر حين زاغت الشمس - وأنا معه - فصاح به عند سرادقه: أين هذا؟ فخرج إليه الحجاج - وعليه ملحفة معصفرة - فقال: مالك يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: الرواح، إن كنت تريد السنة، فقال: أهذه الساعة؟ قال: نعم. قال: فانظرنى حتى أفيض على ماء ثم أخرج. فنزل عبد الله حتى خرج الحجاج، فصار بيني وبين أبي؛ فقلت له: إن كنت تريد أن تصيب السنة، فأقصر الخطبة، وعجل الصلاة، قال: فجعل ينظر إلى عبد الله بن عمر كما يسمع ذلك منه، فلما رأى ذلك عبد الله، قال: صدق سالم» (٣٦٨٢).

قد ذكرنا عبد الله بن مروان في غير موضع من كتبنا، وأما الحجاج، فهو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، أمه فارعة بنت همام بن عقيل بن عروة بن مسعود الثقفي، كانت قبل أبيه تحت المغيرة بن شعبة. كان الحجاج عند جمهور العلماء أهلاً أن لا يروى عنه، ولا يؤثر حديثه، ولا يذكر بخير، لسوء سره، وإفراطه في الظلم؛ ومن أهل العلم طائفة تكفروه، وقد ذكرنا أخبارهم فيه بذلك في باب مفرد له، ولى الحجاز ثلاث سنين، وولى العراق عشرين سنة، قدم عليهم سنة خمس وسبعين، ومات سنة خمس وتسعين.

روى سفيان بن عيينة عن سالم، عن أبي حفصة، قال: لما أتى الحجاج بسعيد بن جبير، قال: إنه شقي بن كسير، فقال: ما أنا إلا سعيد بن جبير، بذلك سماني أبناؤى؛ قال: لأقتلك، قال: إذا أكون كما سماني أبي سعيد، وقال: دعونى أصلى ركعتين، فقال الحجاج: وجهوه إلى قبلة النصارى، فقال سعيد: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتُحْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾. قال: فضرب عنقه.

قال سفيان: فلم يقتل بعد سعيد بن جبير، إلا رجلاً واحداً.

قال أبو عمر: هذا الحديث يخرج في المسند، لقول عبد الله بن عمر للحجاج: الرواح هذه الساعة إن كنت تريد السنة. ولقول سالم: إن كنت تريد أن تصيب السنة، فأقصر الخطبة، وعجل الصلاة. وقول ابن عمر: صدق.

وروى معمر عن الزهري، أنه كان شاهداً مع سالم وأبيه هذه القصة مع الحجاج. وذكر ذلك عبدالرزاق وغيره، عن معمر، عن الزهري، وذلك عند أهل العلم وهم من معمر.

وقال يحيى بن معين: وهم في ذلك معمر وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه شيئاً.

وقال أحمد بن عبد الله بن صالح: قد روى الزهري عن عبد الله بن عمر نحو ثلاثة أحاديث.

قال أبو عمر: هذا مما لا يصححه أحد سماعاً، وليس لابن شهاب سماع من ابن عمر، غير حديث معمر هذا، إن صح عنه. وأما محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، فقال: ممكن أن يكون الزهري قد شاهد ابن عمر مع سالم في قصة الحجاج، واحتج برواية معمر، وفيها: فركب هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمس، وفيها قال الزهري: وكنت يومئذ صائماً، فلقيت من الحر شدة. قال محمد بن يحيى: وقد روى ابن وهب عن عبد الله العمري عن ابن شهاب نحو رواية معمر في حديثه.

قال ابن شهاب: وأصاب الناس في تلك الحجة من الحر شيء لم يصبنا مثله. واحتج أيضاً بأن عنبسة روى عن يونس، عن ابن شهاب، قال: وفدت إلى مروان، وأنا محتلم، قال: ومروان مات سنة خمس وستين، ومات ابن عمر في تلك الحجة، سنة ثلاث وسبعين، قال: وأظن مولد الزهري سنة خمسين أو نحو هذا. وموته سنة أربع وعشرين ومائة. فمممكن أن يكون شاهد ابن عمر في تلك الحجة، فلست أدفع رواية معمر، هذا كله كلام الذهلي.

وذكر الحلواني قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: قد أدرك الزهري الحرة وهو بالغ وعقلها - أظنه قال: وشهدها - وكانت الحرة في أول خلافة يزيد بن معاوية، وذلك سنة إحدى وستين.

قال أبو عمر: أما رواية معمر لهذا الحديث - فيما ذكر عبدالرزاق - قال: أنبأنا معمر عن الزهري، قال: كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج أن اقتد بابن عمر في

مناسك الحج، فأرسل إليه الحجاج يوم عرفة: إذا أردت أن تروح فأذن. فراح هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمس، فوقف بفناء الحجاج، فقال: ما يحبسك؟ فلم ينشب أن يخرج الحجاج، فقال: إن أمير المؤمنين كتب إلى أن أقتدى بك، وأن آخذ عنك. فقال له سالم: إن أردت السنة، فأوجز الخطبة والصلاة.

قال الزهرى: وكنت يومئذ صائما فلقيت من الحر شدة.

وذكر الحسن بن على الحلوانى، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهرى فى حديثه الذى ذكر أن عبدالملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن اقتد بابن عمر فى مناسك الحج. قال: وقال الزهرى: وأنا يومئذ بينهما وكنت صائما، فلقيت من الحر شدة.

وذكر الحسن بن على، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهرى فى حديثه الذى ذكر أن عبدالملك بن مروان كتب إلى الحجاج: اقتد بابن عمر فى مناسك الحج. فأرسل إليه الحجاج، قال: وقال الزهرى: وأنا يومئذ بينهما، وكنت صائما، فلقيت من الحر شدة.

قال عبدالرزاق: فقلت لمعمر: فرأى الزهرى ابن عمر؟ قال: نعم، وقد سمع منه حديثين، فسلنى عنهما أحدثكهما، قال: فجعلت أتحين خلوته لأن أسأله عنهما، ولا يكون معنا أحد، قال: فلم يمكننى ذلك حتى أنسيته، فما ذكرت حتى نفضت يدى من قبره، فندمت بعد ذلك، فقلت: وما ضرنى لو سمعتهما، وسمع معى غيرى.

فهذا يدل على أن الحديث الثانى لم يسمع من معمر، ولا أنه ذكر فيما علمت عند أحد من أهل العلم. وقد قال أحمد بن خالد: أن الحديث الآخر فى الحج، وهذا لا يوجد ولا يعرف، والله أعلم.

قال الحلوانى: وحدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: أنبأنا شريك، عن خالد بن ذؤيب، عن الزهرى، قال: رأيت ابن عمر يمشى أمام الجنابة. قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: أنبأنا عنبة بن خالد ابن أخى يونس بن يزيد، عن الزهرى، قال: وفدت إلى مروان بن الحكم، وأنا محتلم.

قال الحسن: ومات ابن مروان سنة أربع وسبعين فى أولها، إلا أنه حج سنة ثلاث وسبعين، ومات بعد الحج. ومنهم من يقول: مات فى آخر سنة ثلاث وسبعين.

وفى هذا الحديث فقه، وآداب، وعلم من أمور الحديث كثير. فمن ذلك مشى جل الفاضل مع السلطان الجائر فيما لا بد منه، ولا نقيصة عليه فيه.

وفيه: تعليم الرجل الفاجر السنن، إذا كان لذلك وجه ولعله ينتفع بها، وتصرفه عن غيّه.

وفيه: الصلاة خلف الفاجر من السلاطين، ما كان إليهم إقامته، مثل الحج والجمعة والأعياد. ولا خلاف بين العلماء أن الحج يقيمه السلطان للناس، ويستخلف على ذلك من يقيمه لهم على شرائعه وسننه، ويصلى خلفه الصلوات كلها برأً كان، أو فاجراً، أو مبتدعاً، ما لم تخرجه بدعته من الإسلام.

وفى هذا الحديث أن رواح الإمام من موضع نزوله بعرفة إلى مسجدها حين نزول الشمس، وأن الجمع بين الظهر والعصر في المسجد في أول وقت الظهر سنة. وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم. وكذلك فعل رسول الله ﷺ، ويلزم كل من بعد عن المسجد بعرفة أو قرب، إلا أن يكون متصلاً بموضع نزوله بالصفوف، فإن لم يفعل وصلى بصلاة الإمام وفهمها فلا حرج.

وروى عن النبي ﷺ أنه نزل بنمرة (٣٦٨٣) من عرفة، وحيثما نزل من عرفة فجائزة. وكذلك وقوفه منها، حيثما وقف، فجائز، إلا بطن عرفة، فإذا زاغت الشمس، راح إلى المسجد بعرفة، فصلى بها الظهر والعصر، جميعاً مع الإمام، على ما قلنا في أول وقت الظهر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا نافع بن عمر، عن سعيد بن حسان، عن ابن عمر، قال: لما قتل الحجاج ابن الزبير. أرسل إلى ابن عمر: أية ساعة كان رسول الله ﷺ يروح في هذا اليوم؟ قال: إذا كان ذلك رحناً؛ فلما أراد ابن عمر أن يروح، قال: أزاغت الشمس؟ قالوا: لم ترغ، ثم قال: زاغت الشمس؟ فلما قالوا: قد زاغت، ارتحل.

وفى حديث جابر أن النبي ﷺ لما زاغت الشمس، أمر بالقصواء، فرحلت له، وأتى بطن الوادي وخطب الناس، ثم أذن بلال، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ثم راح إلى الموقف.

قال أبو عمر: هذا كله ما لا خلاف بين علماء المسلمين فيه، وأما وقت الرواح من منى إلى عرفة، فليس هذا موضع ذكره.

وكذلك قوله ﷺ: «عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرفة».

وسياتى ذكره، ونوضح القول فيه بموضعه من كتابنا هذا، وذلك عند ذكر مراسل مالك، إن شاء الله.

واختلف الفقهاء فى وقت أذان المؤذن بعرفة الظهر والعصر، وفى جلوس الإمام للخطبة قبلها؛ فقال مالك: يخطب الإمام طويلاً، ثم يؤذن المؤذن وهو يخطب، ثم يصلى، ذكر ذلك ابن وهب عنه؛ وهذا معناه أن يخطب الإمام صدرًا من خطبته، ثم يؤذن المؤذن، فيكون فراغه مع فراغ الإمام من الخطبة، ثم ينزل فيقيم. وحكى عنه ابن نافع أنه قال: الأذان بعرفة بعد جلوس الإمام للخطبة.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا صعد الإمام المنبر، أخذ المؤذن فى الأذان، فإذا فرغ المؤذن، قام الإمام يخطب، ثم ينزل ويقيم المؤذن للصلاة، ويمثل ذلك سواء.

قال أبو ثور: وقال الشافعى: يأخذ المؤذن فى الأذان إذا قام الإمام للخطبة الثانية، فيكون فراغه من الأذان بفراغ الإمام من الخطبة، ثم ينزل، فيصلى الظهر، ثم يقيم المؤذن الصلاة.

وقال مالك: وسئل عن الإمام إذا صعد المنبر يوم عرفة، أيجلس قبل أن يخطب، قال: نعم، ثم يقوم فيخطب طويلاً، ثم يؤذن المؤذن وهو يخطب، ثم يصلى. ذكره ابن وهب عنه، قال: وقال مالك: يخطب خطبتين. وفى قول أبى حنيفة وأصحابه مما قدمنا مما يدل على أن الإمام يجلس، فإذا فرغ المؤذن، قام فخطب.

وقال الشافعى: إذا أتى الإمام المسجد خطب الخطبة الأولى، ولم يذكر جلوساً عند الصعود، فإذا فرغ من الأولى، جلس جلسة خفيفة قدر قراءة: ﴿قل هو الله أحد﴾ ثم يقوم فيخطب خطبة أخرى.

وأجمع العلماء على أن الإمام لا يجهر بالقراءة فى الظهر والعصر بعرفة، لا فى يوم الجمعة ولا غيرها؛ وأجمعوا أن رسول الله ﷺ كذلك فعل، لم يجهر. وأجمعوا على أن الرسول ﷺ صلى الظهر والعصر يوم عرفة إذا جمع بينهما ركعتين. وأجمعوا على أن الرسول ﷺ كان يومئذ مسافراً، ولم ينو إقامة؛ لأنه أكمل عمل حجه، وعجل الانصراف، واختلف فى قصر الإمام إذا كان مكياً أو من أهل منى بعرفة؛ فقال مالك: يصلى أهل مكة ومنى بعرفة ركعتين، ركعتين، ما أقاموا يقصرون بالصلاة، حتى يرجعوا إلى أهلهم؛ وأمير الحاج أيضاً كذلك إذا كان من أهل مكة، قصر الصلاة بعرفة وأيام

منى؛ قال: وعلى ذلك الأمر عندنا، فإن كان أحد ساكنا بمنى مقيما، أتم الصلاة إذا كان بمنى، وعرفة أيضا. كذلك قال مالك وأهل مكة: يقصرون الصلاة بمنى، وأهل منى يقصرون الصلاة بعرفة، وأهل عرفة يقصرون الصلاة بمنى، وهو قول الأوزاعي سواء.

ومن حجتهم، أن رسول الله ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم، لم يصلوا فى تلك المشاهد كلها، إلا ركعتين، وسائر الأمراء هكذا لا يصلون إلا ركعتين. فعلم أن ذلك سنة الموضع، لأن من الأمراء مكيا وغير مكى.

واحتجوا أيضا بما رواه يزيد بن عياض عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أن النبى ﷺ استعمل عتاب بن أسيد على مكة، وأمره أن يصلى بأهل مكة ركعتين، وهذا خير عند أهل العلم بالحديث منكر، لا تقوم به حجة لضعفه ونكارتة.

وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى وأبو ثور وأحمد وإسحاق وداود: من كان من أهل مكة، صلى بمنى وعرفة أربعا، لا يجوز له غير ذلك.

وحجتهم أن من كان مقيما، لا يجوز له أن يصلى ركعتين، وكذلك من لم يكن سفره سفرا تقصر فى مثله الصلاة، فحكمه حكم المقيم. وقد تقدم ذكرنا أن السنة الججمع عليها، الججمع بين الصلاتين: الظهر والعصر يوم عرفة مع الإمام.

واختلف الفقهاء فىمن فاتته الصلاة يوم عرفة مع الإمام. هل له أن يجمع بينهما أم لا؟ فقال مالك: له أن يجمع بين الظهر والعصر إذا فاتته ذلك مع الإمام، وكذلك المغرب والعشاء، يجمع بينهما بالمزدلفة، قال: فإن احتبس إنسان دون المزدلفة لموضع عذر، جمع بينهما أيضا قبل أن يأتى بالمزدلفة، ولا يجمع بينهما حتى يغيب الشفق.

وقال الثورى: صل مع الإمام بعرفات الصلابين إن استطعت، وإن صليت فى رحلك، فصل كل صلاة لوقتها. وكذلك قال أبو حنيفة: لا يجمع بينهما إلا من صلاهما مع الإمام، وأما من صلى وحده، فلا يصلى كل صلاة منها إلا لوقتها، وهو قول إبراهيم.

وقال الشافعى وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وأحمد وإسحاق: جائز أن يجمع بينهما من المسافرين من صلى مع الإمام، ومن صلى وحده إذا كان مسافرا، وعلتهم فى ذلك أن جمع رسول الله ﷺ إنما كان من أجل السفر، ولكل مسافر الججمع بينهما لذلك. وكان عبدا لله بن عمر يجمع بينهما، وهو قول عطاء.

وأجمع العلماء أن الإمام لا يهجر فى صلاة الظهر ولا العصر يوم عرفة، وفى ذلك

دليل على صحة قول من قال: لا جمعة يوم عرفة، وهو قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن.

واختلف العلماء في الأذان للجمع بين الصلاتين بعرفة، فقال مالك: يصليهما بأذانين وإقامتين، على ما قدمناه من قوله في صلاتي المزدلفة، والحجة له، قد تقدمت هناك.

وقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور وأبو عبيد والطبري: يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين: إقامة لكل صلاة.

واختلف عن أحمد بن حنبل. فروى عنه الكوسج، وعن إسحاق بن راهويه أيضا الجمع بين الصلاتين بعرفة بإقامة، إقامة.

وقال الأثرم عن أحمد بن حنبل: من فاتته الصلاة مع الإمام فإن شاء جمع بينهما بأذان، وإقامتين، وإن شاء بإقامة، إقامة.

وفي لبس الحجاج المعصفر. وترك ابن عمر الإنكار عليه مع أمر عبد الملك إياه أن لا يخالف عبد الله بن عمر في شيء من أمر الحج، دليل على أنه مباح، وإن كان أكثر أهل العلم يكرهونه، وإنما قلنا: إنه مباح، لأنه ليس بطيب، وإنما كرهوه؛ لأنه يتنفض.

وذكر ذلك ابن بكير عن مالك، قال: إنما كره لبس المصبغات لأنها تنتفض، وليس هذا عند القعنبى ولا يحيى ولا مطرف؛ وكان مالك يكره لبس المصبغات للرجال والنساء، وخالف في ذلك أسماء بنت أبي بكر، وروى عن عائشة مثل قول مالك، رواه الثوري عن الأعمش، عن إبراهيم أن عائشة كانت تكره المشرد بالعصفر، وممن كان يكره لبس المصبغات بالعصفر في الإحرام: الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور، ورخص فيه الشافعي؛ لأنه ليس بطيب.

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: «أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين - يعني معصفرين - وهو محرم، فقال: ما هذا؟ فقال علي بن أبي طالب: ما إخال أحدا يعلمنا السنة، فسكت عمر» (٣٦٨٤).

أخبرني أحمد بن عبد الله بن محمد، أن أباه حدثه، قال: أنبأنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن مزين، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا

عبد الله بن عمر، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، أنه قال: كنت أخرج وعلى ثوبان مضرجان في الحرم مع ابن عمر فلا ينكر عليّ، وقد كان مالك فيما ذكر عنه وهب وابن القسم، يستحب إيجاب الفدية على من لبس المعصفر المصبغ في الإحرام، وهو قول أبي حنيفة، والأصل في هذا الباب، أن الطيب للمحرم بعد الإحرام، لا يحل بإجماع العلماء، لنهي رسول الله ﷺ المحرم عن الزعفران والورس، وما صبغ بهما من الثياب المصبغات في الإحرام.

وقال بعض أهل العلم: إنما كان ذلك عن عمر خوفا من التطرق إلى ما لا يجوز من الصبغ، مثل الزعفران، والورس وما أشبههما مما يعد طيبا.

وقال غيره: إنما كان ذلك من عمر إلى طلحة، لموضعه من الإمامة، ولأنه ممن يقتدى به، فوجب عليه ترك الشبهة، لئلا يظن به ظان ما لا يجوز أن يظن بمثله، ويتأول في ذلك عليه.

وفي الحديث أيضا من الفقه، ما يدل على أن تأخير الصلاة بعرفة بعد الزوال قليلا لعمل يكون من أعمال الصلاة، مثل الغسل والوضوء وما أشبه ذلك، أنه لا بأس به. وفيه الغسل للوقوف بعرفة، لأن قول الحجاج لعبد الله بن عمر: انظرني حتى أفيض علىّ ماء، كذلك كان، وهو مذهب عبد الله بن عمر، وأهل العلم يستحبونه.

ذكر مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر، كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخوله مكة، ولوقوف عشية عرفة.

وفيه إباحة فتوى الصغير بين يدي الكبير، ألا ترى أن سالما علم الحجاج السنة في قصر الخطبة، وتعجيل الصلاة وابن عمر أبوه إلى جانبه. وقصر الخطبة في ذلك وفي غيره سنة مسنونة وتعجيل الصلاة في ذلك الموضع سنة مجتمعة عليها في أول وقت الظهر، ثم تصلى العصر بإثر السلام من الظهر في ذلك اليوم.

روينا عن جابر بن سمرة، قال: «كان رسول الله ﷺ يخطبنا بكلمات قليلة طيبات».

وقد ذكرنا هذا الخبر بإسناده فيما سلف من كتابنا هذا، أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال: حدثنا أبي، قال: أنبأنا العلاء، عن عدي بن ثابت، عن أبي راشد، عن عمار بن ياسر، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب» (٣٦٨٥).

وأبنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن حبيب، عن عبد الله بن كثير، عن عمار بن ياسر، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقصر الخطبة ونطيل الصلاة».

وبه عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، قال: من فقه الرجل، قصر الخطبة وطول الصلاة.

وأجمع الفقهاء جميعاً على أن الإمام لو صلى بعرفة يوم عرفة بغير خطبة، أن صلاته جائزة، وأنه يقصر الصلاة إذا كان مسافراً، وإن لم يخطب. وأجمعوا أن الخطبة قبل الصلاة يوم عرفة، وأن رسول الله ﷺ قرأ فيها فأسر القراءة، إنما هي ظهر، ولكنها قصرت من أجل السفر، والله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: وعجل الصلاة، فكذلك رواه يحيى وابن القاسم وابن وهب ومطرف.

وقال فيه القعنبى وأشهب: إن كنت تريد الوقوف - وهو عندى غلط - والله أعلم؛ لأن أكثر الزواة عن مالك على خلافه، وتعجيل الصلاة بعرفة سنة ماضية على ما قدمنا ذكره.

وقد يحتمل ما قاله القعنبى أيضاً؛ لأن تعجيل الوقوف بعد تعجيل الصلاة والفراغ منها سنة أيضاً وقد ذكرنا أحكام الصلاة بعرفة، وذكرنا ما أجمعوا عليه منها، وما اختلفوا فيه، والحمد لله.

وأما الوقوف بعرفة، فأجمع العلماء في كل عصر وبكل مصر - فيما علمت - أنه فرض لا يتوب عنه شيء، وأنه من فاته الوقوف بعرفة في وقته الذي لا بد منه، فلا حج له. واختلفوا في تعيين ذلك الوقت وحصره، بعد إجماعهم على أن من وقف بعرفة قبل الزوال يوم عرفة، فهو في حكم من لم يقف.

فقال مالك وأصحابه: الليل هو المفترض، والوقوف بعد الزوال حتى يجمع بين الليل والنهار سنة، دل على ما أضفنا إليه من ذلك مذهبه جوابه في مسائله في ذلك. ذكر ابن وهب وغيره عنه: أن من دفع من عرفة قبل أن تغيب الشمس، ثم لم ينصرف إليها في ليلة النحر فيقف بها، أن حجه قد فاته، وعليه حج قابل، والهدى ينحره في حج قابل، وهو كمن فاته الحج.

وقال مالك: فيما ذكره أشهب بن عبدالعزيز عنه أن من دفع بعد الغروب وقبل الإمام، فلا شيء عليه. ولا نعلم أحدا من فقهاء الأمصار، قال بقول مالك: أن من دفع قبل الغروب، فلا حج له، وهو قد وقف بعد الزوال وبعد الصلاة، ولا رويناه عن أحد من السلف، والله أعلم.

وقال سائر العلماء: كل من وقف بعرفة بعد الزوال، أو في ليلة النحر، فقد أدرك الحج. فإن دفع قبل غروب الشمس من عرفة، فعليه دم عندهم، وحجه تام.

قال الكوفيون: فإن رجع بعد غروب الشمس، لم يسقط عنه ذلك الدم الذي كان قد وجب عليه، وهو قول أبي ثور.

وقال الشافعي - وهو قول مالك - : إن عاد إلى عرفة حتى يدفع بعد المغيب، فلا شيء عليه، وإن لم يرجع حتى يطلع الفجر، أجزأت عنه عند الشافعي حجته وعليه دم. وحجة من قال بقول الشافعي في أن الليل والنهار بعد الزوال في الوقوف بعرفة سواء إلا ما ذكرنا من الدم، حديث عروة بن مضر الذي قدمنا ذكره في باب حديث الصلاة بالمزدلفة، قوله ﷺ: وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلا أو نهاراً. وقد ذكرنا هناك من قول إسماعيل ما فيه بيان لما ذهب إليه مالك.

وقال أبو الفرج وغيره من أصحابنا: الدليل على أن الوقوف ليلا هو الفرض دون النهار، حكم الجميع لمن أدرك بعض الليل بتمام الحج، وأن إدراك أوله كإدراك آخره. وهذا يدل على أنه كله وقت للوقوف؛ ثم اتفقوا أنه لا حج لمن دفع من عرفة قبل الزوال وقبل الظهر والعصر، فوجب أن يسوى كما يسوى بين حكم سائر الليل، لأنه ما انتفى في بعض الجنس فهو منتف في سائر؛ وذكروا كلاما كثيراً لم أر لذكره وجهاً، وما قدمنا من قول إسماعيل وأبي الفرج، في الباب قبل هذا، هو المعتمد عليه في المذهب، والله أعلم.

وأجمعوا أن الوقوف ببطن عرفة من عرفة لا يجوز، لقول رسول الله ﷺ: وارتفعوا عن بطن عرفة. واختلفوا فيمن وقف بها، ولم يقف من عرفة بغيرها؛ فقال مالك: يهريق دماً، وحجه تام.

وقال الشافعي: لا يجزئه، وحجه فائت. وبه قال أبو المصعب الذي قال: عليه حج قابل والهدى، كمن فاته الحج.

حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، أنبأنا محمد

ابن عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا سفيان عن بكير بن عطاء الليثي، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحج عرفات، فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر، فقد أدرك، وأيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه» (٣٦٨٦).

قال أبو عمر: ذكر أهل السير والمعرفة بأيام الناس، منهم: الزبير وغيره، أن ابن عمر مات بعقب هذه الحجة بمكة، وأن ابن عمر كان له موقف معروف بعرفة، كان قد وقف فيه مع رسول الله ﷺ أو رأى رسول الله ﷺ قد وقف به عام حجة الوداع؛ فكان ابن عمر يتبرك بالموقف فيه. وكان لا يدع الحج كل عام منذ قتل عثمان إلى أن مات بعد ابن الزبير، وكان يلزم ذلك الموقف؛ فانطلق مع الحجاج بن يوسف يومئذ حتى وقف في موقفه الذي كان يقف فيه، وكان ذلك الموقف بين يدي الحجاج، فأمر من نحس بابن عمر حتى نفرت به ناقته، فسكنها ابن عمر، ثم ردها إلى ذلك الموقف، فأمر الحجاج أيضا بناقته فنخست فنظرت، فسكنها ابن عمر حتى سكنت، ثم ردها إلى ذلك الموقف، فنقل على الحجاج أمره، فأمر رجلا معه حرب، يقال: أنها كانت مسمومة، فلما دفع الناس من عرفة، لصق به ذلك الرجل، وأمر الحربة على قدمه ونخسه بها، فمرض منها أياما، ثم مات بمكة، وصلى عليه الحجاج يومئذ. وقد ذكرنا خبره بأكثر من هذا في كتاب الصحابة.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «الحج عرفات». معناه عند أهل العلم، أن شهود عرفة، به ينعقد الحج، وهو الركن الذي عليه مدار الحج، ألا ترى أن من وطىء بعد الوقوف بعرفة أنه يجبر فعله ذلك بالدم، ومن أصاب أهله قبل وقوفه بعرفة، فسد حجه عند الجميع؛ وعلى هذا إجماع العلماء. وهو قول فقهاء الأمصار، إلا ما ذكرنا عن مالك فيمن وطىء يوم النحر قبل جمرة العقبة، على اختلاف عنه، على حسب ما أوردناه في باب ابن شهاب عن عيسى بن طلحة من هذا الكتاب.

وقد ذكرنا في هذا الباب، في الوقوف بعرفة ما فيه شفاء، إن شاء الله.

وقد ذكرنا مسألة من أغمى عليه بعرفة قبل الوقوف بها حتى انصدع الفجر في باب موسى بن عقبة من هذا الكتاب.

وأما الصلاة بعرفة، فلا أعلم خلافا بين علماء المسلمين، أن من لم يشهدها مع الإمام وأدرك الوقوف على حسبما تقدم ذكرنا له، أن حججه تام ولا شيء عليه، وأن الوقوف بعرفة في الوقت المذكور - على حسبما ذكرنا - هو المفترض، وجمع الصلاتين بها سنة مع الإمام؛ وقد جاء في ذلك حديث خالفه الإجماع، ذكره عبدالرزاق، قال: قلت للثوري: إن ابن عيينة، حدثني عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، أن عمر بن الخطاب، قال: من فاتته الصلاة مع الإمام يوم عرفة، فلا حج له، فقال لي: إنها قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها وقد تركت، هذا منها، وما يضره أن لا يشهدها مع الإمام بعرفة.

قال الكشوري: قلت لابن أبي عمر: أتعرف هذا الحديث لابن عيينة؟ قال: لا أعرفه قال: وأما قول القعنبى وأشهب عن مالك في هذا الحديث: وعجل الوقوف، فإن السنة التي لا اختلاف فيها، أن الإمام إذا فرغ من الصلاتين ركب معجلا، وراح إلى الموقف، وكذلك يصنع كل من معه ما يركب، لأن الوقوف بعرفة راكبا أفضل - إن شاء الله - لمن قدر عليه. وقف رسول الله ﷺ راكبا، ومن وقف راجلا فلا شيء عليه.

* * *

٣٩ - باب صلاة المزدلفة

٤١٩ - حديث ثالث لابن شهاب عن سالم، مسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه «أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا» (٣٦٨٧).

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك، فيما علمت إلا محمد بن عمرو الغزى، فإنه ذكر فيه الظهر والعصر بعرفة، وزاد ألفاظا ليست في الموطأ عند أحد الرواة.

أخبرني محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا علي بن محمد بن أحمد المصرى، حدثنا بكر بن سهل الدمياطى، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة، لم يناد في واحدة منهما إلا بالإقامة، ولم يفصل بينهما تطوعا، ولا أثر واحدة منهما، قلت: فما بال الأذان؟ قال: إنما الأذان داع يدعو الناس إلى الصلاة. فمن يدعو وهم معه؟ لم يتابع عليه عن مالك.

(٣٦٨٧) أخرجه الطحاوى بمعانى الآثار ٢/٢١٢. وأخرجه البخارى كتاب الحج باب من جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع ج ٣١٨/٢ عن ابن عمر. ومسلم كتاب الحج باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة برقم ٢٨٦ ج ٩٣٧/٢ عن ابن عمر.

وزاد فيه قوم من أصحاب ابن شهاب ألفاظا سنذكرها ونوضح القول فى معانيها،
إن شاء الله.

قال أبو عمر: لا خلاف - علمته - بين علماء المسلمين من الصحابة والتابعين،
ومن بعدهم من الخالفين؛ أن المغرب والعشاء، يجمع بينهما فى وقت العشاء ليلة النحر
بالمزدلفة، لإمام الحاج والناس معه.

واختلف العلماء فيما لم يدفع مع الإمام على ما سنذكره - إن شاء الله - والمزدلفة
هى المشعر الحرام، وهى جمع ثلاثة أسماء لموضع واحد، ومن الدليل على أن ذلك كذلك
لإمام الحاج والناس فى تلك الليلة، قوله ﷺ لأسامة بن زيد: «الصلاة أمامك بالمزدلفة».
وسنذكر هذا الحديث ووجه القول فيه، فى باب موسى بن عقبة من كتابنا هذا، إن شاء
الله تعالى.

واختلف العلماء فى هيئة الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة على وجهين، أحدهما: الأذان
والإقامة. والآخر: هل يكون جمعهما متصلا لا يفصل بينهما بعمل، أم يجوز العمل
بينهما بعمل مثل العشاء، وحط الرحال، ونحو ذلك.

وأما اختلافهم فى الأذان والإقامة، فإن مالكا وأصحابه يقولون: يؤذن لكل واحدة
منهما ويقام بالمزدلفة، وكذلك قوله فى الظهر والعصر بعرفة أيضا، إلا أن ذلك فى أول
وقت الظهر بإجماع.

قال ابن القاسم: قال لى مالك فى جمع الصلاتين بعرفة وبالمعشر الحرام، قال: لكل
صلاة أذان وإقامة. وقال مالك: كل شىء إلى الأئمة، فلكل صلاة أذان وإقامة.

قال أبو عمر: لا أعلم فيما قاله مالك فى هذا الباب حديثا مرفوعا إلى النبى ﷺ
بوجه من الوجوه. ولكنه روى عن عمر بن الخطاب من حديث إسرائيل، عن سماك بن
حرب، عن النعمان بن حميد أبى قدامة، أنه صلاها مع عمر بالمزدلفة كذلك. واختلف
فيه، وليس يقوى الحديث.

وروى عن ابن مسعود من حديث أبى إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، قال:
خرجت مع عبدا لله بن مسعود إلى مكة، فلما أتى جمعا - صلى الصلاتين - كل واحد
منهما بأذان وإقامة، ولم يصلى بينهما شيئا، رواه الثورى وشعبة وجماعة عن أبى
إسحاق.

والذى يحضرنى من الحجة لمالك فى هذا الباب من جهة النظر، أن رسول الله ﷺ

سن في الصلاتين بعرفة والمزدلفة، أن الوقت لهما جميعا وقت واحد، وإذا كان وقتهما واحدا وكانت كل واحدة تصلى في وقتها، لم تكن واحدة منهما أولى بالأذان والإقامة من الأخرى، لأن ليس واحدة منهما فائتة تقضى، وإنما هي صلاة تصلى في وقتها، وكل صلاة صليت في وقتها، فستتها أن يؤذن لها ويقام في الجماعة، هذا بين، والله أعلم.

وقال آخرون: أما الأولى منهما فتصلى بأذان وإقامة، وأما الثانية فتصلى بلا أذان ولا إقامة، قالوا: وإنما أمر عمر بالتأذين للثانية؛ لأن الناس كانوا قد تفرقوا لعشائهم، فأذن ليجمعهم. قالوا: وكذلك نقول نحن إذا تفرق الناس عن الإمام لعشاء أو غيره، أمر المؤذنين فأذنوا لجمعهم، وإذا أذن أقام. قالوا: فهذا معنى ما روى عن عمر رضى الله عنه، قالوا: والذي روى عن ابن مسعود، فمثل ذلك أيضا.

وذكروا ما حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد ابن عثمان، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، قال: كان ابن مسعود يجعل العشاء بالمزدلفة بين الصلاتين.

وذكر عبدالرزاق، قال: أخبرنا أبو بكر بن عياش، عن ابن إسحاق، عن عبدالرحمن ابن يزيد، قال: «كنت مع ابن مسعود بجمع، فجمع بين المغرب والعشاء، العشاء. وصلى كل صلاة بأذان وإقامة» (٣٦٨٨).

وذكر الطحاوى، قال: حدثنا ابن أبي داود، قال: حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا إسرائيل، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، «أنه صلى مع عمر بن الخطاب الصلاتين مرتين بجمع كل صلاة بأذان وإقامة، والعشاء بينهما» (٣٦٨٩).

وقال آخرون: تصلى الصلاتان جميعا بالمزدلفة بإقامة واحدة، ولا يؤذن في شيء منهما.

واحتجوا بما رواه شعبة عن الحكم بن عتبة وسلمة بن كهيل، قالوا: «صلى بنا سعيد ابن جبير بإقامة المغرب ثلاثا، فلما سلم، قام فصلى ركعتي العشاء، ثم حدث عن ابن عمر أنه صنع بهم في ذلك المكان مثل ذلك» (٣٦٩٠). وحدث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ صنع بهم في ذلك المكان مثل ذلك.

(٣٦٨٨) أخرجه الطحاوى بمعانى الآثار ١١٢/٢ عن الأسود.

(٣٦٨٩) أخرجه الطحاوى بمعانى الآثار ٢١١/٢ عن عبدالرحمن بن يزيد.

(٣٦٩٠) أخرجه الطحاوى بمعانى الآثار عن الحكم ٢١٢/٢.

وذكر عبدالرزاق وعبدالمالك بن الصباح، عن الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء، بجمع صلاة المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة» (٣٦٩١).

وقالا: أيضاً عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، قال: «صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بالمزدلفة بإقامة واحدة» (٣٦٩٢).

فقال مالك بن خالد: قال عبدالرزاق: هو الحارثي، وقال عبدالمالك: هو المحاربي، ما هذه الصلاة يا أبا عبدالرحمن؟ قال: صليتها مع رسول الله ﷺ في هذا المكان بإقامة واحدة.

قال أبو عمر: الصواب الحارثي. وقد روى شعبة هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك بن الحارث، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، كما رواه الثوري.

ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن مالك بن الحارث، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، والصواب ما قاله شعبة والثوري، والله أعلم.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا يونس، قال: حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: حدثني أربعة كلهم ثقة، منهم: سعيد بن جبير وعلى الأزدي، عن ابن عمر أنه صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بإقامة واحدة.

وذكر عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبي حسين، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، مثله. وبه يقول سفيان، والثوري وجماعة، وقد حمل قوم حديث ابن أبي ذئب عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ «صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً لم يناد في واحدة منهما إلا بالإقامة» (٣٦٩٣).

على هذا أيضاً، أي بإقامة واحدة. وحمله غيرهم على الإقامة لكل صلاة منهما دون أذان، وهو الصواب. وهو محفوظ في حديث ابن أبي ذئب من رواية الحفاظ الثقات. وكذلك ذكر معمر وغيره في هذا الحديث عن ابن شهاب على ما سنذكره، إن شاء الله.

(٣٦٩١) أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ٢/٢١٥، معاني الآثار.

(٣٦٩٢) أخرجه الطحاوي عن عبد الله بن مالك ٢/٢١٢، معاني الآثار.

(٣٦٩٣) أخرجه الطحاوي، معاني الآثار عن ابن عمر ٢/٢١٣.

وقد روى من حديث أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ أنه صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة. ولا يصح قوله فيه: بإقامة واحدة؛ لأن مالكا وغيره من الحفاظ لم يذكروا ذلك فيه.

وروى ذلك أيضا من حديث البراء، وهو عند أهل الحديث خطأ، وسنذكر ذلك في بابه، من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وقال آخرون: تصلى الصلاتان جميعا بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين. واحتجوا بحديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ بذلك. وهو أكمل حديث روى في الحج، وأتمه وأحسنه مساقا. رواه بتمامه عن جعفر بن محمد، يحيى بن سعيد القطان وحاتم بن إسماعيل وجماعة، وإلى هذا ذهب أبو جعفر الطحاوي واختاره، وزعم أن النظر يشهد له؛ لأن الآثار لم تختلف أن الصلاتين بعرفة صلاهما رسول الله ﷺ بأذان واحد وإقامتين، فكذاك صلاتا المزدلفة في القياس، لأنهما في حرمة الحج، والآثار مختلفة في ذلك بالمزدلفة، وغير مختلفة في ذلك بعرفة.

وخالف الطحاوي في ذلك أبا حنيفة وأصحابه، لأنهم يقولون: إن الصلاتين تصليان بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة واحدة، وذهبوا في ذلك إلى ما رواه هشيم عن يونس بن عبيد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامة واحدة، ولم يجعل بينهما شيئا. قالوا: فكان محالا أن يكون ابن عمر أدخل بينهما أذانا إلا وقد علمه من رسول الله ﷺ وروى مثل هذا مرفوعا من حديث خزيمة بن ثابت، وليس بالقوى.

وقد حكى الجوزجاني عن محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أنهما تصليان بأذان وإقامتين، يؤذن للمغرب، ويقام للعشاء فقط، وإلى هذا ذهب الطحاوي، وبه قال أبو ثور.

وحجتهم في ذلك، حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ واعتلوا بنحو ما قدمناه ذكره من أن عمر وابن مسعود، إنما أذنا للثانية من أجل تأخيرهما العشاء.

وقال آخرون: تصلى الصلاتان جميعا بإقامتين دون أذان لواحدة منهما؛ ومن قال ذلك الشافعي وأصحابه، ومن حجة من ذهب إلى ذلك، ما ذكره عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر، «أن النبي ﷺ لما جاء المزدلفة، جمع بين المغرب والعشاء، صلى المغرب ثلاثا، والعشاء ركعتين، بإقامة لكل واحدة منهما، ولم يصل بينهما شيئا» (٣٦٩٤).

ورواه الليث بن سعد عن عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب، عن سالم ابن عبدالله، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله. وليس في حديث مالك هذه الزيادة، وهؤلاء حفاظ زيادتهم مقبولة.

وذكر الشافعي عن عبدالله بن نافع، عن ابن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه مثله، غير أنه قال: لم يناد بينهما، ولا على أثر واحدة منهما إلا بإقامة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، «أن النبي ﷺ صلى بجمع بإقامة، إقامة، لم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما».

واحتج الشافعي أيضا بحديث مالك، عن موسى بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد، أنه سمعه يقول: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ، فلم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة؟ فقال: الصلاة أمامك، فركب حتى جاء المزدلفة، فنزل فتوضأ، فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء، فصلّاها ولم يصلي بينهما شيئا».

قال أبو عمر: هذه الآثار ثابتة عن ابن عمر، وهي من أثبت ما روى في هذا الباب عنه، ولكنها محتملة للتأويل، وحديث جابر لم يختلف عليه فيه: أخبرني عبدالرحمن بن يحيى وغيره، عن أحمد بن سعيد، قال: سمعت أحمد بن خالد يعجب من مالك في هذا الباب، إذ أخذ بحديث ابن مسعود، ولم يروه، وترك الأحاديث التي روى.

قال أبو عمر: فهذا اختصار ما بلغنا من الآثار، واختلافها في هذا الباب عن النبي ﷺ وأصحابه وتهذيب ذلك؛ وأجمع العلماء أن رسول الله ﷺ دفع من عرفة بالناس، بعدما غربت الشمس يوم عرفة، فأفاض إلى المزدلفة، وأنه ﷺ أخر حينئذ صلاة المغرب، فلم يصلها حتى أتى المزدلفة، فصلّى بها بالناس بالمغرب والعشاء جميعا، بعدما غاب الشفق، ودخل وقت العشاء الآخرة.

وأجمعوا أن ذلك سنة الحاج في ذلك الموضع، وقد قدمنا ذكر ما اختلف فيه عنه ﷺ من كيفية الأذان والإقامة في حين جمعه للصلايتين بالمزدلفة، وأما اختلاف الفقهاء في ذلك، فإن مالكا ذهب إلى أن كل صلاة منهما يؤذن لها ويقام واحدة بإثر أخرى، وعلى ذلك أصحابه.

وذهب الثوري إلى أنهما - جميعا - تصليان بإقامة واحدة، ولا يفصل بينهما إلا بالتسليم.

وذهب الشافعي إلى أن كل واحدة منها تصلى بإقامة، إقامة، ولا يؤذن لواحدة منهما؛ وبه قال إسحاق بن راهويه، وهو أحد قولي أحمد بن حنبل، وروى ذلك عن سالم والقاسم.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنهما يصليان بأذان واحد وإقامتين، وهو قول أبي ثور، واحتج بحديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ بذلك. وقد ذكرنا حجة كل واحد منهم من جهة الأثر، ولا مدخل في هذه المسألة للنظر، وإنما فيها الاتباع؛ واختلفوا فيمن صلى الصلاتين المذكورتين قبل أن يصل إلى المزدلفة، فقال مالك: لا يصليهما أحد قبل جمع إلا من عذر، فإن صلاهما من عذر لم يجمع بينهما حتى يغيب الشفق.

وقال الثوري: لا يصليهما، حتى يأتي جمعا، وله السعة في ذلك إلى نصف الليل؛ فإن صلاهما دون جمع أعاد.

وقال أبو حنيفة: إن صلاهما قبل أن يأتي المزدلفة فعليه الإعادة، وسواء صلاهما قبل مغيب الشفق، أو بعده، عليه أن يعيدهما إذا أتى المزدلفة.

واختلف عن أبي يوسف ومحمد فروى عنهما مثل ذلك. وروى عنهما: إن صلاهما بعرفات أجزأه.

وعلى قول الشافعي: لا ينبغي أن يصليهما قبل جمع، فإن فعل أجزأه، وبه قال أبو ثور وأحمد وإسحاق، وروى ذلك عن عطاء وعروة وسالم والقاسم وسعيد بن جبيرة.

وقد روى عن جابر بن عبد الله، قال: لا صلاة إلا بجمع.

ومن الحجة لمن ذهب إلى ذلك، قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم». وصلاهما جميعا بعد مغيب الشفق بجمع، فليس لأحد أن يصليهما إلا في ذلك الموضع كذلك، إلا من عذر كما قال مالك، والله أعلم.

وقد ذكرنا أقوال الفقهاء فيمن فاتته الصلاة مع الإمام بالمزدلفة، هل له أن يجمع بين صلاتين أم لا. في كتابنا هذا عند ذكر الصلاة بعرفة.

واختلفوا فيمن لم يمر بالمزدلفة ليلة النحر ولم يأتها ولم يست بها غداة النحر، فقال

مالك: من لم ينخ بالمزدلفة ولم ينزل بها، وتقدم إلى منى فرمى الجمرة، فإنه يهريق دما. فإن نزل بها ثم دفع منها في أول الليل أو وسطه أو آخره. وترك الوقوف مع الإمام، فقد أجزأه، ولا دم عليه.

وقال الثوري: من لم يقف بجمع، ولم يقف بها ليلة النحر، فعليه دم، وهو قول عطاء في رواية، وقول الزهري وقتادة، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا ترك الوقوف بالمزدلفة ولم يقف بها، ولم يمر بها، ولم يبت فيها، فعليه دم.

قالوا: فإن بات وتعجل في الليل، رجع إذا كان خروجه من غير عذر، حتى يقف مع الإمام، أو يصبح بها، فإن لم يفعل، فعليه دم.

قالوا: وإن كان رجل مريض أو ضعيف أو غلام صغير، فتقدموا من المزدلفة بالليل فلا شيء عليهم.

وقال الشافعي: إن نزل وخرج منها بعد نصف الليل، فلا شيء عليه، وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إليها ليقف بها مع الإمام ويصبح، فعليه شاة. قال: وإنما حددنا نصف الليل، لأنه بلغنا أن النبي ﷺ أذن لضعفة أهله أن يرتحلوا من آخر الليل، ورخص لهم في أن لا يصبحوا بها، ولا يقفوا مع الإمام، والفرض على الضعيف والقوى سواء، ولكنه تأخر لمواضع الفضل وتعليم الناس، قال: وما كان بعد نصف الليل فهو من آخر الليل.

وروى عن عطاء أنه إن لم ينزل بجمع فعليه دم، وإن نزل بها ثم ارتحل بليل فلا شيء عليه. رواه ابن جريج وغيره، وهو الصحيح عنه، وكان عبدا لله بن عمرو يقول: إنما جمع منزل تدلج منه إذا شئت.

وقال علقمة وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي والحسن البصري: من لم ينزل بالمزدلفة، وفاته الوقوف بها، فقد فاته الحج، ويجعلها عمرة؛ وهو قول عبدا لله بن الزبير، وبه قال الأوزاعي: إن الوقوف بالمزدلفة فرض واجب، يفوت الحج بفواته.

وقد روى عن الثوري مثل ذلك، ولا يصح عنه، والأصح عنه - إن شاء الله - ما قدمنا ذكره.

وروى عن حماد بن أبي سليمان، أنه قال: من فاتته الإفاضة من جمع، فقد فاته الحج، فليحل بعمرة ثم يحج قابلا.

وحجة من قال بهذا القول، قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (٣٦٩٥).

وقول رسول الله ﷺ: «من أدرك جمعا مع الناس حتى يفيض فقد أدرك». وهذا المعنى رواه عروة بن مضر عن النبي ﷺ.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زكرياء بن أبي زائدة، عن عامر، قال: حدثني عروة بن مضر عن أوس بن حارثة بن لام «أنه حج على عهد رسول الله ﷺ فلم يدرك الناس إلا ليلا، وهم يجمع، فانطلق إلى عرفات ليلا فأفاض منها، ثم رجع إلى جمع، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أتعبت نفسي، وأنصبت راحلتي، فهل لي من حج؟ فقال: من صلى معنا الغداة بجمع، ووقف معنا حتى يفيض، وقد أفاض من عرفات قبل ذلك ليلا أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفته» (٣٦٩٦).

رواه عن الشعبي جماعة، منهم: إسماعيل بن أبي خالد وعبد الله بن أبي السفر وداود ابن أبي هند، وكان سفيان بن عيينة يقول: زكرياء أحفظهم لهذا الحديث عن الشعبي.

قال أبو عمر: معناهم كله واحد متقارب، أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو دواد، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن إسماعيل، حدثنا عامر، أخبرنا عروة بن مضر الطائي، قال: «أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجمع - فقلت: جئت يا رسول الله، من جبل طيء، أكللت مطيتي، وأتعبت نفسي، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه، فهل لي من حج، فقال رسول الله ﷺ: «من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفته» (٣٦٩٧).

قال إسماعيل القاضي: ظاهر هذا الحديث إن كان صحيحا - والله أعلم - يدل على أن الرجل سأل عما فاتته من الوقوف بالنهار بعرفة، فأعلمه أن من وقف بعرفة ليلا أو نهاراً، فقد تم حجه، فدار الأمر على أن الوقوف بالنهار لا يضره إن فاتته؛ لأنه لما قال:

(٣٦٩٥) البقرة ١٩٨.

(٣٦٩٦) أخرجه النسائي ٢٦٣/٥ عن عروة بن مضر كتاب الحج باب من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة. والدارقطني ٢٤٠/٢ عن عروة بن مضر. والطبراني ١٥٢/١٧ عن عروة بن مضر. وأحمد ١٥/٤ عن عروة بن مضر. وأبو نعيم بالحلية ٣٣٤/٤ عن عروة ابن مضر. ومعنى قضى تفته: أزال وسخه بخلق العانة وتنف الإبط وتقليم الأظافر.

(٣٦٩٧) أكللت: أتعبت، جبل: قال في اللسان: الحبل قطعة من الرمل، ويطلق على الجبل المستطيل من الرمال.

ليلاً أو نهاراً، فالسائل يعلم أنه إذا وقف بالليل وقد فاتته الوقوف بالنهار، أن ذلك لا يضره، وأنه قد تم حجه؛ لأنه رأى له بهذا القول أن يقف بالنهار دون الليل. وعلم أن المعنى فيه إذا وقف بالليل وقد فاتته الوقوف بالنهار، أن ذلك لا يضره. قال: ولو حمل هذا الحديث أيضاً على ما يحتاج به من احتج به، لوجب على من لم يدرك الصلاة مع الإمام بجمع، أن يكون حجه فاسداً، ولكن الكلام يحمل على صحته، وصحة هذا المعنى فيه، لأن الرجل إنما سأل وقد أدرك الصلاة بجمع، وقد وقف بعرفة ليلاً، فأعلم أن حجه تام.

وقال أبو الفرج: معنى قول رسول الله ﷺ في حديث عروة بن مضر: وقد أفاض قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، أراد - والله أعلم - ليلاً أو نهاراً وليلاً. فسكت عن أن يقول ليلاً، لعلمه بما قدم من فعله، لأن من وقف نهاراً، فقد أدرك الليل، لأنه أراد بذكر النهار اتصال الليل به، قال: وقد يحتمل أن يكون قوله: ليلاً أو نهاراً، بمعنى ليلاً ونهاراً، فتكون أو بمعنى الواو، كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْكُمْ آثِمًا وَلَا كَفُورًا﴾ (٣٦٩٨) أى آثِمًا وكفوراً، والله أعلم.

قال أبو عمر: لو كان كما ذكر، كان الوقوف واجبا ليلاً ونهاراً، ولم يغن أحدهما عن صاحبه، وهذا لا يقوله أحد. وقد أجمع المسلمون أن الوقوف بعرفة ليلاً، يجزئ عن الوقوف بالنهار، إلا أن فاعل ذلك عندهم إذا لم يكن مراهقاً، ولم يكن له عذر، فهو مسيء. ومن أهل العلم من رأى عليه دما. ومنهم من لم ير عليه شيئاً.

وجماعة العلماء يقولون: إن من وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً - بعد زوال الشمس من يوم عرفة - أنه مدرك للحج، إلا مالك بن أنس. ومن قال بقوله، فإن الفرض عنده الليل دون النهار. وعند سائر العلماء الليل والنهار بعد الزوال في ذلك سواء في الفرض، إلا أن السنة أن يقف كما وقف رسول الله ﷺ نهاراً يتصل له بالليل، ولا خلاف بين أهل العلم أن الوقوف بعرفة فرض، لا حج لمن فاتته الوقوف بها يوم عرفة، كما ذكرنا، أو ليلة النحر، على ما وصفنا، وسنذكر ما يجب من القول في أحكام الوقوف بعرفة والصلاة بها في أولى المواضع من كتابنا هذا، وذلك حديث ابن شهاب عن سالم، في قصة ابن عمر مع الحجاج، إن شاء الله.

واحتج أيضاً بعض من لم ير الوقوف بالمزدلفة فرضاً من غير أصحابنا، بأن قال: ليس في حديث عروة بن مضر دليل على ما ذكر لمن أوجب الوقوف بالمزدلفة فرضاً، لأن

رسول الله ﷺ إنما قال فيه: من صلى صلاتنا هذه، وكان قد أتى قبل ذلك عرفة من ليل أو نهار، فقد قضى حجه وتم تفتته، فذكر الصلاة بالمزدلفة، وكان أجمع أنه لو بات بها، ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته، أن حجه تام، فلما كان حضور الصلاة مع الإمام المذكور في هذا الباب، ليس من صليب الحج، كان الوقوف بالموطن الذي تكون فيه الصلاة أخرى أن يكون كذلك؛ قالوا: فلم يتحقق بهذا الحديث ذلك الفرض إلا بعرفة خاصة، قالوا: فإن احتج محتج بقول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾. وقال: قد ذكر الله المشعر الحرام كما ذكر عرفات، وذكر ذلك رسول الله ﷺ في سنته، فحكمهما واحد، لا يجزئ الحج إلا بإصابتها؛ قيل له: ليس في قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾. دليل على أن ذلك على الوجوب في الوقوف، وكل قد أجمع أنه لو وقف بالمزدلفة - ولم يذكر الله - أن حجه تام، فإذا لم يكن الذكر المأمور به من صلب الحج، فشهود الوطن أولى بأن لا يكون كذلك قال: وقد ذكر الله في كتابه أشياء من أمر الحج لم يرد بذكرها إيجابها؛ هذا ما احتج به أبو جعفر الأزدي، وذكر حديث عبدالرحمن بن يعمر الديلي عن النبي ﷺ أنه قال: الحج عرفات. وفي بعض ألفاظ هذا الحديث، الحج يوم عرفة، فمن أدرك جمعا قبل صلاة الفجر، فقد أدرك.

٤٢٠ - مالك عن موسى بن عقبة، تابعي، مدني، ثقة:

وهو موسى بن عقبة بن أبي عياش - يكنى أبا محمد مولى الزبير بن العوام - كان الزبير قد أعتق جده أبا عياش. هكذا قال الواقدي وغيره.

وقال يحيى بن معين: موسى بن عقبة، مولى أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص.

وقد ذكرنا في باب إبراهيم بن عقبة في صدر كتابنا هذا في نسبه وولائه ما هو أكثر من هذا، وسمع موسى بن عقبة من أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، ورأى ابن عمر وسهل بن سعد، قال: حججت وابن عمر بمكة، عام حج نجدة الحروري، ورأيت سهل بن سعد يتخطا حتى توكأ على المنبر، فسار الإمام بشيء.

وكان موسى بن عقبة من ساكني المدينة، وبها توفي سنة إحدى وأربعين ومائة، قبل خروج محمد بن عبد الله بن حسن. وكان مالك يثنى على موسى بن عقبة، وكان لموسى علم بالمغازي والسيرة، وهو ثقة فيما نقل من أثر في الدين، وكان رجلاً صالحاً رحمه الله.

لمالك عنه من حديث رسول الله ﷺ في الموطأ حديثان مسندان.

حديث أول لموسى بن عقبة:

مالك، عن موسى بن عقبة، عن كريب، مولى عبد الله بن عباس، عن أسامة بن زيد، «أنه سمعه يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بالشعب، نزل فبال فتوضاً، فلم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة يا رسول الله، فقال: الصلاة أمامك، فركب، فلما جاء المزدلفة، نزل فتوضاً فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل أناس بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلاها، ولم يصل بينهما شيئاً» (٣٦٩٩).

قال أبو عمر: هكذا رواه جماعة الحفاظ الأثبات من رواة الموطأ عن مالك، فيما علمت، إلا أشهب، وابن الماجشون، فإنهما رواه عن مالك، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد.

ذكره النسائي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا أشهب، وكذلك حدث به المعافى عن ابن الماجشون، والصحيح في هذا الحديث طرح ابن عباس من إسناده، وإنما هو لكريب عن أسامة بن زيد، وكذلك رواه يحيى بن سعيد الأنصارى، وحماد بن زيد، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن أسامة، مثل رواية مالك سواء. ولم يخالف فيه على موسى بن عقبة فيما علمت.

ورواه إبراهيم بن عقبة، واختلف عليه فيه، فرواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عقبة ومحمد بن أبي حرملة جميعاً، عن كريب، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد مثله بمعناه، أذ خلا بين كريب وبين أسامة عبد الله بن عباس. ورواه حماد بن زيد عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن أسامة. ورواه إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن أبي حرملة، عن كريب، عن أسامة، لم يذكر ابن عباس، وكذلك رواه ابن المبارك، عن إبراهيم بن عقبة، مثل رواية حماد بن زيد، فدل ذلك كله على ضعف رواية ابن عيينة، وصحة رواية مالك ومن تابعه، وإن ليس لابن عباس ذكر صحيح في هذا الحديث، والله أعلم.

وفى هذا الحديث من الفقه: الوقوف بعرفة يوم عرفة، ثم الدفع منها بعد غروب

(٣٦٩٩) أخرجه البخارى كتاب الوضوء باب إسباغ الوضوء ج ٢/ ٧٨ عن أسامة. ومسلم كتاب الحج باب الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة برقم ٢٧٦ ج ٢/ ٩٣٥ عن أسامة. والنسائي كتاب الصلاة باب كيف الجمع ج ١/ ٢٩٢ عن أسامة. وابن ماجه مختصراً كتاب المناسك باب النزول بين عرفات وجمع ج ٢/ ١٠٠٥ برقم ٣٠١٩. والطحاوى بمعانى الآثار عن أسامة ٢/ ٢١٤. والدارمى عن أسامة ٢/ ٥٧. وأحمد ٥/ ٢٠٠ عن أسامة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١/ ٨٣ عن أسامة. والبعغوى بشرح السنة ٧/ ١٦٧ عن أسامة.

الشمس على يقين من مغيبها ليلة النحر إلى المزدلفة. وهذا ما لا خلاف فيه، والوقوف المعروف بعرفة بعد صلاة الظهر والعصر في مسجد عرفة جميعاً، في أول وقت الظهر إلى غروب الشمس والمسجد معروف وموضع الوقوف بجبال الرحمة معروف، وليس المسجد موضع وقوف؛ لأنه فيما أحسب من بطن عرنة، الذي أمر الواقف بعرفة أن يرتفع عنه، وهذا كله أمر مجتمع عليه، لا موضع للقول فيه.

وأما قوله في هذا الحديث: نزل فبال، فتوضاً، فلم يسبغ الوضوء، فهذا عندي - والله أعلم - أنه استنجد بالماء، أو اغتسل به من بوله، وذلك يسمى وضوءاً في كلام العرب؛ لأنه من الوضوء التي هي النظافة، ومعنى قوله: لم يسبغ الوضوء، أي لم يكمل وضوء الصلاة، لم يتوضأ للصلاة، والإسباغ الإكمال، فكأنه قال: لم يتوضأ وضوء للصلاة، ولكنه توضأ من البول.

هذا وجه هذا الحديث عندي - والله أعلم - وقد قيل: أنه توضأ وضوءاً خفيفاً ليس بالبالغ، وضوءاً بين وضوئين، لصلاة واحدة، وليس هذا اللفظ في حديث مالك، ومالك أثبت من رواه، فلا وجه للاحتجاج برواية غيره عليه، وقد قيل في ذلك أنه توضأ على بعض أعضاء الوضوء، ولم يكمل الوضوء للصلاة، على ما روى عن ابن عمر، أنه كان إذا أجنب ليلاً، وأراد النوم، غسل وجهه ويديه إلى المرفقين، وربما مسح برأسه ونام، وهو لم يكمل وضوءه للصلاة، وهذا عندي وجه ضعيف لا معنى له، ولا يجب أن يضاف مثله إلى رسول الله ﷺ، ولعل الذي حكاه عن ابن عمر لم يضبط، والوضوء على الجنب عند النوم غير واجب، وإنما هو نذبة؛ لأنه لا يرفع فيه حديثه، وفعله سنة وخير، وليس من دفع من عرفة إلى المزدلفة، يجد من الفراغ ما يتوضأ به وضوءاً يشتغل به عن النهوض إلى المزدلفة والنهوض إليها من أفضل أعمال البر.

فكيف يشتغل عنها بما لا معنى له، ألا ترى أنه لما حانت تلك الصلاة في موضعها نزل فأسبغ الوضوء لها، أي توضأ لها كما يجب، فالوضوء الأول عندي الاستنجاء بالماء لا غير، لأنه لم يحفظ عنه قط أنه توضأ لصلاة واحدة مرتين، وإن كان يتوضأ لكل صلاة. ويحتمل قوله: الصلاة أي توضأ لها، إذا رآه اقتصر على الاستنجاء، ويحتمل غير ذلك، والله أعلم.

وقد روى عبد الله بن أبي مليكة، عن أمه، عن عائشة، قالت: «يأمر رسول الله ﷺ، فاتبعه عمر بكوز من ماء، فقال رسول الله ﷺ: إني لم أؤمر أن أتوضأ كلما بليت، ولو

فعلت لكانت سنة^(٣٧٠٠). وهذا على ما قلنا، وبالله توفيقنا، ففي هذا الحديث أن رسول الله ﷺ كان يستنجى بالماء، على حسب ما ذكرناه.

ومن بين ما يروى في استنجاء رسول الله ﷺ بالماء ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن معاذ، عن عائشة، أنها قالت لنسوة عندها: «مرن أزواجكن أن يغسلوا عنهن أثر الغائط والبول، فإنني استحيهن، وإن رسول الله ﷺ كان يفعله»^(٣٧٠١). ذكره يعقوب بن شيبه، عن يزيد بن هارون، عن سعيد.

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: سمعت ابن الخويرث، يقول: سمعت ابن عباس يقول: «كنا عند رسول الله ﷺ، فخرج من الغائط فأتى بطعامه، فقيل له: ألا يتوضأ؟ فقال: ما أصلى فأتوضأ»^(٣٧٠٢). وهذا بين أنه كان ﷺ لا يتوضأ وضوء الصلاة إلا للصلاة، وأنه لا يتوضأ كلما بال وضوء الصلاة.

وفي هذا الحديث أيضا من الفقه أن الإمام إذا دفع بالحاج والناس معه، لا يصلون المغرب في تلك الليلة إلا مع العشاء في وقت واحد بالمزدلفة، وهذا أمر مجتمع عليه لا خلاف فيه.

واختلف العلماء فيمن لم يدفع مع الإمام لعدة وعذر، ودفع وحده بعد دفع الإمام بالناس، هل له أن يصلي تلك الصلاتين في المزدلفة، أم لا، فقال مالك: لا يصليهما أحد، قبل جمع، إلا من عذر، فإن صلاهما من عذر لم يجمع بينهما حتى يغيب الشفق. وقال الثوري: لا يصليهما حتى يأتي جمعا، وله السعة في ذلك إلى نصف الليل، فإن صلاهما دون جمع أعاد.

وقال أبو حنيفة: إن صلاهما قبل أن يأتي المزدلفة فعليه الإعادة، وسواء صلاهما قبل مغيب الشفق أو بعده، عليه أن يعيدهما إذا أتى المزدلفة. وحجة هؤلاء كلهم، قوله ﷺ

(٣٧٠٠) أخرجه ابن ماجة برقم ٣٢٧ ج ١/١١٨ كتاب الطهارة باب من بال ولم يمس ماء. وأحمد ٩٥/٦ عن عائشة. والبيهقي ١١٣/١ عن عائشة. وابن أبي شيبه ٥٤/١ عن عائشة.

(٣٧٠١) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ١٠٦/١ عن عائشة. والترمذي عن عائشة كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالماء ٣١/١. أخرجه مسلم كتاب الحيض باب جواز أكل المحدث

٢٨٣/١ برقم ١١٩ عن ابن عباس.

(٣٧٠٢) أخرجه الدارمي ١٩٦/١ عن ابن عباس. وأحمد ٣٥٩/١ عن ابن عباس. وأبو نعيم بالحلية

٣٣١/٨ عن ابن عباس.

فى هذا الحديث لأسامة: الصلاة أمامك - يعنى بالمزدلفة - واختلف عن أبى يوسف ومحمد، فروى عنهما مثل قول أبى حنيفة، وروى عنهما: إن صلى بعرفات أجزأه.

وعلى مذهب الشافعى: لا ينبغى أن يصليهما قبل جمع، فإن فعل أجزأه، وبه قال أبو ثور وأحمد وإسحاق. وروى ذلك عن عطاء وعروة وسالم والقاسم وسعيد بن جبير، وروى عن جابر بن عبد الله، أنه قال: لا صلاة إلا بجمع. ولا يخالف له من الصحابة فيما علمت.

قال أبو عمر: قوله ﷺ فى هذا الحديث: الصلاة أمامك، يدل على أنه لا يجوز لأحد أن يصليهما إلا هناك، وقد قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم». ولم يصليهما إلا بالمزدلفة، فإن كان له عذر فعسى الله أن يعذره، وأما من لا عذر له فواجب أن لا تجزئه صلاته قبل ذلك الموضع على ظاهر هذا الحديث. ومن أجاز الجمع بينهما قبل المزدلفة أو بعدها فى غيرهما فإنه ذهب إلى أنه سفر، وللمسافر الجمع بين الصلاتين على ما ذكرنا من أحكامهم وأقوالهم فى كيفية الجمع بينهما للمسافر، فيما سلف من كتابنا هذا، وله أن لا يجمع بينهما، لا يختلفون فى ذلك للمسافر بغير عرفة والمزدلفة.

قال مالك: يجمع الرجل بين الظهر والعصر يوم عرفة، إذا فاتته ذلك مع الإمام. قال: وكذلك المغرب والعشاء، يجمع أيضا بينهما بالمزدلفة من فاتته ذلك مع الإمام.

قال: وإن احتبس إنسان دون المزدلفة لموضع عذر جمع بينهما أيضا قبل أن يأتى المزدلفة، ولا يجمع بينهما حتى يغيب الشفق.

قال أبو حنيفة: لا يجمع بينهما إلا من صلاهما مع الإمام - يعنى صلاتى عرفة وصلاتى المزدلفة - . قال: وأما من صلى وحده فلا يصلى كل صلاة منهما إلا لوقتها. وكذلك قال الثورى، قال: إن صليت فى رحلك، فصل كل صلاة لوقتها.

وقال الشافعى وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وأبو ثور وإسحاق: جائز أن يجمع بينهما من المسافرين من صلى مع الإمام، ومن صلى وحده إذا كان مسافرا، وعلتهم فى ذلك أن رسول الله ﷺ، إنما جمع بينهما من أجل السفر فلكل مسافر الجمع بينهما. وكان عبد الله بن عمر يجمع بينهما وحده. وهو قول عطاء.

وقد ذكرنا حكم الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، وحكم الأذان بينهما والإقامة، ومن أجاز أن تناخ الإبل، وغير ذلك بينهما ومن لم يجز ذلك، وما للعلماء فى ذلك كله من الأقوال، والاعتلال من جهة الأثر والنظر، فى باب ابن شهاب عن سالم، من كتابنا هذا، فلذلك لم نذكره هاهنا، وبالله توفيقنا.

وفى هذا الحديث أيضاً دلالة واضحة على أن الجمع فى ذلك توقيف منه ﷺ.
ألا ترى إلى قوله ﷺ لأسامة حين قال له: الصلاة يا رسول الله، فقال له: الصلاة أمامك، يريد موضع الصلاة أمامك، وهذا بين لا إشكال فيه، وهو أمر مجتمع عليه.
وفى هذا الحديث أيضاً دليل على أن من السنة لمن جمع بين الصلاتين أن لا يتنفل بينهما.

روى سفيان بن عيينة، عن أبى نجيح، عن عكرمة، قال: اتخذ رسول الله ﷺ واتخذموه مصلى، يعنى الشعب.

٤٢١ - حديث ثالث وعشرون ليحيى بن سعيد:

مالك عن يحيى بن سعيد، عن عدى بن ثابت الأنصارى، أن عبد الله بن يزيد الخطمى أخبره أن أبا أيوب الأنصارى أخبره، «أنه صلى مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً» (٣٧٠٣).

عدى بن ثابت هذا هو عدى بن ثابت بن عبيد بن عازب أخى البراء بن عازب، ولجده صحبة، وقد روى عن أبيه، عن جده أحاديث، وجده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمى هذا فيما ذكر غير واحد.

وقال الطحاوى: عدى بن ثابت الأنصارى كوفى، وجده قيس بن الخطيم الشاعر، وأما عبد الله بن يزيد هذا، فله صحبة ورواية، وقد ذكرنا فى كتاب الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا.

وكان عبد الله بن يزيد هذا أميراً على الكوفة لعبد الله بن الزبير، ذكر ذلك الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عدى بن ثابت، وقد ذكرنا ما فى هذا الحديث مع المعانى، ومضى القول فى ذلك فى باب ابن شهاب عن سالم، من هذا الكتاب، والحمد لله.

* * *

٤ - باب صلاة منى

٤٢٢ - حديث موفى خمسين لهشام بن عروة:

مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، «أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة بمنى ركعتين،

(٣٧٠٣) أخرجه البخارى كتاب الحج باب من جمع بينهما ولم يتطوع ج ٢/٣١٨ عن عبد الله بن يزيد. ومسلم كتاب الحج باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة برقم ٢٨٥ ج ٢/٩٣٧ عن عبد الله بن يزيد.

وأن أبا بكر صلاها بمنى ركعتين، وأن عمر صلاها بمنى ركعتين، وأن عثمان صلاها بمنى ركعتين، شطر إمارته، ثم أتمها بعد^(٣٧٠٤).

وهذا لم يختلف في إرساله في الموطأ، وهو مسند صحيح من حديث ابن عمر وابن مسعود ومعاوية، أن النبي ﷺ صلى بمنى ركعتين، فحديث ابن عمر رواه سالم ونافع، وحديث ابن مسعود رواه أبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود. وحديث معاوية رواه ابن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن معاوية.

وفى حديث مالك هذا من الفقه قصر الصلاة في السفر، وفيه أن الإمام المسافر لا يتم بمنى، وهذا إذا لم ينو إقامة، فإن نوى إقامة لزمه الإتمام، وهذا عندنا إذا نوى إقامة أربع فما عدا.

وفيه: أن عثمان أتم بعد تقصيره، وعلمه بأن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر قصرُوا في مثل ما أتم هو فيه، فدل ذلك على إباحة القصر والتمام عنده؛ وقد تأول قوم على عثمان في إتمامه ذلك تأويلات، منها: أنه نوى الإقامة واتخذ داراً بمكة وأهلاً، وهذا لا يعرف، بل المعروف بأنه لم يكن له فيها أهل ولا مال؛ وقيل: كان قد اتخذ أهلاً بالطائف، وقيل: لأنه كان أمير المؤمنين فكانت أعماله كأنها داره، وهذا عليه لا يصح في نظر، ولا يثبت في خبر؛ وقد كان المقام بمكة بعد تمام الحج عند عثمان مكروهاً، وعلى ذلك جماعة من أهل العلم، لأن رسول الله ﷺ لم يقيم فيما بعد تمام حجته، ولا أبو بكر ولا عمر؛ ولهذا قال من قال من السلف: الجوار بمكة بدعة.

وقد ذكر مالك في الموطأ أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر ربما لم يحطط عن راحلته حتى يرجع، وهذا يدل على أنه لم يتخذ بمكة أهلاً قط، والله أعلم. ومنها أنه إنما فعل ذلك من أجل أعرابي صلى معه فقصر العام كله في أهله، ثم أخبره من قابل بما صنع فغز على عثمان فعله ذلك فأتم؛ وهذا أيضاً ضعيف من التأويل. ومنها أنه أخذ بالإباحة في ذلك، وهذا أصح ما فيه، والله أعلم.

وقد مضى القول في قصر الصلاة في السفر وفي أحكامها واختلاف العلماء فيها بمنى وغيرهما ممهداً مبسوطاً بعلل كل فرقة ووجوه قولها في باب ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد من هذا الكتاب، وفي باب صالح بن كيسان أيضاً، فلا معنى

(٣٧٠٤) أخرجه البخاري كتاب تقصير الصلاة باب الصلاة بمنى عن ابن عمر ج ٢/١٠٣. ومسلم كتاب صلاة المسافرين باب تقصير الصلاة بمنى حديث ١٧ ج ١/٤٨٢ عن ابن عمر.

لتكرير ذلك هاهنا.

حدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن يحيى بالقلم، قال: حدثنا عبدا لله بن الجارود، قال: حدثنا عبدا لله بن هاشم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدا لله، قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر، قال: صليت مع النبي ﷺ ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان ركعتين، صدرا من إمارته، ثم أتمها عثمان.

وأخبرنا عبدا لله بن محمد، حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، حدثنا عبيدا لله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، قال: «صليت مع النبي ﷺ بمئتي ركعتين، ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان صدرا من إمارته، ثم أتمها» (٣٧٠٥).

قال البخاري: وقد روى حفص بن عاصم عن ابن عمر: صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك.

قال أبو عمر: حديث حفص بن عاصم هذا عن ابن عمر، حدثناه عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا عمر بن محمد الجمحي بمكة، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا القعنبى، قال: حدثنا عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، قال: صحبت ابن عمر بطريق مكة فصلى بها الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله، فجلس وجلسنا معه؛ فحانت منه التفاتة نحو الموضع حيث صلى فرأى ناسا قياما، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ فقلت: يتمون، فقال: «يا ابن أخي صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، ثم صحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت عمر بن الخطاب فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وقد قال الله عز وجل: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾» (٣٧٠٦).

في هذا الحديث أن عثمان لم يتم في سفره حتى مات، وهذا يعارض رواية من روى أنه أتم شطر إمارته، وتلك الرواية أولى من جهة الأثر، ومن جهة النظر، لأنها زيادة.

(٣٧٠٥) أخرجه البخاري كتاب تقصير الصلاة باب الصلاة بمئتي عن ابن عمر ج ٢/١٠٣. ومسلم

كتاب صلاة المسافرين باب تقصير الصلاة بمئتي حديث ١٧ ج ١/٤٨٢ عن ابن عمر.

(٣٧٠٦) أخرجه البخاري عن ابن عمر كتاب تقصير الصلاة باب صلاة التطوع على الحمار

وفيه دليل على أن القصر سنة مسنونة، ولو كان فرضاً ما تركهم ابن عمر والإتمام، ولغير ذلك عليهم وأمرهم بالإعادة، لإفسادهم صلاتهم؛ ولو كان كذلك ما وسعه السكوت عليه، ولكن لما عرف أن القصر أفضل، وأن الأخذ بالسنة أولى، ندبهم إلى التأسي برسول الله ﷺ، لما في ذلك من الفضل؛ وسواء كان القصر رخصة، أو لم يكن هو أفضل، لأنه سنة رسول الله ﷺ.

وروينا عن ابن مسعود نحو هذا المعنى الذي جاء عن ابن عمر فيما ذكرنا.

حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا بشر بن عمر، قال شعبة: قال: أخبرني سليمان، عن عمارة بن عمير وإبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبد الله، قال: «صلينا مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ركعتين، فليت حظنا من أربع ركعتين متبعتين» (٣٧٠٧). وهذا يدل على الإباحة أيضاً، والله أعلم.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا علي بن زيد بن جذعان، عن أبي نضرة، قال: مر عمران بن حصين فجلسنا، فقام إليه فتى من القوم وسأله عن صلاة رسول الله ﷺ في الغزو والحج والعمرة، فجاء فوقف علينا، فقال: إن هذا سألتني عن أمر، فأردت أن تسمعه أو كما قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة، وحججت معه فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة، وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين؛ ثم يقول لأهل البلد: صلوا أربعاً فإننا على سفر، واعتمرت معه ثلاث عمر لا يصلي إلا ركعتين، وحججت مع أبي بكر الصديق، وغزوت فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة، وحججت مع عمر بن الخطاب حجاً فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة، وحج عثمان سبع سنين من إمارته لا يصلي إلا ركعتين، ثم صلاها بمنى أربعاً» (٣٧٠٨).

قال الطحاوي: في هذا الحديث معنى لا يوجد في غيره، وهو قول رسول الله ﷺ لأهل البلد الذين صلى بهم فيه هذه الصلاة: صلوا أربعاً، فإننا على سفر. وهي سنة يتفق أهل العلم عليها ولم نجد في غير هذا الحديث، وهذه السنة مما تفرد به أهل البصرة دون من سواهم.

* * *

(٣٧٠٧) أخرجه البخاري كتاب تقصير الصلاة باب الصلاة. معنى ج ١٠٣/٢ عن ابن مسعود.

(٣٧٠٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٠/٢ عن عمران بن حصين.

٤١ - باب صلاة المعرس والمحصب

٤٢٣ - حديث خامس وخمسون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله ﷺ أناخ بالبطحاء التي بذى الحليفة فصلى بها» (٣٧٠٩).

قال نافع: وكان عبد الله يفعل ذلك، وهذا عند مالك وغيره من أهل العلم مستحب مستحسن مرغوب فيه، كما يستحبون أن لا يكون إهلال الحرم من ذى الحليفة وغيرها إلا بإثر صلاة؛ لأن رسول الله ﷺ كذلك كان إحرامه بإثر صلاة صلاها يومئذ، وليس شيء مما في هذا الحديث من سنن الحج ومناسكه التي يجب فيها على تاركها فدية، أو دم عند أهل العلم؛ ولكنه حسن كما ذكرت لك عند جميعهم إلا ابن عمر، فإنه جعله سنة؛ وهذه البطحاء المذكورة في هذا الحديث يعرفها أهل المدينة بالمعرس، وقال مالك في الموطأ: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل راجعاً إلى المدينة حتى يصلى به ما بدا له، لأنه بلغني أن رسول الله ﷺ عرس به.

وقال أبو حنيفة: من مر بالمعرس من ذى الحليفة راجعاً من مكة، فإن أحب أن يعرس به حتى يصلى فعل، وليس عليه ذلك بواجب.

وقال محمد بن الحسن - محتجاً له - : بلغنا أن رسول الله ﷺ عرس به، وأن ابن عمر أناخ به؛ وليس ذلك عندنا من الأمر الواجب؛ إنما هو مثل المنازل التي نزل بها رسول الله ﷺ من منازل طريق مكة؛ وبلغنا أن ابن عمر كان يتبع آثاره تلك فينزل بها، فلذلك فعل مثل ذلك بالمعرس، لا أنه كان يراه واجباً على الناس؛ ولو كان واجباً، لقال فيه رسول الله ﷺ وأصحابه للناس ما يقفون عليه.

وقال إسماعيل بن إسحاق: ليس نزوله ﷺ بالمعرس كسائر منازل طريق مكة، لأنه كان يصلى الفريضة حيث أمكنه؛ والمعرس إنما كان يصلى نافلة، ولا وجه لمن زهد الناس في الخير؛ قال: ولو كان المعرس كسائر المنازل، ما أنكر ابن عمر على نافع ما توهمه عليه من التأخر عنه.

قال: وحدثنا أبو ثابت، عن ابن أبي حازم، عن موسى بن عقبة، عن نافع، أن ابن عمر سبقه إلى المعرس، وأبطأ عليه نافع؛ فقال له: ما حبسك؟ قال: فأخبرته، فقال: ظننت أنك أخذت الطريق الآخري، لو فعلت لأوجعتك ضرباً.

وروى الليث عن نافع مثله.

قال إسماعيل: وحدثنا إبراهيم بن الحجاج، عن عبدالعزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ نزل في المعرس من ذى الحليفة في بطن الوادى، فقليل له: إنك ببطحاء مباركة.

قال أبو عمر: وأما المحصب فموضع قرب مكة في أعلى المدينة، نزله أيضاً رسول الله ﷺ، وكان مالك وغيره يستحبون النزول به والمبيت والصلاة فيه؛ وجعله بعض أهل العلم من المناسك التى ينبغى للحجاج نزولها والمبيت فيها، وأكثرهم على أن ذلك ليس من مناسك الحج ومشاعره فى شيء وهو الصواب؛ والمحصب يعرف بالأبطح، والبطحاء أيضاً خيف بنى كنانة، والخيف: الوادى.

وروى مالك عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب، ثم يدخل مكة من الليل، ويطوف بالبيت.

ورواه أيوب عن نافع، عن ابن عمر، «أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالبطحاء، ثم هجع بها هجعة، ثم دخل مكة، وكان ابن عمر يفعله» (٣٧١٠).

وروى أيوب وحמיד الطويل، عن بكر بن عبد الله المزنى، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله سواء حرفاً بحرف؛ ذكره حماد بن سلمة، عن أيوب وحמיד جميعاً.

وروى الأوزاعى عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، «أن رسول الله ﷺ قال حين أراد أن ينفر من منى: نحن نازلون غداً إن شاء الله، بخيف بنى كنانة - يعنى المحصب - وذلك أن بنى كنانة تقاسموا على بنى هاشم، وبنى المطلب، وذكر الحديث» (٣٧١١).

وروى معمر عن الزهرى، عن على بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: «قلت: يا رسول الله، أين تنزل غداً - فى حجته -؟ قال: هل ترك لنا عقيل

(٣٧١٠) أخرجه أبو داود برقم ٢٠١٣ ج٢/٢١٧ كتاب المناسك باب التحصيب عن ابن عمر.

(٣٧١١) أخرجه البخارى ٢٨٩/٢ كتاب الحج باب نزول النبي مكة عن أبى هريرة. وأبو داود برقم

٢٠١١ عن أبى هريرة ج٢/٢١٧ كتاب الحج باب التحصيب. وابن ماجه برقم ٢٩٤٢

ج٢/٩٨١ عن أبى هريرة كتاب المناسك باب دخول مكة. وأحمد ٢٣٧/٢ عن أبى

هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٦٠/٥ عن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٢٩٨١ عن أبى

هريرة ج٤/٣٢١. وعبد الرزاق برقم ٩٨٥١ ج٦/١٤ عن أسامة. والبعوى بشرح السنة

١٥٤/١١ عن أسامة.

منزلاً؟ ثم قال: نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر - يعنى المحصب - وذكر الحديث» (٣٧١٢).

وروى هشام بن عروة، عن عائشة، قالت: المحصب ليس بسنة؛ وإنما هو منزل نزل به رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه، فمن شاء نزل، ومن شاء لم ينزل.

٤٢٤ - حديث سابع وخمسون من البلاغات:

قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل - يعنى من حجته - حتى يصلى فيه، وإن مر به فى غير وقت صلاة، فليقم حتى تحل الصلاة، ثم يصلى ما بدا له؛ لأنه بلغنى أن رسول الله ﷺ عرس به، وأن عبداً لله بن عمر أناخ به.

قال أبو عمر: المعرس هو البطحاء التى تقرب من ذى الحليفة، فيما بينهما وبين المدينة، فبلاغ مالك فى هذا الموضع هو مسند قد تقدم ذكره فى باب نافع، لأن مالكا روى عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ أناخ بالبطحاء التى بذى الحليفة، فصلى بها.

قال نافع: وكان عبداً لله بن عمر يفعل ذلك.

وذكره ابن وهب عن مالك أنه أخبره أن نافعاً حدثهم أن عبداً لله بن عمر، قال: إن رسول الله ﷺ كان إذا صدر من الحج أو العمرة، أناخ بالبطحاء التى بذى الحليفة، فصلى بها. قال نافع: وكان عبداً لله بن عمر يفعل ذلك، وهذا يدل على أن بلاغات مالك لا يحيل فيها إلا على ثقة.

وقد مضى القول فى هذا الحديث فى موضعه من هذا الكتاب.

وأما المحصب فيقال له: الأبطح، وهو قرب مكة، وفيه مقبرة مكة، وهو منزل نزل به رسول الله ﷺ فى حجته قبل دخوله مكة، وفى خروجه عنها منصرفاً؛ فقال قوم: النزول به سنة. وقال آخرون: ليس بسنة، وكان مالك يستحب ذلك.

(٣٧١٢) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ج ١٤/٦ برقم ٩٨٥١ عن أسامة. وأخرجه أبو داود برقم ٢٠١٠ ج ٢/٢١٦ عن أسامة كتاب المناسك باب التحصيب عن أسامة. وأحمد ٢٠٢/٥ عن أسامة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٦٠/٥ عن أسامة. والدارقطنى ٦٢/٣ عن أسامة. والبعغوى بشرح السنة ١٥٤/١١ عن أسامة. والبخارى ١٠٣/٥ عن أسامة كتاب المغازى باب أين ركز النبى الراية. ومسلم كتاب الحج برقم ٤٣٩ ج ٢/٩٨٤ عن أسامة. وابن ماجة برقم ٢٧٣٠ كتاب الفرائض باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ج ٢/٩١٢ والطحاوى بمعانى الآثار ٤٩/٤ عن أسامة.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا سليمان بن داود والحارث بن مسكين، قراءة عليه - وأنا أسمع - عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، أن قتادة حدثه، أن أنس بن مالك حدثه، أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ورقد رقدة بالحصب، ثم ركب إلى البيت فطاف به.

وذكر مالك في الموطأ عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالحصب، ثم يدخل مكة من الليل، فيطوف بالبيت.

وروى الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال - حين أراد أن ينفر من منى - : نحن نازلون غدا إن شاء الله، بخيف بني كنانة، يعني الحصب.

وروى نزوله في الحصب جماعة، منهم: عائشة وأبو حنيفة وأنس وغيرهم.

وذكر معمر عن الزهري، عن سالم، أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الأبطح.

وعن الزهري، عن عروة، عن عائشة - أنها لم تكن تفعل ذلك - وقالت: إنما نزله النبي ﷺ لأنه كان منزلا أسمع لخروجه.

وروى الزهري وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: ليس الحصب بسنة، إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ لأنه كان أسمع لخروجه.

وروى ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: ليس الحصب بشيء، إنما منزل نزل رسول الله ﷺ.

قال أبو عمر: يقال أيضا للمحصب الأبطح.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا عمرو بن علي، حدثنا عبد الله بن داود، قال: حدثنا الحسن بن صالح، قال: «سألت عمرو بن دينار عن التحصيب بالأبطح، فقال: قال ابن عباس: إنما كان منزلا نزل رسول الله ﷺ» (٣٧١٣).

وفي حديث أبي جحيفة، قال: دفعت إلى رسول الله ﷺ وهو بالأبطح في قبة، يعني المحصب.

وقال مالك: من تعجل فى يومين، فلا نعلمه يحصب.

حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، حدثنا ابن شعبان، حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا يونس، عن ابن وهب، عن ابن أبي ذئب وغيره، عن ابن شهاب، أنه لا حصبة لمن تعجل فى يومين. قال أبو إسحاق بن شعبان: إنما التحصيب لمن صدر آخر أيام منى، وبذلك سميت تلك الليلة ليلة الحصبة.

* * *

٤٢ - باب الرخصة فى رمى الجمار

٤٢٥ - حديث حادى عشر لعبد الله بن أبي بكر:

مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، أن أبا البداح بن عاصم بن عدى أخبره، عن أبيه، «أن رسول الله ﷺ أرخص لرعاء الإبل فى البيتوتة عن منى، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر» (٣٧١٤).

أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم الأنصارى، أمه كبشة ابنة عبدالرحمن بن سعيد بن زرارة، وخالته عمرة بنت عبدالرحمن، كان قاضيًا لعمر بن عبدالعزيز، أيام إمرته على المدينة للوليد بن عبدالمملك فلما ولى عمر الخلافة، ولى أبا بكر على المدينة، فاستقضى أبو بكر أبا طوالة، وكان أبو بكر يصلى بالناس، ويتولى أمرهم، وتوفى أبو بكر بالمدينة سنة عشرين ومائة، وهو ابن أربع وثمانين سنة فى قول الواقدى.

أخبرنا عبدالرحمن بن زكرياء، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا عبدالمملك بن بحر، حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، حدثنا الحسن بن على الحلوانى، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن ديز، قال: «كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبى بكر بن محمد: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنة ماضية، أو حديث عمر فاكتبه فإننى قد خفت دروس العلم وذهاب أهله» (٣٧١٥).

وأبو البداح بن عاصم بن عدى، لا يوقف على اسمه أيضًا، وكنيته اسمه، وقال

(٣٧١٤) أخرجه أبو داود برقم ١٩٧٥ ج ٢/٢٠٨ كتاب الحج باب رمى الجمار عن عاصم بن عدى. والترمذى برقم ٩٥٤ ج ٣/٢٨٠ عن عاصم بن عدى كتاب الحج باب الرخصة للراءة أن يرموا يوما ويدعوا يوما. وأخرجه النسائى ٥/٢٧٣ عن عاصم بن عدى كتاب الحج باب رمى الرعاة.

(٣٧١٥) أخرجه الدارمى ١/١٢٦ عن عبد الله بن دينار.

الواقدي: أبو البداح، لقب غلب عليه، ويكنى أبا عمرو، توفي في سنة سبع عشرة ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك، وهو ابن أربع وثمانين سنة، وهو أبو البداح بن عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان، من بلى، من قضاة، حليف لبني عمرو بن عوف وقد قال بعض الناس: إن لأبي البداح صحبة، ولا يصح ما قال، وإنما دخل عليه ذلك لقول ابن جريج: إن أخت معقل بن يسار، كانت تحت أبي البداح، فطلقها ثم أراد ردها، فعضلها أخوها معقل، فنزلت الآية، والصواب: تحت أبي، أبي البداح، وذكر أحمد ابن خالد؛ أن يحيى بن يحيى وحده من بين أصحاب مالك، قال في هذا الحديث؛ عن مالك بإسناده: أن أبا البداح عاصم بن عدي، فجعل أبا البداح كنية عاصم بن عدي، وجعل الحديث له، والحديث إنما هو لعاصم بن عدي هو الصاحب، وأبو البداح ابنه يرويه عنه، وهو الصحيح فيه عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، قال: وكذلك رواه ابن وهب وابن القاسم.

قال أبو عمر: لم نجده عند شيوخننا في كتاب يحيى إلا عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، كما رواه جماعة الرواة عن مالك، وهو الصحيح في إسناد هذا الحديث، كما قال أحمد، فإن كان يحيى رواه كما قال أحمد، فهو غلط من يحيى، والله أعلم، أو من غيره، ولم يختلفوا في إسناد هذا الحديث عن مالك، إلا ما ذكر أحمد بن خالد عن يحيى، وقد اختلفوا عنه في ألفاظه، وقد كان سفيان بن عيينة يقول في إسناد هذا الحديث، شيئاً يشبه ما حكاه أحمد عن يحيى في روايته عن مالك ويعضده، وذلك أنه قال فيه: عن أبي البداح بن عدي، عن أبيه، ومرة لم يقل: عن أبيه، والصواب في إسناد هذا الحديث، ما قاله مالك في رواية جمهور الرواة عنه:

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، حدثنا أحمد ابن شعيب، أخبرنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى القطان، حدثنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ رخص للرعاء في البيتوتة، يرمون يوم النحر، واليومين الذين بعده، يجمعونها في أحدهما.

قال أبو عمر: هذا هو الصحيح في إسناد هذا الحديث، وأما ألفاظه؛ فلم يذكر فيه في البيتوتة عن منى، ومعلوم أنه إنما رخص لهم في البيتوتة عن منى بمكة، هذا ما لا شك فيه، رخص لهم في ذلك، ولمن ولي السقاية من آل العباس، وفي رواية القطان هذه، ما يدل على أن الرعاء رخص لهم في جمع رمي اليومين، في اليوم الواحد، قدموا ذلك أو أخره.

ومالك لا يرى لهم التقديم، إنما يرى لهم تأخير رمى اليوم الثانى إلى الثالث، ثم يرمون فى الثالث ليومين؛ لأنه لا يقضى عنده شىء من ذلك حتى يجب، وغيره يقول: لا بأس بذلك كله، لأنها رخصة، رخص لهم فيها كما رخص لمن نفر وتعجل فى يومين، وعند مالك: إن الرعاء إذا رموا فى اليوم الثالث، وهو الثانى من أيام التشريق، لذلك اليوم ولليوم الذى قبله، نفرُوا إن شاءوا فى بقية ذلك اليوم، فإن لم ينفروا وبقوا إلى الليل، لم ينفروا اليوم الثالث من أيام التشريق، حتى يرموا فى وقت الرمى بعد الزوال، وإنما لم يجر مالك للرعاء تقديم الرمى، لأن غير الرعاء لا يجوز لهم أن يرموا فى أيام التشريق شيئاً من الجمار قبل الزوال، ومن رماها قبل الزوال أعادها، فكذلك الرعاء ليس لهم التقديم، وإنما رخص لهم فى تأخير رمى اليوم الثانى إلى الثالث، فقف على ذلك.

قال أبو عمر: لم يقل القطان فى حديثه هذا عن مالك: ثم يرمون يوم النفر. وهو فى الموطأ.

وأجمع العلماء على أن أيام التشريق كلها أيام رمى، وهى الثلاثة الأيام بعد يوم النحر.

وأجمعوا أن يوم النحر، لا يرمى فيه غير جمرة العقبة قبل الزوال، ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال.

وكذلك أجمعوا أن وقت رمى الجمرات فى أيام التشريق الثلاثة - التى هى أيام منى - بعد يوم النحر، وقت الرمى بعد زوال الشمس إلى غروب الشمس. واختلفوا فى حكم من ترك الرمى فى اليوم الثانى من أيام التشريق، فقال مالك: من نسى رمى الجمار حتى يمسي، فليرم أية ساعة ذكر من ليل أو نهار، كما يصلى أية ساعة ذكر، غير أنه إذا مضت أيام منى فلا رمى، فإن ذكر بعد أن يصدر وهو بمكة أو بعد ما يخرج منها، فعليه الهدى.

قال ابن وهب: فقلت لمالك: أفرأيت الذى ينسى أو يجهل فى غير يوم النحر فى أيام منى فلا يرمى حتى الليل، قال: يرمى ساعتذ ويهدى أحب إلى، وهو أخف عندى من الذى يفوته الرمى يوم النحر حتى يمسي.

وقال أبو حنيفة: إذا ترك رمى الجمار كلها يومه إلى الليل، وهو فى أيام الرمى رماها بالليل، ولا شىء عليه، وإن ترك الرمى حتى ينشق الفجر، رمى وعليه دم، قال: وإن ترك من جمرة العقبة يوم النحر ثلاث حصيات إلى الغد، رماهن، وعليه صدقة نصف

صاع لكل حصاة، وإن ترك أربع حصيات فما فوقهن كان عليه دم، ورمهن إذا لم يزرم حتى طلع الفجر من الغد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يرمى ما ترك من الغد، ولا شيء عليه.

وقال الشافعي: أيام منى أيام للرمل، فمن آخر ونسى شيئاً، قضى في أيام منى، فإن مضت أيام منى، ولم يرم أهراق لذلك دماً، إن كان الذي ترك: ثلاث حصيات، وإن كان أقل، ففي كل حصاة مد يتصدق به، وهو قول أبي ثور.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن من فاته رمى ما أمر برميهِ من الجمار في أيام التشريق حتى غابت الشمس من آخرها، وذلك اليوم الرابع من يوم النحر، وهو الثالث من أيام التشريق، فقد فاته وقت الرمي، ولا سبيل له إلى الرمي أبداً، ولكن يجبره بالدم أو بالطعام، على حسب ما للعلماء في ذلك من الأقاويل، فمن ذلك أن مالكاً قال: لو ترك الجمار كلها، أو ترك جمرة منها، أو ترك حصاة من جمرة، حتى خرجت أيام منى، فعليه دم.

وقال أبو حنيفة: إن ترك الجمار كلها، كان عليه دم، وإن ترك جمرة واحدة، كان عليه لكل حصاة من الجمرة إطعام مسكين نصف صاع حنطة، إلى أن يبلغ دماً، فيطعم ما شاء، إلا جمرة العقبة، فمن تركها فعليه دم، وكذلك قال الأوزاعي، إلا أنه قال: إن ترك حصاة تصدق بشيء.

وقال الثوري: يطعم في الحصاة والحصاتين والثلاث، فإن ترك أربعاً فصاعداً، فعليه دم.

وقال الليث: عليه في الحصاة الواحدة دم.

وقال الشافعي: في الحصاة الواحدة مد من طعام، وفي حصاتين مدان، وفي ثلاث حصيات دم. ولقول آخر مثل قول الليث، والأول أشهر عنه.

قال أبو عمر: وقد ذكرنا الرتبة في أوقات رمي الجمرات، وذلك لمن لم يرخص له من سائر الحاج كلهم، ورخص لرعاء الإبل، ولأهل سقاية العباس في المبيت بمكة عن منى، وكذلك رخص لهم في جمع رمي يومين في يوم واحد، على ما جاء في الآثار المذكورة في هذا الباب.

أخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا محمد بن بكر، أخبرنا أبو داود، أخبرنا القعنبي، عن مالك، قال أبو داود: وحدثننا ابن السرح، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا مالك، عن عبد الله

ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أَرخص لرعاء الإبل في البيوتة يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر، وهذه الألفاظ كألفاظ رواية يحيى سواء، إلا أن القعنبي وابن وهب لم يذكر: عن منى، وكذلك يحيى القطان لم يقل فيه: عن منى، ومعلوم أنهم إنما رخص لهم في البيوتة من منى، وليس تقصير من قصر عنه بشيء.

وكذلك رواه عبدالرزاق عن مالك، كما قال هؤلاء: في البيوتة، لم يقل عن منى.

ذكر عبدالرزاق عن مالك، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، قال: رخص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل في البيوتة، أن يرموا يوم النحر، ثم يجمعون رمى يومين بعد يوم النحر فيرمونه في أحدهما، ثم يرمون يوم النفر، وهذا مثل رواية يحيى القطان في أن لهم أن يجمعوا رمى يومين في يوم، قدموا ذلك أو أخره، وألفاظ الموطأ تدل على هذا، لأن قوله فيه: ثم يرمون الغد - يعني من يوم النحر - أو من بعد الغد ليومين، ليست «أو» هاهنا للشك، وإنما هي للتخيير بلا شك، وقد بان ذلك في رواية يحيى القطان وعبدالرزاق وغيرهما عن مالك.

وذكر عبدالرزاق: لم يرمون يوم النفر، وكذلك في الموطأ، ولم يذكره يحيى القطان، وهو شيء ناقصه، وقد روى هذا الحديث: عبدالرحمن بن مهدي عن مالك فجود إسناده ولفظه.

قرأت على عبدالوارث بن سفيان: أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، أن النبي ﷺ رخص للرعاء في البيوتة عن منى، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد أو من بعد الغد لليومين، ثم يرمون يوم النفر، ففي كل رواية عن مالك في الموطأ وغيره في هذا الحديث: الرخصة للرعاء في أن يرموا إن شاءوا يوم ثاني النحر، وهو الأول من أيام التشريق ليومين، ثم لا يرمون إلى يوم النفر، وإن شاءوا أن لا يرموا يوم ثاني النحر ويرمون في اليوم الثالث منه ليومين، أي ذلك شاءوا فذلك لهم على حديث مالك التخيير لهم فيه ثابت، وكان مالك يقول: يرمون يوم النحر - يعني جمرة العقبة - ثم لا يرمون من الغد، فإذا كان بعد الغد رموا ليومين، لذلك اليوم ولليوم الذي قبله، لأنهم يقضون ما كان عليه ولا يقضى أحد عنده شيئاً، إلا بعد أن يجب عليه.

وغيره يقول: ذلك كله جائز على ما فى حديث مالك، لأنها أيام رمى كلها، وقد رخص لهم فى ذلك، وصحت الرخصة به، والذى قاله مالك فى هذه المسألة، موجود فى رواية ابن جريج لهذا الحديث.

أخبرنا أحمد بن قاسم، وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبى أسامة، حدثنا عثمان بن الهيثم، حدثنا ابن جريج، أخبرنى محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن أبى البداح بن عاصم بن عدى، أن النبى ﷺ رخص للرعاء أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر، ثم يدعوا يوما وليلة، ثم يرمون الغد.

وأما رواية ابن عيينة لهذا الحديث: فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنى أبى، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه، عن أبى البداح بن عدى عن النبى ﷺ أنه رخص للرعاء أن يرموا يوما، ويدعوا يوما.

قال أحمد بن زهير: وسئل يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه ابن عيينة.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبى بكر ومحمد، عن أبيهما، عن أبى البداح بن عاصم بن عدى، عن أبيه، أن النبى ﷺ أرخص للرعاء أن يرموا يوما، ويدعوا يوما.

وأما البيهقي بمكة وغيرها عن منى لىالى التشريق، فغير جائز عند الجميع، إلا للرعاء، على ما فى حديث أبى البداح هذا عن أبيه، ولمن ولى السقاية من آل العباس، ولا خلاف بين العلماء أن رسول الله ﷺ سن فى حجته المبيت بمنى لىالى التشريق.

وكذلك قال جماعة من أهل العلم، منهم مالك وغيره: أن الرخصة فى المبيت عن منى لىالى منى إنما ذلك للرعاء وللعباس ولولده خاصة، فإن رسول الله ﷺ ولاهم عليها، وأذن لهم فى المبيت بمكة من أجل شغلهم فى السقاية، وكان العباس ينظر فى السقاية، ويقوم بأمرها ويسقى الحاج شرايبها أيام الموسم، فلذلك أرخص له فى المبيت عن منى بمكة، كما أرخص لرعاء الإبل فى المبيت عن منى أيام منى فى إبلهم من أجل حاجتهم إلى رعى الإبل، وضرورتهم إلى الخروج بها نحو المراعى التى تبعد عن منى، فلا يجوز لأحد غيرهم ذلك من سائر الحاج.

أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، أخبرنا محمد بن جرير، حدثنا ثميم بن

المنتصر الواسطي، حدثنا عبد الله بن نمير، أخبرنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، «أن العباس استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته، فأذن له» (٣٧١٦).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا ابن نمير وأبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له.

حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عيسى بن يونس، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «رخص رسول الله ﷺ للعباس بن عبدالمطلب أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته» (٣٧١٧).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، أخبرنا أحمد بن شعيب، أخبرنا إسحاق بن منصور، حدثنا عبدالرحمن، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح بن عاصم بن عدي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل في البيوت منى. وذكر الحديث.

وأخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، حدثنا أحمد بن الفضل بن العباس، أخبرنا محمد بن جرير، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، عن حجاج، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يأتي منى كل يوم عند زوال الشمس، فيرمي الجمار، ثم يرجع إلى مكة، فيبيت بها، لأنه كان من أهل السقاية.

واختلف الفقهاء في حكم من بات عن منى من غير الرعاء وأهل السقاية من سائر الحاج، فقال مالك: من ترك المبيت ليلة من ليالي منى بمنى، فعليه دم، وكذلك عنده لو ترك المبيت الليالي كلها، عليها دم. وسئل مالك - فيما ذكر أشهب وغيره عنه - عمن أفاض يوم النحر، فبات بمكة ليلة من ليالي منى؟ قال: أرى عليه دما.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن كان يأتي منى فيرمي الجمار، ثم يبيت بمكة، فلا شيء عليه.

وقال الشافعي: إذا ترك المبيت بمنى ليلة من ليالي منى، ففيها ثلاثة أقاويل أحدها:

(٣٧١٦) أخرجه أحمد عن ابن عمر ٢٢/٢. وذكره الزيلعي في نصب الراية ٨٧/٣ وعزاه للجماعة إلا الترمذي. وأخرجه البخاري عن ابن عمر ٣٠٢/٢ كتاب الحج باب سقاية الحاج. وأبو داود برقم ١٩٥٩ ج ٢٠٥/٢ عن ابن عمر كتاب المناسك باب يبيت بمكة ليالي منى.

(٣٧١٧) ذكره بنحوه الهيثمي ٢٦٥/٣ وعزاه لابن ماجه والطبراني في الكبير.

عليه مد. والثاني: عليه درهم. والثالث: عليه ثلث دم. فإن ترك ليلتين فكذلك على هذه الثلاثة الأقاويل أحدها: مدان، والآخر: درهمان، والآخر: ثلثا دم. وأما إن ترك ذلك ثلاث ليال، فلم يختلف قوله: أن عليه دما.

وقال أبو ثور: إذا بات ليالى منى كلها بمكة، فعليه دم.

قال أبو عمر: لا أعلم أحدا أرخص في المبيت عن منى ليالى منى للحاج، إلا الحسن البصري، ورواية رواها عكرمة عن ابن عباس.

ذكر الطبري عن يعقوب الدورقي، عن هشيم، عن أبي حرة، عن الحسن، أنه كان لا يرى بأسا أن يبيت الحاج أيام منى بمكة، ويأتى منى إذا أصبح، ويرمى الجمار بعد الزوال في كل يوم، وذكر عبدالرزاق عن الأسلمي، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس، في رجل بات بمكة أيام منى؟ قال: ليس عليه شيء.

وعن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لا بأس أن يبيت الرجل بمكة ليالى منى، ويظل إذا رمى الجمار.

وروى عطاء عن ابن عباس، قال: إذا كان للرجل متاع بمكة، فخشى عليه الضيعة إن بات بمنى، فلا بأس أن يبيت عنده بمكة، وهذا الرواية أشبه، لأنه خائف مضطر؛ فرخص له.

وقال ابن جريج عن عطاء: إذا جاء مكة لغير ضرورة، وبات بها، فليهرق دماء. ومعمر عن الزهري، قال: إذا بات بمكة ليالى منى، فعليه دم.

قال أبو عمر: أجمع الفقهاء على أن المبيت للحاج - غير الذين رخص لهم - ليالى منى، بمنى، من شعائر الحج ونسكه، والنظر يوجب على كل مسقط لنسكه دما، قياسا على سائر شعائر الحج ونسكه.

وأحسن ما في هذا الباب: ما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: لا يبيت أحد من الحاج من وراء العقبة، وكان يوكل بذلك رجالا لا يتركون أحدا من الحاج يبيت من وراء العقبة، إلا أدخلوه، وهذا يدل على أن المبيت من مؤكدات أمور الحج، والله أعلم.

٤٣ - باب دخول الحائض مكة

٤٢٦ - حديث عاشر لابن شهاب عن عروة:

مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره؛ ثم قال رسول الله ﷺ: من معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل منهما حتى يحل منهما جميعا، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: انقضى رأسك وامتشطى، وأهللى بالحج، ودعى العمرة، قلت: ففعلت، فلما قضيت الحج أرسلنى رسول الله ﷺ مع عبدالرحمن بن أبى بكر، إلى التنعيم، فاعتمرت، فقال: هذه مكان عمرتك، فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا أهلوا بالحج، أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا» (٣٧١٨).

روى هذا الحديث يحيى فى الموطأ عن مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة «هكذا قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ الحديث. حرفا بحرف» ثم أرفده بحديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، ولم يذكر فى إسناد ابن شهاب عن عروة، عن عائشة أكثر من قوله: يمثل ذلك، عطفًا على حديث عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة كما ذكرنا لفظه وسياقه هنا وهذا شيء لم يتابع يحيى عليه أحد من رواة الموطأ فيما علمت ولا غيرهم عن مالك أعنى إسناد عبدالرحمن بن القاسم فى هذا المتن وإنما رواه أصحاب مالك كلهم، كما ذكرنا عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة إلى قوله وأما الذين كانوا أهلوا بالحج. فلم يذكره، وقالوا: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة. ورووا كلهم، ويحيى معهم، عن مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: «قدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: افعلى ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفى بالبيت...» (٣٧١٩).

(٣٧١٨) أخرجه مسلم كتاب الحج برقم ١١١ باب وجوب الإحرام ج ٢/ ٨٧٠ عن عائشة. والبخارى عن عائشة ٣٠٤/ ٢. وأبو داود برقم ١٧٨١ عن عائشة كتاب الحج باب أفراد الحج ج ٢/ ١٥٨. والنسائى ١٦٥/ ٥ عن عائشة كتاب الحج باب المهل بالعمرة تحيض. والبيهقى بالسنن الكبرى ٣٤٦/ ٤ عن عائشة. وابن خزيمة برقم ٢٦٠٧ عن عائشة ١٦٦/ ٤. والبعوى بشرح السنة ٨٠/ ٧ عن عائشة. وأحمد ١٧٧/ ٦ عن عائشة. والطحاوى بمعانى الآثار ٢٠٠/ ٢ عن عائشة. والشافعى كذا فى بدائع المتن برقم ٧٦٥ ج ١/ ٢٩٣ عن عائشة.

(٣٧١٩) أخرجه البخارى كتاب الحج ٣٠٩/ ٢ باب تقضى الحائض المناسك عن عائشة. ومسلم =

وسنذكر هذا الحديث في باب عبدالرحمن، ونذكر الاختلاف في ألفاظه عن مالك وغيره هناك إن شاء الله فحصل ليحيى حديث هذا الباب بإسنادين، ولم يفعل ذلك أحد غيره، وإنما هو عند جميعهم عن مالك، بإسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وهو المحفوظ المعروف عن مالك، وسائر رواة ابن شهاب.

ومن الرواة عن مالك في غير الموطأ طائفة اختصرت هذا الحديث عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، فجاءت ببعضه وقصرت عن تمامه، ولم تقم بسياقته منهم عبدالرحمن بن مهدي وأبو سعيد مولى بنى هاشم وموسى بن داود وإبراهيم بن عمر بن أبي الوزير أبو المطرف ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ذكر ذلك الدارقطني، وكذلك رواه عبدالله بن وهب، وألفاظهم أيضا مع اختصارهم للحديث مختلفة، فلفظ حديث ابن مهدي بإسناده عن عائشة «أن أصحاب رسول الله ﷺ الذين أهلوا بالعمرة طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، والذين قرنوا طافوا طوافا واحدا». ولفظ حديث أبي سعيد مولى هاشم بإسناده عن عائشة قالت: «كان أصحاب رسول الله ﷺ الذين لبوا من مكة لم يطوفوا حتى رجعوا من منى». ولفظ حديث موسى بن داود عن مالك بإسناده عن عائشة قالت: «إن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه لم يطوفوا حتى رموا الجمرة».

ولفظ ابن وهب حين اختصره، قال: أخبرني مالك عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فأهلكت بعمرة، فقدمت مكة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: أهلى بالحج، ودعى العمرة، فلما قضينا الحج، أرسلنى رسول الله ﷺ مع عبدالرحمن بن أبي بكر، فاعتمرت فقال: رسول الله ﷺ هذه مكان عمرتك».

فهذه رواية ابن وهب المختصرة لهذا الحديث، وقد رواه بتمامه. كما رواه سائر رواة الموطأ وكل من رواه عن مالك بتمامه أو مختصرا لم يروه عنه إلا بإسناد واحد عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، إلا يحيى صاحبنا فإنه رواه بإسنادين عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، وعن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة فأعضل.

قال أبو عمر: ذكر أبو داود حديث ابن شهاب عن عروة، عن عائشة، هذا عن القعنبى، عن مالك وذكره البخارى في موضع من كتابه عن القعنبى، عن مالك، وفى

موضع آخر عن عبد الله بن يوسف التنيسي، عن مالك، ورواية القعنبي أتم، وليس في شيء منها ما ذكره يحيى أيضا من قول عائشة: وأما الذين أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا، وإنما في روايتهم كلهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا، ولم يذكروا الذين أهلوا بالحج، وذكره يحيى بالإسناد الذي ذكرنا ثم عطف عليه ما وصفنا، وقال أبو داود في بعض النسخ بإثر حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قال: وكذلك رواه إبراهيم بن سعد ومعمر، عن ابن شهاب نحوه، ولم يذكرا طواف الذين أهلوا بالعمرة، وذكرنا طواف الذين جمعوا الحج والعمرة.

قال أبو عمر: فأما حديث معمر فذكره عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللت بعمرة، ولم أكن سقت الهدى، فقال النبي ﷺ: «من كان معه هدى فليهل بحج مع عمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا، فحضت فلما دخلت ليلة عرفة، قلت لرسول الله ﷺ: إني كنت قد أهللت بعمرة، فكيف أصنع بحجتي؟ فقال: انقضى رأسك وامتشطى، وامسكى عن العمرة، وأهلى بالحج فلما قضيت الحج أمر عبدالرحمن ابن أبي بكر، فأعمرني من التنعيم، مكان عمرتي التي سكت عنها».

هكذا رواه عبدالرزاق، لم يذكر فيه طواف الذين أهلوا بعمرة، ولا طواف الذين أهلوا بالحج، أو جمعوا الحج والعمرة.

وأما حديث إبراهيم بن سعيد فحدثنا سعد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، قال: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: «أهللت مع رسول الله ﷺ زمن حجة الوداع بعمرة، وكنت ممن تمتع، ولم يسق الهدى، فزعمت أنها حاضت، ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة، فقالت لرسول الله ﷺ: هذا يوم عرفة، ولم أطهر بعد، وكنت تمتعت بالعمرة، فقال لها رسول الله ﷺ: انقضى رأسك، وامتشطى، وأهلى بالحج، وامسكى عن العمرة، قالت: ففعلت، حتى إذا قضيت حجتي، ونفر الناس أمر عبدالرحمن بن أبي بكر ليلة الحصة فأعمرني من التنعيم، مكان عمرتي التي سكت عنها» (٣٧٢٠).

ورواه ابن عيينة فاختصره، ولكنه جوده، أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، أخبرنا قاسم، حدثنا الحسن، حدثنا محمد بن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: أهلك رسول الله ﷺ بالحج، وأهلك به ناس، وأهلك ناس بالعمرة، وكنت فيمن أهلك بالعمرة.

قال أبو عمر: هذا يفسر رواية مالك في هذا الحديث عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة، إنما أرادت نفسها لا رسول الله، وكذلك روى عنها القاسم وغيره أن رسول الله ﷺ أفرد الحج.

قال أبو عمر: مالك أحسن الناس سياقة لهذا الحديث عن ابن شهاب، وفي حديثه معان قصر عنها غيره، وكان أثبت الناس في ابن شهاب، رحمه الله، وفي حديثه هذا عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة من الفقه أن التمتع جائز، وأن الأفراد جائز، وأن القرآن جائز، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم؛ لأن رسول الله ﷺ رضى كلا، ولم ينكره في حجته على أحد من أصحابه، بل أجازهم، ورضيه، واختلف العلماء في ما كان رسول الله ﷺ به محرما يومئذ وفي الأفضل من الثلاثة لا وجه، فقال منهم قائلون منهم مالك - رحمه الله - : كان رسول الله ﷺ يومئذ مفردا، والأفراد أفضل من القرآن والتمتع، قال: والقرآن أفضل من التمتع.

وروى مالك عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، وعن محمد بن عبدالرحمن، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد الحج واحتج أيضا من ذهب مذهب مالك في ذلك بما رواه ابن عيينة وغيره، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في هذا الحديث قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل، قالت عائشة: فأهل رسول الله ﷺ بالحج، وأهل به ناس معه، وذكر الحديث.

وكذلك رواه جماعة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة سواء، وقالوا فيه: قال رسول الله ﷺ: وأما أنا فأهل بالحج. وهذا نص في موضع الخلاف، وهو حجة من قال بالأفراد وفضله، وقد روى الدراوردي عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أن

= كتاب الطهارة باب الحائض كيف تغتسل عن عائشة. والنسائي ١٦٦/٥ عن عائشة.
وأبو داود كتاب المناسك ج ١٥٨/٢ برقم ١٧٨١ باب أفراد الحج عن عائشة. وأحمد
١٦٤/٦ عن عائشة. والبيهقي ١٨٢/١ عن عائشة. وابن خزيمة برقم ٢٧٨٨ ج ٤/٢٤٢/
عن عائشة. وابن أبي شيبة ٧٩/١ عن عائشة.

رسول الله ﷺ أفرد بالحج، وروى الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أقبلنا مهلين بحج مفردا.

وروى الحميدى أيضا عن الدراوردى، عن علقمة بن أبى علقمة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج.

وقد روى هذا الحديث أيضا عن مالك، عن علقمة بإسناده مثله، حدثنا به من طريق أبى مصعب عن مالك، وليس فى الموطأ كذلك، وروى عباد بن عباد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردا. وذكر المزنى عن ابن عمر مثله سواء.

وحكى محمد بن الحسن، عن مالك أنه قال: إذا جاء عن النبى ﷺ حديثان مختلفان، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين، وتركا الآخر، كان فى ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به واستحب أبو ثور الأفراد أيضا، وفضله على التمتع والقران، وهو قول عبدالعزيز بن أبى سلمة والأوزاعى، وعبد الله بن الحسن، وهو أحد قولى الشافعى: أن الأفراد أفضل وهو أشهر قوليه عنه، وروى ذلك عن أبى بكر وعمر وعثمان وعائشة وجابر.

واستحب آخرون التمتع بالعمرة إلى الحج، وقالوا: ذلك أفضل، وهو مذهب عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عباس، وابن الزبير، وعائشة، أيضا، وبه قال أحمد بن حنبل، وهو أحد قولى الشافعى، كان الشافعى يقول: الأفراد أحب إلى من التمتع ثم القران، وقال فى البويطى: التمتع أحب إلى من الأفراد ومن القران، واحتج القائلون بتفضيل التمتع بحديث معمر، عن أيوب، قال: قال عروة لابن عباس: ألا تتقى الله ترخص فى المتعة؟ فقال ابن عباس: سل أمك يا عروة، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلوا. فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نخدثكم عن رسول الله ﷺ وتحدثونا عن أبى بكر وعمر.

وبحديث الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع، بالعمرة إلى الحج وأهدى، وساق الهدى معه من ذى الحليفة، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، قال عقيل: قال ابن شهاب: وأخبرنى عروة، عن عائشة بمثل خبر سالم، عن أبيه فى تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، ذكره البخارى عن ابن بكير، عن الليث.

واحتجوا أيضا بحديث سعد بن أبي وقاص في المتعة، صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه، وبحديث عمران بن حصين قال: تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ متعة الحج، وبحديث سعيد بن المسيب عن علي أن رسول الله ﷺ تمتع.

رواه شعبة عن عمرو بن مرة، عن سعيد، ورواه حاتم بن إسماعيل، عن عبدالرحمن ابن حرملة، عن سعيد، وبحديث مالك وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة أنها قالت لرسول الله ﷺ: ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ فقال: أنى لبدت رأسي، وقلدت هدي، فلا أحل حتى أئجر. وسيأتي القول في حديث حفصة هذا في موضعه من كتابنا هذا إن شاء الله.

واحتجوا أيضا بما حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر بن راشد بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا ابن إسحاق، عن الزهري، عن سالم، قال: إني جالس مع ابن عمر في المسجد، إذ جاء رجل من أهل الشام، فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج. فقال ابن عمر: حسن جميل، قال: فإن أباك كان ينهى عنها، فقال: ويلك! فإن كان أبي ينهى عن ذلك فقد فعله رسول الله ﷺ وأمر به، أفبقول أبي آخذ، أم بأمر رسول الله ﷺ؟ قم عني، وقال عبدالله بن شريك: تمتعت فسألت ابن عمر وابن عباس، وابن الزبير فقالوا: لسنة نبيك، وقال شعبة عن أبي حمزة: تمتعت فنهاني عنها أناس فسألت ابن عباس، فقال: سنة أبي القاسم ﷺ يعني التمتع.

واحتجوا بآثار كثيرة يطول ذكرها. منها حديث الثوري عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس قال: تمتع رسول الله ﷺ حتى مات، وأبو بكر حتى مات، وعمر حتى مات، وعثمان حتى مات، وأول من نهى عنها معاوية.

قال أبو عمر: حديث ليث هذا منكر، وهو ليث بن أبي سليم ضعيف، والمشهور عن عمر وعثمان، أنهما كانا ينهيان عن التمتع، وإن كان جماعة من أهل العلم قد زعموا أن المتعة التي نهى عنها عمر وضرب عليها، فسخ الحج في عمرة، فأما التمتع بالعمرة إلى الحج فلا، وزعم من صحح نهى عمر عن التمتع، أنه إنما نهى عنه ليتنجع البيت مرتين، أو أكثر في العام.

وقال آخرون: إنما نهى عنها عمر؛ لأنه رأى الناس مالوا إلى التمتع ليسارته وخفته، فخشى أن يضيع الأفراد والقران، وهما سنتان للنبي ﷺ وذكر معمر، عن الزهري، عن سالم، قال: سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقليل له: إنك لتخالف أباك، فقال:

إن عمر لم يقل الذى تقولون، إنما قال عمر: إفرّدوا الحج من العمرة، فإنه أتم للعمرة، أى أن العمرة لا تتم فى شهور الحج إلا بهدى، وأراد أن يزار البيت فى غير شهور الحج، فجعلتموها أنتم حراما، وعاقبتم الناس عليها، وقد أحلها الله وعملها رسول الله ﷺ فإذا أكثروا عليه، قال: كتاب الله بينى وبينكم، كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر؟.

واحتج أحمد بن حنبل فى اختيار التمتع بقوله ﷺ: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة. والأحاديث فى التمتع كثيرة جدًا.

وقال آخرون: القران أفضل، وهو أحب إليهم. منهم أبو حنيفة والثورى، وبه قال المزنى صاحب الشافعى قال: لأنه يكون مؤديا للفرضين جميعا، وهو قول إسحاق، قال إسحاق: كان رسول الله ﷺ عام حجة الوداع قارنا. وهو قول على بن أبى طالب، وقال أبو حنيفة: القران أفضل ثم التمتع ثم الأفراد، وقال أبو يوسف: القران، والتمتع سواء، وهما أفضل من الأفراد.

واحتج من استحَب القران وفضله بآثار منها: حديث عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول - وهو بوادى العقيق - : «أتانى الليلة آت من ربي فقال: صل فى هذا الوادى المبارك وقل: عمرة فى حجة» (٣٧٢١).

رواه الأوزاعى، وعلى بن المبارك، عن يحيى ابن أبى كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس سمع عمر سمع رسول الله ﷺ بذلك.

وحدثنا الصبى بن معبد، عن عمر بن الخطاب، قال الصبى: «أهللت بالحج والعمرة جميعا فلما قدمت على عمر ذكرت ذلك له، فقال: هديت لسنة نبيك ﷺ» (٣٧٢٢).

وهو حديث كوفى جيد الإسناد، ورواه الثقات الأثبات، عن أبى وائل، عن الصبى ابن معبد، عن عمر، ومنهم من يجعله عن أبى وائل، عن عمر. رواه هكذا عن أبى وائل، عن عمر الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن أبى النخود، وسيار أبو الحكم، ورواه الأعمش ومنصور وعبد بن أبى لبابة، عن أبى وائل، عن الصبى بن معبد، عن عمر وهؤلاء جودوه، وهم أحفظ.

(٣٧٢١) أخرجه البخارى ٢/٢٦٨ كتاب الحج باب قول النبى العقيقة... إلخ عن عمر. وأبو داود برقم ١٨٠٠ عن ابن عباس ج ٢/١٦٤ كتاب الحج باب الإقران. وأحمد ١/٢٤ عن عمر ابن الخطاب. وابن خزيمة برقم ٢٦١٧ ج ٤/١٧٠ عن عمر. والبقوى بشرح السنة ٧٣/٧ عن عمر. وذكره فى كنز العمال برقم ١١٩٧٣.

(٣٧٢٢) أخرجه أبو داود عن الصبى بن معبد ج ٢/١٦٤ برقم ١٧٩٨ كتاب الحج باب الإقران. والبيهقى ٤/٣٥١ عن الصبى بن معبد.

ورواه عن الصبي مسروق وأبو وائل، ومنها: حديث حفصة الذى قدمنا ذكره. ومنها: حديث أنس بن مالك، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك بحجة وعمره معا» (٣٧٢٣). ورواه حميد الطويل وحبيب بن الشهيد، عن بكر المزني، قال: سمعت أنس ابن مالك، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يلبى بالحج والعمرة جميعا، قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر، فقال لى: بالحج وحده، فلقيت أنسا فحدثته، فقال: ما تعدوننا إلا صبيانا. أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك بحجة وعمره معا.

وهذا الحديث يعارض ما روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ تمتع، وفيهما نظر. ويخرج على مذهب ابن عمر فى التمتع أنه لبي بالحج وحده من مكة، وقد روى معمر وغيره، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أنس أن رسول الله ﷺ أهل بحجة وعمره معا. وروى عن أنس من وجوه.

ومنها: ما رواه قتادة عن مطرف، عن عمران بن حصين أنه قال له: إنى أحدثك حديثا لعل الله ينفعك به، أعلم أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حج وعمره، ولم ينزل فيهما كتاب. ولم يته عنهما رسول الله ﷺ قال: فيهما رجل برأيه.

وهذا قد تأوله جماعة على التمتع. وقالوا: إنما أراد عمر بقوله: أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حج وعمره، أى أنه جمع بينهما فى سفره واحدة، وحجة واحدة، وقد روى عن عمران ما يعضد هذا التأويل؛ روى الحسن، وأبو رجاء، عن عمران بن حصين، قال: نزلت آية المتعة فى كتاب الله تعالى وفعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يجرمه، ولم يته عنه حتى مات. قال رجل بعد برأيه ما شاء.

ومنها: رواية شعبة، عن الحكم، عن على بن حسين، عن مروان بن الحكم، قال: شهدت عثمان وعلياً بين مكة والمدينة، وعثمان ينهى أن يجمع بين الحج والعمرة، قال: فلما رأى ذلك على لبي بهما جميعا، فقال: لبيك بحج وعمره معا، فقال له عثمان: ترانى أنهى عنها وتفعلها، فقال على: لم أكن لأدع سنة رسول الله ﷺ.

وهذا يحتمل أن يكون لأن رسول الله ﷺ أباح ذلك فصار سنة.

(٣٧٢٣) أخرجه مسلم كتاب الحج ج ٢/٩١٥ برقم ٢١٥ عن أنس باب: هلال النبى وهديه. وأخرجه أحمد ١٨٣/٣ عن أنس. والحاكم ٤٧٢/١ عن أنس. والطبرانى الكبير ١٠٠/٥ عن أنس. والدارقطنى ٢٨٨/٢ عن أنس. والطبرانى الأوسط برقم ٣٣٠٦، ٥٣٢٩، ٨٧٤٨ عن أنس. وابن حبان ج ٦/٩٤، ٩٥ عن أنس. والحميدى برقم ١٢١٥ عن أنس ج ٢/٥١٠. والطحاوى بمعانى الآثار ١٥٣/٢ عن أنس.

قال أبو عمر: التمتع والقران والإفراد كل ذلك جائز بسنة رسول الله ﷺ، وقد مضى القول فى معنى نهى عمر عن التمتع، بما فيه بيان لمن فهم.

ولم يكن تمتع ولا قران، فى شىء من حج الجاهلية، وإنما كانوا على الإفراد، وكانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور. لا خلاف بين أهل العلم والسير فى ذلك. والإفراد أفضل، إن شاء الله؛ لأن رسول الله ﷺ كان مفردا، فلذلك قلت: إنه أفضل؛ لأن آثاره أصح عنه فى إفراده ﷺ، ولأن الإفراد أكثر عملا، ثم العمرة عمل آخر. وذلك كله طاعة، والأكثر منها أفضل.

وأما قول عائشة فى حديثها فى هذا الباب، حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة عنها قالت: فقدمت مكة، وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة.

ففيه بيان أن الحائض لا تطوف بالبيت، وأن الطواف لا يجوز على غير طهارة. وذلك حجة على أبى حنيفة وأصحابه، الذين يجيزون لغير الطاهر الطواف، ويرون على من طاف غير طاهر من جنب أو حائض دما، ويجزيه طوافه، وعند مالك، والشافعى، لا يجزيه، ولا بد من إعادته.

وحجتهم أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: حين حاضت، اصنعى كل ما يصنع الحاج، غير أن لا تطوفى بالبيت، وأنه قال فى صفة: أحابستنا هى؟ قيل: إنها قد طافت، قال: فلا أذن، وقال ﷺ: الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله عز وجل أحل فيها النطق، وقال: لا صلاة إلا بطهور.

ومن حجة أبى حنيفة أن الإحرام. وهو ركن من أركان الحج، يجوز بغير طهارة، ويستحب أن يكون على طهارة، فكذلك الطواف بالبيت.

وأما قولها: فشكوت ذلك إلى النبى ﷺ فقال: انقضى رأسك، وامتشطى، وأهلى بالحج، ودعى العمرة، فإن جماعة من أصحابنا تأولوا قوله: ودعى العمرة، ودعى عمل العمرة؛ يعنى الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة، وكذلك تأولوا فى رواية من روى: «واسكتى عن العمرة». ورواية من روى: «امسكى عن العمرة» أى امسكى عن عمل العمرة، لا أنه أمر برفضها، وابتداء الحج وإنشائه، كما زعم العراقيون، وقال العراقيون: قوله فى هذا الحديث: «انقضى رأسك وامتشطى» يدفع تأويل من تأول ما ذكرنا.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن المعتمر لا يسعى بين الصفا والمروة، حتى يطوف

بالبيت، وأما المعتمرة يأتيها حيضها قبل أن تطوف بالبيت، ويدركها يوم عرفة، وهى حائض لم تطف، أو المعتمر يقدم مكة ليلة عرفة، فيخاف فوات عرفة إن طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، فإن العلماء اختلفوا فى هؤلاء، فقال مالك فى الحائض المعتمرة تخشى فوات عرفة: إنها تهل بالحج وتكون كمن قرن الحج والعمرة ابتداء، وعليها هدى، ولا يعرف مالك رفض الحج، ولا رفض العمرة، لمن أحرم بواحد منهما، وقوله: إن الإنسان إذا عقد على نفسه الإحرام فلا يحل منه، حتى يؤديه ويتمه، ويقول مالك فى هذا المسألة، قال الأوزاعى والشافعى وأبو ثور وإبراهيم بن عليه فى الحائض وفى المعتمر يخاف فوات عرفة قبل أن يطوف، قالوا: ولا يكون إحلاله بالحج نقضا للعمرة، ويكون قارنا.

وحجتهم قول الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٣٧٢٤) ودفعوا حديث عروة هذا، وقالوا: هو غلط ووهم لم يتابع عروة على ذلك أحد من أصحاب عائشة.

وقال بعضهم: إنما كانت عائشة يومئذ مهلة بالحج، ولم تكن مهلة بعمرة، كما قال عروة، قالوا: وإذا كانت مهلة بالحج، سقط القول عنا فى رفض العمرة، لأنها لم تكن مهلة بالعمرة، قالوا: وقد روت عمرة عن عائشة، والقاسم بن محمد عن عائشة، والأسود بن يزيد عن عائشة، ما يدل على أنها كانت محرمة بحجة لا بعمرة، وذكروا حديث يحيى بن سعيد عن عمرة، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذى القعدة، لا نرى إلا أنه الحج أو لا نرى إلا الحج، هكذا رواه مالك، وسليمان بن بلال وسفيان بن عيينة وغيرهم، عن يحيى بن سعيد.

وكذلك روى منصور عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، ولا نرى إلا أنه الحج. وروى حماد بن سلمة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «لينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت فدخل على النبي ﷺ وأنا أبكى، فقال: ما يبكيك يا عائشة؟ فقلت: حضت، ليتنى لم أكن حججت يا رسول الله، فقال: سبحان الله! إنما هو شئ كتبه الله على بنات آدم، انسكى المناسك كلها، غير أن لا تطوفى بالبيت، فلما دخلنا مكة، وذكر باقى الحديث» (٣٧٢٥).

(٣٧٢٤) البقرة ١٩٦.

(٣٧٢٥) أخرجه أبو داود كتاب المناسك باب أفراد الحج ج ٢/ ١٥٩ برقم ١٧٨٢ عن عائشة. وأحمد ٢١٩/٦ عن عائشة.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة فذكره.

ففى هذا الحديث، عن عائشة لبينا بالحج، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لها: حين شكت إليه حيضتها، انسكى الناسك كلها، غير الطواف، وهذا واضح أنها كانت حاجة مهلة بالحج، والله أعلم.

وأخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: أخبرنا أبو ثابت، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن أفلح بن حميد، وأخبرنا سعيد بن نصر أيضا، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن روح المدائنى، قال: حدثنا عثمان بن عمر بن فارس، قال: حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة. وهذا لفظ حديث حاتم، وهو أتم معنى، وبعض حديثهما دخل فى بعض أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فى أشهر الحج، وأيام الحج، حتى قدمنا سرف، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: من لم يكن منكم ساق هديا فأحب أن يحل من حجه بعمرة فليفعل، قالت عائشة: فالأخذ بذلك من أصحابه والتارك.

وفى حديث عثمان بن عمر: وكان مع رسول الله ﷺ ومع ناس من أصحابه الهدى، فلم تكن لهم عمرة؛ ثم رجع إلى حديث حاتم قال: فلم يحلوا، قالت: فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكى، وقد أهلت بالحج، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: حرمت العمرة، لست أصلى، قال: إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن، فكونى على حجك، وعسى الله أن يرزقكها، وذكر تمام الحديث، ألا ترى إلى قولها فى هذا الحديث: وقد أهلت بالحج؟ وقوله: فكونى على حجك؟ وقولها فى حديث حماد بن سلمة: لبينا بالحج، فى أشهر الحج، فهذه الألفاظ مع ما تقدم من قولها فى رواية الحفاظ أيضا: خرجنا لا نرى إلا الحج، دليل على أنها لم تكن معتمرة، ولا مهلة بعمرة، كما زعم عروة، والله أعلم؛ فإذا لم تكن كذلك فكيف يأمرها رسول الله ﷺ برفض عمرة وهى محرمة بحجة لا بعمرة، قال إسماعيل بن إسحاق: قد اجتمع هؤلاء - يعنى القاسم وعمرة والأسود - على الرواية التى ذكرنا، فعلمنا بذلك أن الرواية التى رويت عن عروة غلط، ويشبه أن يكون الغلط إنما وقع فيه أنها لم يمكنها الطواف بالبيت وأن تحل بعمرة، كما فعل من لم يسق الهدى، فأمرها النبى ﷺ أن تترك الطواف، وتمضى على الحج، فتوهموا بهذا المعنى أنها كانت معتمرة، وأنها تركت عمرتها، وابتدأت الحج، قال: وكيف يجوز لإنسان أن يترك عمرته أو حجه، والله يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ﴾ فأمروا بإتمام ما دخل فيه من ذلك.

قال: فإذا حاضت المعتمرة وحضر يوم عرفة، وخافت فوات الحج، أدخلت الحج على العمرة، وصارت قارئة، وكذلك الرجل إذا أهل بالعمرة، ثم خاف فوات عرفة أهل بالحج، وأدخل الحج على العمرة، وصار قارنا، كما يفعل من لا يخاف فوات عرفة سواء، وعليه الهدى للقران.

قال أبو عمر: وقال أيضا بعض من يأبى رفض العمرة للحائض محتجا لمذهبه قد روى ابن شهاب، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: يومئذ كنت مهلة بعمرة، وهؤلاء حفاظ، لا يدفع حفظهم، وإتقانهم، وقد صرحوا عنها بأنها كانت مهلة بعمرة، ووافقهم جابر على ذلك، من رواية الثقات عنه، وذكر في حديثه أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل وتهل بالحج، فتكون قارئة، مدخلة للحج على عمرتها، إذ لم يمكنها الطواف بالبيت، لحيضها، وخشيت فوات عرفة، قالوا: وليس في رواية من روى عن عائشة، كنا مهلين بالحج، وخرجنا لا نرى إلا الحج، بيان لأنها كانت هي مهلة بالحج، وإنما هو استدلال؛ لأنه يحتمل أن تكون أرادت بقولها: خرجنا، تعنى خرج رسول الله ﷺ وأصحابه مهلين بالحج، تريد بعض أصحابه، أو أكثر أصحابه، والله أعلم. وليس الاستدلال المحتمل للتأويل كالصريح، وقد صرح جابر بأنها كانت مهلة يومئذ بعمرة، كما قال عروة عنها، قالوا: والوهم الذى دخل على عروة، والله أعلم، إنما كان فى قوله: انقضى رأسك وامتشطى، ودعى العمرة وأهلى بالحج.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهرى، عن عروة، عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل، قالت عائشة: وأهل رسول الله ﷺ بالحج وأهل به ناس معه، وأهل ناس بالحج والعمرة، وأهل ناس بالعمرة، وكنت ممن أهل بالعمرة» (٣٧٢٦)، قال سفيان: ثم غلبنى الحديث فهذا الذى حفظت منه، فهذا واضح فى أنها كانت مهلة بعمرة. أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخارى، حدثنا محمد، حدثنا أبو معاوية، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذى الحجة، فقال

(٣٧٢٦) أخرجه بلفظه الحميدى فى مسنده ١٠٢/١ برقم ٢٠٣ عن عائشة. ومسلم كتاب الحج برقم ١١٤، ١١٥/٢ باب وجوه الإحرام عند عائشة. وابن أبى شية ٢١١/١٤ عن عائشة. وابن ماجة برقم ٣٠٠/٢ كتاب المناسك باب العمرة من التنعيم عن عائشة. والبيهقى ٣/٥ عن عائشة. وأحمد ٣٥٠/٦ عن أسماء

لنا: من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أحب أن يهل بعمرة فليهل، فلو لا أنى أهديت لأهللت بعمرة، قالت: فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحجة، وكنت ممن أهل بعمرة، فأظننى يوم عرفة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: ارفضى عمرتك، وانقضى رأسك وامتشطى، وأهللى بالحج، فلما كانت ليلة الحصة أرسل معى عبدالرحمن إلى التنعيم، فأهللت بعمرة مكان عمرتى. وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن محمد بن أبى دليم، وعبد الله بن محمد بن على، قالوا: حدثنا عمر بن حفص بن غالب، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبدالحكم، قال: حدثنا أبو ضمرة أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، موافين للال ذى الحجة. فقال رسول الله ﷺ: من أحب منكم أن يهل بعمرة فليفع، فإنى لولا أنى أهديت لأهللت بعمرة قالت عائشة: فأهل بعد أصحابه بعمرة، وبعضهم بحجة، وكنت أنا ممن أهل بعمرة، قالت: فأدركنى عرفة وأنا حائض، فذكر الحديث. وكذلك رواه حماد بن سلمة وحماد بن زيد والدراوردى، وجماعة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله.

وقال مالك: عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فأهللنا بعمرة. وقال معمر: عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللت بعمرة». وقال إبراهيم بن سعد: عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: أهللت مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع بعمرة، وروى ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن أبى الزبير، عن جابر، أن عائشة أقبلت مهلة بعمرة، حتى إذا كانت بسرف عركت فدخل عليها النبى ﷺ فوجدها تبكى، فقال: ما يبكيك؟ قالت: حضت ولم أحلل، ولم أطف بالبيت، والناس يذهبون الآن إلى الحج، قال: فإن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلى ثم أهللى بالحج، ففعلت، ووقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طفت بالكعبة، والصفاء والمروة؛ ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك، هكذا قال: فقلت: يا رسول الله، إنى أجد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت، حتى حججت، فقال: اذهب يا عبدالرحمن، فأعمرها من التنعيم، وذلك ليلة الحصة، هكذا قال ابن وهب فى هذا الحديث بإسناده عن جابر: أن عائشة أقبلت مهلة بعمرة، ثم قال فيه: قد حللت من حجك، وعمرتك.

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا يونس بن محمد المؤدب، قال: حدثنى الليث، قال: حدثنى أبو الزبير، عن جابر، قال: أقبلنا مهلين بحج مفرد، وأقبلت عائشة مهلة بحجة وعمرة، حتى إذا كنا

بسرف، عركت، وذكر الحديث وفيه: فإن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي، ثم أهلى بحج. وليس فى شىء من حديث جابر: ودعى العمرة، ولا انقضى رأسك وامتشطى.

قالوا: فالوجه عندنا فى حديثها أنها كانت مهلة بعمرة، فلما حاضت، وخافت فوت عرفة، أمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالحج، مدخلة له على العمرة، وإذا كان هكذا فليس فيه ما يخالف قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ لأنها تكون قارنة ويكون عليها حيثئذ دم لقرانها، وهذا ما لا خلاف فى جوازه، فالوهم الداخلى على عروة فى حديثه هذا إنما هو فى قوله: «انقضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة».

قال أبو عمر: قد روى حماد بن زيد أن هذا الكلام لم يسمعه عروة فى حديثه ذلك من عائشة، فبين موضع الوهم فيه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، وإبراهيم بن شاكر، قالوا: أخبرنا محمد بن أحمد ابن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين هلال ذى الحجة فقال النبى ﷺ: من شاء أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليهل، فمنا من أهل بحج، ومنا من أهل بعمرة، حتى إذا كنت بسرف، حضت، فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكى، فقال: ما شأنك؟ فقلت: وددت أنى لم أخرج العام، وذكرت له محيضها، قال عروة: فحدثنى غير واحد أن رسول الله ﷺ قال لها: دعى عمرتك، وانقضى رأسك، وامتشطى وافعلى ما يفعل الحاج المسلمون فى حجهم، قالت: فأطعت الله ورسوله، فلما كانت ليلة الصدر أمر رسول الله ﷺ عبدالرحمن بن أبى بكر، فأخرجها إلى التنعيم فأهلت منه بعمرة. ففى رواية حماد بن زيد عن هشام بن عروة فى هذا الحديث علة اللفظ الذى عليه مدار المخالف فى النكته التى بها يستجيز رفض العمرة؛ لأنه كلام لم يسمعه عروة من عائشة، وإن كان حماد بن زيد قد انفرد بذلك، فإنه ثقة فيما نقل، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: الاضطراب عن عائشة فى حديثها هذا فى الحج عظيم، وقد أكثر العلماء فى توجيه الروايات فيه، ودفع بعضهم بعضا ببعض، ولم يستطيعوا الجمع بينها، ورام قوم الجمع بينها فى بعض معانيها، وكذلك أحاديثها فى الرضاع مضطربة أيضا وقال بعض العلماء فى أحاديثها فى الحج والرضاع: إنما جاء ذلك من قبل الرواة، وقال بعضهم: بل جاء ذلك منها، فالله أعلم.

وروى محمد بن عبيد عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: ألا تعجب من اختلاف عروة والقاسم؟ قال القاسم: أهلت عائشة بالحج، وقال عروة: أهلت بعمره، وذكر الحارث بن مسكين عن يوسف بن عمر، عن ابن وهب، عن مالك، أنه قال في حديث عروة عن عائشة في الحج: ليس عليه العمل عندنا قديماً، ولا حديثاً، ولا ندرى أذلك كان ممن حدثه أو من غير؟ غير أنا لم نجد أحداً من الناس أفتى بهذا.

قال أبو عمر: يريد مالك أنه ليس عليه العمل في رفض العمرة؛ لأن العمرة عليه عنده في أشياء كثيرة، منها: أنه جائز للإنسان أن يهل بعمره، ويتمتع بها. ومنها: أن القارن يطوف طوافاً واحداً، وغير ذلك، مما فيه ما ذكره في هذا الباب إن شاء الله.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: المتمره الحائض إذا خافت فوت عرفة، رفضت عمرتها وألغتها وأهلت بالحج، وعليها لرفض عمرتها دم، ثم تقضى عمرة بعد، وحجتهم في ذلك حديث ابن شهاب عن عروة، عن عائشة، وحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال لها في حديثها المذكور في هذا الباب: دعي عمرتك وانقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، قالوا: ولا يقاس بالزهرى، وعروة أحد في الحفظ والإتقان، فقالوا: وكذلك روى عكرمة عن عائشة وابن أبي مليكة، عن عائشة، وزيادة مثل الزهرى وهؤلاء مقبولة، وقد زادوا وذكر ما قصر عنه غيرهم، وحذفه وليس من قصر عن ذكر شيء ولم يذكره بحجة على من ذكره، قال عبدالرزاق: ذكرت للثوري ما حدثنا معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: قال علي رضي الله عنه: إذا خشى المتمتع فوتاً أهلاً بحج في عمرته، وكذلك الحائض المتمره تهل بحج عمرتها، قال: وحدثنا هشام، عن الحسن مثله. وعن طاووس مثله، فقال الثوري: لا نقول بهذا، ولا نأخذ به، ونأخذ بحديث عائشة ونقول: عليها لرفض عمرتها دم.

قال أبو عمر: ليس في حديث عروة عن عائشة، وهو الذي أخذ به الثوري - ذكر دم، لا من رواية الزهرى، ولا من رواية غيره بل قال فيه هشام بن عروة، ولم يكن في شيء من ذلك دم، ذكر ذلك أنس بن عياض وغيره عن هشام بن عروة في حديثه هذا، ومن حجة الثوري، ومن قال بقوله في رفض العمرة، قول عائشة لرسول الله ﷺ: حينئذ يا رسول الله، يرجع صواحبى بحج وعمره، وأرجع أنا بالحج؟ ولو كانت قارنة، قد أدخلت على عمرتها حجاً، لم تقل ذلك - والله أعلم.

ولذلك أمر أخاها أن يخرج بها إلى التنعيم فتمتع منه مكان العمرة التي رفضتها،

وهذا القول قد دفعناه فيما مضى من هذا الباب، وإنما يؤخذ هذا اللفظ من حديث القاسم بن محمد عن عائشة، رواه أيمن بن نابل عنه، والقاسم عنها: أنها أهلت بحج، لا بعمره، وليس في حديثه رفض عمره، وقد يوجد معنى حديث القاسم هذا عن الأسود، عن عائشة، والقول في ذلك واحد؛ لأنه يلزم من صحح هذا أن يصحح أنها كانت مهلة بحج مفرد، فيبطل عليه أصله في رفض العمره. وقد روى ابن جريج، عن عطاء، وأبي الزبير، عن عائشة أنها قالت للنبي ﷺ: إني أجد في نفسي من عمرتي أن لم أكن طفت، قال: فاذهب يا عبدالرحمن فأعمرها من التنعيم.

وهذا يدل على أنها كانت قد أدخلت الحج على عمرتها، ولم تطف لذلك إلا طوافا واحدا، فأجبت أن تطوف طوافين، كما طاف من صواحبه من تمتع وسلم من الحيض، حتى طاف بالبيت، والله أعلم.

وفي حديثنا المذكور في هذا الباب أيضا من الفقه على مذهب مالك والشافعي ومن دفع رفض العمره، إدخال الحج على العمره، وهو شيء لا خلاف فيه بين العلماء، ما لم يطف المعتمر بالبيت، أو يأخذ في الطواف، واختلفوا في إدخال العمره على الحج، فقال مالك: يضاف الحج إلى العمره، ولا تضاف العمره إلى الحج، قال: فمن فعل ذلك فليست العمره بشيء ولا يلزمه لذلك شيء، وهو حاج مفرد، وكذلك من أهل بحجة، فأدخل عليها حجة أخرى، أو أهل بحجتين، لم تلزمه إلا واحدة، ولا شيء عليه، وهذا كله قول الشافعي والمشهور من مذهبه، وقال بيغداد: إذا بدأ فأهل بالحج، فقد قال بعض أصحابنا: لا يدخل العمره عليه، والقياس أن أحدهما إذا جاز أن يدخل على الآخر فهما سواء، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: من أضاف إلى حج عمرته لزمته وصار قارنا، وقد أساء فيما فعل.

وقال أبو حنيفة: من أهل بحجتين، أو عمرتين، لزمته وصار رافضا لإحداهما حين يتوجه إلى مكة.

وقال أبو يوسف: تلزمه الحجتان ويصير رافضا لإحداهما ساعتئذ، وقال محمد بن الحسن، بقول مالك والشافعي، تلزمه الواحدة إذا أهل بهما جميعا. ولا شيء عليه.

وقال أبو ثور: إذا أحرم بحجة فليس له أن يضم إليها عمره، ولا يدخل إحراما على إحرام، كما لا يدخل صلاة على صلاة.

وفيه أيضا أن القارن يجزيه طواف واحد وسعى واحد، وبهذا قال مالك والشافعي وأصحابهما، وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وهو مذهب عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله

وعطاء بن أبي رباح، وقول الحسن ومجاهد وطاووس، وحجة من قال بهذا القول، حديث مالك هذا عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة وفيه قالت: إن أصحاب رسول الله ﷺ الذين جمعوا الحج والعمرة إنما طافوا طوافا واحدا.

فإن قيل: إن من روى هذا الحديث عن ابن شهاب لم يذكر هذا فيه من قول عائشة، قيل له: إن تقصير من قصر عنه، ليس بحجة على من حفظه، ومالك أثبت الناس عند الناس في ابن شهاب، وقد ذكره مالك، وحسبك به، ومن حجتهم أيضا حديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: من جمع الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد.

فإن قيل: الدراوردي غلط في هذا الحديث فرفعه، وإنما هو حديث موقوف، كذلك رواه كل من رواه عن عبيد الله، وكذلك رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا.

قيل لهم: قد روى أيوب بن موسى، وأيوب السخيتاني، وإسماعيل بن أمية، والليث ابن سعد، وموسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال: لما خرج إلى مكة معتمرا مخافة حصر، قال: ما شأنهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت إلى عمرتي حجة، ثم تقدم فطاف لهما طوافا واحدا، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

وقد ذكرنا الطرق عن هؤلاء في هذا الحديث في باب نافع، والحمد لله.

ومن حجتهم أيضا حديث ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال لها: إذا رجعت إلى مكة، فإن طوافك يجزيك وعمرتك.

ومن حجتهم أيضا حديث أبي الزبير عن جابر، رواه الليث وابن جريج وغيرهما، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال لعائشة: طوفي بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم قد حللت من حجك وعمرتك.

وروى رباح بن أبي معروف، عن عطاء، عن جابر أن أصحاب النبي ﷺ لم يزيدوا على طواف واحد.

وروى منصور بن أبي الأسود عن عبدالمالك، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ طاف بالبيت طوافا واحدا، لحجته وعمرته.

قال أبو عمر: هذا الحديث خطأ، والله أعلم؛ لأن فيه أن رسول الله ﷺ كان قارنا أو متمتعا، وهو مختلف فيه عن عطاء، إلا أنه يشبه مذهب ابن عمر، وهو معروف من مذهب ابن عباس في التمتع.

وقال الثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح: على القارن طوافان وسعيان، وروى هذا القول عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وهو قول الشافعي، وجابر بن زيد، وعبدالرحمن بن الأسود.

وروى سعيد بن منصور، عن هشام، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن زياد بن مالك، عن علي وعبد الله قالا في القارن: يطوف طوافين، ويسعى سعيين.

وروى منصور عن إبراهيم، ومالك بن الحارث عن أبي نصر السلمي، قال: أهللت بالحج فأدركت عليا، فقلت له: إني أهللت بالحج، أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت أهللت بعمرة ثم أردت أن تضيف إليها حجاً ضممتها، قال: قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: تصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم بهما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً. ورواه شعبة والثوري عن منصور، وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم، ومالك بن الحارث عن عبدالرحمن بن أذينة، قال: سألت علياً فذكره. وردوا حديث عطاء، عن عائشة قول النبي ﷺ: طوافك يجزيك لحجك وعمرتك، بأن عروة روى عنها انقضى رأسك، وامتشطى، ودعى العمرة، وأهلى بالحج، قالوا: فكيف يكون طوافها في حجتها التي أحرمت بها بعد ذلك يجزئ عنها من حجتها تلك، ومن عمرتها التي رفضتها وتركتها؟ هذا محال.

وزعموا أن حديث عطاء عن عائشة لم يتابع عليه ابن أبي نجيح، وأن حديث عطاء، عن جابر، رواه أبو الزبير عن جابر، فجعله في السعي قال: لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً.

وسنزيد القول في إدخال العمرة على الحج، وفي طواف القارن بياناً في باب نافع، من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وفي قول عائشة في حديث مالك: وأما الذين أهلوا بالحج، أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً دليل على أن الحاج يجزيه في حجه إن كان مفرداً أو قارناً، طواف واحد، ويقضى بذلك فرضه، فإن جعل الطواف يوم النحر، ووصله بالسعي لم يكن عليه شيء في ترك طواف القدوم غير الدم، وإن كان معذوراً في تركه لم يَأْثَم.

والطواف الموصول بالسعي في حين دخول مكة، لمالك وأصحابه في نيابته عن طواف الإفاضة مذهب نذكره في باب نافع إن شاء الله.

٤٢٧ - حديث رابع لعبدالرحمن بن القاسم:

مالك عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: «خرجنا مع رسول

١٣٠ فتح المالك

الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا. قالت: فقدمت مكة - وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: انقضى رأسك وامتشطى، وأهللى بالحج ودعى العمرة، قالت: ففعلت، فلما قضيت الحج، أرسلنى رسول الله ﷺ مع عبدالرحمن بن أبى بكر إلى التنعيم فاعتمرت؛ فقال: هذه مكان عمرتك، فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا^(٣٧٢٧).

هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة - ولم يتابعه عليه أحد فيما علمت من رواة الموطأ، وإنما هذا الحديث فى الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة - هكذا بهذا الإسناد وهو عند يحيى بهذا الإسناد كذلك أيضا؛ وبإسناد آخر عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ فانفرد يحيى لهذا الحديث بهذا الإسناد وحمل عنده هذا الحديث بهذين الإسنادين عن مالك فى الموطأ، وليس ذلك عند أحد غيره فى الموطأ - والله أعلم.

وقد تقدم ذكرنا لذلك فى باب ابن شهاب، وقد يجوز ويحتمل أن يكون عند مالك فى هذا الحديث إسنادان، فيدخل الحديث فى موطئه بإسناد واحد منهما، ثم رأى أن يردف الإسناد الآخر إذ ذكره أو نشط إليه، فأفاد بذلك يحيى، وكان يحيى من آخر من عرض عليه الموطأ، ولكن أهل العلم بالحديث يجعلون إسناد عبدالرحمن بن القاسم فى هذا الحديث خطأ لانفراد واحد به عن الجماعة.

وأما قوله: انقضى رأسك وامتشطى، فهذا لم يقله أحد عن عائشة غير عروة، لا القاسم ولا غيره؛ وقد أوضحنا ذلك كله فى باب ابن شهاب عن عروة من هذا الكتاب.

وأما معانى هذا الحديث، فقد مضى القول فيها فى باب ابن شهاب عن عروة من هذا الكتاب والحمد لله كثيرا.

٤٢٨ - حديث ثالث لعبدالرحمن بن القاسم:

مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: «قدمت مكة وأنا

(٣٧٢٧) أخرجه البخارى كتاب الحيض باب امتشاط المرأة ١/١٤١. ومسلم كتاب الحج باب

وجوه الإحرام ١١١ عن عائشة ٨٧١.

حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: افعلى ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفى بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، حتى تطهرى» (٣٧٢٨).

هكذا قال يحيى عن مالك فى هذا الحديث: غير أن لا تطوفى بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، حتى تطهرى.

وقال غيره من رواة الموطأ: غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى، لم يذكروا: ولا بين الصفا والمروة، ولا ذكر أحد من رواة الموطأ فى هذا الحديث: ولا بين الصفا والمروة - غير يحيى - فيما علمت وهو عندى وهم منه، والله أعلم.

والمعروف من مذهب مالك، أن الحائض لا بأس أن تسعى بين الصفا والمروة إذا كانت قد طافت بالبيت قبل أن تحيض. ذكر مالك فى موطئه قال: والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت بالبيت قبل أن تحيض، فإنها تسعى بين الصفا والمروة، وتقف بعرفة والمزدلفة، وترمى الجمار، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر من حيضتها.

قال أبو عمر: رواية يحيى هذه - إن صحت - فتشبه مذهب ابن عمر: ذكر مالك فى الموطأ عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول فى المرأة الحائض التى تهل بحج أو عمرة: إنها تهل بحجها أو بعمرتها إذا أرادت، ولكن لا تطوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، ولا تقرب المسجد حتى تطهر، وهى لا تحل حتى تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة. فقول ابن عمر هذا على نحو رواية يحيى، إلا أن ذلك غير محفوظ فى حديث عبد الرحمن بن القاسم هذا عن أبيه، عن عائشة، عن النبى ﷺ وفقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام لا يرون بأساً بالسعى بين الصفا والمروة على غير طهارة، وما جاز عندهم لغير الطاهر أن يفعل، جاز للحائض أن تفعله؛ وهذا مذهب مالك، والشافعى، وأبى حنيفة، وأصحابهم؛ وهو قول عطاء، وبه قال أحمد، وأبو ثور، وغيرهم؛ وحجتهم قول رسول الله ﷺ لعائشة فى هذا الحديث: افعلى ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفى بالبيت، وكان الحسن البصرى يقول: من سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة، فإن ذكر قبل أن يحل فليعد، وإن ذكر بعدما حل، فلا شىء عليه.

وأجمعوا أنه لا يجوز لأحد الطواف بالبيت إلا على طهارة، واختلفوا فيما فعله على

(٣٧٢٨) أخرجه البخارى كتاب الحج باب نقض الحائض المناسك كلها إلا الطواف عن عائشة ٣٠٩. ومسلم كتاب الحج برقم ١٢٠ ج ٨٧/٢ باب وجوه الإحرام عن عائشة. والدارمى ٤٤/٢ عن عائشة. والبيهقى ٣/٥ عن عائشة. والطحاوى بمعانى الآثار ٢٠٣/٢ عن عائشة.

غير طهارة، ثم خرج إلى بلده قبل أن يعلم به؛ فقال مالك والشافعي: حكمه حكم من لم يطف أصلاً، وقال أبو حنيفة: يبعث بدم ويجزئه.

* * *

٤٤ - باب إفاضة الحائض

٤٢٩ - حديث سابع لعبدالرحمن بن القاسم:

مالك، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «أن صفية بنت حيى حاضت، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: أحابستنا هى؟ فقيل: إنها قد أفاضت، قال: فلا إذا» (٣٧٢٩).

صفية هذه بنت حيى بن أخطب، إحدى أزواج النبي ﷺ قد ذكرناها وأخبارها فى كتاب النساء من كتاب الصحابة، وقد مضى القول فى معانى هذا الحديث وما فيه للسلف والخلف من المذاهب والوجوه فى باب عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه - من كتابنا هذا فلا معنى لإعادة ذلك هاهنا، إن شاء الله.

٤٣٠ - حديث ثانى لعبد الله بن أبى بكر:

مالك، عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة أنها قالت: «يا رسول الله، إن صفية بنت حيى قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: لعلها تحبسنا، ألم تكن طافت معكن بالبيت؟ قلن: بلى، قال: فاخرجن» (٣٧٣٠).

هذا حديث صحيح، لم يختلف فى إسناده ولا فى معناه، وروى عن عائشة من وجوه كثيرة صحاح.

وفيه من الفقه: أن الحائض لا تطوف بالبيت، وهو أمر مجتمع عليه، لا أعلم خلافاً فيه، إلا أن طائفة منهم أبو حنيفة قالوا: لا ينبغي أن يطوف أحد إلا طاهراً فإن طاف غير طاهر من جنب أو حائض، فيجزيه، وعليه دم، وقال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم: لا يجزيه، وعليه أن يعود إليه طاهراً ولو من بلده إن كان طوافاً واجباً وقد بينا

(٣٧٢٩) أخرجه أحمد ٣٩/٦. والبيهقى ١٦٢/٥ عن عائشة. والترمذى برقم ٩٤٣/ج٣ كتاب

الحج باب ما جاء فى المرأة عن عائشة. والبغوى بشرح السنة ٢٣٣/٧ عن عائشة.

(٣٧٣٠) أخرجه البخارى ج١- ١٤٧/١ كتاب الحيض باب المرأة تحيض بعد الإفاضة عن عائشة.

ومسلم ٩٦٥/٢ كتاب الحج باب ٦٧ رقم ٣٨٥ عن عائشة. والنسائى ١٩٤/١ عن

عائشة. وأحمد ١٧٧/٦ عن عائشة. والبيهقى بالكبرى ١٦٣/٥ عن عائشة.

الحجة فى ذلك فى باب ابن شهاب، عن عروة وقد قيل: إن منع الحائض من الطواف إنما كان من أجل أنه فى المسجد، والحائض لا تدخل فى المسجد؛ لأنه موضع الصلاة والطواف الذى أشار إليه رسول الله ﷺ فى هذا الحديث بقوله: ألم تكن طافت؟ هو طواف الإفاضة، وذلك ظاهر فى حديث مالك، عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه، عن أبى سلمة، عن أم سليم، أنها حاضت أو ولدت بعدما أفاضت، وفى حديث ابن شهاب، عن أبى سلمة وعروة، عن عائشة، قالت: حاضت صفية بعدما أفاضت، وفى حديث الأعرج، عن أبى سلمة، عن عائشة، قالت: خرجنا حجاجاً مع رسول الله ﷺ فأفوضنا يوم النحر، وحاضت صفية، وفى حديث مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة «أن صفية بنت حبي، حاضت فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: أحابستنا هى؟ فقيل: إنها قد أفاضت»، (٣٧٣١) فهذه الآثار كلها قد أوضحت: أن الطواف الحابس للحائض الذى لا بد منه هو طواف الإفاضة، وكذلك يسميه أهل الحجاز طواف الإفاضة ويسميه أهل العراق: طواف الزيارة، وكره مالك أن يقال: طواف الزيارة، وهو واجب فرضاً عند الجميع، لا ينوب عنه دم، ولا بد من الإتيان به، وإياه عنى الله عز وجل بقوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٣٧٣٢) إلا أن مذهب مالك فى هذا الطواف: أنه ينوب عنه غيره، مع وجوبه عنده، على حسب ما بيناه من مذهبه فى ذلك فى الكتاب الكافى.

وفى هذا الحديث دليل واضح أيضاً على وجوبه، وإن كان الإجماع يغنى عن ذلك، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «لعلها تحبسنا» ثم قال: «ألم تكن طافت معكن؟» فلمّا قيل له: بلى، قال: «فاخرجن» فلو قيل له: لم تطف، لاحتبس عليها حتى تطهر من حيضتها وتطوف؛ لأن من أدرك عرفة قبل انفجار الصبح من يوم النحر، فقد أدرك الحج، فكل فرض فيه سواء، يجىء به متى ما أمكنه وقدر عليه، وكل سنة فيه جبرها بالدم، فالمرأة الحائض قبل طواف الإفاضة، تبقى ويحبس عليها كريها حتى تطهر فتفيض، فإذا كانت قد أفاضت ثم حاضت وخرج الناس، لم يكن عليها البقاء لوداع البيت، ورخص لها فى أن تنفر وتدع السنة فى طواف الوداع رخصة لها وعتذار وسعته.

ذكر ابن عبد الحكم، عن مالك، قال: إذا حاضت المرأة أو نفست قبل الإفاضة، فلا

(٣٧٣١) أخرجه الترمذى برقم ٩٤٣ ج ٣ كتاب الحج باب ما جاء فى المرأة تحيض بعد الإفاضة عن عائشة. وأحمد ٢٠٢/٦ عن عائشة. والبيهقى بالطبرى ١٦٢/٥ عن عائشة. والبغوى بشرح السنة ٢٣٣/٧ عن عائشة.

تبرح حتى تطهر وتطوف بالبيت ويجبس عليها الكرى ما يجبس على الحائض خمسة عشر يوما، ويجبس على النفساء حتى تطهر بأقصى ما يجبس النساء الدم، ولا حجة للكرى أن يقول: لم أعلم إنها حامل، وليس عليها أن تعينه فى العلف، قال: وإن حاضت بعد الإفاضة، فلتنفر قال: وإن اشترطت عليه عمرة المحرم، فحاضت قبل أن تعتمر، فلا يجبس عليها كرىها، ولا يرجع عليها من الكراء شىء، قال: وإن كان بين الحائض وبين طهرها اليوم واليومان، أقام معها أبدا، وإن كان بين ذلك أيام لم يجبس إلا كرىها وحده، وقال محمد بن المواز: لست أعرف حبس الكرى وحده، كيف يجبسه وحده، يعرضه ليقطع عليه الطريق الموحدة.

وفى الحديث المذكور فى هذا الباب: دليل واضح على ما ذكرنا، إلا أن الفقهاء اختلفوا فيما ترك طواف الوداع غير الحائض، فقال مالك: من ترك وداع البيت أساء، ولا دم عليه؛ لأن الوداع عنها من مستحبات الحج، بدليل قوله ﷺ: «فاخرجن»، وفى غير هذا الحديث: «فلا إذا» وهذا تنبيه على أنه لم يبق عليها من النسك شىء، ومما يدل على ذلك: أن أهل مكة والمقيمين بها، لا وداع عليهم، فعلم أنه استحباب، والمستحب إذا ترك ليس فيه دم، ولما كان طواف الوداع بعد استباحة وطء النساء أشبه طواف المكى والمعتمر، فلا شىء فيه، وقال أبو حنيفة والثورى والشافعى وأصحابهم: عليه دم، ومن حجته: أن ابن عباس كان يقول: من ترك شيئا من نسكه، فعليه دم، ومن أصحاب الشافعى من يقول: أن هذا الدم استحباب، وقد أجمعوا: أن طواف الوداع، من النسك، ومن سنن الحج المسنونة.

قال أبو عمر: قد روى ذلك عن عمر، وابن عباس، وغيرهم، ولا يخالف لهم من الصحابة، وروى معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، خطب الناس، فقال: إذا نفرتم من منى: فلا يصدر أحد حتى يطوف بالبيت، فإن آخر المناسك الطواف بالبيت، ونافع، عن ابن عمر، عن عمر، مثله ومعمر، عن أيوب، عن نافع، وعن الزهرى، عن سالم أن صفية بنت أبى عبيد حاضت يوم النحر بعدما طافت بالبيت، فأقام ابن عمر عليها سبعا حتى طهرت، فطافت، فكان آخر عهدها بالبيت، قال الزهرى: وأخبرنى طاوس أنه سمع ابن عمر قبل أن يموت بعام أو بعامين، يقول: أما النساء فقد رخص لهن، قال الزهرى: ولو رأيت طاوسا علمت أنه لا يكذب، قال معمر: وأخبرنا ابن طاوس، عن أبيه، أنه سمع ابن عمر يقول: لا يتفرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فقلت: ما له لم يسمع ما سمع أصحابه، ثم جلست إليه من العام المقابل فسمعتة يقول: أما النساء فقد رخص لهن، قال عبدالرزاق: وأخبرنا معمر، عن

ابن طاوس، عن أبيه، أن زيد بن ثابت، وابن عباس تماريا فى صدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها الطواف بالبيت، فقال ابن عباس: تنفر، وقال زيد: لا تنفر، فدخل زيد على عائشة فسألها، فقالت: تنفر فخرج زيد وهو يتسم، ويقول: ما الكلام إلا ما قلت.

قال أبو عمر: هكذا يكون الإنصاف، وزيد معلم ابن عباس، فما لنا لا نقتدى بهم، والله المستعان.

قال أبو عمر: كل من لم يطف طواف الوداع، وأمكنه الرجوع إليه بغير ضرر يدخل عليه، رجع فطاف ثم نفر، وقد كان عمر بن الخطاب يرد من لم يودع البيت بالطواف من مر الظهران، وقال مالك: هذا عندى بعيد، وفيه ضرر داخل على الناس، وإنما يرجع إلى طواف الوداع من كان قريبا، ولم يكن عليه فى انصرافه ضرر، يقال: إن بين مر الظهران ومكة، خمسة عشر ميلا، وأهل العلم كلهم يستحب أن لا يدع أحد وداع البيت، إذا كان عليه قادرا، فإن نفر ولم يودع، فقد ذكرنا ما للعلماء فى ذلك من إيجاب الدم، وقال مالك: إذا حاضت المرأة بمنى قبل أن تطوف للإفاضة، فإنها تقيم حتى تطهر، ثم تطوف بالبيت للإفاضة، ثم تخرج إلى بلدها، قال مالك: وليس عليها أن تعينه فى العلف.

قال أبو عمر: فهذان الطرفان، قد مضى حكمهما أو الإجماع والاختلاف فيها، وبقي الطواف الثالث، وهو طواف الدخول الذى يصله الحاج بالسعى بين الصفا والمروة إذا لم يخش فوت عرفة، ولا خلاف بين العلماء أن هذا الطواف من سنن الحج وشعائره ونسكه، واختلفوا فىمن قدم مكة، وهو قادر على الطواف، غير خائف فوت عرفة، فلم يطف، فقال مالك بن أنس فىمن قدم يوم عرفة: إن شاء أحر الطواف إلى يوم النحر، وإن شاء طاف وسعى، ذلك واسع كله، قال: وإن قدم يوم التروية، فلا يترك الطواف.

قال أبو عمر: فإن تركه فتحصيل مذهب مالك والشافعى: أن عليه لتركه دماء والدم عندهم خفيف فى ذلك؛ لأنه نسك ساقط عن المكى، وعن المراهق الذى يخاف فوت عرفة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا ترك الحاج طواف الدخول فطاف طواف الزيارة، رمل فى ثلاثة أشواط منه، وسعى بين الصفا والمروة، ولم يكن عليه شىء، وقال أبو ثور: إن ترك الحاج إذا قدم مكة، الطواف للدخول، وهو بمكة، حتى أتى منى كان عليه دم، وذلك أن هذا شىء من نسكه تركه.

قال أبو عمر: حجة من أوجب فيه الدم: أن النبى ﷺ فعله فى حجته وقال: «خذوا

عنى مناسككم» (٣٧٣٣) وهو المبين عن الله مراده، فصار من مناسك الحج وسننه، فوجب على تاركه الدم، وحجة من لم ير فيه شيئاً: إن الله لم يأمر بذلك الطواف ولا رسوله ولا اتفق الجمع على وجوبه سنة والقول الأول أصح وأقيس - والله أعلم.

٤٣١ - حديث تاسع عشر لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن رسول الله ﷺ ذكر صفية بنت حبي فقيل: إنها قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: لعلها حابستنا، فقالوا: يا رسول الله، إنها قد طافت، فقال رسول الله ﷺ: فلا إذا» (٣٧٣٤).

هذا حديث لا خلاف بين فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام في القول به، وأن المرأة إذا حاضت بعد طوافها بالبيت طوافها للإفاضة، أنها تنفر ولا تنتظر طهرها لطواف الوداع، وأن طواف الوداع ساقط عنها، ولا شيء في ذلك عليها؛ ولا يجبس عليها كرى ولا غيره اتباعاً لهذا الحديث، وهو أمر مجتمع عليه عندهم، وقد ذكرنا هذه المسألة وما فيها عن السلف، وما يجب في المرأة لو كان حيضها قبل طواف الإفاضة، وما في ذلك كله ووجوهه ممهداً في باب عبد الله بن أبي بكر من هذا الكتاب والحمد لله.

٤٣٢ - حديث سابع عشر لعبد الله بن أبي بكر:

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، أخبره أن أم سليم بنت ملحان استفتت رسول الله ﷺ وحاضت أو ولدت بعدما أفاضت يوم النحر فأذن لها رسول الله ﷺ فخرجت.

هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك فيما علمت، ولا أحفظه عن أم سليم إلا من هذا الوجه، وهو منقطع وأعرفه أيضاً من حديث هشام، عن قتادة، عن عكرمة أن أم سليم (٣٧٣٥). استفتت رسول الله ﷺ بمعناه، وهذا أيضاً منقطع، والمحفوظ في هذا الحديث عن أبي سلمة، عن عائشة قصة صفية، وحديث عائشة في قصة صفية متواتر الطرق عن عائشة.

(٣٧٣٣) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٢٥/٥ عن جابر. والزيلعي بنصب الراية ٥٥/٣. وعزاه مسلم عن أبي الزبير عن جابر. والزبيدي بالإتحاف ٤/٤٣٧. وعزاه إلى مسلم والنسائي عن جابر.

(٣٧٣٤) أخرجه أبو داود برقم ٢٠٠٣ ج٢ كتاب المناسك باب الحائض تخرج بعد الإفاضة عن عائشة. وأحمد ٢٣١/٦ عن عائشة.

(٣٧٣٥) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٦٤/٥ عن أم سليم.

وأما حديث أبي سلمة عن عائشة في ذلك: فحدثناه محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد ابن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وعروة أن عائشة قالت: «حاضت صفية بنت حبي بعدما أفاضت، قالت عائشة: فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: أحابستنا هي؟ فقلت: يا رسول الله، إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت، ثم حاضت بعد الإفاضة، فقال: رسول الله ﷺ فلتنفر» (٣٧٣٦). ورواه ابن وهب عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة مثله، ورواه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة، عن عائشة مثله بمعناه.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا حمزة بن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، أخبرني أبي، عن جدي، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبدالرحمن بن هرم، عن أبي سلمة أن عائشة قالت: حججنا مع رسول الله ﷺ فأفضنا يوم النحر، وحاضت صفية، فأراد رسول الله ﷺ منها ما يريد الرجل من امرأته فقالت: يا رسول الله، ﷺ إنها حائض فقال: «أحابستنا هي؟» قالوا: يا رسول الله، قد أفاضت يوم النحر، قال: «أخرجوا» وقد روى هذا الحديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن صفية حاضت، الحديث. والصواب عند أهل العلم بالحديث في هذا الإسناد قول الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وقد مضى القول في معنى هذا الحديث فيما تقدم في باب عبد الله بن أبي بكر من كتابنا هذا، والحمد لله، وبه التوفيق.



٤٥ - باب فدية من حلق قبل أن ينحر

٤٣٣ - عبد الكريم بن مالك الجزري:

لمالك عنه حديث واحد، وعبد الكريم بن مالك هذا يكنى أبا سعيد، يقال: مولى قيس غيلان، وقيل: مولى بني أمية، وقيل: مولى محمد بن مروان بن الحكم، وهذا هو الصحيح، إن شاء الله.

كان عبد الكريم هذا أصله من اصطخر، فانتقل إلى حران وسكنها إلى أن مات بها سنة سبع وعشرين ومائة، وهو معدود في أهل الجزيرة نسبة إلى البلدة، وهو ابن عم

خصيف الجزرى لحا، وكان عبدالكريم هذا ثقة مأمونا محدثا كثير الحديث، روى عنه جماعة من الأئمة، منهم: شعبة، ومالك، والثوري، وابن عيينة، ويروى أنه رأى أنس بن مالك، رواه عبدالله بن جعفر الرقى، عن عبيدالله بن عمرو الرقى، عن عبدالكريم الجزرى، قال: رأيت أنس بن مالك يطوف بالبيت وعليه ثوب خبز. وقال الثورى: ما رأيت أفضل منه! كان يحدثنا بالشئ لا يوجد إلا عنده، فلا نعرف ذلك فيه.

وقال ابن عيينة: عبدالكريم الجزرى ثقة رضى لا يقول إلا حدثنا أو سمعت، وقال على بن المدينى ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل: عبدالكريم الجزرى ثقة.

مالك عن عبدالكريم بن مالك الجزرى، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة «أنه كان مع رسول الله ﷺ محرما فأذاه القمل فى رأسه، فأمره رسول الله ﷺ أن يخلق رأسه، وقال له: صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين مدين مدين لكل إنسان، أو أنسك بشاة، أى ذلك فعلت أجزا عنك» (٣٧٣٧).

قال أبو عمر: هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك، عن عبدالكريم الجزرى، عن ابن أبى ليلى. وتابعه أبو المصعب، وابن بكير، والقعنبي، ومطرف، والشافعى، ومعن ابن عيسى، وسعيد بن عفير، وعبدالله بن يوسف التنيسى، ومصعب الزبيرى، ومحمد بن المبارك الصورى، كل هؤلاء روه عن مالك كما رواه يحيى، لم يذكروا مجاهدا فى إسناده هذا الحديث. ورواه ابن وهب، وابن القاسم، ومكى بن إبراهيم عن مالك، عن عبدالكريم الجزرى، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة. وذكر الطحاوى أن القعنبي رواه هكذا كما رواه ابن وهب، وابن القاسم فذكر فيه مجاهدا.

قال أبو عمر: الصواب فى إسناده هذا الحديث قول من جعل فيه مجاهدا بين عبدالكريم وبين ابن أبى ليلى، ومن أسقطه، فقد أخطأ فيه والله أعلم. وزعم الشافعى أن مالكا هو الذى وهم فيه، فرواه عن عبدالكريم، عن ابن أبى ليلى، وأسقط من إسناده مجاهدا.

(٣٧٣٧) أخرجه البخارى بنحوه ٣١/٣ كتاب المحصر باب قول الله: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ عن كعب بن عجرة. ومسلم ٨٦٠/٢ كتاب الحج باب ١٠ رقم ٨٢ عن كعب بن عجرة. والنسائى ١٩٥/٥ عن كعب بن عجرة. وأحمد ٢٤١/٤ عن كعب بن عجرة. والبيهقى بالكبرى ١٦٩/٥ عن كعب بن عجرة. والطبرانى الكبير ١٠٨/١٩ عن كعب بن عجرة. والبغوى بشرح السنة ٢٧٨/٧ عن كعب بن عجرة.

قال أبو عمر: وعبدالكريم لم يلق ابن أبي ليلى ولا رآه، والحديث محفوظ لمجاهد عن ابن أبي ليلى من طرق شتى صحاح كلها، وهذا عند أهل الحديث آيين من أن يحتاج فيه إلى استشهاد، وتوفى مجاهد بن جبر، ويقال: ابن جبير، والأكثر يقولون: ابن جبر سنة ثلاث ومائة، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة، ويقولون: إنه مات ساجدا.

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة الأنصارى، أنه حدثه «أنه كان أهل فى ذى القعدة، وأنه قمل رأسه، فأتى عليه رسول الله ﷺ وهو يوقد تحت قدر له، فقال له: كأنك يؤذيك هوام رأسك، قال: أجل، قال: احلق رأسك، واهد هديا؛ فقال: ما أجد هديا، قال: فأطعم ستة مساكين، فقال: ما أجد، فقال: صم ثلاثة أيام، قال: فحلقت وصمت» (٣٧٣٨).

قال أبو عمر: فى رواية أبي الزبير لهذا الحديث عن مجاهد، - وهو تابع مثله - ما يدل على أنه حديث احتيج فيه إلى مجاهد، وهو معروف به عند الحجازيين، وقد روى هذا الحديث عن مجاهد جماعة جلة، منهم: أيوب السخيتانى، وابن أبى نجيح، وحميد بن قيس، وغيرهم.

وأما رواية إبراهيم بن طهمان لهذا الحديث على الترتيب، فلم يتابع عليها فى رواية مجاهد له، والله أعلم.

ورواية من روى فيه التخيير أكثر، وقد ذكرنا كثيرا من طرق هذا الحديث فى باب حميد بن قيس، وسيأتى منها كثير أيضا فى باب عطاء الخراسانى، إن شاء الله.

وقد روى هذا الحديث مكى بن إبراهيم عن مالك، كما رواه ابن وهب وابن القاسم: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن على بن طالب البغدادى أبو القاسم، قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسى النحوى، قال: حدثنا أحمد بن الخباب، قال: حدثنا مكى بن إبراهيم، عن مالك بن أنس، عن عبدالكريم الجزرى، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، أنه كان مع رسول الله ﷺ محرما - فذكر الحديث كما تقدم عن مالك حرفا مجرف؛ ما فى هذا الحديث من الأحكام والمعانى فى باب حميد بن قيس من كتابنا هذا فلا معنى لتكرير ذلك هاهنا.

ولفظ حديث مالك هذا عن عبدالكريم مستعمل عند جميع العلماء فيمن حلق رأسه من أذى وضرورة، لا يختلفون في شيء منه، وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة، ومعان في بعضها تفاوت، وقد ذكرنا ذلك كله أو أكثره وذكرنا تنازع العلماء فيه في باب حميد بن قيس، والحمد لله.

وحديث مالك هذا أحسن ما نقل عن كعب بن عجرة في قصته هذه؛ لأن ما فيه لمن حلق من ضرورة، قد اتفق العلماء عليه، إلا أن اختلافهم في موضع الدم والإطعام أيضا على ما قدمنا في باب حميد بن قيس، وفي نحر على بن أبي طالب عن ابنه الحسين بالسقيا جزورا حين حلق رأسه من المرض الذي أصابه ما تسكن النفس إليه لظهوره وعلوه، وبالله التوفيق.

٤٣٤ - حميد الأعرج المكي:

وهو حميد بن قيس مولى بنى فزارة ومن نسبه إلى ولاء بنى فزارة قال: هو آل منظور ابن سيار وقيل: مولى عفراء بنت سيار بن منظور، وقال مصعب الزبيري: مولى أم هاشم بنت سيار بن منظور الفزاري امرأة عبدالله بن الزبير فنسب إلى الزبير ويقال: مولى بنى أسد وآل الزبير أسديون أسد قريش وحميد بن قيس، مكي، ثقة صاحب قرآن، يكنى أبا صفوان، وقيل: أبا عبدالرحمن، وإليه يسند كثير من أهل مكة قراءتهم وإلى عبدالله بن كثير وابن محيصن. وأخوه عمر بن قيس هو المعروف بسندل مكي ضعيف عندهم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثني أبي عن حميد بن قيس المكي مولى بنى أسد بن عبدالعزيز، قال أحمد بن زهير: وسمعت يحيى بن معين يقول: حميد بن قيس مكي ثقة.

قال أبو عمر: لمالك عنه ستة أحاديث مرفوعة في الموطأ منها حديثان متصلان مسندان، ومنها حديث ظاهره موقوف، ومنها ثلاثة متقطعات أحدها شركه فيه ثور بن زيد وقد تقدم ذكره في باب ثور بن زيد، وتأتي الخمسة في بابيه هذا، إن شاء الله.

حديث أول حميد بن قيس:

مالك عن حميد بن قيس، عن مجاهد أبي الحجاج، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال له: «لعلك أذاك هوامك؟ قال: فقلت: نعم، يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك

بشارة^(٣٧٣٩). هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد متصلاً، وتابعه القعنبي والشافعي وابن عبدالحكم، وعتيق بن يعقوب الزبيري، وابن بكير، وأبو مصعب، وأكثر الرواة وهو الصواب. ورواه ابن وهب، وابن القاسم، وابن عفير عن مالك، عن حميد بن قيس، عن مجاهد، عن كعب بن عجرة لم يذكروا ابن أبي ليلى. وكذلك اختلف الرواة عن مالك في حديثه عن عبدالكريم الجزري في حديث كعب بن عجرة هذا. وسنذكر لك في بابنا هذا، إن شاء الله. والحديث لمجاهد عن ابن أبي ليلى صحيح لا شك فيه عند أهل العلم بالحديث، رواه ابن أبي نجيح عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، وكذلك رواه أبو بشر وأيوب وابن عون وغيرهم عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة وهو الصحيح من رواية حميد بن قيس، وعبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، وابن أبي ليلى هذا هو عبدالرحمن بن أبي ليلى من كبار تابعي الكوفة، وهو والد محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى فقيه الكوفة وقاضيهما، ولأبيه أبي ليلى صحبة. وقد ذكرناه في كتابنا من كتاب الصحابة بما يغني عن ذكره هاهنا.

قال أبو عمر: لم يذكر حميد بن قيس في هذا الحديث كم الإطعام وقد رواه جماعة عن مجاهد كذلك لم يذكروه وذكره جماعة عن مجاهد، ومنهم: عبدالكريم الجزري من رواية مالك، وذكره من غير رواية مالك من حديث مجاهد وغيره جماعة. ومن ذكره حجة على من لم يذكروه. ولم يذكر حميد أيضاً في هذا الحديث العلة التي أوجبت ذلك القول من رسول الله ﷺ لكعب بن عجرة، ولا الموضع الذي قال له ذلك فيه. وكان ذلك القول منه لكعب وهو محرم زمن الحديبية. ذكر ذلك جماعة من حديث مجاهد وغيره. وروى مالك عن عبدالكريم بن مالك الجزري، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، أنه كان مع رسول الله ﷺ وهو محرم فأذاه القمل في رأسه «فأمره رسول الله ﷺ أن يخلق رأسه وقال: صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين مدين أو انسلك شاة أي ذلك فعلت أجزأ عنك».

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن منصور، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثنا

(٣٧٣٩) أخرجه البخاري ٣/٣١ كتاب المحصر باب قول الله: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ عن كعب بن عجرة. والبيهقي بالكبرى ٥/٥٥ عن كعب بن عجرة. والطبراني الكبير ١٩/١٠٩ عن كعب بن عجرة وذكره بالكنز برقم ١١٩٦٢. وعزه السيوطي للبيهقي بالسنن. وأبو داود عن كعب ابن عجرة.

أبان، يعنى ابن صالح، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة الأنصارى، قال: أصابنى هوام فى رأسى وأنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية حتى تخوفت على بصرى. قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾ (٣٧٤٠) الآية، فدعانى رسول الله ﷺ فقال: احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين فرقا من زيب أو انسك شاة، (٣٧٤١) فحلق رأسى ثم نسكت.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو قلابة الرقاشى، قال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن أبى بشر، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، قال: «ملت إلى رسول الله ﷺ والقمل تتناثر على وجهى فقال: يا أبا كعب ما كنت أرى أن الجهد بلغ بك ما أرى، فأمرنى أن أحلق رأسى وأنسك نسكة أو أطعم ستة مساكين أو أصوم ثلاثة أيام» (٣٧٤٢) وفى رواية ابن أبى نجيح عن ابن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، قال: صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا بين ستة مساكين، ورواه أبو قلابة: أو اذبح شاة، من حديث معمر، وسيف بن سليمان، وورقاء، وابن عيينة، عن ابن أبى نجيح. وكذلك رواه معمر عن أيوب، عن مجاهد، عن ابن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، قال فيه: أو تطعم فرقا بين ستة مساكين. ورواه أبو قلابة عن عبدالرحمن بن أبى ليلى، عن كعب بن عجرة، قال فيه: فاحلق شعرك واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع تمر بين ستة مساكين. وكذلك قال سليمان بن قرم، عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، عن عبد الله بن معقل المزنى سمع كعب بن عجرة فى هذا الحديث قال: أتقدر على نسك؟ قال: لا، قال: فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين؛ لكل مسكين نصف صاع من تمر. ورواه أبو عوانة عن عبدالرحمن بن الأصبهاني بإسناده مثله سواء وكذلك روى أشعث عن الشعبي، عن عبد الله بن معقل، عن كعب بن عجرة: إطعام ثلاثة أصع تمر بين ستة مساكين. ورواه شعبة عن عبدالرحمن بن الأصبهاني سمع عبد الله بن معقل سمع كعب بن عجرة فى هذا

(٣٧٤٠) البقرة ١٩٦.

(٣٧٤١) أخرجه الطبرانى بالكبير ١٠٩/١٩ عن كعب بن عجرة.

(٣٧٤٢) أخرجه البخارى ج ٥٩/٦ كتاب التفسير باب قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ عن كعب ابن عجرة. ومسلم ٨٦٢/٢ كتاب الحج رقم ٨٥ باب جواز حلق الرأس للمحرم عن عبد الله بن معقل. وابن ماجه برقم ٣٠٧٩ كتاب المناسك باب فدية المحصر عن عبد الله بن معقل. والبيهقى بالكبرى ٥٥/٥ كتاب الحج باب من احتاج إلى حلق رأسه عن عبد الله بن معقل. والبيهقى بشرح السنة ٢٧٨/٧ عن عبد الله بن معقل.

الحديث قال: «أو أطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من طعام» (٣٧٤٣). هكذا يقول شعبة في هذا الحديث بهذا الإسناد من طعام لم يقل من تمر.

قال أبو عمر: من روى الحديث عن أبي قلابة، عن كعب بن عجرة أو عن الشعبي، عن كعب بن عجرة فليس بشيء، والصحيح فيه عن أبي قلابة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة. وأما الشعبي فاختلف فيه عليه، فرواه بعضهم عنه، عن عبدالرحمن، عن كعب بن عجرة، وبعضهم جعله عن الشعبي، عن كعب بن عجرة، وبعضهم عنه، عن عبدالله بن مغفل، عن كعب بن عجرة، وبعضهم جعله عن الشعبي، عن كعب بن عجرة، ولم يسمع الشعبي من كعب بن عجرة، ولا سمعه أبو قلابة من كعب بن عجرة، والله أعلم.

قال أبو عمر: كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فإنما ذكره بشاة، وهو أمر لاختلاف فيه بين العلماء، وأما الصوم والإطعام فاختلفوا فيه، فجمهور فقهاء المسلمين على أن الصوم ثلاثة أيام، وهو محفوظ صحيح في حديث كعب بن عجرة، وجاء عن الحسن وعكرمة ونافع أنهم قالوا: الصوم في فدية الأذى عشرة أيام، والإطعام عشرة مساكين، ولم يقل بهذا أحد من فقهاء الأمصار ولا أئمة الحديث.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا أحمد بن دحيم، قال: حدثنا إبراهيم بن حماد، قال: حدثني عمي إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بشر بن المفضل، قال: حدثنا إبراهيم بن عون، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: قال كعب بن عجرة: «في أنزلت هذه الآية «أتيت النبي ﷺ فقال: ادنه، فدنوت، مرتين أو ثلاثا فقال: أتؤذيك هوامك؟ قال ابن عون: وأحسبه قال: نعم، قال - فأمرني بصيام أو صدقة أو نسك مما تيسر» (٣٧٤٤).

قال إسماعيل: وحدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة قال: «أتى على رسول الله ﷺ زمن الحديبية، وأنا أوقد تحت برمة لي، والقمل يتناثر على وجهي، فقال: أتؤذيك هوام رأسك؟ قلت: نعم، قال: «احلق وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسك نسيسة» (٣٧٤٥). قال أيوب: لا أدري بأيها بدأ.

(٣٧٤٣) أخرجه الطبراني بالكبير ١٣٦/١٩ كعب بن عجرة.

(٣٧٤٤) أخرجه البخاري بنحوه ٣١/٣ كتاب المحصر باب قوله: «أو صدقة» عن كعب بن عجرة. والترمذي برقم ٩٥٣ ج٣ كتاب الحج باب ما جاء في المحرم يخلق رأسه في إحرامه عن كعب بن عجرة. والبيهقي بالكبرى ١٧٠/٤ عن كعب بن عجرة.

(٣٧٤٥) أخرجه الترمذي برقم ٢٩٧٤ ج٥ كتاب تفسير القرآن باب ٣٠ عن كعب بن عجرة. والبيهقي بدلائل النبوة ١٤٩/٤ عن كعب بن عجرة.

وحدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: سمعت مجاهدا يحدث عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة قال: أتى على رسول الله ﷺ زمن الحديبية، فذكره حرفا بحرف.

ورواه أبو الزبير، عن مجاهد، حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا محمد بن سابق، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة الأنصاري أنه حدثه أنه كان أهلاً في ذى القعدة، وأنه قمل رأسه فأتى عليه النبي ﷺ وهو يوقد تحت قدر له، فقال له: كأنك تؤذيك هوام رأسك؟ قال: أجل، قال: «احلق واحد هديا. فقال: ما أجد هديا، قال: فأطعم ستة مساكين. فقال: ما أجد، فقال: صم ثلاثة أيام» (٣٧٤٦).

قال أبو عمر: كأن ظاهر هذا الحديث على الترتيب وليس كذلك. ولو صح هذا كان معناه الاختيار أولا فأولا، وعامة الآثار عن كعب بن عجرة وردت بلفظ التخيير وهو نص القرآن، وعليه مضى عمل العلماء في كل الأمصار وفتواهم، وبالله التوفيق. واختلف الفقهاء في الإطعام في فدية الأذى؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: الإطعام في ذلك مدان مدان بمد النبي ﷺ، وهو قول أبو ثور وداود. وروى عن الثوري أنه قال في الفدية: من البر نصف صاع، ومن التمر والشعير والزبيب صاع. وروى عن أبي حنيفة أيضا مثله؛ جعل نصف صاع بر عدل صاع تمر. وهذا على أصله في ذلك. وقال أحمد بن حنبل مرة كما قال مالك والشافعي، ومرة قال: إن أطعم براء، فمد لكل مسكين، وإن أطعم تمرا فنصف صاع.

قال أبو عمر: لم يختلف الفقهاء أن الإطعام إنما هو لستة مساكين، إلا ما ذكرنا عن الحسن وعكرمة ونافع وهو قول لا يعرج عليه؛ لأن السنة الثابتة تدفعه. وقال مالك - رحمه الله - : لا يجزئه أن يغدى المساكين ويعشيهم في كفارة الأذى حتى يعطى كل مسكين مدين مدين بمد النبي ﷺ. وبذلك قال الثوري والشافعي ومحمد بن الحسن. وقال أبو يوسف: يجزئه أن يغديهم ويعشيهم.

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾ (٣٧٤٧).

قال ابن عباس: المرض أن يكون برأسه قروح، والأذى القمل. وقال عطاء: المرض الصداق والقمل وغيره. وحديث كعب بن عجرة أوضح شيء في هذا وأصحه وأولى ما عول عليه في هذا الباب، وهو الأصل.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن أحمد بن كامل، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد، قال: سمعت أحمد بن صالح - يعنى المصرى - يقول: حديث كعب ابن عجرة فى الفدية سنة معمول بها لم يروها أحد من الصحابة غيره ولا رواها عن كعب بن عجرة إلا رجلان: عبدالرحمن بن أبى ليلى، وعبدالله بن معقل، وهذه سنة أخذها أهل المدينة وغيرهم عن أهل الكوفة. قال أحمد: قال ابن شهاب: سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يشتبوا كم عدد المساكين، وأجمعوا أن الفدية واجبة على من حلق رأسه من عذر وضرورة وأنه مخير فيما نص الله ورسوله عليه مما ذكرنا على حسب ما تقدم ذكره. واختلفوا فيمن حلق رأسه من غير ضرورة عامداً، أو تطيب لغير ضرورة عامداً، أو لبس لغير عذر عامداً، فقال مالك: بئس ما فعل وعليه الفدية وهو مخير فيها إن شاء صام ثلاثة أيام، وإن شاء ذبح شاة، وإن شاء أطعم ستة مساكين مدين مدين من قوته، أى ذلك شاء فعل. وسواء عنده العمد فى ذلك والخطأ لضرورة وغير ضرورة، وهو مخير فى ذلك عنده. وقال الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما وأبو ثور: ليس بمخير إلا فى الضرورة لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ فأما إذا حلق عامداً أو تطيب عامداً لغير عذر، فليس بمخير وعليه دم لا غير. واختلفوا فيمن حلق أو لبس أو تطيب ناسياً، فقال مالك - رحمه الله - : العمد والناسى فى ذلك سواء فى وجوب الفدية. وهو قول أبى حنيفة والثورى والليث، وللشافعى فى هذه المسألة قولان: أحدهما: لا فدية عليه، والآخر: عليه الفدية. وقال داود وإسحاق: لا فدية عليه فى شيء من ذلك إن صنعه ناسياً. وأكثر العلماء يوجبون الفدية على المحرم إذا حلق شعر جسده أو أطال أو حلق موضع المحاجم، وبعضهم يجعل عليه فى كل شيء من ذلك دماً. وقال داود: لا شيء عليه فى حلق شعر جسده. واختلفوا فى موضع الفدية المذكورة، فقال مالك: يفعل ذلك أين شاء، إن شاء بمكة وإن شاء ببلده، وذبح النسك والإطعام والصيام عنده سواء، يفعل ما شاء من ذلك، أين شاء. وهو قول مجاهد. والذبح هاهنا عند مالك نسك، وليس بهدى، قال: والنسك يكون حيث شاء، والهدى لا يكون إلا بمكة، وحجته فى أن النسك يكون بغير مكة، حديثه عن يحيى بن سعيد، عن يعقوب بن خالد المخزومى، عن أبى أسماء مولى عبد الله ابن جعفر أنه أخبره أنه كان مع عبد الله بن جعفر، وخرج معه من المدينة، فمروا على

حسين بن علي، وهو مريض بالسقيا، فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف الموت خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس، وهما بالمدينة، فقدا عليه، ثم إن حسيناً أشار إلى رأسه، فأمر علي بن أبي طالب برأسه فحلق، ثم نسك عنه بالسقيا، فنحر عنه بغيراً. قال مالك: قال يحيى بن سعيد: وكان حسين خرج مع عثمان في سفره إلى مكة. فهذا واضح في أن الذبح في فدية الأذى جائز بغير مكة. وجائز عند مالك في الهدى إذا نحر في الحرم أن يعطاه غير أهل الحرم؛ لأن البغية فيه إطعام مساكين المسلمين. قال: ولما جاز الصوم أن يؤتى به في غير الحرم، جاز إطعام غير أهل الحرم. وقال أبو حنيفة والشافعي: الدم والإطعام لا يجزى إلا بمكة، والصوم حيث شاء. وهو قول طاوس. قال الشافعي: الصوم مخالف للإطعام والذبح؛ لأن الصوم لا منفعة فيه لأهل الحرم. وقد قال الله: ﴿هَدِيَا بِالْعُكْبَةِ﴾ (٣٧٤٨) رفقا لمساكين الحرم، جيران بيته، والله أعلم. وقد قال عطاء: ما كان من دم فبمكة، وما كان من إطعام أو صيام فحيث شاء.

وعن أبي حنيفة وأصحابه أيضاً مثل قول عطاء. وعن الحسن أن الدم بمكة، ذكر إسماعيل القاضي حديث علي حين حلق رأس حسين ابنه بالسقيا ونسك عنه، في موضعه من حديث مالك وغيره عن يحيى بن سعيد، ثم قال: هذا أئبن ما جاء في هذا الباب وأصح، وفيه جواز الذبح في فدية الأذى بغير مكة.

قال أبو عمر: الحجة في ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾. ثم قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾. ولم يقل في موضع دون موضع؛ فالظاهر أنه حيث ما فعل أجزأ. وقد سمي رسول الله ﷺ ما يذبح في فدية الأذى نسكاً، ولم يسمه هدياً، فلا يلزمنا أن نرده قياساً على الهدى، ولا أن نعتبه بالهدى مع ما جاء في ذلك عن علي - رضي الله عنه - ومع استعمال ظاهر الحديث في ذلك، والله أعلم.

٤٣٥ - عطاء الخراساني أبو عثمان:

وهو عطاء بن أبي مسلم، قيل عطاء بن عبد الله، وقيل عطاء بن ميسرة مولى المهلب ابن أبي صفرة، وقيل مولى لهذيل، والأول أكثر وأشهر: أنه مولى المهلب بن أبي صفرة. أصله من مدينة بلخ من خراسان، وسكن الشام، وهو يعد في الشاميين، وكان فاضلاً عالماً بالقرآن عاملاً، روى عنه جماعة من الأئمة، منهم: مالك ومعمرو والأوزاعي وسعيد ابن عبدالعزيز، وغيرهم.

ولد سنة خمسين من التاريخ، وتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة، ذكر ذلك ضمرة وغيره عن عثمان بن عطاء، وذكر البخارى عن عبد الله بن عثمان بن عطاء أنه سأل، فقال: نحن من أهل بلخ، قال: وعطاء مولى المهلب بن أبي صفرة، ذكر ذلك فى التاريخ الكبير، وأدخله البخارى فى كتاب الضعفاء له، وذكر حكاية أيوب عن القاسم ابن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراسانى حدثت عنك أن النبى ﷺ أمر الذى واقع امرأته فى رمضان بعثت رقبة أو بكفارة الظهار؟ فقال سعيد: كذب ما حدثته، إنما بلغنى أن النبى ﷺ قال له: «تصدق، تصدق».

فأدخله البخارى فى كتاب الضعفاء له من أجل هذه الحكاية، وليس القاسم بن عاصم ممن يجرى بقوله ولا بروايته مثل عطاء الخراسانى، وعطاء الخراسانى أحد العلماء الفضلاء، وربما كان فى حفظه شىء، وله أخبار طيبة عجيبة فى فضائله ليس هذا موضع ذكرها. منها: ما أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة عن إبراهيم بن أبى عتبة، قال: كان عطاء الخراسانى يتكلم إذا صلى بكلمات، فغاب يوماً، فتكلم المؤذن، فقال رجاء بن حيوة: اسكت، إنا نكره أن نسمع الخير إلا من أهله.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا على بن سهل الرملى، قال: حدثنا ضمرة، عن إبراهيم بن أبى عتبة، قال: كنا نجلس إلى عطاء الخراسانى فكان يدعو بدعوات، فغاب، فتكلم رجل من المؤذنين، قال: فأنكر رجاء بن حيوة صوته، فقال: من هذا؟ فقال: أنا يا أبا المقدام. فقال: اسكت، فإنا نكره أن نسمع الخير إلا من أهله.

وقال يحيى بن معين: روى مالك، عن عطاء الخراسانى، وعطاء ثقة، قد رأى ابن عمر وسمع منه. لمالك عنه من مرفوعات الموطأ ثلاثة أحاديث أحدها مسند، والاثنان مرسلان.

حديث أول لعطاء الخراسانى:

مالك، عن عطاء بن عبد الله الخراسانى أنه قال: حدثنى شيخ بسوق اليرم (٣٧٤٩) بالكوفة عن كعب بن عجرة أنه قال: «جاءنى رسول الله ﷺ وأنا أنفخ تحت قدر لأصحابى، وقد امتلأ رأسى ولحيثى قملاً، فأخذ يجبهتى، ثم قال: احلق هذا الشعر، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين». وقد كان رسول الله ﷺ علم أنه ليس عندى ما أنسلك به (٣٧٥٠).

(٣٧٤٩) اليرم: جمع برمة: وهى قدر من الحجر.

(٣٧٥٠) أخرجه البخارى ج ٣/ ٣٠ كتاب المغازى باب غزوة الحديبية عن كعب بن عجرة. ومسلم

٨٦٠/٢ كتاب الحج باب ١٠ رقم ٨٠ عن كعب بن عجرة.

لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث، ويقولون: إن الشيخ الذي روى عنه عطاء الخراساني هذا الحديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهذا بعيد؛ لأن عبدالرحمن بن أبي ليلى أشهر في التابعين من أن يقول فيه عطاء: حدثني شيخ. وأظن القائل بأنه عبدالرحمن بن أبي ليلى؛ لما عرف أنه كوفي، وأنه الذي يروى الحديث عن كعب بن عجرة، ظن أنه هو، والله أعلم.

وقد روى هذا الحديث عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة جماعة منهم: الشعبي وأبو قلابة ومجاهد والحكم بن عتيبة، وغيرهم، وكلهم قال فيه: انسك بشاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم.

وقد ذكرنا كثيراً من ألفاظ المحدثين في هذا الحديث، والحكم في ذلك عند العلماء في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا؛ وقال في هذا الحديث بعضهم، عن داود، عن الشعبي: أمتعك دم؟ قال: لا، وقال بعضهم فيه عن الحكم بن عتيبة: فحلقت رأسي ونسكت. وهذا متعارض، وأصح ما فيه التخيير في النسك والإطعام والصيام.

وقد روى هذا الحديث عبداً لله بن معقل، عن كعب بن عجرة، وقد يكون ذلك الشيخ الذي ذكره عطاء الخراساني فهو كوفي، لا يبعد أن يلقاه عطاء، وهو أشبه عندي، والله أعلم.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبيداً لله بن محمد بن حبابه - ببغداد - قال: حدثنا عبداً لله بن محمد البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، قال: أخبرني عبدالرحمن بن الأصبهاني، قال: سمعت عبداً لله بن معقل قال: «جلست إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد - يعني مسجد الكوفة - فسألته عن هذه الآية: ﴿فَفَقْدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكِ﴾^(٣٧٥١) فقال: حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي، فقال: ما كنت أرى الجهد بلغ بك هذا، ما عندك شاة؟ قال: قلت: لا، فنزلت هذه الآية: ﴿فَفَقْدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكِ﴾. فقال: صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام، قال: فنزلت هذه الآية في خاصة، وهي لكم عامة»^(٣٧٥٢).

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا

شعبة عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، عن عبد الله بن معقل، قال: قعدت في هذا المسجد إلى كعب بن عجرة فسألته عن هذه الآية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾. فقال كعب: في نزلت، وكان في أذى من رأسي، فحُمِلت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي، فقال: ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى، أتجد شاة؟ قلت: لا، قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾. فالصوم: ثلاثة أيام، والصدقة على ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من طعام، والنسك شاة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، عن عبد الله ابن معقل، قال: «كنا في المسجد جلوساً فجلس إلينا كعب بن عجرة، فقال: في نزلت هذه الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾. قال: قلت: كيف كان شأنك؟ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ محرمين، فوقع القمل في رأسي ولحيتي وشاربي حتى تقع في حاجبي، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: ما كنت أرى بلغ منك هذا، ادع الحلاق، فدعا الحلاق، فحلق رأسي، قال: هل تجد من نسبكية؟ قال: لا. قال: فصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، لكل مسكين صاع. فنزلت في خاصة وللناس عامة» (٢٧٥٣).

قال أبو عمر: أما الشيخ الذي روى عنه عطاء الخراساني بالكوفة هذا الحديث، فيمكن أن يكون ابن أبي ليلى، ويمكن أن يكون عبد الله بن معقل الكوفي، ولا يبعد أن يلقاه عطاء، وهو الأشبه عندي، والله أعلم. وقد مضى القول في معنى هذا الحديث مهذَّباً مبسوطاً في باب حميد بن قيس، من هذا الكتاب، والحمد لله، وبه التوفيق.

* * *

٤٦ - باب جامع الحج

٤٣٦ - ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي:

قد ذكرنا أباه في كتاب الصحابة، فلا وجه لذكره هاهنا، وعيسى بن طلحة هذا: مدني، تابعي، ثقة. روى عنه ابن شهاب ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ومحمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة وغيرهم، وأمه سعدى ابنة ابن خارجة بن سنان بن أبي خارجة، وهو شقيق يحيى بن طلحة.

وتوفي عيسى بن طلحة بن عبيد الله سنة مائة.

قال الزبيرى^(١): كان عيسى بن طلحة صديقاً لعروة بن الزبير، وذكر خبره فى تعزيتة له فى رجله، قال: وأخبرنى مصعب بن عثمان، قال: قيل لعيسى بن طلحة: ما الحلم؟ قال: الذل.

لمالك عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله هذا حديث واحد، مسند فى الموطأ.

مالك، عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو، قال: «وقف رسول الله ﷺ للناس فى حجة الوداع بمنى، يسألونه، فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح؟ فقال رسول الله ﷺ: «اذبح ولا حرج». فجاء رجل آخر، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى؟ فقال: «ارم ولا حرج». قال: فما سئل رسول الله ﷺ عن شئ قدم ولا أخر، إلا قال: «افعل ولا حرج»^(٣٧٥٤). هذا حديث صحيح لا يختلف فى إسناده، ولا أعلم عن مالك اختلافاً فى ألفاظه إلا ما رواه يحيى بن سلام عن مالك، ذكره الدارقطنى عن الحسن بن رشيق، عن يوسف بن عبد الواحد، عن سليمان بن شعيب، عن أبى سلام، عن مالك، عن الزهرى، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ وقف للناس فى حجة الوداع، فقال رجل: يا رسول الله، حلقت قبل أن أذبح؟ فقال رسول الله ﷺ: «اذبح ولا حرج». قال آخر: يا رسول الله، ذبحت قبل أن أرمى؟ قال: «ارم ولا حرج». قال آخر: يا رسول الله، طفت بالبيت قبل أن أذبح؟ قال: «اذبح ولا حرج». قال: فما سئل عن شئ قدم أو أخر، إلا قال: لا حرج، لا حرج، ولم يقل أحد فى هذا الحديث: طفت قبل أن أذبح إلا يحيى بن سلام، ولم يتابع عليه. وهكذا رواه جمهور أصحاب ابن شهاب كما رواه مالك فى موطئه. وزاد فيه صالح بن أبى الأخضر عن ابن شهاب: وقف رسول الله ﷺ على ناقته، ولهذا مع ما روى عنه ﷺ من حديث جابر ما استحَب العلماء - والله أعلم - أن يرمى الرجل جمرة العقبة راكباً. ومن استحَب ذلك مالك

(١) الزبيرى: هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت.

(٣٧٥٤) أخرجه البخارى ج ٢/٣ كتاب الحج باب الفتيا على الدابة عند الجمرة عن عبد الله بن عمر. ومسلم ٩٤٨/٢ كتاب الحج باب ٥٧ رقم ٣٢٧ عن عبد الله بن عمرو بن العاص. والترمذى برقم ٩١٦ ج ٣ كتاب الحج باب فيمن حلق قبل أن يذبح عن عبد الله بن عمر. وأبو داود برقم ٢٠١٤ ج ٢/٢ كتاب المناسك باب فيمن قدم شيئاً قبل شئ فى حجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص. والدارقطنى ٢/٢٥١ عن عبد الله بن عمرو بن العاص. والطبرانى الكبير ١/١٥١ عن أسامة بن شريك. والبيهقى بالكبرى ١٤١/٥ عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

والشافعي وجماعة، قال مالك - رحمه الله - : يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وفي غير يوم النحر ماشياً.

وفي هذا الحديث من الفقه وجوه كثيرة من أحكام الحج، منها ما أجمعوا عليه، ومنها ما اختلفوا فيه، فأما قوله: فحلقت قبل أن أذبح؛ فإن العلماء مجمعون كافة عن كافة أن واجبا على المحرم أن لا يأخذ من شعره شيئاً، من حين يحرم بالحج، إلى أن يرمى جمرة العقبة في وقت رميها، فإن اضطر إلى حلق شعره لضرورة لازمة، فالحكم فيه ما نص الله في كتابه، وبَيَّنَّه رسول الله ﷺ في حديث كعب بن عجرة. وقد شرحنا ذلك فيما تقدم من كتابنا هذا. وأجمعوا أن النبي ﷺ حلق رأسه في حجته، بعدما رمى جمرة العقبة يوم النحر، بعد أن نحر، وقال: «اللهم اغفر للمحلقين» (٣٧٥٥). وأجمعوا أن التقصير يجزى عن الحلق لمن لم «يلبد» (٣٧٥٦) ولم «يعقص» (٣٧٥٧) ولم يضر. وأجمعوا أن الحلق أفضل من التقصير، وأن ليس على النساء حلق، وأن سنتهن التقصير. وروى أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ رمى جمرة العقبة يوم النحر، ونحر بدنة أو أمر بها فنحرت، وقال للحلاق: «دونك» فحلق شقه الأيمن، ثم شقه الأيسر، وناول شعر أحد الشقين أباً طلحة، وقسم الآخر بين من يليه الشعرة والشعرتين» (٣٧٥٨). وهذا الحديث رواه هشام

(٣٧٥٥) أخرجه البخاري. ومسلم ج٢/٩٤٦ كتاب الحج باب تفضيل الحلق على التقصير عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٣٠٤٣ ج٢ كتاب المناسك باب الحلق عن أبي هريرة. وأحمد ٢١٦/١ ج١ عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ١٣٤/٥ عن أبي هريرة. وابن خزيمة برقم ٢٩٢٩ ج٤ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٢١٤٧.

(٣٧٥٦) «التلبيد» هو أن يجعل المحرم في رأسه مادة لزجة كالصمغ حتى يتلبد شعره، أي يلتصق بعضه ببعض فلا يتشعث، ولا يدخله غبار ولا قمل، وإنما من يطول مكثه محرماً. انظر لسان العرب لابن منظور ٣/٣٨٦. وفي الصحيحين عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدًا. قال الحافظ بن حجر: أي سمعته يهل في حال كونه ملبدًا. وروى أبو داود والحاكم عن ابن عمر أيضاً، أن النبي ﷺ لبد رأسه بالعلس.

(٣٧٥٧) «العقص» هو أن تلوى الخصلة من الشعر، ثم تعقدها ثم ترسلها، ولقد جاء في صفة رسول الله ﷺ: إن انفرقت عقيصته فرق، وإلا تركها.

(ر) المعنى: إن انفرقت من ذات نفسها، وإلا تركها على حالها ولم يفرقها. وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي رواه البيهقي في السنن الكبرى. من لبد أو عقص فعليه الحلق، يعني المحرمين بالحج أو العمرة، وإنما جعل عليه الحلق؛ لأن هذه الأشياء تقى الشعر من التشعث، فلما أراد حفظ شعره وصونه ألزمه حلقه بالكلية.. مبالغة في عقوبته انظر لسان العرب لابن منظور ٥٦/٧ مادة «عقص».

(٣٧٥٨) أخرجه مسلم ج٢/٩٤٧ كتاب الحج باب ٥٦ عن أنس.

ابن حسان عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك، وعلى العمل به جماعة المسلمين إلا ما كان من قسم الشعر، فإن ذلك لرسول الله ﷺ خاصة تبركا به، وجعل أبو بكر بن أبي شيبة، عن حفص بن غياث، عن هشام في هذا الحديث موضع أبي طلحة أم سليم زوجته، وسائر من رواه يقولون: إنه خلق شقه الأيمن وأعطاه أبا طلحة، وربما قال بعضهم: إن الذي خلق من شعر رأسه الأيسر، هو الذي أعطاه أبا طلحة، فلا خلاف بين العلماء أن سنة الحاج أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر، ثم ينحر هديا إن كان معه، ثم يخلق رأسه، فمن قدم شيئا من ذلك عن موضعه، أو أخره، فللعلماء في ذلك ما نذكره بعون الله وجوله، إن شاء الله. ووقت رمي جمرة العقبة يوم النحر ضحى، بعد طلوع الشمس إلى الغروب، وأجمع علماء المسلمين على «أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم» (٣٧٥٩).

وأجمعوا أيضا أن رسول الله ﷺ لم يرم من الجمرات يوم النحر غير جمرة العقبة، وأجمعوا على أن من رماها من طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر، فقد أصاب سنتها ووقتها المختار. وأجمعوا أن من رماها يوم النحر، قبل المغيب فقد رماها في وقت لها، وإن لم يكن ذلك مستحسنا له، واختلفوا فيمن أخر رميها حتى غربت الشمس من يوم النحر، فذكر ابن القاسم أن مالكا - رحمه الله - كان يقول مرة: عليه دم، ومرة: لا يرى عليه شيئا، قال: وقد تأخرت صفية امرأة ابن عمر على ابنة أخيها حتى أتت منى بعدما غابت الشمس، فرمت يوم النحر، ولم يبلغنا أن ابن عمر أمرها بشيء. ذكر ذلك أبو ثابت عن ابن القاسم.

وقال الثوري: من أخرها عامدا إلى الليل، فعليه دم. وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي: يرميها من الغد، ولا شيء عليه إن كان تركها عامدا، والناسي لا شيء عليه، وقد قيل: على العامد لذاك دم. واختلفوا فيمن رمى جمرة العقبة في غير وقتها قبل أو بعد، فأما اختلافهم فيمن رماها قبل طلوع الفجر يوم النحر، فأكثر العلماء على أن ذلك لا يجزئ، وعلى من فعله الإعادة. وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق، قال: مالك في الموطأ: أنه سمع بعض أهل العلم يكره رمي الجمرة حتى يطلع الفجر من يوم النحر، قال: فإن رمى قبل الفجر، فقد حل له النحر، قال مالك: ولم يبلغنا أن رسول الله ﷺ أرخص لأحد برمي قبل الفجر، فمن رماها، فقد حل له الحلق. وقال عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وجماعة المكين في الذي يرمى جمرة العقبة قبل طلوع الفجر: أن ذلك يجزئ، ولا إعادة

على من فعل ذلك. وبه قال الشافعى وأصحابه، إذا كان الرمي بعد نصف الليل، قال الشافعى: وكذلك إن نحر بعد نصف الليل، وقبل الفجر أجزأه. وروى عن أسماء بنت أبى بكر: أنها كانت ترمى الجمار بالليل. واحتج الشافعى بحديث أم سلمة، وقال: أنبأنا داود بن داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: دار رسول الله ﷺ إلى أم سلمة يوم النحر، وأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع حتى ترمى الجمرة وتوافى صلاة الصبح بمكة، وكان يومها. وأحب أن توافيه، قال: وأنبأنا الثقة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ مثله. قال الشافعى: وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجمرة، قبل الفجر بساعة.

قال أبو عمر: كان أحمد بن حنبل يدفع حديث أم سلمة هذا ويضعفه، وأما اختلافهم فى رمى جمرة العقبة بعد طلوع الفجر، وقبل طلوع الشمس، فإن أكثر الفقهاء يميزون ذلك، ومن أجازها مالك والشافعى وأبو حنيفة ومن قال بقولهم. وقال أبو ثور: إن اختلفوا فى رميها قبل طلوع الشمس، لم تجز من رماها، وكان عليه الإعادة، وإن أجمعوا سلمنا للإجماع، وحثته أن رسول الله ﷺ رماها بعد طلوع الشمس، ومن رماها قبل طلوع الشمس، كان مخالفا للسنة، ولزمه إعادتها فى وقتها؛ لأن رسول الله ﷺ جعل لها وقتا، فمن تقدمه، لم يجزه، وزعم ابن المنذر: أنه لا يعلم خلافا فىمن رماها قبل طلوع الشمس، وبعد طلوع الفجر: أنه يجزيه، قال: ولو علمت فى ذلك خلافا، لأوجبت على فاعل ذلك الإعادة، ولم يعرف قول أبى ثور الذى حكيناه.

وقد ذكره الطحاوى عن الثورى، وذكره ابن خواز منددا أيضا، فهذا حكم جمرة العقبة التى ترمى يوم النحر، ولا يرمى من الجمار يوم النحر غيرها، وهى ركن من أركان الحج، لو وطئ المحرم قبل رميها، لفسد حجه عند مالك وأصحابه، فإن وطئ بعد رمى جمرة العقبة، وقبل الإفاضة، فعليه عندهم: أن يعتمر ويهذى، وإنما أمره بالعمرة، ليكون طوافه للإفاضة فى إحرام صحيح. وهذا هو المشهور من مذهب مالك عند أصحابه وذكر ابن أبى حازم أن مالكا رجع عن هذا القول، إلى أن قال: من وطئ بعد رمى جمرة العقبة، وقبل الإفاضة، فعليه هذى بدنة، لا غير، ومن وطئ قبل جمرة العقبة، وبعد الوقوف بعرفة، اعتمر وأهذى، وأجزأ عنه. هذه رواية ابن أبى حازم عن مالك، وهى رواية شاذة عند المالكيين، لا يعرفونها، والمعروف عندهم، ما قدمنا ذكره. وعلى رواية ابن أبى حازم عن مالك جماعة من العلماء، منهم: الشافعى وأبو حنيفة والثورى، وقد روى مالك عن أبى الزبير، عن عطاء، عن ابن عباس فى الذى يطأ أهله،

بعد رمى جمرة العقبة، وقبل أن يفيض أنه ينحر بدنة ويجزيه. وروى عن ثور بن زيد، عن عكرمة - أظنه عن ابن عباس - أنه يعتمر ويهدى. ورواية ثور عن عكرمة في هذا ضعيفة؛ لأن أيوب روى عن عكرمة أنه قال: ما أفتيت برأى قط، إلا في ثلاث مسائل: إحداهن في الذى يصيب أهله قبل أن يطوف للإفاضة: يعتمر ويهدى. وقال مالك وجمهور أصحابه فى الذى يطأ أهله بعد يوم النحر، قبل رمى جمرة العقبة: إنه يرمى الجمرة، ويطوف للإفاضة وعليه أن يعتمر ويهدى، ليس عليه غير ذلك، وإنما يفسد حجه عندهم إذا وطئها يوم النحر، قبل أن يرمى الجمرة، وأما إن وطئها بعد يوم النحر فإن عليه أن يعتمر ويهدى، وسواء وطئها قبل رمى جمرة العقبة، أو بعد، إذا كان قد وقف ليلاً بعرفة، وكان وطؤه بعد يوم النحر، وقد ذكر ابن حبيب عن مالك وأصحابه فيمن وطئ قبل رمى جمرة العقبة: أنه يفسد حجه، وإن كان بعد يوم النحر، وهذا غير معروف، فى مذهب مالك وأصحابه والمعروف ما ذكرت لك، فهذه أحكام جمرة يوم النحر، فيمن وطئ قبلها أو بعدها، وليس لشيء من الجمار حكمها، وأما الجمار التى ترمى فى أيام منى، بعد يوم النحر، فأجمع علماء المسلمين أن وقت الرمى فى غير يوم النحر، بعد زوال الشمس. وقال مالك والثورى والأوزاعى والشافعى وأبو يوسف: لا يجوز الرمى فى غير يوم النحر، إلا بعد الزوال. وقال أبو حنيفة: إن فعله أحد قبل الزوال أجزأه. وعن عطاء وطاوس وعكرمة مثل قول أبى حنيفة إلا أن طاوساً قال: إن شاء رمى من أول النهار ونفر. وقال عكرمة: إن رمى أول النهار، لم ينفر حتى تزول الشمس. وعن عمر وابن عباس وابن عمر وجماعة التابعين مثل قول مالك فى ذلك.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، قال: أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «رأيت رسول الله ﷺ يرمى يوم النحر ضحى، فأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس، وكان يرميها على راحلته، ويقول لنا: «خذوا عنى مناسككم؛ فلعلى لا أحج بعد حجتي هذه» (٣٧٦٠). وقال مالك فى الموطأ: السنة الثابتة التى لا اختلاف فيها عندنا، أن أحدا لا يخلق رأسه، ولا يأخذ من شعره حتى ينحرها إن كان معه، وذلك أن الله عز وجل يقول فى كتابه: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾ (٣٧٦١).

وقال مالك: الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا أن من قرن بين الحج والعمرة، لم يأخذ منه شيئاً، حتى ينحر هدياً إن كان معه، ولا يحل من شيء كان حرم عليه حتى يحل.

وسئل مالك عن الرجل ينسى الحِلَاق في الحج بمعنى، أو اسع له أن يخلق بمكة. قال ذلك واسع، والحِلاق بمعنى أحب إليَّ. قال أبو ثابت: قلت لابن القاسم: ما قول مالك فيمن حلق قبل أن يرمى جمرة العقبة؟ فقال: قال مالك: عليه الفدية. قيل: فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يذبح؟ قال: لا شيء عليه وهو سنة. قيل له: فما قول مالك إن ذبح قبل أن يرمى؟ قال: يجزئه ولا شيء عليه.

قال أبو عمر: لم يختلف قول مالك وأصحابه فيمن حلق قبل أن يرمى جمرة العقبة، أن عليه الفدية ويمر بعد ذلك الموسى على رأسه. وروى ابن عبدالحكم فيمن طاف طواف الإفاضة قبل أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر، أنه يرمى، ثم يخلق رأسه ثم يعيد الطواف للإفاضة وقال: من طاف للإفاضة قبل الحِلَاق إلا أنه قد رمى جمرة العقبة، فإنه يخلق رأسه ثم يعيد طواف الإفاضة، فإن لم يعد الطواف فلا شيء عليه وقد طاف. وقال إسماعيل القاضي: من حلق قبل أن يذبح، لم يكن عليه شيء؛ لأن الظاهر يدل على أنه من رمى جمرة العقبة، ثم حلق أن يذبح فلا شيء عليه، وقد كان ينبغي له أن يذبح ثم يخلق بعد الذبح، فلما بدأ بالحِلَاق كان أخطأ، ولم يكن عليه شيء لأن الرمي يحمل به الحلق؛ ألا ترى أن رجلا لو لم يكن معه هدى، ثم رمى جمرة العقبة، حل له الحلق ولبس الثياب وما أشبه ذلك فلهذا المعنى لم يكن على من بدأ بالحلق قبل الذبح شيء.

قال إسماعيل: وإذا نحر قبل أن يرمى، لم يكن أيضا عليه شيء؛ لأن الهدى قد بلغ محله، ألا ترى أن معتمرا لو ساق معه هديا، فنحره حين بلغ مكة، قبل أن يطوف ويسعى، لكان قد أخطأ، ولم يكن عليه إبدال الهدى، وإنما كان ينبغي له أن لا ينحر الهدى، حتى يفرغ من طوافه وسعيه، فينحر الهدى، ثم يخلق، فلما أخطأ، لم يكن عليه الإبدال؛ لأن الهدى قد بلغ محله، ولم يكن في شيء من ذلك انتقاص لعمرته؛ لأن الرجل قد يعتمر، ولا يسوق هديا، فتكون عمرته تامة ولو نحر هديه، قبل أن يبلغ محله في الحج، لم يكن عليه غير إبدال الهدى خاصة، ولا يكون عليه في ذلك انتقاص لشيء من أمر الحج. قال إسماعيل: وهاتان الخلتان هما المبتغتان في حديث الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو. قال إسماعيل: والذي رواه هشام بن حسان عن عطاء، عن ابن عباس مثله في المعنى. والذي رواه وهيب عن ابن طاوس بمحمل، غير أنه لا يبين فيه خلاف حديث الزهري، والذي رواه خالد عن عكرمة، عن ابن عباس ذكر فيه أنه رمى بعدما أمسى، وهذا أيضا ليس فيه انتقاص للحج، وإنما كان ينبغي له أن يرمى جمرة العقبة في ذلك اليوم قبل الزوال فلما أخطأ وأخرها إلى بعد الزوال لم يكن عليه شيء لأن مالكا قال: إذا رمى جمرة العقبة يوم النحر، في بقية النهار لم يكن عليه شيء، وإن

آخرها إلى الليل، فإن أبا ثابت حكى عن ابن القاسم، قال: كان مالك مرة، يقول: عليه دم، ومرة لا يراه عليه، قال: وقد تأخرت صفية امرأة ابن عمر عن ابنة أخيها حتى أتت منى، بعد ما غابت الشمس يوم النحر، فرمت ولم يبلغنا أن ابن عمر أمرها بشيء.

قال أبو عمر: قد روى سحنون عن ابن القاسم: أن مالكا لم يأخذ برخصة ابن عمر لصفية في ذلك، ورأى أن من آخر رمى جمرة العقبة، حتى الليل ورمأها بالليل، عليه لذلك دم، والذي رواه أبو ثابت عن ابن القاسم أتم. وأكثر العلماء على أنه ليس في ذلك دم. وقد ذكرنا هذه المسألة وما للعلماء فيها من الأقوال فيما تقدم من هذا الباب، والحمد لله. قال إسماعيل: وحديث عكرمة يدل على أن الرجل رمى بالعشى؛ لأنه حكى أن النبي ﷺ سئل يومئذ، فعلم أن المسألة كانت في اليوم، قال: والظاهر أيضا في قوله: بعدما أمسيت، يدل على العشى؛ لأنه الغالب في كلام الناس، فهذا هو النص القوي في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ فأما ما يزداد في الأحاديث الضعيفة فهو شيء لا يدرى كيف صحته؟ والله أعلم به.

قال أبو عمر: اللفظ الذي أنكره إسماعيل في هذا الحديث على من ذكره وزاده وأتى به، هو قوله: حلقت قبل أن أرمي، وهو محفوظ في الأحاديث، ثم ذكر إسماعيل حديث ابن عباس فقال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا خالد عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يستل يومئذ، فيقول: «لا حرج». فسأله رجل فقال: حلقت قبل أن أذبح؟ فقال: «لا حرج». فقال: رميت بعدما أمسيت قال: «لا حرج». قال إسماعيل: وحدثنا نصر بن علي، عن يزيد بن زريع مثله. قال: وحدثنا وهيب، عن ابن طاوس، عن طاوس، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قيل له يوم النحر، وهو بمنى، في الرمي والحلق، والتقديم والتأخير، فقال: «لا حرج». قال إسماعيل: وحدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا هشام، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ سئل يوم النحر عن رجل حلق قبل أن يذبح؟ أو ذبح قبل أن يرمي؟ وأشباه هذا. فأكثروا في التقديم والتأخير، فما سأله أحد يومئذ عن شيء من هذا النحو إلا قال: «لا حرج». وقال أبو ثابت، عن ابن القاسم: قال مالك: إن ذبح المحرم ذبيحته قبل الفجر أعاد ذبيحته.

قال أبو عمر: قوله هذا معناه عندي على أصله أن الذبح بالليل لا يجزئ في الهدى والضحايا، ولا وجه له عندي غير ذلك، على مذهبه، ألا ترى إلى ما قدمنا من قوله: إن من رمى قبل الفجر، وإن كان لا يجزئه رميه أن النحر قد حل له، وقوله: إن من قدم نحره قبل رميه، لا شيء عليه. قال إسماعيل: ولا يضره ذلك، ولا ينتقص من حجه

شيء؛ لأن هديه قد بلغ محله فإذا لم يفسد عليه ما قدمه من نحره قبل رميه شيئاً من حجّه، ولا أوجب عليه شيئاً، فلا وجه لإعادة ما نحره من هديه، إلا من أجل أنه ذبحه بالليل، وذلك لا يجزئه عنده لقول الله عز وجل: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (٣٧٦٢) فذكر الأيام دون الليالي، وعند غيره الليالي تبع للأيام، والله أعلم.

قال أبو عمر: اختلف العلماء فيمن قدم نسكاً قبل نسك، أو أخره مما يصنعه الحاج يوم النحر خاصة مثل تقديم النحر قبل الرمي، أو الحلق قبل النحر أو قبل الرمي، فأما اختلافهم فيمن حلق قبل أن يرمي، فإن مالكا قال ما تقدم ذكره عنه، وعليه أصحابه في إيجاب الفدية في ذلك، قال: ومن ذبح قبل أن يرمي، أو حلق قبل أن يذبح، فلا شيء عليه.

وروى عن ابن عباس أنه قال: من قدم من حجّه شيئاً أو أخره، فعليه دم، ولا يصح ذلك عنه، وعن إبراهيم وجابر بن زيد مثل قول مالك في إيجاب الفدية على من حلق قبل أن يرمي، وهو قول الكوفيين. وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود والطبري: لا شيء على من حلق قبل أن يرمي، ولا على من قدم شيئاً، أو أخره ساهياً مما يفعل يوم النحر. وروى عن الحسن وطاوس: أنه لا شيء على من حلق قبل أن يرمي مثل قول الشافعي ومن تابعه. وعن عطاء بن أبي رباح: من قدم نسكاً قبل نسك فلا حرج. وروى ذلك عن سعيد بن جبير وطاوس ومجاهد وعكرمة وقتادة. وذكر ابن المنذر عن الشافعي في هذه المسألة: من حلق قبل أن يرمي، أن عليه دماً، وزعم أن ذلك حفظه عن الشافعي، وهو خطأ على الشافعي، والمشهور من مذهبه في كتبه وعند أصحابه: أنه لا شيء على من قدم أو أخر من أعمال الحج كلها شيئاً إذا كان ساهياً. وأما اختلافهم فيمن حلق قبل أن يذبح فجمهور العلماء على أن لا شيء عليه. كذلك قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد والحسن وقتادة، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد وإسحاق وداود ومحمد بن جرير. وقال إبراهيم النخعي: من حلق قبل أن يذبح أهراق دماً. وقال جابر بن زيد: عليه الفدية. وقال أبو حنيفة: عليه دم، قال: وإن كان قارناً. فعليه دمان دم للقران، ودم للحلق. وقال زفر: على القارن إذا حلق قبل أن ينحر ثلاثة دماء: دم للقران، ودمان للحلق قبل النحر، ولا أعلم خلافاً فيمن نحر قبل أن يرمي، أنه لا شيء عليه وذلك، والله أعلم؛ لأن الهدى قد بلغ محله مع ما جاء في حديث ابن شهاب هذا من قوله ﷺ

لمن نحر قبل أن يرمى أو حلق قبل أن يذبح: «لا حرج». وحجة من لم يوجب على من قدم شيئا من نسك يوم النحر أو أخره ساهيا: الأخبار التي رويت عن النبي ﷺ، ففي بعضها: من قدم نسكا قبل نسك، لا حرج. وفي بعضها: أن القائل قال: حلقت قبل أن أرمي، وحلقت قبل أن أذبح، وذبحت قبل أن أرمي.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا سفیان، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو، قال: سئل النبي ﷺ عن رجل حلق قبل أن يذبح؟ قال: «اذبح، ولا حرج». وقال آخر: ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج». قال: فما سئل عن شيء قدمه رجل قبل شيء إلا قال: «افعل، ولا حرج».

قال أبو عمر: فقولوه في هذا الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج، من رواية مالك وغيره. به احتج الشافعي ومن تابعه، وبالله التوفيق.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن الشيباني، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن زيد، عن أسامة بن شريك، قال: خرجت مع النبي ﷺ حاجا. فكان الناس يستلونه، فمن قال: سعت قبل أن أطوف، أو أخرت شيئا، أو قدمت شيئا، فكان يقول: «لا حرج». واختلفوا فيمن أفاض قبل أن يخلق بعد الرمي، فكان ابن عمر يقول: يرجع فيحلق أو يقصر، ثم يرجع إلى البيت فيفيض. وقال عطاء ومالك والشافعي وسائر الفقهاء: تجزئه الإفاضة ويحلق أو يقصر، ولا شيء عليه. وهذا كله في معنى الحديث.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا يعقوب، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا منصور، عن عطاء، عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل عن من حلق قبل أن يذبح؟ أو ذبح قبل أن يرمى؟ فجعل يقول: «لا حرج، لا حرج». ورواه قيس بن سعد، عن عطاء، عن جابر مرفوعا مثله، وزاد فيه: وقال آخر: طفت بالبيت قبل أن أذبح؟ قال «اذبح، ولا حرج». وحديث قيس بن سعد، عن عطاء، عن جابر رواه حماد بن سلمة عن قيس هكذا كما ذكرنا.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا الملعلي بن أسد، قال: حدثنا وهيب، عن عبد الله بن طائوس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: أنه قيل له يوم النحر، بمنى في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير؟ فقال: «لا حرج».

٤٣٧ - حديث رابع وخمسون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكثر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، آيئون تائبون، عابدون ساجدون، لربنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» (٣٧٦٣).

وهذا الحديث عند سالم عن ابن عمر، كما هو عند نافع؛ وقال فيه عبيد الله: عن نافع، عن ابن عمر «كان رسول الله ﷺ إذا قفل من الجيوش، أو السرايا، أو الحج، أو العمرة، ثم ذكر مثله سواء» (٣٧٦٤).

وفى هذا الحديث الحض على ذكر الله وشكره للمسافر على أوبته ورجعته، وشكر الله - تبارك وتعالى - والثناء عليه بما هو أهله واجب، وذكر الله حسن على كل حال، والحمد لله الكبير المتعال.

٤٣٨ - إبراهيم بن عقبة:

وهو إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش المدني، مولى لآل الزبير بن العوام، وهم ثلاثة أخوة: إبراهيم بن عقبة، ومحمد بن عقبة، وموسى بن عقبة بن أبي عياش: مدنيون، موالى الزبير بن العوام، وكان يحيى بن معين يقول: هم موالى أم خالد بن سعيد بن العاصى، ولم يتابع يحيى على ذلك، والصواب أنهم موالى آل الزبير، كذلك قال مالك وغيره، وكذلك قال البخارى، سمع إبراهيم بن عقبة من أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصى، وهى من المبايعات، وسمع منها أخوه موسى بن عقبة حديثها فى عذاب القبر، عن النبى ﷺ، وهو مشهور.

(٣٧٦٣) أخرجه البخارى ج٢/٢٤ كتاب العمرة باب ما يقول إذا رجع من الحج أو الغزو عن ابن عمر. ومسلم ٩٨/٢ كتاب الحج باب ٧٦ رقم ٤٢٨ عن ابن عمر. والترمذى برقم ٩٥٠ ج٣/٢٧٦ كتاب الحج باب ١٠٤ عن ابن عمر. وأبو داود كتاب الجهاد باب ١٦٩ ج٣/٨٨ باب التكبير على كل شرف فى السير عن عبد الله بن عمر. وأحمد ١٥/٢ عن ابن عمر. والبيهقى بالكبرى ٣/٣١٥ عن ابن عمر والبغوى بشرح السنة ١٤٩/٥ عن ابن عمر.

(٣٧٦٤) أخرجه البخارى ج٤/١٤٠ كتاب الجهاد والسير باب التكبير إذا علا شرفاً عن ابن عمر. ومسلم ٩٨/٢ كتاب الحج باب ٧٦ رقم ٤٢٨ عن ابن عمر. وأحمد ٢١/٢ عن ابن عمر.

وأما رواية إبراهيم عنها، فمن رواية الأصمعي عن ابن أبي الزناد، عن إبراهيم بن عقبة، قال: سمعت أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصي تقول: أبى أول من كتب بسم الله الرحمن الرحيم، فحصل إبراهيم بروايته عن أم خالد من التابعين، وسمع إبراهيم ابن عقبة من سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وعامر بن سعد ابن أبي وقاص، وأبى عبد الله القراظ، وكريب مولى ابن عباس.

روى عنه مالك بن أنس ومعمّر والثوري وحماّد بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن عيينة ومحمد بن جعفر بن أبى كثير والدراوردي، وهو ثقة حجة فيما نقل، هو أسن من موسى بن عقبة، ومحمد بن عقبة أسن منه، وأكثرهم حديثاً موسى، وكلهم ثقة.

وذكر أبو داود السجستاني عن يحيى بن معين فى بنى عقبة، قال: موسى أكثرهم حديثاً، ومحمد أكبرهم، قال: ومحمد وإبراهيم أثبت من موسى.

لمالك عنه فى الموطأ من حديث النبي ﷺ حديث واحد مرسل عند أكثر رواة الموطأ: وهو مالك، عن ابن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، «أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهى فى محفة لها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ، فأخذت بعصده صبي كان معها، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ قال: نعم، ولك أجر» (٣٧٦٥).

كريب مولى ابن عباس هو كريب بن أبى مسلم مولى عبد الله بن عباس، سمع أسامة ابن زيد، وعبد الله بن عباس، روى عنه جماعة من جلة أهل المدينة منهم بنو عقبة ثلاثتهم، وبكير بن الأشج، وهو ثقة حجة فيما نقل من أثر فى الدين.

قال الواقدي عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة: مات كريب بالمدينة سنة ثمان وتسعين فى آخر خلافة سليمان بن عبد الملك.

قال أبو عمر: المحفة شبيهة بالهودج، وقيل: المحفة لا غطاء عليها، وأما الضبع فباطن الساعد، وهذا الحديث مرسل عند أكثر الرواة للموطأ، وقد أسنده عن مالك ابن وهب والشافعي وابن عثمة وأبو المصعب وعبد الله بن يوسف، قالوا فيه: عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ...

(٣٧٦٥) أخرجه مسلم ج٢/٩٧٤ كتاب الحج باب ٧٢ عن ابن عباس. وأبو داود برقم ١٧٣٦

ج٢/١٤٧ كتاب فى المناسك باب فى الصبي يحج عن ابن عباس. والترمذى برقم ٩٢٤

ج٣/٢٥٦ كتاب الحج باب ٨٣ عن جابر. والنسائي ١٢١/٥ عن جابر. وابن ماجه برقم

٢٩١٠ ج٢/٩٧١ كتاب المناسك باب ١١ عن جابر. وأحمد ٢١٩/١ عن ابن عباس.

والبيهقى بالكبرى ١٥٥/٥ عن ابن عباس. والطبرانى الكبير ٥٢/١١ عن ابن عباس.

الحديث. ورأيت في بعض نسخ موطأ مالك، رواية ابن وهب عنه، هذا الحديث مرسلًا، من رواية يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب، ولا أتق بما رأيته من ذلك؛ لأن أبا جعفر الطحاوي ذكر هذا الحديث في كتابه، كتاب تهذيب الآثار عن يونس، عن ابن وهب، عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس مسندًا. وكذلك رواه سحنون والحارث بن مسكين وأحمد بن عمرو بن السرح وسليمان بن داود، كلهم عن ابن وهب، عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس مسندًا. وكذلك ذكره الدارقطني من رواية أبي الطاهر وسليمان بن داود والحارث بن مسكين، عن ابن وهب مسندًا، وهو الصحيح من رواية ابن وهب والشافعي ومحمد بن خالد بن عثمة وأبي مصعب.

أخبرنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن عبد الله بن الخضر الأسيوطي - رحمه الله - وحدثنا علي بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا أحمد ابن شعيب، قال: أخبرنا هلال بن بشر، قال: أخبرنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهي في محفتها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ، فأخذت بعضد صبي معها فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم، ولك أجر.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي ومحمد بن محمد بن أبي دليم ومحمد بن يحيى بن عبدالعزيز، قالوا: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا الحارث بن مسكين، وسحنون بن سعيد، وأحمد بن عمرو بن السرح، قالوا: حدثنا ابن وهب، عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهي في خدرها أو محفتها، ومعها صبي لها، فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

وأخبرنا أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا تميم بن محمد بن تميم أبو العباس، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: جميعًا: أخبرنا سحنون بن سعيد، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب أن مالكا حدثه عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهي في خدرها، معها صبي، فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ فقال: نعم، ولك أجر.

وكل ما في كتابنا من موطأ ابن وهب فهو بهذين الإسنادين عن سحنون، وما كان من غيرها ذكرناه بإسناده، إن شاء الله.

وأخبرنا خلف بن قاسم وعلى بن إبراهيم، قالا: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: أخبرنا سليمان بن داود، عن ابن وهب، قال: أخبرني مالك عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، وهى فى خدرها، معها صبي، فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

ورواية الشافعى ذكرها بقى بن مخلد، عن حرملة بن يحيى، عن الشافعى أنه أخبره عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، فى محبتها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ، فأخذت بعضد صبي كان معها فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

وأخبرنا محمد، قال: حدثنا على بن عمر الدراقطنى الحافظ، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعى، أنبأنا مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، فى محبتها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ، فأخذت بعضد صبي كان معها، فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قراءة منى عليه، أن الميمون بن حمزة الحسينى حدثهم بمصر، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة بن سلامة الأزدي الطحطاوى، قال: أخبرنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى، قالا: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى، قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، فى محبتها، فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ فأخذت بعضد صبي كان معها، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ قال: نعم، ولك أجر.

وأما رواية أبى مصعب فأخبرنا بها أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن يحيى قراءة منى عليه، قال: حدثنا الحسن بن عبد الله بن الخضر الأسيوطى، قال: حدثنا أبو الطاهر المدنى القاسم بن عبد الله بن مهدى، وحدثنا خلف بن قاسم وعلى بن إبراهيم، قالا: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن رزق بن جامع، قالا جميعا: حدثنا أبو مصعب عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة، فذكر مثل حديث يحيى.

وما كان فى كتابنا من رواية أبى مصعب فهو من هذين الطريقين.

واختلف على ابن القاسم فى هذا الحديث فرواه عنه سحنون مرسلا، كرواية يحيى

وسائر الرواة، ورواه عنه يوسف بن عمرو والحارث بن مسكين، متصلاً مسنداً كرواية ابن وهب وأبى مصعب ومن تابعهما.

وقد روى هذا الحديث عن إبراهيم بن عقبة جماعة من الأئمة الحفاظ، فأكثرهم رواه مسنداً، ومن رواه مسنداً معمر ومحمد بن إسحاق وسفيان بن عيينة وموسى بن عقبة، واختلف فيه على الثوري، كما اختلف على مالك، وكان عند الثوري عن إبراهيم ومحمد ابني عقبة جميعاً، عن كريب فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عن الثوري، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مسنداً. ورواه وكيع عن الثوري، عن محمد وإبراهيم ابني عقبة، عن كريب مرسلًا. ورواه يحيى القطان عن الثوري، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مرسلًا. وعن الثوري، عن محمد بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس متصلاً. ومن وصل هذا الحديث وأسنده ف قوله أولى.

والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضره تقصير من قصر به؛ لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات.

فأما حديث ابن عيينة، عن إبراهيم بن عقبة، فحدثنا به أبو عثمان سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي، قال: حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثني إبراهيم بن عقبة، أخو موسى بن عقبة، قال: سمعت كريباً يحدث أنه سمع ابن عباس يقول: «قفل رسول الله ﷺ فلما كان بالروحاء، لقي ركبا فسلم عليهم، فردوا عليه، فقال: من القوم؟ قالوا: المسلمون، فمن القوم؟ فقالوا: رسول الله ﷺ ففرغت إليه امرأة، فرفعت إليه صبيا لها من محفة فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ قال النبي ﷺ: نعم، ولك أجر» (٣٧٦٦).

قال سفيان: وكان ابن المنكدر حدثناه أولاً مرسلًا، فقالوا لي: إنما سمعنا من إبراهيم، فأتيت إبراهيم فسألته، فحدثني به. وقال: حدثت به ابن المنكدر، فحج بأهله كلهم. قال سفيان: وأخبرني المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه أنه قيل له: أتجج بالصبيان؟ فقال: نعم، أعرضهم على الله. قال الحميدي: وحدثنا سفيان، قال: حدثنا محمد بن سوقة، قال: قيل لابن المنكدر: أتجج وعليك دين؟ قال: الحج أقضى للدين.

(٣٧٦٦) أخرجه مسلم ٩٧٤/٢. كتاب الحج باب ٧٢ رقم ٤٠٩ عن ابن عباس. وأبو داود في كتاب المناسك باب ٧ ج ١٤٧/٢ باب الصبي يحج. وابن ماجه برقم ٤٢٩٧ ج ٢/١٤٣٦ كتاب الزهد باب ما يرجى من رحمة الله عن ابن عمر. وأحمد ٢١٩/١ عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ١٥٥/٥ عن ابن عباس. والبعثي بشرح السنة ٢٢/٧ عن ابن عباس.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن إبراهيم ابن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ بالروحاء، وذكر الحديث، قال: ففزعت امرأة فأخذت بعضد صبي، فأخرجته من محفها، فقالت: يا رسول الله، هل لهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

وأما حديث معمر فحدثناه خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن عباد، قال قرأت على عبدالرزاق، عن معمر، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: «لقى النبي ﷺ ناس من الأعراب، فقالوا: من أنتم؟ فقال أصحاب النبي ﷺ: نحن عباد الله المسلمون، قال: فسألوا عنهم، فقيل لهم: أن النبي ﷺ معهم، فعلقوه يمسألونه، فأخرجت امرأة صبيا، فقالت: أي رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر» (٣٧٦٧).

ورواه محمد بن يوسف الخذاقي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن إبراهيم، عن كريب مرسلًا. وإبراهيم بن عباد أثبت.

وأما حديث موسى بن عقبة، فأخبرني عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد البغدادي، قال: حدثنا الخضر بن داود، قال: حدثنا أبو بكر الأثرم، قال: حدثنا هشام بن بهرام، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن موسى بن عقبة، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بامرأة معها صبي لها صغير، فرفعته لرسول الله ﷺ بيدها، فقالت: هل لهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم الوراق: قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل رحمه الله - الذي يصح في هذا الحديث حديث كريب مرسل؟ أو عن ابن عباس؟ فقال: هو عن ابن عباس صحيح.

قيل لأبي عبد الله: إن الثوري ومالكا يرسلانه، فقال: معمر وابن عيينة وغيرهما قد أسندوه.

وأما رواية من وصل حديث إبراهيم بن عقبة هذا عن الثوري من أصحابه، فأخبرنا أحمد بن عبد الله وخلف بن سعيد وعبد الله بن محمد بن يوسف، قالوا: أخبرنا عبد الله ابن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال:

حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، قال: رفعت امرأة إلى النبي ﷺ صبيًا، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ قال: نعم، ولك أجر.

وأما رواية من وصل عن الثوري حديثه في ذلك عن محمد بن عقبة، فحدثنا سعيد ابن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: حدثنا سفيان بن سعيد، عن محمد بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، قال: رفعت امرأة صبيًا لها في محفة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبدالسلام الخشنى، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى القطان، حدثنا سفيان، عن محمد، عن كريب، عن ابن عباس أن امرأة رفعت صبيًا، فذكر الحديث.

وقد روى هذا الحديث عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ. وعن عبدالكريم، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

في هذا الحديث من الفقه أمور:

منها الحج بالصبيان الصغار، وقد اختلف العلماء في ذلك، فأجازه مالك والشافعي وسائر فقهاء الحجاز من أصحابهما وغيرهم، وأجازه الثوري وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفيين، وأجازه الأوزاعي والليث بن سعد، فيمن سلك سبيلهما من أهل الشام ومصر.

وكل من ذكرناه يستحب الحج بالصبيان، ويأمر به ويستحسنه، وعلى ذلك جمهور العلماء من كل قرن.

وقالت طائفة: لا يحج بالصبيان، وهو قول لا يشتغل به، ولا يعرج عليه؛ لأن النبي ﷺ حج بأغيلة بنى عبدالمطلب، وحج السلف بصبيانهم.

وقال ﷺ في الصبي: له حج، وللذى يحجه أجر، يعنى بمعونته له وقيامه في ذلك به فسقط كل ما خالف هذا من القول، وبالله التوفيق.

وروينا عن أبي بكر الصديق أنه طاف بعبدالله بن الزبير في خرقه، وذكر عبدالرزاق عن الثوري، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال: كانوا يحبون إذا حج الصبي أن يجرده وأن يجنبوه الطيب إذا أحرم، وأن يلبي عنه إذا كان لا يحسن التلبية.

قال: وأخبرنا معمر عن الزهري، قال: يحج بالصغير ويرمى عنه، ويجنب ما يجنب الكبير من الطيب، ولا يخمر رأسه، ويهدى عنه إن تمتع.

وقال مالك - رحمه الله -: يحج بالصبي الصغير ويجرد للإحرام، ويمنع من الطيب ومن كل ما يمنع منه الكبير، فإن قوى على الطواف والسعى ورمى الجمار، وإلا طيف به محمولا، ورمى عنه، وإن أصاب صيدا فدى عنه، وإن احتاج إلى ما يحتاج إليه الكبير فعل به ذلك، وفدى عنه.

قال أبو عمر: قال مالك: وما أصاب الصبي من صيد أو لباس أو طيب فدى عنه، وبذلك قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: لا جزاء عليه ولا فدية، وقال ابن القاسم عن مالك: الصغير الذي لا يتكلم إذا جرد، ينوى بتجريده الإحرام. قال ابن القاسم: يغنيه تجريده عن التلبية عنه لا يلبي عنه أحد، قال: فإن كان يتكلم، لبي عن نفسه، قال: وقال مالك: لا يطوف به أحد لم يطف طوافه الواجب؛ لأنه يدخل طوافين في طواف.

وقال ابن وهب عن مالك: أرى أن يطوف لنفسه، ثم يطوف بالصبي، ولا يركع عنه ولا شيء على الصبي في ركعتيه.

قال أبو عمر: فإن قيل فما معنى الحج بالصغير، وهو عندكم غير مجزى عنه من حجة الإسلام إذا بلغ، وليس ممن تجزى له وعليه؟ قيل له: أما جرى القلم له بالعمل الصالح فغير مستنكر أن يكتب للصبي درجة وحسنة في الآخرة بصلاته وزكاته وحجه وسائر أعمال البر التي يعملها على سنتها، تفضلا من الله عز وجل عليه، كما تفضل على الميت بأن يؤجر بصدقة الحى عنه، ويلحقه ثواب ما لم يقصده، ولم يعمله، مثل الدعاء له، والصلاة عليه، ونحو ذلك.

ألا ترى أنهم أجمعوا على أن أمروا الصبي إذا عقل الصلاة بأن يصلى، وقد صلى رسول الله ﷺ بأنس واليتيم معه، والعجوز من ورائهما.

وأكثر السلف على إيجاب الزكاة في أموال اليتامى، ويستحيل أن لا يؤجروا على ذلك، وكذلك وصاياهم إذا عقلوا. وللذى يقوم بذلك عنهم أجر، كما للذى يحجهم أجر، فضلا من الله ونعمة، فلا شيء يحرم الصغير التعرض لفضل الله؟.

وقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه معنى ما ذكرت، ولا مخالف له أعلمه ممن يجب اتباع قوله.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قراءة منى عليه، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد البزاز، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا يحيى البكاء عن أبي العالية الرياحي، قال: قال عمر بن الخطاب: «تكتب للصغير حسناته ولا تكتب عليه سيئاته» (٣٧٦٨).

واختلف أيضا في حج الصبي هل يجزئه إذا بلغ من حجة الإسلام أم لا؟ فالذى عليه فقهاء الأمصار الذين قدمنا ذكرهم في هذا الباب، أن ذلك لا يجزيه إذا بلغ.

ذكر أبو جعفر الطحاوي في كتابه في شرح معاني الآثار حديث إبراهيم بن عقبة هذا عن كريب، عن ابن عباس أن امرأة سألت النبي ﷺ عن صبي: هل لهذا حج؟ فقال: نعم، ولك أجر. قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى أن الصبي إذ حج قبل بلوغه أجره من حجة الإسلام، ولم يكن عليه أن يحج بعد بلوغه، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث.

قال: وخالفهم آخرون، فقالوا: لا يجزيه من حجه الإسلام، وعليه بعد بلوغه حجة أخرى، قال: وكان من الحجة لهم عندنا على أهل المقالة الأولى أن هذا الحديث إنما فيه، أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجا، وهذا مما قد أجمع الناس عليه، ولم يختلفوا فيه، أن للصبي حجا، وليس ذلك عليه بفريضة من جهة القياس كما له صلاة وليست عليه الصلاة بفريضة، فكذلك أيضا قد يجوز أن يكون له حج، وليس الحج عليه بفريضة.

وإنما هذا الحديث حجة على من زعم أنه لا حج للصبي، فأما من يقول: إن له حجا، وأنه غير فريضة عليه فلم يخالف شيئا من هذا الحديث، وإنما خالف تأويل مخالفه خاصة، وهذا ابن عباس هو الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ثم صرف حج الصبي إلى غير الفريضة، وأنه لا يجزيه بعد بلوغه عن حجة الإسلام. وقد زعموا أن من روى حديثا فهو أعلم بتأويله، قال: أخبرنا محمد بن خزيمة، قال: أخبرنا عبد الله بن رجاء، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي السفر، قال: سمعت ابن عباس، يقول: إنما غلام حج به أهله، فمات، فقد قضى حجة الإسلام، فإن أدرك فعلية الحج، وأما عبد حج به أهله، فمات، فقد قضى حجة الإسلام، وإن عتق فعلية الحج. قال: وحدثنا محمد بن خزيمة، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن عبيد صاحب الحلبي، قال: سألت ابن عباس عن المملوك إذا حج ثم عتق بعد ذلك؟ قال: عليه الحج. وعن الصبي يحج ثم يحتلم؟ قال: يحج أيضا.

قال أبو عمر: على هذا جماعة الفقهاء بالأمصار، وأئمة الأثر، إلا أن داود بن علي

خالف فى المملوك، فقال: يجزىه عن حجة الإسلام، ولا يجزى الصبى، وفرق بين الصبى والمملوك، لأن المملوك مخاطب عنده بالحج، فلزمه فرضه وليس الصبى ممن خوطب به، لقول النبى ﷺ: «رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم» (٣٧٦٩).

قال أبو عمر: وفى قول رسول الله ﷺ: رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم، دليل واضح على أن حج الصبى تطوع ولم يؤد به فرضاً، لأنه محال أن يؤدى فرضاً من لم يجب عليه الفرض، وأما المملوك، فهو عند جمهور العلماء خارج من الخطاب العام، فى قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (٣٧٧٠). بدليل عدم التصرف، وأنه ليس له أن يحج بغير إذن سيده، كما خرج من خطاب الجمعة وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (٣٧٧١) الآية. عند عامة العلماء إلا من شذ، وكما خرج من خطاب إيجاب الشهادة، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (٣٧٧٢). فلم يدخل فى ذلك العبد، وكما جاز خروج الصبى من قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾. وهو من الناس بدليل رفع القلم عنه، وخرجت المرأة من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ وهى ممن شمله اسم الإيمان، فكذلك خروج العبد من الخطاب المذكور بما ذكرنا من الدليل، وهو قول فقهاء الحجاز والعراق والشام والمغرب، ومثلهم لا يجوز عليهم تحريف تأويل الكتاب البتة بحال.

فإن قال قائل ممن يرى أن حج الصبى يجزى عنه إذا بلغ: إن الصبى إنما لم يجب عليه الحج؛ لأنه ممن لا يستطيع السبيل إليه، فإذا بلغ به البيت وجب عليه الحج، وأجزأه، كسائر ممن لا يلزمه الحج من البالغين، لعدم الاستطاعة، فإذا وصل إلى البيت لزمه الحج، فإذا فعله أجزأ عنه.

قيل له: إن الذى لا يجد السبيل إلى الحج، إنما سقط عنه الفرض لعدم الوصول إلى البيت، فإذا وصل إليه، تعين عليه الفرض، وارتفعت علقته، وصار من الواجدين السبيل، فوجب عليه الحج لذلك.

(٣٧٦٩) أخرجه نحوه أبو داود برقم ٤٤٠٢ ج٤/ ١٣٨ كتاب الحدود باب فى المخنون يسرق أو يصيب حداً عن على. وأحمد ١٠٠/ ٦ عن عائشة. والحاكم بالمستدرک ٥٩/ ٢ عن على. والبيهقى بشرح السنة ٢٢١/ ٩ عن على. وابن خزيمة برقم ١٠٠٣ ج٢/ ١٠٢ عن على. والدارقطنى ١٣٩/ ٣ عن على.

(٣٧٧٠) آل عمران ٩٧.

(٣٧٧١) الجمعة ٩.

(٣٧٧٢) البقرة ٢٨٢.

وأما الصبي ففرض الحج غير واجب عليه، كما لا تجب عليه الصلاة ولا الصيام، فهو قبل وصوله إلى البيت وبعد وصوله سواء، لرفع القلم عنه، فإذا بلغ الحلم فحينئذ وجب عليه الحج.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا عفان بن مسلم، وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يونس الكديمي، قال: حدثنا روح بن عباد، قالا جميعاً: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، قال: في حديث عفان الجنبى، ثم اتفقا على علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق» (٣٧٧٣).

قال يحيى بن معين: رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب صحيحة؛ لأنه سمع منه قبل أن يتغير، وكذلك سماع الثوري وشعبة منه.

وروى حماد بن سلمة عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يعقل» (٣٧٧٤).

وذكر عبدالرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عطاء: تقضى حجة الصغير عنه، فإذا عقل فعليه حجة واجبة. وعن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله. وذكر عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي السفر، عن ابن عباس مثل ما تقدم عنه من حديث الطحاوي في هذا الباب، وعن ابن عيينة، عن مطرف، عن أبي السفر، عن ابن عباس مثله. وعن الثوري، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن أبي عباس مثله.

قال أبو عمر: لا خلاف علمته فيمن شهد مناسك الحج، وهو لا ينوى حجاً، ولا عمرة والقلم جار عليه وله، أن شهودها بغير نية ولا قصد، غير مغن عنه، وخص الصبي بما ذكرنا، وإن لم يكن له قصد ولا نية لما وصفنا.

(٣٧٧٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٤٠ ج ٤/١٣٩ كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً عن علي. وذكره الهيثمي بالمجمع ٢٥١/٦ وعزاه إلى الطبراني في الأوسط عن ابن عباس.

(٣٧٧٤) أخرجه أبو داود برقم ٤٣٩٨ ج ٤/١٣٧ كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً عن عائشة. وابن ماجه برقم ٢٠٤١ ج ١/٦٥٨ كتاب الطلاق باب ١٥ عن عائشة.

واختلف الفقهاء فى المراهق والعبد، يحرم بالحلج ثم يحتلم هذا، ويعتق هذا، قبل الوقوف بعرفة، فقال مالك وأصحابه: لا سبيل إلى رفض الإحرام لهذين، ولا لأحد ويتماديان على إحرامهما، ولا يميزهما حجتهما ذلك عن حجة الإسلام.

وقال أبو حنيفة: إذا أحرم بالحلج من لم يبلغ من الغلمان، ثم بلغ قبل أن يقف بعرفة، فوقف بها بعد بلوغه لم يميزه ذلك من حجة الإسلام، فإن جدد إحراما بعدما بلغ أجزأه، وقالوا: إن دخل عبد مع مولاه فلم يحرم من الميقات ثم أذن له فأحرم من مكة بالحلج فعليه الدم إذا أعتق لتزكه الميقات، وليس على النصراني يسلم، ولا على الصبى يحتلم، لسقوط الإحرام عنهما دم، ووجوبه على العبد، ويجب على السيد أن يأذن لعبده فى الحلج إذا بلغ معه؛ لأن العبد لا يدخل مكة بغير إحرام.

وقال الشافعى: إذا أحرم الصبى ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة، فوقف بها محرما أجزأه ذلك من حجة الإسلام، وكذلك العبد إذا أحرم ثم عتق قبل الوقوف بعرفة فوقف بها محرما أجزأه من حجة الإسلام، ولم يحتج إلى تجديد إحرام واحد منهما، قال: ولو أعتق العبد بمزدلفة أو بلغ الصبى بها فرجعا إلى عرفة بعد العتق والبلوغ فأدركا الوقوف بها قبل طلوع الفجر أجزأت عنهما من حجة الإسلام، ولم يكن عليهما دم. ولو احتاطا فأهرقا دما، كان أحب إلى، قال: وليس ذلك بالبين عندى.

قال أبو عمر: قد قال بكل قول من هذه الأقاويل الثلاثة جماعة من علماء التابعين، وفقهاء المسلمين، ومراعاة عرفة بإدراك الوقوف بها ليلة النحر قبل طلوع الفجر إجماع من العلماء، لقوله ﷺ: «الحج عرفات» (٣٧٧٥). وسنذكر هذا فى باب ابن شهاب عن سالم، ونذكر هناك ما للعلماء من التنازع فى كيفية فرض وقتها، وأنه لا حج لمن لم يقف بها، إن شاء الله.

فمن حجة مالك ومن قال بقوله، أمر الله عز وجل كل من دخل فى حج أو عمرة بإتمام ما دخل فيه لقوله: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٣٧٧٦). ومن رفض إحرامه، فلم يتم حجه، ولا عمرته.

(٣٧٧٥) أخرجه الترمذى برقم ٢٩٧٥ ج٥/٢١٤ كتاب التفسير باب ٢ عن عبدالرحمن بن يعمر. والدارمى ٥٩/٢ عن عبدالرحمن بن يعمر الديلى. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٢٣٦/١ وعزاه إلى ابن أبى شيبة وأحمد وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجة والحاكم والبيهقى عن عبد الله بن يعمر الديلى.

ومن حجة أبي حنيفة أن الحج الذي كان فيه لما لم يكن يجزئ عنه، ولم يكن الفرض لازماً له حين أحرم به، ثم لزمه حين بلغ، استحال أن يشتغل عن فرض قد تعين عليه بنافلة، ويعطل فرضه، كمن دخل في نافلة وأقيمت عليه المكتوبة، وخشى فوتها، قطع النافلة ودخل المكتوبة، واحتاج إلى الإحرام عند أبي حنيفة؛ لأن الحج عنده مفتقر إلى النية والإحرام، هما من فرائضه عنده.

وأما الشافعي فاحتج بهذه الحجة التي ذكرناها لأبي حنيفة، واحتج في إسقاط تحديد النية بأنه جائز لكل من نوى، بإهلاله الإحرام، أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، بحديث علي، إذ قال له رسول الله ﷺ حين أقبل من اليمن، مهلاً بالحج: بم أهلت؟ قال: قلت: لبيك اللهم بإهلال كإهلال النبي ﷺ. فقال له رسول الله ﷺ: فإني أهلت بالحج، وسقت الهدى، ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ مقالته، ولا أمره بتحديد نية لإفراد أو قران، أو متعة.

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن إسماعيل. وذكر البخاري، حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، عن حميد، قال: حدثنا بكر، أنه ذكر لابن عمر أن أنسا حدثهم «أن النبي ﷺ أهل بعمره وحجة، فقال: أهل النبي ﷺ بالحج وأهللنا به، فلما قدمنا مكة، قال: من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة. وكان مع النبي ﷺ هدى، فقدم علينا علي بن أبي طالب رضي الله عنه من اليمن حاجاً، فقال له النبي ﷺ: بم أهلت فإن معنا أهلك، فقال: أهلت، بما أهل به النبي ﷺ قال: فأمسك، فإن معنا هدياً» (٣٧٧٧).

قال البخاري: حدثنا مكي بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر قال: «أمر النبي ﷺ علياً أن يقيم على إحرامه. قال جابر: وقدم علي من سعائته، فقال له النبي ﷺ: بم أهلت يا علي؟ قال: بما أهل به النبي، قال: فاهد وامكث حراماً كما أنت» (٣٧٧٨). وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ يمثل معنى حديث علي عنه في ذلك

(٣٧٧٧) أخرجه البخاري بنحوه ٢٠/٣ كتاب العمرة باب المعتمر إذا طاف إلخ عن عائشة. ومسلم ٨٨٤/٢ كتاب الحج باب وجوه الإحرام عن جابر. والترمذي برقم ٩٥٦ ج٣ كتاب الحج باب ١٠٩ عن أنس بن مالك. والنسائي ج٥/٢٤٦ كتاب الحج باب ٥٠ ما يفعل من أهل بعمره وهدى عن عائشة. وأحمد ٣٩/١ عن أبي موسى. والبيهقي بالكبرى ٣٣٨/٤ عن جابر. والطبراني الكبير ١٤٩/٧ عن جابر. والبعثي بشرح السنة ٩٠/٧ عن أبي موسى.

(٣٧٧٨) أخرجه البخاري ج٢/٢٧٧ كتاب الحج باب من أهل في زمن الحج إلخ عن جابر. والبعثي بشرح السنة ٦٠/٧ عن جابر.

سواء، وكلاهما حديث ثابت صحيح. ذكر البخارى، قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبى موسى، قال: «بعثنى النبى ﷺ إلى قومى باليمن، فجئت وهو بالبطحاء، فقال: بم أهلت؟ قلت: أهلت بإهلال كإهلال النبى ﷺ، قال: هل معك هدى؟ قلت: لا. وذكر الحديث» (٣٧٧٩).

ففى هذين الحديثين أن علياً وأبا موسى لم ينويا شيئاً معيناً من حج مفرد، ولا عمرة، ولا قران، وإنما أهلا محرمين وعلقا النية فى عملهما بما نواه وعمله غيرهما، وهو رسول الله ﷺ، فدل ذلك - والله أعلم - على أن النية فى الإحرام بالحج ليس كالنية فى الإحرام بالصلاة، ألا ترى أن الدخول فى الصلاة مفتقر إلى القول والنية جميعاً، وهو التكبير واعتقاد تعيين الصلاة بعينها، وليس الحج كذلك؛ لأنه يصح عندهم بالنية دون التلبية، ألا ترى أن الحج قد يدخل فيه بغير التلبية من الأعمال، مثل إشعار الهدى، والتوجه نحو البيت إذا نوى بذلك الإحرام، ومثل أن يقول: قد أحرمت بالحج، أو بالعمرة أو نحو ذلك، ولا يصح الإحرام فى الصلاة إلا بالتكبير، فلهذا جاز نقل الإحرام فى الحج من شيء إلى مثله، ويصح ذلك قول رسول الله ﷺ: «من لم يكن معه هدى، فليجعلها عمرة» (٣٧٨٠). فأجاز أن يدخل فيه بوجه ويصرفه إلى غيره، ولهذا قال: إنه يدخل فيه الصغير ثم يبلغ، فيبنى على ذلك فى عمله، إذا صح له الوقوف بعرفة؛ لأنه أصل الحج الذى يبنى عليه ما سواه منه، والكلام فى هذه المسألة يطول، وفيما لو حنا به مقنع، إن شاء الله.

وقد ذكر الربيع فى كتاب البويطى عن الشافعى قال: ولو لبى رجل ولم ينو حجاً ولا عمرة، لم يكن حاجاً ولا معتمراً، ولو نوى، ولم يحرم حتى قضى المناسك، كان حجه تاماً، واحتج بحديث النبى ﷺ «الأعمال بالنية» (٣٧٨١). قال: ومن فعل مثل ما فعل على رضى الله عنه حين أهل على إهلال النبى ﷺ أجزأته تلك النية؛ لأنها وقعت على نية لغيره قد تقدمت.

(٣٧٧٩) أخرجه البخارى ج ٢/٢٧٧ كتاب الحج باب فى زمن الحج أهل من إلخ عن أبى موسى وأحمد ٢٥٤/١ عن ابن عباس. والبعوى بشرح السنة ٩٠/٧ عن أبى موسى.

(٣٧٨٠) أخرجه النسائى ٢٤٦/٥ عن عائشة. وابن ماجه برقم ٢٩٨٣ ج ٢/٩٩٤ كتاب المناسك باب فسخ الحج عن أسماء بنت أبى بكر. وأحمد ٢٩٢/٣ عن جابر بن عبد الله. والطحاوى بالمشكل ١٦٢/٣ عن أسماء بنت أبى بكر.

(٣٧٨١) أخرجه البخارى ج ١/٣٧ كتاب الإخلاص باب ما جاء أن الأعمال بالنية عن عمر.

والبيهقى بالكبرى ٢٣٥/٤ عن عمر. وابن خزيمة برقم ١٤٣ ج ١٢/٧٤ عن عمر بن الخطاب. والزيلعى بنصب الراية ٣٠٢/١ عن أبى سعيد الخدرى.

قال أبو عمر: فإن لم يكن العبد أحرم ولا الصبي، أو كان دخل مكة وهو كرى لبعض الحاج فرزق الإسلام، فأسلم وهو بعرفة أو بمكة قبل عرفة، فإنه يحرم بالحج إن أراد الحج من مكة، أو بعرفة، فإن أدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر، فقد أدرك الحج ويجزيه ذلك من حجة الإسلام، ولا دم عليه في قول مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: عليه دم لترك الميقات، وحجه تام، وسيأتى القول في النية بالحج عند ذكر التلبية به في حديث نافع عن ابن عمر من كتابنا هذا، إن شاء الله عز وجل.

٤٣٩ - إبراهيم بن أبي عبلة:

إبراهيم بن أبي عبلة أبو إسحاق، وقد قيل: أبو إسماعيل، قيل: إنه عقيلي من بنى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وقد قيل: إنه تميمي، قاله أعلم.

واسم أبي عبلة شمير بن يقظان بن المرتحل، معدود في التابعين، رأى ابن عمر، وأدرك أنس بن مالك وأبا أمامة وريب عباد بن الصامت أبا أبي أم حرام، وروى عنهم واختلف في سمائه من وائلة بن الأسقع، سكن الشام، وعمر طويلاً، ومات في خلافة أبي جعفر، سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ومائة، وكان ثقة فاضلاً له أدب وعرفة، وكان يقول الشعر الحسن، روى عنه جلة: مالك ويونس بن يزيد، وبكر بن مضر.

لمالك عنه في الموطأ من حديث رسول الله ﷺ حديث واحد مرسل، وهو: مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ، قال: «ما رثي الشيطان يوماً هو فيه أصغر، ولا أحقر، ولا أدحر، ولا أغيط منه يوم عرفة، وما ذلك إلا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام، إلا ما رأى يوم بدر. قيل: وما رأى يوم بدر يا رسول الله؟ فقال: أما إنه رأى جبريل يزع الملائكة هكذا» (٣٧٨٢).

هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة له عن مالك.

ورواه أبو النضر إسماعيل بن إبراهيم العجلي، عن مالك، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن أبيه، ولم يقل في هذا الحديث عن أبيه غيره، وليس

(٣٧٨٢) أخرجه البغوي بشرح السنة ١٥٨/٧ عن عبيد الله بن كريز. وأخرجه البيهقي في الشعب برقم ٤٠٦٩ عن طلحة. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٢٨/١ وعزاه لمالك. والبيهقي والأصبهاني في الترغيب عن طلحة بن عبيد الله بن كريز. وذكره بالكنز برقم ١٢١٠٥. وعزاه السيوطي للبيهقي في الشعب عن طلحة بن عبيد الله. والمنذرى بالترغيب والترهيب ٢٠١/٢ عن طلحة بن عبيد الله.

بشيء، وطلحة بن عبيد الله بن كريز هذا خزاعي من أنفسهم، تابعي، مدني، ثقة، سمع من ابن عمر وغيره. وقال البخاري: طلحة بن عبيد الله بن كريز الكعبي الخزاعي المدني سمع أم الدرداء.

قال أبو عمر: هذا حديث حسن، في فضل شهود ذلك الموقف المبارك، وفيه دليل على الترغيب في الحج، ومعنى هذا الحديث محفوظ من وجوه كثيرة، وفيه دليل على أن كل من شهد تلك المشاهد يغفر الله له، إن شاء الله، وفيه أن شهود بدر، أفضل من كل عمل يعمل الإنسان بعده إلى يوم القيامة، نفلا كان أو فرضا؛ لأن هذا كان منه ﷺ في حجة الوداع، وفيه الخبر عن حسد إبليس وعداوته، لعنه الله، وفيه دليل على أن الحسود يجد في نفسه ذلة لعدم ما أوتيته المحسود، وأما قوله: أصغر وأحق وأغبط، فمستغن عن التفسير لوضوح معاني ذلك عند العامة والخاصة، وأما قوله: أدحر، فمعناه: أبعد من الخير وأهون، والأدحر المطرود المبعد من الخير المهان، يقال: أدحره عنك، أي أطرده وأبعده.

وأما قوله: يزع الملائكة، فقال أهل اللغة معنى يزع: يكف ويمنع، إلا أنها هاهنا بمعنى يعيهم ويرتبهم للقتال ويصفهم، وفيه معنى الكف؛ لأنه يمنهم عن الكلام من أن يشف بعضهم على بعض، ويخرج بعضهم عن بعض في الترتيب، قالوا: ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَحْشُرَ لِسَيِّمَانِ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (٣٧٨٣). وقد تكنى العرب بهذه اللفظة عن الموعظة، لما فيها من معنى الكف والمنع والردع والزجر، قال النابغة الذبياني:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع
وقال ليبد العامري:

إذا المرء أسرى ليلة ظن أنه قضي عملا والمرء ما عاش عامل
فقولاً له إن كان يعقل أمره ألما يزعك الدهر أمك هابل
وقال المعلوط السعدي:

ولما تلاقينا جرت من جفوننا دموع وزعنا غربها بالأصابع
وقال آخر:

وقد لاح في عارضيك المشيب ومثلك بالشيب قد يوزع
وقال آخر:

ولا يزغ النفس اللجوج عن الهوى من الناس إلا وافر العقل كامله
وقال آخر:

امنع فؤادك أن يميل بك الهوى واشدد يديك بحبل دينك واتزع
وروى محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن جده،
عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: «لما وقف رسول الله ﷺ بذى طوى، يعنى يوم الفتح،
قال أبو قحافة - وقد كف يومئذ بصره - لابنته: اظهري بى على أبى قبيس، قالت:
فأشرفت به عليه، فقال: ما ترين؟ قالت: أرى سوادا مجتمعاً، قال: تلك الخيل، قالت:
وأرى رجلا بين السواد مقبلا ومديرا، قال: ذلك الوازع يمنعها أن تنتشر» (٣٧٨٤). وذكر
تمام الحديث.

وأخبرنا إبراهيم بن شاکر، قال: حدثنا محمد بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا محمد
ابن أحمد بن أبى الأصغر، الإمام بمصر، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج، قال:
حدثنا أبو زيد بن أبى الغمر، قال: حدثنا ابن القاسم، قال: حدثنا مالك، أن عثمان بن
عفان كان يقول: ما يزغ الإمام أكثر مما يزغ القرآن، أى من الناس، قال: قلت لمالك:
ما يزغ، قال: يكف. وذكر الحسن بن على الحلوانى فى كتاب المعرفة له، قال: حدثنا
عفان، قال: أخبرنا إسماعيل، يعنى ابن عليه، عن ابن عون، قال: سمعت الحسن وهو فى
مجلس قضائه، فلما رأى ما يصنع الناس، قال: والله ما يصلح هؤلاء الناس إلا وزعة،
قال إسماعيل: يزعونهم أى يمنعونهم. ومنه الحديث الذى حدثنى أحمد بن عبد الله بن
محمد بن على، أن أباه حدثه، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقى بن مخلد،
قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: أخبرنا حسين بن محمد، قال: حدثنا جرير بن
حازم، عن نافع، عن ابن عمر أنه رأى رؤيا كأن ملكا انطلق به إلى النار فلقه ملك آخر
وهو يزعه، فقال: لم تزغ هذا نعم الرجل لو كان يصلى من الليل، قال: فكان بعد ذلك
يطيل الصلاة بالليل. ومنه الحديث الذى يروى عن أبى بكر الصديق إن صح عنه أنه
قال: لا أقيد من وزعة الله، قال: ذاك فى بعض عماله.

وقد رويت آثار فى معنى حديث إبراهيم بن أبى عبله هذا فى يوم عرفة، أنا ذاكر
منها ما حضرنى ذكره بحسن عون ربى، لا إله إلا هو.

حدثنا أبو القاسم أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد الحافظ بمصر، قال: حدثنا
إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال: حدثنا أحمد بن عيسى، قال: حدثنا ابن وهب، قال:

حدثنا مخمرة بن بكير، عن أبيه، عن يونس، وهو ابن يوسف، عن سعيد بن المسيب، قال: قالت عائشة: إن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم يعتق الله فيه أكثر من يوم عرفة» (٣٧٨٥).

وأخبرنا أحمد بن فتح بن عبد الله، قال: حدثنا حمزة الكفائي، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الدمشقي، قال: حدثنا عيسى بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، عن مخمرة بن بكير، عن أبيه، عن يونس، وهو ابن يوسف، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة» (٣٧٨٦).

وهذا يدل على أنهم مغفور لهم؛ لأنه لا يباهى بأهل الخطايا والذنوب إلا من بعد التوبة والغفران، والله أعلم. وروى ابن المبارك عن أبي بكر بن عثمان، قال: حدثني أبو عقيل، عن عائشة، قالت: يوم عرفة يوم المباهاة، قيل لها: وما يوم المباهاة؟ قالت: ينزل الله يوم عرفة إلى السماء الدنيا، ثم يدعو ملائكته، ويقول: انظروا إلى عبادي، شعنا غيرا، بعثت إليهم رسولا فآمنوا به، وبعثت إليهم كتابا فآمنوا به، يأتونني من كل فج عميق، يسألوني أن أعتقهم من النار، فقد أعتقتهم، فلم ير يوم أكثر أن يعتق فيه من النار من يوم عرفة.

حدثنا يعيش بن سعيد الوراق وعبد الوراث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا مرزوق، مولى طلحة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان يوم عرفة ينزل الله إلى السماء الدنيا، يباهى بهم الملائكة، فيقول: انظروا إلى عبادي، أتوني شعنا غيرا، من كل فج عميق، أشهدكم أنني قد غفرت لهم، فتقول الملائكة: يا رب فلان وفلان، هو قال، فيقول: قد غفرت لهم. فقال رسول الله ﷺ: فما يوم أكثر عتقا من النار من يوم عرفة» (٣٧٨٧). وروى ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول

(٣٧٨٥) أخرجه النسائي ٢٥١/٥ عن عائشة. والحاكم بالمستدرک ٤٦٤/١ عن عائشة. والبيهقي بالكبرى ١١٨/٥ عن عائشة. والدارقطني ٣٠١/٢ عن عائشة. وابن خزيمة برقم ٢٨٢٧ عن عائشة. وذكره بالكنز برقم ١٢٠٧٢. وعزاه السيوطي للبيهقي عن عائشة.

(٣٧٨٦) أخرجه مسلم ٩٨٣/٢ كتاب الحج باب ٧٩ فضل الحج رقم ٤٣٦ عن عائشة. وابن ماجه برقم ٣٠١٤ ج ٢ كتاب المناسك باب الدعاء بعرفة عن عائشة. والمنذرى بالترغيب والترهيب ٢٠١/٢ وعزاه لابن خزيمة عن عائشة.

(٣٧٨٧) أخرجه البغوي بشرح السنة ١٥٩/٧ عن جابر.

الله ﷻ: المغفرة تنزل على أهل عرفة مع الحركة الأولى، فإذا كانت الدفعة العظمى فعند ذلك يضع إبليس التراب على رأسه يدعو بالويل والثبور، قال: فيجتمع إليه شياطينه، فيقولون: ما لك؟ فيقول: قوم قتلتم منذ ستين سنة وسبعين سنة غفر لهم في طرفة عين.

وقال مجاهد: كانوا يرون أن الرحمة تنزل عند دفعة الإمام عشية عرفة. أخبرنا أبو محمد قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، وحدثنا أبو عبد الله عبيد بن محمد، قال: أخبرنا عبد الله بن مسرور، قال: أخبرنا عيسى ابن مسكين، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء، يقول لهم: انظروا إلى عبادي جاءوني شعثا غبرا، أشهدكم أنني قد غفرت لهم» (٣٧٨٨).

أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني، (ح) وأخبرنا سلمة بن سعيد ومحمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا الحسن بن الحباب أبو علي المقرئ، قال: حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي، قال: حدثنا عبد القاهر بن السري السلمي، قال: حدثني ابن لكتانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، عن جده عباس بن مرداس «أن رسول الله ﷺ دعا عشية عرفة لأتمته بالمغفرة والرحمة، فأكثر الدعاء فأجابه الله أنى قد فعلت، إلا ظلم بعضهم بعضا، فأما ذنوبهم بينى وبينهم فقد غفرتها لهم، فقال: أى رب، إنك قادر أن تتيب هذا المظلوم خيرا من مظلمته وتغفر لهذا الظالم، قال: فلم يجبه تلك العشية، فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء، فأجابه أنى قد غفرت لهم، قال: ثم تبسم رسول الله ﷺ، فقال له أصحابه: يا رسول الله، تبسمت في ساعة لم تكن تبسم فيها؟ قال: تبسمت من عدو الله إبليس، لما عرف أنه قد استجاب الله لى فى أمتى، أهوى يدعو بالويل والثبور، ويحشى التراب على رأسه» (٣٧٨٩).

حدثنا أبو عثمان سعيد بن سيد، قال: حدثنا أبو عيسى يحيى بن عبيد الله بن أبى

(٣٧٨٨) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٤٦٥/١ عن أبى هريرة. وأبو نعيم بالحلية ٣/٣٠٥ عن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٢٨٣٩ عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٢٠٧٤. وعزاه السيوطى لأحمد والحاكم والبيهقى عن أبى هريرة.

(٣٧٨٩) أخرجه ابن ماجة برقم ٣٠١٣ عن عباس بن مرداس السلمي.

عيسى، قال: حدثنا أبو عثمان سعيد بن فحلون، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبيد البصرى، قال: حدثنا ابن أبي الشوارب القرشى الأموى، قال: أخبرنا عبد القاهر بن السرى السلمى، قال: حدثنا ابن لكتانة بن عباس بن مرداس السلمى، عن أبيه، عن جده «أن النبي ﷺ دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة، فأجابه الله أنى قد فعلت، إلا ظلم بعضهم بعضا، فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء، فقال: رب إنك قادر أن تثيب المظلوم خيرا من مظلمته، وتغفو عن الظالم، فأجابه الله أنى قد فعلت، ثم التفت إلينا رسول الله ﷺ متبسما، فقلنا: يا نبي الله، ما الذى أضحكك؟ قال: إن إبليس عدو الله لما علم أن الله عز وجل قد شفعنى فى أمتى، أهوى يدعو بالويل والثبور، ويحثو التراب على رأسه» (٣٧٩٠).

وروى مسلم بن إبراهيم، قال: أخبرنا كعب بن فروخ الرقاشى، قال: حدثنا قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ليس يوم أكثر عتيقا من يوم عرفة، هكذا ذكره موقوفا. وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن عبد السلام الخشنى، قال: حدثنا أبو جعفر بن وهب المسعرى، قال: حدثنا إسحاق ابن سليمان الرازى، قال: حدثنا سلمة بن بخت، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: إن يوم عرفة يوم يباهى الله ملائكته فى السماء بأهل الأرض، يقول تبارك وتعالى: عبادى جاءونى شعنا غربا، آمنوا بى ولم يرونى، وعزتى لأغفرن لهم، وهو يوم الحج الأكبر.

قال أبو عمر: اختلف فى تأويل قول الله عز وجل يوم الحج الأكبر، ف قيل: يوم عرفة، وقيل: يوم النحر، قال بهذا جماعة، وبهذا جماعة. روى من حديث عمرو بن مرة عن مرة بن شراحيل، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالمزدلفة غداة يوم النحر، على ناقة حمراء، فقال: «هل تدرون أى يوم هذا؟ هذا يوم الحج الأكبر» (٣٧٩١) رواه شعبة وغيره، عن عمرو بن مرة، ومن حديث أبى إسحاق، عن الحارث، عن على، قال: سئل رسول الله ﷺ عن يوم الحج الأكبر، فقال: يوم النحر. وروى جعفر بن أبى وحشية، عن سعيد بن جبير «الحج الأكبر يوم النحر» (٣٧٩٢). وروى عاصم بن حكيم عن مجاهد فى يوم الحج الأكبر، قال حين الحج:

(٣٧٩٠) نفس المصدر السابق بنفس الرقم.

(٣٧٩١) أخرجه البيهقى بالكبرى ١٥١/٥ عن سراء بنت نيهان. والطبرانى الكبير ١٤٥/١٨ عن الحسن بن عمران. وذكره الهيثمى بالمجمع ٢٧٢/٣ وعزاه للطبرانى فى الأوسط عن سراء بنت نيهان. وذكره بالكنز برقم ١٢٣٥٢. وعزاه السيوطى للطبرانى عن سراء بنت نيهان. (٣٧٩٢) ذكره بالكنز برقم ٤٤٠٥ وعزاه السيوطى لابن مردويه عن على.

أيامه كلها، وابن جريج عن مجاهد مثله. وقال معمر عن الحسن: إنما سمي الحج الأكبر لأنه حج فيه أبو بكر ونبذت فيه العهود. وقال ابن جريج عن ابن طاوس، عن أبيه أنه قيل له: ما الحج الأكبر، قال: يوم عرفة وهو اليوم الأكبر عرفة.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يوم الحج الأكبر يوم عرفة» (٣٧٩٣). وهو قول ابن عباس وطاوس. وروى عنه ﷺ أنه قال: «يوم الحج الأكبر يوم النحر» (٣٧٩٤). من حديث علي وأبي هريرة وابن عمر ورجل من أصحاب النبي ﷺ.

ولا خلاف عن مالك وأصحابه أن يوم الحج الأكبر يوم النحر واختلف أصحاب الشافعي في ذلك، فقالت طائفة منهم: يوم الحج الأكبر يوم عرفة، وقال بعضهم: يوم النحر. وكذلك اختلف أصحاب أبي حنيفة، وليس عنه شيء منصوص، وذكر الثوري في جامع في يوم الحج الأكبر، قال: حدثنا ليث، عن مجاهد، قال: الحج الأكبر يوم النحر، والحج الأصغر العمرة.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا يحيى بن مالك، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زبر، قال: حدثنا محمد بن خريم، قال: حدثنا أبو عبد الغنى الحسن بن علي، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج المخلص، وإذا كانت ليلة مزدلفة غفر الله للتجار، وإذا كان يوم منى غفر الله للجمالين، وإذا كان عند جمرة العقبة غفر الله للسؤال، ولا يشهد ذلك الموقف خلق ممن قال: لا إله إلا الله غفر له» (٣٧٩٥).

وحدثنا محمد بن خلف بن قاسم، حدثنا علي بن الحسين بن بندار، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز بن مروان، قال: سمعت الحسن بن علي بن معان الصنعاني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: إذا كان يوم عرفة. وذكر الحديث مثله سواء.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي وعلي بن محمد بن إسماعيل الطوسي بمكة، قالوا: حدثنا محمد بن خريم، حدثنا أبو عبد الغنى الحسن بن علي،

(٣٧٩٣) ذكره السيوطي بالدر المنثور ٢١٢/٣ وعزاه لابن أبي حاتم.

(٣٧٩٤) أخرجه الترمذي برقم ٩٥٨ عن علي عن سعيد بن المسيب. والطحاوي بالمشكل ١٩٦/٢ عن أبي هريرة.

(٣٧٩٥) ذكره بالآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١٢٤/٢ عن أبي هريرة.

حدثنا على، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج، وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار، وإذا كان يوم منى غفر الله للجمالين، وإذا كان عند جمره العقبة غفر الله للسؤال، ولا يشهد ذلك الموقف خلق ممن قال: لا إله إلا الله إلا غفر له.

قال أبو عمر: هذا حديث غريب من حديث مالك، وليس محفوظا عنه إلا من هذا الوجه، وأبو عبدالغنى لا أعرفه، وأهل العلم مازالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد وإنما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام.

أخبرنا على بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن الحسن ابن قتيبة قال: حدثنا محمد بن عمرو العربي، قال: حدثنا عطاف بن خالد المخزومي، عن إسماعيل بن رافع، عن أنس بن مالك قال: «كنت مع رسول الله ﷺ في مسجد الخيف قاعدا، فأتاه رجل من الأنصار ورجل من ثقيف، فذكر حديثا فيه طول، وفيه: وأما وقوفك عشية عرفة فإن الله يهبط إلى سماء الدنيا، ثم يباهي بكم الملائكة، فيقول: هؤلاء عبادي جاءوني شعثا سفعا، يرجون رحمتي ومغفرتي، فلو كانت ذنوبكم كعدد الرمل وكعدد القطر وكزبد البحر لغفرتها، أفيضوا عبادي مغفورا لكم، ولمن شفعت له» (٣٧٩٦). وذكر تمام الحديث.

وأخبرنا على بن إبراهيم بن أحمد بن حمويه، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن خالد البرذعي بمكة سنة ثلاثمائة، قال: حدثنا على بن موفق البغدادي، قال: حدثنا أحمد بن شبيب المروزي، قال: حدثنا ابن المبارك، عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك قال: «وقف النبي ﷺ بعرفات وكادت الشمس أن تؤوب فقال: يا بلال، انصت لي الناس، فقام بلال، فقال: انصتوا لرسول الله ﷺ. فنصت الناس، فقال: معاشر الناس، أتاني جبريل أنفا، فأقرأني من ربى السلام، وقال: إن الله غفر لأهل عرفات وأهل المشعر، وضمن عنهم التبعات، فقام عمر ابن الخطاب، فقال: يا رسول الله، هذا لنا خاص؟ فقال: هذا لكم، ولمن أتى بعدكم إلى يوم القيامة. فقال عمر - رضى الله عنه - : كثر خير الله وطاب» (٣٧٩٧). وروى عن

(٣٧٩٦) أخرجه الطبراني الكبير ٤٢٦/١٢ عن ابن عمر. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٢٩/١ وعزه لابن زنجويه، والأزرقي والجندي، والبخاري وابن مردويه عن أنس. وذكره بالكنز رقم ٤٤٠٥.

(٣٧٩٧) أخرجه ابن ماجة برقم ٣٠٢٤ عن بلال بن رباح. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٣٠/١ وعزه لابن المبارك عن أنس. والعقيلي بالضعفاء ١٩٧/٢ عن أنس.

سالم بن عبد الله بن عمر أنه رأى سائلا يسأل يوم عرفة، فقال: يا عاجز فى هذا اليوم تسئل غير الله؟ وذكر المدانى، فقال: خطب عمر بن عبدالعزيز بعرفة، فقال: إنكم قد جئتم من القريب والبعيد، وانضيتم الظهر، وأخلقتم الثياب، وليس السابق اليوم من سبقت دابته وراحلته، وإنما السابق اليوم من غفر له. وروى سفیان عن داود بن أبى هند، عن ابن سيرين، قال: كانوا يرجون فى ذلك الموقف للحمل فى بطن أمه.

٤٤٠ - حديث رابع لابن شهاب عن أنس:

مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المغفر، فلما نزعه، جاءه رجل، فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه» (٣٧٩٨). قال: مالك: قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما.

اختلف فى اسم ابن خطل هذا، ف قيل: هلال بن خطل، وقيل: عبدالعزيز بن خطل، وقيل عبد الله بن خطل، هذا قول ابن إسحاق وجماعة. وقال الزبير بن بكار: ابن خطل الذى أمر رسول الله ﷺ بقتله يوم فتح مكة، وإن كان متعلقا بأستار الكعبة، فقتل على تلك الحال، هو هلال بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كبير بن تيم بن غالب بن فهر. قال: وعبد الله، هو الذى يقال له: خطل ولأخيه عبدالعزيز بن عبد مناف أيضا خطل، هما جميعا الخطلان. قال: فبنو تيم بن غالب بن فهر، يقال لهم: بنو الأدرم، وتيم هو: الأدرم بن غالب.

قال أبو عمر: المغفر: ما غطى الرأس من السلاح، كالبيضة وشبهها، من حديد كان أو من غيره، وقد روى بشر بن عمر الزهرانى، عن مالك هذا الحديث بإسناده، وقال فيه: مغفر من حديد، وليس فى الموطأ من حديد، ولا أعلم أحدا ذكر ذلك عن مالك، غير بشر بن عمر فى هذا الحديث.

حدثنا عبدالوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أبو قلابة الرقاشى،

(٣٧٩٨) أخرجه البخارى ج ٤٣/٣ كتاب جزاء الصيد باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام عن أنس. ومسلم ٩٩٠/٢ كتاب الحج باب ٨٤ رقم ٤٥٠ باب جواز دخول مكة بغير إحرام عن أنس. وأبو داود برقم ٢٦٨٥ ج ٥٩/٣ كتاب الجهاد باب قتل الأسير عن أنس. والنسائى ٢٠١/٥ كتاب مناسك الحج باب دخول مكة بغير إحرام عن أنس. وأحمد ١٠٩/٣ عن أنس. والبيهقى بالكبرى ١٧٧/٥ عن جابر. وابن خزيمة برقم ٣٠٦٣ ج ٤/٣٥٥ عن أنس. وابن أبى شيبه ٤٩٢/١٤ عن أنس.

قال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل مكة، وعليه مغفر من حديد، فلما نزع، قيل له: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقلوه.

وروى هذا الحديث روح بن عبادة عن مالك بإسناده هذا، وفيه زيادة: وطاف وعليه المغفر، ولم يقله غيره عنه، والله أعلم. ورواه عبد الله بن جعفر المدني، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح مكة، وعلى رأسه المغفر، واستلم الحجر بمحجنه. وهذا أيضا لم يقله عن مالك - والله أعلم - غير عبد الله بن جعفر. وهذا حديث انفرد به مالك، رحمه الله، لا يحفظ عن غيره، ولم يروه أحد عن الزهري سواه من طريق صحيح.

وقد روى عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن أنس، ولا يكاد يصح. وروى أيضا من غير هذا الوجه، ولا يثبت أهل العلم بالنقل فيه إسنادا غير حديث مالك.

وقد رواه عن مالك، واحتاج إليه فيه جماعة من الأئمة يطول ذكرهم، وقد ذكرهم شيخنا أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ - رحمه الله - في كتاب جمعه في ذلك، ومن أجل من رواه عن مالك ابن جريج:

حدثنا أبو محمد مسلمة بن محمد، قال: حدثنا أبو القاسم عبد السلام بن محمد بن أبي موسى، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن أبي داود، قال: حدثنا محمد بن مصفى، قال: حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثنا ابن جريج، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ دخل مكة، وعلى رأسه مغفر.

وفى هذا الحديث من الفقه دخول مكة بغير إحرام، وبالسلاح وإظهار السلاح فيها؛ ولكن هذا عند جميع العلماء منسوخ ومخصوص بقوله ﷺ: «إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدى، وإنما أحلت لى ساعة من نهار» (٣٧٩٩) - يعنى يوم الفتح. وقد تكلمنا على معنى هذا الحديث فى كتاب الأجوبة، عن المسائل المستغربة فى كتاب البخارى بما يغنى عن إعادته هاهنا.

(٣٧٩٩) أخرجه البخارى رسلاً جـ/٣٠٩ كتاب المغازى باب ٥٤ عن مجاهد. وابن ماجة برقم ٣٠٠٩. وأحمد ٣٢/٤ عن أبى شريح الخزاعى. والبيهقى بالكبرى ٧١/٨ عن أبى شريح الخزاعى. والطبرانى الكبير ٣٣٥/١١ عن ابن عباس. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٩١٨٩ جـ/١٤٠ عن مجاهد. وذكره بالكنز برقم ٣٤٦٥٢. وعزاه السيوطى إلى البخارى إلى ابن عباس.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا محمد بن المثني، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا خالد عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم مكة، فلا تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي؛ وإنما أحلت لي ساعة من نهار» (٣٨٠٠). وذكر الحديث. ورواه منصور عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس مثله: أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة: «إن هذا بلد حرام لم يحل لأحد قبلي، ولا يحل لأحد بعدي، وإنما أحل لي ساعة من نهار، ثم هو حرام إلى يوم القيامة» (٣٨٠١). وروى أبو شريح الكعبي، وأبو هريرة، وجماعة عن النبي ﷺ مثله. وكان ابن شهاب - رحمه الله - يقول: لا بأس أن تدخل مكة بغير إحرام. وخالفه في ذلك أكثر العلماء، وما أعلم أحداً تابعه على ذلك إلا الحسن البصري. روى خالد بن عبد الله، عن أشعث، عن الحسن، أنه لم يكن يرى بأساً أن يدخل الرجل مكة بغير إحرام. وإلى هذا ذهب داود بن علي وأصحابه، وذكروا قول ابن شهاب والحسن، وأن ابن عمر رجع من طريقه فدخلها بغير إحرام. واحتجوا بأن موجب الإحرام موجب حج أو عمرة، لم يوجبها الله ولا رسوله، ولا اتفق المسلمون على ذلك. وقال الشافعي: من دخل مكة خائفاً لحرب، أو خائفاً من سلطان، أو ممن لا يقدر على دفعه، جاز له دخول مكة بغير إحرام؛ لأنه في معنى المحصر. وقد روى عن الشافعي مثل قول ابن شهاب وداود في هذا الباب، والمشهور عنه إنها لا تدخل إلا بإحرام، إلا ما ذكرت عنه. وقال ابن وهب، عن مالك: لست آخذ بقول ابن شهاب في دخول الإنسان مكة بغير إحرام، وكره ذلك، وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما علم عبد الله بن عمر من القرب، إلا رجلاً يأتي بالفاكهة من الطائف، أو ينقل الحطب يبيعه، فلا أرى بذلك بأساً، قيل له: ورجوع بن عمر من قديد إلى مكة بغير إحرام؟ فقال: ذلك أنه جاءه خير من جيوش المدينة. وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: كره أكثر أهل العلم أن يدخل أحد مكة إلا محرماً، ورخصوا للحطائيين ومن أشبههم ممن يكثر اختلافه إلى مكة، ورخص أيضاً لمن خرج من مكة يريد بلدة، ثم بدا له أن يرجع، كما صنع عبد الله بن عمر؛ قال: وأما من نزع من موضعه إلى مكة في تجارة أو غيرها،

(٣٨٠٠) أخرجه البخاري مرسلًا ج ٣٠٩/٥ كتاب المغازي باب ٥٤ عن مجاهد. وأحمد ٢٥٣/١ عن ابن عباس. والطبراني ج ٢٤٨/١ عن ابن عباس. والطحاوي بالمشكل ٢١٠/٤ عن ابن عباس.

(٣٨٠١) أخرجه النسائي ٢٠٤/٥ كتاب مناسك الحج باب تحريم القتال في الحرم عن ابن عباس. وأحمد ٣١٥/١ عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ١٩٩/٦ عن ابن عباس. والطبراني بالكبير ٣٠/١١ عن ابن عباس.

فلا ينبغي أن يدخلها إلا محرماً؛ لأنه يأتي الحرم، فينبغي له أن يحرم لدخوله إياه؛ قال: ومما يؤكد ذلك أن رجلاً لو جعل على نفسه شيئاً إلى مكة، لوجب عليه أن يدخلها محرماً بحج أو عمرة. قال: وأما حديث الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح مكة، وعلى رأسه المغفر، فإن هذه - والله أعلم - حال خصوص، لأنه أحلت له مكة بعض ذلك اليوم، فلم يكن لإحرامه وجه؛ لأنها كانت حلالاً له ساعة؛ وإنما يستحب أن لا يدخلها إلا محرماً، من أجل أنها حرم. وذكر حديث طاوس: أن النبي ﷺ لم يدخل قط مكة إلا محرماً، إلا يوم الفتح.

قال أبو عمر: قد اختلف العلماء فيمن دخل مكة بغير إحرام، فقال مالك والليث: لا يدخل أحد مكة من أهل الآفاق إلا محرماً، فإن لم يفعل، أساء ولا شيء عليه. وهو قول الشافعي وأبي ثور. وقال الشافعي: من دخل مكة غير محرماً، فقد أساء ولا شيء عليه؛ لأن الحج والعمرة لا يجبان إلا على من نواهما وأحرم بهما. قال الشافعي: وسنة الله في عباده، أن لا يدخلوا الحرم إلا حرماً. قال: ومكة مباينة لسائر البلاد، فلا يدخلها أحد إلا بإحرام، إلا أن من أصحابنا من رخص للخطابين وشبههم، ممن يدخل لمنافع أهله ونفسه. قال أبو ثور: ليس على العراقي يدخل مكة بغير إحرام حاجة شيء. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يدخل أحد مكة بغير إحرام، فإن دخلها أحد غير محرماً فعليه حجة أو عمرة. وهو قول الثوري، إلا أنه قال: فإن لم يحج ولم يعتمر، قيل له: استغفر الله، وهو قول عطاء والحسن بن حي.

قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار في الخطابين، ومن يذم الاختلاف إلى مكة، ويكثره في اليوم والليلة أنهم لا يؤمرون بذلك، لما عليهم فيه من المشقة؛ ولو ألزموا الإحرام، لكان عليهم في اليوم الواحد ربما عمر كثيرة، وقد دخل عبد الله بن عمر مكة بغير إحرام، وذلك أنه خرج عنها ثم خوف، فانصرف بغير إحرام، فمثل هذا وشبهه رخص له. وذكر عبدالرزاق: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، قال: خرج ابن عمر من مكة يريد المدينة، فأخبر بالفتنة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام. وقد كان ابن عباس وأصحابه يشددون في ذلك. ذكر عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا عطاء، أنه سمع ابن عباس، يقول: لا عمرة على أهل مكة من أجل الطواف، إلا أن يخرج أحدهم من الحرم، فلا يدخله إلا حرماً، قال: فقليل له: فإن خرج قريباً لحاجته؟ قال: يقضى حاجته ويجمع مع قضائها عمرة. قال: وأخبرنا معمر عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: لا يحل لأحد من خلق الله أن يدخل مكة لحاجة ولا لغيرها إلا حرماً، فإن النبي ﷺ لم يدخلها قط إلا حرماً، إلا عام الفتح.

قال: وأخبرنا معمر عن ابن أبي نجيح، عن عطاء أنه كان يرخص للخطابين من أهل مكة أن يدخلوها بغير إهلال.

قال أبو عمر: أما قتل عبد الله بن خطل، فلأن رسول الله ﷺ قد كان عهد فيه أن يقتل، وإن وجد متعلقا بأستار الكعبة؛ لأنه ارتد بعد إسلامه، وكفر بعد إيمانه، وبعد قراءته القرآن، وقتل النفس التي حرم الله؛ ثم لحق بدار الكفر، بمكة واتخذ قيتين يغنيانه بهجاء النبي ﷺ؛ فعهد فيه رسول الله ﷺ بما عهد في ستة نفر معه، قد ذكرهم ابن إسحاق وغيره، وامرأتين فيما قاله ابن إسحاق، وقال الواقدي: أربع نسوة. روى زيد ابن الحباب وإبراهيم بن علي الغزي القرشي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن ابن خطل كان يهجو رسول الله ﷺ بالشعر. وروى شعبة بن سوار عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: دخل رسول الله ﷺ مكة ثم قال: «من رأى منكم ابن خطل فليقتله» (٣٨٠٢). وزعم بعض أصحابنا المتأخرين أن رسول الله ﷺ إنما قتل ابن خطل، لأنه كان يسبه ﷺ، والذي ذكر ابن إسحاق في المغازي، غير هذا مما ذكره بعد عنه في هذا الباب، إن شاء الله. ولو كانت العلة في قتله ما ذكره هذا القائل، ما ترك منهم من كان يسبه، وما أظن أحدا منهم امتنع في حين كفره ومحاربه له من سبه. وجعل القائل هذا حجة لقتل الذمي إذا سب رسول الله ﷺ، وهذا لا يجوز عند أحد علمته من العلماء، أن يقيس الذمي على الحربي، لأن ابن خطل في دار حرب كان ولا ذمة له، وقد حكم الله عز وجل في الحربي إذا قدر عليه بتخير الإمام فيه إن شاء قتله، وإن شاء من عليه، وإن شاء فدى به؛ فلهذا قتل رسول الله ﷺ ابن خطل وغيره ممن أراد منهم قتله، على أن ابن خطل كان قد قتل رجلا من الأنصار مسلما ثم ارتد، كذلك ذكر أهل السير؛ وهذا يبيح دمه عند الجميع. وقد اختلف الفقهاء في الذي يسب رسول الله ﷺ، فقال مالك: من شتم النبي ﷺ من أهل الذمة قتل إلا أن يسلم. وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: يعزر ولا يقتل. وقال الليث: يقتل مكانه. وقال الشافعي: يؤخذ على من صولح من الكفار، فذكر أشياء، منها: ومتى ذكر أحد منهم كتاب الله، أو محمدا ﷺ بما لا ينبغي، فقد أحل دمه.

قال الطحاوي: فهذا يدل على أنه إن لم يشترط ذلك عليه فلا يستحل ماله.

واحتج الطحاوي لقول أصحابه بما لا حجة فيه، والقول عندى في ذلك قول مالك والليث. وقد روى عن ابن عمر أنه قيل له في راهب سب النبي ﷺ، قال: «لو سمعته

لقتلته، ولا يخالف له من الصحابة علمته. ولا يخلو أمر رسول الله ﷺ يقتل ابن خطل من أحد وجهين: أما أن ذلك كان في الوقت الذي أحلت له مكة وهي دار حرب وكفر، وكان له أن يريق دم من شاء من أهلها في الساعة التي أحل له فيها القتال، أو يكون على مذهب جماعة من العلماء في أن الحرم، لا يجير من وجب عليه القتل، وكان هؤلاء ممن وجب قتله لما ذكرنا، فلم يجزهم الحرم وهذا موضع اختلف فيه العلماء قديما وحديثا، فأما مالك فقال: من وجب عليه القصاص في الحرم اقتصر منه، ومن قتل ودخل الحرم لم يجزه، ولم يمنع الحرم حدا وجب. وهو قول الشافعي، ورواه ابن سماعة عن أبي يوسف. وقال أبو حنيفة: إذا وجب عليه قصاص أو حد، فدخل الحرم، لم يقتصر منه في النفس، ولا يحد فيما يأتي على النفس، وتقام الحدود عليه فيما دون النفس مما سوى ذلك حتى يخرج من الحرم، وكذلك قال زفر، قال: وإن قتل في الحرم، أو زنى في الحرم، رجم وقتل في الحرم. وروى محمد بن شجاع، عن الحسن بن زياد، عن أبي يوسف، قال: يخرج من الحرم فيقتل، وكذلك في الرجم. وقد ذكرنا هذه المسألة وبينناها، وأوضحنا وجه الصواب فيها، في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد بن شريك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، قال: وأما عبدالله بن خطل، فقتله سعيد بن حريث المخزومي، وأبو برزة السلمي، اشتركا في دمه، وهو رجل من بني تيم بن غالب، قال: وإنما أمر رسول الله ﷺ بقتله، لأنه بعثه مصدقا، وكان مسلما، وبعث معه رجلا من الأنصار، وكان معه مولى له يخدمه، وكان مسلما، فنزل ابن خطل منزلا، وأمر المولى أن يذبح له تيسا ويصنع له طعاما، فنام واستيقظ، ولم يصنع له شيئا، فعدا عليه فقتله، ثم ارتد مشركا.

وأخبرني عبدالله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن أشته الأصبهاني المقرئ، قال: حدثنا أحمد بن عبدالعزيز الجوهري أبو بكر، قال: حدثنا أبو زيد عمر بن شبة، قال: أخبرنا محمد بن حاتم، قال: أخبرنا يونس بن محمد، قال: حدثنا يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، قال: «لما افتتح النبي ﷺ مكة، أخذ أبو برزة الأسلمي هو وسعيد بن حريث عبدالله بن خطل، وهو الذي كانت تسميه قريش ذا القلبين، فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفِهِ﴾ (٣٨٠٣). فقدمه فضرب عنقه، وهو متعلق بأستار الكعبة، فأنزل الله عز

وجل: ﴿لَا أَقْسَمُ بهذا البلد وأنت حل بهذا البلد﴾ (٣٨٠٤). وذكر تمام الخير (٣٨٠٥).

قال أبو عمر: قد قيل في ذى القلين: أنه جميل بن معمر الجمحي، وقيل ذلك في رجل من بني فهر. وروى محمد بن سليم بن الوليد العسقلاني، عن محمد بن أبي السرى، عن عبدالرزاق، عن مالك، عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: «دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعليه عمامة سوداء» (٣٨٠٦). وعنده بهذا الإسناد «أن النبي ﷺ دخل مكة، وعلى رأسه المغفر» (٣٨٠٧). ومحمد بن سليم هذا، وإن لم يكن ممن يعتمد عليه، فإنه قد تابعه على ذلك بهذا الإسناد الوليد بن مسلم ويحيى الوحاظي، ومع هذا كله، فإنه لا يحفظ عن مالك في هذا الإسناد إلا المغفر، لا عمامة سوداء على ما في الموطأ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه دخل عام الفتح، وعلى رأسه عمامة سوداء، من حديث جابر من رواية مالك وغيره، فأما حديث مالك، فأخبرنا، أبو الفتح إبراهيم بن علي بن سَيِّخْتِ إجازة، كتب إلى بخطه، وحدثني بعض أصحابنا عنه قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي القاضي، قال: حدثنا أحمد بن إسماعيل، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه عمامة سوداء.

وهذا حديث غريب من حديث مالك، ولم يقل فيه مالك مقتضى عام الفتح، وهو محفوظ من حديث جابر هذا.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن المسور، قال: حدثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عثمان المدني، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن المسور، قال: حدثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عثمان المدني، قال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: أخبرنا شريك، عن عمار الدهني، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: دخل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولواؤه أبيض.

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء (٣٨٠٨).

(٣٨٠٤) البلد ٢، ١.

(٣٨٠٥) ذكره القرطبي في تفسيره ١١٧/١٤.

(٣٨٠٦) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٧٦ ج ٤/٥٣ عن جابر.

(٣٨٠٧) أخرجه البغوي بشرح السنة ٣٩٩/١٠ عن أنس.

(٣٨٠٨) أخرجه البيهقي بدلائل النبوة ٦٧/٥ عن جابر.

قال أبو عمر: ليس هذا عندى بمعارض لحديث ابن شهاب، لأنه قد يمكن أن يكون على رأسه عمامة سوداء، وعليها المغفر؛ فلا يتعارض الحديثان، وقد روى عن داود بن الزبرقان، عن معمر بن راشد ومالك بن أنس جميعا، عن ابن شهاب الزهرى، عن أنس ابن مالك، أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح مكة فى رمضان، وليس بصائم. وهذا اللفظ ليس بمحفوظ بهذا الإسناد لمالك إلا من هذا الوجه. وقد روى سويد بن سعيد عن مالك، عن الزهرى، عن أنس أن النبى ﷺ دخل مكة عام الفتح غير محرم، وتابعه على ذلك عن مالك إبراهيم بن على المغنزل، وهذا لا يعرف هكذا إلا بهما، وإنما هو فى الموطأ عند جماعة الرواة من قول ابن شهاب، قال: قال مالك: قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما، لم يرفعه إلى أنس. وذكر عبدالرزاق عن معمر، عن الزهرى، قال: أخبرنى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دخل مكة فى عمرة القضاء، وهو محرم، وابن رواحة بين يديه، وهو يقول:

خلوا بنى الكفار عن سبيله قد أنزل الرحمان فى تنزيله
بأن خير القتل فى سبيله

ومما يدل على أن دخوله مكة عام فتح مكة وعلى رأسه المغفر خصوص له، وأنها أحلت له ساعة من نهار، ثم عادت إلى حالها، ما أخبرناه أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأحمي فيما كتب بإجازته إلى وأذن لى أن أرويه عنه، قال: حدثنا على بن أحمد علان، قال: حدثنا سلمة بن شبيب، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن أعين الحرانى، قال: حدثنا معقل بن عبيد الله، عن أبى الزبير، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لأحد أن يحمل بمكة سلاحا» (٣٨٠٩). وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا أحمد بن مفضل، قال: حدثنا أسباط بن نصر، قال: زعم السدى عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: «لما كان يوم فتح مكة أمّن رسول الله ﷺ الناس، إلا أربعة نفر، وامرأتين، وقال: اقلوهم، وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة: عكرمة بن أبى جهل، وعبد الله بن خطل، ومقيس بن حباب، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح. فأما عبد الله بن خطل، فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة، فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر، فسبق سعيد عمارا وكان أشد الرجلين قتلته. وأما مقيس بن حباب، فأدركه الناس وهو فى السوق، فقتلوه. وأما عكرمة، فركب البحر فأصابتهم ريح عاصف، فقال أصحاب السفينة لأهل السفينة: أخلصوا، فإن آلهتكم لا تغنى عنكم شيئا هاهنا، فقال عكرمة:

والله لئن لم ينجنى فى البحر إلا الإخلاص، ما ينجنى فى البر غيره؛ اللهم إن لك على عهد إن أنت عافيتنى مما أنا فيه، أن أتى محمدا حتى أضع يدى فى يده، فلاجدنه عفوا كريما، قال: فجاء فأسلم. وأما عبد الله بن سعد بن أبى سرح، فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان، فلما دعا النبى ﷺ الناس إلى البيعة، جاء به حتى أوقفه على النبى ﷺ، فقال: يا رسول الله، بايع عبد الله، فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثا كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل على أصحابه فقال: أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حين رآنى كففت يدى عن بيعته فيقتله، فقالوا: ما يدرينا يا رسول الله، ما فى نفسك؟ ألا أومأت إلينا بعينك؟ فقال: إنه لا ينبغي لنبى أن تكون له خائنة أعين» (٣٨١٠).

وأخبرنا قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا محمد بن سنجر، حدثنا أحمد بن مفضل، حدثنا أسباط بن نصر، قال: زعم السدى عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: لما كان يوم فتح مكة، فذكره سواء إلى آخره.

٤٤١ - حديث ثان لمحمد بن عمرو بن حلحلة:

مالك، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمران الأنصارى، عن أبيه، أنه قال: «عدل إلى عبد الله بن عمر، وأنا نازل تحت سرحة بطريق مكة، فقال: ما أنزلت تحت هذه السرحة؟ فقلت: أردت ظلها، فقال: هل غير ذلك؟ فقلت: لا، ما أنزلى إلا ذلك. فقال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: إذا كنت بين الأخشيين من منى، ونفح بيده نحو المشرق، فإن هناك واديا يقال له: السرر به شجرة سر تحتها سبعون نبيا» (٣٨١١).

قال أبو عمر: لا أعرف محمد بن عمران هذا إلا بهذا الحديث، وإن لم يكن أبوه عمران بن حبان الأنصارى أو عمران بن سودة، فلا أدري من هو؟ وحديث هذا مدنى، وحسبك بذكر مالك له فى كتابه، وأما قوله: وأنا نازل تحت سرحة، فالسرحة الشجرة، قال الخليل: السرح الشجر الطوال الذى له شعب وظل، واحدها سرحة. قال

(٣٨١٠) أخرجه النسائى ١٠٥/٧ كتاب تحريم الدم باب الحكم فى المرتد عن مصعب بن سعد عن أبيه. والبيهقى بالكبرى ٢٠٢/٨ عن مصعب بن سعد عن أبيه. والحاكم بالمستدرک ٥٤/٢ عن مصعب بن سعد عن أبيه. والدارقطنى ٥٩/٣ عن مصعب بن سعد عن أبيه. وذكره الهيثمى بالمجمع ١٦٨/٦ وعزاه إلى أبى داود وأبى يعلى والبزار عن سعد بن أبى وقاص.

(٣٨١١) أخرجه النسائى ٢٤٩/٥ كتاب مناسك الحج باب ما ذكر فى منى. وأحمد ١٣٨/٢ عن عبد الله بن عمر. والبيهقى بالكبرى ١٣٩/٥ عن عبد الله بن عمر. وأبو نعيم بالحلية ٣٣٦/٦ عن ابن عمر. وابن حبان ٤٧/٨ عن ابن عمر.

حميد بن ثور: أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاء تروق، وقد ذكره أبو ذؤيب الهذلى فى شعره فقال:

الكنى إليها وخير الرسو ل أعلمهم بنواحى الخير
بآية ما وقفت والركا ب بين الحجون وبين السرر
فقال تبررت فى أمرنا وما كنت فىنا حديثا بير

قال الأصمعى: السرر على أربعة أميال من مكة عن يمين الجبل، كان عبدالصمد بن على قد بنى عليه مسجدا. وأما قوله: نفخ بيده، فالنفخ هاهنا الإشارة بيده كأنه يقول: رمى بيده نحو المشرق، أى مدها وأشار بها. والسرر: اسم الوادى والأخشبان الجبلان.
قال ابن وهب فى قوله: إذا كنت بين الأخشبيين من منى، قال: يعنى الجبلين اللذين تحت العقبة. بمنى فوق المسجد.

قال أبو عمر: الأخاشب الجبال. أنشد ابن هشام لأبى قيسر بن الأسلت:

فقوموا فصلوا ربكم وتمسحوا بأركان هذا البيت بين الأخاشب
ويقال: أن الأخاشب اسم لجبال مكة ومنى خاصة. قال الخليل: قال إسماعيل بن يسار النسائى:

ولعمر من حبس الهدى له بالأخشبيين صبيحة النحر
وقال العامرى فى بيعة ابن الزبير:

يبايع بين الأخشبيين وإنما يد الله بين الأخشبيين تبايع

وأما قوله: سر تحتها سبعون نبيا: ففيه قولان: أحدهما أنهم بشروا تحتها. بما سرهم واحدا بعد واحد، أو مجتمعين أو نبئوا تحتها، فسروا من السرور، والقول الآخر: إنها قطعت تحتها سرهم، يعنى ولدوا تحتها، يقال: قد سر الطفل إذا قطعت سرتة.

وفى هذا الحديث دليل على التبرك بمواضع الأنبياء والصالحين ومقاماتهم ومساكنهم وإلى هذا قصد عبد الله بن عمر بحديثه هذا. والله أعلم.

وليس فى هذا الحديث حكم من الأحكام.

وفيه الحديث عن بنى إسرائيل، والخبر عن الماضيين، وإباحة الخوض فى أخبارهم والتحدث بها.

كتاب الجهاد

١ - باب الترغيب فى الجهاد

٤٤٢ - حديث ثان وثلاثون لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مثل المجاهد فى سبيل الله كممثل الصائم القائم الدائم الذى لا يفتر من صلاة ولا صيام، حتى يرجع» (٣٨١٢).

هذا من أفضل حديث وأجله فى فضل الجهاد؛ لأنه مثله بالصلاة والصيام وهما أفضل الأعمال، وجعل المجاهد بمنزلة من لا يفتر عن ذلك ساعة، فأى شىء أفضل من الجهاد يكون صاحبه راكبا، وماشيا، وراقدا، ومتلذذا بكثير من حديث رفيقه وأكله وشربه، وغير ذلك مما أبيض له، وهو فى ذلك كله كالمصلى التالى للقرآن فى صلاته الصائم مع ذلك المجتهد، إن هذا لغاية فى الفضل، وفقنا الله برحمته.

ولهذا ومثله قلنا: إن الفضائل لا تدرك بقياس ونظر، والله المستعان. وحسبك من فضل الجهاد بقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٣٨١٣). وفى هذا الحديث دليل على إجازة القياس بالتشبيه والتمثيل فى الأحكام وهذا باب جسيم، قد أفردنا له أبوابا فى كتاب العلم، والحمد لله.

وقد ذكرنا فى كتاب العلم أيضا أن فرض الجهاد على الكفاية، كطلب العلم على حسبما قد أوضحناه هنالك.

قال مالك - رحمه الله -: الجهاد فرض بالأموال والأنفس، فإن منعهم الضرر أو

(٣٨١٢) أخرجه البخارى ج٤/٦٨ كتاب الجهاد والسير باب أفضل الناس عن أبى هريرة. ومسلم ج٣/١٤٩٨ كتاب الإمارة باب ٢٩ رقم ١١٠ عن أبى هريرة. وأحمد ٢٧٢/٤ عن النعمان بن بشير. وذكره الهيثمى بمجمع الزوائد ٢٧٥/٥ وعزاه للطبرانى والبخارى، وأحمد عن النعمان بن بشير. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٢٤٥/١ وعزاه إلى مسلم والترمذى والنسائى والبيهقى فى الشعب عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ٢٨٧/٥ عن أبى هريرة. (٣٨١٣) الصف ١١.

عاهة بأنفسهم، لم يسقط عنهم الفرض بأموالهم.

وقال أبو حنيفة: الجهاد واجب إلا أن المسلمين في عذر حتى يحتاج إليهم.

وقال ابن شبرمة: الجهاد ليس بواجب، والقائمون به من المسلمين أنصار الله.

وقال الشافعي: الغزو غزوان، نافلة وفريضة؛ فأما الفريضة، فالنفير إذا أظل العدو بلد الإسلام، والنافلة الرباط والخروج إلى الثغور، إذا كان فيها من فيه كفاية.

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٣٨١٤) الآية. يعنى شباباً وشيوخاً وقال: ﴿ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض﴾ الآية إلى قوله: ﴿يعذبكم عذاباً أليماً﴾^(٣٨١٥). فثبت فرضه، إلا أنه على الكفاية، لقول الله عز وجل: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾^(٣٨١٦) وعلى هذا جمهور العلماء، ودليل ذلك قوله ﷺ: «بنى الإسلام على خمس»^(٣٨١٧). ليس فيما ذكر الجهاد لأنها كلها متعينة على المرء في خاصته، وبالله التوفيق.

٤٤٣ - حديث سابع وثلاثون لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله، لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله، وتصديق كلماته أن يدخله الجنة أو يرده إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة»^(٣٨١٨).

(٣٨١٤) التوبة ٤١.

(٣٨١٥) التوبة ٣٨.

(٣٨١٦) التوبة ١٢٢.

(٣٨١٧) أخرجه البخارى ١٤/١ كتاب الإيمان باب الإيمان عن ابن عمر. ومسلم ٤٥/١ كتاب الإيمان باب ٥ رقم ٢٠ عن ابن عمر. والترمذى برقم ٢٦٠٩ ج٥/٥ كتاب الإيمان باب ٣ عن ابن عمر. وأحمد ٢٦/٢ عن ابن عمر. والبيهقى بالكبرى ٣٥٨/١ عن ابن عمر. والطبرانى الكبير ٣٧١/٢ عن جرير بن عبد الله. وابن خزيمة برقم ٣٠٨ ج١/١٥٩ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٢١. وعزاه السيوطى إلى أحمد والبيهقى والترمذى والنسائى عن ابن عمر.

(٣٨١٨) أخرجه البخارى ٢٤٣/٩ كتاب التوحيد باب: ﴿ولقد سبقت كلمتنا﴾ عن أبي هريرة. ومسلم ج٣/١٤٩٦ كتاب الإمارة باب ٢٨ رقم ١٠٤ عن أبي هريرة والنسائى ١٦/٦ كتاب الجهاد باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله عن أبي هريرة. والبيهقى بالكبرى ١٥٧/٩ عن أبي هريرة.

وفى هذا الحديث أيضا أصل عظيم، وفضل جسيم للمجاهد فى سبيل الله، وفيه دليل على أن الأعمال لا يزكو منها إلا ما صحبته النية والإخلاص لله - عز وجل - والإيمان به.

وفى هذا الحديث دليل على أن الغنيمة لا تنقص من أجر المجاهد شيئاً، وأن المجاهد وافر الأجر، غنم أو لم يغنم؛ ويعضد هذا ويشهد له ما اجتمع على نقله أهل السمر والعلم بالأثر: أن النبى ﷺ ضرب لعثمان وطلحة وسعيد بن زيد بأسهمهم يوم بدر، غير حاضرى القتال، فقال كل واحد منهم: وأجرى يا رسول الله؟ قال: وأجرك. وأجمعوا أن تحليل الغنائم لهذه الأمة من فضائلها. وقال رسول الله ﷺ: «لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس قبلكم» (٣٨١٩).

وقال ﷺ: فضلت بخصال. وذكر منها: وأحلت لى الغنائم؛ ولو كانت تحبط الأجر أو تنقصه، ما كانت فضيلة له. وقد ظن قوم أن الغنيمة تنقص من أجر الغانمين، لحديث روه عن النبى ﷺ أنه قال: «ما من سرية أسرت فأخفقت، إلا كتب لها أجرها مرتين» (٣٨٢٠). قالوا: وفى هذا الحديث ما يدل على أن العسكر إذا لم يغنم، كان أعظم لأجره، والله أعلم.

واحتجوا أيضا بما حدثنا أحمد بن قاسم وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا أبو عبدالرحمن المقرئ، قال: حدثنا حيوة، عن أبى هانئ حميد بن هانئ الخولانى، عن أبى عبدالرحمن الحلبى، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من غازية تغزو فى سبيل الله فتصيب غنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة، ويبقى لهم الثلث؛ فإن لم يصيبوا غنيمة، لهم أجرهم» (٣٨٢١). وهذا إنما فيه تعجيل بعض الأجر مع التسوية فيه للغانم وغير

(٣٨١٩) أخرجه الترمذى برقم ٣٠٨٥ ج٥/٢٧١ كتاب تفسير القرآن باب ٩ عن أبى هريرة. وأحمد ٢٥٢/٢ عن أبى هريرة. وابن حبان ١٤٨/٧ عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٠٩٧٧. وعزاه السيوطى إلى الترمذى عن أبى هريرة.

(٣٨٢٠) أخرجه المنذرى بالترغيب والترهيب ٣٠٠/٢ عن ابن عمرو بن العاص. وذكره السيوطى بالدر المنثور بنحو ٢٤٨/١ وعزاه إلى مسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجة والحاكم والبيهقى عن ابن عمرو بن العاص.

(٣٨٢١) أخرجه مسلم ج٣/١٥١٥ كتاب الإمارة باب ٤٤ رقم ١٥٣ عن ابن عمرو بن العاص. وأحمد ١٦٩/٢ عن ابن عمرو بن العاص. والنسائى ١٨/٦ كتاب الجهاد باب ثواب السرية التى تحقق عن ابن عمرو. وابن ماجة برقم ٢٧٨٥ ج٢/٩٣١ كتاب الجهاد باب ١٣ عن

الغانم؛ إلا أن الغانم عجل له ثلثا أجره. وهما مستويان في جملته؛ وقد عوض الله من لم يغنم في الآخرة بمقدار ما فاتته من الغنيمة، والله يضاعف لمن يشاء، وهو أفضل من رضى وتوكل عليه لا إله إلا هو.

٤٤٤ - حديث ثامن عشر لزيد بن أسلم مسند صحيح:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: الخيل لثلاثة: لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر، فأما الذى هى له أجر، فرجل ربطها فى سبيل الله، فأطال لها فى مرج أو روضة، فما أصابت فى طيلها ذلك فى المرج أو الروضة، كانت له حسنات، ولو أنها قطعت طيلها ذلك فأستنت شرفاً أو شرفين، كانت آثارها وأرواثها حسنات له، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه، ولم يرد أن يسقى به، كان ذلك له حسنات فهى لذلك أجر. ورجل ربطها تغنياً وتعففاً، ولم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها، فهى لذلك ستر، ورجل ربطها فخراً ورياء ونواء لأهل الإسلام، فهى على ذلك وزر، وسئل عن الحمر، فقال: لم ينزل على فيها شئ، إلا هذه الآية الجامعة الفادة: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ (٣٨٢٢).

أبو صالح السمان اسمه ذكوان، وهو والد سهيل بن أبى صالح، مدنى، نزل الكوفة، ثقة مأمون على ما روى وحمل من أثر فى الدين، من خيار التابعين، وهو مولى لجويرية: امرأة من غطفان.

روى عنه من أهل المدينة سمى، وزيد بن أسلم، والقعقاع بن حكيم، وعبد الله بن دينار، وابنه سهيل.

وروى عنه من أهل الكوفة: الأعمش، والحكم بن عتيبة، وعاصم بن أبى النجود، وتوفى أبو صالح السمان بالمدينة سنة إحدى ومائة. وكان أبو هريرة إذا نظر إلى أبى صالح هذا، قال: ما على هذا أن لا يكون من بنى عبد مناف.

= ابن عمرو. والبيهقى بالكبرى ١٦٩/٩ عن ابن عمرو.

(٣٨٢٢) أخرجه البخارى ج٤/٩٢ كتاب الجهاد والسير باب الخيل لثلاثة عن أبى هريرة. ومسلم

ج٢/٦٨١ كتاب الزكاة باب ٦ رقم ٢٤ عن أبى هريرة. والتزمى برقم ١٦٣٦

ج٤/٢٧٣ كتاب فضائل الجهاد باب ١٠ عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ١٥/١٠ عن

أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٢٢٥٢ ج٤/١٠ عن أبى هريرة.

وفى هذا الحديث من الفقه أن الأعيان لا يؤجر المرء فى اكتسابها، إنما يؤجر فى استعمال ما ورد الشرع بعمله مع النية التى تزكو بها الأعمال، إذا نوى بها صاحبها وجه الله والدار الآخرة، وما يقربه من ربه إذا كان ذلك على سنة، ألا ترى أن الخيل أجز من اكتسابها، ووزر على من اكتسبها، على ما جاء به الحديث؛ وهى جنس واحد. قال الله عز وجل: ﴿وَلْيَبْلُغُوا حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبْلُغُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ (٣٨٢٣) وقال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُغُوا أَيْكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٨٢٤) وقال عز وجل: ﴿وَيَسْتَخْلَفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (٣٨٢٥).

وفيه أن الحسنات تكتب للمرء إذا كان له فيها سبب، وإن لم يقصد قصدتها، تفضلاً من الله تعالى على عباده المؤمنين، ورحمة منه بهم؛ وليس هذا حكم اكتساب السيئات إن شاء الله يدللك على ذلك أنه لم يذكر فى هذا الحديث، حركات الخيل وتقلبها فى سيئات المفتخر بها، كما ذكر ذلك فى حسنات المحتسب المريد بها البر؛ ألا ترى أنها لو قطعت حبلها نهاراً، فأفسدت زرعاً، أو رحت، فقتلت أو جنت، أن صاحبها برىء من الضمان عند جميع أهل العلم. ويبين ذلك أيضاً قوله فى هذا الحديث: ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقيها، كان ذلك له حسنات.

وفى هذا دليل على أن المسلم إذا صنع شيئاً يريد به الله عز وجل، فكل ما كان بسبب منه وإليه، كان له حكمه فى الأجر، والله أعلم.

ومن هذا الباب قوله ﷺ: «من كان منتظراً الصلاة فهو فى صلاة» (٣٨٢٦) وقال ﷺ: «انتظار الصلاة بعد الصلاة ذلكم الرباط، ذلكم الرباط» (٣٨٢٧)؛ لأن انتظار الصلاة سبب

(٣٨٢٣) محمد ٣١.

(٣٨٢٤) هود ٧.

(٣٨٢٥) النور ٥٥.

(٣٨٢٦) أخرجه البخارى بنحوه ج١/٩٢ كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا... إلخ عن أبى هريرة. ومسلم ٤٥٩/١ كتاب المساجد باب ٤٩ رقم ٢٧٤ عن أبى هريرة. وأبو داود برقم ٤٧١ ج١/١٢٥ كتاب الصلاة باب فى فضل القعود فى المسجد عن أبى هريرة. وأحمد ٤١٥/٢ عن أبى هريرة.

(٣٨٢٧) أخرجه مسلم ٢١٩/١ كتاب الطهارة باب ١٤ رقم ٤١ عن أبى هريرة. والترمذى برقم ٥١ ج١/٧٣ كتاب الطهارة باب ٣٩ عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ٤٢٧ ج١/١٤٨ كتاب الطهارة باب ٤٩ عن أبى سعيد الخدرى. وأحمد ٢٧٧/٢ عن أبى هريرة. والدارمى ١٧٧/١ عن سعيد بن المسيب.

وابن خزيمة برقم ٥ ج١/٦ عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک ١٩١/١ عن أبى سعيد الخدرى. وذكره الهيثمى بالجمع ٣٧/٢ وعزاه إلى البزار عن جابر.

وكذلك انتظار العدو فى الموضع المخوف فيه إرصاد للعدو، وقوة لأهل الموضع وعدة للقاء العدو، وسبب لذلك كله.

ومنه قول معاذ بن جبل: واحتسب فى نومتى، مثل ما احتسب فى قومتى، وكان ينام بعض الليل ويقوم بعضه، وبالنوم كان يقوى على القيام؛ وكذلك يقوى برعى الخيل، وأكلها، وشربها، على ملاقة العدو إذا احتيج إليها؛ وهذا كله فى تعظيم فعل الرباط، لأنه جلوس وانتظار واستعداد للعدو، مع ما فيه من الخوف والروعات أحيانا.

وقد يكتب للرجل عمله الذى كان يعملُه إذا حبسه عنه عذر من مرض أو غيره؛ وفى ذلك المعنى شعبة من هذا المعنى.

وقد أتينا بما روى فيه من الآثار فى باب محمد بن المنكدر، والحمد لله.

وروى يحيى بن سلام، قال: أخبرنا شريك، عن أبى إسحاق، عن الحارث، عن على قال: من ارتبط فرسا فى سبيل الله، كان بوله وروثه فى أجره.

وروى صالح بن يحيى بن المقدام بن معدى كرب، عن أبيه، عن جده، أن النبى ﷺ قال: «من ارتبط فرسا فى سبيل الله، كان علفه، وشربه، وبوله، وروثه، فى ميزانه يوم القيامة» (٣٨٢٨). وأما قوله: ربطها فى سبيل الله؛ فإنه يعنى ارتباطها من الرباط.

قال الخليل: الرباط ملازمة الثغور، ومواظبة الصلاة أيضا، قال: والرباط الشئ الذى تربط به، وتربط أيضا. وقال أبو حاتم عن أبى زيد: الرباط من الخيل، الخمس فما فوقها، وجماعة ربط، وفى التى ترتبط، يقال منه: ربط يربط ربطا، وارتبط يرتبط ارتباطا، ومربط الخيل، ومرابط الخيل.

قال الشاعر:

أمر الإله بربطها لعدوه فى الحرب إن الله خير موفق
وقالت ليلى الأخيلىة:

(٣٨٢٨) أخرجه ابن ماجة بنحوه برقم ٢٧٩١ ج ٢/٩٣٣ كتاب الجهاد باب ١٤ عن تميم الدارى. وأحمد ٤٥٨/٦ عن أسماء بنت يزيد. وابن أبى شيبه ٤٨٢/١٢ عن أسماء بنت يزيد. وذكره بالكنز برقم ١٠٥٤٩: وعزاه السيوطى إلى ابن ماجة وابن حبان عن تميم الدارى. وبالمجمع ٢٦٠/٥ وعزاه الهيثمى إلى الطبرانى فى الأوسط عن على.

لا تقربن آل محرق إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً
قوم رباط الخيل حول بيوتهم وأسنة زرق تخلن نجومها
وينشد لابن عباس رضى الله عنه من قوله:

أحبوا الخيل واصطبروا عليها فإن العز فيها والجمال
إذا ما الخيل ضيعها أناس ربطناها فشاركت العيالا
نقاسمها المعيشة كل يوم ونكسوها اليراقع والجلالا
وقال مكحول بن عبد الله:

تلوم على ربط الجياد وحبسها وأوصى بها الله النبى محمد
وقال الأخطل:

ما زال فينا رباط الخيل نعرفه وفى كليب رباط اللؤم والعار
وأما قوله عليه السلام: فما أصابت فى طيلها، فالطيل: الحبل يطول فيه الدابة، وهو مكسور
الأول، وقلما يأتى فى الأفعال.

وأما الاسماء فكثير، مثل: قمع، وضلع، ونطع، وعنب، وشبع، وسرر الصبى، وطيل
الدابة. قال القطامي: واسمه عمير بن شميم التغلبى:

أنا محيوك فأسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل
وفيه لغة أخرى: طول، يقال: طال طولك، وطال طيلك جميعاً مكسورة الأول،
مفتوحة الثانى؛ قال طرفة:

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى لكالطول المرخى وثنيه باليد
لا يقال فى الخيل إلا بكسر الأول وفتح الثانى، يقال: أرخ للفرس من طواله، ومن
طيله.

وأما طوال الدهر وما كان مثله، فيقال: بالضم والفتح، وكذلك الطول، والطوال
من الطول.

وأما قوله: من المرج، أو الروضة، فقيل المرج: موضع الكلاء، وأكثر ما يكون ذلك
فى المظمن من الأرض. والروضة: الموضع المرتفع. وأما قوله: فاستنت شرفاً أو شرفين،
فإن الاستنان أن تلج فى عدوها: فى إقبالها وإدبارها، يقال: جاءت الإبل سنناً أى تستن
فى عدوها، وتسرع. أنشد يعقوب بن السكيت لأبى قلابة الهذلى:

ومنها عصابة أخرى سراع رمتها الريح كالسنن الطراب
أى كإبل تستن فى عدوها. قال: ورمتها: استخفتها، قال: والطراب: التى قد طربت
إلى أولادها.

وقال عدى بن زيد:

فبلغنا صنعه حتى نشأ فاره البال لجوجا فى السنن
فاره البال: أى ناعم البال.

وقال عوف بن الجزع:

بنو المغيرة فى السواد كأنها سنن تحير حول حوض المبكر
قال يعقوب: يقول: فرقوا الخيل، فكأنها إبل جاءت سننا، ثم تفرقت حول حوض
المبكر. والمبكر: الذى يسقى إبله بكرة، يقال: أبكر الرجل، وبكر وابتكر.

ومن هذا أيضا حديث عبيد بن عمير، قال: إن فى الجنة لشجرة لها ضروع كضروع
البقر، يغذى بها ولدان الجنة، حتى أنهم ليستنون كاستنان البكارة. والبكارة: صغار
الإبل.

ومن هذا أيضا قولهم فى المثل السائر: استنت الفصال حتى القرعى. يضرب هذا المثل
للرجل الضعيف يرى الجلداء يفعلون شيئا، فيفعل مثله، فكأنه قال: ولو قطعت حبلها
الذى ربطت به، فجعلت تجرى وتعدو من شرف إلى شرف، يريد من كدية إلى كدية،
كان ذلك كله حسنات لصاحبها، لأنه أراد بائخاذها وجه الله.

وأما قوله: شرفا أو شرفين، فالشرف: ما ارتفع من الأرض. وأما قوله: تغنيا وتغففا،
فإنه أراد استغناء عن الناس، وتغففا عن السؤال. يقال منه: تغنيت بما رزقنى الله تغنيا،
وتغانيت تغانيا، واستغنيت استغناء؛ كل ذلك قد قالته العرب فى ذلك.

قال الشاعر:

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
وقال الأعشى:

وكنت امرأ زمنا بالعراق عفيف المناخ طويل التغن
وعلى هذا المعنى كان ابن عيينة - رحمه الله - يفسر قول رسول الله ﷺ: «ليس منا

من لم يتغن بالقرآن^(٣٨٢٩). يقول: يستغنى به. وأما قوله ﷺ: ولم ينس حق الله في رقابها فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

قال منهم قائلون: معناه حسن ملكتها، وتعهد شيعها، والإحسان إليها، وركوبها غير مشقوق عليها؛ كما جاء في الحديث «لا تتخذوا ظهورها كراسي»^(٣٨٣٠).

وخص رقابها بالذكر، لأن الرقاب تستعار كثيرا في موضع الحقوق اللازمة، والفروض الواجبة؛ ومنه قوله عز وجل: ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً﴾^(٣٨٣١). وقول رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»^(٣٨٣٢). وكثر عندهم استعمال ذلك واستعارته، حتى جعلوه في الرباع والأموال، ألا ترى إلى قول كثير:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال

قال أبو عمر: من ذهب في تأويل قوله ﷺ: ولم ينس حق الله في رقابها، إلى حسن التملك والتعهد بالإحسان، فهو والله أعلم، مذهب من قال: إن المال ليس فيه حق واجب سوى الزكاة، ولم ير في الخيل زكاة، وهو قول جمهور العلماء.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا أحمد بن دحيم، قال: حدثنا إبراهيم بن حماد، قال: حدثنا عمي إسماعيل بن إسحاق، قالا جميعا: حدثنا

(٣٨٢٩) أخرجه البخاري ج٩/٢٧٤ كتاب التوحيد باب قول الله: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ﴾ عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ١٤٦٩ ج٢/٧٥ كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل في القراءة عن سعيد بن أبي سعيد. وأحمد ١٧٢/١ عن سعد بن أبي وقاص. والبيهقي بالكبرى ٥٤/٢ عن عبد الله بن يزيد عن رجل. والحاكم بالمستدرک ٥٦٩/١ عن سعد بن مالك. والطبراني الكبير ٢٥/٥ عن عبيد الله بن أبي نهيك عن رجل. وابن أبي شيبة ٥٢٢/٢ عن سعد بن أبي وقاص. والبخاري بشرح السنة ٤٨٥/٤ عن أبي هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٤١٧٠ ج٢/٤٨٣ عن سعد بن أبي وقاص.

(٣٨٣٠) أخرجه أحمد ٤٤١/٣ عن معاذ بن أنس عن أبيه. والحاكم بالمستدرک ٦٢١/٣ عن وابصة ابن معبد. وابن أبي شيبة ٤٩٢/٨ عن عطاء بن دينار.

(٣٨٣١) النساء ٩٢.

(٣٨٣٢) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٥٨ ج٤/٢٤٢ كتاب السنة باب في قتل الخوارج عن أبي ذر. أخرجه البيهقي بالكبرى ١٥٧/٨ عن أبي ذر. والحاكم بالمستدرک ١١٧/١ عن أبي ذر. وذكره الهيثمي بالمجمع ٢٢٤/٥ وعزاه إلى البزار والطبراني في الأوسط عن ابن عباس. وبالكنتز برقم ٨٨٦ وعزاه السيوطي لأحمد وأبو داود عن أبي ذر.

أبوبكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبى إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: من أدى زكاة ماله، فلا جناح عليه أن لا يتصدق. وعلى هذا مذهب أكثر الفقهاء: أنه ليس فى الأموال حق واجب غير الزكاة. ومن حجتهم ما ذكره ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن دراج أبى السمح، عن ابن حجرية الخولانى، عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أديت زكاة مالك، فقد قضيت ما عليك» (٣٨٣).

وقال آخرون: معنى قوله ذلك: إطراق فحلها، وإفطار ظهرها، وحمل عليها فى سبيل الله.

والى هذا ونحوه ذهب ابن نافع فيما أنظن، لأن يحيى بن يحيى، قال: سألت عبدا لله بن نافع عن حق الله فى رقابها وظهورها؟ فقال: يريد أن لا ينسى أن يتصدق لله ببعض ما يكتسب عليها. وهذا مذهب من قال: فى المال حقوق سوى الزكاة، ومن قال ذلك: مجاهد، والشعبى، والحسن.

ذكر إسماعيل القاضى، قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن منصور وابن أبى نجيح، عن مجاهد: «فى أموالهم حق معلوم» (٣٨٣٤). قال: سوى الزكاة.

قال: وحدثنا أبو بكر وعلى، قالوا: حدثنا ابن فضيل، عن بيان، عن عامر، قال: فى المال حق سوى الزكاة.

وزاد فيه إسماعيل بن سالم عن الشعبى، قال: تصل القرابة، وتعطى المساكين.

قال: وحدثنا أوبكر، قال: حدثنا ابن عليه، عن أبى حيان، قال: حدثنا مزاحم بن زفر، قال: كنت جالسا عند عطاء «فأتاه أعرابى» فسأله: إن لى إبلا، فهل على فيها حق بعد الصدقة؟ قال: نعم.

قال: وحدثنا أبو بكر، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن، قال: فى المال حق سوى الزكاة.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا عبدا لله بن أحمد

(٣٨٣٣) أخرجه الترمذى برقم ٦١٨ ج٣/٥ كتاب الزكاة باب ٢ عن أبى هريرة. وابن ماجة برقم ١٧٨٨ ج١/٥٧٠ كتاب الزكاة باب ٣ عن أبى هريرة.

ابن زفر القاضي بمصر، قال: حدثنا محمد بن روح أبو يزيد، قال: حدثنا عبد الملك بن قريب الأصمعي، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، قال: سمعت الحسن يحدث عن قيس بن عاصم المنقري، وكان ممن نزل البصرة من أصحاب رسول الله ﷺ «أنه لما قدم على رسول الله ﷺ قال: هذا سيد أهل الوبر، قال: قلت: يا رسول الله، ما خير المال؟ قال: نعم المال الأربعون، والأكثر الستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أدى حق الله في رسلها ونجدها، وأفقر ظهرها، وأطرق فحلها، ومنح غزيرها، ونحر سمينها، فأطعم القانع والمعتر، وذكر تمام الحديث» (٣٨٣٥).

فقد جعل رسول الله ﷺ في الماشية حقا سوى الزكاة، وهذا بين في حديث جابر أيضا.

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يعلى بن عبيد، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب إبل، ولا بقر، ولا غنم، لا يؤدي حقها، إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطأه ذات الظلف بظلفها، وتنطحه ذات القرن بقرنها، ليس فيها يومئذ جماء، ولا مكسورة القرن، قالوا: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنحها، وحلبها على الماء، وحمل عليها في سبيل الله» (٣٨٣٦).

وقال آخرون: أراد بقوله: ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها: الزكاة الواجبة فيها، ولا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار، أوجب الزكاة في الخيل، إلا أبا حنيفة، وشيخه حماد بن أبي سليمان، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه: أبو يوسف، ومحمد، وسائر فقهاء الأمصار.

فأما أبو حنيفة، فكان يقول: إذا كان الخيل سائمة ذكورا وأنثا يطلب نسلها، فالزكاة فيها عن كل فرس دينار، قال: وإن شاء قومها، وأعطى عن كل مائتي درهم

(٣٨٣٥) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٦١٢/٣ عن قيس بن عاصم المنقري. والطبرانی الكبير ٣٤٠/١٨ عن قيس بن عاصم المنقري. وذكره بالكنز برقم ١٥٧٨٣ وعزاه السيوطي إلى الحاكم في الكنى والطبرانی والبيهقي في الشعب عن قيس بن عاصم.

(٣٨٣٦) أخرجه مسلم ج ٢/٦٨٥ كتاب الزكاة باب ٦ رقم ٢٨ عن جابر بن عبد الله. والنسائي ٢٧/٥ كتاب الزكاة باب مانع زكاة البقر عن جابر بن عبد الله. وأحمد ١٥٧/٥ عن أبي ذر. والبيهقي الكبير ١٨٢/٤ عن جابر بن عبد الله.

قال أبو عمر: هذا يدل على ضعف قوله؛ لأن المواشى التى تجب فيها الزكاة، لا يجوز تقويمها عند أحد من أهل العلم. وحجة من لم يوجب الزكاة فى الخيل، قوله ﷺ: «ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقة» (٣٨٣٧). وسيأتى هذا الحديث فى موضعه من كتابنا؛ هذا إن شاء الله تعالى.

وروى على، عن النبى ﷺ أنه قال: «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق» (٣٨٣٨). وقال الثورى عن عبد الله بن حسن: نهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ من الخيل شىء. ولم يبلغنا أن أحدا من الخلفاء الراشدين أخذ من الخيل صدقة، إلا خبر روى عن عمر بن الخطاب فيه اضطراب، وعن عثمان فيه خبر منقطع. وروى عن على وابن عمر: أن لا صدقة فى الخيل. وبذلك قال علماء التابعين، وفقهاء المسلمين، إلا ما ذكرنا من قول أبى حنيفة، وهو قول ضعيف.

فأما الذى روى عن عمر وعثمان: فروى عبدالرزاق عن ابن جريح قال: «أخبرنى عمرو بن دينار، أن جبير بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية، يقول: ابتاع عبدالرحمن ابن أمية أخو يعلى بن أمية، من رجل من أهل اليمن، فرسا أنثى بمائة قلوص، فندم البائع فلحق بعمر، فقال: غصبنى يعلى وأخوه فرسا لى، فكتب إلى يعلى أن الحق بى، فأتاه فأخبره الخبر. فقال عمر بن الخطاب: إن الخيل لتبلغ هذا عندهم؟ فقال: ما علمت فرسا قبل هذا، بلغ هذا. فقال عمر: نأخذ من أربعين شاة، شاة، ولا نأخذ من الخيل شيئا؛ نخذ من كل فرس دينارا، قال: فضرب على الخيل دينارا، دينارا» (٣٨٣٩).

(٣٨٣٧) أخرجه البخارى ٢/٢٤٢ كتاب الزكاة باب ليس على المسلم فى فرسه صدقة عن أبى هريرة. ومسلم كتاب الزكاة باب ٢ رقم ٩٠٨ ج ٢/٦٧٥ عن أبى هريرة. والترمذى برقم ٦٢٨ ج ٣/١٥ كتاب الزكاة باب ٨ عن أبى هريرة. والنسائى ٥/٣٥ عن كتاب الزكاة باب زكاة الخيل عن أبى هريرة. وأبو داود كتاب الزكاة ج ٢/١١٠ كتاب الزكاة باب صدقة الرقيق عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ١٨١٢ ج ١/٥٧٩ كتاب الزكاة باب ١٥ عن أبى هريرة. والبيهقى ٤/١١٧ عن أبى هريرة. وأحمد ٢/٤٧٧ عن أبى هريرة. والبيهقى بشرح السنة ٦/٢٢ عن أبى هريرة. وعبدالرزاق بالمصنف ٦٨٧٨ ج ٣/٣٣ عن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٢٢٨٥ ج ٤/٢٩ عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ٣/١٥٢ عن على. وأبو نعيم بالحليلة ٨/٣٥٦ عن أبى هريرة.

(٣٨٣٨) أخرجه أحمد ١/١٢١ عن على. والدارقطنى ٢/١٢٦ عن على. والبيهقى ٤/١١٨ عن على. والطحاوى بمعانى الآثار ٢/٢٨ عن على.

(٣٨٣٩) أخرجه عبدالرزاق ٤/٣٦ بلفظه عن يعلى بن أمية. وأخرجه البيهقى بالسنن الكبرى =

وعن ابن جريج، قال: أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخيره «أن عثمان كان يصدق الخيل، وأن السائب بن يزيد أخيره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل. قال ابن أبي حسين: قال ابن شهاب: لم أعلم أن رسول الله ﷺ سن صدقة الخيل» (٣٨٤٠).

قال أبو عمر: الخبر في صدقة الخيل عن عمر، صحيح من حديث الزهري، وقد روى من حديث مالك أيضا:

حدثني محمد، قال: حدثنا علي بن عمر الحافظ، قال: حدثنا أبو بكر الشافعي، حدثنا معاذ بن المثني، حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، حدثنا جويرية، عن مالك، عن الزهري، أن السائب بن يزيد أخيره قال: لقد رأيت أبي يقيم الخيل، ثم يدفع صدقتها إلى عمر رضى الله عنه (٣٨٤١). وهذا حجة لأبي حنيفة، ومعنى قوله - والله أعلم - تفرد به جويرية، عن مالك، وجويرية ثقة.

= ١١٩/٤ عن يعلى بن أمية. (قلت: ولا يخفى أن عمر أثبت زكاة الخيل دينارا كل عام، وكان يعطى الخيل في كل عام رزقا أكثر من ذلك، وأن عمر لم يتدبّر فرض دينار على كل فرس إلا بعد استقرار الأمن واتساع الفتوحات؛ ولأن عامة من أهل اليمن والشام كانت من الخيل، وأن أهل الشام شكوا إلى عمر أن يأخذ منهم زكاة على الخيل، وقالوا: عامة لنا من الخيل فنخذ منا زكاة، فردهم عمر، وقال: لا آخذ شيئا لم يكن يؤخذ من قبلى. فقال على: ما إذا طابت أنفسهم أن يخرجوا زكاة، فحسن، ففرض دينارا على كل فرس، وكان رزق الفرس أكثر من ذلك، وحرت هذه السنة إلى زمان معاوية فنظر فإذا ما يعطيه للفرس من رزق من بيت المال أكثر مما يأخذ منه، فتركهم فلم يعطيهم، ولم يأخذ منهم). راجع المصنف لعبد الرزاق برقم (٦٨٨٧) ج ٤/٣٥. وأخرج مالك في الموطأ ٢/٢٧٧ كتاب الزكاة باب صدقة الخيل والرقيق عن سليمان بن يسار: أن أهل الشام أرسلوا إلى أبي عبيدة خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة فأبى، ثم كتب إلى عمر أن أهل الشام عرضوا على أن يعطوني صدقة خيلهم ورقيقهم فأبى عمر، ثم كلم أهل الشام عمر في ذلك، فكتب إلى أبي عبيدة (إن أحبوا فنخذها منهم، واردها على فقرائهم، وارزق خيلهم) وفي نصب الراية ٢/٣٥٨: أن عمر قال لأهل الشام: ما فعله صاحبي، ثم استشار الصحابة فقالوا: أحسن. فما أروع أدب الخلفاء الراشدين مع رسول الله، وما أجل مراقبتهم لله فى عباده.

(٣٨٤٠) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ج ٤/٣٥ برقم ٦٨٨٨ عن ابن شهاب بلفظه.

(٣٨٤١) ذكره الزيلعي بنصب الراية ٢/٣٥٩ وعزاه للدارقطني فى غرائب مالك.

وقد ذكر معمر عن أبي إسحاق وغيره كلاما معناه: «عن عمر أن أهل الشام ألحوا عليه في أخذ الصدقات من خيلهم وعبيدهم، فكان يأخذها منهم، وكان يرزقهم مثل ذلك من الأجرية، قال: فلما كان معاوية، حسب ذلك، فإذا الذي كان يعطيهم، أكثر من الذي كان يأخذ منهم، فترك ذلك ولم يأخذ منهم شيئا، ولم يعطهم شيئا» (٣٨٤٢).

وأما قوله: ورجل ربطها فخرا ورياء ونواء لأهل الإسلام، فالفخر والرياء معروفان.

فأما النواء، فهو مصدر ناوأت العدو مناوأت ونواء: وهى المساواة، قال أهل اللغة: أصله من ناء إليك ونوّت إليه، أى نهض إليك ونهضت إليه؛ قال بشر بن أبى خازم:

بلت قتيبة فى النواء بفارس لا طائش رعرش ولا وقاف
وقال أعشى باهلة:

إما يصبك عدو فى مناواة يوما فقد كنت تستعلى وتنتصر
وقال أوس بن حجر:

إذا أنت ناوأت الرجال فلم تنوء بقرنين غرتك القرون الكوامل
إذا ما استوى قرناك لم يهتضمهما عزيز ولم يأكل صيفك أكل
ولا يستوى قرن النطاح الذى به تنوء وقرن كلما قمت مائل
وقال جرير:

إنى امرؤ لم أرد فيمن أناءه للناس ظلما ولا للحرب ادهانا

وأما قوله: الآية الجامعة الفاذة، فالفاذ: هو الشاذ، والفاذة: الشاذة، قال ابن الأعرابي: يقال: ما يدع فى الحرب فلان شاذا ولا فاذا، أى أنه شجاع لا يلقاه أحد إلا قتله، ويقال: فاذة، وفذة، وفاذ، وفذ، ومنه قول النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ» (٣٨٤٣).

قال أبو عمر: يعنى - والله أعلم - أنها آية منفردة فى عموم الخير والشر، ولا أعلم

(٣٨٤٢) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ٦٨٨٧ ج ٤/٣٥ عن أبى إسحاق.

(٣٨٤٣) أخرجه البخارى ج ١/٢٦٣ كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة. ومسلم كتاب المساجد برقم ٢٤٧ ج ١/٤٥٠ كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة عن أبى هريرة. والنسائي ١٠٣/٢ كتاب الإمامة باب فضل الجماعة عن أبى هريرة. وأبو عوانة ٢/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى ٦٠/٣ عن أبى سعيد. وأحمد ١٠٢/٢ عن ابن عمر. والبغوى بشرح السنة ٣٠٤/٣ عن ابن عمر.

آية أعم منها، لأنها تعم كل خير وكل شر.

فأما الخير فلا خلاف بين المسلمين أن المؤمن يرى في القيامة ما عمل من الخير، ويثاب عليه.

وأما الشر، فله عز وجل أن يغفر، وله أن يعاقب «قال الله عز وجل: ﴿إِنْ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾. ولما نزلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾. بكى أبو بكر، وقال: يا رسول الله، أكلما نعمل نجزي به؟ فقال له رسول الله ﷺ: يا أبا بكر أأنت تمرض؟ أأنت تنصب؟ أأنت تصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به في الدنيا» (٣٨٤٤). وقال ﷺ: «المرض كفارة، وما يصيب المؤمن من مصيبة، إلا كفر بها من خطايا» (٣٨٤٥).

وقوله في الحمر في هذا الحديث، مثل قوله ﷺ: «في كل ذى كبد رطبة أجر» (٣٨٤٦).

وكان الحميدى - رحمه الله - يقول: إن اتخذت حماراً، فانظر كيف تتخذه؟ أما الخيل فقد جاء فيها ما جاء.

وفي هذا الحديث - والله أعلم - دليل على أن كلامه ذلك في الخيل كان بوحي من الله لأنه قال في الحمر: لم ينزل على فيها شيء، إلا الآية الجامعة الفاذة. فكأن قوله في

(٣٨٤٤) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٧٤/٣ عن أبي بكر. وابن حبان ٢٤٩/٤ عن أبي بكر. وأحمد ١١/١ عن أبي بكر. والبيهقى بالسنن الكبرى ٣٧٣/٣ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٤٣٠٨، وعزاه لابن أبي شيبة وأحمد والحاكم عن أبي بكر.

(٣٨٤٥) أخرجه نحوه البخارى ج ٢٠٨/٧ كتاب المرض والطب باب كفارة المرضى عن أبى سعيد وأبى هريرة. وأخرجه البخارى بالأدب المفرد برقم ٤٩٢ ج ١/٨٣٣ عن أبى سعيد وأبى هريرة. والبعوى بشرح السنة ٢٣٣/٥ عن أبى سعيد وأبى هريرة. وابن أبى شيبة ٢٣٠/٢ عن أبى سعيد وأبى هريرة.

(٣٨٤٦) أخرجه البخارى ج ٢٢٥/٣ كتاب المسقاة باب فضل سقى الماء. وأبو داود كتاب الجهاد باب ٤٧ ج ٢٤/٣ باب ما يؤمر به من القيام عن أبى هريرة. وابن ماجه برقم ٣٦٨٦ ج ٢/١٢١٥ كتاب الأدب باب فضل صدقة الماء عن سراقه بن جشعم. والبيهقى ١٨٦/٤ عن أبى هريرة. وابن حبان ج ٣٧٨/١ عن أبى هريرة. والبعوى بشرح السنة ٢٢٩/٢ عن أبى هريرة. والبخارى بالأدب المفرد ٣٧٨ ج ١/٤٦٤ عن أبى هريرة.

٢٠٦ فتح المالك
 الخيل نزل عليه، والله أعلم. ألا ترى إلى قوله: «لقد عوتبت الليلة في الخيل» (٣٨٤٧).
 وهذا يعضد قول من قال: إنه كان لا يتكلم في شيء إلا بوحى، وتلا: ﴿وما ينطق عن
 الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ واحتج بقوله: «أوتيت الكتاب ومثله معه» (٣٨٤٨)،
 ويقول عبد الله بن عمرو: «يا رسول الله، أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: نعم، قال: في
 الرضا والغضب؟ قال: نعم، فإننى لا أقول إلا حقاً» (٣٨٤٩).

٤٤٥ - حديث ثالث لأبى طوالة، مرسل يتصل من وجوه صحاح حسان:

مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصارى، عن عطاء بن يسار أنه قال:
 قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بخير الناس منزلاً؟ رجل أخذ بعنان فرسه يجاهد في
 سبيل الله، ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده؟ رجل معتزل في غنيمة يقيم الصلاة ويؤتي
 الزكاة، ويعبد الله لا يشرك به شيئاً» (٣٨٥٠).

هذا حديث مرسل من رواية مالك، لا خلاف عنه فيه، وقد يتصل من وجوه ثابتة
 عن النبي ﷺ من حديث عطاء بن يسار وغيره. وسنذكر ذلك في آخر الباب إن شاء
 الله، وهو من أحسن حديث يروى في فضل الجهاد، وفي الجهاد من الفضائل على
 لسان رسول الله ﷺ ما لا يكاد يحصى، قد مر منها كثير من كتابنا هذا، وليس هذا
 على شرطنا موضع ذكرها.

وأما قوله: خير الناس بعده، رجل معتزل في غنيمة له، ففي ذلك حض على الانفراد
 عن الناس واعتزالهم، والفرار عنهم، ولست أدري في هذا الكتاب موضعاً أولى بذكر
 العزلة وفضلها من هذا الموضع. وقد فضلها رسول الله ﷺ كما ترى. وفضلها جماعة
 العلماء والحكماء، لاسيما في زمن الفتن وفساد الناس، وقد يكون الاعتزال عن الناس
 مرة في الجبال والشعاب، ومرة في السواحل والرباط، ومرة في البيوت، وقد جاء في

(٣٨٤٧) أخرجه مالك في الموطأ ج١/٤٦٨ كتاب الجهاد عن يحيى بن سعيد. وذكره ابن حجر
 بالمطالب العالية برقم ١٩٢٩ وعزاه لمسدد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن رجل.

(٣٨٤٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه ١٠٧/١ عن المقداد بن معدى كرب.

(٣٨٤٩) أخرجه أحمد ١٦٢/٢ عن عبد الله بن عمر. وأبو داود برقم ٣٦٤٦ ج٣/٣١٧ كتاب
 العلم باب العلم عن ابن عمر. والدارمى ١٢٥/١ عن عبد الله بن عمر. والحاكم ١٠٦/٢
 عن عبد الله بن عمر.

(٣٨٥٠) أخرجه النسائي ٨٣/٥ عن ابن عباس. وابن حبان ج١/٤٠٠ عن ابن عباس. والطيالسى
 وأبو داود وكذا بالمنحة برقم ٢١٣٢ ج٢/٥١ عن ابن عباس. والدارمى ٢٠١/٢ عن ابن
 عباس. والحاكم بالمستدرک ٦٧/٢ عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ٢٩٤/٥ عن ابن عباس.

غير هذا الحديث: «إذا كانت الفتنة، فاخف مكانك، وكف لسانك» (٣٨٥١). ولم يخص موضعاً من موضع، وقد قال عقبة بن عامر لرسول الله ﷺ: «ما النجاة يا رسول الله؟ فقال: يا عقبة، أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وأبك على خطيئتك» (٣٨٥٢). ويمثل هذا أوصى ابن مسعود رجلاً قال: أوصني. وقد حدثنا محمد بن عبد الملك، حدثنا ابن الأعرابي، وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، أخبرنا وكيع عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن عدسة، قال: مر بنا ابن مسعود فأهدى له طائر، فقال ابن مسعود: وددت أني حيث صيد هذا الطائر، لا يكلمني أحد ولا أكلمه. وقال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمر: «إذا رأيت الناس مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، فالزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر» (٣٨٥٣). وقالت عائشة: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، ثم حُب إليه الخلاء، فكان يمكث الأيام في غار حراء يتعبد، ويتزود لذلك من عند خديجة «فيبقى الأيام ذوات العدد، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده فلم يزل كذلك حتى جاءه الوحي» (٣٨٥٤). ذكره معمر وغيره عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وكان يقال قديماً: «طوبى لمن خزن لسانه، ووسعه بيته، وبكى على خطيئته» (٣٨٥٥).

حدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا علي بن أزهر أبو الحسن الفرغاني، حدثنا عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن أبي يحيى سليم بن عامر، قال: قال أبو الدرداء: «نعم صومعة الرجل بيته، يكف فيه بصره ونفسه وفرجه، وإياكم

(٣٨٥١) أخرج أبو داود نحوه عن ابن مسعود ج ٤/ ٩٧ برقم ٤٢٥٨ كتاب الفتن باب النهي عن السعي في الفتنة.

(٣٨٥٢) أخرجه أحمد ٤/ ١٥٨ عن عقبة بن عامر. وذكره بالكنز ٤٣٣٩٨ وعزاه السيوطي لأحمد والطبراني والخطيب عن عقبة بن عامر.

(٣٨٥٣) أخرجه أحمد ٢/ ٢١٢ عن ابن عمر. والحاكم بالمستدرک ٤/ ٢٨٢ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٣٠٨١٣ للحاكم عن ابن عمر وأبو سليمان البستي بالعزلة.

(٣٨٥٤) أخرجه البخاري ج ٦/ ٣٠٠ كتاب التفسير باب سورة اقرأ باسم ربك عن عائشة. ومسلم ج ١/ ١٣٩ كتاب الإيمان رقم ٢٥٢ عن عائشة. والبيهقي بالكبرى ٩/ ٦ عن عائشة.

(٣٨٥٥) أخرجه الطبراني في الأوسط برقم ٢٣٦١ ج ٣ ص ١٧٧ عن ثوبان. وذكره الهيثمي بالجمع ١٠/ ٢٩٩ وعزاه للطبراني في الأوسط. وذكره بالكنز برقم ٤٣٢٩٢ وعزاه السيوطي للطبراني في الأوسط، وأبو نعيم في الحلية عن ثوبان.

والمجالس في الأسواق، فإنها تلغى وتلهى» (٣٨٥٦).

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، حدثنا على بن محمد، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، أخبرني مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب قال: «إن اليأس غنى، وإن الطمع فقر حاضر، وإن العزلة راحة من خلطاء السوء» (٣٨٥٧). وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «صوامع المؤمنين بيوتهم» (٣٨٥٨). من مراسيل الحسن وغيره.

وأخبرنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا محمد ابن إسحاق الصاغانى، حدثنا سعيد بن أبى مريم، أخبرنا ابن لهيعة، عن يسار بن عبدالرحمن، قال: قال لى بكير بن الأشج: «ما فعل خالك؟ قال: قلت: لزمت البيت منذ كذا وكذا، فقال: ألا إن رجلا من أهل بدر، لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان، فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم» (٣٨٥٩).

قال: وحدثنا محمد بن مخلد، حدثنا عبدالملك بن محمد بن عبد الله الرقاشى، حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا شعبة، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس بن أبى حازم، قال: قال طلحة بن عبيد الله: «أقل لعب الرجل لزومه بيته» (٣٨٦٠). وعن حذيفة أنه قال: «لوددت أنى وجدت من يقوم لى فى مالى فدخلت بيتى، فأغلقت بابى، فلم يدخل على أحد، ولم أخرج إلى أحد، حتى ألحق بالله عز وجل» (٣٨٦١). وقال غيره: «طوبى لمن كان غنيا خفيا» (٣٨٦٢). «وكان طاوس يجلس فى البيت، فقيل له: لم تكثر الجلوس فى

(٣٨٥٦) ذكره فى كشف الخفا ٤٤٦/٢. وذكره ابن الجوزى بالتبصرة ٣٢١/٢ عن أبى الدرداء.

(٣٨٥٧) ذكره بنحوه فى كشف الخفا ٧٧/٢. وأخرجه أبو سليمان البستى الخطابى فى العزلة ص ١١ عن عمر.

(٣٨٥٨) أخرجه الشهاب القضاعى فى المسند برقم ١٣٢٢ ج ٢/٢٦٣ عن أبى إمامة.

(٣٨٥٩) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٤٤٠/٤ وأبو سليمان البستى بالعزلة ص ١٣. والقرطبى فى تفسيره ٣٦٢/١٠.

(٣٨٦٠) أخرجه أبو سليمان البستى بالعزلة ص ١١.

(٣٨٦١) أخرجه ابن المبارك فى زيادات الزهد ص ٥ برقم ٢٠ عن حذيفة. وذكره ابن الجوزى بالتبصرة ٣٢١/٢ عن حذيفة.

(٣٨٦٢) أخرجه أبو داود ٩٧/٤ برقم ٤٢٥٨ كتاب الفتن باب النهى عن السعى بالفتنة عن أبى مسعود مرفوعا بنحوه.

البيت؟ فقال: حيف الأئمة وفساد الناس» (٣٨٦٣).

قال أبو عمر: فر الناس قديماً من الناس، فكيف بالحال اليوم مع ظهور فسادهم، وتعذر السلامة منهم «ورحم الله منصوراً الفقيه حيث يقول:

الناس بحر عميق والبعد منهم سفينة
وقد نصحتك فانظر لنفسك المسكينة» (٣٨٦٤)

وقال رجل لسفيان الثوري: أوصني، فقال: هذا زمان السكوت، ولزوم البيوت، وأخذ هذا منصور، فقال:

الخير أجمع في السكوت وفي ملازمة البيوت
فإذا استوى لك ذا وذا لك فافتنع بأقل قوت
وقال منصور أيضاً:

ليس هذا زمان قولك ما الحك م على من يقول أنت حرام؟
والحقى بائناً بأهلك أو أن ت عتيق محرر يا غلام
ومتى تنكح المصابة في العد دة عن شبهة؟ وكيف الكلام
في حرام أصاب سن غزال فتولى وللغزال بغام؟
إنما ذا زمان كد إلى الم وت وقوت مبلغ والسلام» (٣٨٦٥)

حدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الحميد، حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث، قال: سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: ما رأيت لأحد خيراً من أن يدخل في حجر. وقال يحيى بن يمان: قال لي سفيان: أنكر من تعرف، ولا تتعرف إلى من لا تعرف.

وحدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد سمعت الحسين بن الحسن المروزي يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول: رأيت الثوري في النوم، فقلت له: أوصني، فقال: «أقل من معرفة الناس، أقل من معرفة الناس» (٣٨٦٦). قال ابن عيينة: كأنه ملدوغ من مجالسة الناس. وقال داود الطائي: «فر من الناس كما

(٣٨٦٣) أخرجه أبو سليمان البستي في العزلة ص ١٥.

(٣٨٦٤) أخرجه ابن عبد البر في بهجة المجالس ١/٦٧٥. وأبو سليمان البستي في العزلة ص ٥٣.

(٣٨٦٥) أخرجه ابن عبد البر في بهجة المجالس ٢/٣١٦.

(٣٨٦٦) أخرجه أبو نعيم بالخليفة ٦/٣٤١.

تفر من الأسد واستوحش منهم كما تستوحش من السباع» (٣٨٦٧). ومما يروى للشافعي رحمه الله، وزمانه لا محالة خير من زماننا هذا:

ليت السباع لنا كانت مجاورة وليتنا لا نرى ممن نرى أحدا
إن السباع لتهدا فى مرائبها والناس ليس بهاد شرهم أبدا
فاهرب بنفسك واستأنس بوحدها تعش سليماً إذا ما كنت منفرداً (٣٨٦٨)

وقال الفضيل بن عياض: أقل من معرفة الناس، وليكن شغلك فى نفسك. وقال وهيب بن الورد: خالطت الناس خمسين سنة، فما وجدت رجلاً غفر لى ذنباً فيما بينى وبينه، ولا وصلنى إذا قطعته، ولا ستر على عورة، ولا أمتته إذا غضب. فالاشتغال بهؤلاء حمق. وقال مالك بن دينار: «قال لى راهب من الرهبان: يا مالك، إن استطعت أن تجعل بينك وبين الناس سوراً من حديد فافعل، فانظر كل جليس لا تستفيد منه خيراً فى دينك، فانبذه عنك» (٣٨٦٩).

حدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا الفريابي، حدثنا محمد بن المثني، حدثنا يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي ووهب بن جرير، عن شعبة، عن حبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم قال: «قال عمر بن الخطاب: خذوا بحظكم من العزلة» (٣٨٧٠). وكان سعيد بن المسيب يقول: العزلة عبادة. وذكر عبدالله بن حبيب قال: قال لى يوسف بن أسباط قال لى سفيان الثوري - وهو يطوف حول الكعبة -: «والذى لا إله إلا هو، لقد حلت العزلة» (٣٨٧١). وقال بعض الحكماء: «الحكمة عشرة أجزاء: تسعة منها فى الصمت، والعاشرة عزلة الناس، قال: وعالجت نفسى على الصمت فلم أظفر به، فرأيت أن العاشرة خير الإجزاء، وهى عزلة الناس» (٣٨٧٢).

(٣٨٦٧) أخرجه أبو سليمان البستي فى العزلة ص ١٧.

(٣٨٦٨) أخرجه أبو سليمان فى العزلة ص ٥٢.

(٣٨٦٩) ابن الجوزى فى التبصرة ٣١٢/٢ عن سعد بن أبى وقاص.

(٣٨٧٠) أخرجه أبو سليمان البستي بالعزلة ص ١١.

(٣٨٧١) ذكر نحوه القرطبي ٣٦١/١٠ عن الحسن بن واقد عن النبي: «إذا كانت سنة ثمانين ومائة حلت لأمتى العزلة والعزلة».

(٣٨٧٢) أخرجه أبو سليمان البستي بالعزلة ص ١٧. وابن عدى بالكامل ج ٤٤٢/٦ عن أبى هريرة. وذكره فى كشف الخفا ٤٣٥/١. وأخرجه الديلمى فى الفردوس كذا. بمأثور الخطاب برقم ٢٧٧١ عن أبى هريرة.

قال أبو عمر: وقد جعلت طائفة من العلماء العزلة: اعتزال الشر وأهله بقلبك وعملك، وإن كنت بين ظهرائهم. ذكر ابن المبارك، قال: حدثنا وهيب بن الورد، قال: «جاء رجل إلى وهب بن منبه، فقال: إن الناس قد وقعوا فيما فيه وقعوا، وقد حدثت نفسي أن لا أخالطهم، فقال: لا تفعل، إنه لا بد لك من الناس، ولا بد لهم منك، ولك إليهم حوائج، ولهم إليك حوائج، ولكن كن فيهم أصم سمياً، أعمى بصيراً، سكوتاً نطوقاً» (٣٨٧٣).

«وقال ابن المبارك في تفسير العزلة: أن تكون مع القوم، فإذا خاضوا في ذكر الله فحضر معهم، وإن خاضوا في غير ذلك فاسكت» (٣٨٧٤).

قال أبو عمر: يشبه أن يكون من ذهب هذا المذهب من حجته: ما حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى، حدثنا عبداً لله بن محمد بن حباب، حدثنا البغوي، حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شعبة عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، حدثني شيخ من أصحاب النبي ﷺ قلت: من هو؟ قال ابن عمر: عن النبي ﷺ، قال: المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم، أفضل من المؤمن الذي لا يخالطهم ولا يصبر على أذاهم» (٣٨٧٥).

وروينا عن الأحنف بن قيس أنه، قال: الكلام بالخير أفضل من السكوت، والسكوت خير من الكلام باللغو والباطل، والجلس الصالح خير من الوحدة، والوحدة خير من جلس السوء. وهذا باب يتسع بالآثار والحكايات عن العلماء والحكماء، وهو باب مجتمع عليه على حسب ما ذكرنا، وبالله توفيقنا.

وأما الآثار المرفوعة في هذا الباب: فحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا شبابة، وأخبرنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين البغدادي، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك جميعاً، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ خرج عليهم - وهم جلوس - فقال: «ألا أخيركم بخير الناس منزلاً؟ قلنا: بلى

(٣٨٧٣) ذكره القرطبي في تفسيره ٣٦٢/١٠.

(٣٨٧٤) المصدر السابق ٣٦١/١٠.

(٣٨٧٥) أخرجه ابن ماجة برقم ٤٠٣٢ ج ٢/١٣٣٨ كتاب الفتن باب الصيد عن البراء عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ٨٩/١٠ عن ابن عمر. وابن أبي شيبة ٧٥٣/٨ عن ابن عمر. وأبو نعيم بالحلية ٦٢/٥ عن ابن عمر.

يا رسول الله، فقال: رجل يمسك بعنان فرسه في سبيل الله حتى يقتل أو يموت، ألا أخبركم بالذي يليه؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: رجل معتزل في شعب يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة ويعتزل شر الناس» (٣٨٧٦).

أخبرنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الناس؟ رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله، ألا أخبركم بالذي يتلوه؟ رجل معتزل في غنيمة له يؤدي حق الله فيها، ألا أخبركم بشر الناس؟ رجل يسأل بالله ولا يعطى به. وقد رواه بعضهم عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، والصحيح فيه عن ابن عباس إن شاء الله. وروى هذا المعنى أيضاً من حديث الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا كثير بن عبيد، حدثنا بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله، فقال: ثم من يا رسول الله؟ قال: ثم مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره» (٣٨٧٧).

وحدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا الفريابي، حدثنا عبد الرحمن ابن إبراهيم دحيم، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قيل: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: الجهاد في سبيل الله عز وجل، قيل: ثم مه؟ قال: رجل في شعب من الشعاب يتقى ربه عز وجل، ويذر الناس من شره» (٣٨٧٨).

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، حدثنا أسامة بن زيد، عن نعة بن عبد الله الجهني، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من

(٣٨٧٦) سبق برقم ٣٨٦٥.

(٣٨٧٧) أخرجه أحمد ٣٧/٣ عن أبي سعيد الخدري. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٥٢، ٩ عن أبي سعيد. والبعثي بشرح السنة ٣٥٦/١٠ عن أبي سعيد. وابن أبي شيبة ٣٣٦/٥ عن أبي سعيد.

(٣٨٧٨) أخرجه البخاري. أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩١/٥ عن أبي هريرة.

أخذ بعنان فرسه في سبيل الله، كلما سمع بهيعة استوى على متنه ثم يطلب الموت في مظانه، ورجل في شعب من هذه الشعاب، يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، ويدع الناس إلا من خير» (٣٨٧٩).

حدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا الفريابي، حدثنا أبو جعفر النفيلي، حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم مبشر بنت البراء بن مغرور، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأصحابه: «ألا أخبركم بخير الناس رجلاً؟ قالوا: بلى، يا رسول الله، فأشار بيده إلى الشام، وقال: رجل أخذ بعنان فرسه في سبيل الله ينتظر أن يغير أو يغار عليه، ثم قال: ألا أخبركم بخير الناس بعده؟ قالوا: بلى، يا رسول الله، فأشار بيده نحو الحجاز، ثم قال: رجل في غنيمة يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، ويقيم حق الله في ماله، قد اعتزل شرور الناس» (٣٨٨٠).

قال أبو عمر: ويدخل في هذا الباب قوله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم، غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن» (٣٨٨١). وسيأتي ذكر هذا الحديث في باب عبد الرحمن بن أبي صعصعة، إن شاء الله. وإنما جاءت هذه الأحاديث بذكر الشعاب والجبال، واتباع الغنم - والله أعلم - لأن ذلك هو الأغلب في المواضع التي يعتزل فيها الناس، فكل موضع يبعد عن الناس، فهو داخل في هذا المعنى، مثل اسم الاعتكاف في المساجد، ولزوم السواحل للرباط والذكر، ولزوم البيوت فراراً عن شرور الناس، لأن من نأى عنهم سلموا منه وسلم منهم لما في مجالستهم ومخالطتهم من الخوض في الغيبة واللغو وأنواع اللغو، وبالله العصمة والتوفيق، لا رب غيره.

٤٤٦ - حديث موفى ثلاثين ليحيى بن سعيد يحيى عن عبادة بن الوليد:

(٣٨٧٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩١/٥ عن أبي هريرة.
(٣٨٨٠) أخرجه الزبيدي بالإتحاف ٣٤٠/٦ وعزاه للطبراني من حديث أم مبشر وللترمذي والنسائي عن ابن عباس. وذكره بالجمع ٣٠٤/١٠ عن أم مبشرة. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٤٦/١ وعزاه للحاكم عن أبي هريرة
(٣٨٨١) أخرجه البخاري ج٨/١٨٦ كتاب الرقاق باب العزلة إلخ عن أبي سعيد الخدري. وأبو داود برقم ٤٢٦٧ ج٤/١٠٠ كتاب الفتن باب ما يرخص فيه من البداوة عن أبي سعيد. والنسائي ١٢٤/٨ كتاب الإيمان وشرائعه باب الفرار بالدين من الفتن عن أبي سعيد. وابن ماجة برقم ٣٩٨٠ ج٢/١٣١٧ كتاب الفتن باب ١٣ عن أبي سعيد. وأحمد ٦/٣ عن أبي سعيد.

مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه، عن جده، قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول - أو نقوم - بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» (٣٨٨٢).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد جمهور رواته، وهو الصحيح، منهم: ابن وهب وابن القاسم ومعن وابن بكير وابن أويس وغيرهم، وما خالفه عن مالك فليس بشيء ورواه القعنبي، في جامع الموطأ، عن مالك، عن يحيى، عن عبادة بن الوليد، عن عبادة بن الصامت، ولم يذكر أباه؛ وتابعه عبد الله بن يوسف. ورواه قتيبة عن مالك، عن يحيى، عن عبادة بن الوليد، أخبرني أبي قال: بايعنا رسول الله ﷺ. ولم يذكر عبادة بن الصامت، وتابعه أبو مسهر وأبو مصعب عن محمد بن زريق بن جامع منه. وقد اختلف فيه على يحيى بن سعيد. فرواه بعضهم عنه، عن عبادة بن الوليد، عن أبيه، قال: بايعنا رسول الله ﷺ الحديث. لم يذكر عبادة بن الصامت، وزعم أن البيعة المذكورة في هذا الحديث ليست بيعة العقبة، وأن الوليد بن عبادة له صحبة، وأنه ممكن أن يشاهد هذه البيعة، لأنها كانت على الحرب، وذلك بالمدينة.

ورواه سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عبادة بن الوليد، عن جده عبادة بن الصامت، لم يذكر الوليد بن عبادة، هكذا رواه الحميدى عن ابن عيينة.

ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن يحيى بن سعيد، عن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه لم يذكر عبادة بن الوليد، وهذا عندي غلط، والله أعلم، والصحيح فيه إن شاء الله، يحيى بن سعيد، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن أبيه، عن جده، حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبادة بن الوليد ابن عبادة بن الصامت، عن أبيه الوليد، عن أبيه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت - وكان أحد النقباء - قال: بايعنا رسول الله ﷺ بيعة الحرب، وكان عبادة من الاثنى عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى على السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.

قال أبو عمر: كان عبادة بن الصامت قد شهد العقبة الأولى والثانية، وشهد بدرًا والحديبية والمشاهد كلها، وبايع رسول الله ﷺ مراراً، وقد ذكرنا من خبره في كتاب الصحابة ما فيه كفاية.

حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، عن عبادة بن الصامت، قال: كنت فيمن حضر العقبة الأولى، وكنا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسول الله ﷺ على بيعة النساء - وذلك قبل أن يفترض عليهم الحرب - على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق ولا نزنى، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتى بيهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيه في معروف، قال: فإن وفيتم فلکم الجنة، وإن غشيتم من ذلك شيئاً، فأمرکم إلى الله، إن شاء عذب، وإن شاء غفر.

قال أحمد بن حنبل: وحدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة، قال: حدثني أبي ومجالد عن عامر الشعبي، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: «انطلق النبي ﷺ مع العباس عمه إلى السبعين من الأنصار عند العقبة تحت الشجرة، فقال: ليتكلم متكلمكم، ولا يطيل الخطبة، فإن عليكم من المشركين عينا، وإن تعلموا بكم يفضحوكم، قال قائلهم - وهو أبو أمامة -: سل يا محمد لربك ما شئت، وسل لنفسك ولأصحابك ما شئت، ثم أخبرنا بما لنا من الثواب على الله إذا فعلنا ذلك؛ قال: أسألكم لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأسألكم لنفسي ولأصحابي، أن تؤنوا وتنصرونا وتمنعونا مما منعتم منه أنفسكم، قالوا: فما لنا إذا فعلنا ذلك؟ قال: لكم الجنة، قالوا: فلك ذلك. قال الشعبي: وكان أبو مسعود أصغرهم» (٣٨٨٣).

قال أحمد بن حنبل: وحدثني يحيى بن زكرياء، قال: حدثني إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت الشعبي يقول: ما سمع الشيب ولا الشبان خطبة مثلها.

قال أبو عمر: هذه البيعة التي انفرد بها الأنصار بهذا اللفظ وهذا المعنى، وسائر البيعات التي ذكر عبادة وغيره، هي بيعات جماعات الناس قريش والأنصار وسائر أبناء

(٣٨٨٣) أخرجه أحمد ١١٩/٤ عن عامر. والبيهقي بدلائل النبوة ٤٥٠/٢ عن عامر. وذكره بالكنز برقم ١٥٢٨ وعزاه السيوطي لابن أبي شيبه، وابن عساكر عن الشعبي مرسلًا. وذكره الهيثمي بالجمع ٤٨/٦ وعزاه لأحمد مرسلًا عن الشعبي.

العرب ممن دخل في الإسلام، والله أعلم.

قال أحمد بن حنبل: سمعت سفيان بن عيينة، وقيل له: تسمى النقباء؟ فقال: نعم. سعد بن عباد وأسد بن زرارة وسعد بن الربيع وسعد بن خيثمة وعبد الله بن رواحة والمنذر بن عمرو وأبو الهيثم بن التيهان والبراء بن معرور وأسيد بن حضير وعبد الله بن عمرو بن حرام أبو جابر وعباد بن الصامت ورافع بن مالك من بنى زريق، قال سفيان: عبادة عقيب بدرى أحدى شجرى نقيب.

قال أبو عمر: ما ذكره سفيان في النقباء خلاف ما ذكره ابن إسحاق فيهم في السير، فالله أعلم. ولم يختلفوا أنهم اثنا عشر رجلا، وهم الذين بايعوا رسول الله ﷺ في العقبة الأولى؛ وكان بينها وبين العقبة الثانية عام أو نحوه، وكانوا في بيعة العقبة الثانية ثلاثا وسبعين رجلا، فيما ذكر ابن إسحاق وامرأتين، وكانت العقبة الثانية قبل الهجرة بأشهر يسيرة.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن سلمان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا الليث، حدثنا عقيل، عن ابن شهاب، أنه كان بين ليلة العقبة وبين مهاجر رسول الله ﷺ ثلاثة أشهر أو نحوها؛ قال: وكانت بيعة الأنصار ليلة العقبة في ذي الحجة، وقدم رسول الله ﷺ المدينة في ربيع الأول.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا أحمد بن الوليد، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سيار ويحيى بن سعيد، أنهما سمعا عبادة ابن الوليد يحدث، عن أبيه، قال سيار: عن النبي ﷺ. وقال يحيى بن سعيد: عن أبيه، عن جده، قال: بايعنا رسول الله ﷺ على أن نقوم بالحق حيثما كان. فهذا شعبة قد جوده، ففرق بين رواية سيار، ورواية يحيى بن سعيد، فدل ذلك على صحة من جعل حديث يحيى بن سعيد، عن عبادة بن الوليد بن عبادة، عن أبيه، عن جده.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد وعبد الرحمن بن عمر بن إسحاق، قالوا: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا مالك والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، قال: حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة، قال: أخبرني أبي عن عبادة بن الصامت، قال: بايعت رسول الله ﷺ على العسر واليسر، والمكره والمنشط، وأن لا تنازع الأمر أهله، وأن نقوم - أو نقول - بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم. وهذا هو الصحيح في إسناد هذا الحديث، إن شاء الله.

وأما قوله فيه: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، فقول مجمل، يفسره حديث مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا: فيما استطعتم وأطقتكم. وكذلك كان أخذه على النساء في البيعة، كان يقول لمن: فيما استطعتن وأطقتن» (٣٨٨٤) وهذا كله يتضمنه قول الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٣٨٨٥). ولا يلزم من طاعة الخليفة المبايع إلا ما كان في المعروف، لأن رسول الله ﷺ لم يكن يأمر إلا بالمعروف، وقد قال ﷺ: «إنما الطاعة في المعروف» (٣٨٨٦). وأجمع العلماء على أن من أمر بمنكر لا تلزم طاعته، قال الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٣٨٨٧).

حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن ثوبان قال: حدثني عمير بن هانئ، قال: حدثنا جنادة بن أبي أمية، قال: حدثني عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك، وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمرك بأمر عندك تأويله من الكتاب» (٣٨٨٨). قال عمير: وحدثني خضير الأسلمي أنه سمع عبادة بن

(٣٨٨٤) أخرجه الترمذي برقم ١٥٩٧ ج ٤/ ١٥٢ كتاب السير باب بيعة النساء عن أميمة بنت رقيقة. والنسائي ١٤٩/٧ كتاب البيعة باب بيعة النساء عن ابن عمر. وأبو داود ج ٣/ ١٣٣ كتاب الخراج باب ما جاء في البيعة عن ابن عمر. وابن ماجه برقم ٢٨٧٤ ج ٢/ ٩٥٨ كتاب الجهاد باب الوفاء بالبيعة عن أميمة بنت رقيقة. وأحمد ١٣٩/٢ عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ١٤٨/٨ عن أميمة بنت رقيقة. والدارقطني ١٤٧/٤ عن أميمة بنت رقيقة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٩٨٢٦ ج ٦/ ٦ عن أميمة بنت رقيقة. (٣٨٨٥) البقرة ٢٦٦.

(٣٨٨٦) أخرجه البخاري ج ٥/ ٣٢٢ كتاب المغازي باب سرية عبد الله بن حذافة عن علي. ومسلم ١٤٦٩/٣ كتاب الإمامة باب ٨ رقم ٣٩ عن علي. والنسائي ج ٧/ ١٦٠ كتاب البيعة باب ٣٢ جزء من أمر بمعصية فأطاع عن أبي موسى. وأحمد ٨٢/١ عن علي. والبيهقي بالكبرى ١٥٦/٨ عن علي. والبيهقي بدلائل النبوة ٣٢١/٤ عن علي. وذكره بالكنز برقم ١٤٣٩٨ وعزه السيوطي للطبراني وأحمد، والبخاري ومسلم، وأبو داود، وابن خزيمة عن علي.

(٣٨٨٧) المائة ٢.

(٣٨٨٨) أخرجه مسلم ١٤٦٧/٣ كتاب الإمامة باب ٨ رقم ٣٥ عن أبي هريرة. وأحمد ٣٨١/٢ =

الصامت يحدث به عن النبي ﷺ، قال خضير: فقلت لعبادة: أفرأيت إن أنا أطعته، قال: يؤخذ بقوائمك فتلقى في النار وليجى هذا فينقذك.

حدثنا عند الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الخوطي، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، حدثني ربيعة بن يزيد، قال: قعدت إلى الشعبي بدمشق في خلافة عبد الملك، فحدث رجل من التابعين عن رسول الله ﷺ قال: «اعبدوا ربكم ولا تشركوا به شيئا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعوا الأمراء، فإن كان خيرا فلكم، وإن كان شرا فعليهم، وأنتم منه براء» (٣٨٨٩).

قال الشعبي: كذبت لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف.

وأما قوله: في العسر واليسر، والمنشط والمكره، فمعناه: فيما تقدر عليه وإن شق علينا أو يسر بنا، وفيما نحب وننشط له، وفيما نكرهه ويثقل علينا، وعلى هذا المعنى جاء حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في ذلك:

حدثنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا محمد بن يحيى المروزي، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره» (٣٨٩٠).

وروى عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، قال: قال ابن عمر حين بويع يزيد بن معاوية: إن كان خيرا رضيانا، وإن كان بلاء صبرنا.

وأما قوله: وأن لا تنازع الأمر أهله، فاختلف الناس في ذلك، فقال قائلون: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين، فهو لا ينزعون لأنهم أهله، وأما أهل الجور

= عن أبي هريرة. والزيدي بالإتحاف ١٢١/٦ وعزاه لأحمد، ومسلم، والنسائي عن أبي هريرة. وأبو عاصم بالسنة ٤٩٣/٢ عن عبادة بن الصامت. وذكره بالكنز برقم ١٤٨٠١ وعزاه السيوطي لأحمد، ومسلم، والنسائي عن أبي هريرة.

(٣٨٨٩) أخرجه الحاكم مرفوعا عن العرياض بن سارية ٩٦/١. والطبراني في الكبير ٢٤٨/١٨ عن العرياض بن سارية. وذكره بالكنز برقم ١٤٣٩٦ وعزاه السيوطي لابن جرير، والطبراني، والحاكم عن عرياض بن سارية.

(٣٨٩٠) أخرجه مسلم كتاب الإمارة برقم ٣٨ ج ١٤٧/٣ كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء عن ابن عمر. والنسائي ١٦٠/٧ كتاب البيعة باب جزاء من أمر بمعصية عن ابن عمر. وابن ماجة برقم ٢٨٦٤ ج ٢/٩٥٦ كتاب الجهاد باب لا طاعة في معصية عن ابن عمر.

والفسق والظلم، فليسوا له بأهل؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل لإبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٣٨٩١) وإلى منازعة الظالم الجائر، ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج، وأما أهل الحق وهم أهل السنة، فقالوا: هذا هو الاختيار: أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا، فإن لم يكن، فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جورهِ وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أو لاهما بالترك؛ وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العداء، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء وتأمين به السبل، فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح.

حدثني خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا أيوب بن سليمان ومحمد بن عمر، قالوا: حدثنا أبو زيد عبدالرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن عبد رب الكعبة، عن عبد الله بن عمرو ابن العاصي، قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزلنا منزلا فمنا من ينتضل، ومنا من يصلح جناه، ومنا من هو في جشره؛ إذ نادى منادى النبى ﷺ: الصلاة جامعة، فانتبهت إلى رسول الله ﷺ وهو يقول: إنه لم يكن نبى قبلى إلا كان الله عليه حق أن يدل أمته على الذى هو خير لهم، وينذرهم الذى هو شر لهم؛ وإن هذه الأمة جعلت عافيتها فى أولها؛ وسيصيب آخرها بلاء وأمور ينكرونها وفتن مرفق بعضها بعضا، تحىء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتى، ثم تنكشف؛ ثم تحىء أخرى فيقول: هذه، ثم تنكشف، فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة، فلتدركه منيته، وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس ما يحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يمينه، وثمره قلبه، فليطعه ما استطاع، فإن جاء أحد ينازعه، فاضربوا عنق الآخر» (٣٨٩٢).

قال عبدالرحمن: فخرجت فى الناس، فقلت: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال:

(٣٨٩١) البقرة ١٢٤.

(٣٨٩٢) أخرجه مسلم ١٤٧٢/٣ كتاب الإمارة باب ١٠ رقم ٤٦ عن ابن عمرو. والنسائي ١٥٣/٧ كتاب البيعة باب ذكر ما على من بايع الإمام وأعطى إلخ عن عبد الله بن عمرو. وابن ماجة برقم ٣٩٥٦/٢ ١٣٠٦ كتاب الفتن باب ٩ عن أبى عمرو. وأحمد ١٩١/٢ عن ابن عمرو. وابن أبى شيبه ٥/١٥ عن ابن عمرو.

سمعتُه أذنای ووعاه قلبی، قلت: إن هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل، ونقتل أنفسنا والله يقول: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ (٣٨٩٣). ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٣٨٩٤). قال: فضرب بيده على جبهته وأكب طويلاً ثم، قال: أطعه فيما أطاع الله، وأعصه فيما عصى الله.

قال أبو عمر: قوله في هذا الحديث: ومنا من يتنצל، فإنه يريد الرمي إلى الأغراض، وقوله: ومنا من هو في جشره، يريد أنه خرج في إبله يرهاها.

حدثنا أحمد بن فتح وعبدالرحمن بن يحيى، قالوا: حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال: حدثنا أبو محمد إسحاق بن بنان بن معن الأنماطي البغدادي، قال: حدثنا الحسن بن حماد، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تعس عبدالدينار، وعبدالدرهم، وعبدالقطيفة، وعبدالخميصه؛ إن أعطى رضى وإن لم يعط لم يف» (٣٨٩٥).

وأما قوله: وأن نقوم - أو نقول بالحق - فالشك من المحدث: إما يحيى بن سعيد، وإما مالك فإنه لم يختلف عن مالك في ذلك؛ وفي ذلك دليل على الإتيان بالألفاظ ومراعاتها، وقد بينا هذا المعنى في كتاب العلم.

وأما قوله: لا نخاف في الله لومة لائم، فقد أجمع المسلمون أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذا لم يلحقه في تغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى، فإن ذلك لا يجب أن يمنعه من تغييره بيده؛ فإن لم يقدر فبلسانه؛ فإن لم يقدر؛ فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك؛ وإذا أنكره بقلبه فقد أدى ما عليه، إذا لم يستطع سوى ذلك، والأحاديث عن النبي ﷺ في تأكيد الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كثيرة جداً، ولكنها كلها مقيدة بالاستطاعة.

قال أبو ذر: «أوصاني رسول الله ﷺ أن أقول الحق وإن كان مرا، وأن لا أخاف في الله لومة لائم» (٣٨٩٦).

(٣٨٩٣) البقرة ١٨٨.

(٣٨٩٤) النساء ١٢٩.

(٣٨٩٥) أخرجه البخاري ج ٨/ ١٦٥ كتاب الرقاق باب ما يتقى من فتنة المال عن أبي هريرة. وابن

ماجة برقم ٤١٣٥ ج ٢/ ١٣٨٦ كتاب الزهد باب القناعة عن أبي هريرة. والبيهقي

بالكبرى ١٥٩/ ٩ عن أبي هريرة والبيهقي بالدلائل ١٥/ ١. وذكره الهيثمي. مجمع الزوائد

الزوائد ٢٤٨/ ١٠ وعزاه للطبراني في الأوسط عن أبي هريرة.

(٣٨٩٦) وأخرجه ابن أبي شيبة ج ٣/ ٢٣٢ عن أبي ذر.

وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: «أفضل الجهاد كلمة حق عند ذي سلطان» (٣٨٩٧). وقال الله عز وجل: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ (٣٨٩٨). ولما وجبت مجاهدة الكفار حتى يظهر دين الحق، فكذلك كل من عاند الحق من أهل الباطل، واجب مجاهدته على من قدر عليه حتى يظهر الحق.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالرحمن، عن سفيان، عن أبيه، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، قال: قال علي: «الجهاد بثلاثة: باليد واللسان والقلب، فأولها اليد، ثم اللسان، ثم القلب، فإذا كان لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا، نكس فجعل أعلاه أسفله» (٣٨٩٩).

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، عن معاوية بن إسحاق، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر؟ قال: إن خشيت أن يقتلك فلا.

أخبرنا أحمد بن قاسم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل، حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا نصر بن علي، قال: أخبرنا الأصمعي، عن أبي الأشهب، عن الحسن، قال: إنما يكلم مؤمن يرجى، أو جاهل يعلم، فأما من وضع سيفه أو سوطه وقال: لك اتقني، اتقني، فمالك وله.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا يعقوب ابن إبراهيم، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا أيوب عن مطرف بن الشخير أنه كان يقول: لئن لم يكن لي دين حتى أقوم إلى رجل معه مائة ألف سيف أرمى إليه كلمة فيقتلني، إن ديني إذا لضيق.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا ابن بشار، حدثنا عبدالرحمن، حدثنا سفيان، وحدثنا أحمد، حدثنا أحمد، حدثنا محمد بن

(٣٨٩٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٣٤٤ ج ٤/١٢٢ كتاب الملاحم باب الأمر والنهي عن أبي سعيد الخدري. وابن ماجه برقم ٤٠١١ ج ٢/١٣٢٩ كتاب الفتن باب الأمر والنهي عن أبي سعيد. والطبراني الكبير ٣٣٨/٨ عن أبي أمامة. وذكره بالكنز برقم ٥٥١٢ وعزاه السيوطي للخطيب في التاريخ عن أبي هريرة.

(٣٨٩٨) الحج ٧٨.

(٣٨٩٩) ذكره بالكنز برقم ٨٤٥٥ وعزاه السيوطي للبخاري ومسلم، والبيهقي في شعب الإيمان عن علي.

المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، جميعاً، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: جاء عتريس بن عرقوب إلى عبد الله، فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فقال عبد الله: بل هلك من لم يعرف المعروف بقلبه، وينكر المنكر بقلبه.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا ابن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، قال: سمعت ربيع بن عميلة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: حسب المؤمن إذا رأى منكراً لا يستطيع تغييره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا عبد الله بن أبي حسان، عن ابن لهيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لمؤمن أن يذل نفسه. قالوا: يا رسول الله، وما إذلاله نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لما لا يقوم له» (٣٩٠٠).

وقد زدنا هذا المعنى بياناً بالآثار في باب بلاغ مالك عن أم سلمة، قولها: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ وأشبعناه هناك، والحمد لله وبه التوفيق.

* * *

٢ - باب النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو

٤٤٧ - حديث سابع وخمسون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو» (٣٩٠١).

(٣٩٠٠) أخرجه الترمذى برقم ٢٢٥٤ جـ ٥٢٣/٤ كتاب الفتن باب ٦٨ عن حذيفة. وأحمد

٤٠٥/٥ عن حذيفة. والبعوى بشرح السنة ١٧٩/١٣ عن حذيفة. وعبدالرزاق بالمصنف

برقم ٢٠٧٢١ جـ ٣٤٨/١١ عن الحسن وقتادة. والزيدي بالإتحاف ٢٩٦/١ وعزاه

للترمذى وابن ماجة عن حذيفة.

(٣٩٠١) أخرجه البخارى كتاب الجهاد والسير باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو عن ابن.

ومسلم ١٤٩١/٣ كتاب الإمارة باب ٢٤ رقم ٩٣ عن ابن عمر. وابن ماجة برقم ٢٨٧٩

جـ ٩٦١/٢ كتاب الجهاد باب النهي أن يسافر بالقرآن.... إلخ عن ابن عمر والبيهقى

بالكبرى ١٠٨/٩ عن ابن عمر. وابن أبى شيبه ١٥٢/١٤ عن ابن عمر. وأبو نعيم بالحلية

٣٢٢/٨ عن ابن عمر.

قال مالك: أرى ذلك مخافة أن يناله العدو. هكذا قال يحيى والقعنبي وابن بكير وأكثر الرواة؛ ورواه ابن وهب عن مالك، فقال في آخره: خشية أن يناله العدو. في سياق الحديث، لم يجعله من قول مالك؛ وكذلك قال عبيد الله بن عمر وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو.

ورواه الليث عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن يناله العدو.

وقال إسماعيل بن أمية، وليث بن أبي سليم، عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو فإنني أخاف أن يناله العدو» (٣٩٠٢). وكذلك قال شعبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهو صحيح مرفوع.

وأجمع الفقهاء أن لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه، واختلفوا في جواز ذلك في العسكر الكبير المأمون عليه؛ قال مالك: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. ولم يفرق بين العسكر الكبير والصغير. وقال أبو حنيفة: يكره أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، إلا في العسكر العظيم، فإنه لا بأس بذلك.

واختلفوا من هذا الباب في تعليم الكافر القرآن؛ فمذهب أبي حنيفة: أنه لا بأس بتعليم الحربى والذمى القرآن والفقه. وقال مالك: لا يعلموا القرآن ولا الكتاب، وكره رقية أهل الكتاب. وعن الشافعي روايتان: إحداهما الكراهة، والآخرى الجواز.

قال أبو عمر: الحجة لمن كره ذلك قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (٣٩٠٣). وقول رسول الله ﷺ: «لا يمَس القرآن إلا طاهر» (٣٩٠٤).

(٣٩٠٢) أخرجه مسلم ١٤٩١/٣ كتاب الإمارة باب ٢٤ رقم ٩٤ عن ابن عمر. وأحمد ٦/٢ عن ابن عمر. وأبو نعيم بالحلية ٢٦٥/٨ عن نافع. والطحاوى بالمشكل ٣٦٩/٢ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٢٨٦٣ وعزاه السيوطى لأبى نعيم فى الحلية وأبو داود، والحاكم بالمستدرک عن ابن عمر فى المصاحف.

(٣٩٠٣) التوبة ٢٨.

(٣٩٠٤) أخرجه الدارمى ١٦١/٢ عن يحيى بن حمزة. والبيهقى بالكبرى ٨٨/١ عن ابن عمر. والدارقطنى ١٢١/١ عن ابن عمر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٣٢٨ ج ١/٣٤٢ عن أبى هريرة. وذكره الهيثمى بمجمع الزوائد ٢٧٦/١ وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير والصغير عن ابن عمر.

ومعلوم أن من تنزيه القرآن وتعظيمه إبعاده عن الأقدار والنجاسات، وفي كونه عند أهل الكفر تعريض له لذلك وإهانة له؛ وكلهم أنجاس لا يغتسلون من جنابة، ولا يعافون ميتة؛ وقد كره مالك وغيره أن يعطى الكافر درهماً أو ديناراً فيه سورة أو آية من كتاب الله، وما أعلم فى هذا خلافاً إذا كانت آية تامة أو سورة، وإنما اختلفوا فى الدينار والدرهم إذا كان فى أحدهما اسم من أسماء الله؛ فأما الدراهم التى كانت على عهد رسول الله ﷺ فلم يكن عليها قرآن؛ ولا اسم الله ولا ذكر؛ لأنها كانت من ضرب الروم وغيرهم من أهل الكفر، وإنما ضربت دراهم الإسلام فى أيام عبدالمالك بن مروان؛ وذكر أحمد بن المعدل عن عبدالمالك بن عبدالعزيز الماجشون، أنه سئل عن الرجل يدخل بالمصحف أرض العدو لما له فى ذلك من استذكار القرآن والتعليم، ولما يخشى أن يطول به السفر فينسى؛ فقال عبدالمالك: لا يدخل أرض العدو بالمصحف، لما يخشى من التبعث بالقرآن والامتهان له مع أنهم أنجاس، ومع ما جاء فى ذلك من النهى الذى لا ينبغي أن يتعدى؛ فإن قال قائل: أفيجوز أن يكتب المسلم إلى الكافر كتاباً فيه آية من كتاب الله؟ قيل له: أما إذا دعى إلى الإسلام، أو كانت ضرورة إلى ذلك فلا بأس به؛ لما رواه الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: أخبرنى أبو سفيان بن حرب، فذكر قصة هرقل وحديثه بطوله؛ وفيه قال: «اقرأ كتاب رسول الله ﷺ وإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإنى أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين» **﴿يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً﴾** (٣٩٠) الآية (٣٩٠٦).

* * *

٣ - باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو

٤٤٨ - حديث ثان لابن شهاب عن ابن كعب بن مالك مرسل:

حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن كعب بن مالك الأنصارى، قال: حسبت أنه قال: عبد الرحمن بن كعب، أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ الذين قتلوا ابن أبى الحقيق عن

(٣٩٠) آل عمران ٦٤.

(٣٩٠٦) أخرجه ح. ومسلم كتاب الجهاد برقم ٧٤ ج ٣/١٣٩٣ كتاب الجهاد والسير باب كتاب

النبي عن أبى سفيان. وأحمد ٢٦٣/١ عن ابن عباس. والطحاوى بمشكلى الآثار ٣٠٨/٢

عن أبى سفيان بن حرب بن أمية.

قتل النساء والوالدان. قال: فكان رجل منهم يقول: برحت بنا امرأة أبى الحقيق بالصياح، فأرفع عليها السيف، ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ فأكف، ولولا ذاك استرحنا منها» (٣٩٠٧).

هكذا قال يحيى، حسبت أنه قال عبدالرحمن بن كعب. وتابعه ابن القاسم وبشر بن عمر وابن بكير وأبو المصعب وغيرهم. وقال القعنبي: حسبت أنه قال: عبدالله بن كعب، أو عبدالرحمن بن كعب.

ورواه ابن وهب عن مالك، عن الزهري، عن ابن لكعب بن مالك، لم يقل عبدالله ولا عبدالرحمن، ولا حسبت شيئاً من ذلك.

واتفق هؤلاء كلهم، وجماعة رواة الموطأ: على رواية هذا الحديث مرسلًا على حسب ما ذكرنا من اختلافهم، لم يسنده واحد منهم. ولا علمت أحداً أسنده عن مالك فى كل رواية عنه من جميع رواته، إلا الوليد بن مسلم فإنه قال فيه: عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك.

حدثنى محمد بن عبدالله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا ابن أبى حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا مالك، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى الذين قتلوا ابن أبى الحقيق حين خرجوا إليه عن قتل النساء والولدان.

وحدثنى محمد بن رشيقي، قال: حدثنا محمد بن أحمد البلخي، قال: حدثنا عبدالرحمن ابن محمد اللواز، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن ميمون، قال: حدثنا الوليد بن مسلم.

وحدثنا محمد، قال: حدثنا على بن عمر الحافظ، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، حدثنا محمد بن عبدالله بن ميمون بالإسكندرية، حدثنا الوليد ابن مسلم، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبدالرحمن بن كعب، عن كعب بن مالك، أن رسول الله ﷺ نهى الذين قتلوا ابن أبى الحقيق حين خرجوا إليه عن قتل النساء والولدان.

وكان رجل منهم يقول: برحت بنا امرأة ابن أبى الحقيق بالصياح، فأرفع السيف ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ فأكف، ولولا ذلك استرحنا منها.

(٣٩٠٧) أخرجه ابن أبى شيبة عن عبدالرحمن بن كعب عن عمه مرفوعاً ٣٨١/١٢. وأخرجه بلفظه الطحاوى فى شرح معانى الآثار من طريق مالك عن كعب بن مالك مرسلًا جـ ٢٢١/٣.

فهذا ما بلغنا من الاختلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث، وأما اختلاف أصحاب الزهري عنه فيه، فرواه الليث بن سعد، قال: حدثني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبدالرحمن بن كعب بن مالك، أن رسول الله ﷺ حين رجع ابن عتيك وأصحابه الذين قتلوا ابن أبي الحقيق بخير. قال الليث: وحدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الله بن كعب السلمي، أن رسول الله ﷺ نهى النفر الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء. فقال الليث: عن يونس عبدالرحمن بن كعب بن مالك، وعن عقيل عبد الله بن كعب بن مالك. وقال محمد بن إسحاق: عن الزهري، عن عبيد الله بن كعب بن مالك قال: «كان مما صنع الله لرسوله ﷺ أن هذين الحيين من الأنصار، وساق الحديث بطوله مرسلًا» (٣٩٠٨).

هكذا قال ابن إدريس عن ابن إسحاق، وقال يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، أن رسول الله ﷺ لما بعث النفر من الأنصار إلى ابن أبي الحقيق بخير ليقتلوه قال لهم: لا تقتلوا وليدًا ولا امرأة.

كما رواه يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق مختصراً. وقال فيه عبد الله بن عبد الله بن كعب. وقال عنه ابن إدريس عبيد الله بن كعب. واقتص الحديث بطوله.

ورواه إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة في غزوة خيبر ونهى أن يقتل وليد صغير أو امرأة» (٣٩٠٩).

وقال محمد بن يحيى: وقد اعضل إسحاق بن راشد وقلب الإسناد والمتن، فإن كان أراد حديث علي في المتعة فقد أخطأ وإن كان أراد حديث الربيع بن سيرة فقد أخطأ أيضاً في قتل النساء والولدان. وأصاب بعض الإسناد، قال محمد بن يحيى: وحدثنا عبدالرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهري، قال: أخبرني ابن كعب بن مالك، عن عمه، أن النبي ﷺ حين بعث إلى ابن أبي الحقيق نهاهم عن قتل النساء والصبيان. قال محمد بن يحيى: هكذا حدثنا به عبدالرزاق مختصراً في عقب حديث الصعب بن جثامة.

وحدثنا مرة أخرى، فقال: أنبأنا معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، قال:

(٣٩٠٨) سيرة ابن هشام قصة مقتل ابن أبي الحقيق.

(٣٩٠٩) أخرجه الطبراني ج ١٩/٧٤ عن كعب بن مالك. وأخرجه الطحاوي بالمعاني ج ٣/٢٢١

عن كعب بن مالك. وأحمد ١/٧٩ والبيهقي بالسنن الكبرى ٧/٢٠٤.

إن كان مما صنع الله لنبيه أن هذين الحيين الأوس والخزرج كانا يتصاولان فى الإسلام كتصاول الفحلين. واقتصر الحديث، ولم يذكر عمه.

قال أبو عمر: أما المدبرى فرواه عن عبدالرزاق، عن معمر، عن عبدالرحمن بن كعب ابن مالك كرواية يونس بن يزيد بإسناده سواء. وهو خلاف ما ذكره محمد بن يحيى. ورواه ابن عيينة عن الزهرى، عن ابن لكعب بن مالك، عن عمه. كما ذكر محمد بن يحيى، عن عبدالرزاق، عن معمر.

وذكره ابن أبى شيبة عن ابن عيينة، فقال: فيه عبدالرحمن بن كعب.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا سفیان، عن الزهرى، عن عبدالرحمن بن كعب ابن مالك، عن عمه، عن النبى ﷺ لما بعث إلى ابن أبى الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان.

ورواه الشافعى عن ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه مثله. ورواه يحيى بن أبى شيبة عن الزهرى، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه كعب أن رسول الله ﷺ نهى زمن خيبر، عن أن يقتل وليد صغير أو امرأة. ورواه إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبدالرحمن بن عبد الله بن كعب أن الرهط، هكذا مرسلًا.

ورواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن ابن شهاب، عن عبدالرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى الرهط الذين بعثهم إلى ابن أبى الحقيق ليقتلوه عن قتل النساء والولدان.

فاتفق إبراهيم بن سعد وإبراهيم بن مجمع، عن ابن شهاب على عبدالرحمن بن عبد الله بن كعب، إلا أن ابن مجمع قال فيه: عن أبيه ولم يقل فيه ابن سعد، عن أبيه، قال محمد ابن يحيى: والقول عندنا فى هذا الحديث - والله أعلم - لعبدالرحمن بن عبد الله بن كعب، وهو المحفوظ عندنا؛ لأن معمرا وابن عيينة لم يسمياه. وابن إسحاق قد اختلف عنه فيه، وشك مالك فى اسمه، فقال: أحسب. وقال يونس: عبدالرحمن بن كعب من غير شك، وقال عقيل: عبد الله بن كعب، واتفق إبراهيم بن سعد وإبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع على عبدالرحمن بن عبد الله بن كعب، وهو المحفوظ عندنا.

قال أبو عمر: ابن أبي الحقيق هذا رجل من يهود خيبر يسمى سلام، ويكنى أبا رافع. وكان يؤذى رسول الله ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بقتله، على نحو قصة كعب بن الأشرف. وفي قصته وقصة كعب بن الأشرف إباحة الفتك بأعداء الله، وأن من يؤذى رسول الله ﷺ فلا ذمة له، ودمه هدر، ولهذا رأى مالك - رحمه الله - قتل الذمى، إذا سب رسول الله ﷺ وآذاه. ومن لم يرى من العلماء قتل الذمى بذلك يقول: إن ابن أبي الحقيق وكعب بن الأشرف كانا حربا، ولم يكن لهما ذمة.

وأما قصة ابن أبي الحقيق. فحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد الله بن عبدالواحد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردى، قال: حدثنا يونس بن بكير، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن عبدالرحيم، ووجدت في أصل سماع أبي بخطه أن محمد بن أحمد ابن قاسم حدثهم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقى، قال: حدثنا عبد الله بن محمد ابن خالد، قال: أنبأنا عبدالملك بن هشام، قال: حدثنا زياد بن عبد الله البكائى، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن مسلم الزهرى، عن بن كعب بن مالك، دخل حديث بعضهم فى بعض والمعنى واحد.

وحدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، قال: «إن مما صنع الله لنبيه ﷺ أن هذين الحيين من الأنصار الأوس والخزرج كانا يتصاولان فى الإسلام كتصاول الفحلين لا تصنع الأوس شيئا إلا قالت الخزرج: والله لا تذهبون به أبدا فضلا علينا فى الإسلام. زاد ابن إسحاق وعند رسول الله ﷺ فإذا صنعت الخزرج شيئا قالت الأوس مثل ذلك فلما أصابت الأوس كعب بن الأشرف، زاد ابن أبي الحقيق فى عداوته لرسول الله ﷺ قالت الخزرج: والله لا تنتهى حتى نجزى، عن رسول الله ﷺ مثل الذى أجزأوا، فتذاكروا رجلا من اليهود.

وقال ابن إسحاق: من رجل لرسول الله ﷺ فى العداوة كابن الأشرف، فذكروا ابن أبي الحقيق وهو بخيبر ثم اتفقا فاستأذنوا رسول الله ﷺ فى قتله، فأذن لهم.

وفى حديث معمر، وهو سلام بن أبى الحقيق الأعور، أبو رافع بخير، فأذن لهم فى قتله، وقال لهم: لا تقتلوا وليدا ولا امرأة، فخرج إليه من الخزرج رهط من بنى سلمة منهم عبدالرحمن بن عتيك أحد بنى سلمة، وكان أمير القوم، أمره عليهم رسول الله ﷺ وعبدالله بن أنيس ومسعود بن سنان وأبو قتادة بن ربعى وخزاعى بن أسود رجل من أسلم حليف لهم، يعنى الخزرج، حتى أتوا خير فلما دخلوا الدار عمدوا إلى كل بيت منها فغلقوه من خارج على أهله ثم اشتدوا.

هكذا قال عبدالرزاق عن معمر.

وقال ابن إسحاق: فخرجوا حتى إذا قدموا خير أتوا دار ابن أبى الحقيق ليلا؛ فلم يدعوا بيتا فى الدار إلا أغلقوه من خارج على أهله، قال: وكان فى عليه له، إليها عجلة (٣٩١)، قال: فاشتدوا فيها حتى قاموا على بابه فاستأذنوا فخرجت إليهم امرأته، فقالت: من أنتم، قالوا: ناس أو نفر من العرب أردنا الميرة، فقالت: هذا الرجل صاحبكم فادخلوا عليه، فلما دخلوا عليه أغلقوا عليه وعليهم الباب ثم ابتدروه بأسيا فهم. قال: يقول قائلهم: والله ما دلنا عليه إلا بياضة على الفراش فى سواد الليل، كأنه قبطية ملقاة. قال: وصاحت بنا امرأته، قال: فرفع رجل منا السيف ليضربها؛ ثم يذكر نهى رسول الله ﷺ فيكيف يده، قال: ولولا ذلك لفرغنا منها بليل، قال: فلما ضربناه بأسيا فحمل عبدالله بن أنيس بسيفه فى بطنه حتى أبقره فجعل يقول: قطى، قطى، أى حسبى، حسبى. هكذا قال ابن إسحاق.

وقال معمر: فجعل يقول: بطنى، بطنى، ثلاثا. ثم اتفقا، قال: ثم خرجنا وكان عبدالله ابن عتيك سبى البصر فوق من فوق العجلة. فوثبت رجله وثبا منكرا. فنزلنا واحتملناه، هكذا قال معمر. وقال ابن إسحاق: سبى البصر، فوثبت يده وثبا شديدا فاحتملناه. ثم اتفقا بمعنى واحد، فانطلقنا به حتى أتينا منهر عين من عيونهم، فدخلنا فيه، قال: وأوقدوا النيران وأشعلوه فى السعف وجعلوا يلتمسون ويشدون فى كل وجه ويطلبون، وأخفى الله عليهم مكاننا. فلما يئسوا رجعوا إلى صاحبهم فاكتنفوه، فقال بعض أصحابنا: أنذهب ولا ندرى أمات عدو الله أم لا؟ فخرج رجل منا فانطلق حتى دخل فى الناس، فوجد امرأته تبكيه وفى يدها المصباح، وحوله رجال يهود، قال قائل منهم: أما والله لقد سمعت صوت ابن عتيك. وقال ابن إسحاق: وفى يدها المصباح تنظر فى وجهه وتحديثهم وتقول: أما والله لقد سمعت صوت ابن عتيك. ثم اتفقا ثم

أكذبت نفسى وقلت: وأين ابن عتيك بهذه البلاد، ثم أقبلت عليه تنظر فى وجهه؛ ثم قالت: فاظ والد يهود.

قال: فما سمعت كلمة كانت ألد إلى نفسى منها. قال معمر فى حديثه: ثم جئت فأخبرت أصحابى أنه قد مات، فاحتملنا صاحبنا فجئنا النبى ﷺ فأخبرناه بذلك.

وقال ابن إسحاق: ثم جاءنا فأخبرنا الخبر فاحتملنا صاحبنا فقدمنا على رسول الله ﷺ فأخبرناه بقتل عدو الله. واختلفنا عنده فى قتله كلنا يدعيه.

فقال رسول الله ﷺ: هاتوا أسيافكم، قال: فجئنا بها، فنظر إليها، فقال: لسيف عبدا لله بن أنيس هذا قتله رأى فيه أثر الطعام.

قال معمر: جاءوه يوم الجمعة والنبى ﷺ على المنبر يخطب فلما رآهم، قال: أفلحت الوجوه» (٣٩١١).

وقال ابن إسحاق: فقال حسان بن ثابت يذكر قتل ابن الأشرف وقتل سلام بن أبى الحقيق:

يا ابن الحقيق وأنت يا ابن الأشرف	لله در عصابة لاقيتهم
مرحاً كأسد فى عرين معرف	يسرون بالبيض الخفاف إليكم
فسقوكم حتفا بيض دفف	حتى أتوكم فى محل بلادكم
مستصغرين لكل أمر مححف	مستنصرين لنصر دين محمد

قال ابن هشام عن غير ابن إسحاق. والدفف: الخفاف.

حدثنا خلف بن القاسم بن سهل الحافظ، حدثنا أبو القاسم بكير بن الحسن بن عبدا لله بن سلمة الرازى، حدثنا عبدا لله بن أبى مريم، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبى منيب الجرشى، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «بعثت بين يدى الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقى تحت ظل رحى، وجعل الصغار والذلة على من خالف أمرى» (٣٩١٢).

أبو المنيب الجرشى يعد فى الشاميين، وأصله من المدينة، يروى عن ابن عمر وسعيد (٣٩١١) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٤٠٧/٤ برقم ٩٧٤٧ عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك بطوله.

(٣٩١٢) أخرجه أحمد ٥٠/٢ عن ابن عمر. وابن أبى شيبه ٣١٣/٥ عن ابن عمر. وأبو نعيم بتاريخ أصبهان ١٢٩/١ عن أنس بن مالك

ابن المسيب. روى عنه زيد بن واقد الشامي وحسان بن عطية وأبو اليمان ومجاهد بن فرقد الصنعاني، ليس به بأس.

قال أبو عمر: فهذه قصة ابن أبي الحقيق. وأخرنا القول في حكم قتل النساء والصبيان وما كان في معنهم وما للعلماء في ذلك من الاختلاف والاتفاق، إلى آخر باب حديث نافع من كتابنا هذا إن شاء الله.

٤٤٩ - حديث موفى ثمانين حديثا لنافع مرسل: يتصل من وجوه

مالك، عن نافع «أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان» (٣٩١٣).

هكذا رواه يحيى، عن مالك، عن نافع مرسل؛ وتابعه أكثر رواة الموطأ، ووصله عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا. جماعة منهم: محمد بن المبارك الصوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن سليمان الرازي والوليد بن مسلم وعتيق بن يعقوب الزبيري وعبد الله بن يوسف التنيسي وابن بكير وأبو مصعب الزهري وإبراهيم ابن حماد وعثمان بن عمر.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن الخضرم، قال: حدثنا أبو الطاهر المدني القاسم بن عبد الله بن مهدي، قال: حدثنا أبو مصعب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والولدان.

وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن الخضرم، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا مالك عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ مر بامرأة مقتولة، فذكر الحديث.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن عمر، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج، حدثنا إبراهيم بن حماد المدني الضرير سنة ست وعشرين ومائتين، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والولدان.

(٣٩١٣) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير باب قتل النساء في الحرب ج٤/١٤٧ عن ابن عمر. ومسلم كتاب الجهاد والسير ج٣/١٣٦٤ عن ابن عمر باب ٨٠.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني، قال: حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا مالك وغيره، عن نافع، عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان» (٣٩١٤).

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان.

وكذلك رواه جماعة أصحاب نافع، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا يزيد بن خالد لجن موهب وقتيبة بن سعيد.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن شاذان، قال: حدثنا موسى بن داود الضبي، قالوا: حدثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والولدان.

وحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أبو ثابت، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة، فكره ذلك ونهى عن قت النساء والصبيان.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن قتل النساء والصبيان في دار الحرب من وجوه، منها: حديث ابن عمر هذا، وحديث أبي سعيد الخدري، وحديث ابن عباس، وحديث عائشة، وحديث الأسود بن سريع.

وأجمع العلماء على القول بجملة هذا الحديث، ولا يجوز عندهم قتل نساء الحريين (٣٩١٤) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير باب قتل النساء في الحرب جـ ١٤٧/٤ عن ابن عمر. ومسلم كتاب الجهاد والسير جـ ٣/١٣٦٤ عن ابن عمر باب ٨٠.

ولا أطفاهم؛ لأنهم ليسوا ممن يقاتل فى الأغلب والله عز وجل يقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ﴾ (٣٩١٥).

واختلفوا فى النساء والصبيان إذا قاتلوا، فجمهور الفقهاء على أنهم إذا قاتلوا قتلوا؛ ومن رأى ذلك: الثورى والأوزاعى والليث والشافعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور؛ وكل هؤلاء وغيرهم ينهون عن قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا اتباعا للحديث، والله أعلم.

واختلفوا فى طوائف ممن لا يقاتل فجملة مذهب مالك وأبى حنيفة وأصحابهما: أنه لا يقتل الأعمى، والمعتوه ولا المقعد ولا أصحاب الصوامع الذين طينوا الباب عليهم، ولا يخالطون الناس. قال مالك: وأرى أن يترك لهم من أموالهم ما يعيشون به، ومن خيف منه شيء قتل.

وقال الثورى: لا يقتل الشيخ، ولا المرأة، ولا المقعد، ولا الطفل.
وقال الأوزاعى: لا يقتل الحرث والزراع، ولا الشيخ الكبير، ولا المجنون، ولا راهب، ولا امرأة.

وقال الليث: لا يقتل الراهب فى صومعته، ويترك له من ماله القوت.
وعن الشافعى قولان: أحدهما أنه يقتل الشيخ والراهب، وهو عنده أولى القولين، وقال الطبرى: يقتل الأعمى وذو الزمانة، والمقعد والشيخ الفانى، والراعى والحرث والسائح، والراهب، وكل مشرك حاشا ما استثناه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ من النساء والولدان، وأصحاب الصوامع؛ قال: والمغلوب على عقله فى حكم الطفل.
قال: وإن قاتل الشيخ أو المرأة أو الصبى قتلوا.

واحتج بما رواه الحجاج عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: «رأى رسول الله ﷺ امرأة مقتولة، فقال: من قتل هذه؟ فقال رجل: أنا يا رسول الله، نازعتنى قائم سيفى، فسكت» (٣٩١٦).

وذكر قول الضحاك بن مزاحم قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان إلا من سعى بالسيف.

(٣٩١٥) البقرة ١٩٠.

(٣٩١٦) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٨٥/١٢ عن عبدالرحمن بن أبى عمرة الأنصارى. والطبرانى فى الكبير ٣٨٨/١١ عن مقسم بن عباس. وذكره بالكنز برقم ١١٤٣٦ وعزاه إلى ابن أبى شيبة عن ابن عباس.

وذهب قوم من أصحاب مالك مذهب الطبري في هذا الباب، وبه قال سحنون.

قال أبو عمر: أحاديث هذا الباب التي منها نزع العلماء بما نزعوا من أقاويلهم التي ذكرناها، عنهم منها:

ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير؛ وحدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، قال: حدثنا عمر بن المرقع بن صفى بن رباح، قال: حدثني أبي، عن جده رباح بن الربيع، قال «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين على شيء؛ فبعث رجلا، فقال: انظر علام اجتمع هؤلاء؟ فجاء، فقال: امرأة قتيل، فقال: ما كانت هذه لتقاتل، قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد، فبعث رجلا، فقال: قل لخالد: لا تقتلوا امرأة ولا عسيفا. ولفظ الحديث وسياقه لأبي داود. وقال أحمد بن زهير في حديثه: ألحق خالدًا فقل له: لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا» (٣٩١٧).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن المرقع بن صفى، عن حنظلة الكاتب، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة، فمررنا بامرأة مقتولة والناس مجتمعون عليها، ففرجوا له؛ فقال: ما كانت هذه تقاتل، ألحق خالدًا فقل له: لا تقتل ذرية ولا عسيفا. لم يخرج أبو داود هذا الإسناد، وخرج الأول.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأسلمي، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ «كان إذا بعث جيوشه، قال: أخرجوا باسم الله، تقاتلون في سبيل الله، لا تغدروا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع» (٣٩١٨).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا النفيلي، قال: حدثنا محمد بن سلمة.

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن

(٣٩١٧) أخرجه أبو داود برقم ٢٦٦٩ ج ٥٤/٣ كتاب الجهاد باب قتل النساء عن رباح.

(٣٩١٨) أخرجه الطحاوي بمعاني الآثار ٢٢٠/٣، ٢٢٥/٣ عن ابن عباس.

عبدالواحد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، قالت: لم يقتل من نسائهم - يعني نساء بنى قريظة - إلا امرأة واحدة، قالت عائشة: والله إنها لعندي تحدث معي وتضحك ظهرا وبطناً، ورسول الله ﷺ يقتل رجالهم بالسيوف، إذ هتف هاتف باسمها: أين فلانة؟ قالت: أنا والله، قلت: ويلك! مالك وما شأنك؟ قالت: أقتل، قلت: ولم؟ قالت: حدث أحدثه. فانطلق بها فضربت عنقها. فكانت عائشة تقول: ما أنسى عجبى من طيب نفسها وكثرة ضحكها، وقد عرفت أنها تقتل. ولفظ الحديث لحديث إبراهيم بن سعد، والمعنى واحد سواء.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتلوا شيوخ المشركين، واستحيوا شرخهم» (٣٩١٩).

قال أبو عمر: شرخهم - يعني غلمانهم وشبانهم الذين لم يبلغوا الحلم ولم ينتبوا - وأجمعوا أن رسول الله ﷺ قتل دريد بن الصمة يوم حنين؛ لأنه كان ذا رأى ومكيدة فى الحرب، فمن كان هكذا من الشيوخ، قتل عند الجميع، ومن لم يكن كذلك، فمختلف فى قتله من الشيوخ.

واختلف الفقهاء أيضا فى رمى الحصن بالمنجنيق إذا كان فيه أطفال المشركين، أو أسارى المسلمين؛ لقول الله عز وجل: ﴿لَوْ تَزِيلُوا الْعَذْبَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابَا أَلِيمًا﴾ (٣٩٢٠). قال: وإنما صرف النبى ﷺ عنهم لما كان فيهم من المسلمين، لو تزيل الكفار من المسلمين لعذب الكفار. وقال أبو حنيفة وأصحابه والثورى: لا بأس برمى حصون المشركين، وأن كان فيهم أسارى من المسلمين، وأطفال من المسلمين أو المشركين؛ ولا بأس أن يحرق الحصن ويقصد به المشركون، فإن أصابوا واحدا من المسلمين بذلك، فلا دية ولا كفارة. وقال الثورى: إن أصابوه ففيه الكفارة ولا دية.

(٣٩١٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٦٧٠ ج٤/٥ كتاب الجهاد باب فى قتل النساء عن سمرة بن جندب. والترمذى برقم ١٥٨٣ ج٤/٤ كتاب السير باب فى النزول على الحكم عن سمرة بن جندب. وأحمد ١٢/٥ عن سمرة بن جندب. والبيهقى ٩٢/٩ عن سمرة بن جندب. واليغوى بشرح السنة ٤٨/١١ عن سمرة بن جندب. وابن أبى شيبة ٣٨٨/١٢ عن سمرة بن جندب.

وقال الأوزاعي: إذا تترس الكفار بأطفال المسلمين لم يرموا، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾ (٣٩٢١) الآية، قال: ولا يحرق المركب فيه أسارى من المسلمين، قال: ويرمى الحصن بالمتجنيق وإن كان فيه أسارى مسلمون، فإن أصاب أحدا من المسلمين فهو خطأ، فإن جاءوا مترسين بهم رموا، وقصد بالرمي العدو، وهو قول الليث.

وقال الشافعي: لا بأس برمي الحصن وفيه أسارى وأطفال، ومن أصيب فلا شيء فيه؛ وإن تترسوا، ففيه قولان: أحدهما يرمون، والآخر لا يرمون، إلا أن يكون بقصد المشرك ويتوخى جهده؛ فإن أصاب في هذه الحال مسلما وعلم أنه مسلم، فلا دية مع الرقبة، وإن لم يعلمه مسلما، فالرقبة وحدها.

قال أبو عمر: من سنة رسول الله ﷺ الغارة على المشركين صباحا وليلا، وبه عمل الخلفاء الراشدون.

وروى جندب بن مكيث الجهني، قال: بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبد الله الليثي ثم أحد بنى خالد بن عوف في سرية كنت فيهم، وأمرهم أن تشن الغارة على بنى الملوح بالكديد، قال: فشننا عليهم الغارة ليلا؛ ومعلوم أن الغارة يتلف فيها من دنا أجله مسلما كان أو مشركا، وطفلا وامرأة؛ ولم يمنع رسول الله ﷺ قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ﴾. الآية، ونهيه عن قتل النساء والولدان من الغارة؛ وهذا عندي محمول على أن الغارة إنما كانت - والله أعلم - في حصن يبلى لا مسلم فيه في الأغلب، وأما الأطفال من المشركين في الغارة، فقد جاء فيهم حديث الصعب بن جثامة، وهو حديث ثابت صحيح:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة «أنه سأل رسول الله ﷺ عن الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرايعهم ونسائهم، فقال رسول الله ﷺ: هم منهم، قال: وكان عمرو بن دينار يقول: هم من آبائهم. قال الزهري: نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والولدان» (٣٩٢٢).

قال أبو عمر: جعل الزهري حديث الصعب بن حنامة منسوخاً بنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان، وغيره يجعله محكما غير منسوخ، ولكنه مخصوص بالغارة وترك القصد إلى قتلهم، فيكون النهى حيثنذ يتوجه إلى من قصد قتلهم؛ وأما من قصد قتل آبائهم على ما أمر به من ذلك فأصابعهم، وهؤلاء يريدونهم فليس ممن توجه إليه الخطايا بالنهى عن قتلهم على مثل ذلك الحال؛ ومن جهة النظر، لا يجب أن يتوجه النهى إلا إلى القاصد؛ لأن الفاعل لا يستحق اسم الفعل حقيقة دون مجاز إلا بالقصد والنية والإرادة؛ ألا ترى أنه لو وجب عليه فعل شيء ففعله، وهو لا يريد ولا ينويه ولا يقصده ولا يذكره؛ هل كان ذلك يجزى عنه من فعله، أو يسمى فاعلا له، وهذا أصل جسيم فى الفقه فافهمه.

وأما قوله ﷺ: من آبائهم، فمعناه: حكمهم حكم آبائهم لا دية فيهم ولا كفارة، ولا إثم فيهم أيضا لمن لم يقصد إلى قتلهم؛ وأما أحكام أطفال المشركين فى الآخرة، فليس من هذا الباب فى شيء.

وقد اختلف العلماء فى حكم أطفال المشركين فى الآخرة. وقد ذكرنا اختلافهم، واختلاف الآثار فى ذلك فى باب أبى الزناد من كتابنا هذا، والحمد لله.

٤٥٠ - حديث رابع عشر من البلاغات:

مالك أنه بلغه «أن عمر بن العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث سرية يقول لهم: اغزوا بسم الله، فى سبيل الله، تقاتلون من كفر بالله، لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا، وقل ذلك لجيوشك وسراياك، إن شاء الله» (٣٩٢٣).

=ومسلم كتاب الجهاد برقم ٢٦ ج٣/١٣٦٤ باب ٩ عن الصعب بن حنامة. وابن ماجة برقم ٢٨٣٩ ج٢/٩٤٧ عن الصعب كتاب الجهاد باب الغارة. وأبو داود برقم ٢٦٧٢ كتاب ج٣/٥٤ كتاب الجهاد باب قتل النساء عن الصعب بن حنامة. وأحمد ٣٨/٤ عن الصعب بن حنامة. والبيهقى ٧٨/٩ عن الصعب بن حنامة. وابن أبى شيبه ٣٨٨/١٢ عن الصعب بن حنامة. والطبرانى الكبير ١٠٢/٨ عن الصعب بن حنامة. والبخارى بشرح السنة ٥٠/١١ عن الصعب بن حنامة. والحميدى برقم ٧٨١ ج٢/٣٤٣ عن الصعب بن حنامة. والطحاوى بمعانى الآثار ٢٢١/٣ عن أبى سعيد.

(٣٩٢٣) أخرجه مسلم كتاب الجهاد والسير برقم ٣ ج٣/١٣٥٧ عن بريدة. وأخرجه البخارى فى تاريخه ٧٠/٧ عن الزنى. والخطيب فى تاريخه ٣٩/٣ عن بريدة.

وهذا الحديث يتصل معناه عن النبي ﷺ من وجوه صحاح من حديث بريدة الأسلمي وأنس بن مالك وصفوان بن عسال وأبى موسى الأشعري والنعمان بن مقرن وابن عباس وجريير بن عبد الله البجلي.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو صالح محبوب بن موسى الأنطاكي الفراء، قال: أخبرنا أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ «أنه كان إذا أمر أميرا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصة نفسه ومن معه من المسلمين خيرا، ثم قال: اغزوا بسم الله، وفي سبيل الله، وقاتلوا من كفر با الله، اغزوا ولا تعتدوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا» (٣٩٢٤).

وليس في حديث عبد الوارث: ولا تعتدوا.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا يحيى بن آدم وعبيد الله بن موسى عن حسن بن صالح، عن خالد بن الفزري، قال: حدثني أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ قال: انطلقوا بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله ﷺ، لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صبغيا ولا امرأة، ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين» (٣٩٢٥).

أخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا محمد بن سنجر، حدثنا عفان، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا أبو روق عطية ابن الحارث، قال: حدثنا أبو الغريف عبيد الله بن خليفة، عن صفوان بن عسال، قال: بعثني رسول الله ﷺ في سرية، فقال: اغزوا بسم الله، في سبيل الله، لا تغلوا ولا تغدروا، ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا، وذكرنا ما في الحديث في المسح على الخفين.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على القول بهذا الحديث ولم يختلفوا في شيء منه، فلا يجوز عندهم الغلول ولا الغدر ولا المثلة ولا قتل الأطفال في دار الحرب، والغدر: أن يؤمن الحربى ثم يقتل، وهذا لا يحل بإجماع قال ﷺ: «يرفع لكل غادر لواء عند إسته يوم

(٣٩٢٤) ذكره الخوارزمي في جامع مسانيد أبي حنيفة ج ٢/٢٩٣ وقال: هو في مسند أبي حنيفة للحصكفي بنحوه.

(٣٩٢٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٦١٣ عن بريدة ج ٣/٣٨ كتاب الجهاد.

القيامة، يقال: هذه غدره فلان. رواه مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ولم يقل عند إسته (٣٩٢٦).

وقد كان عمر رضى الله عنه يقول: لا أوتى بأحد فعل ذلك إلا قتلته، وهذا عند أهل الحجاز تغليظ، إذ لا يقتل مؤمن بكافر عندهم، وهو الحق لثبوت الخبر به عن النبي ﷺ؛ وكذلك المثلة لا تحل بإجماع، والمثلة المعروفة نحو قطع الأنف والأذن وفقء العين، وشبه ذلك من تغيير خلق الله عبثاً؛ قال ﷺ: أعف الناس قتلة - أو قال: أحسن الناس قتلة: أهل الإيمان، وليس من وجب قتله يجب بذلك قطع أعضائه إلا أن يوجهه خصوصاً كتاب أو سنة أو إجماع، فقف على هذا فإنه أصل.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن عيسى وزيد بن أيوب، قالوا: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن سماك، عن إبراهيم، عن هني بن نيرة، عن علقمة، عن عبد الله، قال: «قال رسول الله ﷺ: أعف الناس قتلة أهل الإيمان» (٣٩٢٧).

وروى سمرة بن جندب وعمران بن حصين، «عن النبي ﷺ أنه كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة» (٣٩٢٨).

وقد مضى القول في الغلول وإثمه، وحكم الغال في باب ثور بن زيد، ومضى القول في قتل النساء والولدان في باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله.

* * *

٤ - باب جامع النفل في الغزو

٤٥١ - حديث رابع عشر لنافع عن ابن عمر:

مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر «أن رسول الله ﷺ بعث سرية قبل نجد فيها

(٣٩٢٠) أخرجه أحمد ٣/٣٩ عن أبي سعيد.

(٣٩٢٧) أخرجه أبو داود برقم ٢٦٦٦ ج٣/٥٣ كتاب الجهاد عن عبد الله بن مسعود. وأحمد ٣/٣٩٣ عن ابن مسعود. وابن أبي شيبة ٩/٤٢٠ عن عبد الله. والبيهقي ٨/٦١ عن عبد الله. وذكره بالكنز برقم ٣٩٨/٤٨ وعزاه لأبي داود، والبيهقي عن ابن مسعود.

(٣٩٢٨) أخرجه أبو داود بكتاب الجهاد ج٣/٥٣ باب النهي عن المثلة عن سمرة بن جندب رقم ٢٦٦٧. والنسائي ٧/١٠١ كتاب تحريم الدم باب النهي عن المثلة عن أنس. والطبراني الكبير ١٨/٢١٦ عن عمران بن حصين. وذكره بالكنز برقم ١٧٠٠٩ وعزاه لعبد الرزاق بالجامع عن عمران بن حصين.

عبد الله بن عمر. فغنموا إبلا كثيرة وكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً، أو أحد عشر بعيراً، ونفلوا بعيراً، بعيراً» (٣٩٢٩).

هكذا رواه يحيى، عن مالك على، شك في أحد عشر بعيراً، أو اثني عشر بعيراً، وتابعه على ذلك جماعة رواة الموطأ؛ منهم: القعنبى وابن القاسم وابن وهب وابن بكير ومطرف وغيرهم؛ إلا الوليد بن مسلم، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ وقال فيه: فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً. ونفلوا بعيراً بعيراً، دون شك، وأظنه حمله على رواية شعيب بن أبي حمزة لهذا الحديث، فإنه عند الوليد، عن شعيب، عن نافع، عن ابن عمر: اثني عشر بعيراً، بلا شك. فحمل حديث مالك على ذلك وهو غلط منه، والله أعلم.

وأما أصحاب نافع؛ منهم: أيوب وعبيد الله والليث وغيرهم؛ فإنهم قالوا: اثني عشر بعيراً، بغير شك، لم يشك واحد منهم في ذلك غير مالك وحده «وذكر أبو داود حديث مالك، عن القعنبى، عن مالك، فجمعه مع حديث الليث، ذكره عن يزيد بن موهب، عن الليث، وعن القعنبى، عن مالك والليث جميعاً، عن نافع، عن ابن عمر اثني عشر بعيراً، دون شك» (٣٩٣٠).

وهذا أيضاً مما حمل فيه حديث مالك على حديث الليث؛ لأن القعنبى رواه في الموطأ عن مالك، على الشك في اثني عشر بعيراً، أو أحد عشر بعيراً، كما رواه يحيى وغيره؛ فلا أدري أمن القعنبى جاء هذا حين خلط حديث الليث بحديث مالك، أم من أبى داود؟.

حدثنا خلف بن سعيد بن أحمد وعبد الله بن محمد بن يوسف، قالوا: حدثنا عبد الله ابن محمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا على بن عبدالعزيز البغوى، قال: حدثنا أحمد بن عبدالرحمن، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: كان مالك بن أنس، حدثنا عن نافع، عن ابن عمر، عن بعث رسول الله ﷺ إياهم في سرية قبل نجد،

(٣٩٢٩) أخرجه البخارى بنحوه كتاب الشركة باب قسمة الغنائم ج ٣/ ٢٨٣ عن ابن خديج. ومسلم كتاب الأضاحى باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم برقم ٢١ ج ٣/ ١٥٥٨ عن رابع بن خديج.

(٣٩٣٠) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٤٤ ج ٣/ ٧٩ عن ابن عمر كتاب الجهاد. باب نقل السرية تخرج من العسكر.

قال ابن عمر: فغنمنا غنائم كثيرة، فكانت سهماناً (*) من الجيش اثني عشر بغيراً، اثني عشر بغيراً، ونفلوا بغيراً بغيراً.

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حاكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأتطاطى، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: «حدثنا شعيب بن أبي حمزة، أنه سمع نافعاً يحدث عن ابن عمر، قال: بعث رسول الله ﷺ قبل نجد أربعة آلاف. قال عبد الله: فاتبع تلك السرية فكنت فيمن خرج فيها، فبلغت سهمان الجيش اثني عشر بغيراً، ونفل أهل السرية بغيراً بغيراً» (٣٩٣١).

قال الوليد بن مسلم: وحدثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بلغت سهمان السرية اثني عشر بغيراً ونفلنا بغيراً بغيراً، فلم يغيره رسول الله ﷺ.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، قال: حدثنا الوليد بن مسلم.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن عبد الرحمن الأنطاكى، حدثنا مبشر.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد ابن عوف الطائى، حدثنا الحكم بن نافع، كلهم عن شعيب بن أبي حمزة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ فى جيش قبل نجد، وانبعثت سرية من الجيش، فكان سهمان الجيش اثني عشر بغيراً، اثني عشر بغيراً؛ ونفل أهل السرية بغيراً بغيراً فكانت سهمانهم ثلاثة عشر بغيراً.

قال أبو داود: وحدثنا الوليد بن عتبة الدمشقى، قال: «قال الوليد - يعنى ابن مسلم -: حدثت ابن المبارك بهذا الحديث. قلت: وكذا حدثنا ابن أبي فروة عن نافع، فقال: لا يعدل من سميت بمالك هكذا أو نحوه» (٣٩٣٢).

قال أبو عمر: إنما قال ابن المبارك هذا القول؛ لأن شعيب ابن أبي حمزة، خالف

(*) سهمان: أنصبة.

(٣٩٣١) أخرجه البيهقى بالسنن الكبرى ٣١٢/٦ عن شعيب عن نافع عن ابن عمر ج ٣/ ٧٨ كتاب الجهاد باب نفل السرية.

(٣٩٣٢) أخرجه أبو داود بلفظه برقم ٢٧٤٢ عن الوليد بن مسلم ج ٣/ ٧٨ كتاب الجهاد باب نفل السرية.

مالكاً في معنى هذا الحديث، لأن مالكا جعل الاثنى عشر بعيراً من سهمان السرية، وذكر أن رسول الله ﷺ بعثها، وأن القسمة والنفل كان كل ذلك لها، لا يشركها فيه جيش ولا غيره؛ وجعل شعيب بن أبي حمزة السرية منبعثة من جيش، وأن قسمة ما غنموا كان بين أهل العسكر وأهل السرية، وأن أهل السرية فضلوا على الجيش بعيراً، لموضع شخصهم ونصبهم؛ وهذا حكم آخر عند جماعة الفقهاء، إلا أنهم لا يختلفون أن كل ما أصابته السرية شركهم فيه أهل الجيش؛ وكذلك ما صار لأهل العسكر شركهم فيه أهل السرية؛ لأن كل واحد منهم رده لصاحبه، حبه إلا ما كان من النفل الجائز لأهل العسكر وللسرايا، على حسبما بين من ذلك في هذا الباب، إن شاء الله.

وحديث الليث ومالك وعبيد الله بن عمر وأيوب، عن نافع يدل على أن الاثنى عشر بعيراً، كان سهمان السرية، وأنهم هم الذين نفلوا مع ذلك بعيراً بعيراً. إلا أن في حديث الليث دليلاً على أن الأمير نفلهم، لقوله: فلم يغير ذلك رسول الله ﷺ. وفي حديث عبيد الله بن عمر؛ فنفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً. وقد يحتمل أن يكون قوله: نفلنا بمعنى أجاز ذلك لنا، وذكر محمد بن إسحاق في هذا الحديث، أن الأمير نفلهم قبل القسم وأن رسول الله ﷺ قسم ذلك بينهم، فأصابهم اثني عشر بعيراً لكل واحد منهم سوى البعير الذي نفلوه قبل، وهذا نفل من رأس الغنيمة، وهو خلاف قول مالك.

فأما رواية الليث: فأخبرنا عبد الوارث بن سفيان وأحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا علي بن عاصم، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، «أن رسول الله ﷺ وسلم بعث سرية قبل نجد فيها عبد الله بن عمر، وأن سهمانهم بلغت اثني عشر بعيراً، ونفلوا سوى ذلك بعيراً بعيراً، فلم يغيره رسول الله ﷺ» (٣٩٣).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا القعنبي ويزيد بن موهب، قالوا: حدثنا الليث. قال أبو داود: وحدثنا القعنبي، عن مالك المعنى، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد، فغنموا إبلا كثيرة، فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً، ونفلوا بعيراً بعيراً؛ زاد ابن موهب فلم يغيره رسول الله ﷺ.

وأما رواية أيوب: فأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد «عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ بعث سرية، وكنت فيهم فبلغ سهماننا اثني عشر بعيراً، ونفلنا بعيراً بعيراً» (٣٩٣٤).

وأما رواية عبيد الله بن عمر: فأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود؛ وأخبرنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد وحدثنا عبد الله بن محمد وعبدالرحمن بن خالد، قالوا: حدثنا أحمد بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: جميعاً: حدثنا يحيى، وهو ابن سعيد القطان «عن عبيد الله بن عمر، قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فبلغت سهماننا اثني عشر بعيراً، ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً» (٣٩٣٥).

قال أبو داود: وكذا رواه برد بن سنان، عن نافع كما قال عبيد الله: ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً. وقال أيوب: نفلنا، ولم يذكر النبي ﷺ.

قال أبو عمر: قد مضى القول في هذا، وقد روينا من حديث إسماعيل بن أمية، عن نافع كما قال عبيد الله، إلا أنه لفظ اختلف فيه على إسماعيل أيضاً: فرواه أبو إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر، جميعاً، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ واحد: ونفلنا رسول الله ﷺ.

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا عبيد بن عبدالواحد، حدثنا أبو صالح محبوب ابن موسى الفراء، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فبلغت سهماننا اثني عشر بعيراً، ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً.

وحدثنا يعيش بن سعيد وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن محمد اليربوعي، قال: حدثنا أبو حذيفة، قال: حدثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، قال: قال نافع: قال عبد الله بن عمر: إن رسول الله ﷺ

(٣٩٣٤) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ج ٦/٣١٢.

(٣٩٣٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٤٥ ج ٣/٧٩ كتاب الجهاد باب نفل السرية تخرج من العسكر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

بعث سرية قبل نجد، فيهم عبد الله بن عمر، فحدث عبد الله بن عمر أن سهمانهم كانت اثني عشر بعيراً، اثني عشر بعيراً، ونفلوا سوى ذلك بعيراً بعيراً. وأبو إسحاق مع فضله وأبو حذيفة يخطئان كثيراً في الحديث.

فأما محمد بن إسحاق فأوضح هذا المعنى إلا أنه جعل القاسم لهذه القسمة رسول الله ﷺ بعد تنفيل أميرهم إياهم البعير:

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا يعلى بن عبيد الطنافسي، قال: «حدثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فأصبنا نعماً كثيرة، فنفلنا بعيراً بعيراً؛ فلما قدمنا، أعطانا رسول الله ﷺ سهماننا، فأصاب كل واحد منا اثني عشر بعيراً، سوى البعير الذي نفل، فما عاب علينا رسول الله ﷺ ما صنعنا ولا على الذي أعطانا» (٣٩٣٦).

وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا هناد بن السري، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى نجد، فخرجت معها فأصبنا نعماً كثيرة، فنفلنا أميراً بعيراً بعيراً، لكل إنسان؛ قال: ثم قدمنا على رسول الله ﷺ فقسم بيننا غنيمتنا، فأصاب كل إنسان منا اثنا عشر بعيراً بعد الخمس، وما حاسبنا رسول الله ﷺ بالذي أعطانا صاحبنا، ولا عاب ما صنع، فكان لكل واحد منا ثلاثة عشر بعيراً بنفله.

قال أبو عمر: ظاهر هذه الروايات كلها عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن سهمانهم وقسمتهم ونفلهم كان من أميرهم، وأنه نفلهم بعد القسمة، وهذا يوجب أن يكون النفل من الخمس؛ على هذا يتفق ظاهر معنى الحديث في رواية مالك والليث وشعيب بن أبي حمزة وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني؛ وخالفهم محمد بن إسحاق، فجعل النفل من رأس الغنيمة، ثم جعل القسمة بعد، وقول هؤلاء أولى من قول محمد بن إسحاق؛ لأنهم جماعة حفاظ، واتفق هؤلاء كلهم على أن الذي حصل في السهمان لأهل السرية سوى البعير الذي نفلوا، اثنا عشر بعيراً، لم يشك في ذلك أحد من الرواة عن نافع، غير مالك وحده.

وكذلك اتفقوا كلهم عن نافع في هذا الحديث على أن رسول الله ﷺ بعث السرية، وأن سهمان أهل السرية هي السهمان المذكورة في هذا الحديث، وأنهم نقلوا بغيراً بغيراً، مع ذلك حاشا شعيب بن أبي حمزة وحده، فإنه انفرد بأن قال: بعث رسول الله ﷺ جيشاً قبل نجد، فانبعثت منه هذه السرية، فجعل السرية خارجة من العسكر، وليس ذلك في حديث غيره، وإنما قال غيره: أن رسول الله ﷺ بعث سرية، وبين الوليد بن مسلم هذا المعنى عن شعيب، فقال في حديثه هذا: بعث رسول الله ﷺ قبل نجد أربعة آلاف، فانبعثت منه هذه السرية. وقال شعيب أيضاً: أن سهمان ذلك الجيش كان اثني عشر بغيراً، اثني عشر بغيراً، ونفل أهل السرية خاصة بغيراً بغيراً.

وهذا لم يقله غيره، وإن كان المعنى فيه صحيحاً، إلا أنه لا يختلف العلماء أن السرية إذا أخرجت من العسكر فغنمت، أن أهل العسكر شركاؤهم فيها إلا أن هذه مسألة وحكم لم يذكره في هذا الحديث غير شعيب بن أبي حمزة عن نافع، إلى ما انفرد به شعيب أيضاً من أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً فانبعثت منه تلك السرية، ولم يذكر الإذن لها، ولهذا - والله أعلم - قال ابن المبارك للوليد بن مسلم: أن شعيباً هذا ومن ذكر معه يعني ابن فروة، لا يعدل بمالك بن أنس، وصدق ابن المبارك.

قال أبو عمر: فهذا تمهيد نقل هذا الحديث، وتهذيب إسناده وألفاظه؛ وأما معانيه فإن فيه من الفقه بإرسال السرايا إلى أرض العدو، وذلك عند أهل العلم مردود إلى إذن الإمام واجتهاده على قدر ما يعلم من قوة العدو وضعفه.

وفيه أن ما يحصل عليه المسلمون ويفيدونه من أموال العدو يسمى غنيمة، وفي هذا ومثله قال الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٣٩٣٧) الآية.

وفيه إن ما غنمه المسلمون من أموال المشركين يقسم بينهم بعد إخراج خمسة سهامات، وما حصل من ذلك بأيديهم، فهو مال من أموالهم من أطيب كسبهم، إذا سلم من الغلول وإخراج خمسة.

وفي قول الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾. دليل على أن أربعة أخماس الغنائم لأهلها الغانمين لها والموجفين عليها الخيل والركاب والرجل؛ لأن عز وجل لما أضاف الغنيمة إليهم بقوله: ﴿غَنِمْتُمْ﴾ وأخير أن الخمس خارج عنهم لمن سمي في الآية، علم العلماء استدلالاً ونظراً صحيحاً أن الأربعة الأخماس المسكوت عنها

لهم مقسومة بينهم، وهذا ما لا خلاف فيه؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا مُهَ الثَّلَاثُ﴾ (٣٩٣٨). فلما جعل الأبوين الوارثين، وأخير أن للأم الثلث، استغنى عن أن يقول وللأب الثلثان، وفيه أن للأم، وللأمير على الجيش أن ينفل من الغنائم ما شاء على قدر اجتهاده، وفي رواية مالك وغيره ممن تابعه على هذا الحديث، ما يدل على أن النفل لم يكن من رأس الغنيمة، وإنما كان من الخمس؛ وفي رواية محمد بن إسحاق، ما يدل على أن ذلك كان من رأس الغنيمة، والله أعلم، أى ذلك كان، وهذا موضع اختلف فيه العلماء، وتنازعوا قديماً وحديثاً، والنفل يكون على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يريد الإمام تفضيل بعض الجيش لشيء يراه من غنائه وبأسه وبلائه، أو لمكرهه تحمله دون سائر الجيش، فينقله من الخمس لا من رأس الغنيمة، أو يجعل له سلب قتيله، وسيأتى القول فى سلب القتل فى باب يحيى بن سعيد من كتابنا هذا، إن شاء الله.

والوجه الآخر: أن الإمام إذا بعث سرية من العسكر، فأراد أن ينفلها مما غنمت دون أهل العسكر، فحقه أن يخلص ما غنمت، ثم يعطى السرية مما بقى، بعد الخمس ما شاء ربعا، أو ثلثا، ولا يزيد على الثلث؛ لأنه أقصى ما روى أن رسول الله ﷺ نفل، ويقسم الباقي بين جميع أهل العسكر وبين السرية على السوية: للفارس ثلاثة أسهم وللمراجل سهم واحد.

والوجه الثالث: أن يحرض الإمام، أو أمير الجيش أهل العسكر على القتال قبل لقاء العدو، وينفل جميعهم مما يصير بأيديهم ويفتحه الله عليهم: الربع أو الثلث قبل القسم، تحريضا منه على القتال؛ وهذا الوجه كان مالك يكرهه ولا يراه، وكان يقول: قتالهم على هذا الوجه، إنما يكون للدنيا وكان يكره ذلك ولا يجيزه. وأجازة جماعة من أهل العلم.

وأما اختلافهم فى هذا الباب، فإن جملة قول مالك وأصحابه: أن لا نفل إلا بعد إحراز الغنيمة، ولا نفل إلا من الخمس. والنفل عندهم أن يقول الإمام: من قتل قتيلا فله سلبه. قال مالك: ولم يقلها رسول الله ﷺ إلا بعد برد القتال، وكره مالك أن يقتل أحد على أن له كذا، ومن الحجة لمالك فى ذلك، ما رواه على بن المدينى وابن أبى شيبه، عن زيد بن الحباب، عن رجاء بن أبى سلمة، قال: سمعت عمرو بن شعيب يحدث

عن أبيه، عن جده، قال: لا نفل بعد رسول الله ﷺ، يرد قوى المسلمين على ضعيفهم. قال رجاء: سمعت سليمان بن موسى الدمشقي - وهو معنا جالس - يقول: سمعت مكحولاً يقول عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ نفل في البداءة، الربع وحين قفل الثلث، فقال عمرو بن شعيب: ترانى أحدثك عن أبى، عن جدى وتحدثنى عن مكحول؟ ففى حديث عمرو بن شعيب هذا أن لا نفل ليرد قوى المسلمين على ضعيفهم، وهو حجة لمالك وأما السلب بعد أن يبرد القتال فخصوص ومعمول به، لما فيه من حديث أبى قتادة وغيره، والله أعلم. ورأى مالك - رحمه الله - تنفيل السلب من الخمس؛ لأن الخمس مردود قسمته عنده إلى اجتهاده الإمام، وأهله غير معينين، ولم ير النفل من رأس الغنيمة، لأن أهلها معينون وهم الموجفون؛ وقال الشافعى: جائز للإمام أن ينفل قبل إحراز الغنيمة وبعدها على وجه الاجتهاد؛ قال الشافعى: وليس فى النفل حد. قال: وقد روى بعض الشاميين أن رسول الله ﷺ نفل فى البداءة والرجعة الثلث فى واحدة، والربع فى الأخرى؛ وقال: فى رواية ابن عمر ما يدل على أنه نفل نصف السدس؛ قال: فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يتجاوزه الإمام، وأكثر مغازى رسول الله ﷺ لم يكن فيها إنفال؛ قال: فينبغى أن يكون ذلك على الاجتهاد من الإمام غير محدود. قال الشافعى: وحديث ابن عمر يدل على أنهم أعطوا فى سهمانهم ما يجب لهم مما أصابوا، ثم نفلوا بعيراً بعيراً. والنفل هو شىء زيدوه على الذى كان لهم، قال: وقول سعيد بن المسيب: كان الناس يعطون النفل من الخمس كما قال، وذلك من خمس الخمس سهم النبى ﷺ، قال: وأما السلب فيخرج من رأس الغنيمة قبل أن يخمس، وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يقول فى حديث ابن عمر هذا: النفل الذى ذكره بعد السهام ليس له وجه، إلا أن يكون من الخمس. وقال غيره: النفل الذى فى خبر ابن عمر، إنما هو تنفيل السرايا، كان النبى ﷺ ينفل فى البداءة الثلث والربع الذى كان ينفل فى القفول.

قال أبو عمر: هذا يخرج على رواية محمد بن إسحاق نصاً دون غيره من رواة نافع، وقد يخرج تأويلاً من رواية شعيب، والحديث الذى ذكر هذا القائل، قد زعم على بن المدينى أن الصحيح فيه أنه نفل فى البداءة الربع، وفى القفلة الثلث، وضعف رواية من روى فى هذا الحديث عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ نفل الثلث فى بدايته. وقال أبو ثور: وذكر نفل النبى ﷺ فى البداءة والرجوع، وحديث ابن عمر هذا؛ ثم قال: وإنما النفل قبل الخمس. وقال الأوزاعى

وأحمد بن حنبل: جائز للإمام أن ينفل في البداية الربع بعد الخمس، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس، وهو قول الحسن البصري وجماعة. وقال النخعي: كان الإمام ينفل السرية الثلث والربع يغريهم، أو قال: يحرضهم بذلك على القتال.

وقال مكحول والأوزاعي: لا ينفل بأكثر من الثلث، وهو قول الجمهور من العلماء: لا نفل أكثر من الثلث. وقال الأوزاعي: فإن زادهم على ذلك فليف لهم به ويجعل ذلك من الخمس. وقال الثوري: في أمير أغار، فقال: من أخذ شيئاً فهو له كما نال، ولا بأس أن يقول الإمام: من جاء برأس فله كذا، ومن جاء باليد فله كذا، يغريهم. قال الحسن البصري - رحمه الله -: ما نفل الإمام فهو جائز.

وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال لجرير بن عبد الله البجلي لما قدم عليه في قومه وهو يريد الشام: هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء.

وقال جماعة فقهاء الشام منهم: رجاء بن حيوة وعبادة بن نسي وعدى بن عدى ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن ويزيد بن أبي مالك ويحيى بن جابر والأوزاعي، قالوا: الخمس من جملة الغنيمة، والنفل من بعد الخمس، ثم الغنيمة بين أهل العسكر بعد ذلك؛ وهو قول إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأبي عبيد؛ قال أبو عبيد: والناس اليوم على أن لا نفل من جملة الغنيمة حتى يخمس.

وقال إبراهيم النخعي وطائفة: إن شاء الإمام نفلهم قبل الخمس، وإن شاء بعد الخمس. وكان سعيد بن المسيب يقول: لا تكون الأنفال إلا في الخمس؛ وقد روى عنه أن ذلك في خمس الخمس؛ وقال مالك عنه: إن النفل من الخمس. وقال محمد بن جرير: لا نفل إلا بعد إخراج الخمس منه على حديث حبيب بن سلمة، قال: وكل ما وقع عليه اسم غنيمة خمس إلا السلب، فإنه خرج مما يجب التسليم له، وهو قول الشافعي. واحتجوا أيضاً مع حديث ابن مسلمة بحديث معن بن يزيد السلمى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نفل إلا بعد الخمس. قال محمد بن جرير: ولا نفل بعد إحراز الغنيمة، إلا من سهم النبي ﷺ، لأنه محال أن ينفل من أموال الموحدين، أو من سهم ذى القربى، واليتامى والمساكين، وابن السبيل، قال: وإنما النفل قبل الغنيمة؛ وذلك أن يرى الإمام من المسلمين ضعفاً، ومن المشركين نشاطاً وهو محاصر حصناً، فيحرض من معه على عدوهم فيقول: من طلع إلى الحصن، أو يهدم هذا السور، أو دخل هذا النقب، أو فعل كذا، فله كذا وكذا، على ما كان من قوله ﷺ: يوم بدر وغير بدر، إغراء منه بالعدو، وقال: والسلب غير النفل.

قال أبو عمر: سيأتي القول في السلب وحكمه، وهل يخمس أم لا، في موضعه من كتابنا هذا، عند ذكر حديث أبي قتادة في ذلك في باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

واختلف العلماء أيضاً في النفل في أول مغنم، وفي النفل في العين من الذهب؛ فذهب الشاميون إلى أن لا نفل في أول مغنم. وروى ذلك عن رجاء بن حيوة وعبادة ابن نسي وعدى بن عدى الكندي ومكحول وسليمان بن موسى ويزيد بن يزيد بن جابر ويحيى بن جابر والقاسم بن عبد الرحمن ويزيد بن أبي مالك والمتوكل بن الليث وأبي عيينة المحاربي. وقال الأوزاعي: السنة عندنا أن لا نفل في ذهب ولا فضة، ولا لؤلؤ، ولا في سلب، ولا في يوم هزيمة، ولا في وقت فتح. ومن قال لا نفل في العين المعلومة الذهب والفضة، سليمان بن موسى والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وقال سليمان بن موسى: لا نفل في أول شيء يصاب من المغنم. وأنكر أحمد بن حنبل هذا، وقال: النفل يكون من كل شيء، وبه قال إسحاق.

قال أبو عمر: لا فرق عند جماعة فقهاء الأمصار، وأهل النظر والأثر، بين أول مغنم وغيره، وجائز للإمام أن ينفل من العين وغيرها على قدر اجتهاده. ولا حجة لمن جعل ذلك في أول مغنم، أو نفاه عن أول مغنم، إلا التحكم، وليس قوله في ذلك بشيء؛ وأما قوله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية. فجعل الخمس لمن سمي فيها. وجعل الأربعة أخماس للموجفين؛ فإن العلماء وإن اختلفوا في تفصيل معاني هذه الآية، وقسم الخمس فيها، وحكم الأنفال على حسبما ذكرنا؛ فإنهم لم يختلفوا في أن الآية ليست على ظاهرها، وأنها يدخلها الخصوص، فمما خصوها به بإجماع، أن قالوا: سلب المقتول لقاتله إذا نادى الإمام بذلك، ومنهم من يجعل السلب للقاتل على كل حال، نادى الإمام به أو لم يناد، لا يشركه فيه غيره من الموجفين، ولا يختص السلب عند أكثرهم، وسنبين ذلك ووجوهه في باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله؛ ومعلوم أن السلب من الغنيمة، فدل ما ذكرنا عنهم، أنه مخصوص عندهم من جملة ما غنموا.

ومن ذلك أيضاً النفل، قد أجمعوا أن الآية مخصوصة بما فعل الرسول ﷺ من الأنفال في غزواته، إلا أنهم اختلفوا: فقال قائلون: الأنفال من الخمس، لأن الموجفين قد استحقوا الأربعة أخماس، وهذا قول مالك وغيره. قالوا: لا يكون النفل من رأس الغنيمة، ولا قبل القتال؛ لأنه قتال على الدنيا، قالوا: وإذا كان من رأس الغنيمة، كان من مال الموجفين وأهل الخمس جميعاً.

وقال آخرون: لا يكون النفل إلا من خمس الخمس: سهم النبي ﷺ، وهذا مذهب الشافعي وجماعة، ذهبوا إلى أن الخمس مقسوم على خمسة أسهم: أحدها خمس النبي ﷺ. وقال آخرون: لا نفل إلا من رأس الغنيمة قبل أن تحرز الغنيمة، فإذا أحرزت، استحقها أهلها الموفقون وأهل الخمس، وهو قول الكوفيين وجماعة، قد ذكرناهم.

وقال آخرون: النفل جائز قبل إحراز الغنيمة وبعدها؛ لأن النبي ﷺ قد فعل ذلك كله، وأجازه لمن فعله، وثبت ذلك عنه؛ ومن قال بهذا: الأوزاعي والشافعي وجماعة من الشاميين والعراقيين، ومن ذلك أيضا الأرض، واختلافهم فيها، وفي قسمتها، وتوقيفها؛ وقد ذكرنا ذلك في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادته هاهنا، وهذا كله من اختلافهم فيما ذكرنا إجماع منهم على أن الآية مخصوصة، فيها ضمير الأنفال، وإنها مردودة إلى الإمام على اجتهداه، فإن شاء نفل قبل، وإن شاء بعد، على قدر ما يراه من الاجتهاد للمسلمين؛ والسلب من النفل عند جميعهم كما قال ابن عباس، قال الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ذَاتَ بَيْنَكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٣٩٣٩).

وفي هذه الآية دليل على أن النفل يجتهد فيه الإمام على حسبما ثبت من أفعال النبي ﷺ في ذلك، والله أعلم. وروى الثوري وعبيد الله بن جعفر بن نجيح وجماعة عن عبدالرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عن سليمان بن موسى الأشدق، عن مكحول، عن أبي سلام الباهلي، عن أبي أمية الباهلي - صاحب النبي ﷺ - عن عبادة بن الصامت، قال: «خرج رسول الله ﷺ إلى بدر، فلقى العدو، فلما هزمهم الله، تبعتهم طائفة من المسلمين تقاتلهم، وأحدقت طائفة برسول الله ﷺ، واستولت طائفة على العسكر والنهب، فلما نفى الله العدو، ورجع الذين طلبوهم، قالوا: لنا النفل نحن طلبنا العدو، وبنا نفاهم الله وهزمهم، وقال الذين أحدقوا برسول الله ﷺ: ما أنتم بأحق منا، بل هو لنا نحن أحدقنا برسول الله ﷺ، لا ينال العدو منه غرة؛ وقال الذين استولوا على العسكر والنهب: والله ما أنتم بأحق به منا، بل هو لنا نحن أخذناه واستولينا عليه؛ فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ذَاتَ بَيْنَكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. فقسمه رسول الله ﷺ بينهم» (٣٩٤٠).

(٣٩٣٩) الأنفال ١.

(٣٩٤٠) أخرجه الحاكم بالمستدرک ١٣٥/٢ عن أبي أمية بلفظه. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٦/٧ وعزاه للترمذي وابن ماجه وأحمد عن عبادة بن الصامت.

قال أبو عمر: لا يختلف العلماء أن بعد هذا نزلت: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية.

فأحكم الله أمر الغنيمة، بين رسول الله ﷺ المراد بما نص به في السلب وغيره، وإنما جاء اختلاف العلماء في هذا الباب على حسب ما رووا فيه، والله أعلم.

وأما حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب، فلا يحتمل تأويلاً، ولا له إلا وجه واحد؛ وذلك أنهم نفلوا بعيراً بعيراً، بعد سهمانهم فدل على أن ذلك من غير سهمانهم، ولا موضع لغير السهمان إلا الخمس، على رواية أكثر أصحاب نافع لهذا الحديث، لا على رواية ابن إسحاق.

ومما احتج به من رأى النفل من الخمس لا من رأس الغنيمة، حديث معاوية مع عبادة ابن الصامت، «وذلك أن معاوية لما غزا عام المضيف فغنم، أرسل إلى عبادة بن الصامت يردون من المغنم، فردّه عبادة؛ فقال له معاوية: ما أنت وذاك؟ قال عبادة: إنك لم تكن معنا في غزوة كذا وكذا، إذ جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أعطني عقلاً، فقال له: رسول الله ﷺ، لا طاقة لك بعقال من نار، ولكن إذا خمسنا فتعال أعطك» (٣٩٤١). قالوا: فهذا نص على أن النفل لا يكون من رأس الغنيمة، وقال غيرهم: يحتمل أن يكون من سهمان الموجفين، ويحتمل أن يكون من الخمس، يكون من أحدهما أو أيهما كان، فمعلوم أهله؛ وإذا جاز أن يكون من الخمس، والخمس لأهله، جاز أن يكون من سهام الموجفين، وإن لم يكن رأس الغنيمة.

واحتجوا أيضاً بحديث محمد بن سيرين أن أنس بن مالك كان مع عبيداً لله بن أبي بكر في غزاة، فأصابوا شيئاً، فأراد عبيداً لله أن يعطى أنساً من الشيء قبل أن يقسم، قال أنس: لا، ولكن أقسم ثم أعطني من الخمس. فقال عبيداً لله: لا، إلا من جميع الغنائم، فأبى أنس أن يقبل، وأبى عبيداً لله أن يعطيه من الخمس؛ وهذا من أنس بحضرة جلة من العلماء، وربما كان هناك غيره من الصحابة، ولم يرو عن واحد منهم نكير لذلك؛ فهذا الاختلاف قديم في هذا الباب، وبالله التوفيق. وحسبك بقول سعيد بن المسيب: كان الناس يعطون النفل من الخمس. وأما حديث حبيب بن مسلمة الذي احتج به من جعل النفل من غير الخمس، وجعله من رأس الغنيمة قبل إحرازها: فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا مطلب بن شعيب،

قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء، عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ، نفل الربع بعد الخمس في البداية، ونفل الثلث بعد الخمس في الرجعة. ففى هذا الحديث أن النفل كان من غير الخمس، والله أعلم.

قال أبو عمر: كان أعدل الأقاويل عندى - والله أعلم فى هذا الباب - أن يكون النفل من خمس الخمس سهم النبى ﷺ، لولا أن فى حديث ابن عمر هذا، ما يدل على أنه لم يكن ذلك من خمس الخمس، وذلك أن تنزل تلك السرية على أنهم كانوا عشرة مثالا، ومعلوم إنك إذا عرفت ما للعشرة، عرفت ما للمائة، وما للألف، وأزيد فمثال ذلك أن تكون السرية عشرة أصابوا فى غنيمتهم مائة وخمسين بعيرا، خرج منها خمسها ثلاثون بعيرا، وصار لهم مائة وعشرون، قسمت على عشرة، وجب لكل واحد اثنا عشر، اثنا عشر بعيرا، ثم أعطى القوم من الخمس بعيرا بعيرا؛ فهذا على مذهب من قال: النفل من جملة الخمس؛ لأن خمس الثلاثين لا يكون فيه عشرة أبرة.

وقد يحتج من قال: إن ذلك يحتمل أن يكون من خمس الخمس، بأن يقول: جائز أن يكون هناك ثياب ومتاع غير الإبل، فأعطى من لم يبلغه البعير قيمة البعير من غير ذلك من العروض، ومن حجة الشافعى ومن قال بقوله: إن النفل لا يكون إلا من خمس الخمس: سهم النبى ﷺ؛ ما ذكره أبو عبد الله المروزى - رحمه الله - قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا أبى، قال: سمعت محمد ابن إسحاق، يقول: حدثنى الزهرى «عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مطعم، قال: لما قسم النبى ﷺ سهم دى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب، أتيت أنا وعثمان فقلنا: يا رسول الله، هؤلاء بنو هاشم لا ينكر فضلهم لما وضعك الله منهم، أفرأيت بنى المطلب أعطيتهم، ومنعتنا ونحن وهم منك بمنزلة؟ فقال: إن بنى المطلب لم يفارقونى فى جاهلية ولا إسلام، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد، وشبك رسول الله ﷺ بين أصابعه؛ قال: فقسم رسول الله ﷺ بينهم خمس الخمس» (٣٩٤٢). وكان مالك - رحمه الله - لا يرى قسمة الخمس أحماسا، وقال: الخمس من الغنيمة حكمه حكم الفىء الذى لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب مما أفاء الله على المسلمين؛ قال: ويجعل الخمس والفىء جميعا فى بيت المال، قال: ويعطى أقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى الإمام ويجتهد فى ذلك، فإن تكافأ أهل البلدان فى الحاجة، بدئ بالذين فيهم المال، وإن كان بعض البلدان

أشد حاجة، نقل إليهم أكثر المال؛ وكان مالك يرى التفضيل في العطاء على قدر الحاجة، ولا يخرج عنده مال من بلد إلى غيره، حتى يعطى أهله ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد، قال: ويجوز أن يجيز الوالى على وجه الدين أو لأمر يراه قد استحق به الجائزة؛ قال: والفقهاء حلال للأغنياء. وقال الشافعى: يقسم الخمس على خمسة أسهم، وهو قول الثورى وجماعة. قالوا: سهم النبى ﷺ من الخمس خمس الخمس، وما بقى للطبقات الذين سماهم الله؛ وسهم ذى القربى عندهم باق لقربة رسول الله ﷺ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم: للفقراء، والمساكين، وابن السبيل، واسقطوا سهم النبى ﷺ، وسهم ذى القربى بعده؛ وزعموا أن سهم ذى القربى كان لإدخال السرور على النبى ﷺ، فى حياته وقربته؛ لأنه مضمن فيه فلما مات، ارتفع سهمه وسهم قرابته.

واحتجوا باتفاق الخلفاء الراشدين الأربعة على منع قرابة رسول الله ﷺ، كذاذكروا؛ قالوا: وما كانوا مع فضلهم وتقاهم، ليمنعوا أحداً حظاً وجب له، فكيف وقد قاتلوا العرب فيما وجب للمساكين، من الزكوات إلى أشياء من فضائلهم، وقيامهم بالحق لا يحصى؛ فكيف يمنعون ذوى القربى؟.

قال أبو عمر: أما ما ذكروا ما فضلهم وقيامهم بالحق فصدق، وأما منعهم سهم ذى القربى فباطل، وقد بينا ذلك فى حديث ابن شهاب عن عروة، من هذا الكتاب.

وقال محمد بن جرير: يقسم الخمس على أربعة أسهم؛ لأن سهم النبى ﷺ مردود على من سمي معه فى الآية، قياساً على ما أجمعوا عليه فيمن عدم من أهل سهمان الصدقات.

قال أبو عمر: للكلام فى قسم الخمس، وإيراد ما للعلماء فى ذلك من الأقوال، موضع غير هذا، والقول فيه يطول، وإنما ذكرنا منه هاهنا طرفاً دالاً على حكم الخمس، وحكم خمس الخمس، لما جرى فى الحديث المذكور فى هذا الباب، من أن النفل فيه كان من خمس الخمس، أو من جملة الخمس، أو من رأس الغنيمة على ما ذكرنا من اختلافهم فى ذلك؛ فبيننا وجه الخمس وخمسه، وسنذكر أحكامه، وما للعلماء فى ذلك من الأقوال، ووجوه الاحتجاج فى ذلك الاعتلال، فى باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

٥ - باب ما جاء فى السلب فى النفل

٤٥٢ - حديث ثامن وعشرون لـ «يحيى بن سعيد»: يحيى عن عمرو بن كثير:

مالك، عن عمرو بن كثير بن أفلح، عن أبى محمد، مولى أبى قتادة، عن أبى قتادة بن ربعى أنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة، قال: فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين، قال: فاستدرت له حتى أتيته من ورائه، فضربت به بالسيف على حبل عاتقه، فأقبل علىّ فضمنى ضمة، وجدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسلنى، قال: فلقيت عمر بن الخطاب، فقلت: ما بال الناس؟ فقال: أمر الله، ثم إن الناس رجعوا، فقال رسول الله ﷺ: من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه، قال: ففقت، فقلت: من يشهد لى؟ و جلست ثم، قال: ذلك الثالثة ففقت، فقال رسول الله ﷺ: ما لك يا أبا قتادة؟ فاقصصت عليه القصة، فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله، وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه يا رسول الله، فقال أبو بكر: لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه، فقال رسول الله ﷺ: صدق فأعطه إياه فأعطانيه فبعت الدرع فاشترت به مخرفا فى بنى سلمة، فإنه لأول مال تأثلته فى الإسلام» (٣٩٤٣)،

هكذا قال يحيى: عن مالك فى هذا الحديث، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن كثير، وتابعه قوم، وقال الأكثر: عمر بن كثير بن أفلح.

وقال الشافعى: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن كثير بن أفلح ولم يسمه؛ والصواب فيه، عن مالك عن عمر بن كثير، وكذلك قال فيه: كل من رواه عن يحيى بن سعيد؛ منهم: ابن عيينة وحفص بن غياث.

وقال البخارى والعقيلي: عمر بن كثير بن أفلح مدنى، روى عنه ابن عجلان وغيره. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن عمر بن كثير بن أفلح، فقال: هذا مولى أبى أيوب، روى عنه ابن عون.

(٣٩٤٣) أخرجه البخارى ج٤/٢٠٠ كتاب الجهاد والسير باب من لم يخمس للأسلاب عن أبى قتادة. ومسلم ج٣/١٣٧ كتاب الجهاد والسير باب ١٣ رقم ٤١ باب استحقات القتال عن أبى قتادة. وأبو داود برقم ٢٧١٧ ج٣/٧٠ كتاب الجهاد باب السلب يعطى القتال عن أبى قتادة. والترمذى برقم ١٥٦٢ ج٤/١٣١ كتاب الجهاد باب من قتل قتيلا عن أبى قتادة. والبيهقى بالكبرى ٢٢٠/٦ عن ابن عباس. والبعوى بشرح السنة ١٠٦/١١ عن أبى قتادة. والبيهقى بالدلائل ١٤٨/٥ عن أبى قتادة.

وذكر البخارى والعقيلي فى باب عمرو: عمرو بن كثير بن أفلح مدنى، روى عنه ابن أبى فديك، وعثمان بن اليمان.

قال أبو عمرو: عمرو بن كثير بن أفلح الذى روى عنه ابن أبى فديك، ليس هو عمر الذى روى عنه يحيى بن سعيد، وإنما الذى روى عنه يحيى بن سعيد، هو الذى روى عنه ابن عجلان، وغيره، وهو الذى روى عنه ابن عون، وهو من التابعين ممن لقي ابن عمر، وأنس بن مالك، وهو كبير أكبر من عمرو بن كثير، وأظنهما أخوين، ولكن عمر بن كثير بن أفلح، أجل من عمرو بن كثير بن أفلح وأشهر، وهو الذى فى الموطأ وليس لعمر بن كثير فى الموطأ ذكر إلا عند من لم يقم اسمه وصحفه.

وأما أبو محمد مولى أبى قتادة، فمن كبار التابعين، واسمه نافع يعرف بالأقرع، وقد روى عنه ابن شهاب وحسبك! وروى عنه صالح بن كيسان، وجماعة من الجلة.

وأما أبو قتادة الأنصارى، فاسمه الحارث بن ربعى على اختلاف قد ذكرناه فى كتاب الصحابة، وكان يقال له: فارس رسول الله ﷺ ولم يقل ذلك لغيره، كما قيل لخالد بن الوليد: سيف الله؛ وكان أبو قتادة من شجعان فتيان الصحابة رضى الله عنهم.

ورواية ابن عيينة لهذا الحديث مختصرة عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبى محمد، عن أبى قتادة، أن رسول الله ﷺ نفعه سلب قتيله.

وأما مالك فساق سياقة حسنة، وكان حافظاً؛ وروى هذا الحديث حماد بن سلمة، قال: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين: من قتل كافراً فله سلبه، فقتل أبو طلحة عشرين قتيلاً وأخذ أسلابهم. وقال أبو قتادة: يا رسول الله، إني ضربت رجلاً على حبال العاتق، وعليه درع فأعجلت عنها أن أخذها، فانظر مع من هي؟ فقام رجل فقال: أنا أخذتها فأرضه منها أو أعطينها، فسكت رسول الله ﷺ وكان لا يسأل شيئاً إلا أعطاه أو سكت، فقال عمر: لا ينزعها من أسد من أسد الله ويعطيكمها. فضحك رسول الله ﷺ وقال: صدق عمر» (٣٩٤٤).

(٣٩٤٤) أخرجه أبو داود برقم ٢٧١٨ ج ٣/١٧ كتاب الجهاد باب السلب يعطى القاتل عن أنس. وأخرجه أحمد ٣/١١٤ عن أنس. والحاكم بالمستدرک ٢/١٣٠ عن أنس. والدارمى ٢/٢٢٩ عن أنس. وابن أبى شعبة ١٤/٥٣١ عن أنس. والبيهقى بالدلائل ٥/١٥٠ عن أنس.

وفى حديث أبى قتادة هذا من الفقه معرفة غزاة حنين، وذلك أمر يستغنى بشهرته عن إيراد، ولولا كراهتنا التطويل؛ لذكرنا هنا خبر تلك الغزاة، وقد ذكرنا ذلك فى كتاب «الدرر فى اختصار المغازى والسير».

وفى هذا الحديث دليل على أن المسلمين هزموا يوم حنين، وأنهم كانت لهم الكرة بعد، والظفرة والغلبة، والحمد لله. وقال الله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ (٣٩٤٥) الآية. إلى قوله: ﴿وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ (٣٩٤٦).

وفيه دليل على موضع أبى قتادة من النجدة والشجاعة، وفيه أن السلب للقاتل، وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على وجوه نذكرها - إن شاء الله - ولهذه النكتة وهذا المعنى جلب هذا الحديث ونقل، فجملة مذهب مالك: أنه لا ينفل إلا بعد إحراز الغنيمة، وقد ذكرنا حكم النفل فى مذهبه، ومذهب غيره فى باب نافع من هذا الكتاب.

قال مالك: وإنما قال النبى ﷺ: من قتل قتيلا وله عليه بينة فله سلبه، بعد أن برد القتال يوم حنين، ولم يحفظ عنه ذلك فى غير يوم حنين؛ قال: ولا بلغنى فعله عن الخليفتين، فليس السلب للقاتل حتى يقول ذلك الإمام، والاجتهاد فى ذلك إلى الإمام.

وقال ابن أبى زيد: ظاهر حديث أبى قتادة هذا يدل على أن ذلك حكم فيما مضى، ولم يرد به رسول الله ﷺ، أن يكون أمرا لازما فى المستقبل؛ لأنه أعطاه السلب بشهادة رجل واحد بلا يمين، ويخرج ذلك على الاجتهاد من الخمس إذا رأى ذلك الإمام مصلحة، والاجتهاد فيه مؤتنف.

قال أبو عمر: بل أعطاه إياه - والله أعلم - لأنه أقر له به من كان قد حازه لنفسه فى القتال، ثم أقر أن أبا قتادة أحق بما فى يديه منه، فأمر بدفع ذلك إليه.

قال مالك: والسلب من النفل والفرس من النفل، وكذلك قال ابن عباس؛ ولا نفل فى ذهب ولا فضة، ولا نفل إلا من الخمس، ويكون فى أول مغنم وآخره على الاجتهاد، وكره مالك أن يقول الإمام: من أصاب شيئا فهو له، وكره أن يسفك أحد دمه على هذا، وقال: هو قتال على جعل؛ وكره للإمام أن يقول: من قاتل فله كذا،

ومن بلغ موضع كذا فله كذا، ومن قتل قتيلًا فله كذا، أو نصف ما غنم؛ قال: وإنما نفل النبي ﷺ، بعد القتال. هذا جملة مذهب مالك في هذا الباب، ومذهب أبي حنيفة، والثوري نحو ذلك، واتفق مالك والثوري وأبو حنيفة: على أن السلب من غنيمة الجيش حكمه كحكم سائر الغنيمة إلا أن يقول الأمير: من قتل قتيلًا فله سلبه فيكون حينئذ له.

وقال الأوزاعي والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد: السلب للقاتل على كل حال، قال: ذلك الأمير أو لم يقله، إلا أن الشافعي، قال: إنما يكون السلب للقاتل إذا قتل قتيله مقبلاً عليه، وأما إذا قتله وهو مدبر عنه فلا سلب له.

وقال الأوزاعي ومكحول: السلب مغنم ويخمس.

قال الشافعي: يخمس كل شيء من الغنيمة إلا السلب، فإنه لا يخمس، وهو قول أحمد بن حنبل والطبري، واحتجوا بقول عمر بن الخطاب: كنا لا نخمس السلب على عهد رسول الله ﷺ.

ذكر عبدالرزاق عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: «بارز البراء بن مالك أخو أنس بن مالك مرزبان الزارة فقتله، وأخذ سلبه، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً؛ فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فقال لأبي طلحة: إنا كنا لا نخمس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً، ولا أرانا إلا خامسيه» (٣٩٤٧).

وذكر ابن أبي شيبة، عن عيسى بن يونس، عن ابن عون وهشام ابن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك أن البراء بن مالك حمل على مرزبان الزارة، فطعنه طعنة دق قربوس سرجه وقتله وسلبه، فذكر معنى ما تقدم.

قال محمد بن سيرين: فحدثني أنس بن مالك أنه أول سلب خمس في الإسلام، وقال إسحاق: بهذا القول إذا استكثر الإمام السلب خمسه، وذلك إليه.

وقد حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب القاضي، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا عكرمة ابن عمار، قال: حدثنا عبد الله بن عبيد بن عمير، أن عمر بن الخطاب بعث أبا قتادة فقتل مالك فارس بيده، وعليه منطقة ثمنها خمسة عشر ألف درهم فنقله عمر إياها.

وذكر ابن أبي شيبة، عن عبدالرحيم بن سليمان، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر

قال: «قال لي عمر: بلغني أنك بارزت دهقانا وقتلته، قلت: نعم، فأعجبه ذلك ونفله سلبه» (٣٩٤٨).

قال أبو عمر: أحسن شيء في هذا مما يحتج به مرفوعا: ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: أخبرنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد «أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل، ولم يخمس السلب» (٣٩٤٩).

وقال محمد بن جرير: من قتل قتيلا كان له سلبه نادى به الإمام أم لم يناد، مقبلا قتله أو مدبرا، هاربا أو مبارزا إذا كان في المعركة، وليس سبيل السلب سبيل النفل، لأن النفل لا يكون إلا أن يتقدم الإمام به قبل.

قال أبو عمر: روى عبدالرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج قال: سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول: «لم نزل نسمع إذا التقى المسلمون والكفار، فقتل رجل من المسلمين رجلا من الكفار، فإن سلبه له إلا أن يكون في معمة القتال، فإنه لا يدرى حينئذ من قتل قتيلا» (٣٩٥٠). وظاهر هذا الحديث يرد قول الطبري لاشتراطه في السلب القتل في المعركة خاصة.

وقال أبو ثور: السلب لكل قاتل، في معركة كان أو غير معركة، في الإقبال والإدبار والهروب والانتهاز، على كل الوجه، واحتج قالوا هذه المقالة بعموم قول رسول الله ﷺ: من قتل قتيلا فله سلبه، لم يخص حالا من حال، واحتجوا أيضا بخبر سلمة بن الأكوع.

قال أبو عمر: ليس في خبر سلمة بن الأكوع حجة لأبي ثور، ولا لغيره على الشافعي؛ لأن سلمة لم يقتله إلا ملاقيا ومتحيفا في قتله مغافضا له، وقد قيل إنه بارزه.

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا هشام بن عبد الملك، قال: حدثنا عكرمة بن

(٣٩٤٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٠/١٢ كتاب الجهاد باب من جعل السلب للقاتل عن ابن عمر.

(٣٩٤٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٢١ ج ٣/٧٢ كتاب الجهاد باب السلب لا يخمس عن عوف بن

مالك وخالد بن الوليد. وأحمد ٢٨/٦ عن عوف بن مالك الأشجعي.

(٣٩٥٠) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٢٣٤/٥ برقم ٩٤٧١ عن عبد الله بن عمر.

عمار، قال: حدثني إياس بن سلمة، قال: حدثني أبي سلمة بن الأكوع، قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن، قال: فبينما نحن نعود نتضحى، إذ جاء رجل على جمل أحمر، فانتزع طاقا من خف البعير، فقيد به بعيره، ثم جاء يمشى حتى قعد معنا يتغذى، فنظر في القوم، فإذا في أظهرهم رقة، وأكثرهم مشاة؛ فلما نظر إلى القوم، خرج فانطلق يعدو، فأتى بعيره، فقعد عليه فخرج يركضه وهو طليعة للكفار؛ فاتبعه رجل منا من أسلم على ناقة له ورقاء، قال إياس: قال أبي: فاتبعته أعدو، قال: والناقة عند ورك الجمل فلحقته فكنت عند ورك الناقة، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجمل، ثم تقدمت حتى أخذ بخطام البعير، فاخترطت سيفي، فضربت رأسه فبرد، ثم جئت بناقته أقودها عليها سلبه، فاستقبلني رسول الله ﷺ مع الناس، فقال: من قتل الرجل؟ قالوا: ابن الأكوع، قال: لك سلبه أجمع» (٣٩٥١).

وحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع عن أبي العميس، عن إياس بن سلمة، عن أبيه أنه بارز رجلا فقتله، فنقله النبي ﷺ سلبه. واحتج أصحاب الشافعي لمذهبهم في أن القاتل لا يستحق سلب قتيله إلا أن يقتله مقبلا بأشياء يطول ذكرها، أحسنها عندي ما ذكره أبو العباس بن سريج، قال: ليس الحديث من قتل قتिला فله سلبه على عمومته، لاجتماع العلماء على أن من قتل أسيرا أو امرأة أو شيخا أنه ليس له سلب واحد منهم؛ وكذلك من دفع على جريح، أو قتل من قد قطعت يده ورجلاه؛ قال: وكذلك المنهزم لا يمتنع في انهزامه، وهو كالمتكوف؛ فعلم بذلك أن الحديث إنما جعل السلب لمن قتله معنى زائد، ولمن في قتله فضيلة، وهو القاتل في الإقبال، لما في ذلك من المونة، ولم يكن مخرج الحديث إلا على من في قتله مونة وله شوكة؛ وأما من أئخن فلا، ولو كان - كما زعموا - كان الذي أئخنه أولى بسلبه، وليس بقاتل؛ والسلب إنما هو للقاتل، على المعنى الذي وصفنا - والله أعلم - هذا معنى قوله.

وقال المزني عن الشافعي: الغنيمة كلها مقسومة على ما وصفنا إلا السلب للقاتل في الإقبال، قال ذلك الإمام أو لم يقله؛ لأن رسول الله ﷺ نفل أبا قتادة يوم حنين سلب

(٣٩٥١) أخرجه مسلم ١٣٧٤/٣ كتاب الجهاد باب ١٣ رقم ٤٥ استحقاق القاتل سلب القاتل عن أبي سلمة الأكوع. وأبو داود برقم ٢٦٥٤ ج٩/٣ كتاب الجهاد باب الجاسوس المستأمن عن أبي سلمة الأكوع. وأحمد ٥٠/٤ سلمة بن الأكوع. والبيهقي بالكبرى ٣٠٧/٦ عن سلمة بن الأكوع. وابن أبي شيبة ٥٣٢/١٤ عن سلمة بن الأكوع. والطبراني الكبير ١٨/٧ عن سلمة بن الأكوع. والبعثي بشرح السنة ٧١/١١ عن سلمة بن الأكوع.

قتيله، وما نفعه إياه إلا بعد تقضى الحرب؛ ونفل محمد بن مسلمة ثياب مرحب يوم خيبر، ونفل يوم بدر عدداً أسلاباً، ويوم أحد رجلاً أو رجلين أسلاب قتلاهم؛ قال: وما علمته ﷺ حضر محضراً فقتل رجلاً قتيلاً في الإقبال إلا نفعه سلبه، قال: ولقد فعل ذلك بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر.

قال أبو عمر: أما قول رسول الله ﷺ يوم حنين: من قتل قتيلاً فله سلبه، فمحفوظ من رواية الثقات غير مختلف فيه؛ وأما قوله ذلك يوم بدر وأحد، فأكثر ما يوجد ذلك من رواية أهل المغازي؛ وقد روى من حديث أهل السير وغيرهم «أن سعد بن أبي وقاص قتل يوم بدر سعيد بن العاصي وأخذ سيفه، فنفعه رسول الله ﷺ إياه حتى نزلت سورة الأنفال» (٣٩٥٢).

«وأن الزبير بن العوام بارز يومئذ رجلاً فقتله، فنفعه رسول الله ﷺ سلبه» (٣٩٥٣).

«وأن ابن مسعود نفعه رسول الله ﷺ يومئذ سيف أبي جهل» (٣٩٥٤).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: «قال رسول الله ﷺ يومئذ - يعني يوم حنين - من قتل كافراً فله سلبه، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم، ولقي أبو طلحة أم سليم - ومعها خنجر - فقال: يا أم سليم، ما هذا معك، قالت: أردت والله إن دنا مني بعضهم أن أبيع به بطنه، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول الله ﷺ» (٣٩٥٥).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا يوسف بن الماجشون، قال: حدثني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن جده عبد الرحمن بن عوف «أن رسول الله ﷺ قضى أن السلب للقاتل» (٣٩٥٦).

قال أبو عمر: حديث عبد الرحمن بن عوف هذا أصله يوم بدر:

(٣٩٥٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٠/١٢ عن سعد بن أبي وقاص.

(٣٩٥٣) المصدر السابق ٣٧٣/١٢ عن عكرمة.

(٣٩٥٤) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٢٢ ج ٧٢/٣ كتاب الجهاد باب من أحاز على جريح مسخن إلخ عن ابن مسعود.

(٣٩٥٥) سبق تخريجه برقم ٣٩٥٨.

(٣٩٥٦) سبق برقم ٣٩٦٣.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى، قال: حدثنى يوسف بن الماجشون، عن صالح بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف، قال: «إني لواقف يوم بدر، فنظرت عن يمينى وشمالى، فإذا أنا بين فتيين من الأنصار حديثه أسنانهما، فتمنيت أن أكون بين أضلع منهما، فعرفتى أحدهما، فقال لى: يا عم، أتعرف أبا جهل؟ قال: قلت: نعم، فما حاجتك إليه يا ابن أختى؟ قال: أخبرت أنه يسب رسول الله ﷺ والذي نفسى بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا؛ قال: فتعجبت من ذلك، قال: وغمزنى الآخر، فقال: مثله، فلم أنشب أن رأيت أبا جهل يجول فى الناس، فقلت لهما: ألا تريان هذا هو صاحبكما الذى تسألانى عنه؛ فابتدراه فضرباه بسيفهما حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه؛ فقال: رسول الله ﷺ أيكما أقتله؟ قال كل واحد منهما: أنا قتلته، قال: فهل مسحتما سيفكما؟ قال: لا، فنظر رسول الله ﷺ إلى سيفهما، فقال: كلاكما قتله، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح والآخر معاذ بن عفراء» (٣٩٥٧).

وحدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا يوسف بن يعقوب الماجشون، قال: حدثنى صالح بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: بينما أنا واقف فى الصف يوم بدر، فذكر مثله سواء إلى آخره.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، حدثنا وكيع، قال: حدثنا إسرائيل وأبى، عن أبى إسحاق، عن أبى عبيدة، قال: قال عبد الله: «انتهيت إلى أبى جهل يوم بدر وقد ضربت رجله وهو صريع، وهو يذب الناس عنه بسيفه، فذكر قصة، قال: فأخذت سيفه فضربته حتى برد، وزاد فيه أبى، عن أبى إسحاق، عن أبى عبيدة، عن عبد الله، فنفلنى رسول الله ﷺ سيفه» (٣٩٥٨).

(٣٩٥٧) أخرجه البخارى ج٤/ ١٩٩ كتاب الجهاد والسير باب من لم يخمس الأسلاب عن ابن عوف عن أبيه عن جده. ومسلم ٣/ ٣٢ كتاب الجهاد باب ١٣ رقم ٤٢ باب استحقاق القتال عن عبدالرحمن بن عوف. وأحمد ١/ ١٩٣ عن عبدالرحمن بن عوف. والحاكم بالمستدرک ٣/ ٤٢٥ عن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جده. والبعغوى بشرح السنة ٣٨٣/ ١٢ عن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جده.

(٣٩٥٨) سبق نحوه برقم ٣٩٦٨.

واحتج بهذه الآثار من قال: إن السلب للقاتل على كل حال، نادى به الإمام أم لم يناد، ولا حجة في ذلك؛ لأن ذلك كان فيما ذكروا قبل نزول: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٣٩٥٩) الآية. واحتج من جعل ذلك إلى الإمام، وأنه أمر ليس بلازم إلا أن يجتهد في ذلك الإمام وينادى به على حسبما يراه، وأن له منع القاتل من السلب، وله إعطاؤه على حسبما يؤدي إليه اجتهاده بما حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثني صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: «خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة، ورافقني مودى من أهل اليمن ليس معه غير سيفه؛ فنحر رجل من المسلمين جزورا، فسأله المودى طائفة من جلده فأعطاه إياه، فأخذته كهيئة الدرق، ومضينا فلقينا جموع الروم، وفيهم رجل على فرس أشقر عيله سرج مذهب وسلاح مذهب؛ فجعل الرومي يغري بالمسلمين، وقعد له المودى خلف صخرة، ومر به الرومي فعرقب فرسه فخر وعلاه، فقتله وحاز فرسه وسلاحه؛ فلما فتح الله على المسلمين، بعث إليه خالد بن الوليد، فأخذ منه السلب، قال عوف: فأتيته فقلت: يا خالد، أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى، ولكني استكرثته، فقلت: لتردنه إليه أو لأعرفنك عند رسول الله ﷺ، فأبى أن يرد عليه؛ قال عوف: فاجتمعنا عند رسول الله ﷺ فاقتصصت عليه قصة المودى وما فعل خالد، فقال رسول الله ﷺ: يا خالد ما حملك على ما صنعت؟ فقال: يا رسول الله، استكرثته له؛ فقال رسول الله ﷺ: يا خالد، رد عليه ما أخذت منه، فقال عوف: دونك يا خالد، ألم أف لك؟ فقال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ فأخبرته؛ فغضب رسول الله ﷺ وقال: يا خالد، لا ترده عليه؛ هل أنتم تاركون لي أمرائي؟ لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره» (٣٩٦٠).

قال: وحدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا الوليد، قال: سألت ثورا، عن هذا الحديث، فحدثني عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك الأشجعي نحوه.

(٣٩٥٩) الأنفال ٤١.

(٣٩٦٠) أخرجه أبو داود برقم ٢٧١٩ ج ٣/٧١ كتاب الجهاد باب الإمام يمنع القاتل عن عوف بن مالك الأشجعي. وأحمد ٢٨/٦ عن مالك الأشجعي. والبيهقي بالكبرى ٣١٠/٦ عن مالك الأشجعي.

وذكر هذا الحديث أبو إسحاق الفزاري عن صفوان بن عمرو بإسناده ومعناه.

قال الفزاري: وأخبرني غير صفوان عن خالد بن معدان بنحو حديث صفوان. وهذا الحديث يدل على ما ذكرنا أن السلب إنما يكون للقاتل إذا أمضى ذلك الإمام ورآه وأداه اجتهاده إليه، وهذا كله يدل على صحة ما ذهب إليه مالك في هذا الباب، والله أعلم.

وذكر عبدالرزاق عن الثوري، عن الأسود بن قيس، عن شير بن علقمة العبدى، قال: «كنا بالقادسية، فخرج رجل منهم عليه السلاح والهيئة، فقال: مرد ومرد يقول: رجل إلى رجل، فعرضت على أصحابي أن يبارزوه، فأبوا، وكنت رجلاً قصيراً؛ قال: فتقدمت إليه فصاح صوتاً وهدر، وصحت وكبرت؛ وحمل على فاحتملني فضرب بى، قال: وتميل به فرسه، فأخذت خنجره، فوثبت على صدره، فذبحته قال: وأخذت منطقة له وسيفاً ودرعاً وسوارين فقوم باثنى عشر ألفاً، فأتيت به سعد بن مالك، فقال: رح إلى، ورح بالسلب، قال: فرحت إليه، فقال على المنبر، فقال: هذا سلب شير بن علقمة، خذه هنيئاً مريئاً فنقلني كله» (٣٩٦١). وهذا يدل على أن أمر السلب إلى الأمير، والله أعلم.

وذكر ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان، عن الأسود بن قيس مثله سواء بمعناه في قصة شير بن علقمة يوم القادسية؛ قال: وأخبرنا أبو الأحوص، عن الأسود بن قيس، عن شير بن علقمة، قال: «بارزت رجلاً يوم القادسية فقتله، وأخذت سلبه؛ فأتيت سعداً، فخطب سعد أصحابه، ثم قال: هذا سلب شير بن علقمة هو خير من اثنى عشر ألف درهم، وإننا قد نفلناه إياه» (٣٩٦٢).

قال أبو عمر: لو كان السلب للقاتل قضاء من النبي ﷺ ما احتاج الأمراء إلى أن يضيفوا ذلك إلى أنفسهم باجتهادهم، ولأخذه القاتل دون أمرهم، والله أعلم.

واختلف الفقهاء في الرجل يدعى أنه قتل رجلاً بعينه وادعى سلبه، فقالت طائفة منهم: يكلف على ذلك البينة، فإن جاء بشاهدين أخذه، وإن جاء بشاهد واحد حلف معه، وكان له سلبه؛ واحتجوا بحديث أبي قتادة، وبأنه حق يستحق مثله بشاهد وبمين؛ ومن قال ذلك: الشافعي والليث بن سعد وجماعة من أصحاب الحديث.

(٣٩٦١) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٤٧٣ ج ٥ عن شير بن علقمة العبدى.

(٣٩٦٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٣/١٢ عن شير بن علقمة.

وقال الأوزاعي: إذا قال: إنه قتله، أعطى سلبه ولم يسأل عن ذلك بينة.

واختلفوا في النفر يضربون الرجل الكافر ضربات مختلفة، فكان الشافعي يقول: إذا قطع يديه ورجليه ثم قتله آخر، فالسلب لقاطع اليدين والرجلين، فإن ضربه وأثبتته، وبقي معه ما يتمتع به، ثم قتله آخر، كان السلب للآخر، وإنما يكون السلب لمن صيره بحال لا يتمتع فيها.

واختلف الشافعي والأوزاعي في مبارز عائق رجلا وحمل عليه آخر فقتله، فقال الأوزاعي: السلب للمعاق. وقال الشافعي: السلب للقاتل.

وفي هذا الباب مسائل كثير لها فروع لو ذكرناها خرجنا عن تأليفنا، وفيما أوردنا من أصول هذا الباب بما فيه كفاية، وبالله التوفيق.

وأما قوله: فاشترت به مخرفا في بنى سلمة، فقال ابن وهب: هي الجنينة الصغيرة. وقال غيره: هو ما يخرف ويخترف، أى يحفظ ويحتنى، وهو الحائط الذى فيه ثمر قد طاب وبدأ صلاحه، قالوا: والحائط يقال له بالحجاز: الخارف، والخارف بلغة أهل اليمن: الذى يحتنى لهم الرطب.

وقال أبو عبيد: يقال النخل بعينه مخرف، قال: ومنه قول أبى طلحة: إن لى مخرفا، قال: وقال الأصمعى في حديث النبى ﷺ: «عائد المريض فى مخارف الجنة» (٣٩٦٣). قال: واحدها مخرف، وهو جنى النخل، وإنما سمي مخرفا، لأنه يخرف منه أى يحتنى منه.

قال الأخفش: المخرف، بكسر الميم القطعة من النخل التى يخترف منها الثمر، والمخرف، بفتح الميم النخل أيضا.

وأما قوله: فإنه لأول مال تأثلته فى الإسلام؛ فإنه أراد أول أصل باق من المال اقتناه وجمعه، ومن اكتسب ما يبقى ويحمد فقد تأثل.

قال امرؤ القيس:

(٣٩٦٣) أخرجه مسلم ج٤/١٩٨٩ كتاب البر والصلة باب عيادة المريض رقم ٣٩ عن ثوبان. وأحمد ٥/٢٧٩ عن ثوبان. والبيهقى بالكبرى ٣/٣٨٠ عن ثوبان. والطبرانى الكبير ٨/٢٥١ بنحوه. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٦٧٦١ ج٣/٥٩٢ باب عيادة المريض عن أبى قلابة. وذكره الهيثمى بالجمع ٢/٢٩٧ وعزاه لأحمد عن ثوبان. وبالكنز برقم ٢٥١٤٠ وعزاه السيوطى لمسلم عن ثوبان.

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي
وقال لبيد:

لله نافلة الأجل الأفضل وله العلى وأثبت كل مؤثّل
ومن هذا حديث عمر في وقفه أرضه، قال: ولمن وليها أن يأكل منها أو يؤكل
صديقاً غير متأثّل مالا.

* * *

٦ - باب القسم للخيل في الغزو

٤٥٣ - حديث خامس عشر من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن عمر بن عبدالعزيز كان يقول: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال:
للفرس سهمان وللرجل سهم» (٣٩٦٤).

هكذا هو في الموطأ عند جميع رواة عن مالك، وهذا يستند من حديث عبيدا لله بن
عمر عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ وقد روى من حديث زيد بن ثابت وحديث
ابن عباس، عن النبي ﷺ.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال:
حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا عبيدا لله بن عمر، عن نافع، عن
عبد الله بن عمر «أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاث أسهم: سهم له وسهمان
لفرسه» (٣٩٦٥).

ورواه أبو أسامة، وعبد الله بن نعيم، عن عبيدا لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر «أن
النبي ﷺ جعل للفارس سهمين وللرجل سهماً» (٣٩٦٦). وهذا كرواية أبي معاوية.

ورواه ابن المبارك عن عبيدا لله بإسناده، فقال فيه: للفارس سهمان، وللرجل سهم.

(٣٩٦٤) أخرجه البخاري ج ٤/ ٩٣ كتاب الجهاد والسير باب سهام الفرس عن ابن عمر. ومسلم
١٣٨٣/٣ كتاب الجهاد باب ١٧ رقم ٥٧ باب كيفية قسمة الغنيمة عن ابن عمر.
والترمذي برقم ١٥٥٤ ج ٤/ ١٢٤ كتاب السير باب سهم الخيل. وابن أبي شيبة
١٥١/١٤ عن ابن عمر. وذكره الهيثمي بمجمع الزوائد ٣٤٢/٥ وعزاه للطبراني عن زيد
ابن ثابت.

(٣٩٦٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٣٣ عن ابن عمر.

(٣٩٦٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٧/١٢ عن ابن عمر.

وذكر على بن المديني عن يحيى القطان، قال: سألت عبيدا لله عن هذا الحديث، فقال نافع: مرسل. وأما حديث زيد بن ثابت في قصة الزبير، فإنه انفرد به الزبير، عن مالك؛ وقد روى من حديث هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه.

واختلف الفقهاء في هذا الباب: فقال مالك وابن أبي ليلي والثوري وأبو يوسف ومحمد والليث بن سعد والأوزاعي والشافعي وأحمد: للفراس ثلاثة أسهم، لفرسه سهمان، وله سهم؛ وللراجل سهم. وحجتهم حديث عبيدا لله بن عمر المذكور.

وقال أبو حنيفة: للفراس سهمان، وللراجل سهم؛ وحجته حديث: يجمع بن جارية، عن النبي ﷺ «أنه قسم يوم خيبر لمائة فارس، فأعطى للفراس سهمين، وأعطى الراجل سهما» (٣٩٦٧). ومن حجته أيضا رواية ابن المبارك لحديث عبيدا لله بن عمر، ولا حجة في ذلك؛ لأن الأكثر من أصحاب عبيدا لله خالفوه، وكذلك لا حجة في حديث يجمع؛ لأن ابن عباس روى خلافه فيما قسمه رسول الله ﷺ بخيبر.

حدثنا سعيد، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر، حدثنا محمد بن فضيل، عن حجاج، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: «قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم» (٣٩٦٨).

واختلفوا فيمن عزا بأفراس، فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم: لا يسهم إلا لفرس واحد.

وقال أبو يوسف ومحمد والثوري، والأوزاعي والليث: يسهم لفرسين. واختاره محمد ابن الجهم المالكي، وقال: هو قول أهل الثغور، وعليه جمهور التابعين، وأهل الأمصار، فذكره عن الحسن البصري، ومكحول الشامي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والمزني، وقال: أنا برىء من قول مالك في أنه لا يسهم إلا لفرس واحد، قال: والفرس الواحد لا تؤمن عليه الحوادث، وصاحبه كالراجل، هذه حجته؛ قال: ولم يجاهد مالك ولا شاهد الثغور، هذا كله قول ابن الجهم.

قال أبو عمر: القياس ألا يسهم إلا لفرس واحد، ولو أسهم لفرسين، لأسهم لثلاثة

(٣٩٦٧) أخرجه البيهقي بالكبرى ٣٢٥/٦ عن ابن عمر. وابن أبي شيبة ١٤: ١٥١ كتاب الرد على أبي حنيفة عن صالح بن كيسان.

(٣٩٦٨) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤: ١٥١ عن ابن عباس.

وأكثر، وهم لا يقولون بهذا والفرس آله، والآلات لا يسهم لها، ولولا الأثر في الفرس، ما أسهم له، ولا أعلم أحدا قال: يسهم لأكثر من فرسين، إلا ما ذكره ابن جريج عن سليمان بن موسى، قال: «إذا أدرب الرجل بأفراس قسم لكل فرس سهمان» (٣٩٦٩). ذكره محمد بن بكر وعبدالرزاق، عن ابن جريج.

* * *

٧ - باب الغلول

٤٥٤ - حديث ثالث لعبد ربه بن سعيد - مرسل تتصل معانيه من وجوه شتى صحاح كلها:

مالك، عن عبد ربه بن سعيد، عن عمرو بن شعيب «أن رسول الله ﷺ حين صدر من حنين، وهو يريد الجعرانة سأله الناس حتى دنت به نافته من شجرة، فتشبكت بردائه حتى نزعتة عن ظهره، فقال رسول الله ﷺ: ردوا عليّ ردائي، أتخافون أن لا أقسم بينكم ما أفاء الله عليكم؟ والذي نفسى بيده، لو أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نعاما، لقسمته بينكم، ثم لا تجدونني بخيلاً ولا جباناً ولا كذاباً. فلما نزل رسول الله ﷺ قام في الناس، فقال: أدوا الخائط والمخيطة، فإن الغلول عار ونار وشنار على أهله يوم القيامة؛ قال: ثم تناول من الأرض وبرة من بغير أو شيئاً، ثم قال: والذي نفسى بيده، ما لي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم» (٣٩٧٠).

لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، وقد روى متصلاً، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ بأكمل من هذا المساق وأتم ألفاظ من رواية الثقات.

وروى هذا الحديث أيضاً الزهري، عن عمر بن أخى محمد بن جبير بن مطعم، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه. ورواه معمر ويونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده. وروى أيضاً عن ابن كعب بن

(٣٩٦٩) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١٨٦/٥ برقم ٩٣٢١ عن سليمان بن موسى.
(٣٩٧٠) أخرجه النسائي ٢٦٤/٦ كتاب الهبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وابن ماجه برقم ٢٨٥٠ ج٢/٩٥ كتاب الجهاد باب الغلول عن عبادة بن الصامت. وأحمد ٣١٦/٥ عن عبادة بن الصامت. والدارمي ٢٣٠/٢ عن عبادة بن الصامت. والبيهقي بالكبرى ١٠٤/٩ عن عبادة بن الصامت. والطبراني الكبير ١٤٢/٢ عن نافع بن جبير عن أبيه. والبغوى بشرح السنة ٢٥٢/١٣ محمد بن جبير بن مطعم.

مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وسنذكر هذه الأحاديث وغيرها مما فى معنى حديث مالك هذا فى هذا الباب بعد القول بما فيه من المعانى، إن شاء الله.

فى هذا الحديث دليل على أن رسول الله ﷺ غزا غزوة حنين وغنم فيها، وإن كان هذا لا يحتاج إلى دليل لثبوت معرفة ذلك عند العامة والخاصة من العلماء، ولكن ذكرنا ذلك، لأن يمثل هذا الحديث وشبهه عرف ذلك. وفيه إباحة سؤال العسكر للخليفة حقوقهم من الغنيمة أن يقسمه بينهم، وفيه جواز قسم الغنائم فى دار الحرب؛ لأن الجعرانة كانت يومئذ من دار الحرب، وفيها قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين، وذلك موجود فى حديث جبير بن مطعم، وجابر؛ وقسمة الغنائم فى دار الحرب موضع اختلاف فيه العلماء، فذهب مالك والشافعى والأوزاعى وأصحابهم إلى أن الغنائم يقسمها الإمام على العسكر فى دار الحرب، قال مالك: وهم أولى برخصها. وقال أبو حنيفة: لا تقسم الغنائم فى دار الحرب.

وقال أبو يوسف: أحب إلى ألا تقسم فى دار الحرب إلا أن لا يجد حمولة فيقسمها فى دار الحرب.

قال أبو عمر: القول الصحيح فى هذا المسألة ما قاله مالك والشافعى والأوزاعى، ولا وجه لقول من خالفهم فى ذلك من معنى صحيح، مع ثبوت الأثر عن النبي ﷺ بخلافه.

وفيه جواز مدح الرجل الفاضل للجيل لنفسه، ونفيه عن نفسه ما يعيبه بالحق الذى هو فيه؛ وعليه إذا دفعت إلى ذلك ضرورة أو معنى يوجب ذلك، فلا بأس بذلك؛ وقد قال الله عز وجل - حاكياً عن يوسف عليه السلام - أنه قال: ﴿إِنِّى حَفِىظٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٩٧١). وقال رسول الله ﷺ: «أنا أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع، وأنا سيد ولد آدم ولا فخر» (٣٩٧٢). ومثل هذا كثير من السنن، وعن علماء السلف لا ينكر ذلك إلا من لا علم له بآثار من مضى. وفيه دليل - والله أعلم - على أن الخليفة على المسلمين لا يجوز أن يكون كذاباً ولا بخيلاً ولا جباناً.

(٣٩٧١) يوسف ٥٥.

(٣٩٧٢) أخرجه الترمذى برقم ٣١٤٨ ج ٥/٣٠٨ كتاب تفسير القرآن عن ابن سعيد. وابن ماجة برقم ٤٣٠٨ كتاب الزهد باب الشفاعة عن أبى سعيد. وأحمد ٢٨١/١ عن أبى نضرة. والحاكم بالمستدرک ٤٦٥/٢ عن ابن عمر. وابن أبى شيبه ٩٨/١٤ عن الحسن. والطبرانى الكبير ٣٠٥/١٢ عن ابن عمر.

وقد أجمع العلماء على أن الإمام يجب أن لا تكون فيه هذه الخلال السوء، وأن يكون أفضل أهل وقته حالاً، وأجملهم خصلاً، وقد سوى رسول الله ﷺ في هذا الحديث بين البخل والجبن والكذب، وأكثر الآثار على هذا؛ وفي ذلك ما يعارض حديث صفوان بن سليم أن المؤمن يكون جباناً وبخيلاً، ولا يكون كذاباً؛ وقد ذكرنا هذا المعنى بما يجب فيه من القول في باب صفوان، والحمد لله.

وأجمع الحكماء على أن الكذب في السلطان أقبح منه في غيره، وأنه من أكبر عيوبه وأهدمها لسلطانه؛ لأنه لا يوثق منه بوعده ولا وعيده، وفي الكذب في الوعد والوعد فساد أمره، كما قال معاوية لعمر بن العاص - رضى الله عنهما -: إن فساد هذا الأمر بأن يعطوا على الهوى لا على الغناء، وأن يكذبوا في الوعد والوعد؛ وكذلك البخل والجبن في السلطان، أقبح وأضر وأشد فساداً منه على غيره، ولل كلام في سيرة السلطان موضع غير كتابنا هذا.

ويروى أهل الأخبار أن عبد الملك بن مروان كتب إلى ابن عمر أن بايع الحجاج، فإن فيك خصلاً لا تصلح معها للخلافة؛ وهى: البخل والغيرة والعى. ويروى أن ذلك كان من معاوية إليه - فالله أعلم - فى بيعة يزيد وهو خير لا إسناد له؛ فجأبه ابن عمر: ﴿سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾^(٣٩٧٣). اللهم إن ابن مروان، يعيرنى بالبخل والغيرة والعى، فلو وليت وأعطيت الناس حقوقهم، وقسمت بينهم فيهم، أى حاجة كان بهم حينئذ إلى مالى فيدخلونى، ولو جلست لهم فى مجالسهم فقضيت حوائجهم لم تكن لهم حاجة إلى بيتى فيعرفوا غيرتى؛ وما من قرأ كتاب الله ووعظ به بعبى.

وأما قوله ﷺ فى هذا الحديث: أدوا الخائط والمخيطة، فالخائط واحد الخيوط المعروفة، والمخيطة الإبرة. ومن روى: أدوا الخياط والمخيطة، فإن الخياط قد يكون الخيوط، وقد يكون الخياط والمخيطة بمعنى واحد وهى الإبرة. ومنه قول الله عز وجل: ﴿حتى يلج الجمل فى سم الخياط﴾^(٣٩٧٤). يعنى ثقب الإبرة، ولا خلاف أن المخيط - بكسر الميم - الإبرة. وقال الفراء: ويقال: خياط ومخيطة، كما قيل: لحاف وملحف، وقناع ومقنع، وإزار ومززر، وقرام ومقرم؛ وهذا كلام خرج على القليل، ليكون ما فوقه أحرى بالدخول فى معناه؛ كما قال الله عز وجل: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن

(٣٩٧٣) البقرة ٢٨٥.

(٣٩٧٤) الأعراف ٤٠.

يعمل مثقال ذرة شراً يره^(٣٩٧٥). ومعلوم أن من يعمل أكثر من مثقال ذرة أخرى أن يراه. وفي هذا الحديث دليل على أن الغلول كثيره وقليله حرام نار، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣٩٧٦).

وقد ذكرنا في معنى الغلول وحكمه وحكم الغال وحكم عقوبته ما فيه كفاية في باب ثور بن زيد من كتابنا هذا.

وأما قوله في هذا الحديث: فإن الغلول عار ونار وشنار يوم القيامة، فالشنار لفظة جامعة لمعنى العار والنار، ومعناها الشين والنار، يريد أن الغلول شين وعار ومنقصة في الدنيا، ونار وعذاب في الآخرة. والغلول مما لا بد فهي من المجازاة، لأنه من حقوق الآدميين، وإن لم يتعين صاحبه، فإن جملة أصحابه متعينة، وهو أشد في المطالبة، ولا بد من المجازاة فيه بالحسنات والسيئات، والله أعلم.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو بكر محمد بن عمير الخطاب الضريّر بمصر، حدثنا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف، حدثنا عبدالعزيز بن يحيى، حدثنا مالك بن أنس - وهو أوثق من سمعناه منه - عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من كانت لأخيه عنده مظلمة في مال أو عرض، فليأتها فليستحلها منها قبل أن يؤخذ منه يوم القيامة، وليس ثم دينار ولا درهم، فإن كانت له حسنات أخذ من حسناته لصاحبه، وإلا أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه»^(٣٩٧٧). رواه جماعة عن مالك، وعن ابن ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يقولوا: عن أبيه، وإنما قال فيه: عن أبيه يحيى بن أيوب العلاف - وحده - والله أعلم.

وأما قوله: ما لي ما أفاء الله عليكم إلا الخمس - والخمس مردود عليكم - فإنه أراد: إلا الخمس، فإنه إلى أعمل فيه برأى، وأرده عليكم باجتهادى؛ لأنه الأربعة الأحماس من الغنيمة مقسومة على الموجفين من حضر القتال على الشريف والمشروف والرفيع والوضيع والغنى والفقر - بالسواء للفارس ثلاثة أسهم - إذا كان حراً ذكراً، غير مستأجر؛ وللراجل منهم سهم واحد، وليس للرأى والاجتهاد في شيء من ذلك

(٣٩٧٥) الزلزلة ٨٠٧.

(٣٩٧٦) الأعراف ١٦١.

(٣٩٧٧) أخرجه البخارى ٢٠٠/٨ كتاب الرقاق باب غن أهل الجنة عن أبي هريرة. وأحمد ٥٠٦/٢ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٠١٦٩ وعزاه السيوطى لأحمد والبخارى عن أبي هريرة. وأخرجه البيهقى بالكبرى ٣/٣٦٩.

مدخل، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء، قرناً بعد قرن، وراثته عن رسول الله ﷺ؛ إلا ما اختلف فيه من سهم الفارس، على ما قد ذكرناه في باب نافع عن ابن عمر؛ فإن من أهل العلم طائفة منهم أبو حنيفة يقولون للفارس سهمان، والجمهور على أن للفارس سهمين ولراكبه: سهماً ثلاثة أسهم. وقد قال جماعة من أهل العلم: إن هذا الحديث فيه نفى الصفى، لقوله عليه السلام وقد أخذ وبرة من البعير والذي نفسى بيده، ما لى مما أفاء الله عليكم، ولا مثل هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم.

وقال آخرون ممن أوجب الصفى: كان هذا القول منه قبل أن يجعل الله له الصفى. وقال آخرون: يحتمل أن يكون سكت عن الصفى، لمعرفتهم به إذ خاطبهم؛ وقالت طائفة: لا صفى، ولم تعرفه، واحتجت بظاهر هذا الحديث.

قال أبو عمر: سهم الصفى لرسول الله ﷺ معلوم، وذلك أنه كان يصطفى من رأس الغنيمة شيئاً واحداً له عن طيب أنفس أهلها ثم يقسمها بينهم على ما ذكرنا؛ وأمر الصفى مشهور في صحيح الآثار، معروف عن أهل العلم، ولا يختلف أهل السير أن صفية زوج النبي ﷺ كانت من الصفى.

روى هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت صفية من الصفى. وروى عمرو بن أبي عمرو، عن أنس بن مالك، قال: لما افتتح رسول الله ﷺ خير واصطفى صفية بنت حبي لنفسه، خرج بها. وذكر الحديث، رواه الدراوردي ويعقوب ابن عبد الرحمن الزهرى، عن عمرو.

وفى هذا الحديث - إن صح - أن الصفى كان قبل خير، لأن خير كانت قبل حنين، وقد خولف عمرو بن أبي عمرو فى لفظ هذا الحديث عن أنس. وفى الصفى أيضاً حديث أبى العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، وهو حديث رواه قرة وسعيد بن أبى عروبة عنه، قال: «قرأت كتاب رسول الله ﷺ إلى بنى زهير بن أقيش، فإذا فيه: من محمد رسول الله ﷺ إلى بنى زهير بن أقيش، إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وأديتم الخمس من المغنم، وسهم النبى ﷺ، والصفى - أو قال: وسهم الصفى - فأنتم آمنون بأمان الله ورسوله» (٣٩٧٨).

وروى أبو حمزة عن ابن عباس - فى حديث وفد عبد القيس عن النبى ﷺ - أنه قال: وتعطوا سهم الله من المغنم، والصفى.

وروى عمر بن عبد الواحد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة قال: «كان النبي ﷺ: إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء، فكانت صفية من ذلك السهم؛ وكان إذا لم يغز بنفسه، ضرب له ولم يخيب» (٣٩٧٩).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم وأزهر، قالا: حدثنا ابن عون، قالت: سألت محمد - يعنى ابن سيرين - عن سهم النبي ﷺ والصفى؟ فقال: «كان يضرب له بسهم من المسلمين، وإن لم يشهد، والصفى يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شىء» (٣٩٨٠).

قال: وحدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، قال: «كان للنبي ﷺ - سهم يدعى الصفى - إن شاء عبداً وإن شاء أمة، وإن شاء فرساً يختاره قبل الخمس» (٣٩٨١).

قال أبو عمر: قد أجمع العلماء طراً على أن سهم الصفى ليس لأحد - بعد النبي ﷺ - فارتفع القول فى ذلك، إلا أن أبا ثور حكى عنه ما يخالف هذا الإجماع، قال: يؤخذ الصفى ويجرى مجرى سهم النبي ﷺ، قال: إن كان بينهم الصفى ثابتاً.

قال أبو عمر: الآثار المرفوعة فى الصفى متعارضة، وليس فيه عن الصحابة شىء يثبت؛ وأما سهم النبي ﷺ فللعلماء فى سهم النبي ﷺ من الخمس أقوال، منها: أنه يرد إلى من سمي فى الآية، قال ذلك طائفة من أهل العلم، ورأوا أن يقسم الخمس أرباعاً.

وقال آخرون: هو إلى الخليفة بعده يصرفه فيما كان رسول الله ﷺ يصرف فيه.

وقال آخرون: يجعل فى الخيل والعدة فى سبيل الله، ومن قال هذا: قتادة، وبه قال أحمد بن حنبل.

وقال الشافعى: يضع الإمام سهم رسول الله ﷺ فى كل أمر ينفع الإسلام، من سد ثغر، وكراع وسلاح، وإعطاء أهل العناء والبلاء فى الإسلام، والنفل عند الحرب.

وأما أبو حنيفة، فقال: سهم الرسول وسهم ذى القربى سقط بموت النبي ﷺ، قال: ويقسم الخمس على ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل.

(٣٩٧٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٩٩٣ ج ١٥٢/٣ كتاب الخراج باب ما جاء سهم الصفى عن قتادة.

(٣٩٨٠) المصدر السابق برقم ٢٩٩٢.

(٣٩٨١) المصدر السابق برقم ٢٩٩١.

وأما مالك - رحمه الله - فقال: يجعل الخمس فى بيت المال ويجتهد الإمام فى قسمه، إلا أنه لم يسقط سهم ذى القربى، وقال: يعطيهم الإمام ويجتهد فى ذلك.

وأما اختلافهم فى قسم الخمس، فعلى ما أصف لك: قال مالك: قسمة الخمس كقسمة الفىء، وهما جميعاً يجعلان فى بيت المال؛ قال: ويعطى أقرباء رسول الله ﷺ منهما على ما يرى الإمام؛ قال: ويجتهد فى ذلك، فإن تكافأ أهل البلدان فى الحاجة، بدأ بالذى المال فيهم؛ وإن كان بعض البلدان أشد حاجة، نقل إليهم أكثر المال.

قال ابن القاسم: وكان مالك يرى التفضيل فى العطاء على قدر الحاجة، ولا يخرج مال من بلد إلى بلد غيره حتى يعطى أهل البلد الذى فيه المال ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد؛ قال: ويجوز أن يجيز الوالى على وجه الدين أو لأمر يراه قد استحق به الجائزة. قال: والفىء حلال للأغنياء.

وقال سفيان الثورى: الفىء ما صولح عليه الكفار، والغنيمة ما غلبوا عليه قسراً؛ قال: وسهم النبى ﷺ من الخمس هو خمس الخمس، وما بقى من الخمس فللطبقات التى سمي الله فى آية الخمس.

قال الطحاوى: فهذا من قول الثورى يدل على أن سهم ذوى القربى باق بعد وفاة النبى ﷺ.

وقال الثورى فى موضع آخر: الخمس إلى الإمام يضعه حيث أراه الله. وهذا كقول مالك سواء.

وقال أبو حنيفة فى الجامع الصغير: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم: للفقراء، والمساكين، وابن السبيل فأسقط بينهم ذى القربى.

وقال أبو يوسف: سهم ذى القربى مردود على من سمي الله عز وجل فى الآية، قال: وخمس الله والرسول واحد.

قال أبو عمر: الآية قول الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٣٩٨٢). الآية والغنيمة: ما أخذ عنوة، وأوجف عليه المسلمون بالخيال والركاب، وأجلوه من ديارهم وتركوه بالرعب، لقول رسول الله ﷺ: «ونصرت بالرعب» (٣٩٨٣).

وقال الشافعي في الغنيمة: الخمس كما قال الله عز وجل، قال: وفي الفء الخمس أيضا، قال: الغنيمة: ما أوجف عليه بخيل أو ركاب وهي لمن حضر الواقعة من غنى أو فقير بعد إخراج الخمس، قال: ويقسم الخمس على من سمي الله عز وجل، قال: وسهم ذى القربى لبنى هاشم وبني المطلب غنيهم وفقيرهم فيه سواء للذكر مثل حظ الأنثيين، وخالفه المزني، وأبو ثور، فقالا: الذكر والأنثى فيه سواء.

قال الشافعي: والفء: ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، وفيه الخمس أيضا. قال: وعطاء المقاتلة في الفء والنساء والذرية، ولا بأس أن يعطى الرجل أكثر من كفايته؛ وليس للمماليك فيه شيء، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة، قال: ويسوى في العطاء كما فعل أبو بكر.

وقال الأوزاعي: خمس الغنيمة مقسوم على من سمي الله في الآية.

وقال محمد بن جرير: يقسم الخمس على أربعة أسهم، لأن سهم النبي ﷺ مردود على من سمي معه في الآية، قياسا على ما أجمعوا عليه فيمن عدم من سهمان الصدقات. قال: وأجمعوا أن رسول الله ﷺ لم يقسم الخمس على ست، فعلم بذلك أن قوله - عز وجل - : ﴿لِللّٰهِ﴾ مفتاح كلام، وكذلك قال أكثر أهل التفسير؛ قال: ويقسم سهم ذى القربى على بنى هاشم بن عبد مناف وبني المطلب بن عبد مناف: الذكر والأنثى في ذلك سواء، لأنهم إنما استحقوه باسم القرابة.

قال أبو عمر: أما قول الشافعي: إن الفء خمس، فقول ضعيف، ولا وجه له من جهة النظر الصحيح ولا الأثر؛ وأما قوله وقول من تابعه على أن ذوى القربى الذين عنوا بالآية في خمس الغنيمة هم بنو هاشم وبني المطلب فهو موجود صحيح من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مطعم قال: «قسم رسول الله ﷺ لبنى هاشم وبني المطلب من الخمس، وقال: إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد» (٣٩٨٤) الحديث. وليس في هذا الباب حديث مسند غير هذا، وهو حديث صحيح، وبه قال الشافعي وأبو ثور.

وروى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية، أن ذوى القربى الذين عنى الله في آية الخمس، هم أهل البيت - يعنى بنى هاشم - وعن عمر بن عبدالعزيز أنه بعث إلى بنى

= جـ ١٢٣/٣ كتاب السير باب في الغنية عن أبي أمانة. وأحمد ٤١٢/٢ عن أبي هريرة.

والبيهقي بالكبرى ٤٣٢/٢ جابر بن عبد الله. وبالدلائل ٤٧٢/٥ عن جابر. والبعوى بشرح

السنة ١٩٨/١٣ عن أبي هريرة. والطحاوي بمشكل الآثار ٤٥١/١ عن أبي هريرة.

(٣٩٨٤) أخرج نحوه ابن أبي شيبة ٤٧٠/١٢ عن جبير بن مطعم.

هاشم سهم الرسول، وسهم ذى القربى؛ ومن مذهبه أيضا أن يقسم الخمس أخماسا كمذهب الشافعى ومجاهد وقتادة وابن جريج ومسلم بن خالد الزنجى.

قال أبو عمر: وأما اعتلال الفقهاء واعتلال أصحابهم لمذاهب فى هذا الباب، فشىء لا يقوم به كتاب؛ لأنه موضع اتسع لهم فيه القول وطال جدا، ولا سبيل إلى اجتلاب ذلك فى هذا الكتاب، خشية التطويل والعدول عن المراد فيه؛ وإنما ذكرنا مذاهب الفقهاء فى قسمة الخمس، لما جرى فيه من ذكر الخمس فى حديث هذا الباب؛ وذلك قوله ﷺ: ما لى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود عليكم. فذكرنا ما لأهل العلم فى كيفية رد الخمس على أهله، ووجه قسمته، ليقف الناظر فى كتابنا هذا على ذلك؛ ولعلنا أن نفرّد للخمس والفقهاء أيضا كتابا نورد فيه أقاويل العلماء من السلف والخلف، بما لكل واحد منهم من وجوه الحجة والاعتلال لأقوالهم من جهة الأثر والنظر، إن شاء الله.

وأما الأحاديث المسندة فى معانى الحديث المرسل فى هذا الباب: فأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن على، قال: أخبرنى أبى، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا على بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج بن منهال، وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قالوا جميعا: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «شهدت رسول الله ﷺ حين أتمته وفود حنين، فقالوا: يا محمد، إنا أهل وعشيرة. فذكر الحديث، وفيه قال: وركب رسول الله ﷺ راحلته واتبعه الناس، فقالوا: أقسم علينا فيئنا، أقسم علينا فيئنا، حتى ألبأوه إلى شجرة، فحطفت رداءه، فقال: يا أيها الناس، ردوا علىّ ردائى، فوالله لو أن لكم بعدد شجر تهامة نعما، لقسمته بينكم، ثم لا تلفوننى جبانا ولا بخيلا ولا كذوبا؛ ثم مال إلى راحلته، فأخذ منها وبرة فوضعها بين أصبعيه، ثم قال: أيها الناس، إنه ليس لى من هذا الفىء شىء، ولا هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم؛ فأدوا الخيط والمخيط، فإن الغلول يكون على أهله يوم القيامة عارا وشنارا؛ فقام رجل ومعه كبة شعر، فقال: يا رسول الله، أخذت هذه لأصلح بها برذعة لى؛ فقال أما ما كان لى ولبنى عبدالمطلب فهو لك، فقال: أما إذ بلغت ما أرى، فلا أرب لى فيها ونبذها» (٣٩٨٥).

وهذا حديث متصل جيد الإسناد، وقد أحاط بمعاني حديث مالك وألفاظه؛ وزاد: وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا ابن أبي أريس، قال: حدثني أبي، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه قال: «تعلق ثوب النبي ﷺ يوم حنين بشجرة، والناس مجتمعون يسألونه المغام، فحسب النبي ﷺ أنهم أمسكوا بردائه، فغضب، وقال: أرسلوا ردائي تريدون أن تبخلوني؛ فوالله لو أفاء الله عليكم مثل شجر تهامة نعماً، لقسمته بينكم ولا تجدونى بخيلاً، ولا جباناً، ولا كذاباً. فقالوا: إنما تعلق بك سمره فخلصوه» (٣٩٨٦).

وأخبرنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادي، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن الحسن قاضي حلب، قال: حدثنا المسيب بن واضح، قال: حدثنا أبو إسحاق عن سفيان، عن عبدالرحمن بن عياش، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة بن الصامت قال: أخذ رسول الله ﷺ يوم حنين وبرة من جنب بعير، فقال: أيها الناس، إنه لا يحل لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم.

قال أبو عمر: عبدالرحمن بن عياش، وقع عنده في أصل كتابه، وإنما هو عبدالرحمن ابن الحارث بن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة. روى هذا الحديث عن سليمان بن موسى الأشدق، عن مكحول، عن أبي سلام الحبشي، عن أبي أمامة الباهلي، عن عبادة ابن الصامت، قال: «أخذ رسول الله ﷺ يوم حنين وبرة من جنب بعير، ثم قال: أيها الناس إنه لا يحل لي من هذا الذي أفاء الله عليكم، قدر هذه البرة إلا الخمس، والخمس مردود عليكم؛ فأدوا الخيط والمخييط، وإياكم والغلول، فإنه عار على أهله يوم القيامة؛ وعليكم بالجهاد، فإنه باب من أبواب الجنة، يذهب الله به الغم والهم. قال: وكان رسول الله ﷺ يكره الأنفال ويقول: ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم» (٣٩٨٧). هكذا ذكره علي بن المديني، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن سليمان بن موسى، بإسناده.

= ١٨٤/٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والبيهقي بالدلائل ١٩٦/٥ عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده. وذكره بالكنز برقم ١٠٩٦٩ وعزاه السيوطي لأحمد والنسائي عن ابن عمر.

(٣٩٨٦) أخرجه الطبراني الكبير ٢٢٠/١١ عن ابن عباس.

(٣٩٨٧) أخرجه أحمد ٣١٩/٥ عن عبادة بن الصامت. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٢٥/٣ وعزاه للحاكم عن عبادة بن الصامت.

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد ابن مسلم، قال: حدثنا أبو العلاء سمع أبا سلام الأسود يقول: سمعت عمرو بن عبسة يقول: «صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم، فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: لا يحل لي من غنائمكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم» (٣٩٨٨).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثنا أخى عن سليمان بن بلال، عن محمد ابن أبي عتيق وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم، قال: أخبرني جبير بن مطعم «أنه بينما هو يسير مع رسول الله ﷺ ومعه الناس - مقفلة من حنين - اختلف عليه الأعراب فسألوه حتى اضطروه إلى سمره فخطفت رداءه، فوقف رسول الله ﷺ، فقال: أعطوني ردائي، لو كان لي عدد هذا العضاء نعما، لقسمته بينكم، ثم لا تجدونني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا» (٣٩٨٩).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سلمة بن شبيب، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، وقال رسول الله ﷺ: «ما أوتيكم من شيء ولا أمنعكموه، إن أنا إلا خازن أضع حيث أمرت» (٣٩٩٠).

* * *

(٣٩٨٨) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٥٥ ج ٢/٨٢ كتاب الجهاد باب الإمام يستأثر بشيء عن أبا سلام الأسود، والبيهقي بالكبرى ٣٣٩/٦ عمرو بن عبسة. وذكره بالكنز برقم ١٠٩٦٧ وعزاه لأبي داود عن عمرو بن عبسة.

(٣٩٨٩) أخرجه البخاري ج ٤/٢٠٣ كتاب الجهاد باب ما كان النبي يعطى عن جبير بن مطعم. وأحمد ٨٢/٤ عن جبير بن مطعم. والطبراني الكبير ١٣٥/٢ عن جبير بن مطعم. وذكره الزبيدي بالإتحاف ١٤٠/٧ وعزاه للبخاري عن جبير بن مطعم.

(٣٩٩٠) أخرجه أبو داود برقم ٢٩٤٩ ج ٣/١٣٦ كتاب الخراج باب فيما يلزم الإمام عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٦٧١١، وعزاه السيوطي لأحمد، وأبو داود عن أبي هريرة. وأخرجه البغوي بشرح السنة ٩٦/١١ عن أبي هريرة.

٤٥٥ - حديث حاد وثلاثون ليحيى بن سعيد: يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان أربعة أحاديث:

مالك عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن زيد بن خالد الجهنى، قال: «توفى رجل يوم خير، وأنهم ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فزعم زيد أنه قال رسول الله ﷺ، قال: صلوا على صاحبكم، فتغيرت وجوه الناس لذلك؛ فزعم زيد أن رسول الله ﷺ، قال: إن صاحبكم قد غل في سبيل الله، قال: ففتحننا متاعه، فوجدنا خرزات من خرز يهود ما تساوين درهمين» (٤٠٠).

هكذا فى كتاب يحيى وروايته: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى ابن حبان، أن زيد بن خالد لم يقل عن أبى عمرة، ولا عن ابن أبى عمرة، وهو غلط منه، وسقط من كتابه ذكر أبى عمرة، واختلف أصحاب مالك فى أبى عمرة، أو ابن أبى عمرة فى هذا الحديث أيضا: فقال القعنبي وابن القاسم ومعن بن عيسى وأبو المصعب وسعيد بن عفير، وأكثر النسخ عن ابن بكير كلهم، قالوا: فى هذا الحديث عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن أبى عمرة، أن زيد بن خالد الجهنى، قال: توفى رجل، فذكروا الحديث.

وقال ابن وهب ومصعب الزبيرى، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبى عمرة، عن زيد بن خالد، وابن وهب يقول فى حديث: ألا أخبركم بخير الشهداء.

مالك عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن ابن أبى عمرة، وسماه عبد الرحمن؛ واختلف أصحاب مالك عن مالك فى إسناد حديث عبد الله بن أبى بكر هذا، وأكثر من اختلافهم عنه فى إسناده يحيى بن سعيد هذا، وقد ذكرنا ذلك فى باب عبد الله بن أبى بكر.

وروى ابن جريج وحماد بن زيد وابن عيينة، عن يحيى بن سعيد هذا الحديث، فقالوا (٤٠٥) أخرجه أبو داود برقم ٢٧١٠ ج ٣/٦٨ كتاب الجهاد باب تعظيم الغلول عن زيد بن خالد الجهنى. والنسائى ٤/٦٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على من غل عن زيد بن خالد. وأحمد ٤/١١٤ عن زيد بن خالد الجهنى. والبيهقى بالكبرى ٩/١٠١ عن زيد بن خالد الجهنى. والحاكم بالمستدرک ٢/١٢٧ عن زيد بن خالد الجهنى. والطبرانى الكبير ٥/٢٦٢. عن زيد بن خالد الجهنى. والبيهقى بالدلائل ٤/٢٥٥ عن زيد بن خالد الجهنى. والبيهقى بالدلائل ٤/٢٥٥ عن زيد بن خالد الجهنى. والطحاوى بالمشكل ١/١٦ عن زيد بن خالد الجهنى.

فيه: عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة، كما قال ابن وهب ومصعب، وقالت فيه طائفة: عن ابن أبي عمرة، وكان عند أكثر شيوخنا في الموطأ عن يحيى في هذا الحديث: توفي رجل يوم حنين، وهو وهم، وإنما هو يوم خيبر، وعلى ذلك جماعة الرواة، وهو الصحيح، والدليل على صحته قوله: فوجدنا خرزات من خرزات يهود، ولم يكن بحنين يهود، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: صلوا على صاحبكم، فإن ذلك كان كالتشديد بغير الميت من أجل أن الميت قد غل لينتهي الناس عن الغلول، لما رأوا من ترك رسول الله ﷺ الصلاة على من غل، وكانت صلاته على من صلى عليه رحمة، فلهذا لم يصل عليه عقوبة له وتشديدا لغيره، والله أعلم.

وفي قوله: صلوا على صاحبكم، دليل على أن الذنوب لا تخرج المذنب عن الإيمان، لأنه لو كفر بغلوله - كما زعمت الخوارج - لم يكن ليأمر بالصلاة عليه، فإن الكافر والمشرک لا يصلى عليه المسلمون، لا أهل الفضل ولا غيرهم؛ ويجوز أن يكون رسول الله ﷺ علم أن ذلك الميت قد كان غل بوحى من الله، ويجوز بغير ذلك، والله أعلم.

وقد ذكرنا أحكام الغلول وعقوبة الغال، وما للعلماء في ذلك كله، ممهدا في باب ثور بن زيد من هذا الكتاب، والحمد لله وبه التوفيق.

٤٥٦ - حديث تاسع وأربعون ليحيى بن سعيد، يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة:

مالك عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكنانى، «أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أتى الناس في قبائلهم يدعو لهم، وأنه ترك قبيلة من القبائل؛ قال: وإن القبيلة وجدوا في برذعة رجل منهم عقد جزع غلولا، فأتاهم رسول الله ﷺ فكبر عليهم كما يكبر على الميت» (٤٠٠٦).

هذا الحديث لا أعلمه في حفظى أنه روى مسندا بوجه من الوجوه، والله أعلم.

(٤٠٠٦) قال الباجى في شرحه للموطأ: الحكمة من تكبير النبى على القبيلة كما يكبر على الميت فيها رجل غل عقد جزع أن ذلك يحتمل أن يكون للزجر عن الغلول، ويحتمل أن يكون المراد من غل غدا كالموتى، لا يتتهون عن النكر وقد قال الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ ويحتمل أنهم صاروا بمنزلة الموتى. انظر كتاب المتقى شرح الموطأ لأبى الوليد الباجى سليمان بن خلف. ط. السعادة ج ٣/٢٠١.

وأما تركه الدعاء للقوم الذين وجد عند بعضهم الغلول، فعلى وجه العقوبة والتشديد والإعلام بعظيم ما جنوه؛ وقد مضى القول فى عقوبة الغال وما للعلماء فى ذلك من المذاهب فى باب ثور بن زيد من هذا الكتاب، وهذا الحديث عندى لا يوجب حكماً، لأنه منقطع عمن لا يعرف بكبير علم، وليس مثل هذا مما يحتاج به لأن عبداً لله بن المغيرة هذا مجهول، قوم يقولون فيه: عبداً لله بن المغيرة بن أبى بردة.

وقوم يقولون: المغيرة بن عبداً لله بن أبى بردة؛ وأما تكبيره عليهم، فالله أعلم به؛ وجملة القول أن هذا حديث لا يحتاج بمثله، فلا وجه للاشتغال بتخريج معانيه.

وقد رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الخير، عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ خرج يوماً، فصلى على أهل أحد صلاته على الميتة، وليس هذا من حديث هذا الباب فى شيء، والله أعلم.

وروى مالك عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه عن عبداً لله بن عباس، أنه قال: ما ظهر الغلول فى قوم قط إلا ألقى فى قلوبهم الرعب، ولا فشا الزنا فى قوم قط إلا كثر فيهم الموت؛ ولا نقص قوم المكيال والميزان، إلا قطع عنهم الرزق؛ ولا حكم قوم بغير الحق، إلا فشا فيهم الدم؛ ولا ختر قوم بالعهد، إلا سلط عليهم العدو.

قال أبو عمر: وهذا حديث قد رويناه متصلاً عن ابن عباس، ومثله - والله أعلم - لا يكون رأياً أبداً.

حدثنا أحمد بن إبراهيم ومحمد بن عبداً لله بن حكم، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي القاضى بالبصرة، قال: حدثنا محمد ابن كثير، وأبو الوليد جميعاً، عن شعبة، قال: أخبرنى الحكم، عن الحسن بن مسلم، عن ابن عباس، قال: ما ظهر البغى فى قوم قط إلا ظهر فيهم الموتان، ولا ظهر البخس فى الميزان فى قوم إلا ابتلوا بالسنة، ولا ظهر نقض العهد فى قوم إلا أديل منهم عدوهم.

٤٥٧ - ثور بن زيد الدبلى:

هو من أهل المدينة صدوق، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال وأبو أويس والدراوردى. لم يتهمة أحد بالكذب، وكان ينسب إلى رأى الخوارج والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك.

قال أحمد بن حنبل: هو صالح الحديث، وقد روى عنه مالك.

قال أبو عمر: كأنه يقول حسبك برواية مالك عنه، وتوفى ثور بن زيد هذا سنة

خمس وثلاثين ومائة لا يختلفون في ذلك وذكر الحسن بن علي الحلواني، عن علي بن المديني، قال: كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأييه، وأما الحديث فإنه ثقة.

قال أبو عمر: لما لك عنه في الموطأ من حديث النبي ﷺ، أربعة أحاديث، أحدها مسند متصل والثلاثة منقطعة، يشركه في أحد الثلاثة حميد بن قيس.

قال البخاري: يسمع ثور بن زيد الأيلي المدني، من عكرمة وأبى الغيث.

قال أبو عمر: أبو الغيث، مولى ابن مطيع، يسمى سالما، وهو مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود، القرشي، العدوي، أحد بني عدى بن كعب.

حديث أول لثور بن زيد مسند:

مالك عن ثور بن زيد الديلي، عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة، أنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ، عام خير، فلم نغنم ذهبا ولا ورقا، إلا الأموال والثياب والمتاع، قال: فأهدى رفاعة بن زيد، لرسول الله ﷺ، غلاما أسود، يقال له: مدعم، فوجه رسول الله ﷺ، إلى وادي القرى، حتى إذا كانوا بوادي القرى، بينما مدعم يحط رحل رسول الله ﷺ، إذ جاءه سهم عائر، فأصابه فقتله، فقال الناس: هنيئا له الجنة، فقال رسول الله ﷺ، كلا والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذ يوم خير من المغانم لم تصبها المقاسم، لتشتعل عليه نارا، قال: فلما سمع الناس ذلك، جاء رجل بشراك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: شراك أو شراكان من نار» (٤٠٠٧).

هكذا قال يحيى، خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خير، وتابعه على ذلك عن مالك قوم، منهم: الشافعي وابن القاسم والقعنبى، وقال جماعة من الرواة عن مالك في هذا الحديث: خرجنا مع رسول الله ﷺ، عام حنين، والله أعلم بالصواب، وقال يحيى: إلا الأموال الثياب والمتاع، وتابعه قوم، وقال ابن القاسم: إلا الأموال والثياب والمتاع. وكذلك قال الشافعي، وقال القعنبى: فلم نغنم ذهبا ولا ورقا إلا الثياب والمتاع والأموال.

وروى هذا الحديث أبو إسحاق الفزاري عن مالك، قال: حدثني ثور بن زيد، قال:

(٤٠٠٧) أخرجه البخاري ج٨/٢٥٨ كتاب القدر باب من نذر أن يصوم أياما إلخ عن أبي هريرة. ومسلم ج١/١٠٨ كتاب الإيمان باب حديث ١٨٣ عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٢٧١١ ج٣/٦٨ كتاب الجهاد باب تعظيم الغلول عن أبي هريرة. والنسائي ٢٤/٧ كتاب الإيمان باب هل تدخل الأرضون عن أبي هريرة. والبغوي بشرح السنة ١١٦/١١ عن أبي هريرة.

حدثني سالم مولى ابن مطيع، أنه سمع أبا هريرة، يقول: افتتحنا خير فلم نغنم ذهباً ولا فضة إنما غنمنا الإبل والبقر والمتاع والخوائط، فجود أبو إسحاق مع جلالته إسناد هذا الحديث، بسماع بعضهم من بعض، وقضى بإنها خير لا حنين ورفع الإشكال.

ففى هذا الحديث أن بعض العرب، وهى دوس، لا تسمى العين مالا، وإنما الأموال عندهم، الثياب والمتاع والعروض، وعند غيرهم المال الصامت من الذهب والورق، وذكر ابن الأنبارى عن أحمد بن يحيى النحوى، قال: ما قصر عن بلوغ ما يجب فيه الزكاة من الذهب والورق والماشية فليس بمال، وأنشد:

والله ما بلغت بى قط ماشية حد الزكاة ولا إبل ولا مال
قال وأنشد أحمد بن يحيى أيضا:

ملأت يدى من الدنيا مرارا فما طمع العواذل فى اقتصادى
ولا وجبت على زكاة مال وهل تجب الزكاة على جواد
وهذان البيتان أنشدتهما الزبير بن بكار، عن محمد بن عيسى لفليح بن إسماعيل.

قال أبو عمر: المعروف من كلام العرب أن كل ما تمول وتملك فهو مال، ألا ترى إلى قول أبى قتادة السلمى فابتعت، يعنى بسلب القتل الذى قتلته يوم حنين، مخرفا فى بنى سلمة، فإنه لأول مال تأثله فى الإسلام، وقال الله عز وجل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾. واجمعوا أن العين مما تؤخذ منه الصدقة، وأن الثياب والمتاع لا يؤخذ منها الصدقة، إلا فى قول من رأى زكاة العروض للمدير التاجر، نص له فى عامة شىء من العين، أو لم ينص، وقال عليه السلام: «يقول ابن آدم مالى مالى، وإنما له من ماله ما أكل فأفنى أو تصدق فأمضى، أو لبس فأبلى» (٤٠٠٨).

وهذا أبين من أن يحتاج فيه إلى استشهاد، فمن حلف بصدقة ماله، فذلك على كل نوع من ماله، سواء كان مما تجب فيه الزكاة، أو لم يكن، إلا ينوى شيئا بعينه، فيكون على ما نوى، ولا معنى لقول من قال: إن ذلك على أموال الزكوات لأن العلم محيط، واللسان شاهد، فى أن ما تملك وتمول، يسمى مالا، وسنذكر اختلاف العلماء فيما حلف بصدقة ماله فى باب عثمان من هذا الكتاب، إن شاء الله.

أخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد،

(٤٠٠٨) أخرجه مسلم ج٤/٢٢٧٣ كتاب الزهد عن مطرف عن أبيه. والنسائي ج٦/٢٣٧ كتاب الوصايا باب ١ عن مطرف عن أبيه. والترمذى برقم ٢٣٤٢/ج٤ كتاب الزهد عن مطرف عن أبيه. وأحمد ٤/٢٤ عن مطرف بن عبد الله عن أبيه. وذكره بالكنز برقم ١٦٠٤٦ وعزاه السيوطى لأحمد، ومسلم وابن حبان عن عبد الله بن الشخير.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي الموت، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قالوا: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أبو عبيد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر، فقالوا: إنا أصبنا أموالاً، وخيلاً ورقيقاً، نحب أن يكون لنا منها زكاة، وذكر الحديث وفيه إباحة قبول الهدية للخليفة، إلا أن ذلك لا يجوز لغير النبي ﷺ، إذا كان منه قبولها على جهة الاستبداد بها، دون رعيته، وروى حبيب، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية، ويثبت عليها، وهذا الحديث وإن كان إسناده غير صحيح، لتفرد حبيب به عن مالك، فإن قبول رسول الله ﷺ الهدايا أشهر وأعرف وأكثر من أن تخصي الآثار في ذلك، لكنه كان ﷺ مخصوصاً بما أفاء الله عليه، من غير قتال، من أموال الكفار، أن يكون له خاصة، دون سائر الناس. ومن بعده من الأئمة، حكمه في ذلك خلاف حكمه، لأن ذلك لا يكون له خاصة، دون المسلمين بإجماع، لأنه فيء، وفي حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثية، ما يدل على أن العامل، لا يجوز له أن يستأثر بهدية أهديت إليه، بسبب ولايته، لأنها للمسلمين.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ، رجلاً من الأزد، يقال له: ابن اللثية، فلما قدم، قال: هذا لكم، وهذا أهدي إليّ، فقام النبي ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «ما بال عامل أبعثه، فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي إليّ، أفلا قعد في بيت أبيه، أو بيت أمه، حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفس محمد بيده، لا ينال أحد منكم شيئاً، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار أو شاة تبصر، ثم رفع يديه، حتى رأينا عفرتي إبطيه، ثم قال: اللهم هل بلغت» (٤٠٠٩).

ورواه هشام بن عروة وأبو الزناد، عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد الساعدي، عن النبي ﷺ، مثله بمعناه.

وروى وكيع وغيره، عن الأعمش، عن شقيق، قال: كان رسول الله ﷺ، قد استعمل معاذ بن جبل على اليمن، فلما استخلف أبو بكر، بعث عمر على الموسم في

تلك السنة، وقدم معاذ من اليمن برقيق، فلقي عمر بعرفة، فقال له عمر: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء لأبى بكر وهؤلاء لى، فقال له عمر: أرى أن تأتى بهم إلى أبى بكر فتدفعهم إليه، فإن سلمهم لك، وإلا فهو أحق بهم، فقال: وما لى أذفع رقيقى إلى أبى بكر، لا أعطيه هديتى، فانصرف بهم إلى منزله، فلما كان من الغد جاء إلى عمر، فقال: يا ابن الخطاب، لقد رأيتنى الليلة، أشرف على نار، قد أوقدت فأكاد أتقحمها، وأهوى فيها، وأنت أخذ بحجزتى، ولا أرانى إلا مطيعك، قال: فذهب إلى أبى بكر، فقال: هؤلاء لك وهؤلاء أهدوا لى، قال: فأنا قد سلمنا لك هديتك، فرجع معاذ إلى منزله، فصلى فإذا هم خلفه يصلون، قال: ما بالكم؟ قالوا: نصلى، قال: لمن؟ قالوا: لله، قال: فاذهبوا فأنتم لله، فأعتقهم.

وذكر يعقوب بن شيبه، قال: حدثنا محمد بن يحيى النيسابورى، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهرى، عن ابن لكعب بن مالك، قال: «بعث رسول الله ﷺ معاذاً، إلى اليمن أميراً وكان أول من تجر فى مال الله، فمكث حتى أصاب مالا، وقبض رسول الله ﷺ، ثم قدم معاذ» (٤٠١٠).

فقال عمر لأبى بكر: أرسل إلى هذا الرجل، فدع له ما يعيش به، وخذ سائرته منه، فقال أبو بكر: إنما بعثه رسول الله ﷺ ليحببه، ولست بأخذ منه شيئاً، إلا أن يعطينى، وفى قوله فى هذا الحديث: إلا جاء به يوم القيامة، يحمله على عنقه، دليل على أنه غلول، حرام نار، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٤٠١١).

وقال النبى ﷺ: «هدايا الأمراء غلول» (٤٠١٢). ومن ذلك قوله ﷺ فى حديث ثور بن زيد هذا: «إن الشملة التى أخذ يوم خيبر من المغام، لم تصبها المقاسم، لتشتعل عليه ناراً» (٤٠١٣). فكل من غل شيئاً فى سبيل الله، أو خان شيئاً من مال الله، جاء به يوم القيامة، إن شاء الله. والغلول من حقوق الآدميين، ولا بد فيه من القصاص بالحسنات والسيئات ثم صاحبه فى المشيئة، وسنذكر ما للعلماء فى عقوبة الغال، بعد هذا فى هذا الباب، إن شاء الله.

(٤٠١٠) أخرجه عبدالرزاق بلفظه برقم ١٩٢٦٨ ج ١٠/٣٣٠ عن مسروق بن الأجدع.

(٤٠١١) آل عمران ١٦١.

(٤٠١٢) أخرجه البيهقى بالسنن الكبرى ٣٨/١٠ وابن عدى بالكامل ١٧٣/١ عن أبى هريرة وعروة. وذكره مجمع الزوائد ١٥١/٤ وعزاه للطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة.

(٤٠١٣) أخرجه النسائى كتاب الإيمان باب ٣٨ عن أبى هريرة. وأبو داود كتاب الجهاد باب ١٤٢ رقم ٦٨/٢٧١١ باب تعظيم الغلول عن أبى هريرة. وابن سعد ٤٩٨/١ عن أبى هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٠٠/٩ عن أبى هريرة. وأبو عوانة ٥٠/١ عن أبى هريرة.

وذكر سنيد عن مبشر، عن صفوان بن عمرو، عن حبيب بن عبيد، عن عوف بن مالك، أن حبيب بن مسلمة، أتى برجل قد غل، ومعه غلوله، فوجد الناس من ذلك، وكان أول غلول رأوه في غزوهم بالشام، فقام عوف بن مالك في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إياكم ومالا كفارة له من الذنوب، إن الرجل ليزني، ثم يتوب فيتوب الله عليه، وإن الرجل ليسرق ثم يتوب فيتوب الله عليه، وإنهما لذنبان، لا كفارة لهما: صاحب الغلول وأكل الربا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فلا كفارة لصاحب الغلول حتى يأتي الله به يوم القيامة، وأكل الربا يبعثه الله يوم القيامة مختنقا، يختنق.

قال سنيد: وحدثنا عبدة بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جابر ابن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «هدايا الأمراء غلول».

حدثنا سعيد، حدثنا قاسم، حدثنا محمد، حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: «قام رسول الله ﷺ فينا خطيبا، فذكر الغلول، فعظمه وعظم أمره، ثم قال: يا أيها الناس، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته بعير له رغاء، فيقول: يا رسول الله، أغثنى فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها نغاء، يقول: يا رسول الله، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته بقرة لها خوار، يقول: يا رسول الله، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد بلغتك، ولا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته رقاع تحفق، يقول: يا رسول الله، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد بلغتك، ولا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامت، يقول: يا رسول الله ﷺ، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد بلغتك، ولا ألفين أحدكم على رقبته نفس لها صياح، فيقول: يا رسول الله، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد بلغتك» (٤٠١٤). فهذا ما في الغلول وقد يدخل فيه منع الزكوات، لأنها من حقوق المسلمين أيضا بالمعنى، والله أعلم.

وأما النص في هدايا المشركين، فروة قتادة عن يزيد بن الشخير، عن عياض بن حماد، أن رسول الله ﷺ نهى عن زبد المشركين، يعنى هداياهم ورفدهم.

(٤٠١٤) أخرجه البخارى ج٤/١٧٠ كتاب الجهاد والسير باب الغلول عن أبي هريرة. ومسلم كتاب الإمارة برقم ١٤٦١/٢٤ ج٣ كتاب الإمارة باب غلظ تحريم الغلول عن أبي هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ١٠١/٩ عن أبي هريرة. وابن أبي شيبه ٤٩٣/١٢ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٥٧٩٢ وعزاه للبخارى ومسلم وأحمد وأبي هريرة.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: أخبرنا عمرو بن مرزوق، قال: أخبرنا عمران القطان، عن قتادة، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن عياض بن حماد، قال: أهديت لرسول الله ﷺ ناقة، أو قال هدية، فقال: أسلبة قلت: لا، قال: «إنى نهيت عن زبد المشركين» (٤٠١٥).

أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يوسف بن عدي، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن يونس ومعمار، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن مالك، عن عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، قال: قدمت على النبي ﷺ بهدية، فقال: «أنا لن نقبل هدية مشرك» (٤٠١٦).

واختلف العلماء في معنى هذين الحديثين، فقال منهم قائلون: فيهما النسخ لما كان عليه رسول الله ﷺ، من قبول الهدية من أهل الشرك مثل أكيد ردومة وفروة بن نفثة والمقوقس وغيرهم.

وقال آخرون: ليس فيهما ناسخ ولا منسوخ والمعنى فيهما أنه كان لا يقبل هدية من يطعم بالظهور عليه وأخذ بلده أو دخوله في الإسلام. فعن مثل هذا نهى أن يقبل هديته ويهادنه ويقره على دينه مع قدرته عليه، أو طمعه في هدايته، لأن قبول هديته حملا على الكف عنه، وقد أمر أن يقاتل الكفار حتى يقولوا: لا إله إلا الله.

وقال آخرون: كان مخيرا في قبول هديتهم وترك قبولها، لأنه كان من خلقه ﷺ أن يثيب على الهدية بأحسن منها؛ فلذلك لم يقبل هدية مشرك ليلا يثيبه بأفضل منها، والله أعلم.

أخبرنا علي بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سلام البغدادي، قال: حدثنا داود بن رشيد، قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سلام البغدادي، قال: حدثنا دواد بن رشيد، قال: حدثنا

(٤٠١٥) أخرجه أبو داود كتاب الخراج باب ٣٥ ١٧٠/٣١ كتاب الخراج عن عياض بن حماد. والترمذي برقم ١٥٧٧ ج ٤٠/١٤٠ كتاب السير باب كراهية هدايا المشركين عن عياض بن حماد. وأبو داود الطيالسي كذا بالمنحة برقم ١٤١٧ ج ٢/٢٨٠ كتاب الهدية والهبة عن عياض بن حماد. والطبراني الكبير ٣٦٤/١٧ عن عياض بن حماد. وأحمد ١٦٢/٤ عن عياض بن حماد. وابن أبي شيبة ٤٦٩/١٢ عن عياض بن حماد.

(٤٠١٦) أخرجه أحمد ٤٠٣/٣ عن حكيم بن حزام. وابن سعد ج ٤٠/٦٥ عن المغيرة.

عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها» (٤٠١٧). وقد قيل: أنه إنما ترك ذلك تنزهاً، ونهى عن زبد المشركين لما في التهادى والزبد من التحاب وتلين القلوب، والله عز وجل يقول: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (٤٠١٨) الآية. والله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ بقوله ذلك. وقد قبل ﷺ هدية قوم من المشركين وأجاز قبولها جماعة من الفقهاء على وجوه نذكر منها ما حضر ذكره، إن شاء الله.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قراءة منى عليه أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثنا محبوب بن موسى وقرأت عليه أيضاً أن قاسم بن أصبغ حدثهم. قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا عبدالملك بن حبيب المصيصي، قالاً جميعاً: حدثنا أبو إسحاق الفزاري، قال: قلت للأوزاعي: رأيت لو أن صاحب الروم أهدى إلى أمير المؤمنين هدية أترى بأساً أن يقبلها، قال: لا أرى بذلك بأساً، قلت: فما حالها إذا قبلها، قال: تكون بين المسلمين، قلت: وما وجه ذلك، قال: أليس إنما أهداها له لأنه وإلى عهد المسلمين، لا يكون أحق بها منهم ويكافيه بمثلها من بيت مال المسلمين، قلت للأوزاعي: فلو أن صاحب الباب أهدى له صاحب العدو هدية أو صاحب ملطية أيقبلها أحب إليك أو يردها؟ قال: يردها أحب إليّ، فإن قبلها فهي بين المسلمين ويكافيه بمثلها. قلت: فصاحب الصائفة إذا دخل فأهدى له صاحب الروم هدية، قال: تكون بين ذلك الجيش، فما كان من طعام قسمه بينهم، وما كان سوى ذلك جعله في غنائم المسلمين.

قال أبو عمر: ليس أحد من أئمة الفقهاء زعموا أعلم بمسائل الجهاد من الأوزاعي، وقوله هذا هو قولنا.

وروى عيسى عن ابن القاسم في الإمام يكون في أرض العدو فيهدى له العدو أتكون له خالصة أم للجيش؟ قال: لا أراها لجماعة الجيش، قال: لأنه إنما أهداها خوفاً

(٤٠١٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٥١/٦ عن هشام بن عروة مرسلاً. وأخرجه البخاري جـ ٣/٣١٢ كتاب الهبة باب المكافأة في الهبة عن عائشة. وأبو داود عن عائشة برقم ٣٥٣٦ جـ ٣/٢٨٩ كتاب البيوع باب قبول الهدايا عن عائشة. والترمذي برقم ١٩٥٣ جـ ٤/٣٣٨ كتاب البر والصلة باب قبول الهدية عن عائشة. وأحمد ٩٠/٦ عن عائشة. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٨٠/٦ عن عائشة. وابن أبي شيبة ٥٥١/٦ عن هشام بن عروة. والبعغوي بشرح السنة ١٠٥/٦ عن عائشة.

إلا أن يعلم أن ذلك إنما هو من قبل قرابة أو مكافأة فأراه له خالصا، قيل: فالرجل من أهل الجيش تأتبه الهدية؟ قال: هذه له خالصة لا شك فيه مثل أن يكون له قريب أو صديق فيهدى له فهو له خالص.

وقال الربيع عن الشافعي: في كتاب الزكاة إذا أهدى واحد من القوم للوالى هدية، فإن كانت لشيء نال منه حقا أو باطلا فحرام على الوالى أخذها، لأنه حرام عليه أن يستجعل على الحق وقد ألزمه الله ذلك، وحرام عليه أن يأخذ لهم باطلا، والجعل عليه حرام. قال: وإن أهدى إليه أحد من أهل ولايته على غير هذين المعنيين تفضلا أو تشكرا بحسن كان منه فى العامة فلا يقبل، وإن قبلها كانت فى الصدقات، ولا يسعه عندي غيره، إلا أن يكافيه من ماله بقدر ما يسعه به أن يتمولها. قال: وإن أهديت هدية إلى رجل ليس بذى سلطان شكرا على حسن كان منه فأحب إلى أن لا يقبلها، ولا تحرم عليه عندي إن قبلها وأخذها، وأحب إلى أن يدع قبولها، ولا يأخذها على الحسن مكافأة هذا كله هو المشهور من قول الشافعي فى كتبه الظاهرة عند أصحابه.

وقد روى عنه أن الحاكم إذا أهديت إليه هدية من أجل حكمه، فحكم بالحق على وجهه لم تحرم عليه.

وأما العراقيون، فقال أبى يوسف: ما أهدى ملك الروم إلى أمير الجيش فهو له خاصة، وكذلك ما يعطى الرسول.

قال أبو عمر: احتج بعض من ذهب هذا المذهب، وقال: إن الهدية تكون ملكا للمهدى وإن كان واليا، ولا تكون فيئا. احتج بإجماعهم على أن للإمام أن لا يقبل هدية الكفار. قالوا: ولو كانت فيئا لما كان له أن لا يقبلها ويردها على الحربين.

قال أبو عمر: هذا لاحجة فيه، لأن تخييرهم الإمام فى قبول هدية الكفار إنما هو من أجل إنه إن قبلها كان عليه أن يكافى عليها من بيت المال، لا أنها لا تكون فيئا. وإذا كان عليه أن يثيب عليها كان مخيرا فى قبولها، ومعلوم أنه إنما أهديت إليه بسبب ولايته، فاستحال أن تكون له دون المسلمين. والحجة فى هذا عندى حديث أبى حميد الساعدى فى قصة ابن اللتبية.

أخبرنا خلف بن سعيد، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا عبدالرزاق وعبد الملك بن الصباح، عن الثورى، عن أبان، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال: «الهدايا للأمراء غلول».

وبه عن عبدالرزاق وعبدالمالك، جميعا، عن الثوري، عن عاصم، عن زر بن حبیش، قال: قال ابن مسعود: «الرشوة في الدين سحت» (٤٠١٩).

قال سفيان: يعني في الحكم.

وبه عن عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، قال: جمع اليهود لابن رواحه حين خرص عليهم حليا من حلى نسائهم، فأهدوه له، فقال: هذه الرشوة سحت وإننا لا نأكلها.

وذكر وكيع عن معاذ بن العلاء أخى أبى عمرو بن العلاء، عن أبيه، عن جده، قال: خطبنا على بالكوفة وبيده قارورة وعليه سراويل ونعلان، فقال: ما أصبت منذ دخلتها غير هذه القارورة أهداها لى دهقان.

وعن أبى البختري، عن على بن ربيعة، أن عليا استعمل رجلا، فلما جاء، قال: يا أمير المؤمنين، أنه أهدى لى فى عملى أشياء، وقد أتيت بها، فإن كان حلالا أخذته وإلا جئت بك به، فجاء به فقبضه على رضى الله عنه وقال إنى أحسبه كان غلولا.

وأما هدية غير الكفار إلى من لم تكن له ولاية، فمأخوذة من قول رسول الله ﷺ «أجيبوا الداعى ولا تردوا الهدية» (٤٠٢٠). وقال ﷺ: «ما أتاك من غير مسألة فكله وتموله» (٤٠٢١). وهذا إذا لم تكن الهدية على شرط أداء حق قد وجب عليه، كالشهادة ونحوها، فإن كانت كذلك فهي سحت ورشوة. وشر من ذلك الأخذ على الباطل، وبالله التوفيق.

قرأت على أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن، أن محمد بن معاوية حدثهم، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفى، قال: حدثنا الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا

(٤٠١٩) أخرجه ابن أبى شبة ٥٤٥/٦ عن إبراهيم.

(٤٠٢٠) أخرجه أحمد ٤٠٤/١ عن ابن مسعود. والبخارى بالأدب المفرد برقم ١٥٧ جـ ١/٢٤٦.

وأبو نعيم بالحلية ١٢٨/٧ عن عبدالله بن مسعود.

(٤٠٢١) أخرجه البخارى جـ ١٢٣/٩ كتاب الأحكام باب أبى بكر وعمر عن عمر بن الخطاب.

ومسلم كتاب الزكاة برقم ١١٠ جـ ٧٢٣/٣ كتاب الزكاة باب إباحة الأخذ لمن أعطى من

غير مسألة عن عمر بن الخطاب. والنسائى كتاب الزكاة باب ٩٢ جـ ١٠٣/٥ كتاب

الزكاة عن عمر بن الخطاب. وأحمد ١٧/١ عن عمر بن الخطاب. والبيهقى ١٩٨/٤ عن

عمر بن الخطاب. وابن خزيمة برقم ٢٣٦٥ جـ ٤ عن عمر بن الخطاب. والطحاوى بمعانى

الآثار ٢٢/٢ عن عمر بن الخطاب.

إسماعيل بن عياش، عن عمرو بن مهاجر، قال: انتهى عمر بن عبدالعزيز تفاحا، فقال: لو كان عندنا شيء من تفاح فإنه طيب الريح طيب الطعم، فقام رجل من أهل بيته فأهدى إليه تفاحا، فلما جاء به الرسول، قال عمر بن عبدالعزيز: ما أطيب ريحه وطعمه، يا غلام، أرجعه وأقرأ فلانا السلام، وقل له: هديتك قد وقعت عندنا بحيث تحب. قال عمرو بن مهاجر: فقلت: يا أمير المؤمنين، ابن عمك ورجل من أهل بيتك وقد بلغك أن رسول الله ﷺ كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة، فقال: «إن الهدية كانت للنبي ﷺ هدية وهي لنا اليوم رشوة» (٤٠٢٢).

قال أبو عمر: كان عمر رضى الله عنه فى حين هذا الخبر خليفة، وقد تقدم القول فيما للخلفاء والأمراء وسائر الولاة من الحكم فى الهدية، ويحتمل أن يكون ذلك الرجل من أهل بيته، قد علم فى كسبه شيئا أوجب التنزه عن هديته.

وأما قوله فى الحديث: شرك أو شراكا من نار. وقوله فى حديث عمرو بن شعيب: أدوا الخيط والمخييط. فيدل على أن القليل والكثير لا يحل لأحد أخذه فى الغزو قبل المقاسم، إلا ما أجمعوا عليه من أكل الطعام فى أرض العدو، من الاحتطاب والاصطياد، وهذا أولى ما قيل به فى هذا الباب، وما خالفه مما جاء عن بعض أصحابنا وغيرهم فليس بشيء، لأن عموم قول الله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَن مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٤٠٢٣). يوجب أن يكون الجميع غنيمة، خمسها لمن سمي الله، وأربعة أحماسها لمن شهد القتال، من البالغين الأحرار الذكور، فلا يحل لأحد منها شيء إلا سهمه الذى يقع له فى المقاسم بعد إخراج الخمس المذكور، إلا أن الطعام خرج بدليل إخراج رسول الله ﷺ له عن جملة ذلك. فمن ذلك حديث عبد الله بن مغفل فى الجراب الشحم، وحديث عتبة بن غزوان فى السفينة المملوءة بالجوز، وحديث ابن أبى أوفى «كنا مع رسول الله ﷺ بخيبر يأتى أحدنا إلى الطعام من الغنيمة فيأخذ منه حاجته» (٤٠٢٤). وأجمع العلماء على أن أكل الطعام فى دار الحرب مباح، وكذلك العلف ما داموا فى دار الحرب، فدل على أنه لم يدخل فى مراد الله من الآية التى تلونا.

(٤٠٢٢) له شاهد فى مصنف أبى شيبة عن عبد الرحمن علقمه ٥٥/٦ وذكر فيه أن الهدية بطلب وجه رسول الله وقضاء الحاجة والصدقة يتغى وجه الله تعالى.

(٤٠٢٣) الأنفال.

(٤٠٢٤) ذكر نحوه فى الكتز برقم ١٥٥٨٣ عن ابن أبى أوفى. وأخرجه ابن أبى شيبة ٤٤٢/١٢ عن عامر والحسن البصرى ج ٤٤٣/١٢ عن ابن عباس والقاسم. وأخرجه بلفظه البخارى فى صحيحه ١٧٨/٣.

وما عدا الطعام فهو داخل تحت عموم قوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية. إلا أن للأرض حكما سنذكره في غير هذا الموضع من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وقد روى عن الزهري أنه قال: لا يؤخذ الطعام في أرض العدو إلا بإذن الإمام، وهذا لا أصل له لأن الآثار المرفوعة تخالفه، ولم يقل به فيما علمت غيره. ومن الآثار في ذلك ما ذكره البخاري، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه» (٤٠٢٥).

قال أبو عمر: ما يخرج به من الطعام إلى دار الإسلام، وكان له قيمة فهو غنيمة، وكذلك قليل وكثير غير الطعام فهو غنيمة، لأنهم لم يجمعوا على شيء منه.

وروى ثوبان عن النبي ﷺ، أنه قال: «من فارق الروح منه الجسد وهو برىء من ثلاث دخل الجنة: الكبير والغلول والدين» (٤٠٢٦).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا أبان العطار وهمام، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من فارق منه الروح الجسد وهو برىء من ثلاث دخل الجنة: الكبير والغلول والدين».

وروى رويغ بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من المغنم فيركبها حتى إذا انقضها ردها في المغنم، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من المغنم حتى إذا أحلقه رده في المغنم» (٤٠٢٧)، وهذا غاية في التحذير والمنع وأما قوله ﷺ: «والذى نفسى بيده، إن الشملة التى أخذها يوم خيبر من المغنم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا، ثم قال: للذى جاء بالشراك أو الشركين

(٤٠٢٥) أخرجه البخارى ٢٠٥/٤ عن ابن عمر كتاب الخمس.

(٤٠٢٦) أخرجه الترمذى برقم ١٥٧٣ ج ٤/١٣٨ كتاب السير باب الغلول عن ثوبان. وابن ماجه برقم ٢٤١٢ ج ٤/١٣٨ كتاب السير باب الغلول عن ثوبان. وابن ماجه برقم ٢٤١٢ ج ٢/٨٠٦ كتاب الصدقات باب التشدد فى الدين عن ثوبان. وأحمد ٢٧٦/٥ عن ثوبان. والبيهقى ٣٥٥/٥ عن ثوبان.

(٤٠٢٧) أخرجه ابن حبان ج ٧/١٧٠ عن رويغ بن ثابت الأنصارى. والبيهقى بالسنن الكبرى ٦٢/٩ عن رويغ بن ثابت الأنصارى. والبيهقى بالسنن الكبرى ٦٢/٩ عن رويغ بن ثابت الأنصارى.

شراك أو شراكا من نار^(٤٠٢٨). ففى قوله هذا كله دليل على تعظيم الغلول وتعظيم الذنب فيه. وأظن حقوق الأيمن كلها كذلك فى التعظيم، وإن لم يقطع على أنه يأتى به محملا، له كما يأتى بالغلول، والله أعلم.

وقد ترك رسول الله ﷺ الصلاة على الرجل الذى غل الخرزات وهى لا تساوى درهمين عقوبة له، وسيأتى هذا الحديث فى باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

وأما الشملة فكساء مخمل، وقال الخليل: اشتمل بالثوب أداره على جسده، قال: والاسم الشملة، قال: والشملة كساء ذو حمل.

وقال الأخفش: الشملة الأزار من الصوف. وفى هذا الحديث أيضا دليل على أن الغال لا يجب عليه حرق متاعه، لأن رسول الله ﷺ لم يحرق رجل الذى أخذ الشملة ولا متاعه، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات، ولو كان حرق متاعه، واجبا لفعله ﷺ حينئذ ولو فعله لنقل ذلك فى الحديث.

وقد روى عن النبى ﷺ، أنه قال: «من غل فأحرقوا متاعه وأضربوه»^(٤٠٢٩). رواه أسد بن موسى وغيره، عن الدراوردي، عن صالح بن محمد بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن ابن عمر. وقال بعض رواة هذا الحديث فيه: فاضربوا عنقه، وأحرقوا متاعه. وهو حديث يدور على صالح بن محمد بن زائدة، وهو ضعيف، لا يحتج به.

وقد اختلف العلماء فى عقوبة الغال، فذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم والليث بن سعد: إلى أن الغال يعاقب بالتعزير، ولا يحرق متاعه.

وقال الشافعى وداود بن علي: إن كان عالما بالنهى عوقب، وهو قول الليث.

وقال الشافعى: وإنما يعاقب الرجل فى بدنه لا فى ماله.

قال أبو عمر: اختلاف العلماء فى العقوبة فى المال دون البدن، أو البدن دون المال، قد ذكرناه فى غير هذا المكان.

وقال الأوزاعى: يحرق متاع الغال كله، إلا سلاحه وثيابه التى عليه وسرجه، ولا

(٤٠٢٨) أخرجه البخارى ج ٢٥٨/٨ كتاب الأيمان والنذور باب هل يدخل فى الأيمان. وأبو داود

فى الجهاد ٦٨/٣ رقم ٢٧١١ كتاب الجهاد باب تعظيم عن الغلول عن أبى هريرة.

والبيهقى بالسنن الكبرى ١٣٧/٩ عن أبى هريرة. وابن سعد ٤٩٨/١ عن أبى هريرة.

وذكره بالكنز برقم ١١٠٨٠/٤ ج ٤ وعزاه للبخارى ومسلم والنسائى عن أبى هريرة.

(٤٠٢٩) أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير ٢٩١/٤ عن عمر.

تنتزع منه دابته، ويحرق سائر متاعه كله، إلا الشيء الذى غل، فإنه لا يحرق، ويعاقب مع ذلك. وقول أحمد وإسحاق كقول الأوزاعي فى هذا الباب كله.

وروى عن الحسن البصرى أنه قال: يحرق رحله كله، إلا أن يكون حيوانا أو مصحفا. ومن قال: يحرق رحل الغال ومتاعه، مكحول وسعيد بن عبدالعزيز. وحجة من ذهب إلى هذا القول حديث صالح المذكور، وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمة، ولا إنفاذ حكم مع ما يعارضه من الآثار التى هى أقوى منه.

فأما رواية من روى فأضربوا عنقه، وأحرقوا متاعه، فإنه يعارضه قوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» (٤٠٣٠) الحديث. وهو ينفى القتل فى الغلول.

وروى ابن الزبير عن جابر، أن النبى ﷺ قال: «ليس على الخائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع». وهذا أيضا يعارض حديث صالح بن محمد بن زائدة، وهو أقوى من حجة الإسناد، والآل: خائن فى اللغة والشرعية.

وقال الطحاوى: لو صح حديث صالح المذكور، احتمل أن يكون كان حين كانت العقوبات فى الأموال، كما قال فى مانع الزكاة: أنا أخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات الله.

وكما روى أبو هريرة فى ضالة الإبل المكتومة، فيها عزامتها ومثلها معها.

وكما روى عبد الله بن عمرو بن العاص فى الثمر المعلق غرامة مثلية، وجلدات نكال. وهذا كله منسوخ.

قال أبو عمر: الذى ذهب إليه مالك والشافعى وأبو حنيفة ومن تابعهم فى هذه المسألة، أولى من جهة النظر، وصحيح الأثر، والله أعلم. وأجمع العلماء على أن على الغال أن يرد ما غل إلى صاحب المقاسم، إن وجد السبيل إلى ذلك، وأنه إذا فعل ذلك فهى توبة له وخروج عن ذنبه.

واختلفوا فيما يفعل بما غل إذا افترق أهل العسكر ولم يصل إليهم، فقال جماعة من

(٤٠٣٠) وابن ماجه برقم ٢٥٣٣ ج٢/٨٤٧ كتاب الحدود باب لا يحل دم امرئ عن مسلم عن عثمان. وأبو داود برقم ٤٥٠٢ ج٤/١٦٩ كتاب الديات باب الإمام يأمر بالعفو عن أبى أمانة بن سهل عن عثمان. والدارمى ١٧١/٢ عن عثمان. والبيهقى بالسنة الكبرى ١٩٤/٨ عن سهل بن حنيف والحاكم ٣٥٠/٤ عن عثمان. وابن أبى شيبة ٤١٤/٩ عن أبى حصين. وابن أبى عاصم بالسنة ٣٠/١ عن عبد الله بن مسعود. والطحاوى بمعانى الآثار ١٦٠/٣ عن أبى أمانة سهل بن حنيف.

أهل العلم: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي. وهذا مذهب الزهري ومالك والأوزاعي والليث والثوري.

وروى ذلك عن عبادة بن الصامت ومعاوية بن أبي سفيان والحسن البصري، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس؛ لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه.

وذكر بعض الناس عن الشافعي أنه كان لا يرى الصدقة بالمال الذي لا يعرف صاحبه، وقال: كيف يتصدق بمال غيره. وهذا عندي معناه فيما يمكن وجود صاحبه والوصول إليه أو إلى ورثته، وأما إن لم يمكن شيء من ذلك فإن الشافعي، رحمه الله، لا يكره الصدقة به حيثنذ، إن شاء الله.

ذكر سنيد حدثنا أبو فضالة، عن أزهر بن عبد الله، قال: غزا مالك بن عبد الله الخثعمي أرض الروم، فغل رجل مائة دينار، فأتى بها معاوية بن أبي سفيان فأبى أن يقبلها، وقال: قد نفر الجيش وتفرق، فخرج فلقي عبادة بن الصامت فذكر ذلك له، فقال: ارجع إليه فقل له: خذ خمسها أنت ثم تصدق أنت بالبقية، فإن الله عالم بهم جميعا، فأتى معاوية فأخبره، فقال: لأن كنت أنا أفتيتك بهذا كان أحب إلى من كذا وكذا.

وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيرا بين الأجر والضمان وكذلك الغصوب، وبالله التوفيق.

* * *

٨ - باب الشهداء في سبيل الله

٤٥٨ - حديث سادس وثلاثون لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «والذي نفسي بيده، لوددت أني أقاتل في سبيل الله، فأقتل ثم أحيى، فأقتل ثم أحيى، فأقتل، فكان أبو هريرة يقول، ثلاثا: أشهد بالله» (٤٠٣١).

قضى هذا الحديث إباحة اليمين بالله على كل ما يعتقده المرء مما يحتاج فيه إلى يمين. ومما لا يحتاج إليها ليس بذلك بأس على كل حال، بدليل هذا الحديث؛ لأن في اليمين

(٤٠٣١) أخرجه أحمد ٣٨٤/٢ عن أبي هريرة. وسعيد بن منصور بالسنن برقم ٢٥٥١ ج٢ كتاب السنن باب ما يستحب من الخيلاء عن أبي هريرة. والبخاري ٧١/٤ كتاب الجهاد باب تمنى الشهادة عن أبي هريرة بلفظه.

بأمر الله توحيداً وتعظيماً، وإنما يكره الحنث والاستخفاف.

وفيه إباحة تمنى الخير والفضل من رحمة الله بما يمكن وما لا يمكن. وهذا الحديث إنما معناه الذى من أجله خرج فضل الجهاد. وفضل القتل فى سبيل الله، وفضل الشهادة، وقد علمنا أن ذلك لا يحيط به كتاب، فكيف أن يجمع فى باب، والله الموفق للصواب.

٤٥٦ - حديث ثامن وثلاثون لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «يضحك الله عز وجل إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة، يقاتل هذا فى سبيل الله فقتل، ثم يتوب الله على القاتل، فيقاتل، فيستشهد» (٤٠٣٢).

معنى هذا الحديث عند جماعة أهل العلم: أن القاتل الأول كان كافراً، وتوبته المذكورة فى هذا الحديث إسلامه، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

وفى هذا الحديث دليل على أن كل من قتل فى سبيل الله، فهو فى الجنة لا محالة، إن شاء الله.

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سلميان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبى العجفاء، عن عمر بن الخطاب، «فذكر حديثاً سمعه يقول: قال: وأخرى تقولونها - يعنى فى مغازيكم - هذه لمن يقتل: قتل فلان شهيداً، أو مات فلان شهيداً؛ ولعله أن يكون قد أوقر دفنى راحلته ذهباً أو ورقاً، يتغنى الدنيا، أو قال التجارة: فلا تقولوا: ذاكم، ولكن قولوا: كما قال النبى ﷺ: ومن قتل فى سبيل الله، أو مات فهو فى الجنة» (٤٠٣٣).

وكذلك الآثار المتقدمة كلها تدل على ذلك، والله أعلم. وذلك على قدر النيات،

(٤٠٣٢) أخرجه البخارى ج ٤/ ٨٢ كتاب الجهاد والسير باب الكافر يقتل المسلم عن أبى هريرة. ومسلم كتاب الإمارة برقم ١٢٨/ ٣/ ١٥٠٤ كتاب الإمارة باب الرجلين يقتل أحدهما الآخر إلخ عن أبى هريرة. وأحمد ٢/ ٤٦٤ عن أبى هريرة. والبيهقى بالسنن الكبرى ٩/ ١٦٥ عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک ١/ ٢٦ عن أبى هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٢٨٠/ ٢ ج ١١ باب من يضحك الله إليه عن أبى هريرة. والآثرى للشريعة ص ٢٧٩ عن أبى هريرة. والبغوى بشرح السنة ١٠/ ٣٦٧ عن أبى هريرة.

(٤٠٣٣) أخرجه بلفظه الحاكم بالمستدرک ٢/ ١٠٩ عن عمر.

وكل من قاتل لتكون كلمة الله العلياء، وكلمة الذين كفروا السفلى، فهو فى الجنة، إن شاء الله.

وأما قوله: يضحك الله؛ فمعناه يرحم الله عبده عند ذاك ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة. وهذا مجاز مفهوم؛ وقد قال الله عز وجل فى السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾^(٤٠٣٤). وقال فى المجرمين: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾^(٤٠٣٥). وأهل العلم يكرهون الخوض فى مثل هذا وشبهه من التشبيه كله فى الرضا والغضب، وما كان مثله من صفات المخلوقين، وبالله العصمة والتوفيق.

٤٦٠ - حديث ثالث وأربعون لأبى الزناد:

مالك عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «والذى نفسى بيده، لا يكلم أحد فى سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم فى سبيله، إلا جاء يوم القيامة وجرحه يثعب دما، اللون لون دم والريح ريح مسك»^(٤٠٣٦).

هذا من أحسن حديث فى فضل الغزو فى سبيل الله، والحض على الثبوت عند لقاء العدو. وأما قوله لا يكلم، فمعناه: لا يجرح أحد فى سبيل الله، والكلم الجراح، معروف ذلك فى لسان العرب معرفة يستغنى بها عن الاستشهاد عليها بشيء. ومن أملح ما جاء فى ذلك، قول حسان بن ثابت يصف امرأة ناعمة طرية، زعم أن الذر لو مشى عليها لجرحها جراحا تصيح منها، وتندب نفسها فقال:

لو يدب الحولى من ولد الذر عليها لأندبتها الكلام
وأما قوله: يثعب دما، فمعناه: ينفجر دما.

وأما قوله: فى سبيل الله، فالمراد به الجهاد والغزو وملاقاة أهل الحرب من الكفار، على هذا خرج الحديث، ويدخل فيه بالمعنى كل من خرج فى سبيل بر وحق وخير مما قد أباحه الله، كقتال أهل البغى الخوارج، والصوص والمخاريين؛ أو أمر بمعروف، أو نهى عن المنكر؛ ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو

(٤٠٣٤) التوبة ١٠٠.

(٤٠٣٥) الزخرف ٥٥.

(٤٠٣٦) أخرجه البخارى كتاب الجهاد باب من يخرج فى سبيل الله ج ٤/٧٣ عن أبى هريرة.

والبيهقى بالسنن الكبرى ٤/١١ عن أبى هريرة. ومسلم كتاب الإمارة برقم ١٠٥

ج ٣/١٤٩٦ باب فضل الجهاد والخروج فى سبيل الله عن أبى هريرة.

شَهِيدٌ» (٤٠٣٧). وفى قوله ﷺ: - والله أعلم - بمن يكلم فى سبيله، دليل على أن ليس كل من خرج فى الغزو تكون هذه حاله حتى تصح نيته ويعلم الله من قلبه أنه خرج يريد وجهه ومرضاته لا رياءً وسمعة ولا مباهاة ولا فخراً.

وفى هذا الحديث أيضاً دليل على أن الشهيد يبعث على حاله التى قبض عليها، ويحتمل أن يكون ذلك فى كل ميت - والله أعلم - يبعث على حاله التى مات فيها، إلا أن فضل الشهيد المقتول فى سبيل الله، بين الصنفين، أن يكون ربح دمه كريح المسك، وليس كذلك دم غيره.

ومن قال: إن الموتى جملة يبعثون على هيئاتهم، احتج بحديث يحيى بن أيوب، عن ابن الهادى، عن محمد بن إبراهيم، عن مسلمة، عن أبى سعيد الخدرى، أنه لم حضرته الوفاة، دعا بثياب جدد فلبسها، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الميت يبعث فى ثيابه التى يموت فيها. وهذا قد يحتمل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث فى الشهيد، فتأوله على العموم، ويكون الميت المذكور فى حديثه هو الشهيد الذى أمر أن يزمل بثيابه ويدفن فيها، ولا يغسل عنه دمه، ولا يغير شئ من حاله؛ بدليل حديث ابن عباس وغيره عن النبى أنه قال: إنكم محشورون يوم القيامة حفاة عراة غزلاً، ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (٤٠٣٨). وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم؛ فهذا الحديث وشبهه تأولنا فى حديث أبى سعيد ما ذكرنا، والله أعلم.

وقد كان بعضهم يتأول فى حديث أبى سعيد، أنه يبعث على العمل الذى يَحْتَمِلُ له به، وظاهره على غير ذلك، والله أعلم.

وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذا الحديث وما كان مثله فى سقوط غسل

(٤٠٣٧) أخرجه البخارى ج٣/٢٧٣ كتاب المظالم باب من قتل دون ماله عن ابن عمرو. ومسلم كتاب الأيمان رقم ٢٢٦ ج١/١٢٤ باب الدليل على أن من قصد أخذ مال.. إلخ عن عبد الله ابن عمر. وأبو داود برقم ٤٧٧٢ ج٤/٢٤٧ كتاب الأدب باب قتال اللصوص عن سعيد. والترمذى برقم ١٤١٨ ج٤/٢٨ كتاب الديات باب من قتل دون ماله فهو شهيد عن ابن عمر وابن نفيل. وابن ماجه برقم ٢٥٨٠ ج٢/٨٦١ كتاب الحدود باب من قتل دون ماله فهو شهيد عن ابن نفيل. والنسائى ١١٥/٧ كتاب تحريم الدم باب من قتل دون ماله. وأحمد ٧٩/١ عن زيد بن على بن الحسن عن أبيه عن جده. والبيهقى بالسنن الكبرى ٦٣٩/٣ عن سعيد بن زيد. والحاكم بالمستدرک ٢٦٦/٣ عن عبد الله بن الزبير. والطبرانى بالكبير ١١٥/١ عن سعيد بن زيد. وابن أبى شيبه ٤٥٦/٩ عن ابن عمر.

(٤٠٣٨) الأنبياء ٤.

الشهيد المقتول في دار الحرب بين الصفين، ولا حاجة بنا إلى الاستدلال في ترك غسل الشهداء الموصوفين بذلك مع وجود النص فيهم، وسيأتى ما للعلماء في غسل الشهداء والصلاة عليهم، في بلاغات مالك من هذا الكتاب، إن شاء الله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت عبد ربه يحدث عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال في قتلى أحد: «لا تغسلوهم، فإن كل جرح أو دم يفوح مسكا يوم القيامة، ولم يصل عليهم» (٤٠٣٩).

قال أبو داود الذي تفرد به من هذا الحديث قوله: لا تغسلوهم، واختلف عن الزهري في الإسناد في هذا المعنى، وقد ذكرنا بعض ذلك في بلاغات مالك، والحمد لله.

وزعمت طائفة بأن في هذا الحديث دليلا على أن الماء إذا تغيرت رائحته بشيء من النجاسات ولونه لم يتغير، أن الحكم للرائحة دون اللون؛ فزعموا أن الاعتبار باللون في ذلك لا معنى له، لأن دم الشهيد يوم القيامة يجيء ولونه كلون الدماء، ولكن رائحته فصلت بينه وبين سائر الدماء، وكان الحكم لها؛ فاستدلوا في زعمهم بهذا الحديث على أن الماء إذا تغير لونه لم يضره، وهذا لا يفهم منه معنى تسكن النفس إليه، ولا في الدم معنى الماء فيقاس عليه ولا يشتغل بمثل هذا من له فهم، وإنما اغترت هذه الطائفة بأن البخاري ذكر هذا الحديث في باب الماء، والذي ذكره البخاري لا وجه له يعرف. وليس من شأن أهل العلم اللغو به وإشكاله، وإنما شأنهم إيضاحه وبيانه؛ وبذلك أخذ الميقات عليهم: ﴿لَتَبِينَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (٤٠٤٠) وفي كتاب البخاري أبواب لو لم تكن فيه كان أصح لمعانيه، والله الموفق للصواب.

والماء لا يخلو تغيره من أن يكون بنجاسة أو بغير نجاسة، فإن كان بنجاسة، فقد أجمع العلماء على أنه غير طاهر ولا مطهر، وكذلك أجمعوا أنه إذا تغير بغير نجاسة أنه طاهر على أصله.

وقال الجمهور: إنه غير مطهر إلا أن يكون تغيره من تربته وحمائه، وما أجمعوا عليه فهو الحق الذي لا إشكال فيه، ولا التباس معه؛ وقد ذكرنا حكم الماء عند العلماء، واجتلبنا مذاهبهم في ذلك، والاعتلال لأقوالهم في باب إسحاق بن أبي طلحة من كتابنا هذا، والحمد لله.

(٤٠٣٩) أخرجه أحمد ٢٩٩/٣ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ١١٢٥٥٢ وعزاه لأحمد، وسعيد بن

منصور عن جابر.

(٤٠٤٠) آل عمران ١٨٧.

٤٦١ - حديث سابع وعشرون ليحيى بن سعيد يحيى بن سعيد عن سعيد بن
أبي سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، أنه قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن قتلته في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر أيكفر الله عن خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم، فلما أدبر الرجل، ناداه رسول الله ﷺ أو أمر به فنودي له؛ فقال رسول الله ﷺ: كيف قلت؟ فأعاد عليه قوله، فقال له النبي ﷺ: نعم، إلا الدين، كذلك قال لي جبريل» (٤٠٤١).

هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي سعيد؛ وتابعه على ذلك جمهور الرواة للموطأ عن مالك، وممن تابعه ابن وهب وابن القاسم ومطرف وابن بكير وأبو المصعب وغيرهم.

ورواه معن بن عيسى والقعنبي، جميعاً، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، لم يذكروا يحيى بن سعيد - فالله أعلم - وفي الممكن أن يكون مالك قد سمعه من يحيى عن سعيد، ثم سمعه من سعيد.

وقد رواه الليث بن سعد وابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد.

حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن أبي ذئب والليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من قتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، كان ذلك تكفيراً لخطاياهم إلا الدين، فإنه مأخوذ كما زعم جبريل» (٤٠٤٢).

في هذا الحديث أن الخطايا تكفر بالأعمال الصالحة مع الاحتساب والنية في العمل،

(٤٠٤١) أخرجه مسلم كتاب الإمامة برقم ١١٧ ج ٣/ ١٥٠١ كتاب الإمامة باب من قتل في سبيل الله عن أبي قتادة.

(٤٠٤٢) أخرجه الطبراني الكبير ٣٢٨/٧ وذكره بمجمع الزوائد، وعزاه إلى البزار والطبراني عن سمرة بن جندب. وكثر العمال برقم ١١١٤٦ وعزاه السيوطي للحميدى وأحمد وابن حبان. والحاكم عن عمر. وأخرجه الحاكم ١٠٩/٢ عن عمر. والحميدى بالمسند برقم ٢٣ ج ١/ ١٤ عن عمر.

وقد روى عن النبي ﷺ، أنه قال: «قتل الصبر كفارة»^(٤٠٤٣) مجملا وهذا عندي، إنما يكون لمن احتسب، كما جاء في هذا الحديث، أو يكون مظلوما؛ فمن قتل مظلوما كفرت خطاياه على كل حال. وفيه دليل على أن أعمال البر المتقبلات لا يكفر من الذنوب إلا ما بين العبد وبين ربه، فأما تبعات بنى آدم، فلا بد فيها من القصاص؛ وقد ذكرنا وجوه الذنوب المكفرات بالأعمال الصالحة في غير موضع من كتابنا هذا، والحمد لله.

حدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا هذبة ويزيد بن هارون، قالا: حدثنا همام، قال: حدثنا القاسم بن عبد الواحد، قال: سمعت عبدا لله بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله، قال: «بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي، ثم سرت إليه، فسرت إليه شهرا حتى قدمت الشام، فإذا عبدا لله بن أنيس الأنصاري، فأتيته منزله، فأرسلت إليه: إن جابرا على الباب، فرجع إلى الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فرجع إليه فخرج فاعتنقته واعتنقني، قال: فقلت: حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يحشر الله العباد - أو قال: الناس شك همام - وأوماً بيديه إلى الشام عراة غرلا بهما، قلنا: ما بهما؟ قال: ليس معهم شيء؛ فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ومن قرب: أنا الملك أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، وأحد من أهل النار يطلبه مظلمة حتى اللطمة؛ قال: قلنا: كيف وإنما تأتي الله عراة حفاة غرلا؟ قال: بالחסنات والسيئات»^(٤٠٤٤).

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو طالب محمد بن زكرياء بن يحيى المقدسي - ببيت المقدس - قال: حدثنا محمد بن النعمان بن بشير، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من كانت عنده مظلمة لأحد فليتحللها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ

(٤٠٤٣) أخرجه ابن عدى بالكامل ج٤/٦٩ عن أبي هريرة. وذكره مجمع الزوائد ٦/٢٦٦ وعزاه

إلى البزار عن أبي هريرة. ويكنز العمال برقم ١٣٣٦٩ وعزاه للبزار عن أبي هريرة.

(٤٠٤٤) أخرجه الحاكم ٢/٤٢٨ عن جابر بلفظه. والبخاري باب المفرد برقم ٩٧٠ ج٢/٤٤٦ عن

جابر بلفظه. وابن أبي عاصم بالسنة ١/٢٢٥ عن جابر بلفظه. والبخاري في تاريخه

١٧٠/٧ عن جابر مختصراً.

لأخيه من حسناته، فإن لم تكن له حسنات، أخذ من سيئاته وطرحته عليه» (٤٠٤٥).

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا محمد بن علي بن زيد، وحدثنا خلف، حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد ابن محمد بن الحجاج، قالوا: حدثنا عبدالعزيز بن يحيى المدني، قال: حدثنا مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من كانت عنده مظلمة لأخيه، فذكر الحديث.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد ابن الحجاج، حدثنا هاني بن متوكل من كتابه سنة ثمان وعشرين ومائتين، حدثني خالد بن حميد، حدثنا مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه من مال أو عرض، فليأتها فليتحللها قبل أن يؤخذ منه، وليس ثم دينار ولا درهم؛ فإن كانت عنده حسنات، وإلا أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه».

وذكر ابن الجارود، قال: حدثنا أزهر بن زفر بن صدقة مولى جبير بن نعيم، قال: حدثني هاني بن المتوكل، قال: حدثني خالد بن حميد، عن مالك بن أنس، عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من كانت عنده مظلمة لأخيه في مال أو عرض، فذكر معناه.

قال ابن الجارود: وحدثنا إبراهيم بن الحسن، قال: حدثنا إسحاق بن محمد، قال: حدثنا مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هل تدرون من المقلون؟ قالوا: يا رسول الله، المقلون فينا من لا درهم له ولا متاع له، فقال رسول الله ﷺ: إن المقلين من يأتي يوم القيامة بصيام وصلاة وزكاة، ويأتي قد شتم عرض هذا وأكل مال هذا وقذف هذا وضرب هذا، فيقعد يوم القيامة، فيقتص هذا كله من حسناته، فإن ذهبت قبل أن يقتص منه الذي عليه من الخطايا، أخذ من خطاياهم فطرح عليه» (٤٠٤٦). ليس هذان الحديثان في الموطأ، وهما من حديث مالك.

حدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد بن يزيد الجوهري -

(٤٠٤٥) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٦/٦٥ عن أبي هريرة. والطحاوي بمشكّل الآثار ١/٧٠

عن أبي هريرة. والبخاري في تاريخه ٨/١٣٨. وأحمد ٢/٥٠٦ عن أبي هريرة.

(٤٠٤٦) أخرجه أحمد ٢/٣٥٨ عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ١/٥١٧ عن أبي هريرة.

بمصر - قال: حدثنا أحمد بن سلام البغدادي، قال: حدثنا أبو معمر، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عمر بن أبي مسلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «نفس المؤمن معلقة بدينه عنه».

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه» (٤٠٤٧).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان؛ قال أحمد بن زهير: وحدثنا أبي، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «نفس المؤمن معلقة ما كان عليه دين».

قال أحمد بن زهير: سئل يحيى بن سعيد عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح؛ وسئل عن عمر بن أبي سلمة، فقال: ضعيف الحديث.

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة.

قال أبو عمر: هذا الأحاديث تفسر حديث هذا الباب.

حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو حدثنا ابن سنجر، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، أخبرني عبدالملك أبو جعفر، عن أبي نضرة، عن سعد بن الأطول، قال: إن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم، وترك عيالا، قال: فأردت أن أنفقها عليهم، فقال النبي ﷺ: «إن أخاك محبوس بدينه، فاقض عنه، قال: فقضيت عنه، ثم جئت إلى رسول الله ﷺ، فقلت: قد قضيت عنه، ولم تبق إلا امرأة تدعى بدينارين، وليس لها بينة؛ فقال: أعطها فإنها صادقة» (٤٠٤٨).

(٤٠٤٧) أخرجه الترمذي برقم ١٠٧٨ ج ٣/ ٣٨٠ كتاب الجنائز باب نفس المؤمن.. إلخ. وابن ماجه برقم ٢٤١٣ ج ٢/ ٨٠٦ كتاب الصدقات عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن ٤٩/ ٦ عن أبي هريرة. والحاكم ٢٦/ ٢ عن أبي هريرة. والبقوى بشرح السنة ٢٠٢/ ٨ عن أبي هريرة. وأبو نعيم بالخليفة ١٥/ ٩ عن أبي هريرة. وأحمد ٤٤٠/ ٢ عن أبي هريرة. والدارمي ٢٦٢/ ٢ عن أبي هريرة.

(٤٠٤٨) أخرجه ابن ماجه ٢٤٣٣ ج ٢/ ٨١٢ كتاب الصدقات باب أداء الدين عن سعد بن-

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الخزاعي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، فذكر بإسناده مثله سواء.

وفي حديث هذا الباب معان من الفقه، منها أن الورثة لا ينفق عليهم ولا لهم ميراث حتى يؤدى الدين.

وروى إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش، قال: «كنا جلوسا في موضع الجنائز مع النبي ﷺ إذ رفع رأسه ثم نكسه، ثم وضع راحته على جبهته، وقال: سبحان الله ماذا نزل من التشديد؟ فسكننا وفرقنا؛ فلما كان من الغد، سئل رسول الله ﷺ ما هذا التشديد الذي نزل؟ قال: في الدين، والذي نفسى بيده، لو أن رجلا قتل في سبيل الله، ثم أحيى، ثم قتل ثم أحيى، ثم قتل، وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى عنه» (٤٠٤٩).

هكذا ذكره ابن سنجر، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، قال: أخبرنا العلاء بن عبدالرحمن فذكره.

ورواه أنس بن عياض، عن محمد بن أبي يحيى، عن أبي كثير مولى الأشجعيين، قال: سمعت محمد بن عبدالله بن جحش، وكانت له صحبة يقول: «إن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال: يا رسول الله، ما لي إن قاتلت في سبيل الله حتى أقتل؟ قال: الجنة. فلما ولى الرجل قال رسول الله ﷺ: كروه على. فلما جاءه قال: إن جبريل قال: إلا أن يكون عليه دين» (٤٠٥٠).

وروى سعيد بن سليمان، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، عن كثير أبي محمد، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «صاحب الدين مأسور يوم القيامة يشكو إلى الله الوحدة» (٤٠٥١).

= الأطول. وأحمد ١٣٦/٤ عن سعد بن الأطول. والبيهقي بالسنن ١٤٢/١٠ عن سعد بن الأطول. والطبراني الكبير ٥٧/٦ عن سعد بن الأطول. والبخارى بتاريخه ٤٥/٤ عن سعد ابن الأطول.

(٤٠٤٩) أخرجه البغوى بشرح السنة ٢٠١/٨ عن محمد بن جحش.

(٤٠٥٠) ذكره بالكنز برقم ١٥٥٣٨ وعزاه لأبي نعيم بالحلية عن محمد بن عبدالله بن جحش.

(٤٠٥١) أخرجه البغوى بشرح السنة ٢٠٣/٨ عن البراء بن عازب. وذكره الهيثمي بالجمع ١٢٩/٤

وعزاه للطبراني في الأوسط، وابن حبان عن البراء بن عازب. وذكره بالكنز برقم ١٥٤٨٥

وعزاه السيوطى للطبراني وابن النجار عن البراء.

قال أبو عمر: كثير أبو محمد هو كثير بن أعين المرادى، بصرى؛ ومنها أن المرء يجبس عن الجنة من أجل دينه حتى يقع القصاص، ومنها أن القضاء عن الميت بعده فى الدنيا ينفع الميت فى الآخرة. ومنها أن الميت إنما يجبس عن الجنة بدينه إذا كان له وفاء ولم يوص به، ولم يشهد عليه، والوصية بالدين فرض عن الجميع إذا لم يكن عليه بينة؛ فإذا لم يوص به كان عاصيا، وبعضيانه ذلك يجبس عن الجنة، والله أعلم.

وفى قوله فى هذا الحديث: أعطها فإنها صادقة، دليل على أن الحاكم يقضى بعلمه، وقد تكلمنا على هذا المعنى فى غير هذا الموضع، والدين الذى يجبس به صاحبه عن الجنة، - والله أعلم - هو الذى قد ترك له وفاء ولم يوص به، أو قدر على الأداء فلم يؤد، أو أدانه فى غير حق، أو فى سرف ومات، ولم يؤده وأما من أدان فى حق واجب لفاقة وعشرة ومات، ولم يترك وفاء. فإن الله لا يجبس به عن الجنة - إن شاء الله - لأن على السلطان فرضا أن يؤدى عنه دينه، إما من جملة الصدقات، أو من سهم الغارمين، أو من الفىء الراجع على المسلمين من صنوف الفىء.

وقد قيل: إن قول رسول الله ﷺ وتشديده فى الدين، كان من قبل أن يفتح الله عليه ما يجب منه الفىء والصدقات لأهلها.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن بديل، عن على بن أبى طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبى عامر الهوزى، عن المقدم الكندى، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك ديناً أو ضيعة فلي، ومن ترك مالا فلورثته» (٤٠٥٢). وذكر تمام الحديث.

حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا مطلب بن شبيب، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، حدثنا الليث، قال: حدثنى عقيل، عن ابن شهاب، أخبرنى أبو سلمة، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى

(٤٠٥٢) أخرجه مسلم ج ٥٩٢/٢ كتاب الجمعة باب ١٥ عن جابر. والنسائي ٦٦/٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على من عليه دين عن جابر. وأبو داود برقم ٢٩٠٠ ج ٣/١٢٣ كتاب الفرائض باب ميراث ذوى الأرحام عن المقدم الكندى. وأحمد ٤٦٤/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢٠٧/٣ عن جابر. والبغوى بشرح السنة ٣٥٧/٨ عن المقدم الكندى. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٥٢٥٧ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٠٧ وعزاه السيوطى لأبى داود عن المقدم.

من المسلمين فترك ديننا، فعلى قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته» (٤٠٣).

وحدثنا عبدالوارث، قراءة منى عليه، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا محمد ابن وضاح، قال: حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دعى إلى رجل من المسلمين ليصلى عليه، أقبل على أصحابه، فقال: هل ترك من دين؟ فإن قالوا: نعم، قال: فهل ترك من وفاء؟ فإن قالوا: لا، قال: صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله على رسوله الفتوح، قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، من ترك ديناً أو ضياعاً، فعلى الله ورسوله، ومن ترك مالا فلورثته» (٤٠٤).

وعند سعيد بن أبي سعيد المقبري في هذا حديث آخر في هذا المعنى:

أخبرنا قاسم بن محمد، قال: أخبرنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: «أتى رسول الله ﷺ بمنازة ليصلى عليها، فقال: أعليه دين؟ قالوا: نعم، ديناران، فقال: أترك لهما وفاء؟ قالوا: لا، قال: صلوا على صاحبكم. قال أبو قتادة: هما على يا رسول الله، قال: فصلى عليه النبي ﷺ» (٤٠٥).

وفى قوله ﷺ: كذلك قال لي جبريل، دليل على أن من الوحي ما يتلى وما لا يتلى،

(٤٠٣) أخرجه البخاري ج ١١٩/٧ كتاب النفقات باب من ترك كلاً أو ضياعاً عن أبي هريرة. ومسلم ج ١٢٣٧/٣ كتاب الفرائض باب رقم ١٤ من ترك مالا فلورثته عن أبي هريرة. والنسائي ٦٦/٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على من عليه دين عن جابر. والترمذي برقم ١٠٧٠ ج ٣٧٣/٣ كتاب الجنائز باب الصلاة على المديون عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٢٩٥٤ ج ١٣٧/٣ كتاب الخراج باب أرزاق الذرية. وابن ماجه برقم ٢٤١٥ ج ٨٠٧/٢ كتاب الصدقات باب من ترك ديناً عن أبي هريرة. وأحمد ٢٩٠/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٢٠١/٦ عن أبي هريرة. والبخاري ومسلم والترمذي والبيهقي عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٠٨ وعزاه السيوطي لأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والبيهقي عن أبي هريرة.

(٤٠٤) أخرجه أحمد ٤٧/٤ عن سلمة. والبيهقي بالكبرى ٧٢/٦ عن سلمة بن الأكوع. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٤٠/١٠ وعزاه لأحمد وابنه عبد الله عن علي.

(٤٠٥) أخرجه أبو داود برقم ٣٣٤٣ ج ٢٤٤/٣ كتاب البيوع باب التشديد في الدين عن جابر. وأحمد ٣٣٠/٣ عن جابر. والدارقطني ٧٨/٣ عن أبي سعيد. وذكره الهيثمي بالجمع ٣٩/٣ وعزاه لأحمد، وأبو داود عن جابر.

وما هو قرآن وما ليس بقرآن.

وقالت طائفة من أهل العلم بالقرآن في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ (٤٠٦). قالوا: القرآن آيات الله، والحكمة سنة رسول الله ﷺ. قال أبو عمر: وكل من الله، إلا ما قام عليه الدليل، فإنه لا ينطق عن الهوى ﷺ وشرف وكرم.

٤٦٢ - حديث رابع عشر لأبي النضر:

مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه بلغه «أن رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد: هؤلاء أشهد عليهم، فقال أبو بكر الصديق: ألسنا يا رسول الله، بإخوانهم: أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟ فقال رسول الله ﷺ: بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدى؟ قال: فبكى أبو بكر، وقال: أننا لكائنون بعدك» (٤٠٧).

هذا الحديث مرسل، هكذا منقطع عند جميع الرواة للموطأ، ولكن معناه يستند من وجوه صحاح كثيرة؛ معنى قوله: أشهد عليهم، أى أشهد لهم بالإيمان الصحيح والسلامة من الذنوب الموبقات، ومن التبديل والتغيير؛ والمنافسة في الدنيا، ونحو ذلك، والله أعلم.

وفيه من الفقه دليل على أن شهداء أحد ومن مات من أصحاب رسول الله ﷺ قبله أفضل من الذين تخلفهم بعده، والله أعلم. وهذا عندى فى الجملة المحتملة للتخصيص، لأن من أصحابه من أصاب من الدنيا بعده وأصاب منه؛ وأما الخصوص والتعيين، فلا سبيل إليه إلا بتوقيف يجب التسليم له.

وأما أصحاب رسول الله ﷺ الذين تخلفهم رسول الله ﷺ بعده، فأفضلهم: أبو بكر وعمر، على هذا جماعة علماء المسلمين إلا من شذ؛ وقد قالت طائفة كثيرة من أهل العلم: إن أفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر، لم يستنوا من مات قبله ممن مات بعده.

وأما قول رسول الله ﷺ لشهداء أحد: أنا أشهد هؤلاء، أو أنا شهيد هؤلاء ونحو هذا، فقد روى هذا اللفظ ومعناه من وجوه:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، قال سفيان: وثبتة معمر، عن ابن أبي الصغير، قال: «أشرف النبي ﷺ على قتلى أحد، فقال: إني قد شهدت على هؤلاء فرملوهم بكلومهم ودمائهم» (٤٠٥٨).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا عمرو بن خالد، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، «أن النبي ﷺ خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر، فقال: إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم، وإنني لأنظر إلى حوضي الآن؛ وإنني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض، وإنني والله ما أخاف عليكم أن تشرکوا بعدى، ولكنى أخاف عليكم أن تنافسوا فيها» (٤٠٥٩).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن ربان، حدثنا محمد بن ربح، حدثنا الليث بن سعد، حدثني ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر، قال: «كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذنا للقرآن، فإذا أشير له إلى أحدهما، قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة، وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يصلى عليهم» (٤٠٦٠).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا سليمان بن سلمة، قال: حدثنا أحمد

(٤٠٥٨) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٠/٤ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ٢٩٨٩١ وعزاه السيوطي للطبراني والبيهقي عن كعب بن مالك. وأخرجه ابن أبي شيبة بنحوه ٤٠٥/١٤. وأخرجه أحمد ٤٣١/٥ عن جابر.

(٤٠٥٩) أخرجه مسلم ج ٤/١٧٩٥ كتاب الفضائل باب إتيان حوض نبينا عن عقبة بن عامر. والنسائي ٦٢/٤ كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهداء عن عقبة بن عامر. وأحمد ١٤٩/٤ عقبة بن عامر. والبيهقي بالكبرى ١٤/٤ عن عقبة بن عامر. والطبراني بالكبير ٢٧٨/١٧ عقبة بن عامر.

(٤٠٦٠) أخرجه البخاري ج ٢/١٩٦ كتاب الجنائز باب اللحد والشق عن جابر. والنسائي ٦٢/٤ كتاب الجنائز باب ترك الصلاة عليهم عن جابر. والترمذي برقم ١٠٣٦ ج ٣/٣٤٥ كتاب الجنائز باب ترك الصلاة على الشهيد عن جابر. وابن ماجه برقم ١٥١٤ ج ١/٤٨٤ كتاب الجنائز باب فى الصلاة على الشهداء عن جابر. وابن أبى شيبة ٣/٣٢٥ عن جابر. والبيهقي بالدلائل ٢٩٥/٣ عن جابر.

ابن خالد، قال: حدثني أسامة بن زيد، قال: أخبرني ابن شهاب الزهري، عن أنس بن مالك، قال: «لم يصل النبي ﷺ على شهداء أحد، وقال: أنا الشاهد عليكم اليوم، وكان يجمع بين الثلاثة نفر والاثنين، ثم يسأل أيهما أكثر قرأنا فيقدمه في اللحد، ويكفن الرجلين والثلاثة في التوب الواحد» (٤٠٦١).

قال أبو عمر: اختلف على ابن شهاب في هذا الحديث اختلافا كثيرا، ورواية الليث عندهم بالصواب أولى.

وأخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا ابن أبي العقب، حدثنا أبو زرعة، حدثنا الحكم بن نافع أبو اليمان، حدثنا شعيب، عن الزهري، أخبرني أيوب بن بشير الأنصاري، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، «أن النبي ﷺ حين خرج تلك الخرجة، استوى على المنبر فتشهد؛ فلما قضى تشهده كان أول كلام تكلم به: أن استغفر للشهداء الذين قتلوا يوم أحد، ثم قال: إن عبدا من عباد الله خير بين الدنيا وبين ما عند ربه، فاختار ما عند ربه؛ ففطن بها أبو بكر الصديق أول الناس وعرف: إنما يريد رسول الله ﷺ نفسه، فبكى أبو بكر؛ فقال النبي ﷺ: على رسلك، سدوا هذه الأبواب الشوارع في المسجد إلا باب أبي بكر، فإنني لا أعلم امرأة أفضل عندي، يدا في الصحبة من أبي بكر» (٤٠٦٢).

٤٦٣ - حديث تاسع وستون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد قال «كان رسول الله ﷺ جالسا وقبر يحفر بالمدينة، فاطلع رجل في القبر، فقال: بئس مضجع المؤمن، فقال رسول الله ﷺ: بئسما قلت؛ فقال الرجل: إني لم أرد هذا، إنما أردت القتل في سبيل الله؛ فقال رسول الله ﷺ: لا مثل القتل في سبيل الله، ما على الأرض بقعة هي أحب إلي أن يكون قبري بها منها، ثلاث مرات» (٤٠٦٣).

وهذا الحديث لا أحفظه مسندا، ولكن معناه موجود من رواية مالك وغيره،

(٤٠٦١) أخرجه البيهقي بالدلائل ٣/٢٩٠ عن عبد الله بن ثعلبة. وذكره بالكنز برقم ١١٧٣٨ وعزاه السيوطي لابن جرير وابن عساكر عن بن ثعلبة.

(٤٠٦٢) أخرجه البخاري ج ١٥٣/٥ كتاب المناقب باب هجرة النبي عن أبي سعيد الخدري. والترمذي برقم ٣٦٦٠ ج ٥/٦٠٨ كتاب المناقب باب مناقب أبو بكر عن أبي سعيد الخدري. والطبراني الكبير ١٩/٣٤٢ عن معاوية. وذكره بالكنز برقم ٣٢١٩٣ وعزاه السيوطي للطبراني عن أبي واقد.

(٤٠٦٣) ذكره السيوطي بالدر المنثور ٥/٧٩ وعزاه لابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي هريرة.

وفضائل الجهاد كثيرة جدا، وأما تمنى رسول الله ﷺ للقتل فى سبيل الله، فمحفوظ من رواية الثقات.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن عثمان بن سعيد، قال: حدثنا أبى، عن شعيب، عن الزهرى، قال: أخبرنى سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: والذى نفسى بيده، لولا أن رجالا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم بأن تخلفوا عنى ولا أجد ما أحملهم عليه، ما تخلفت عن سرية تغزو فى سبيل الله، والذى نفسى بيده، لوددت أنى أقتل فى سبيل الله، ثم أحيا ثم أقتل، ثم أحيا ثم أقتل» (٤٠٦٤).

قال: وأخبرنى عمرو بن عثمان، قال: حدثنا بقية، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن ابن أبى عميرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن أقتل فى سبيل الله أحب إلى من أن يكون لى أهل الوبر والمدر» (٤٠٦٥).

قال: وأخبرنا يوسف بن سعيد، قال: سمعت حجاج بن محمد، قال: أخبرنا ابن جريح، قال: حدثنا سليمان بن موسى، قال: حدثنا مالك بن يخامر أن معاذ بن جبل حدثهم، «أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: من قاتل فى سبيل الله من رجل مسلم فواق ناقة وجبت له الجنة؟ ومن سأل الله عز وجل القتل من عند نفسه صادقا، ثم مات أو قتل، فله أجر شهيد، ومن جرح جرحا فى سبيل الله أو نكسب نكبة، فإنها تجىء يوم القيامة كأغزر ما كانت، لونها كالزغفران وريحها كالمسك، ومن جرح جرحا فى سبيل الله فعليه طابع الشهداء» (٤٠٦٦).

* * *

(٤٠٦٤) أخرجه البخارى ج٤/٧١ كتاب الوصايا باب تمنى الشهادة عن أبى هريرة. والنسائى ٨/٦ كتاب الجهاد باب الرخصة فى التخلف عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ١٦٩/٩ عن أبى هريرة.

(٤٠٦٥) أخرجه النسائى ج٦/٣٣ كتاب الجهاد باب ٢٧ تمنى القتل فى سبيل الله عن أبى هريرة. وأحمد ٤/٢١٦ عن أبى عميرة. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٩٩/٢ وعزاه لأحمد والنسائى عن ابن أبى عميرة.

(٤٠٦٦) أخرجه الترمذى برقم ١٦٥٠ ج٤/١٨١ كتاب فضائل الجهاد باب فضل الغدو والرواح عن أبى هريرة. والنسائى ٦/٢٥ كتاب الجهاد باب ثواب من قاتل فى سبيل الله عن معاذ بن جبل. وأحمد ٢/٤٤٦ عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک ٢/٧٧ عن معاذ بن جبل. والبيهقى بالكبرى ٩/١٦١، ١٧٠ عن معاذ بن جبل عن أبى هريرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٥٣٩ عن مكحول. والدارمى ٢/٢٠١ عن معاذ بن جبل. وذكره الهيثمى بجمع الزوائد ٥/٢٧٥ وعزاه لأحمد عن عمرو بن عنبسة.

باب العمل فى غسل الشهيد

٤٦٤ - حديث سابع عشر من البلاغات:

مالك أنه بلغه عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون: «الشهداء فى سبيل الله لا يغسلون ولا يصلّى عليهم، ويدفنون فى الثياب التى قتلوا فيها» (٤٠٦٧).

قال مالك: وتلك السنة فيمن قتل فى المعترك فلم يدرك حتى مات، قال: أما من حمل منهم فعاش ماشاء الله بعد ذلك، فإنه يغسل ويصلّى عليه كما عمل بعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وذكر مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، غسل وكفن وصلّى عليه وكان شهيدا، رحمه الله.

قال أبو عمر: فيما حكاها مالك عن أهل العلم فى هذا الباب فى الشهداء المقتولين فى المعترك أنهم لا يغسلون، ولا يصلّى عليهم، حديث جابر انفرد به الليث، عن الزهرى، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، أن جابر بن عبد الله أخيره «أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب واحد، ويقول: إنهم أكثر قرآنا؛ فإذا أشاروا إلى أحدهما قدمه فى اللحد، وقال: أنا الشهيد على هؤلاء يوم القيامة، وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يصلّ عليهم ولم يغسلوا. ذكره داود عن قتيبة ويزيد بن خالد جميعا عن الليث» (٤٠٦٨).

وكذلك رواه ابن وهب عن الليث، وفى هذا الباب أيضا حديث شعبة، عن عبد ربه ابن سعيد، عن الزهرى، عن ابن جابر، عن النبى ﷺ، وفيه عن الزهرى عن أنس، رواه أسامة بن زيد عنه؛ ذكره ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن الزهرى، عن أنس أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم، ولم يصلّ عليهم.

ورواه ابن عباس أيضا، ذكره أبو داود، قال: أخبرنا زياد بن أيوب، حدثنا على بن

(٤٠٦٧) أخرج أحمد نحوه ٢٩٩/٣ مرفوعا عن جابر. وذكر نحوه بالكنز برقم ١١٢٥٥ وعزاه السيوطى لأحمد، وسعيد بن منصور عن جابر.

(٤٠٦٨) أخرجه البخارى ج ١٩٦/٢ كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد عن جابر. والنسائى ج ٦٢/٤ كتاب الجنائز باب ٦١ ترك الصلاة عليهم عن جابر. وابن ماجه برقم ١٥١٤ ج ٤٨٥/٢ كتاب الجنائز باب فى الصلاة على الشهداء عن جابر. والبيهقى بالكبرى ١٠/٤ عن جابر. وابن أبى شيبة ٣٢٥/٣ عن جابر. والبيهقى بالدلائل ٢٩٥/٣ عن جابر. والبعغوى بشرح السنة ٣٦٤/٥ عن جابر.

عاصم، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم» (٤٠٦٩).

ورواه ابن وهب عن عبد الله بن السمح، أنه أخبره عن عباد بن كثير، عن عمر بن الخطاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ يوم أحد: «انزعوا عنهم الحديد وادفنوهم في ثيابهم» (٤٠٧٠).

واختلف الفقهاء في غسل الشهداء والصلاة عليهم: فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي والثوري والليث بن سعد، إلى أنهم لا يغسلون؛ وحجتهم: حديث جابر وسائر ما ذكرنا عن النبي ﷺ، مثل الأحاديث في هذا الباب، وبذلك قال أحمد بن حنبل والأوزاعي وإسحاق وداود وجماعة فقهاء الأمصار وأهل الحديث وابن علية.

وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري: يغسل الشهداء، قال أحدهما: إنما لم يغسل شهداء أحد لكثرتهم وللشغل عن ذلك، ولم يقل بقول سعيد والحسن هذا أحد من فقهاء الأمصار إلا عبيد الله بن الحسن العنبري البصري، وليس ما ذكروا من الشغل عن غسل شهداء أحد علة، لأن كل واحد منهم كان له ولي يشتغل به ويقوم بأمره، والعلة - والله أعلم - في ترك غسلهم ما جاء في الحديث المرفوع في دمائهم أنها تأتي يوم القيامة كريح المسك، رواه الزهري عن عبد الله بن ثعلبة «أن النبي ﷺ قال لقتلى أحد: زملوهم بجراحهم، فإنه ليس من كلم يكلمه المؤمن في سبيل الله، إلا أتى يوم القيامة لونه لون الدم، وريحه المسك» (٤٠٧١).

وروى مثل هذا من وجوه، فبان أن العلة ليست الشغل كما قال من قال ذلك، وليس لهذه المسألة مدخل في القياس والنظر، وإنما هي مسألة اتباع للأثر الذي نقلته الكافة في قتلى أحد أنهم لم يغسلوا، وثبتت أخبار الآحاد العدول بذلك عن النبي ﷺ.

وقد احتج بعض المتأخرين ممن ذهب مذهب الحسن وسعيد في هذه المسألة بقوله ﷺ في شهداء أحد: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة» (٤٠٧٢). وقال: هذا يدل على

(٤٠٦٩) أخرجه أبو داود برقم ٣١٣٤ ج٣/١٩٠ كتاب الجنائز باب الشهيد يغسل عن ابن عباس. وابن ماجه برقم ١٥١٥ ج١/٤٨٥ كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد عن ابن عباس. (٤٠٧٠) سبق تخريجه بنحوه برقم ٤٠٦٨.

(٤٠٧١) أخرجه النسائي ٧٨/٤ كتاب الجنائز باب مواراة الشهيد عن ابن ثعلبة. وأحمد ٤٣١/٥ عن عبد الله بن ثعلبة. والبيهقي بالكبرى ١١/٤ عن كعب بن مالك. وذكره بالكنز برقم ١١٢٥٠ وعزاه السيوطي إلى النسائي عن عبد الله بن ثعلبة.

(٤٠٧٢) أخرجه البخاري ج٢/١٩٦ كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد عن جابر بن عبد الله.

خصوصهم، وأنهم لا يشركهم في ذلك غيرهم. قال: ويلزم من قال في المحرم الذي وقصته ناقته، فقال فيه رسول الله ﷺ: «لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيباً، فإنه يبعث مليباً» (٤٠٧٣). - أن ذلك خصوص - بذكر بعثه مليباً، ولا يقال ذلك في غيره أن يقول مثل ذلك في الشهداء بأحد، لقول رسول الله ﷺ لشهداء أحد: أنا شهيد على هؤلاء، وخصهم بترك الغسل.

قال أبو عمر: القول بهذا خلاف على الجمهور، وهو يشبه الشذوذ؛ والقول بترك غسلهم أولى، لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في قتلى أحد وغيرهم.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو داود، حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو، قال ونحن مع رسول الله ﷺ» (٤٠٧٤).

وأما الصلاة عليهم فإن العلماء اختلفوا في ذلك واختلف فيه الآثار فذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أن لا يصلى عليهم لحديث الليث عن الزهري، عن ابي كعب بن مالك، عن جابر، عن النبي ﷺ بذلك في قتلى أحد على ما تقدم ذكره وقال فقهاء الكوفة والبصرة والشافعي يصلى عليهم ورووا آثاراً كثيرة أكثرها مراسيل «أن النبي ﷺ صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد» (٤٠٧٥).

وأجمع العلماء على أن الشهيد إذا حمل حياً ولم يموت في المعترك وعاش أقل شيء فإنه يصلى عليه كما صنع بعمر رضى الله عنه واختلفوا في غسل من قتل مظلوماً كقتيل الخوارج وقطاع السبيل واللصوص وما أشبه ذلك ممن قتل مظلوماً فقال مالك، لا يغسل إلا من قتله الكفار ومات في المعترك - هذا وحده؛ وأما من قتل في فتنة أو

= والنسائي ٦٢/٤ كتاب الجنائز باب ترك الصلاة عليهم عن جابر بن عبد الله. والترمذي برقم ١٠٣٦ ج ٢٤٤/٣ كتاب الجنائز باب ترك الصلاة عن جابر. وأبو داود ج ١٩٢/٣ برقم ٣١٣٨ كتاب الجنائز باب في الشهيد يغسل عن جابر بن عبد الله. والبيهقي بالكبرى ١٠/٤ عن الليث بن سعد. والدارقطني ١١٧/٤ عن أنس. والبقوى بشرح السنة ٣٦٥/٥ عن ابن شهاب.

(٤٠٧٣) أخرجه أحمد ٣٣٣/١ عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٣٩٠/٣ عن ابن عباس. والطبراني الكبير ٢٤/١٢ عن ابن عباس.

(٤٠٧٤) أخرجه أبو داود برقم ٣١٣٣ ج ١٩١/٣ كتاب الجنائز باب الشهيد يغسل عن جابر.

(٤٠٧٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩١/١٢ عن أبي مالك.

ثائرة أو قتله للصوص أو البغاة أو قتل قودًا أو قتل نفسه وكل مقتول غير المقتول فى المعترك قتيل الكفار فإنه يغسل ويصلى عليه.

وقال أبو حنيفة والثورى: كل من قتل مظلومًا لم يغسل ولكنه يصلى عليه وعلى كل شهيد وهو قول سائر أهل العراق.

وروا من طرق كثيرة صحاح عن زيد بن صوحان أنه قال: لا تنزعوا عنى ثوبا ولا تغسلوا عنى دماء وادفونى فى ثيابى، وقد روى عنه: إلا الخفين، وقتل زيد بن صوحان يوم الجمل، وثبت عن عمار بن ياسر أنه قال مثل قول زيد بن صوحان، وقتل عمار بصفين سنة سبع وثلاثين، وصلى عليه على ولم يغسله.

وروى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فى خبر حجر بن عدى بن الأدبر أنه قال «لا تطلقوا عنى حديدًا ولا تغسلوا عنى دماء وادفونى فى ثيابى فى لاق معاوية بالجادة، وإنى مخاصم» (٤٠٧٦)

وللشافعى فى ذلك قولان، أحدهما: يغسل جميع الموتى إلا من قتله أهل الحرب، والآخر: لا. يغسل قتيل البغاة.

وقول أحمد بن حنبل فى هذا الباب كله كقول مالك سواء.

وروى شعبة؛ والثورى، ومسعر. بمعنى واحد عن قيس مسلم، عن طارق بن شهاب أن سعد بن عبيد القارى وهو أبو زيد قال يوم القادسية: إنى مستشهد غدا، فلا تغسلوا عنى دما، ولا تنزعوا عنى ثوبا.

وسئل مكحول عن الشهيد أيسل علىه؟ قال: نعم، وينزع عنه كل خف ومنطقة وخاتم وجلد إلا الفرو فإنه من ثيابه ولا ينزع عنه شئ من ثيابه ولا يزداد عليه ثوب إلا أن تضم عليه ثيابه بثوب يلفونه به، قال مكحول: فإن لم يقتل قعصًا ولم يجهز عليه وبات وطعم ثم مات، نزعته عنه ثيابه وطهر وهو قول فقهاء الشام الأوزاعى وسعيد ابن عبدالعزيز وجماعتهم.

قال أبو عمر: غسل الموتى قد ثبت بالإجماع ونقل الكافة فواجب غسل كل ميت إلا من أخرجته إجماع أو سنة ثابتة، وهذا قول مالك، والله الموفق للصواب.

* * *

١- باب الترغيب في الجهاد

٤٦٥ - حديث ثالث لإسحاق عن أنس مسند:

مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان، فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ يوماً، فأطعمته، وجلست تفلّي رأسه، فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي، عرضوا على غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج هذا البحر، ملوكا على الأسرة، أو مثل الملوك على الأسرة، يشك إسحاق. قالت: فقلت يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فدعاهما، ثم وضع رأسه فنام، ثم استيقظ يضحك، قالت: فقلت: يا رسول الله، ما يضحكك؟ قال: ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله، ملوكا على الأسرة، أو مثل الملوك على الأسرة، كما قال في الأول، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني الله منهم، قال: أنت من الأولين، قال: فركبت البحر، في زمن معاوية بن أبي سفيان، فصرعت عن دابتها، حين خرجت من البحر، فهلكت» (٤٠٧٧).

هكذا روى هذا الحديث جماعة رواة الموطأ، فيما علمت، جعلوه من مسند أنس بن مالك.

ورواه بشر بن عمر الزهراني عن مالك، عن إسحاق، عن أنس، عن أم حرام بنت ملحان، قالت: استيقظ رسول الله ﷺ، الحديث، جعله من مسند أم حرام، هكذا حدث عنه به بندار محمد بن بشار.

وأم حرام هذه خالة أنس بن مالك، أخت أم سليم، بنت ملحان، أم أنس بن مالك وقد ذكرناهما، ونسبناهما، وذكرنا أشياء من أخبارهما، في كتابنا كتاب الصحابة، فأغني عن ذكره هاهنا، وأظنها أرضعت رسول الله ﷺ، أو أم سليم أرضعت رسول

(٤٠٧٧) أخرجه البخاري ج٤/٦٨ كتاب الجهاد باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء عن أنس. ومسلم ج٣/١٥١٨ كتاب الإمارة باب ٤٩ رقم ١٦٠ عن أنس بن مالك. والترمذي برقم ١٦٤٥ ج٤/١٧٨ كتاب فضائل الجهاد وباب غزو البحر عن أنس بن مالك. والنسائي ٤٠/٦ كتاب الجهاد باب فضل الجهاد في البحر عن أنس بن مالك. وابن ماجه برقم ٢٧٧٦ ج٢/٩٢٧ كتاب الجهاد باب غزو البحر عن أنس بن مالك. والبيهقي بالكبرى ١٦٥/٩ عن أنس بن مالك. والبيهقي بالدلائل ٤٥١/٦ عن أم حرام بنت ملحان.

الله ﷺ، فحصلت أم حرام، خالة له من الرضاعة، فلذلك كانت تقلى رأسه، وينام عندها، وكذلك كان ينام عند أم سليم، وتنازل منه ما يجوز لذى المحرم، أن يناله من محارمه، ولا يشك مسلم أن أم حرام، كانت من رسول الله ﷺ، لمحرم فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا، عن أبي محمد الباجي عبد الله بن محمد بن علي، أن محمد بن فطيس أخبره عن يحيى بن إبراهيم بن مزين، قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ، أن تقلى أم حرام رأسه، لأنها كانت منه ذات محرم، من قبل خالاته، لأن أم عبدالمطلب بن هاشم كانت من بنى النجار.

وقال يونس بن عبدالأعلى: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، فلهذا كان يقبل عندها وينام في حجرها، وتقلى رأسه.

قال أبو عمر: أى ذلك كان فأم حرام محرم من رسول الله ﷺ، والدليل على ذلك، ما حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا هشيم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يبيتن رجل عند امرأة، إلا أن يكون ناكحاً، أو ذا محرم» (٤٠٧٨).

وروى عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما» (٤٠٧٩).

وروى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة إلا أن تكون منه ذات محرم» (٤٠٨٠).

(٤٠٧٨) أخرجه مسلم ج٤/١٧١٠ كتاب السلام باب ٨ رقم ١٩ عن جابر بن عبد الله والبيهقي بالكبرى ٩٨/٧ عن جابر. وابن أبي شيبة ٤/٤٠٩ عن ابن عباس. وذكره بالكنز برقم ١٣٠٢٩ وعزاه السيوطي إلى مسلم عن جابر.

(٤٠٧٩) أخرجه الترمذي برقم ١١٧١ ج٣/٤٦٥ كتاب الرضاع باب كراهية الدخول على المغيبات عن عتبة بن عامر. وأحمد ٢٢٢/١ عن ابن عباس. والحاكم بالمستدرک ١١٤/١ عن ابن عمر.

(٤٠٨٠) أخرجه البخارى ٦٦/٧ كتاب الجهاد والسير باب لا يخلون رجل إلخ عن ابن عباس. ومسلم ٩٧٨/٢ كتاب الحج باب ٧٤ رقم ٤٢٤ عن ابن عباس. والطبرانى الكبير ٤٢٥/١١ عن ابن عباس. وذكره الزبيدي بالإتحاف ٤٢٩/٧ وعزاه إلى الطبرانى عن ابن عباس.

وروى عبد الله بن عمر بن العاصي، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخلون رجل على مغيبة، إلا ومعه رجل أو رجلان» (٤٠٨١).

وحدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار: أرايت الحمو؟ قال: الحمو الموت» (٤٠٨٢).

وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه.

وفي هذا الحديث أيضا، إباحة أكل ما قدمته المرأة إلى ضيفها، في بيتها، من مالها، ومال زوجها، لأن الأغلب، أن ما في البيت من الطعام، هو للرجل، وأن يد زوجته فيه عارية، وقد اختلف العلماء في هذا المعنى، لاختلاف الآثار فيه، وأحسن حديث في ذلك، وأصححه من جهة النقل، ما رواه ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أسماء بنت أبي بكر، «أنها جاءت رسول الله ﷺ فقالت: يا نبي الله، ليس لي شيء إلا ما أدخل عليّ الزبير، فهل على جناح، أن أَرْضِخَ مما يدل على؟ فقال: أَرْضِخِي ما استطعت ولا توكي فيوكي الله عليك» (٤٠٨٣).

وروى الأعمش ومنصور بن المعتمر، جميعاً، عن شفيق أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا انفقت امرأة من بيت زوجها، غير مفسدة، كان لها أجر مما انفقت، ولزوجها أجر ما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص

(٤٠٨١) أخرجه مسلم ج٤/١٧١٠ كتاب السلام باب ٨ رقم ٢٢ عن عبد الله بن عمر بن العاص. وأحمد ج٢/١٧١ عن عبد الله بن عمر بن العاص. والبيهقي بالكبرى ٩٠/٧ عن عبد الله بن عمر بن العاص. وذكره بالكنز برقم ١٣٠٣١ وعزه السيوطي لأحمد ومسلم عن ابن عمر. (٤٠٨٢) أخرجه البخاري ج٦/٦٦ كتاب النكاح باب لا يخلون رجل.. إلخ عن عقبة بن عامر. ومسلم ج٤/١٧١٠ كتاب السلام باب ٨ رقم ٢٠ عن عقبة بن عامر. والترمذي برقم ١١٧١ ج٣/٤٦٥ كتاب الرضاع باب كراهية الدخول على المغيبات عن عقبة بن عامر. وأحمد ج٤/١٤٩ عن عقبة بن عامر. والبيهقي بالكبرى ٩٠/٧ عن عقبة بن عامر. وابن أبي شيبة ج٤/٤٠٩ عن عقبة بن عامر. والطبراني الكبير ٢٧٧/١٧ عن عقبة بن عامر. والبخاري ج٩/٢٦ شرح السنة ٢٦/٩ عن عقبة بن عامر.

(٤٠٨٣) أخرجه البخاري ج٢/٢٣٠ كتاب الزكاة باب الصدقة فيما استطاع عن أسماء. ومسلم ج٢/٧١٤ كتاب الزكاة باب ٢٨ رقم ٨٩ عن أسماء بنت أبي بكر. والنسائي ج٥/٧٤ كتاب الزكاة باب الإحصاء في الصدقة عن أسماء. وأحمد ج٦/٣٥٣ عن أسماء بنت أبي بكر. والبيهقي بالكبرى ج٤/١٨٧ عن أسماء بنت أبي بكر.

بعضهم من أجر بعض شيئا» (٤٠٨٤).

وهذان حديثان صحيحان، مشهوران، لا يختلف في صحتها، وثبوتهما، تركت الإتيان بطرقهما، خشية التطويل.

أخبرنا عبدالرحمن بن مروان، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسن القلزمي القاضي - في داره بمصر سنة ثمان وستين - قال: حدثنا أبو غسان عبدالله بن محمد بن يوسف القاضي القلزمي، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا إسحاق بن الفرات، عن نافع بن زيد، عن ابن الهادي، عن مسلم بن الوليد بن رباح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تصوم، وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن لرجل في بيتها وهو له كاره، وما تصدقت مما كسبه فله أجر نصف صدقة، وإنما خلقت المرأة من ضلع، فلن يصاحبها إلا وفيها عوج، فإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرك إياها فراقها» (٤٠٨٥).

وأما الآثار الواردة في الكراهة لذلك، فروى ابن المبارك، عن عبدالرحمن بن زيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، قال: حدثني من سمع النبي ﷺ يقول: «لا تنفقن امرأة من بيتها شيئا إلا بإذن زوجها، فقال رجل: من الطعام يا رسول الله؟ قال: وهل أموالنا إلا الطعام» (٤٠٨٦).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح،

(٤٠٨٤) أخرجه البخاري ج٣/١١٩ كتاب البيوع باب قول الله: انفقوا، عن أبي هريرة. ومسلم ج٢/٧١٠ كتاب الزكاة باب رقم ٨١ أجر الخازن الأمين عن عائشة. وأبو داود برقم ١٦٨٥ ج٣/١٣٤ كتاب الزكاة باب المرأة تتصدق من بيت زوجها عن عائشة. وأحمد ج٦/٤٤٤ عن عائشة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٤٠٧٢٧٥ ج٤/١٤٨ عن عائشة. وابن أبي شيبه ج٦/٥٨٢ عن عائشة. أخرجه الحميدي ج١/١٣٣ عن عائشة.

(٤٠٨٥) أخرجه البخاري ج٧/٥٣ كتاب النكاح باب صوم المرأة بإذن إلخ عن أبي هريرة. والبيهقي بشرح السنة ج٦/٢٠٣ عن أبي هريرة. والمنذرى بالترغيب والترهيب ج٢/٥٩ عن أبي هريرة.

(٤٠٨٦) أخرجه الترمذي برقم ٦٧٠ ج٣/٤٨ كتاب الزكاة باب نفقة المرأة... إلخ عن أبي أمامة الباهلي وأبو داود في كتاب البيوع باب ٩٠ ج٣/٢٩٥ كتاب البيوع باب تضمين العارية عن أبي أمامة. وابن ماجه برقم ٢٢٩٥ ج٢/٧٧٠ كتاب التجارات باب ما للمرأة من مال عن أبي أمامة الباهلي والدارقطني ج٤/٧٠ عن أنس وابن أبي شيبه ج٦/٥٨٥ عن أبي أمامة الباهلي وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٧٢٧٧ ج٤/١٤٨ عن أبي أمامة الباهلي وذكره بالكنز برقم ١٤٥٧٤ وعزاه السيوطي لعبدالرزاق عن أبي أمامة.

قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني، قال: سمعت أبا أمانة الباهلي يقول: «سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجته الوداع: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»، وذكر الحديث، وفيه: «لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذن زوجها»، قيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا» وساق تمام الحديث» (٤٠٨٧).

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن ليث، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: «أتت امرأة النبي ﷺ، فقالت: يا نبي الله، ما حق الزوج على زوجته؟ قال: لا تمنعه نفسها، ولو كانت على ظهر قتب، فقالت: يا رسول الله، ما حق الزوج على زوجته؟ قال: «لا تصوم إلا بإذنه إلا الفريضة فإن فعلت أثمت، ولم يقبل منها». قالت: يا رسول الله، ما حق الزوج على زوجته؟ قال: «لا تصدق بشيء من بيته إلا بإذنه، قال: فإن فعلت كان له الأجر وعليها الوزر» قالت: يا رسول الله، ما حق الزوج على زوجته؟ قال: «لا تخرج من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت لعنتها ملائكة الله، وملائكة الرحمة، وملائكة الغضب حتى تتوب، أو تراجع». قلت: يا رسول الله، وإن كان لها ظالما؟ قال: «وإن كان لها ظالما». قالت: والذي بعثك بالحق، لا يملك عليّ أمرى أحد بعدها أبدا ما بقيت» (٤٠٨٨).

فإن كان ما أطعمته أم حرام، رسول الله ﷺ من مال زوجها عبادة بن الصامت، ولم يكن من مالها، ففي هذا الحديث أيضا إباحة أكل مال الصديق بغير إذنه، وقد اختلف فيه العلماء إذا كان يسيرا، ليس مثله يدخر، ولا يتمول، ولم يختلفوا في الكثير الذي له بال، ويحضر النفس عليه الشح به، أنه لا يحل إلا عن طيب نفس من صاحبه.

(٤٠٨٧) أخرجه النسائي ٢٤٧/٦ كتاب الوصايا باب إبطال الوصية عن أبي أمانة. والترمذي برقم ٢١٢٠ ج٢/٤٣٣ كتاب الوصايا لا وصية لوارث. عن أبي أمانة. وأبو داود برقم ٢٨٧٠ ج٢/٣١٣ كتاب الوصايا باب الوصية للوارث عن أبي أمانة. وابن ماجه برقم ٢٧١٣ ج٢/٩٠٥ كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث عن أبي أمانة. وأحمد ٢٣٨/٤ عن عمر ابن خارجه. والبيهقي بالكبرى ٢١٢/٦ عن أبي أمانة. والبعثي بشرح السنة ٣٢٢/٨ عن أبي أمانة. والطبراني ١٦٠/٨ عن أبي أمانة الباهلي. وعبد الرزاق بالمصنف ٧٢٧٧ ج٤/١٤٨ عن أبي أمانة.

(٤٠٨٨) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢٩٢ عن ابن عمر. وابن أبي شيبة ٣٠٣/٤ عن أبي سعيد الخدري. وذكره السيوطي بالدر المنثور ١٥٧/٢ وعزاه للبيهقي عن ابن عمر.

واختلفوا فى تأويل قول الله عز وجل: ﴿أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ (٤٠٨٩). وقد ذكرنا هذا المعنى، فيما تقدم من كتابنا هذا، والحمد لله.

ومن أجاز أكل مال الصديق بغير إذنه، فإنما أباحه ما لم يتخذ الأكل ضبنة، ولم يقصد بذلك وقاية ماله، وكان تافها يسيرا، ونحو هذا.

وأما قوله: ناس من أمتى عرضوا على غزاة فى سبيل الله، فإنه أراد - والله أعلم - أنه رأى الغزاة فى البحر، من أمته ملوكا، على الأسيرة فى الجنة. ورؤياه وحى ﷺ ويشهد لقوله: ملوكا على الأسيرة، ما ذكر الله عز وجل فى الجنة بقوله: ﴿على الأرائك متكئون﴾ (٤٠٩٠). قال أهل التفسير: الأرائك السرر فى الحجال، ومثله قوله عز وجل: ﴿على سرر متقابلين﴾ (٤٠٩١). وهذا الخير إنما ورد تنبيها على فضل الجهاد، فى البحر وترغيبا فيه وفى هذا الحديث أيضا إباحة ركوب البحر فى الجهاد، وفيه إباحة الجهاد للنساء، وقد روى عن أم عطية قالت: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فنمرض المرضى، ونداوى الجرحى، وكان يرضخ لنا من الغنيمة» (٤٠٩٢).

واختلف الفقهاء فى الأسهم للنساء من الغنيمة، إذا غزون، فقال ابن وهب: سألت مالكا عن النساء، هل يجزين من المغنم فى الغزو؟ قال: ما علمت ذلك. وقد أجاز قوم من أصحابنا، أن يرضخ للنساء ما أمكن على ما يراه الإمام.

وقال الثورى وأبو حنيفة والليث والشافعى وأصحابهم: لا يسهم لامرأة، ويرضخ لها.

وقال الأوزاعى: يسهم للنساء، وزعم أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء بخير، قال الأوزاعى: وأخذ بذلك المسلمون عندنا.

قال أبو عمر: أحسن شىء فى هذا الباب ما كتب به ابن عباس، إلى نجدة الخارجى، أن النساء كن يحضرن فيداوين المرضى، ويجزين من الغنيمة، ولم يضرب لهن سهم.

وفيه إباحة ركوب البحر للنساء، وقد كان مالك - رحمه الله - يكره للمرأة الحج فى البحر، فهو فى الجهاد لذلك أكره، والله أعلم.

(٤٠٨٩) النور ٦١.

(٤٠٩٠) يس ٥٦.

(٤٠٩١) الحجر ٤٧.

(٤٠٩٢) أخرجه أحمد ٣٥٨/٦ عن الربيع بنت معوذ.

وقال بعض أصحابنا من أهل البصرة: إنما كره ذلك مالك، لأن السفن بالحجاز صغار، وأن النساء لا يقدرن على الاستار عند الخلاء فيها، لضيقها، وتزاحم الناس فيها، وكان الطريق من المدينة إلى مكة على البر ممكنا، فلذلك كره ذلك مالك، قال: وأما السفن الكبار، نحو سفين أهل البصرة، فليس بذلك بأس، قال: والأصل إن الحج فرض على كل من استطاع إليه سبيلا، من الأحرار البالغين، نساء كانوا أو رجالا، إذا كان الأغلب من الطريق الأمن، ولم يخص برا من بحر، فإذا كان طريقهم على البحر، أو تعذر عليهم طريق البر، فذلك لازم لهم مع الاستطاعة.

وفى هذا الحديث ما يدل على ركوب البحر للحج، لأنه إذا ركب البحر للجهاد، فهو للحج المفروض أولى وأوجب، وذكر مالك - رحمه الله - أن عمر بن الخطاب كان يمنع الناس من ركوب البحر، فلم يركبه أحد طول حياته، فلما مات استأذن معاوية عثمان في ركوبه، فأذن له، فلم يزل يركب حتى كان أيام عمر بن عبدالعزيز، فمنع الناس عمر بن عبدالعزيز من ركوبه، ثم ركب بعده، إلى الآن، وهذا إنما كان من عمر، وعمر رضى الله عنهما، في التجارة وطلب الدنيا، والله أعلم.

وأما في أداء فريضة الحج فلا، والسنة قد أباحت ركوبه للجهاد، في حديث إسحاق عن أنس، وحديث غيره، وهى الحجة، وفيها الأسوة، فركوبه للحج أولى قياسا ونظرا، والحمد لله.

ولا خلاف بين أهل العلم، أن البحر إذا ارتج، لم يجوز ركوبه لأحد بوجه من الوجوه، في حين ارتجاجه، وذكر أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفیان، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: لا يستلنى الله عن جيش ركبوا البحر أبدا، يعنى التغير.

وفيه التحرى فى الإتيان بألفاظ النبى ﷺ، فقد ذهب إلى هذا جماعة، ورخص آخرون فى الإتيان بالمعانى، وقد أوضحنا هذا المعنى فى باب أفردناه له فى كتاب جامع العلم وفضله، وما ينبغى فى روايته وحمله، وسيأتى من هذا الباب ذكر، فى مواضع من هذا الكتاب، إن شاء الله.

وفيه أن الجهاد تحت راية كل إمام جائز ماضى إلى يوم القيامة، لأنه ﷺ، قد رأى الآخرين ملوكا على الأسرة، كما رأى الأولين، ولا نهاية للآخرين إلى يوم قيام الساعة، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ

معلوم ﴿٤٠٩٣﴾. وقال: ﴿ثلاثة من الأولين وثلاثة من الآخرين﴾ ﴿٤٠٩٤﴾. وهذا على الأبد.

وفيه فضل لمعاوية - رحمه الله - إذ جعل من غزاة تحت رايته من الأولين، ورؤيا الأنبياء صلوات الله عليهم وحى، الدليل على ذلك قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى﴾. فأجابه ابنه: ﴿قال يا أبت افعل ما تؤمر﴾ ﴿٤٠٩٥﴾. وهذا بين واضح، وقالت عائشة: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا، إلا جاءت مثل فلق الصبح» ﴿٤٠٩٦﴾.

وفى فرح رسول الله ﷺ، واستبشاره وضحكه، بدخول الأجر على أمته بعده، سرورا بذلك، بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ، من المناصحة لأمته، والمحبة فيهم، وفى ذلك دليل على أن من علامة المؤمن، سروره لأخيه، بما يسر به لنفسه..

وإنما قلنا، إن فى هذا الحديث دليلا على ركوب البحر، للجهاد وغيره، للنساء والرجال، إلى سائر ما استنبطنا منه، لاستيقاظ رسول الله ﷺ، وهو يضحك فرحا بذلك، فدل على جواز ذلك كله، وإباحته وفضله، وجعلنا المباح مما يركب فيه البحر، قياسا على الغزو فيه.

ويحتمل بدليل هذا الحديث، أن يكون الموت فى سبيل الله والقتل سواء، أو قريبا من السواء فى الفضل، لأن أم حرام لم تقتل، وإنما ماتت من صرعة دابتها، وقال لها رسول الله ﷺ: «أنت من الأولين». وإنما قلت: أو قريب من السواء، لاختلاف الناس فى ذلك، فمن أهل العلم من جعل الميت فى سبيل الله والمقتول سواء، واحتج بقول الله عز وجل: ﴿والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا﴾ ﴿٤٠٩٧﴾ الاثنين جميعا، وبقوله تبارك اسمه: ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾ ﴿٤٠٩٨﴾. وبقول النبى ﷺ فى

(٤٠٩٣) الواقعة ٤٩، ٥٠.

(٤٠٩٤) الواقعة ٣٩، ٤٠.

(٤٠٩٥) الصفات ١٠٢

(٤٠٩٦) أخرجه البخارى ج ٥٢/٩ كتاب التعبير باب ما بدئ به رسول الله ﷺ إلخ عن عائشة. ومسلم

١٣٩/١ كتاب الإيمان باب ٧٣ رقم ٢٥٢ عن عائشة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٧١٩

عن عائشة. والحاكم بالمستدرک ١٨٣/٣ عن عائشة. وأبو عوانة بالمسند ١١٠/١ عن

عائشة. والبيهقى بالدلائل ١٣٥/٢ عن عائشة.

(٤٠٩٧) الحج ٥٨.

(٤٠٩٨) النساء ١٠٠.

حديث عبد الله بن عتيك: «من خرج من بيته مجاهداً في سبيل الله، فخر عن دابته فمات، أو لدغته حية فمات، أو مات حتف أنفه، فقد وقع أجره على الله، ومن مات قعصاً فقد استوجب المثاب» (٤٠٩٩).

ويقول فضالة بن عبيد: ما أبالي من أى حفرتيهما بعثت، ذكر ذلك ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن سلامان بن عامر، عن عبد الرحمن بن جحدم الخولاني، عن فضالة بن عبيد، فى حديث ذكر فيه رجلين، أحدهما أصيب فى غزاة بمنجنيق، والآخر مات هناك، فجلس فضالة عند الميت، فقيل له: تركت الشهيد، ولم تجلس عنده، فقال: ما أبالي من أى حفرتيهما بعثت، ثم تلا قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قَتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ الآية كلها.

قال أبو عمر - رحمه الله -: قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه سئل «أى الجهاد أفضل؟» فقال: من أهرق دمه، وعقر جواده» (٤١٠٠). ولم يخص برا من بحر، رواه أبو ذر وغيره.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن سهيل بن أبى صالح، عن محمد بن مسلم بن عائذ، عن عامر بن سعد، عن سعد، «أن رجلاً جاء ورسول الله ﷺ يصلى، فقال حين انتهى إلى الصف: اللهم آتني أفضل ما تؤتى عبادك الصالحين، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: من المتكلم أنفاً؟ قال: أنا يا رسول الله، قال: إذا يعقر جوادك وتستشهد فى سبيل الله» (٤١٠١).

(٤٠٩٩) أخرجه أحمد ٣٦/٤ عن عبد الله بن عتيك. والبيهقى بالكبرى ١٦٦/٩ عن عبد الله بن عتيك. والحاكم بالمستدرک ٨٨/٢ عن عبد الله بن عتيك. وذكره الهيثمى بالمجمع ٢٧٦/٥ وعزاه لأحمد والطبرانى عن ابن عتيك. وبالكنز برقم ١٠٦٥٩ وعزاه السيوطى لأحمد، وابن سعد، والطبرانى. والحاكم، والبخارى ومسلم عن عبد الله بن عتيك.

(٤١٠٠) أخرجه أبو داود ج ٧٠/٢ كتاب الوتر باب ١٢ عن عبد الله بن حبسة وابن ماجه برقم ٢٧٩٤ ج ٩٣٤/٢ كتاب الجهاد باب القتال فى سبيل الله عن عمرو بن عبسة. وأحمد ٤١٢/٣ عن عبد الله بن حبسة.

(٤١٠١) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٧٤/٢ عامر بن سعد بن أبى وقاص. وابن حبان ٧٥/٧ عن سعد بن أبى وقاص. وذكره بالكنز برقم ١١٣٣٥ وعزاه السيوطى لابن أبى خزيمة، وابن حبان والحاكم عن سعد. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٩٧/٢ وعزاه للحاكم والنسائى عن سعد.

حدثنا سعيد بن نصر قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن عمرو، قال: «قال رجل: يا رسول الله، أى الجهاد أفضل؟ قال: من عقر جواده وأهرق دمه» (٤١٠٢).

وبهذا الإسناد عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

وإذا كان من هرق دمه، وعقر جواده، أفضل الشهداء، علم أنه لم يكن بتلك الصفة فهو مفضل، وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه، يضرب من يسمعه يقول: من قتل فى سبيل الله فهو شهيد، ويقول لهم قولوا: من قتل فى سبيل الله فهو فى الجنة.

قال أبو عمر: لأن شرط الشهادة شديد، فمن ذلك إلا يغفل، وإلا يجبن، وأن يقتل مقبلاً، غير مدبر، وأن يباشر الشريك، وينفق الكربة، ونحو هذا، كما قال معاذ، والله أعلم.

وروينا فى هذا المعنى، عن عبد الله بن عمرو بن العاصى، أنه قال: لا تغل ولا تخف غلولا، ولا تؤذ جاراً، ولا رفيقاً ولا ذمياً ولا تسب إماماً، ولا تفر من الزحف، يعنى ولك الشهادة إن قتلت.

واختلفوا أيضاً فى شهيد البحر، أهو أفضل أم شهيد البر؟ فقال قوم: شهيد البر أفضل، واحتجوا بقوله ﷺ: «أفضل الشهداء، من عقر جواده وأهرق دمه» (٤١٠٣).

وقال آخرون: شهيد البحر أفضل، والغزو فى البحر أفضل، واحتجوا بحديث منقطع الإسناد، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من لم يدرك الغزو معى، فليغز فى البحر، فإن غزاة فى البحر، أفضل من غزوتين فى البر، وإن شهيد البحر له أجر شهيدى البر، وأن أفضل الشهداء عند الله يوم القيامة، أصحاب الوكوف، قالوا: يا رسول الله، وما أصحاب الوكوف؟ قال: قوم تكفأ بهم مراكبهم فى سبيل الله» (٤١٠٤).

(٤١٠٢) أخرجه أحمد ح ٤١٢/٣ عن عبد الله بن حبشى. والدارمى ٢٠١/٢ عن جابر. وابن أبى شيبة ٢٩٠/٥ عن جابر. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٤٨٤٤ عبيد بن عمير. وذكره الهيثمى بالجمع ٥٩/١ وعزاه للطبرانى فى الأوسط وأبو يعلى عن جابر.

(٤١٠٣) ذكره بالكنز برقم ١١٢٩٧ وعزاه للطبرانى عن ابن عمرو.

(٤١٠٤) أخرجه ابن أبى شيبة ٣١٤/٥ عن علقمة بن شهاب. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٦٣١ - علقمة بن شهاب. وذكره بالكنز برقم ١٠٧٧٤ وعزاه لابن عساكر عن علقمة بن شهاب مرسلًا

وعن عبد الله بن عمرو، أنه قال: غزوة في البحر أفضل من عشر غزوات في البر، ذكره ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن يحيى بن سعيد، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، قال: غزوة في البحر، أفضل من عشر في البر، والمائد فيه، كالمتشحط في دمه.

وعن عبد الله بن عمرو أيضا أنه قال: لأن أغزو في البحر غزوة، أحب إلى من أن انفق قنطارا في سبيل الله، وإسناده ليس به بأس، ذكره ابن وهب عن عمرو بن الحارث، عن يحيى بن ميمون، عن أبي سالم الجيشاني، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي. وذكر ابن وهب أيضا، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن كعب الأحبار، أنه قال: «أفضل الشهداء الغريق، له أجر شهيدين، وأنه يكتب له من الأجر، من حين يركبه حتى يرسى، كأجر رجل ضربت في الله عنقه، فهو يتشحط في دمه» (٤١٠٥).

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن بكار العيشي، حدثنا مروان، أخبرنا هلال بن ميمون الزملي، عن يعلى ابن شداد، عن أم حرام، عن النبي ﷺ، قال: «المائد في البحر، الذي يصيبه القيء له أجر شهيد، والغرق له أجر شهيدين» (٤١٠٦).

قال أبو عمر: قد ذكرنا ما بلغنا في ذلك، وروى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يركب البحر رجل إلا غازيا أو حاجا أو معتمرا، فإن تحم البحر نارا» (٤١٠٧). وهو حديث ضعيف مظلم الإسناد، لا يصححه أهل العلم بالحدِيث، لأن رواته مجهولون، لا يعرفون، وحديث أم حرام هذا يرد.

وفيما رواه يعلى بن شداد عن أم حرام كفاية في رده، وقد ذكر أبو بكر بن أبي

(٤١٠٥) ذكر نحوه بالكنز برقم ١٠٧٧٤ وعزاه السيوطي لابن عساكر. عن علقمة بن شهاب القسري مرسلًا.

(٤١٠٦) أخرجه أبو داود ٢٤٩٣ ج ٧/٣ كتاب الجهاد باب فضل الغزو في البحر عن أم حرام. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٣٥/٤ كتاب الحج باب ركوب البحر عن أم حرام. وذكره للكنز برقم ١٠٧٧٦ وعزاه السيوطي لأبي داود والبخاري. ومسلم عن أم حرام.

(٤١٠٧) أخرجه أبو داود برقم ٢٤٨٩ ج ٦/٣ كتاب الجهاد باب ركوب البحر في الغزو عن ابن عمرو. والبيهقي بالسنن ١٨/٦ كتاب البيوع ما جاء في بيع المضطر عن ابن عمر. والبخاري في تاريخه ١٠٤/٢ عن ابن عمر. ذكره للمطالب العالية برقم ١٠٦٤ وعزاه ابن حجر لأبو بكر.

شبية، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن ليث، عن مجاهد قال: لا يركب البحر إلا حاج، أو معتمر، أو غاز، وأكثر أهل العلم يجيزون ركوب البحر، في طلب الحلال، إذا تعذر البر، وركب البحر في حين يغلب عليه فيه السكون وفي كل ما أباحه الله، ولم يحظره، على حديث أم حرام وغيره، إلا أنهم يكرهون ركوبه في الاستغفار من طلب الدنيا والاستكثار من جمع المال، وبالله التوفيق.

ذكر أبو بكر بن أبي شبية، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن يونس، عن الحسن، أن عمر ابن الخطاب، قال: عجبت لراكب البحر. وقوله في حديث إسحاق في هذا الباب، يركبون ثبح هذا البحر، يعني ظهر هذا البحر.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عفان بن مسلم.

وأخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شبية، قال: حدثنا عفان.

وأخبرنا عبيد بن محمد، واللفظ لحديثه، قال: أخبرنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا سلمة، عن يحيى بن سعيد، وقالوا في حديث عفان، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أنس بن مالك، عن أم حرام، قالت: «بينما رسول الله ﷺ قائلاً في بيتي، فاستيقظ وهو يضحك، فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، مم تضحك؟ قال: عرض عليّ ناس من أمتي، يركبون ظهر البحر كالمملوك على الأسرة، فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: اللهم اجعلها منهم، ثم نام، فاستيقظ وهو يضحك، فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، مم تضحك؟ قال: عرض عليّ ناس من أمتي، يركبون ظهر البحر كالمملوك على الأسرة، فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: أنت من الأولين، فغزت مع زوجها عبادة بن الصامت في البحر، فلما قفلوا وقصتها بغلة لها فماتت هكذا في هذا الحديث، فغزت مع زوجها عبادة بن الصامت» (٤١٠٨).

وروى هذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن، عن أنس، قال: اتكأ رسول الله ﷺ عند بنت ملحان، فساق هذا الحديث، بنحو ما ذكرنا، إلا أنه قال في آخره: فنكحت عبادة ابن الصامت، فركبت مع ابنة قرظة، فلما قفلت، وقصت بها دابتها، فقتلتها فدفت، ثم

ذكره أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أنس، وذكر ابن وهب، عن حفص بن مسيرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، هذا الحديث بمعناه، وقال: قال عطاء بن يسار: فشهدت أنا تلك الغزوة، مع المنذر بن الزبير، فكانت معه في غزوتنا، فماتت بأرض الروم، وذكر خليفة ابن خياط عن ابن الكلبي، قال: وفي سنة ثمان وعشرين، غزا معاوية بن أبي سفيان في البحر، ومعه امرأته فأخته بنت قرظة، من بني عبد مناف، ومعه عبادة بن الصامت، ومعه امرأته أم حرام بنت ملحان الأنصارية، فأتى قبرص، فتوفيت أم حرام، فقبرها هناك.

قال أبو عمر: لم يختلف أهل السير فيما علمت، أن غزاة معاوية هذه المذكورة في حديث هذا الباب، إذ غزت معه أم حرام، كانت في خلافة عثمان، لا في خلافة معاوية.

قال الزبير بن أبي بكر: ركب معاوية البحر غازيا بالمسلمين، في خلافة عثمان بن عفان، إلى قبرص، ومعه أم حرام بنت ملحان، زوجة عبادة بن الصامت، فركبت بغلثها حين خرجت من السفينة، فصرعت من دابتها فماتت.

٤٦٦ - حديث خامس وعشرون ليحيى بن سعيد يحيى عن أبي صالح:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشق على أمتي لأحببت أن لا أتخلف عن سرية تخرج في سبيل الله، ولكني لا أجد ما أحملهم عليه، ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون ويشق عليهم أن يتخلفوا بعدى، فوددت أنى أقاتل في سبيل الله، فأقتل ثم أحيا فأقتل، ثم أحيا فأقتل» (٤١٠٩).

في هذا الحديث دليل على أن الجهاد ليس يفرض معين على كل أحد في خاصته، ولو كان فرضا معيناً ما تخلف رسول الله ﷺ ولو شق على أمته؛ والجهاد عندنا بالغزوات والسرايا إلى أرض العدو فرض على الكفاية، فإذا قام بذلك من فيه كفاية ونكاية للعدو، سقط عن المتخلفين؛ فإذا أظل العدو بلدة مقاتلا لها، تعين الفرض على كل أحد حيثئذ في خاصته على قدر طاقته خفيفا وثقيلا، شابا وشيخا، حتى يكون

(٤١٠٩) أخرجه البخاري ج٤/١٣٢ كتاب الجهاد باب الجمائل والحملان عن أبي هريرة. ومسلم ج٣/١٤٩٥ كتاب الإمارة باب ٢٨ رقم ١٠٣ عن أبي هريرة. أخرجه النسائي كتاب الجهاد ج٦/٣٢ باب ثمنى القتل في سبيل الله عن هريرة. وأخرجه أحمد ج٢/٤٧٣ عن أبي هريرة.

فيمن يكثر العدو كفاية بهم.

ومن أوضح شيء في أن الجهاد إلى أرض العدو ليس فرضاً على الجميع قول الله عز وجل: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ (٤١٠). وفي هذا إباحة القعود والتخلف وتفضيل المجاهد على القاعد، فصار الجهاد فضيلة لمن سبق إليه وقام به لا فريضة على الجميع.

٤٦٧ - حديث موفى سبعين ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: «لما كان يوم أحد قال رسول الله ﷺ: من يأتني بخبر سعد بن الربيع الأنصاري، فقال رجل: أنا يا رسول الله، فذهب الرجل يطوف بين القتلى، فقال له سعد بن الربيع: ما شأنك؟ فقال الرجل: بعثني رسول الله ﷺ لآتيه بخبرك، قال: فأذهب إليه فأقرئه مني السلام، وأخبره أني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة، وأنني قد أنقذت مقاتلي، وأخبر قومك أنهم لا عذر لهم عند الله إن قتل رسول الله ﷺ وواحد منهم حي» (٤١١).

هذا الحديث لا أحفظه ولا أعرفه إلا عند أهل السير، فهو عندهم مشهور معروف.

ذكر ابن إسحاق قال: لما انصرف أبو سفيان ومن معه من أحد ووجهوا إلى مكة، فزع الناس إلى قتلاهم؛ فقال رسول الله ﷺ: «من رجل ينظر لي ما فعل سعد بن الربيع، أفي الأحياء هو أم في الأموات؟ فقال رجل من الأنصار: أنا أنظر لك يا رسول الله ما فعل، فنظر فوجده جريحاً في القتلى وبه رمق، قال: فقلت له: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أنظر أفي الأحياء أنت أم في الأموات؟ قال: أنا في الأموات، فأبلغ رسول الله ﷺ عنى السلام، وقل له: إن سعد بن الربيع يقول: جزاك الله عنا خير ما جزى نبياً عن أمته؛ وأبلغ قومك عنى السلام، وقل لهم: إن سعد بن الربيع يقول لكم: لا عذر لكم عند الله إن خلص إلى نبيكم ومنكم عين تطرف، قال: ثم لم أبرح حتى مات؛ قال: فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته خبره» (٤١٢).

قال ابن إسحاق: حدثني بخبره هذا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني أحد بني النجار.

(٤١١٠) النساء ٩٥.

(٤١١١) ذكره الزبيدي بالإتحاف ٣٣٠/١٠ عن يحيى بن سعيد.

(٤١١٢) أخرجه البيهقي بدلائل النبوة ٢٨٥/٣ عن ابن عبد الرحمن المازني. وذكره ابن كثير بالبداية والنهاية ٣٩/٤ عن أبي صعصعة المازني.

وقال ابن هشام: حدثني أبو بكر الزبيري أن رجلا دخل على أبي بكر الصديق، وبنت لسعد بن الربيع جارية صغيرة على صدره، يرشفها ويقبلها، فقال رجل: من هذه؟ قال: بنت رجل خير مني سعد بن الربيع، كان من النقباء يوم العقبة، وشهد بدرا واستشهد يوم أحد.

قال أبو عمر: تخلف سعد بن الربيع - رحمه الله - ابنتين اثنتين وبهما عرفت السنة والمراد من كتاب الله عز وجل في ميراث الابنتين، لأن القرآن إنما نطق بقوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (٤١٣). فأخبره بميراث الواحدة وميراث ما فوق الاثنين، ولم يذكر الاثنين، فلما أعطى فلما أعطى رسول الله ﷺ ابنتي سعد بن الربيع الثلثين، علم أن مراد الله عز وجل ميراث الاثنين من البنات كميراث ما فوقهن من العدد لا كميراث الواحدة، فكأنه قال عز وجل: فَإِنْ كُنْ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا فَلَهُنَّ الثُّلُثَانِ، وقد قيل: إن ذلك أخذ قياسا واعتبارا بالأختين؛ وهذا - والحمد لله - إجماع وإن اختلف في السبب، وقد قيل: إن قوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ﴾ معناه اثنتين كما قال: ﴿فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ يريد الأعناق.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى - يعني ابن الطباع - قال: حدثنا عمرو بن ثابت، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: سمعت جابر ابن عبد الله يقول: «إن امرأة من الأنصار أتت النبي ﷺ بابنتي سعد بن الربيع، فقالت: يا رسول الله، سعد بن الربيع قتل يوم أحد شهيدا، فأخذ عمهما كل شيء من تركته، فلم يدع لهما من مال أبيهما قليلا ولا كثيرا؛ والله ما لهما مال، ولا ينكحان إلا ولهما مال؛ فقال رسول الله ﷺ: سيقضى الله في ذلك ما شاء، فنزلت السورة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ الآية فدعا رسول الله ﷺ عمهما فقال: أعط هاتين الجاريتين الثلثين مما ترك أبوهما، وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك» (٤١٤).

قال أبو يعقوب: وهذا القول الذي ليس فيه اختلاف، أبو يعقوب هذا هو إسحاق ابن الطباع.

(٤١٣) النساء ١١.

(٤١٤) أخرجه الترمذي برقم ٢٠٩٢ ج ٤/١٤ كتاب باب ميراث البنات عن جابر. وأحمد ٣٥٢/٣ عن جابر. والبيهقي بالكبرى ٢١٦/٦ عن جابر. والحاكم بالمستدرک ٣٣٤/٤ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ٣٠٣٩٣ وعزاه السيوطي لأحمد وابن أبي شيبة والبيهقي والحاكم بالمستدرک أبي داود والترمذي عن جابر.

٤٦٨ - حديث حاد وسبعون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، «أن رسول الله ﷺ رغب في الجهاد وذكر الجنة ورجل من الأنصار يأكل ثمرات في يده، فقال: إني لحريص على الدنيا، إن جلست حتى أفرغ منهن، فرمى ما في يده وحمل بسيفه فقاتل حتى قتل» (٤١٥).

هذا الحديث محفوظ مسند صحيح من حديث جابر:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن منصور، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «قال رجل يوم أحد: أرأيت إن قتلت في سبيل الله، فأين أنا؟ قال: في الجنة، فألقى التمرات كن في يده، ثم قاتل حتى قتل» (٤١٦).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعد بن حزم، قال: حدثنا الحسين ابن محمد بن داود مأمون، قال: حدثنا أحمد بن شيبان بالرملة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو سمع جابرا يقول: قال رجل لرسول الله ﷺ يوم أحد: يا رسول الله، إن قتلت فأين أنا؟ قال: «في الجنة». فألقى تمرات كن في يده ثم قاتل حتى قتل.

أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا أحمد بن العباس الطوسي أبو عبد الله صاحب الزبير بن بكار، قال: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، قال: قال رجل يوم أحد: يا رسول الله، إن قتلت فأين أنا؟ قال: «في الجنة». فألقى تمرات كن في يده، وقاتل حتى قتل.

وقد روى عن أنس، عن النبي ﷺ مثله.

وذكر ابن إسحاق قال: «خرج رسول الله ﷺ إلى الناس - يعني يوم بدر -

(٤١٥) أخرجه البخاري بنحوه ج٥/٢١٥ كتاب المغازي باب غزوة أحد. ومسلم ج٣/١٥٠٩

كتاب الإمارة باب ٤١ رقم ١٤٣ باب ثبوت الجنة للشهيد عن جابر.

(٤١٦) أخرجه البخاري ج٥/٢١٥ كتاب المغازي باب غزوة أحد عن جابر بن عبد الله. ومسلم

ج٣/١٥٠٩ كتاب الإمارة باب ٤١ رقم ١٤٣ باب ثبوت الجنة للشهيد عن جابر. والنسائي

ج٣/٣٣٦ كتاب الجهاد باب ثواب من قتل في سبيل الله عن جابر. وأحمد ج٣/٣٠٨ عن

جابر. والبيهقي بالكبرى ج٩/٤٣ عن جابر بن عبد الله. والحاكم المستدرک بنحوه ج٢/٩٣

عن أنس. والبيهقي بالدلائل بلفظه ج٣/٢٤٣ عن جابر. والبعوى بشرح السنة بلفظه

ج١٣/٣٩٤ عن جابر.

فحرضهم على القتال، ونفل كل امرئ ما أصاب، وقال: والذي نفسى بيده، لا يقاتلهم اليوم رجل فيقتل صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر إلا أدخله الله الجنة. فقال عمير ابن الحمام أخو بنى سلمة، وفي يده تمرات يأكلها: بخ، بخ، أما بينى وبين أن أدخل الجنة إلا أن يقتلنى هؤلاء، قال: ثم قذف التمرات من يده وأخذ الحجة وقاتل القوم حتى قتل، وهو يقول:

ركضاً إلى الله بغير زاد إلا التقى وعمل المعاد
والصبر فى الله على الجهاد وكل زاد عرضة النفاق
غير التقى والبر والرشاد^(٤١٧).

* * *

باب الخيل والمسابقة بينها والنفقة فى الغزو

٤٦٩ - حديث ثامن عشر لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الخيـل فى نواصيها الخير، إلى يوم القيامة»^(٤١٨).

فى هذا الحديث الحـض على اكتساب الخيل وتفضيلها على سائر الدواب، لأنه ﷺ لم يأت عنه فى غيرها مثل هذا القول؛ وذلك عظيم منه لشأنها، وحض على اكتسابها، وندب إلى ارتباطها فى سبيل الله عدة للقاء العدو، إذ هى أقوى الآلات فى جهاده؛ فهذه الخيل المعدة للجهاد، هى التى فى نواصيها الخير، وأما إذا كانت معدة للفتن، وقتل المسلمين وسلبهم، وتقريق جمعهم، وتشريدهم عن أطانهم؛ فتلك خيل الشيطان، وأربابها حزبه، وفى مثلها - والله أعلم - ورد أن إن اكتسابها وزر على صاحبها، لأنه قد جاء عنه: أنها قد تكون وزرا لمن لم يرتبطها ويجاهد عليها، وكان قد اتخذها فخرا ومناوأة للمسلمين، وأذى لهم، وعونا عليهم؛ وقد مضى ذلك فيما سلف من كتابنا وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن ندبه إلى اكتسابها من أجل جهاد العدو عليها - والله

(٤١٧) ذكره ابن كثير بالبداية والنهاية ٦٥٤/٣.

(٤١٨) أخرجه البخارى ج٤/٨٩ كتاب الجهاد والسير باب سفر الاثنين عن ابن عمر. ومسلم

١٤٩٢/٣ كتاب الإمارة باب الخيل فى نواصيها الخير رقم ٩٦ عن ابن عمر. والنسائى

٢٢٢/٦ كتاب الخيل باب فتل ناصية الفرس عن ابن عمر. وابن ماجه برقم ٢٧٨٧ كتاب

الجهاد باب ارتباط الخيل عن ابن عمر. وأحمد ٢٨/٢ عن ابن عمر. والبيهقى بالكبرى

٨١/٤ عن أبى هريرة. والطبرانى الكبير ٣٠٦/٨ عن أبى أمامة. والـبـغوى بشرح السنة

٣٨٥/١٠ عن ابن عمر.

أعلم - وقد استدل جماعة من العلماء بأن الجهاد ماض إلى يوم القيامة تحت راية كل بر وفاجر من الأئمة بهذا الحديث، لأنه قال فيه: «إلى يوم القيامة». ولا وجه لذلك إلا الجهاد في سبيل الله، لأنه قد ورد الذم فيمن ارتبطها واحتسبها رياء وفخرا، ونواء لأهل الإسلام؛ وقد تقدم تفسير ذلك كله، واستيعاب معانيه في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادته هاهنا.

حدثنا أحمد بن قاسم وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا عبد الحميد بن بهرام، قال: حدثني شهر، قال حدثتني أسماء بنت يزيد، أن رسول الله ﷺ قال: «الخیل فی نواصیها الخیر، معقود أبداً إلى يوم القيامة؛ فيمن ربطها عدة في سبيل الله، وأنفق عليها، فإن شبعها وجوعها، وريها وظمأها، وأرواثها وأبوالها، في موازينه يوم القيامة؛ ومن ربطها فرحاً ومرحاً وسمعة، فإن شبعها وجوعها، وريها وظمأها، وأرواثها وأبوالها، خسران في موازينه يوم القيامة» (٤١١٩).

قال أبو عمر: في قوله ﷺ: «الخیل فی نواصیها الخیر». تقوية لمن روى: لا شؤم، وقد يكون اليمن في الفرس والمرأة، ورد لرواية من روى: «الشؤم في الفرس والمرأة» (٤١٢٠). وقد تقدم القول في ذلك، والاستشهاد عليه في باب ابن شهاب عن سالم من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادته هاهنا.

وفي إطلاقه ﷺ على الخيل بأن الخیر في نواصیها، دليل على برکتها، وأنها مباركة لا شؤم في شيء منها؛ وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «البركة في نواصي الخيل» (٤١٢١). وثبت أنه قال: «لا طيرة ولا شؤم» (٤١٢٢). وهذا تصحيح ما ذكرنا، وقد مضى شرحه في

(٤١١٩) أخرجه أحمد ٣/٣٩. وأبو نعيم بالخلية ٩/٤٣ عن أسماء بنت يزيد. وذكره الهيثمي بالجمع ٥/٢٦١ وعزه لأحمد عن أسماء بنت يزيد. وذكره بالكنز برقم ٣٥٢٥٨ وعزه السيوطي لأحمد، وأبي نعيم في الخلية والخطيب عن أسماء.

(٤١٢٠) أخرجه مسلم ج ٤/١٧٤ كتاب السلام باب ٣٤ رقم ١١٥ عن ابن عمر. والنسائي ج ٦/٢٢٠ كتاب الخيل باب ٥ عن ابن عمر. وأحمد ٢/١٢٦ عن ابن عمر. والبغوي بشرح السنة ٩/١٣ عن ابن عمر. وذكره الهيثمي بالجمع ٥/١٠٤ للبخاري والطبراني عن أبي هريرة.

(٤١٢١) أخرجه البخاري ج ٤/٨٩ كتاب الجهاد والسير باب سفر الاثنين عن أنس ومسلم ٣/١٤٩٤ كتاب الإمارة باب رقم ١٠٠ عن أنس والنسائي ج ٦/٢٢١ كتاب الخيل باب ٦ عن أنس، وأحمد ٣/١١٤ عن أنس، والبيهقي بالكبرى ٦/٣٢٩ عن أنس وابن أبي شيبة ١٢/٤٨١ عن أنس والبغوي بشرح السنة ١٠/٣٨٥ عن أنس.

(٤١٢٢) أخرجه بنحوه أحمد ١/٣٢٨ عن ابن عباس. والطبراني الكبير ١١/٢٨٨ عن ابن عباس.

الموضع الذى وصفنا، وبالله توفيقنا.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن ستر؛ وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال جميعاً: حدثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - قال: حدثنا شعبة، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «البركة فى نواصى الخيل» (٤١٢٣).

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا النضر - يعنى ابن شميل - قال: حدثنا شعبة، عن أبي التياح، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «البركة فى نواصى الخيل». وعند شعبة وغيره فى هذا الباب أيضاً حديث عروة بن أبى الجعد البارقى، وبارق فى الأزدي، وقد ذكرناه فى الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا، وهو حديث حسن، ولشعبة فيه إسنادان، أصحهما ما أخبرنا به عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا عبد أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمر ابن على، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنى حصين وعبد الله بن أبى السفر، أنهما سمعا الشعبي يحدث عن عروة بن أبى الجعد، عن النبى ﷺ قال: «الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الأجر والمغنم» (٤١٢٤).

وهذا يوضح لك ما قلنا من أن معنى هذا الخير فى الجهاد، وأنه ماضى إلى يوم القيامة، وأن القيامة تقوم على هذا الدين، وأهله يجاهدون العدو فى سبيل الله، حيث شاء الله من أرضه، والحمد لله.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو الوليد ومسلم بن إبراهيم، قالوا: حدثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن عروة بن أبى الجعد الأزدي؛ وقال أبو الوليد: حدثنا عروة ابن الجعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمران بن موسى، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا يونس بن

عمرو بن شعيب، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن جرير، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يقتل ناصية فرس بين إصبعه وهو يقول: الخيل معقود في نواصيها الخير، إلى يوم القيامة، الأجر والغنيمة» (٤١٢٥).

ليس في حديث نافع عن ابن عمر: معقود في هذا الحديث من رواية مالك وغيره:
أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الخيـل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة» (٤١٢٦).

وقد روى عن النبي ﷺ في الخيل أحاديث كثيرة ليست من باب حديثنا هذا، منها قوله: «يمن الخيل في شقرها» (٤١٢٧).

ومنها: «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث، مطلق اليمنى. أو كملت على هذه الشبهة» (٤١٢٨).

(٤١٢٥) أخرجه النسائي ٢٢١/٦ كتاب الخيل باب قتل ناصية الفرس عن جرير.
(٤١٢٦) أخرجه البخاري ج ٨٩/٤ كتاب الجهاد والسير باب سفر الاثنين عن عمر. ومسلم ١٤٩٢/٣ كتاب الإمارة باب رقم ٩٦ عن ابن عمر. والنسائي ٢٢١/٦ كتاب الخيل باب قتل ناصية الفرس عن جرير. وابن ماجه برقم ٢٧٨٧ كتاب الجهاد باب ارتباط الخيل عن ابن عمر. وأحمد ٢٨/٢ عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ٨١/٤ عن أبي هريرة. والطبراني الكبير ٣٠٦/٨ عن أبي أمامة. والبعث بشرح السنة ٣٨٥/١٠ عن ابن عمر.
(٤١٢٧) أخرجه الترمذي برقم ١٦٩٥ ج ٢٠٣/٤ كتاب الجهاد باب ما يستحب من الخيل عن ابن عباس. وأبو داود ج ٢٢٣ برقم ٢٥٤٥ كتاب الجهاد باب ما يستحب من ألوان الخيل عن ابن عباس. وأحمد ٢٧٢/١ عن عيسى بن علي، عن أبيه، عن جده. والبيهقي بالكبرى ٣٣٠/٦ عن ابن عباس، عن أبيه، عن جده. ومعنى الحديث: أى البركة فيما أحمر من الخيل حمرة صافية جدًا مع حمرة الفرق والذنب. انظر: فيض القدير على الجامع الصغير للمناوى ٤٦١/٦.

(٤١٢٨) أخرجه الترمذي برقم ١٦٩٦ ج ٢٠٣/٤ كتاب الجهاد باب ما يستحب من الخيل عن أبي قتادة. وابن ماجه برقم ٢٧٨٩ ج ٩٣٣/٢ كتاب الجهاد باب ارتباط الخيل عن أبي قتادة. والحاكم بالمستدرک ٩٢/٢ عن أبي قتادة. وأحمد ٣٠٠/٥ عن أبي قتادة. والبيهقي بالكبرى ٣٣٠/٦ عن أبي قتادة. والبعث بشرح السنة ٣٩٠/١٠ عن أبي قتادة. وذكره بالكنز برقم ٣٠٧٩٧ وعزاه السيوطي لأحمد عن أبي قتادة ومعنى الأقرح: هنا في الحديث: أى الفرس الذى في وجهه قرحة وهى ما دون الفرة، والأرثم: هو ما في شفته العليا بياض. والمحجل ثلاث: أى الذى في قوامه الثلاث بياض. ومطلق اليمنى: أى ليس فيها تحجيل، بل خالية=

فتح المالك ومنها: «أنه كره الشكال من الخيل» (١٢٩). وأحاديث غيرها ليست أسانيداً هناك، والشكال من الخيل التى تكون ثلاث قوائم منه محجلة، وواحدة مطلقة، أو يكون الثلاث مطلقة، وواحدة محجلة، وتكون الرجل خاصة هى الطلقة وحدها، أو المحجلة وحدها، لا تكون اليد، وليس يكون الشكال إلا فى الرجل، ولا يكون فى اليد عندهم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن رافع، قال: حدثنا أبو أحمد البزاز هشام بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن المهاجر الأنصارى، عن عقيل بن شبيب، عن أبى وهب وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله، عبداً لله وعبداً للرحمن؛ وارتبطوا بالخيل، وامسحوا بنواصيها وأكفأها، وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار؛ وعليكم بكل كميث أغر محجل، أو أشقر أغر محجل، أو أدهم أغر محجل» (١٣٠).

وحدثنا عبد الله، قال: حدثنا حمزة، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا أحمد ابن حفص، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنى إبراهيم بن طهمان، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: «لم يكن شئ أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل» (١٣١).

٤٧٠ - حديث سابع عشر لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التى قد أضمرت» (١٣٢) من «الحفيا» (١٣٣) وكان «أمدتها ثنية الوداع» (١٣٤)؛ وسابق بين

=من البياض. والكميت: هو ما كان لونه بين سواد وحمرة. والشبية: بكسر الشين وفتح

الباء: أى اللون والصفة. انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى ٤٧٠/٣.

(١٢٩) أخرجه النسائى ٢١٩/٦ كتاب الخيل باب الشكال فى الخيل عن أبى هريرة.

(١٣٠) أخرجه أبو داود برقم ٤٩٥٠ ج٤/٢٨٩ كتاب الأدب باب تفسير الأسماء عن أبى وهب.

والنسائى ٢١٨/٦ كتاب الخيل باب ما يستحب من شيه الخيل عن أبى وهب. وأحمد

٣٤٥/٥ عن أبى وهب. والبعوى بشرح السنة ٣٣٤/١٢ عن أبى وهب.

(١٣١) ذكره الهيثمى بالجمع ٢٥٨/٤ وعزاه لأحمد عن معقل بن يسار.

(١٣٢) أضمريت: أى علفت حتى سمئت وقويت ثم قلل علفها بقدر القوت، وأدخلت بيتاً وغشيت

بالحلال حتى حميت وعرفت، فإذا جف عرقها خف لحمها وقويت على الجرى.

(١٣٣) الحفيا بفتح الحاء وسكون الفاء: موضع خارج المدينة، بينه وبين ثنية الوداع ستة أميال أو نحوها.

الخيل التي لم تضمّر من الثنية إلى مسجد «بنى زريق»^(٤١٣٥)، وإن عبدا لله بن عمر كان ممن سابق بها^(٤١٣٦).

هكذا رواه جماعة أصحاب الموطأ عن مالك، لم يختلفوا عليه في إسناده، واختلفوا عنه في بعض ألفاظه؛ فكان ابن بكير يقول: سابق بين الخيل التي لم تضمّر من الثنية التي عند مسجد بنى زريق، وخالفه جمهور الرواة، منهم: ابن القاسم والقعنبي وابن وهب، فرووا كما روى يحيى من الثنية إلى مسجد بن زريق؛ وفي ألفاظ أصحاب نافع، وألفاظ الرواة عنه في هذا الحديث اختلاف تراه في هذا الباب، إن شاء الله.

وروى هذا الحديث ابن عيينة عن أيوب، عن مجاشع، عن أبيه، عن ابن عمر. وقال فيه: عقبة بن خالد، عن عبدا لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وفضل القرع في الغاية.

هذا لفظ حديثه، ولم يقل ذلك في هذا الحديث أحد غير عقبة بن خالد هذا؛ وقد وجدت له أصلا فيما رواه أبو سلمة التبوذكي، قال: حدثنا عبد الملك بن حرب بن عبد الملك، عن مجاشع بن مسعود السلمي، قال: حدثني أبي وعمي، عن جدي، أن ناسا من أهل البصرة ضمروا خيولهم، فنهاهم الأمير عتبة بن غزوان أن يجروها حتى كتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: أن أرسل القرع من رأس مائة غلوة، ولا يركبها إلا أربابها؛ فجاء مجاشع بن مسعود سابقا على الغراء.

ورواه ابن أبي ذئب عن نافع، عن ابن عمر، «أن النبي ﷺ كان يضمّر الخيل ثم يسبق»^(٤١٣٧). فاختصره ولم يذكر الأمد والغاية.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو يحيى بن

(٤١٣٤) أمدها ثنية الوداع: أي غابتها إلى ثنية الوداع، وهو موضع خارج المدينة أيضا سمي بذلك لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها، وهي في طريق مكة.

(٤١٣٥) بنى زريق: بضم الزاي وفتح الراء وسكون الياء: اسم قبيلة من الأنصار بينها وبين الثنية ميل واحد.

(٤١٣٦) أخرجه البخاري ج ١/ ٨٢ كتاب الصلاة باب هل يقال مسجد بنى فلان عن ابن عمر. ومسلم ١٤٩١/ ٣ كتاب الإمارة باب ٢٥ رقم ٩٥ عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٢٥٧٥ ج ٣/ ٢٩ كتاب الجهاد باب السبق عن ابن عمر.

(٤١٣٧) أخرجه أبو داود برقم ٢٥٧٦ ج ٣/ ٣٠ كتاب الجهاد باب السبق عن ابن عمر. وأحمد ٨٦/ ٢ عن ابن عمر. والدارقطني ٢٩٩/ ٤ عن ابن عمر. والبعثي بشرح السنة ٣٩١/ ١٠ عن ابن عمر. وذكره بالكتز برقم ١٨١٤٨ وعزاه السيوطي لأحمد عن ابن عمر.

أبى مسرة، قال: حدثنا خلاد بن يحيى، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ أجرى ما أضمر من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع؛ وأجرى ما لم يضم من الحفياء إلى مسجد بنى زريق، هكذا قال: من الحفياء إلى مسجد بنى زريق.

ومالك يقول: من الثنية إلى مسجد بنى زريق، والصواب ما قاله مالك، إن شاء الله والله أعلم، لأنه قد تابعه الليث وموسى بن عقبة.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا المعتمد، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يضم الخيل يسابق بها. وهذا عن عبيدا لله، مختصر المعنى كرواية ابن أبي ذئب عن نافع، سوءا ورواية الثوري عنه أكمل وأولى عند أهل العلم.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل يرسلها من الحفياء، وكان أمدها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لا تضم، وكان أمدها من الثنية إلى مسجد زريق» (٤١٣٨). وهذا مثل رواية مالك سواء.

وفي هذا الحديث من الفقه المسابقة بين الخيل، وذلك ما خص وخرج من باب القمار، بالسنة الواردة في ذلك؛ والخيل التي يجب أن تضم ويسابق عليها ويقام هذه السنة فيها، هي الخيل المعدة للجهاد العدو، لا لقتال المسلمين في الفتن؛ فإذا كانت خيل مرتبطة معدة للجهاد في سبيل الله، كان تضميرها والمسابقة بها سنة مسنونة على ما جاء في هذا الحديث.

وفي هذا الحديث أيضا من الفقه، أن المسابقة يجب أن يكون أمدها معلوما، وأن تكون الخيل متساوية الأحوال، وأن لا يسبق المضمّر مع غير المضمّر في أمد واحد، وغاية واحدة؛ واختلف الفقهاء في معان من هذا الباب نذكرها، إن شاء الله.

وأما قوله في هذا الحديث: الحفياء، وثنية الوداع، فمواضع معروفة بالمدينة؛ فأما ثنية الوداع، فزعموا أنه إنما سميت بذلك لأن النبي ﷺ ودع بها بعض المقيمين بالمدينة في بعض مخارجه وأسفاره، وانصرفوا عنه منها.

وقيل: إنما سميت بذلك، لأن رسول الله ﷺ شيع إليها بعض سراياه وودعه عندها، وقيل: إنما سميت بذلك، لأن المسافر من المدينة كان يشيع إليها ويتودع منه عندها قديماً؛ وأظنها على طريق مكة، ومنها بدا رسول الله ﷺ وظهر إلى المدينة في حين إقباله من مكة فقال شاعرهم:

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وبين ثنية الوداع وبين الحفيا ستة أميال أو نحوها، وبينها وبين مسجد بنى زريق ميل أو نحو؛ فكان أمد الخيل التي ضمرت ستة أميال أو نحوها، وكان أمد غيرها ميلاً أو نحو؛ كذا قال موسى بن عقبة: قرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثنا محبوب بن موسى، قال: حدثنا إسحاق الفزاري، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «سابق رسول الله ﷺ الخيل التي أضمرت فأرسلها من الحفيا، وكان أمدها ثنية الوداع؛ قال: فقلت: لموسى كم بين ذلك؟ قال: ستة أميال أو سبعة؛ وسابق من الخيل التي لم تضمر، فأرسلها من ثنية الوداع، وكان أمدها مسجد بنى زريق، قلت: وكم بين ذلك؟ قال: ميل أو نحو، قال: وكان ابن عمر ممن سبق بها» (٤١٣٩).

حدثني يوسف بن محمد بن يوسف ومحمد بن إبراهيم بن سعيد ومحمد بن قاسم بن محمد، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، وحدثنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قالوا: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عقبة بن خالد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله ﷺ سبق بين الخيل، وفضل القرع في الغاية» (٤١٤٠).

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا موسى بن هارون الحمالي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل وأبو خثيمة؛ قالوا: حدثنا عقبة بن خالد، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ سبق بين الخيل وفضل القرع في الغاية.

قال أبو عمر: إن صح حديث عقبة هذا، ففيه دليل على أن التي كانت قد ضمرت من الخيل المذكورة في هذا الحديث كانت قرحاً، والله أعلم.

وأما أقاويل الفقهاء فى هذا الباب، فإن مالكا قال: سبق الخيل أحب إلى من سبق الرمى، قال: ويكون سبق على الخيل على نحو ما يسبق الإمام، فإن كان المسبق غير الإمام، فعل كما يفعل الإمام، ولا يجب أن يرجع إليه شيء مما أخرج فى السبق.

وقال الليث: قال ربيعة فى الرجل سبق القوم بشيء: إن سبقه لا يرجع إليه، قال الليث: ونحن نرى إن كان سبق سبقا يجوز السبق فى مثله، أن سبقه جائز، فإن سبق، أخذ ذلك منه؛ وإن سبق، أحرز سبقه.

ذكره ابن وهب عن الليث، قال: وقال مالك: أرى أن يخرج على كل حال، سبق أو لم يسبق على مثل السلطان.

قال أبو عمر: قول الأوزاعى فى هذا الباب، نحول قول مالك وربيعه فى أن الأشياء المخرجة السبق، لا تنصرف إلى مخرجها.

وقال الشافعى: الإسباق ثلاثة: سبق يعطيه الوالى أو غير الوالى من ماله، متطوعا فيجعل للسباق شيئا معلوما، من سبق أخذ ذلك السبق؛ وإن شاء الوالى أو غيره جعل للمصلى، وللثالث، والرابع شيئا شيئا، فذلك كله حلال لمن جعل له، ليست فيه علة.

والثانى: يجتمع من وجهين، وذلك أن يريد الرجلان أن يستبقا بفرسيهما، ويريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه، ويخرجان سبقين؛ فهذا لا يجوز إلا بمحلل، وهو: أن يجعل بينهما فرسا لا يأمنان أن يسبقهما، فإن سبق المحلل، أخذ السبقين؛ وإن سبق أحد المتسابقين أحرز سبقه، وأخذ سبق صاحبه؛ فإن سبق الاثنان الثالث، كانا كمن لم يسبق واحد منهما؛ وأيهما سبق صاحبه، فله السبق على ما وصفنا؛ ولا يجوز حتى يكون الأمد واحدا، والغاية واحدة؛ قال: ولو كانوا مائة فأدخلوا بينهم محلا، فكذلك.

والثالث: إن سبق أحدهما صاحبه، ويحرز السبق وحده؛ فإن سبقه صاحبه، أخذ السبق، وإن سبق صاحبه، أحرز السبق، وهو فى معنى الوالى؛ قال: ويخرج المتسابقان ما يتراضيان عليه، ويتواضعان على يدى رجل؛ وأقل السبق أن يسبق بالهادى، أو بعضه، أو بالكفل أو بعضه؛ والسبق بين الرماة على النحو عنده، وليس هذا موضع ذكره؛ وقول محمد بن الحسن فى هذا الباب، نحو قول الشافعى؛ قال محمد عنه، وعن أصحابه: إذا فعل السبق واحد، فقال: إن سبقتنى، فلك كذا وكذا، ولم يقل: إن سبقتك فعليك كذا، فلا بأس؛ ويكره أن يقول: إن سبقتك فعليك كذا، وإن سبقتنى فعلى كذا، هذا لا خير فيه؛ وإن قال رجل غيرهما: أيكما سبق، فله كذا فلا بأس؛ وإن كان بينهما محلل إن سبق لم يغرم، وإن سبق أخذ، فلا بأس؛ وذلك إذا كان سبق ويسبق.

قال أبو عمر: أما الوجه الذي لا يجوز إلا بالحلل، على ما ذكره الشافعي، ومحمد ابن الحسن، وهو قول أكثر أهل العلم؛ فإنه لا يجوز عند مالك، ولا يعرف مالك الحلل؛ ومن ذهب إليه، فحجته حديث النبي ﷺ في ذلك، وهو حديث انفرد به سفيان ابن حسين من بين أصحاب ابن شهاب:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا علي بن مسلم، قال: حدثنا عباد بن العوام، قال: جميعا: أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق، فليس بقمار؛ ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد أمن أن يسبق، فهو قمار» (٤١٤١).

قال أبو داود: وقد رواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن الزهري بإسناد سفيان بن حسين ومعناه؛ قال أبو داود: ورواه معمر وشعيب وعقيل، عن الزهري، عن رجال من أهل العلم وهو أصح عندنا.

قال أبو عمر: ممن أجاز الحلل على حسبما ذكرنا، سعيد بن المسيب وابن شهاب والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي؛ واتفق ربيعة ومالك والأوزاعي على أن الأشياء المسبق بها لا ترجع إلى المسبق بها على حال؛ وخالفهم الشافعي وأبو حنيفة والثوري وغيرهم؛ ومن حجة هؤلاء، أن أصول الأشياء المسبق بها قد كانت في ملك أربابها، وإنما أخرج الشيء ربه على شرط، فلا يجوز أن يملك عنه إلا بذلك الشرط، أو ينصرف إليه؛ وأجمع أهل العلم على أن السبق لا يجوز على وجه الرهان إلا في الخف، والخافر والنصل؛ فأما الخف فالإبل، وأما الخافر فالخيل، وأما النصل فكل سهم وسنان.

وقال مالك والشافعي: ما عدا هذه الثلاث فالسبق فيها قمار.

(٤١٤١) أخرجه أبو داود برقم ٢٥٧٩ في كتاب الجهاد باب ٦٩ عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٧٨٦ ج ٢/٩٣٢ كتاب الجهاد باب رباط الخيل في سبيل الله عن عروة البارقي. وأحمد ٥٠٥/٢ عن أبي هريرة. والدارقطني ١١١/٤ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٢٠/١ عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ١١٤/٢ عن أبي هريرة. وابن أبي شبة ٤٩٩/١٢ عن أبي هريرة. وأبو نعيم بالحلية ١٧٥/٢ عن أبي هريرة. والبعقوى بشرح السنة ٣٩٦/١٠ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٠٨٢٠ وعزاه السيوطي لأحمد وأبو داود.

وأجاز العلماء في غير الرهان السبق على الأقدام، لما في حديث سلمة بن الأكوع الحديث الطويل في ذكر غارة عيينة بن حصن وابنه، على سرح المدينة، ولقاح رسول الله ﷺ؛ فذكر انصرفهم مع رسول الله ﷺ، وما أظفرهم الله به من عدوهم، قال: «وأردفني رسول الله ﷺ فلما كان بيننا وبين المدينة صحوة، وفيها رجل من الأنصار لا يسبق عدوا؛ فقال: هل من مسابق إلى المدينة؟ ألا مسابق؟ فأعادها مرارا، وأنا ساكت؛ فقلت له: أما تكرم كريما، ولا تهاب شريفا؟ قال: لا، إلا أن يكون رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، دعني فلأسابق هذا الرجل، قال: إن شئت، فنزلت وطفق يشدد، وحبست نفسي عن الاشتداد، شرفا أو شرفين ثم عدوت فلحقته، فصككته بين كتفيه، وقلت: سبقتك والله، فنظر إليّ وضحك، فصرنا حتى وردنا المدينة» (٤١٤٢).

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ: «خير فرساننا أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة بن الأكوع» (٤١٤٣).

وقد ثبت «أن النبي ﷺ تسابق مع عائشة على قدميه» (٤١٤٤).

فما كان من هذا وشبهه على سبيل الاشتداد والدربة في العدو، والعدة للعدو؛ أو على وجه اللهو لا على وجه الرهان، فلا بأس به؛ وما كان على وجه المراهنة، فلا يجوز ولا يحل.

قال الشافعي: لو أن رجلا تسابق مع رجل على أقدامهما، أو تسابقا في سبق طائر، أو على أن يمسك شيئا في يده، فيقول له: أزجر، أو على أن يقوم على قدميه ساعة أو ساعات، أو على أن يتصارعا، أو على أن يتراميا بالحجارة، فيغلبه ويأخذ سبقا جعلاه؛ فإن هذا كله غير جائز، وما أخذ عليه فهو من أكل المال بالباطل؛ وقد نفى رسول الله ﷺ أن يكون شيء من السبق جائزا إلا في الخف والحافر والنصل.

قال أبو عمر: في معنى حديث هذا الباب، جاء قوله ﷺ: «لا جنب، ولا شغار،

(٤١٤٢) أخرجه أحمد ٥٣/٤ عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه والحاكم عن أبي هريرة

(٤١٤٣) أخرجه الطبراني الكبير ٢٧٠/٣ عن إياس بن سلمة عن أبيه. والبيهقي بالدلائل ١٨٥/٤

إياس بن سلمة عن أبيه. وابن أبي شيبة ٥٣٧/١٤ عن إياس بن سلمة عن أبيه. وذكره

الهيثمي بالجمع ٣٦٣/٩ وعزاه للطبراني في الصغير عن ابن ربيع.

(٤١٤٤) أخرجه أبو داود برقم ٢٥٧٨ ج ٣٠/٣ كتاب الجهاد باب السبق على الرجل عن هشام

ابن عروة عن أبيه. والبيهقي الكبير ١٨/١٠ عن عائشة. وذكره بالكنز برقم ٤٠٦١٤

وعزاه السيوطي لأحمد وأبو داود عن عائشة. وأحمد ٣٩/٦ عن عائشة. وابن أبي شيبة

٥٠٨/١٢ عن عائشة.

فى الإسلام» (٤١٤٥). فأما الشغار فقد مضى ذكره وما للعلماء فى معناه فى بابه من حديث نافع، وأما قوله: لا جلب ولا جنب، فقد اختلف فى تفسيره، والذى قاله مالك فى ذلك، ما ذكره عنه فى الموطأ جماعة من رواته، وقوله ذلك يدخل فى هذا الباب.

قال القعنبي: سئل مالك عن قول رسول الله ﷺ: لا جنب ولا جلب، وما تفسير ذلك؟ فقال: قد بلغنى ذلك، وتفسيره يجلب وراء الفرس حين يدنو - يعنى من الأمد - أو يحرك وراءه الشىء يستحث به ليسبق بذلك الجلب، والجنب أن يجنب مع الفرس الذى يسابق به فرس آخر، حتى إذا دنا تحول راكبه على الفرس المجنب فأخذ السبق، وهذا ليس فى رواية يحيى بن يحيى للموطأ.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسوى؛ وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبدالسلام، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبى قزعة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أن رسول الله ﷺ قال: «لا جنب ولا جلب، ولا شغار فى الإسلام» (٤١٤٦).

ورواه حميد عن الحسن، عن عمران، عن النبى ﷺ مثله، قال أحمد بن أبى طاهر:

وإذا تكاثر فى الكتيبة أهلها كنت الذى ينشق عنه الموكب
وأنت تقدم من تقدم منهم ووراء رأيك كل أمر يجنب

وروى موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عباد بن صالح السلمى، قال: أخبرنى الهيثم بن أبى العجفاء، أن أباه أخبره، قال: ضم ناس من أهل البصرة خيولهم، فنهاهم الأمير أن يجروها، حتى كتب إليه عمر: ليجروها ولا يركبها إلا أربابها.

قال أبو عمر: لم يذكر فى هذا الباب شيئاً من أحكام النصل، والسابقة به عند العلماء؛ ولا من أحكام الإبل، وإن كان لا فرق بين الإبل والخيل فى شىء من هذا الباب وأما النصل، فله وجوه ومعان، ذكرها الشافعى وغيره، لم أر لذكر شىء منها (٤١٤٥) أخرجه أحمد ٤٣٩/٤ عن عمران بن حصين. والطبرانى الكبير ١٧٢/١٨ عن عمران بن حصين.

(٤١٤٦) أخرجه الترمذى برقم ١١٢٣ ج ٤٢٢/٣ كتاب النكاح باب النهى عن نكاح المتعة عن ابن حصين. والنسائى ١١١/٦ كتاب النكاح باب الشغار عن عمران بن حصين. وأبو داود ج ١١٠/٢ كتاب الزكاة باب ٩ أين تصدق الأموال عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. والطبرانى الكبير ١٤٨/١٨ عن عمران بن حصين. والدارقطنى ٣٠٣/٤ عن عمران بن حصين. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٠٤٤٢ عن حسن بن مسلم.

وجها هاهنا، إذ ليس في حديث هذا الباب ذكر شيء منها، وإنما يتكلم على معنى ما في حديث الباب، وبالله العون.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال محمد بن معاوية: قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سفر، عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ قال: لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» (٤١٤٧).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن يونس، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أحمد بن يونس والقعنبي، قالوا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو نصل» (٤١٤٨).

وأخبرنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان بن سعيد، عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكره.

ورواه الشافعي عن ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب وهذا حديث احتاج الناس فيه إلى ابن أبي ذئب، فرواه عنه جماعة من الأئمة، وهو يبيح السباق في الثلاث المذكورات فيه، وينفيه فيما سواها.

وقد روى ابن صالح السمان وغيره، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا سبق إلا في

(٤١٤٧) أخرجه النسائي ٢٢٦/٦ كتاب الخيل باب سبق عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٧٠٠ ج٤/٢٠٥ كتاب الجهاد باب الرهان والسبق. وأبو داود ج٢٩/٣ كتاب الجهاد باب ٦٧ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ١٦/١٠ عن أبي هريرة. والبعثي بشرح السنة ٣٩٣/١٠ عن أبي هريرة.

(٤١٤٨) أخرجه أبو داود برقم ١٥٧٤ ج٢٩/٣ كتاب الجهاد عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٧٠٠ ج٤/٢٠٥ كتاب الجهاد باب ٢٢ عن أبي هريرة. والنسائي ٢٢٧/٦ كتاب الخيل باب سبق عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٨٧٨ ج٩٦٠/٢ كتاب الجهاد باب السابق عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ١٦/١٠ عن أبي هريرة. والطبراني الكبير ٣٨٢/١٠ عن ابن عباس. وابن أبي شيبة ٥٠٢/١٢ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٠٨١٨ وعراه السيوطي لأحمد عن أبي هريرة.

خف أو حافر»^(٤١٤٩). ليس في حديثهما ذكر النصل، وقد ثبت ذكر النصل في حديث ابن أبي ذئب، وبه يقول فقهاء الحجاز والعراق في هذا الباب، وقد زاد أبو البخترى القاضى في هذا الحديث: أو جناح، وهى لفظة وضعها للرشيد، فترك العلماء حديثه لذلك ولغيره من موضوعاته، فلا يكتب حديثه بحال؛ وقد ذكرنا قصته في غير هذا الموضع، وبالله العصمة والتوفيق.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن الحسن الأنصارى، قال: حدثنا الزبير بن أبى بكر القاضى، قال: حدثنى أخى عبدالرحمن بن أبى بكر، قال: حدثنى عباس بن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبى بكر الصديق، قال: سابق عمر بن عبدالعزيز بالخیل بالمدينة، وكان فيها فرس لمحمد بن طلحة ابن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبى بكر الصديق، وفرس لإنسان جعدى فتسابقا، والخیل حيث جاءت، فإذا فرس الجعدى متقدما، فجعل الجعدى يرتجز بأبعد صوته:

غاية مجد نصبت يا من لها
نحن جرينا لها وكنا أهلها
لو ترسل الطير لجئنا قبلها

فلم ينشب أن لحقه فرس محمد بن طلحة وجاوزه فجاء سابقا، فقال عمر بن عبدالعزيز للجعدى: سبقك والله، ابن السباق إلى الخيرات.

٤٧١ - حديث ثان وسبعون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، «أن رسول الله ﷺ رأى يمسح وجه فرسه بردائه، فستل عن ذلك، فقال: إني عوتبت الليلة في الخيل»^(٤١٥٠).

هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواه فيما علمت، وقد روى عن مالك مسندا عن يحيى بن سعيد، عن أنس، ولا يصح.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد، حدثنا أبى، حدثنا الحسين ابن إسحاق، حدثنا النضر بن سلمة، حدثنا عبد الله بن عمرو الفهرى، حدثنا مالك، سمعته يقول: سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن أنس، أن النبى ﷺ كان يمسح وجه فرسه بردائه، فستل عن ذلك وقيل: يا نبى الله، رأيتك فعلت شيئا لم تكن تفعله؟ فقال: إني عوتبت الليلة في الخيل.

(٤١٤٩) أخرجه أبو داود ج ٢٩/٣ رقم ٢٥٧٤ عن أبى هريرة كتاب الجهاد باب السبق. والبيهقى بالكبرى ١٦/١٠ عن أبى هريرة.

(٤١٥٠) ذكره السيوطى بنحوه بالدر المنثور ١٩٧/٣ وعزاه أبو عبيدة عن يحيى بن سعد.

وفى هذا الحديث فضل الخيل وفضل اتخاذها، وقد مضى القول فى ارتباطها عدة فى سبيل الله، وفى حبسها رياء ونواء لأهل الإسلام، فى باب زيد بن أسلم، وقد جاءت فى الخيل آثار كثيرة، وفى هذا الحديث أيضا دليل على أن من الوحى ما لا يتلى، وأن المرء يؤجر فى الإحسان إلى العجماء.

وروى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار، «أن رسول الله ﷺ رىء صباحا وهو يمسح وجه فرسه بردائه، وقال: إن جبريل عاتبنى الليلة فى الخيل» (٤١٠١).

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: أخبرنا مسلمة بن قاسم بن إبراهيم، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصبهانى، قال: حدثنا يونس بن حبيب، قال: حدثنا أبو داود الطيالسى، قال: حدثنا جرير بن حازم، قال: حدثنا الزبير بن الخريت الأزدى، قال: حدثنى نعيم بن أبى هند الأشجعى، قال: رىء النبى ﷺ يمسح خد فرسه، فقل له فى ذلك؟ فقال: إن جبريل عاتبنى فى الفرس، هكذا رواه أبو داود الطيالسى عن جرير ابن حازم، عن الزبير بن الخريت، عن نعيم بن أبى هند، مرسلا.

ورواه مسلم بن إبراهيم، عن سعيد بن زيد، عن الزبير بن خريت، عن نعيم بن أبى هند، عن عروة البارقي، عن النبى ﷺ نحوه مسندا.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسوى، قال: أخبرنى الحسن بن إسماعيل بن سليمان بن مجالد، قال: أخبرنى عيسى بن يونس، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثنى ابن سلام الدمشقى، عن خالد بن يزيد الجهنى، عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ - فى حديث ذكره -: «وليس اللهو إلا فى ثلاثة: تأديب الرجل فرسه، وملاعبته امرأته، ورميه بقوسه ونبله، ومن ترك الرمى بعدما علمه رغبة عنه، فإنما هى نعمة كفرها أو قال كفر بها» (٤١٠٢).

وأخبرنا عبد الله، حدثنا حمزة، حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا أبو أحمد البزار هشام بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن مهاجر الأنصارى، عن عقيل بن شبيب، عن أبى وهب - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله ﷺ:

(٤١٠١) ذكره السيوطى بلفظه بالدر المنثور ١٩٧/٣ وعزه لابن سعد عن أبى واقد.

(٤١٠٢) أخرجه النسائى ج٦/٢٢٢ كتاب الخيل باب ٨ تأديب الرجل فرسه عن عقبة بن عامر. وابن أبى شيبه ٣٢٠/٥ عن خالد بن زيد.

«تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله: عبدا لله وعبدا الرحمن، وارتبطوا الخيل وامسحوا بنواصيها وأكفأها وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار وعليكم بكل كميته أغر محجل، أو أشقر أغر محجل، أو أدهم أغر محجل» (٤١٥٣).

أخبرنا عبدا لله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرني أحمد بن حفص، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إبراهيم ابن طهمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: «لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل» (٤١٥٤).

قال أبو عمر: رواه أبو هلال الراسي محمد بن سليم، عن قتادة، عن معقل بن يسار، وليس بشيء، حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدا لله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا يوسف بن يزيد، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، قال: حدثنا أبو هلال - يعني محمد بن سليم الراسي - عن قتادة، عن معقل بن يسار، قال: لم يكن شيء أعجب إلى رسول الله ﷺ من الخيل ثم قال: اللهم غفرا بل النساء.

أخبرنا عبدا لله بن محمد بن أسد، حدثنا حمزة بن محمد بن علي، حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا عمران بن موسى، حدثنا عبدالوارث، حدثنا يونس، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن جرير، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يفتل ناصية فرسه بين إصبعيه، وهو يقول: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر من الغنيمة» (٤١٥٥).

٤٧٢ - حديث خامس حميد الطويل عن أنس متصل صحيح:

مالك عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، «أن رسول الله ﷺ حين خرج إلى خيبر

(٤١٥٣) سبق تخريجه برقم ٤١٢٩.

(٤١٥٤) سبق برقم ٤١٣٠.

(٤١٥٥) أخرجه البخاري ج٤/٨٩ كتاب الجهاد والسير باب سفر الاثنين عن ابن عمر. مسلم ج٣/١٤٩٣ كتاب الإمارة باب الخيل في نواصيها رقم ٩٨ عن عروة البارقي. والنسائي ج٦/٢١٥ كتاب الخيل باب عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٦٣٦ ج٤/١٧٣ كتاب فضائل الجهاد عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٧٨٨ ج٢/٩٣٢ كتاب الجهاد باب ارتباط الخيل عن عروة البارقي. وأحمد ٤٩/٢ عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ٨١/٤ عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ٩١/٢ عن أبي كبشة. والدارمي ٢١٢/٢ عن عروة البارقي. والطبراني الكبير ١١٩/٦ عن ابن الحنظلية. والبغوي بشرح السنة ٣٨٦/١٠ عن عروة البارقي. وابن أبي شيبة ٤٨١/١٢ عن أسماء بنت أبي بكر. وابن خزيمة برقم ٢٢٥٢ عن أبي هريرة.

أتاها ليلاً. وكان إذا أتى قوماً بليلاً لم يغر حتى يصبح، فلما أصبح خرجت يهود بمساحيهم ومكاتلهم، فلما رأوه قالوا: محمد والله محمد والخميس، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر خربت خير إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» (٤١٥٦).

فى هذا الحديث: إباحة المشى بالليل فإذا كان ذلك كذلك جاز الاستخدام بالماليك والأحرار إذا اشترط ذلك عليهم وكانت ضرورة.

وفيه: إعتاب الدواب بالليل عند الحاجة إلى ذلك ما لم يكن سرمداً، لأن العلم محيط أنهم لم يخلوا من مملوك يخدمهم وأجير ونحو ذلك.

وفيه: أن الغارة على العدو إنما ينبغي أن تكون فى وجه الصباح لما فى ذلك من التبين والنجاح من البكور.

وفيه: أن من بلغته الدعوة من الكفار لم يلزم دعاؤه وجازت الغارة عليه، وطلب غفلته وغرته، وقد اختلف العلماء فى دعاء العدو قبل القتال إذا كانوا قد بلغتهم الدعوة، فكان مالك - رحمه الله - يقول: الدعوة أصوب بلغهم ذلك أو لم يبلغهم، إلا أن يعجلوا المسلمين أن يدعوه. وقال عنه ابن القاسم: لا يبيتوا حتى يدعوا. وذكر الربيع عن الشافعى فى كتاب البويطى مثل ذلك لا يقاتل العدو حتى يدعوا إلا أن يعجلوا عن ذلك، فإن لم يفعل فقد بلغتهم الدعوة.

وحكى المزنى عن الشافعى من لم تبلغهم الدعوة لم يقاتلوا حتى تبلغهم الدعوة. يدعون إلى الإيمان. قال: وإن قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى قاتله الدية. وقال المزنى عنه أيضاً فى موضع آخر: من بلغتهم الدعوة فلا بأس أن يغار عليهم بلا دعوة.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: أن دعوهم قبل القتال فحسن ولا بأس أن يغيروا عليهم.

وقال الحسن بن صالح بن حى: يعجبني كل ما حدث إمام بعد إمام لحدث دعوة لأهل الشرك.

قال أبو عمر: هذا قول حسن والدعاء قبل القتال على كل حال حسن لأن رسول

(٤١٥٦) أخرجه البخارى كتاب المغازى ٢٧٥/٥ عن أنس. ومسلم ج٢/١٠٤٣، ١٠٤٤ برقم ٨٤ كتاب النكاح عن أنس. والنسائى ١٣٢/٦ عن أبى طلحة. والبيهقى بالكبرى ٢/٢٣٠ عن أنس. وابن أبى شيبه ١٤/٤٦١ عن أنس. والبيهقى بالدلائل ٢٠٣/٤ عن أنس. وذكره الهيثمى بالجمع ١٤٩/٦ وعزاه لأحمد والطبرانى عن أبى طلحة. وأحمد عن أنس ١٠٢/٣.

الله ﷺ كان يأمر سراياه بذلك، وكان يدعو كل من يقاتله مع اشتهاه كلمته ودينه فى جزيرة العرب وعلمهم بمناذته إياهم ومحاربه لمن خالفه، وما أظنه أغار على خير وعلى بنى المصطلق إلا بأثر دعوته لهم فى فور ذلك أو قريب منه مع يأسه عن إجابتهم إياه وكذلك كان تبيته وتبييت جيوشه لمن بيتوا من المشركين على هذا الوجه، والله أعلم.

وفى التبييت حديث الصعب بن جثامة وحديث سلمة بن الأكوع، قال: «أمر علينا رسول الله ﷺ أبا بكر فغزونا ناسا فيبتناهم وقتلناهم، قال: وكان شعارنا فى تلك الليلة أمت أمت» (٤١٥٧). قال سلمة: فقتلت يدي تلك الليلة سبعة أبيات من المشركين.

قال أبو عمر: هذا، والله أعلم، ومثله لقوم أظهروا العناد والأذى للمسلمين ويأس من إنابتهم وخيرهم، والله أعلم.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن عمر، أخبرنا على بن حرب الطائى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: ما قاتل رسول الله ﷺ قوما حتى يدعوهم. وهذا يحتمل ممن لم تبلغهم الدعوة ويحتمل من كل كافر محارب.

حدثنى سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميرا على سرية أو جيش أوصاه فى خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال: «اغزوا بسم الله وفى سبيل الله تقاتلون من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فأدعهم إلى إحدى ثلاث خصال أو خلال فأياها أجابوك إليها فأقبل منهم وكف عنهم، ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فأقبل منهم، ثم أدعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا فإن لهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المؤمنين، ولا يكون لهم من الفىء والغنيمة نصيب إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن أبوا فأدعهم إلى إعطاء

الجزية، فإن أجابوا فأقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم» (٤١٥٨).

قال أبو عمر: هذا من أحسن حديث يروى في معناه إلا أن فيه التحول عن الدار وذلك منسوخ نسخه رسول الله ﷺ بقوله: «لا هجرة بعد الفتح» (٤١٥٩). وإنما كان هذا منه ﷺ قبل فتح مكة، فلما فتح الله عليه مكة قال لهم: «قد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية إلى يوم القيامة» (٤١٦٠).

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن إسحاق ابن حبابة - ببغداد - قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن

(٤١٥٨) أخرجه مسلم كتاب الجهاد برقم ٣ باب تأمير الإمام على البعث عن سليمان بن بريدة عن أبيه. وأبو داود برقم ٢٦١٣ ج٣/٣٨ كتاب الجهاد باب دعاء المشركين عن سليمان ابن بريدة عن أبيه. وابن ماجه برقم ٢٨٥٨ ج٢/٩٥٣ كتاب الجهاد باب وصية الإمام عن ابن بريدة عن أبيه. والترمذي برقم ١٤٠٨ ج٤/٢٢ كتاب الديات باب النهي عن المثلة عن سليمان بن بريدة عن أبيه. وأحمد ٢٤٠/٤ عن صفوان بن عسال. والبيهقي ٤٩/٩ عن سليمان بن بريدة عن أبيه. والحاكم بالمستدرک ٥٤١/٤ عن عطاء بن رباح. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٤٢٨ عن سليمان بن بريدة عن أبيه. والطبرانی في الأوسط ١٢٣/١ عن ابن بريدة. والطبرانی الكبير ٨٤/١ عن صفوان بن عسال. والبغوي بشرح السنة ١١/١١ عن سليمان بن بريدة. وابن أبي شيبة ٣٦٢/١٢ عن سليمان بن بريدة.

(٤١٥٩) أخرجه البخاري ج٤/٨١ كتاب الجهاد والسير باب وجوب النفير عن ابن عباس. ومسلم كتاب الإمارة رقم ٨٥ ج٣/١٤٨٧ باب المبايعة بعد فتح مكة عن ابن عباس. والترمذي برقم ١٥٩٠ ج٤/١٤٩ كتاب السير عن ابن عباس. وأبو داود الحكم ج٣/٣ كتاب الجهاد باب الهجرة هل انقطعت عن ابن عباس. والنسائي ج٧/١٤٦ كتاب البيعة باب الاختلاف في انقطاع الهجرة عن ابن عباس. وأحمد ٢٢٦/١ عن ابن عباس. والدارمي ٢٣٩/٢ عن ابن عباس. وابن أبي شيبة ٤٩٩/١٤ عن ابن عباس. والبغوي بشرح السنة ٣٧١/١٠ عن ابن عباس.

(٤١٦٠) أخرجه البخاري ج٤/٨١ كتاب الجهاد والسير باب وجوب النفير عن ابن عباس. ومسلم كتاب الإمارة رقم ٨٥ ج٣/١٤٨٧ باب المبايعة بعد فتح مكة عن ابن عباس. والترمذي برقم ١٥٩٠ ج٤/١٤٩ كتاب السير عن ابن عباس. وأبو داود الحكم ج٣/٣ كتاب الجهاد باب الهجرة هل انقطعت عن ابن عباس. والنسائي ج٧/١٤٦ كتاب البيعة باب الاختلاف في انقطاع الهجرة عن ابن عباس. وأحمد ٢٢/١ عن ابن عباس. والدارمي ٢٣٩ عن ابن عباس. وابن أبي شيبة ٤٩٩/١٤ عن ابن عباس. والبغوي بشرح السنة ٣٧١/١٠ عن ابن عباس.

سعد، «أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه، فذكر أن الناس طمعوا في ذلك فلما كان من الغد، قال: أين على؟ فقال: على رسلك أنفذ حتى تنزل بساحتهم، فإذا أنزلت بساحتهم فأدعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم منه من الحق أو من حق الله، فوالله إن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» (٤١٦١).

قال أبو عمر: هذا حديث ثابت في خير أنهم لم يقاتلهم حيثئذ حتى دعاهم وهو شيء قصر عنه أنس في حديثه، وذكره سهل بن سعد.

وقد روى عن أنس أن رسول الله ﷺ أمر علياً أن لا يقاتل قوماً حتى يدعوهم. رواه ابن عيينة عن عمر بن ذر، عن ابن أخي أنس بن مالك عن عمه. وخالف أبو إسحاق الفزاري بن عيينة في إسناد هذا الحديث وابن عيينة أحفظ، إن شاء الله.

قال أبو عمر: فلهذا الآثار قلنا: إن الدعاء أحسن وأصوب، فإن أغار عليهم ولم يدعهم ولم يشعرهم وكانوا قد بلغتهم الدعوة فمباح جائز لما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ أغار على بنى المصطلق وهم غارون، وأنعامهم على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذريتهم وكانت فيهم جويرية.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار - بالبصرة - قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، قال: أخبرنا ابن عون، قال: كتبت إلى نافع أسأله عن دعاء المشركين عند القتال فكذب إلى أن ذلك كان في أول الإسلام وقد «أغار نبي الله ﷺ بنى المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم، وأصاب يومئذ جويرية بن الحارث» (٤١٦٢). حدثني بذلك عبد الله وكان في ذلك الجيش.

قال أبو داود: هذا حديث نبيل، رواه ابن عون عن نافع لم يشركه فيه أحد.

وروى صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، أن أسامة بن زيد حدثه أن

(٤١٦١) أخرجه البخاري ج٤/١٢٣ كتاب الجهاد والسير باب دعاء النبي إلى الإسلام عن سهل بن سعد. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٠٧، ٩ عن سهل بن سعد. وسعيد بن منصور في سننه برقم ٢٤٧٢ عن سهل بن سعد. وأحمد ٣٣٣/٥ عن سهل بن سعد. والحاكم المستدرک ١٠٩/٣ عن معارية. والبيهقي بالدلائل ٢٠٥/٤ عن سهل بن سعد. وأبو نعيم بالحلية ٦٢/١ عن بريدة بن سفيان، عن أبيه، عن جده.

(٤١٦٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٥/١٢ عن ابن عمر. وسعيد بن منصور برقم ٢٤٨٤ عن نافع.

رسول الله ﷺ عهد إليه فقال: «أغر على أهل ابني صباحا وحرقت» (٤١٦٣).

حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا ابن المبارك وعيسى بن يونس، عن صالح ابن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن أسامة، عن النبي ﷺ فذكره سواء.

وحدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا هناد بن السري، عن ابن المبارك، عن صالح بإسناده مثله.

قال أبو داود: وحدثنا محمد بن عمرو الغزي، قال: سمعت أبا مسهر يقول: وقيل له: ابني، فقال: نحن أعلم هي بيني فلسطين.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث عن صالح بن أبي الأخضر وكيع وعيسى بن يونس، فقالا فيه: بيني كما قال أبو مسهر.

حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن أسامة بن زيد، «أن النبي ﷺ بعثه إلى قرية يقال لها: بيني، فقال: انته صباحا ثم حرقت» (٤١٦٤).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يعقوب بن كعب، حدثنا عيسى بن يونس، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، قال: فحدثني أسامة بن زياد، أن رسول الله ﷺ قال: «أغر على بيني ذا صباح وحرقت».

وروى حماد بن سلمة عن ثابت، عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يغير عليه على العدو عند صلاة الصبح ويستمع فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار» (٤١٦٥). فهذا

(٤١٦٣) أخرجه ابن عساكر كذا بهذيب تاريخ دمشق ١/١٢١ عن أسامة. وأبو داود برقم ٢٦١٦ ج٣/٣٩ كتاب الجهاد باب الحرق في بلاد العدو عن أسامة. وذكره بالكنز برقم ٢٩٣٣.

(٤١٦٤) أخرجه أحمد ٥/٢٠٥ عن أسامة بن زيد. وابن عساكر كذا بهذيب تاريخ دمشق ١/١١٧ عن أسامة بن زيد. وابن عساكر كذا بهذيب تاريخ دمشق ١/١١٧ عن أسامة بن زيد.

(٤١٦٥) أخرجه الطحاوي بشرح معاني الآثار ٣/٢٠٨ كتاب السير باب الإمام يريد قتال أهل الحرب عن أنس. وأبو عوانة ١/٣٣٥ عن أنس. والبعقوي بشرح السنة ١١/٨ عن أنس. وأبو داود برقم ٢٦٣٤. وأحمد ٣/٢٥٣ ج٣/٤٣ كتاب الجهاد باب دعاء المشركين عن أنس. ومسلم كتاب الصلاة برقم ٩ ج١/٢٨٨ كتاب الصلاة باب الإرسال عن الإغارة=

كله دليل على أنه ربما لم يدع وذلك فيمن بلغته الدعوة فأما من لم تبلغه الدعوة لبعده داره فلا بد من دعائه. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٤١٦٦).

وهذا الحديث مما رواه يحيى القطان عن حماد بن سلمة، حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا ابن حباب، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا زهير بن حرب، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس الحديث بتمامه. وهذا يرد قول من قال: إن القطان لا يحدث عن حماد بن سلمة.

وحدثناه عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن نصير بن لؤلؤ البغدادي - بمدينة السلام - قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا هذبة بن خالد، قال: حدثنا حماد بن سلمة فذكره.

وروى عصام المزني عن النبي ﷺ مثل حديث حماد عن ثابت بن أنس في ذلك. وأما قوله في حديث مالك، عن حميد، عن أنس: بمساحيهم ومكاتلهم، فإنه يعني المحافر والقفاف كانوا يخرجون لأعمالهم. وأما قولهم: محمد والخميس، فالخميس العسكر والجيش.

قال حميد بن ثور الهلالي فيما ذكر بعض أهل الخبر ولا يصح له:

حتى إذا رفع اللواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيما
ويروى هذا البيت ليلى الأخيلية وهو صحيح لها وهذه القصيدة مذهبها فيها قولها:

ومخرق عنه القميص تخاله عند اللقاء من الحياء سقيما
حتى إذا رفع اللواء رأيته يوم الهياج على الخميس زعيما
والزعيم في هذا الموضع الرئيس ومنه قول الشاعر:

ولكن الزعامة للغلام. يعنى الرئاسة والزعيم فى غير هذا الكفيل والضامن من قول الله عز وجل: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾.

وقال أبو الحسن بن لنكك فى مقصورته:

فزادهم منا خميس جحفل تعثر منه الخيل عشرا بالقنا
وقال بكر بن حماد فى قصيدة له يرثى بها حبيب بن أويس الطائي يخاطب أخاه

سهم بن أوس:

أنسيت يوم الجسر خلة وده والدهر غرض بالسرور المقبل
أيام سار أبو سعيد واليا نحو الجزيرة في هميس جحفل
وأما قوله: إذا نزل بساحة قوم فالساحة والسحسحة عرصة الدار:

أخبرني خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن أبي طلحة، قال: «كنت رديف النبي ﷺ فلو قلت: إن ركبتى تمس ركبتك صدقت - يعني عام خير - قال: فسكت عنهم حتى إذا كان عند السحر وذهب ذو الضرع إلى ضربه وذو الزرع إلى زرعه أغار عليهم وقال: إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» (٤١٦٧).

قال أبو عمر: قد كان دعاهم وذلك موجود في حديث سهل بن سعد في قصة علي، ولا يشك في بلوغ دعوته خير لقرب الديار من الديار.
وفي هذا الحديث: إباحة الاستشهاد بالقرآن فيما يحسن ويكمل.

٤٧٣ - حديث ثابن لابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف:

مالك عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله، هذا خير فمن كان من أهل الصلاة نودي من باب الصلاة، وإن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة، وإن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان، فقال أبو بكر: يا رسول الله، ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة، فهل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها؟ قال: نعم، وأرجو أن تكون منهم» (٤١٦٨).

(٤١٦٧) أخرجه مسلم كتاب النكاح باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ج ١٠٤٣/٢ برقم ٨٤ عن أنس. والبيهقي ج ٢٣٠/٢ عن أنس. وأخرجه بلفظه النسائي ١٣٢/٦ عن أبي طلحة. والبيهقي بالدلائل عن أنس ٢٠٣/٤. وذكره الهيثمي للمجمع ١٤٩/٦ وعزاه لأحمد والطبراني عن أبي طلحة. وأخرجه أحمد عن أبي طلحة ٢٨/٤، ٢٩، مختصراً.

(٤١٦٨) أخرجه البخاري ج ٢٤٥/٤ كتاب بدء الخلق باب صفة أبواب الجنة عن عبادة. ومسلم كتاب الزكاة ٨٥ ج ٧١٢/٢ كتاب الزكاة باب جمع الصدقة عن أبي هريرة. والترمذي برقم ٣٦٧٤ ج ٥/٦١٤ كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر عن أبي هريرة. والنسائي =

تابع يحيى على توصيل هذا، جماعة الرواة إلا ابن بكير، فإنه أرسله عن حميد، عن النبي ﷺ، وكذلك رواه عبد الله بن يوسف عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد مرسلًا. وقد أسنده جلة عن مالك، منهم: معن وابن المبارك.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو الطاهر عبد الله بن محمد، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله، هذا خير فمن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة، ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان». فقال أبو بكر: بأبي أنت وأمي، ما على من دعى من هذه الأبواب كلها من ضرورة؟ فهل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها؟ قال: «نعم، وأرجو أن تكون منهم».

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الخريبي الأنصاري، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا الحسين بن الحسن، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أنفق زوجين في الله نودي إلى الجنة يا عبد الله هذا خير» وذكر الحديث، وليس هو عند القعنبي لا مرسلًا، ولا مسندًا.

وفى هذا الحديث من الفقه والفضائل: الخض على الإنفاق في سبيل الخير، والحرص على الصوم، وفيه أن أعمال البر لا يفتح في الأغلب للإنسان الواحد في جميعها، وأن من فتح له في شيء منها حرم غيرها في الأغلب، وأنه قد تفتح في جميعها للقليل من الناس، وأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه من ذلك القليل، وفيه أن من أكثر من شيء عرف به، ونسب إليه، ألا ترى إلى قوله: «فمن كان من أهل الصلاة». يريد من أكثر منها، فنسب إليها، لأن الجميع من أهل الصلاة، وكذلك من أكثر من الجهاد، ومن الصيام، على هذا المعنى، ونسب إليه، دعى من باب ذلك، والله أعلم.

ومما يشبه ما ذكرنا ما جاوب به مالك - رحمه الله - العمرى العابد، وذلك أن عبد الله بن عبد العزيز العمرى العابد، كتب إلى مالك يحضه إلى الانفراد والعمل،

ويرغب به عن الاجتماع إليه في العلم، فكتب إليه مالك أن الله عز وجل قسم الأعمال، كما قسم الأرزاق. فرب رجل فتح له في الصلاة، ولم يفتح له في الصوم، وآخر فتح له في الصدقة، ولم يفتح له في الصيام، وآخر فتح له في الجهاد، ولم يفتح له في الصلاة، ونشر العلم وتعليمه، من أفضل أعمال البر، وقد رضى بما فتح الله لي فيه من ذلك، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كلانا على خير، ويجب على كل واحد منا أن يرضى بما قسم له والسلام.

هذا معنى كلام مالك لأنني كتبت من حفظي، وسقط عني في حين كتابتي أصلى منه، وأما قوله: «من أنفق زوجين» معناه عند أهل العلم: من أنفق شيئين من نوع واحد، نحو درهمين أو دينارين، أو فرسين أو قميصين، وكذلك من صلى ركعتين، ومشى في سبيل الله خطوتين، أو صام يومين، ونحو ذلك كله، وإنما أراد والله أعلم أقل التكرار، وأقل وجوه المداومة على العمل من أعمال البر، لأن الاثنين أقل الجمع، ومن أعلى من رويانا عنه هذا التفسير في زوجين، في هذا الحديث الحسن البصري رحمه الله.

وحدثني أحمد بن فتح، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري، قال: حدثني عمي أبو زكرياء يحيى بن زكريا، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا يزيد ابن هارون، قال: أنبأنا هشام، عن الحسن، قال: حدثني صعصعة بن معاوية، قال: لقيت أبا ذر وهو يقود بعيرا له، في عنقه قرية، فقلت: يا أبا ذر ما لك؟ قال: لي عمل، قلت: حدثني حديثا سمعته من رسول الله ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله بفضل رحمته إياهم الجنة، وما من مسلم أنفق زوجين من ماله في سبيل الله إلا ابتدرته حجة الجنة» (٤١٦٩).

قال: فكان الحسن يقول: زوجين درهمين، دينارين، عشرين، من كل شيء اثنان. وفي هذا الحديث دليل على أن للجنة أبوابا، وقد قيل: أن أبواب الجنة ثمانية، وأبواب جهنم سبعة، أجازنا الله من جهنم، وأدخلنا الجنة برحمته آمين. وقد قال بعض

(٤١٦٩) أخرجه الطبراني الكبير ١٦٤/٢ عن أبي ذر. والنسائي ٢٤/٤ كتاب الجنائز باب من يتوفى له ثلاثة عن أبي ذر. وأحمد ٣٧٥/١ عن عبد الله بن مسعود. وابن أبي شيبة ٣٥٣/٣ عن أبي ذر. والبخاري بالأدب المفرد برقم ١٤٩ عن أم سليم. والبخاري في تاريخه ٤٥٢/١ عن حبيبة.

أهل العلم بالقرآن واللغة: أن الواو في قوله عز وجل: ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾^(٤١٧٠). فذكر ذلك بالواو وقال في جهنم: ﴿فتحت أبوابها﴾ بلا واو، قال: فالواو في ذكر الجنة هي واو الثمانية، لأن للجنة ثمانية أبواب، فمن هناك ذكرت الواو في ذلك، وواو الثمانية عندهم معروفة، من ذلك قول الله عز وجل: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر﴾^(٤١٧١). فأدخل الواو في الصفة الثامنة دون غيرها.

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿عسى ربه إن طلقن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تآيات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا﴾^(٤١٧٢). فأدخل الواو في الصفة الثامنة. فسموا هذه الواو واو الثمانية.

ومنها عندهم قول الله عز وجل: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾^(٤١٧٣). وما قالوا من ذلك عندي حسن.

وقد كان بعضهم يقول: إن الواو في قوله: ﴿ثيبات وأبكارا﴾ ليست واو الثمانية، ولا وجه لما أنكر من ذلك، والله أعلم.

وقد حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن شيبه، قال: حدثنا أبو مصعب، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن ثابت، عن أبيه، عن عقبة بن عامر الجهني، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأصبغ وضوءه ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، صادقا من نفسه أو من قلبه، شك أيهما، قال: فتح له من أبواب الجنة ثمانية أبواب يوم القيامة يدخل من أيها شاء»^(٤١٧٤). هكذا قال: فتح له في أبواب الجنة.

(٤١٧٠) الزمر ٧٣.

(٤١٧١) التوبة ١١٢.

(٤١٧٢) التحريم ٥.

(٤١٧٣) الكهف ٢٢.

(٤١٧٤) أخرجه الترمذي عن عمر برقم ٥٥ ج ١/٧٨ كتاب الطهارة باب ما يقال بعد الوضوء. والنسائي ٩٣/١ كتاب الوضوء باب القول بعد الفراغ من الوضوء عن عمر. وأحمد ٢٦٥/٣ عن أنس. وابن ماجه برقم ٤٦٩ ج ١/١٥٩ كتاب الطهارة باب ما يقال بعد الوضوء عن أنس. والبيهقي بالسنن ٧٨/١ عن عمر.

وذكر أبو داود، عن حسين بن علي البسطامي، قال: حدثني عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا حيوة بن شريح، قال: حدثنا أبو عقيل، عن ابن عمه، عن عقبة بن عامر، قال: قال لي: عمر بن الخطاب، قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع بصره إلى السماء، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء». ليس هذا الحديث عند جماعة من رواة مصنف أبي داود.

وحدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا محمد بن علي بن حرب، قال: حدثنا زيد بن حباب، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان، عن عقبة ابن عامر، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء». هكذا في هذه الأخبار كلها من الجنة، وقد جاء في غير هذه الأسانيد في خير عمر هذا، «فتح له ثمانية أبواب الجنة». ليس فيها ذكر من والله أعلم.

أخبرنا عبيد الله بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبيرة وربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني جميعاً، عن عقبة بن عامر، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، أنه قال: «ما من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء». فعلى هذا اللفظ، أبواب الجنة ثمانية، كما قالوا، وكذلك ما حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا عاصم بن علي، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر الجهني، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، قال: «ما من رجل يتوضأ فيسبغ الوضوء، فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء». وقد روي من حديث مالك في هذا الباب حديثاً غريباً.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عبد الله بن مجير بن يسار، حدثني أبي، حدثنا مالك، عن صفوان بن سليم،

عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد ينفق زوجين من ماله إلا دعى من أبواب الجنة الثمانية يا عبدا لله، هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة، ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان» لا يصح هذا الإسناد عن مالك ومحمد بن عبد الله بن بجير وأبوه، يتهمان بوضع الأحاديث والأسانيد.

وقد ذكر البزار عن حاجب بن سليمان، حدثنا وكيع، حدثنا الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للجنة بابا يدعى الريان يدخل منه الصائمون فإذا أدخل آخرهم أغلق» (٤١٧٥).

وأما قوله ﷺ: «ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان». والريان فعنان من الرى. وفى الحديث دليل على أن من صام يومين محتسبا بهما وجه الله. يعطش فيهما نفسه، سقاه الله وأرواه يوم القيامة، وإنما قلنا يومين، ولم نقل يوما واحدا، وإن كان جاء فى غير هذا الحديث، لقوله ﷺ: «من أنفق زوجين فى سبيل الله» ثم قال: «وإن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان» ومن أرواه الله يوم القيامة، لم يظما ولم ينل بؤسا، وتلك حال من غفر له، وأدخل الجنة برحمة الله. لآحرمنا الله ذلك برحمته آمين.

وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال: «للجنة باب يقال له: الريان، لا يدخل منه إلا الصائمون». وهذا مما يدل أيضا على أن للجنة أبوابا وفى حديثنا هذا أيضا دليل على فضل أبى بكر رضى الله عنه، وأنه من أهل الجنة. وأنه ممن جمع له الأعمال الصالحة، وأنه ينادى يوم القيامة من جميع أبواب الجنة، لتقدمه فى أعمال البر، ورجاء رسول الله ﷺ يقين إن شاء الله، ومعنى الدعاء من تلك الأبواب: إعطاؤه ثواب العاملين، ونيله ذلك، والله أعلم.

حدثنى أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنى عبيد الله بن إدريس، قال: حدثنا يحيى بن عبدالعزيز، قال: حدثنى عبد الغنى بن أبى عقيل، قال: حدثنا نعيم بن سالم، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ جالسا فى جماعة من أصحابه فقال: «من صام اليوم؟» فقال أبو بكر: أنا، قال: «من عاد اليوم مريضا؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «فمن شهد اليوم جنازة؟» قال أبو بكر: أنا، فقال: «وجبت لك، وجبت لك».

قال أبو عمر: يعنى الجنة، فهنيئا له رضى الله عنه الجنة، وعن جماعة الصحابة.

* * *

(٤١٧٥) أخرجه أحمد ٣٣٣/٥ عن سهل بن سعد. والطبرانى الكبير ١٦٩/٦ عن سهل بن سعد. والخطيب فى تاريخه ٣٢٦/١١ عن أنس. والكنز ٢٣٦٤٨ وعزاه للخطيب وابن النجار عن أنس.

١٢ - باب الدفن فى قبر واحد لضروره وإنفاذ أبى بكر عدة رسول الله ﷺ

٤٧٤ - حديث خامس لعبدالرحمن بن أبى صعصعة:

مالك، عن عبدالرحمن بن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبى صعصعة، «أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين ثم السلميين كانا قد حفر السيل قبرهما وكان قبرهما مما يلي السيل، وكانا فى قبر واحد، وهما ممن استشهد يوم أحد، فحفر عنهما ليغير من مكانهما، فوجدا لم يتغيرا كأثما ماتا بالأمس، وكان أحدهما قد جرح، فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك، فأميظت يده عن جرحه ثم أرسلت، فرجعت كما كانت، وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة» (٤١٧٦).

هكذا هذا الحديث فى الموطأ مقطوعا لم يختلف على مالك فيه، وهو يتصل من وجوه صحاح بمعنى واحد متقارب.

قال أبو عمر: عبد الله بن عمر وهذا هو والد جابر بن عبد الله، وهو عبد الله بن عمرو بن حرام وعمرو بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة، فهما ابنا عم، وكانا صهرين، وقتلا يوم أحد ودفنا فى قبر واحد، وقد ذكرنا هما وطرفا من أخبارهما فى كتاب الصحابة.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن أبى دليم، قال: أخبرنا عمر بن حفص بن أبى ثمام، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا أبو زرعة وهب الله بن راشد، قال: أخبرنا حيوة بن شريح، قال: أخبرنا أبو صخر حميد بن زياد، أن يحيى بن النضر حدثه عن أبى قتادة، «أنه حضر عمرو بن الجموح أتى إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت إن قاتلت فى سبيل الله حتى أقتل، أترانى أمشى برجلي هذه فى الجنة، وكانت رجله عرجاء؟ فقال: رسول الله ﷺ نعم، فقتل يوم أحد هو وابن أخيه، فمر عليه رسول الله ﷺ فقال: كأنى أراه يمشى فى الجنة، وأمر بهما رسول الله ﷺ فجعلا فى قبر واحد» (٤١٧٧).

هكذا فى هذا الحديث فقتل يوم أحد هو وابن أخيه، وليس هو ابن أخيه، إنما هو ابن عمه على ما تقدم ذكرنا له، وهو عبد الله بن عمر بن حرام والد جابر بن عبد الله، دفن معه فى قبر واحد على ما فى حديث مالك وغيره.

(٤١٧٦) أخرجه الذهبى فى سير أعلام النبلاء ج ١/ ٢٥٥ بلفظه. وأخرجه ابن سعد بالطبقات ٥٦٢/٣ عن جابر.

(٤١٧٧) أخرجه أحمد ٢٩٩/٥ عن أبى قتادة بلفظه.

ذكر الفريراني عن سفيان، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن هشام بن عامر، قال: «لما كان يوم أحد شكوا إلى رسول الله ﷺ القرح، فقالوا: يا رسول الله، إنه يشتد علينا الحفر لكل إنسان؟ فقال: عمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر، قالوا: يا رسول الله، فمن نقدم؟ قال: أكثرهم قرآنا، قال: فدفن أبي ثالث ثلاثة في قبر» (٤١٧٨).

ذكرنا هذا الخبر وإن لم يكن فيه ذكر لعمر بن الجموح ولا لعبد الله بن عمرو، لما فيه من صفة الدفن يومئذ.

وقد روى سفيان، عن الأسود بن قيس، عن نبيح، عن جابر بن عبد الله، قال: لما كان يوم أحد حمل القتلى ليدفنوا في البقيع، فنادى منادى رسول الله ﷺ «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم، بعدما حملت أبي وخالي عدلين لندفنهم في البقيع فردوا» (٤١٧٩).

حدثنا خلف بن القاسم بن سهل، قال: حدثنا بكر بن عبد الرحمن، قال: حدثنا يحيى ابن عثمان بن صالح، قال: حدثنا حسان بن غالب، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: «استصرخ بنا إلى قتلانا يوم أحد، وأجرى معاوية بن أبي سفيان العين، فاستخرجهم بعد ستة وأربعين سنة لينة أجسادهم تنثني أطرافهم» (٤١٨٠).

قال أبو عمر: هذا هو الصحيح - والله أعلم - أنهم استخرجوا بعد ست وأربعين سنة، لأن معاوية لم يجر العين إلا بعد اجتماع الناس عليه خليفة، وكان اجتماع الناس عليه عام أربعين من الهجرة في آخرها، وقد قيل: عام إحدى وأربعين وذلك حين بايعه الحسن بن علي، وأهل العراق، فسمى عام الجماعة، وتوفي سنة ستين.

وقد روى أبو مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر أنهم أخرجوا بعد ستة أشهر، فإن صح هذا فمرتین أخرج والد جابر من قبره، وأما خروجه وخروج غيره في حين إجراء معاوية العين، فصحيح، وذلك بعد ستة وأربعين عاما على ما في حديث مالك وغيره.

(٤١٧٨) أخرجه أبو داود ج ٣/٢١١ برقم ٣٢١٥ عن هشام بن عامر كتاب الجنائز باب تعميق القبر. والبيهقي بالسنن ٤/٣٤ عن هشام بن عامر. وابن كثير بالبداية والنهاية ٤/٤٢ بنحوه.

(٤١٧٩) أخرجه أبو داود ج ٣/١٩٨ برقم ٣١٦٥ كتاب الجنائز باب كراهية حمل الميت من أرض إلى أرض عن جابر. وأخرجه النهي بسير أعلام النبلاء ١/٣٢٥ عن جابر.

(٤١٨٠) أخرجه النهي عن جابر في سير أعلام النبلاء ج ١/٣٢٦.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا خالد بن حراش، قال: حدثنا غسان بن مضر، قال: حدثنا سعيد بن يزيد أبو مسلمة، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله، قال: «دعاني أبي وقد حضر قتال أحد، فقال لي: يا جابر، إني لا أراي إلا أول مقتول يقتل غدا من أصحاب رسول الله ﷺ، وإني لن أدع أحدا أعز عليّ منك غير نفس رسول الله ﷺ، وإن لك أخوات فاستوص بهن خيرا، وإن عليّ ديناً فاقض عني. فكان أول قتيل من أصحاب رسول الله ﷺ قال: دفنته هو وآخر في قبر واحد، فكان في نفسي منه شيء، فاستخرجته بعد ستة أشهر كيوم دفنته إلا هنية عند رأسه» (٤١٨١).

وروى هذا الحديث شعبة عن أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن جابر، مثله سواء بمعناه، إلا أنه قال: بعد ستة أشهر أو سبعة أشهر.

وقد ذكرنا هذا الخبر فيما تقدم من كتابنا في باب أبي الرحال، حدثنا محمد بن إبراهيم بن سفيان، قال: أخبرنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر، قلل: لما أراد معاوية أن يجري العين بأحد، نودي بالمدينة من كان له قتيلى فليأت قتيله، قال جابر: فأتيتهما فأخرجناهم رطابا يتشون، فأصابتهما المسحاة أصبع رجل منهم، فانفطرت دما. قال أبو سعيد الخدري: لا ننكر بعد هذا منكرا أبدا.

قال أبو عمر: الذي أصابت المسحاة إصبعه هو حمزة رضى الله عنه، رواه عبد الأعلى بن حماد، قال: حدثنا عبد الجبار - يعنى ابن الورد - قال: سمعت أبا الزبير يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: رأيت الشهداء يخرجون على رقاب الرجال كأنهم رجال نؤم حتى إذا أصابت المسحاة قدم حمزة رضى الله عنه، فانبثقت دما، وبا لله التوفيق.

٤٧٥ - حديث عاشر لربيعة منقطع يتصل من وجوه صحاح:

«مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه قال: قدم على أبي بكر الصديق مال من البحرين، فقال: من كان له عند رسول الله ﷺ وأى أو عدة فليأت؟ فجاء جابر بن عبد الله، فحفن له ثلاث حففات» (٤١٨٢).

(٤١٨١) أخرجه البخارى ١٩٥/٢ عن جابر كتاب الجنائز باب هل يخرج الميت.

(٤١٨٢) أخرجه البخارى كتاب الكفال باب من تكفل عن ميت ديناً ج ١٩٥/٣ عن جابر. ومسلم

كتاب الفضائل باب ما سئل رسول الله ﷺ قط فقال: لا ج ١٨٠٧ برقم ٦٠ عن جابر.

هذا الحديث يتصل من وجوه ثابتة عن جابر، رواه عنه جماعة، منهم:
أبو جعفر محمد بن علي ومحمد بن المنكدر وعبد الله بن محمد بن عجيل وأبو الزبير
والشعبي.

وسنذكر وجوه هذا الحديث، وطرقه بعد الفراغ من القول في معانيه، إن شاء الله.
وفيه من الفقه أن العدة واجب الوفاء بها وجوب سنة، وكرامة، وذلك من أخلاق
أهل الإيمان، وقد جاء في الأثر: «وأى المؤمن واجب»، أى واجب، فى أخلاق المؤمنين،
وإنما قلنا: إن ذلك بواجب فرضاً، لإجماع الجميع على أن من وعده بما لم كان لم
يضر به مع الغرماء، كذلك قلنا: إيجاب الوفاء به، حسن فى المروءة ولا يقضى به،
ولا أعلم خلافاً أن ذلك مستحسن، يستحق صاحبه الحمد، والشكر على الوفاء به،
ويستحق على الخلف فى ذلك الذم، وقد اتنى الله عز وجل على من صدق وعده،
ووفى بنبذره، وكفى بهذا مدحاً، وبما خالفه ذماً، ولا تنزل العرب بمدح بالوفاء وتذم
بالغدر والخلف وكذلك سائر الأمم، والله أعلم.

قال سابق بن خديم:

متى ما يقل حر لطالب حاجة نعم يقضها والحر للوأى ضامن
والوأى: العدة.

ولما كان هذا من مكارم الأخلاق، وكان رسول الله ﷺ أولى الناس بها، وأنذرهم
إليها، وكان أبو بكر أبو بكر خليفته أدى ذلك، وقام فيه مقامه، فى الموضع الذى كان
رسول الله ﷺ يقيمه.

وقد اختلف الفقهاء فيما يلزم من العدة، وما لا يلزم منها، وكذلك اختلفوا فى
تأخير الدين الحال، هل يلزم، أم لا يلزم، وهو من هذا الباب، فقال مالك وأصحابه:
من أقرض رجلاً مالا، دنانير، أو دراهم أو شيئاً مما يكال أو يوزن، وغير ذلك إلى
أجل، أو منح منحة، أو أعار عارية، أو أسلف سلفاً، كل ذلك إلى أجل، ثم أراد
الانصراف فى ذلك، وأخذه قبل الأجل لم يكن ذلك له، لأن هذا مما يتقرب به إلى الله
عز وجل، وهو من باب الحسبة.

قال أبو عمر: ومن الحجة لمالك - رحمه الله - فى ذلك عموم قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا
بِالعَهْدِ﴾ (٤١٨٣). وقوله ﷺ: «كل معروف صدقة» (٤١٨٤). وأجمعوا أنه لا يتصرف فى

الصدقات، وكذلك سائر الهبات.

قال مالك: وأما العدة مثل أن يسأل الرجل الرجل أن يهب له الهبة فيقول له: نعم، ثم يبدو له أن لا يفعل، فما أرى ذلك يلزمه، قال مالك: ولو كان ذلك في قضاء دين فسأله أن يقضيه عنه، فقال: نعم، وثم رجال يشهدون عليه، فما أحراه أن يلزمه إذا شهد عليه اثنان.

وقال ابن القاسم: إذا وعد الغرماء فقال: أشهدكم أنى قد وهبت لهذا، من أين يؤدي إليكم. فإن هذا يلزمه، وأما إن يقول: نعم، أنا أفعل، ثم يبدو له، فلا أرى ذلك عليه.

وقال سحنون: الذى يلزمه من العدة فى السلف، والعارية أن يقول للرجل: أهدم دارك، وأنا أسلفك ما تبنيها به أو إخراج إلى الحج، وأنا أسلفك ما يبلغك، أو اشتري سلعة كذا، أو تزوج وأنا أسلفك ثمن السلعة، وصادق المرأة، وما أشبهه مما يدخله فيه، وينشبه به، فهذا كله يلزمه، قال: وأما أن يقول: أنا أسلفك، وأنا أعطيك بغير شيء يلزم المأمور نفسه، فإن هذا لا يلزمه منه شيء.

قال أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والشافعي وعبيد الله بن الحسين وسائر الفقهاء: أما العدة فلا يلزمه منها شيء، لأنها منافع لم يقبضها فى العارية، لأنها طارئة، وفى غير العارية أشخاص، وأعيان موهوبة، لم تقبض، ولصاحبها الرجوع فيها.

وأما القرض فقال أبو حنيفة وأصحابه، سواء كان القرض إلى أجل، أو إلى غير أجل: له أن يأخذه متى أحب، وكذلك العارية، وما كان مثل ذلك كله، ولا يجوز تأخير القرض البتة بحال، ويجوز عندهم تأخير المغصوب، وقيم المستهلكات، إلا زفر، فإنه قال: لا يجوز التأجيل فى القرض ولا فى الغصب، واضطراب قول أبى يوسف فى هذا الباب.

وقال الشافعي: إذا أخره بدين حال، فله أن يرجع متى شاء، وسواء كان من قرض، أو غير قرض، أو من أى وجه كان، وكذلك العارية وغيرها، لأن ذلك من باب العدة، والهبة غير المقبوضة، وهبة ما لم يخلق.

= كتاب الزكاة برقم ٥٢ ج ٦٩٧/٢ باب اسم الصدقة يقع على كل نوع عن حذيفة. وأبو داود برقم ٤٩٤٧ ج ٢٨٨/٤ كتاب الأدب باب المعونة للمسلم عن حذيفة وأحمد ٣٠٧/٤ عبد الله بن يزيد. والحاكم ٥٠/٢ عن جابر. والبيهقي بالسنن الكبرى ١٨٨/٤ عن حذيفة. والطبراني الكبير ٣٥٣/١ وابن أبي شيبة ٣٦١/٨ عن عبد الله بن يزيد.

قال أبو عمر: في هذا الحديث أيضا دليل على أن يقضى الإنسان عن غيره بغير إذنه، فببراً، وأن الميث يسقط عنه ما كان عليه بقضاء من قضى عنه، والله أعلم.

قال أبو عمر: أما الآثار المتصلة في معنى حديث ربيعة، فحدثنا خلف بن قاسم الحافظ قراءة منى عليه أن أبا أحمد الحسين بن جعفر الزيات حدثهم، قال: حدثنا يوسف بن يزيد القراطيسي، قال: حدثنا حجاج بن إبراهيم، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله. قال سفيان: وحدثني عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن جابر بن عبد الله يزيد أحدهما على الآخر، قال: «قال لي رسول الله ﷺ: لو قدم مال من البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا، فما قدم مال من البحرين حتى قبض النبي ﷺ، فلما قدم مال من البحرين، قال أبو بكر: من كان له على رسول الله ﷺ دين، أو عدة، فليأتنا؟ قال جابر: فأتيت أبا بكر، فقلت: إن رسول الله ﷺ وعدني إذا قدم مال من البحرين أعطيتك هكذا، وهكذا، قال: فحشي لي أبو بكر حثية، ثم قال لي: عدها، فإذا هي خمسمائة، قال: خذ مثلها مرتين.

وزاد فيه ابن المنكدر: ثم أتيت أبا بكر بعد ذلك فردني، فسألته فردني، فقلت في الثالثة: سألتك مرتين، فلم تعطني، قال: إنك لم تأتني مرة، إلا وأنا أريد أن أعطيك، وأي داء أدوأ من البخل؟» (٤١٨٥).

وحدثني أبو عبد الله محمد بن رشيق - رحمه الله - قال: حدثنا أبو عبد الله بن محمد ابن عبد الله الحاكم الخراساني، قال: حدثنا بكر بن محمد بن حمدان، قال: حدثنا محمد ابن الحسين، قال: حدثنا مقاتل بن إبراهيم، قال: حدثنا نوح بن أبي مريم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: دخلت على النبي ﷺ فقال: لو جاءنا مال لحيث لك، ثم حثيت لك، ثم حثيت لك، قال: فقبض رسول الله ﷺ، فأتيت أبا بكر فحدثته، فقال: ونحن لو جاءنا مال لحيث لك، ثم حثيت لك، ثم حثيت لك، قال: فأتي مال فحشي لي، ثم حشي لي، ثم حشي لي، ثم قال: ليس لي عليك فيه صدقة حتى يحول الحول، فوزنها فكانت ألفاً وخمسمائة درهم.

وحدثنا محمد بن إبراهيم وإبراهيم بن شاكر، قالوا: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أيوب الرقي، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، قال: حدثنا محمد بن جابر، قال: حدثنا عبد الله بن نعيم قال: حدثنا مجالد، عن الشعبي، عن جابر، قال: «لما قتل أبي دعاني رسول الله ﷺ، فقال: أتحب الدراهم؟ فقلت: نعم،

قال: لو جاءني مال لأعطيتك هكذا، وهكذا، قال: فمات رسول الله ﷺ قبل أن يعطيني، فلما استخلف أبو بكر أتاه مال من البحرين، فقال: خذ كما قال لك رسول الله ﷺ فأخذت» (٤١٨٦).

ورواه سعيد بن سليمان سعدويه، عن فليح بن سليمان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر نحوه بمعناه.

«وذكر أهل السير أن النبي ﷺ وعد عمرو بن العاص حين بعثه إلى المنذر بن ساوى أن يستعمله على صدقات معد، فلما قدم وفاة رسول الله ﷺ استعمله عليها أبو بكر إنفاذا لرأى رسول الله ﷺ».

* * *

كتاب النذور والإيمان

١ - باب النذر في المشي

٤٧٦ - حديث ثالث لابن شهاب عن عبيدا لله بن عبد الله بن عتبة - مسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدا لله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس، «أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أُمِّي ماتت وعليها نذر لم تقضه، فقال رسول الله ﷺ: اقضه عنها» (٤١٨٧).

ليس عن مالك، ولا عن ابن شهاب، اختلاف في إسناد هذا الحديث فيما علمت.

وقد أخبرني محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، قال: حدثني أبو محمد عبدالعزيز بن محمد بن الواثق بالله، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز، حدثنا شجاع بن مخلد، حدثنا حماد، حدثنا مالك، عن الزهري، عن عبيدا لله بن عبد الله، عن ابن عباس، أن سعد، قال: «يا رسول الله، أينفع أُمِّي أن أتصدق عنها وقد ماتت؟ قال: نعم، قال: فما تأمرني؟ قال اسق الماء» (٤١٨٨).

قال ابن منيع: الصحيح في هذا الإسناد حديث النذر وحماد بن خالد ثقة، ولكنه كان أُميا.

قال علي بن عمر: لا أعلم روى هذا غير شجاع بن مخلد عن حماد بن خالد.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث هشام بن عروة عن ابن شهاب، حدث به الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن ابن شهاب، عن عبيدا لله بن عبد الله، عن ابن عباس، أن سعد بن عبادَةَ، سأل رسول الله ﷺ فقال: إن أُمِّي هلكت وعليها نذر لم تقضه، أفأقضيه عنها؟ قال: «نعم».

(٤١٨٧) أخرجه البخاري كتاب الوصايا باب ما يستحب لمن يتوفى فجأة ج٤/٥٦ عن سعد.

ومسلم كتاب النذر باب الأمر بقضاء النذر ١ ج٣/١٢٦ عن سعد.

(٤١٨٨) أخرجه أحمد ٢٨٤/٥ عن سعد بن عبادَةَ. والطبراني الكبير ٢٦/٦ عن سعد بن عبادَةَ.

والبخاري في تاريخه ٢٤/٧ عن عياض بن يزيد. وابن سعد ج٣/٦١٥ عن سعد. وذكره

بالكثير ١٦٣٧٩ وعزاه للطبراني عن عياض بن مرشد. وسعيد بن منصور ٤١٩ عن سعد

ابن عبادَةَ ج١/١٠٦.

وروى عبدة بن سليمان هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن بكر بن وائل بن داود، عن الزهري، بإسناده مثله.

اختلف أهل العلم في النذر وفي حكمه، فقال أهل الظاهر: كل من كان عليه نذر وتوفى ولم يقضه، كان على أقعد أوليائه قضاؤه عنه واجبا بظاهر هذا الحديث وسواء كان في بدن أو مال.

وقال فقهاء الأمصار: ليس ذلك على وليه إلا أن يوصى به، ومحمل هذا الحديث عندهم على التدب لا على الإيجاب.

واختلفوا في النذر الذي كان على أم سعد بن عبادة المذكور في هذا الحديث، فقالت فرقة: كان ذلك صياما نذرته، فأمره رسول الله ﷺ أن يقضيه عنها. واستدل من قال ذلك بحديث الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أمي ماتت وعليها صوم، أفأصوم عنها؟ فقال: رأيته لو كان عليها دين أكنت تقضيه؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى» (٤١٨٩).

قال أبو عمر: هذا حديث قد اختلف فيه عن الأعمش في إسناده ومتنه. فقال فيه جماعة من رواه عنه بإسناده عن ابن عباس، قال: «جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن أختي ماتت وعليها صيام، وبعضهم يقول في حديث ابن عباس هذا: إن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم» (٤١٩٠). وفي هذا ما يدل على أن هذا الحديث ليس ذلك الحديث، وأن الرجل المذكور فيه ليس سعد بن عبادة - والله أعلم - على أن هذا الحديث مضطرب. وقد كان ابن عباس يفتى بخلافه، فدل على أنه غير صحيح عنه.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا بن عبد الأعلى، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا حجاج الأحول، قال: حدثنا أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدا من حنطة.

واختلف الفقهاء فيمن مات وعليه صيام من قضاء رمضان، أو من نذره وقد كان

(٤١٨٩) أخرجه مسلم ٨٠٥/٢ كتاب الصوم باب قضاء الصوم على الميت برقم ١٥٧ عن بريدة أن

امرأة سألت النبي. وأخرجه أحمد ٢٢٤/١ عن بريدة أن امرأة سألت النبي.

(٤١٩٠) أخرجه البيهقي عن ابن عباس أن امرأة سألت النبي كذا بالسنة الكبرى ٢٥٦/٤.

قادرا على صيامه، فقال مالك: لا يصوم عنه وليه في الوجهين جميعا، ولا يصوم أحد عن أحد. قال مالك: وهذا أمر مجتمع عليه عندنا.

وتحصيل مذهبه أن الإطعام في ذلك واجب على الميت، وغير واجب على الورثة، وإن أوصى بذلك الميت كان في ثلثه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن أمكنه القضاء فلم يفعل، أطعم عنه ورثته في النذر، وفي قضاء رمضان جميعا، وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي. وقد روى عن هؤلاء: إنه إن لم يجد ما يطعم عنه صام عنه وليه، والمشهور عنهم الإطعام دون الصيام، وهو المعروف من مذهب الشافعي، وبه قال الحسن بن حى، وابن علية: أن لا يصوم أحد عن أحد. والإطعام عند أبي حنيفة والثوري والشافعي والأوزاعي والحسن بن حى وابن علية واجب في رأس ماله، أوصى به أو لم يوص.

وقال الليث بن سعد وأحمد بن حنبل وأبو عبيد: يصوم عنه وليه في النذر، ويطعم عنه في قضاء رمضان مدا من حنطة عن كل يوم، والإطعام عندهم واجب في مال الميت.

وقال أبو ثور: يصوم عنه وليه في قضاء رمضان، وفي النذر جميعا، وحجة أبي ثور حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: من مات وعليه صيام، صام عنه وليه. رواه عمرو ابن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة.

وروى عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله، لم يخص نذرا من غير نذر.

واحتج من فرق بين النذر وقضاء رمضان، بأن سعيد بن جبير روى عن ابن عباس، في قضاء رمضان يطعم عنه، وفي النذر يصام عنه، وهو راوى الحديث، وهو أعلم بتأويله.

واحتج من قال: لا يصام عنه في وجه من الوجوه بما قدمنا من قول ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد مطلقا. وما روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن ابن عباس فيهما جميعا الإطعام، وفي فتوى ابن عباس بخلافه ما يوهنه عند الكوفي والمدني، قالوا: لأنه لو صح عنه أو عنده لم يخالفه، وكذلك حديث عائشة سواء، لأنها أفتت بخلافه.

وروى عبدالعزيز بن رفيع عن امرأة منهم يقال لها: عمرة، عن عائشة من قولها: يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام؛ وقد أجمعوا أن لا يصلى أحد عن أحد، والصوم في

القياس مثله، فإن ادعوا فيه أثرا، عورضوا بما ذكرنا من علل الآثار في ذلك، ولا أعلمه يروى عن النبي ﷺ من غير هذين الوجهين - والله أعلم - وأما مذهب الشافعي وأبي ثور وأحمد في مثل هذا الأصل، فالمصير إلى المسند عندهم أولى من قول صاحب، وفتواه عندهم بخلاف ما رواه، لا حجة فيه، وهذا الأصل قد أوضحناه في غير هذا الموضع.

وقال بعض أهل العلم: إن النذر الذي كان على أم سعد بن عبادة كان عتقا، وكل ما كان في مال الإنسان واجبا، فجائز أن يؤديه عنه غيره واستدل قائل هذا القول بحديث القاسم بن محمد، أن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ: إن أمي هلكت، فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم». قال فهذا تفسير النذر المجمل الذي ذكره ابن عباس في حديثه.

وقال منهم قائلون: إن النذر الذي كان على أم سعد بن عبادة كان صدقة، ورووا في ذلك آثارا قد ذكرنا بعضها، وأكثرها في باب سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، وفي باب عبدالرحمن بن أبي عمرة من كتابنا هذا.

وقال آخرون: بل كان نذرا مطلقا، على ظاهر حديث ابن عباس، ومن جعل على نفسه نذرا هكذا مجملا مبهما، فكفارته كفارة يمين عند أكثر العلماء، وروى ذلك أيضا عن عائشة وابن عباس وجابر بن عبد الله.

وقد روى عن ابن عمر: ليس للنذر إلا الوفاء به.

وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك، وهذا عند أهل العلم على ما قد سمي من النذر.

وروى الثوري عن أبي سلمة، عن أبي معشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أنه سئل عن النذر، فقال: أفضل الأيمان، فإن لم يجد، فالتى تليها، فإن لم يجد فالتى تليها، يقول: الرقبة والكسوة، فالطعام.

وروى ابن عيينة عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: النذر إذا لم يسمه صاحبه فهو أغلظ الأيمان، وله أغلظ الكفارة بعتق رقبة.

وقد روى عن ابن عباس في النذر كفارة يمين، ولم يقل مغلظة. وعن جابر بن عبد الله وعائشة مثله.

وقال معمر بن قتادة: اليمين المغلظة: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا.

وروى ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي: إني لأعجب ممن يقول: إن النذر يمين مغلظة. قال الشعبي: يجزيه إطعام عشرة مساكين. وقاله الحسن، وذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: في النذر كفارة يمين، قال: وقال إبراهيم: يجزئه من النذر صيام ثلاثة أيام.

قال الثوري عن حماد، عن إبراهيم، قال: سواء قال: على نذر، أو لله على نذر، هي يمين.

وعن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: النذر يمين.

وعن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: ما قول الناس على نذر لله؟ قال: يمين. فإن سمي نذرا فهو ما سمي.

قال ابن جريج: أخبرني عطاء أنه سمع أبا الشعثاء يقول: إن نذر الرجل ليفعلن شيئا فهو يمين، ما لم يسم النذر، وهو قول مالك والفقهاء.

* * *

٢ - باب ما لا يجوز من النذر في معصية الله

٤٧٧ - حديث رابع لثور بن زيد مرسل شرکه فيه حميد بن قيس:

مالك، عن حميد بن قيس وثور بن زيد أنهما أخيرا عن رسول الله ﷺ، وأحدهما يزيد في الحديث على صاحبه، «أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس، فقال: ما بال هذا؟ قالوا: نذر ألا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم، فقال رسول الله ﷺ: «مره فليتكلم، وليستظل وليجلس، وليتم صيامه» (٤٩١).

قال مالك: ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة، وقد أمره أن يتم ما كان لله طاعة، وأن يترك ما كان لله معصية.

قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل عن النبي ﷺ من وجوه، منها: حديث جابر وابن عباس، ومن حديث قيس بن أبي حازم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ومن حديث طاوس عن أبي إسرائيل رجل من أصحاب النبي ﷺ وأظن - والله أعلم - أن حديث جابر هو هذا، لأن مجاهدا رواه عن جابر، وحميد بن قيس صاحب مجاهد، وفيه دليل على أن السكوت عن المباح أو عن ذكر الله ليس من طاعة الله، وكذلك الجلوس للشمس، وفي معناه كل ما يتأذى به الإنسان مما لا طاعة فيه بنص كتاب أو سنة. وكذلك الحفا

وغيره مما لم ترد الشريعة بعمله، لا طاعة لله فيه ولا قرينة؟ وإنما الطاعة ما أمر الله به ورسوله بالتقرب بعمله إلى الله تبارك اسمه. وقد جاء عن مالك في هذا الباب مسألة ذكرها في موطأه في الرجل يقول للرجل: أنا أحملك إلى بيت الله. قال: إن نوى أن يحمله على رقبتة يريد بذلك المشقة فليس ذلك عليه وليمش على رجله وليهد، وإن لم يكن نوى شيئا من ذلك فليحج وليركب وليحج به معه إن أطاعه وإن أبى فلا شيء عليه، وقد أنكروا قوم على مالك إيجاب الهدى في هذه المسألة على الذي نوى أن يحمله على رقبتة، وقالوا: ليس هذا أصله فيمن ترك الوفاء بما لا طاعة فيه من نذره أن يكفر بهدى أو غيره، لأن حمله على رقبتة ليس لله فيه طاعة وهو يشبه نذر الذي نذر أن لا يتكلم، ولا يستظل. وقد سئل إسماعيل القاضي عن هذا فقال: لو قدر أن يحمله لكان طاعة، قال: ومن هنا وجب عليه الهدى عند مالك، ولم يجعله كالمستظل والمتكلم بعد نذره أن لا يستظل ولا يتكلم.

قال أبو عمر: أصل مالك الذي لم يخالفه فيه أحد من أصحابه أن من نذر ما فيه لله طاعة بما لا طاعة فيه لزمه الوفاء بما فيه طاعة وترك ما سواه، ولا شيء عليه لتركه، وذلك كمن نذر أن يمشى إلى بيت المقدس للصلاة فيه، فينبغي له أن يقصد بيت المقدس، لما في ذلك من الطاعة، وليس عليه قصده ماشيا، إذ المشى لا طاعة فيه ولا هدى عليه، وهذا يقضى على المسألة الأولى ويقضى على أن من نذر المشى إلى الكعبة حافيا أنه يتعل ولا شيء عليه، وإن كان مالك في هذه كان يستحسن الهدى أيضا وليس بشيء.

حدثني أحمد بن محمد بن أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن الفضل الخفاف، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن جابر بن عبد الله، قال: «كان أبو إسرائيل رجلا من بني فهر فنذر ليقوم في الشمس حتى يصلى النبي ﷺ الجمعة، وليصوم ذلك اليوم، فرآه النبي ﷺ فقال: ما شأنه؟ فأخبروه فأمره أن يجلس ويستظل ويصوم ولم يأمره بكفارة». وهذا الحديث يدل على أن كل ما ليس لله بطاعة حكمه حكم المعصية في أنه لا يلزم الوفاء ولا الكفارة عنه، فإن ظن ظان أن إيجاب الكفارة بالهدى أو غيره احتياط قيل له: لا مدخل للاحتياط في إيجاب شيء لم يوجبه الله في ذمة بريئة، بل الاحتياط الكف عن إيجاب ما لم يأذن الله بإيجابه.

وفي هذا الحديث أيضا دليل على فساد قول من قال: إن من نذر معصية كان عليه مع تركها كفارة يمين. فإن احتج محتج بحديث عمران بن حصين وحديث أبي هريرة

جميعاً عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين، قيل له: هذان حديثان مضطربان لا أصل لهما عند أهل الحديث» (٤١٩٢)، لأن حديث أبي هريرة إنما يدور على سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث، وحديث عمران بن حصين يدور على زهير بن محمد عن أبيه، وأبوه مجهول لم يرو عنه غير ابنه زهير، وزهير أيضاً عنده مناكير؟ وقد بينا العلة في هذين الحديثين في باب طلحة بن عبد الملك من كتابنا هذا، ويدل هذا الحديث أيضاً على صحة قول من ذهب إلى أن من نذر أن ينحر ابنه أنه لا شيء عليه من كفارة ولا غيرها، وقد قاله مالك على اختلاف عنه وهو الصحيح - إن شاء الله - لأنه لا معصية أعظم من إراقة دم امرئ مسلم بغير حق. ولا معنى لإيجاب كفارة يمين على من نذر ذلك، ولا للاعتبار في ذلك بكفارة الظهار في قول المنكر والزور، لأن الظهار ليس بنذر، والنذر في المعصية قد جاء فيه نص عن النبي ﷺ قولاً وعملاً. فأما العمل فهو ما في حديث جابر هذا، وأما القول فحديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه» (٤١٩٣).

وقد ذكرنا في كتابنا هذا في باب طلحة بن عبد الملك.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد الجهني، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن ابن عباس، قال: بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا: يا رسول الله، أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مروه فليتكلم وليستظل

(٤١٩٢) أخرجه أبو داود برقم ٣٢٩٠ ج ٢٢٦/٣ كتاب الأيمان والنذور باب النذر في المعصية عن عائشة. والنسائي ٢٦/٧ كتاب الأيمان والنذر باب كفارات النذر عن عائشة. وأحمد ٢٤٧/٦ عن عائشة. والحاكم ٣٠٥/٤ عن عمران بن حصين. والطحاوي بمشكّل الآثار ٤٢/٣ عن عائشة والبيهقي بشرح السنة ٣٤/١٠ عن عائشة.

(٤١٩٣) أخرجه أبو داود كتاب الأيمان والنذر باب النذر في المعصية ج ٢٢٩/٣ عن عائشة برقم ٣٢٨٩. والبخاري ج ٢٥٥/٨ كتاب الأيمان والنذر باب النذر فيما لا يملك عن عائشة. والترمذي ١٥٢٦ ج ١٠٤/٤ كتاب النذر باب من نذر أن يطيع الله فليطعه عن عائشة. والنسائي ١٧/٧ كتاب الأيمان والنذر عن عائشة. وابن ماجه ٢١٢٦ ج ٦٨٧/٢ كتاب الكفارات باب من نذر نذراً ولم تمسه عن عقبة بن عامر. وأحمد ٣٦/٦ عن عائشة. والدارمي ١٨٤/٢ عن عائشة. والبيهقي بالسنن ٢٣١/٩ عن عائشة. والطحاوي بمعاني الآثار ١٣٣/٣ كتاب الأيمان والنذر باب الرجل ينذر وهو مشرك عن عائشة.

وليقتد وليتم صومه». قال البخارى: وقال عبد الوهاب: حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ.

قال أبو عمر: سيأتى فى باب طلحة بن عبد الملك ما يضاف إلى هذا الباب ويليق به، إن شاء الله.

٤٧٨ - طلحة بن عبد الملك الأيلى:

روى عنه مالك حديثا واحدا مسندا صحيحا، وليس عند يحيى عن مالك، وقد رواه الثعنبى وأبو المصعب وابن بكير والتنيسى وابن وهب وابن القاسم وجماعة الرواة للموطأ؛ فكرهنا أن نخلى كتابنا من ذكره، لأنه أصل من أصول الفقه. وما أظنه سقط عن أحد من الرواة، إلا عن يحيى بن يحيى، فإننى رأيته لأكثرهم، والله أعلم.

وقد رواه من غير رواية الموطأ، قوم جلة عن مالك، منهم: يحيى بن سعيد القطان وأبو نعيم وعبد الله بن إدريس وغيرهم. وهو حديث يدور على طلحة بن عبد الملك الأيلى هذا، وهو ثقة مرضى، حجة فيما نقل؛ روى عنه مالك، وعبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. على أن عبيد الله بن عمر، قد لقي القاسم بن محمد وروى عنه:

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن المسور، قال: حدثنا مطلب ابن شعيب، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الليث، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحى، عن مالك بن أنس، عن طلحة بن عبد الملك الأيلى، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه» (٤١٩٤).

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أيوب الرقى، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، قال: حدثنا عمرو بن على

(٤١٩٤) أخرجه أبو داود كتاب الإيمان والنذر باب النذر فى المعصية جـ ٢٢٩/٣ عن عائشة برقم ٣٢٨٩. والبخارى جـ ٢٥٥/٨ كتاب الإيمان والنذر باب النذر فيما لا يملك عن عائشة. والترمذى ١٥٢٦ جـ ١٠٤/٤ كتاب النذر باب من نذر أن يطيع الله فليطعه عن عائشة. والنسائى ١٧/٧ كتاب الإيمان والنذر عن عائشة. وابن ماجه ٢١٢٦ جـ ٦٨٧/٢ كتاب الكفارات باب من نذر نذرا ولم تمسه عن عقبة بن عامر. وأحمد ٣٦/٦ عن عائشة. والدارمى ١٨٤/٢ عن عائشة. والبيهقى بالسنن ٢٣١/٩ عن عائشة. والطحاوى بمعانى الآثار ١٣٣/٣ كتاب الإيمان والنذر باب الرجل ينذر وهو مشرك عن عائشة.

وعمر بن علي المقدمي، قال: حدثنا عبيدا لله بن عمر ومالك بن أنس، عن طلحة بن عبد الملك، عن قاسم، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

وحدثنا خلف بن القاسم الحافظ، قال: حدثنا الحسن بن أبي هلال، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن مالك، قال: حدثنا طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ فذكره سواء.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا يوسف بن أحمد أبو يعقوب الصيدلاني - بمكة - قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

قال العقيلي: وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا ابن غير، قال: حدثنا عبيدا لله بن عمر، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله.

وحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا ابن منيع، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار، سنة ست وعشرين ومائتين، قال: قيل لمالك بن أنس - وأنا أسمع -: حدثك طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه». فقال مالك: نعم.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله القاضي، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: سمعت خلف بن هشام البزار يقول: قيل لمالك بن أنس - وأنا أسمع - : حدثك طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه». فقال مالك: نعم.

وحدثني محمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابه، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار، قال: قيل لمالك بن أنس - وأنا أسمع - : حدثك طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه». فقال مالك: نعم.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن الخضر الأسيوطي، وحدثنا خلف ابن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عثمان بن أبي التمام وأحمد بن محمد بن موسى بن عيسى الحضرمي، قالوا: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

قال أبو عمر: زعم قوم أن هذا الحديث لم يروه عن القاسم بن محمد، إلا طلحة بن عبد الملك هذا، وقد وجدناه لمحمد بن أبان، عن القاسم بن محمد، مثله: حدثني سعيد ابن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا أبان بن يزيد، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن أبان، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، قال: حدثنا هدية بن خالد، قال: حدثنا أبان بن يزيد، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن أبان، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله سواء، ليس فيه ذكر الطاعة.

ومحمد بن أبان هذا، هو محمد بن أبان المزني اليمامي، ليس هو محمد بن أبان بن صالح الكوفي، ذاك ضعيف عندهم؛ وقيل: إن محمد بن أبان هذا، لم يرو عنه إلا يحيى ابن أبي كثير، وهو مجهول.

وقال آخرون: هو مدنى، معروف، روى عنه الأوزاعى أيضاً، وله عن القاسم وعروة وعون بن عبد الله رواية، وهذا هو الصحيح، وهو شيخ يمامى، ثقة، وحسبك برواية يحيى بن أبى كثير، والأوزاعى عنه.

وفى هذا الحديث من الفقه، ما يرد قول العراقيين فيمن نذر معصية: أن عليه كفارة يمين من تركها، لأن رسول الله ﷺ، لم يأمر فى هذا الحديث بكفارة لمن نذر المعصية، وإنما أمر بترك المعصية لا غير.

وأما حديث ابن شهاب، عن أبى سلمة، عن عائشة، عن النبى ﷺ أنه قال: لا نذر فى معصية، وكفارته كفارة يمين. فحديث منكر عند جماعة أهل العلم بالحديث، وإنما انفرد به عن الزهرى سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث عند جميعهم، وكذلك أيضاً، حديث عمران بن حصين فى ذلك، لا يصح لأنه يدور على محمد بن الزبير الحنظلى، وهو ضعيف، فى حديثه مناكير، لا يختلفون فى ذلك وعلى ما ذكرت لك أن لا كفارة على من نذر معصية إلا تركها، فقهاء الحجازيين، منهم: مالك والشافعى ومن تابعهم.

وفى هذا الحديث من الفقه، إن كل من جعل على نفسه نذراً أن يعصى الله، كالجاعل عليه إن الله شفى مريضه، أو رد غائبه، أو نحو ذلك، أن يشرب الخمر، أو يقتل أو يزنى أو يظلم أحداً، ونحو ذلك من المعاصى صغائرها وكبائرها. وكالقائل مبتدئاً: لله علىّ أن أقتل فلاناً، أو أشهد عليه بزور، أو أبغى عليه وأشفى غيظى بأذاه، وما أشبه ذلك من قليل المعاصى وكثيرها؛ فلا يلزمه شيء فى ذلك كله، لأنه من خطوات الشيطان، وعليه تركه فرضاً واجباً، ولا كفارة عليه غير ذلك، بظاهر هذا الحديث، لأنه لم يأمره فيه النبى ﷺ بكفارة. وكذلك من نذر ما ليس بطاعة، فليس عليه الوفاء به عند مالك، ولا كفارة عليه.

وقال مالك فى تأويل هذا الحديث: إن حلف أن يمشى إلى الشام، أو إلى مصر، وأشباه ذلك مما ليس فيه طاعة، فليس عليه فى ذلك شيء؛ لأنه ليس لله تعالى فيه طاعة. وأما قول مالك فيمن قال: أنا أحمل هذا العمود أو غيره إلى مكة، طلب المشقة: فليحج غير حامل شيئاً، ويهدى فقد أنكروا عليه إيجاب الهدى فى هذا ومثله. وقد مضى القول فى هذه المسألة، فى باب ثور بن زيد، والحمد لله.

وقد اختلف الصحابة والتابعون، وسائر الفقهاء فى مسائل من هذا الباب، نحو قول الإنسان علىّ نذر أن أنحر ابنتى عند مقام إبراهيم، وما أشبه ذلك.

واختلف أيضا فيه قول مالك، والذي يوجه ظاهر هذا الحديث، أن لا شيء عليه، وهو الصواب من القول في ذلك، والله أعلم.

«وسنذكر اختلاف العلماء في هذا الباب، وحجة كل فرقة منهم، إن شاء الله في غير هذا الموضع».

وأما من نذر شيئا لله فيه طاعة، فواجب عليه الإتيان به كالصلاة، والصيام والصدقة والعق، وما أشبه ذلك من طاعة الله، وهذا ما لا خلاف بين علماء المسلمين فيه. ويشد ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾. وتأويل ذلك: العقود التي لا معصية فيها؛ لبيان رسول الله ﷺ ذلك.

فمن قال: لله عليّ نذر، إن لم أشرب الخمر، ولم أقتل فلانا، فإنما هو رجل نذر نذرا لم يجعل له مخرجا: إن سلمه الله من قتل فلان، أو من شرب الخمر، فعليه أن يفي بنذره، وكل نذر لا مخرج له، ولا نية لصاحبه، فكفارته كفارة يمين، ثبتت بذلك السنة، وعلى ذلك جمهور علماء الأمة، فأغنى عن الإكثار فيه، وقد ذكرناه مجودا في باب ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله، والحمد لله. وقد أثنى الله تعالى على قوم كانوا يوفون بالنذر، ويخافون يوما كان شره مستطيرا.

ومن نذر ما لا معصية فيه ولا طاعة، فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال قوم: واجب عليه الإتيان بذلك لأنه مباح.

وقال آخرون: لا يجب عليه من النذر، إلا ما كان لله فيه طاعة، وقصة أبي إسرائيل من حديث جابر وابن عباس، تدل على صحة هذا القول، وقد ذكرنا ذلك في باب ثور ابن زيد، من كتابنا هذا، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو عمر: لم يفت يحيى بن يحيى في الموطأ، حديث من أحاديث الأحكام، مما رواه غيره في الموطأ، إلا حديث طلحة بن عبد الملك هذا، وسائر ما رواه غيره من الأحاديث في الموطأ، إنما هي أحاديث من أحاديث الجامع ونحوه، ليست في أحكام، وأكثرها أو كلها معلولة، يختلف فيها عن مالك؛ وقد توبع يحيى، تابعه جماعة من رواة الموطأ، على سقوط كل من أسقط من تلك الأحاديث من الموطأ، إلا حديث طلحة هذا وحده، وما عداه فقد تابعه على سقوطه من الموطأ قوم، وخالفه آخرون، وقد ذكرنا ذلك في آخر هذا الباب، ويحيى آخرهم عرضا، وما سقط من روايته، فعن اختيار مالك وتمحيصه، والله أعلم.

٣ - باب ما تجب فيه الكفارة من الأيمان

٤٧٩ - حديث رابع لسهيل:

مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليكفر عن يمينه، وليفعل الذى هو خير» (٤١٩٥).

لم يختلف الرواة عن مالك فى شىء من هذا الحديث، ولا اختلف على سهيل فى ذلك أيضاً؛ وقد روى هذا المعنى عن النبى ﷺ جماعة من أصحابه، منهم: عبدالرحمن ابن سمرة وأبو موسى الأشعرى وعدى بن حاتم وأبو هريرة، إلا أنهم اختلف عن جميعهم فى هذا الحديث فى الكفارة قبل الحنث، أو الحنث قبل الكفارة، فروى عن كل واحد منهم الوجهان جميعاً.

واختلف الفقهاء فى جواز الكفارة قبل الحنث على ما ذكره فى هذا الباب بعد ذكر ما حضرنى من الآثار فيه، وأجمعوا على أن الحنث قبل الكفارة مباح حسن جائز، وهو عندهم أولى.

حدثنا خلف بن القاسم - رحمه الله - قال: حدثنا عبدالله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العمري؛ وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيرى، حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصرى، عن عبدالرحمن بن سمرة، أن رسول الله ﷺ قال: «يا عبدالرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإنك إن تعطيها عن مسألة لا تعان عليها، وإن تعطيها عن غير مسألة تعان عليها، وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينك، واثت الذى هو خير منها». فهذا على مثل ما فى حديث سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، جواز تقديم الكفارة على الحنث.

وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسين بن جعفر بن إبراهيم الزيات أبو أحمد، قال: حدثنا يوسف بن يزيد، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا هشيم، قال:

(٤١٩٥) أخرجه الترمذى ١٥٣٠ ج ٥/ ١٠٧ كتاب النذور باب الكفارات قبل الحنث عن أبي هريرة. والنسائى كتاب النذور باب ١٥. وابن ماجه ٢١٠٨ ج ١/ ٦٨١ كتاب الكفارات عن عدى بن حاتم والدارمى ١٨٦/ ٢ عن عدى بن حاتم. أخرجه ابن حبان ج ٦/ ٢٧٤ عن أبي هريرة. والطبرانى الكبير ٩٧/ ١٧ عن عدى بن حاتم.

أخبرنا يونس ومنصور وحמיד، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة القرشى، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبدالرحمن بن سمرة، إذا آليت على يمين فأريت غيرها خيرا منها، فأتت الذى هو خير، وكفر عن يمينك؛ قال: ولا تسألن الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها أو وكلت فيها إلى نفسك، وإن أعطيتها عن غير مسألة، أعنت عليها» (٤١٩٦).

ففى هذا الحديث عن عبدالرحمن بن سمرة: خلاف ما تقدم، وأظن ذلك - والله أعلم - لأن الحديث الأول من رواية أهل المدينة عن أهل البصرة، فجاءوا به على مذهبهم فى ذلك، والحديث الثانى من رواية أهل البصرة بعضهم عن بعض، فجاءوا به على مذهبهم أيضا. ورواية أهل المدينة فى هذا أثبت وأكثر، وما أظن حديث هشيم هذا إلا وهما، لأن عبيدا لله بن عمر أثبت منه.

وقد روى حماد بن سلمة، عن يونس، عن الحسن خلاف ما رواه هشيم عن يونس، ورواية حماد بن سلمة توافق رواية عبيدا لله بن عمر.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن يونس وحמיד وثابت وحبيب، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة، أن النبى ﷺ، قال: «يا عبدالرحمن ابن سمرة، إذا حلفت على يمين فأريت غيرها خيرا منها، فكفر عن يمينك، واثت الذى هو خير».

فهؤلاء كلهم على تقديم الكفارة قبل الحنث وكذلك رواه قتادة عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة. ذكره أبو داود عن يحيى بن خلف عن عبدالأعلى، عن سعيد، عن قتادة. وكذلك رواه سليمان التيمى، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة، حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر، قال: حدثنا أمية ابن بسطام، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبى.

وكذلك رواه قرة بن خالد، عن الحسن، عن عبدالستار بن سمرة، حدثناه عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا قرة.

وكذلك رواه حماد بن زيد، عن يونس وهشام وسماك بن عطية، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة؛ حدثناه سعيد بن نصر وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد بن زيد.

ورواه ابن عون، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة، فجعل الحنث قبل الكفارة.

وأما رواية أبي موسى الأشعري، فأحسن ما فيها وأصحها: تقديم الكفارة قبل الحنث:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا غيلان بن جرير، عن أبي بردة ابن أبي موسى، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «إني والله إن شاء الله، لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها، إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير. أو قال: أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني» (٤١٩٧).

قال أبو داود: أحاديث أبي موسى الأشعري وعدى بن حاتم وأبي هريرة، كذا روى عن كل واحد منهم في بعض الروايات: الكفارة قبل الحنث، وفي بعض الروايات: الحنث قبل الكفارة، قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: إن شاء كفر بعد الحنث، وإن شاء كفر قبل الحنث.

قال أبو عمر: وعلى هذا مذهب مالك والشافعي وأصحابهما، وهو الثابت في حديث عبدالرحمن بن سمرة وأبي هريرة، وليس في هذا الباب أعلى منهما، ولا تقدم الكفارة إلا في اليمين بالله خاصة.

وقال مالك وجمهور أصحابه - إلا أشهب - : من كفر عن غيره بأمره أو بغير أمره أجزأه.

وقال أشهب: لا يجزيه إذا كفر عنه بغير أمره، لأنه لا نية للكفارة في تلك الكفارة، واختاره الأبهري، لأن الكفارة فرض لا يتأدى إلا بنية إلى أدائه، وهذا قول الشافعي، وأكثر الفقهاء، وقد ذكرنا هذه المسألة في تكفير الرجل عن غيره، في باب ربيعة من هذا الكتاب.

(٤١٩٧) أخرجه مسلم ج٣/ ١٢٧٠ كتاب الأيمان والنذور برقم ٩ عن أبي موسى. وأبو داود برقم ٣٢٧٦ ج٣/ ٢٢٦ كتاب الأيمان والنذور عن أبي بردة. وأحمد ٣٩٨/٤ عن أبي بردة، عن أبيه. والبيهقي بالسنن ٣٢/١٠ عن عدى بن حاتم. وذكره بالكنز ٤٦٤٠١ وعزاه للبخاري ومسلم وأبو داود عن أبي موسى.

وكان أبو حنيفة وأصحابه: لا يجيزون الكفارة قبل الحنث، لأنها إنما تجب بالحنث، والعجب لهم أنهم لا تجب الزكاة عندهم إلا بتمام مرور الحول، ويجيزون تقديمها قبل الحول من غير أن يروا في ذلك مثل هذه الآثار، ويأبون من تقديم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية بذلك، والحجة في السنة ومن خالفها محجوج بها، والله المستعان.

وأما الأيمان، فمنها ما يكفر بإجماع، ومنها لا كفارة فيه بإجماع، ومنها ما يختلف في الكفارة فيه، فأما التي فيها الكفارة بإجماع من علماء المسلمين، فهي اليمين بالله على المستقبل من الأفعال؛ وهي تنقسم قسمين: أحدهما أن يحلف بالله ليفعلن، ثم لا يفعلن، والآخر أن يحلف أن لا يفعل في المستقبل أيضا ثم يفعل.

وأما التي لا كفارة فيها بإجماع فاللغو، إلا أن العلماء اختلفوا في مراد الله من لغو اليمين التي لا يؤخذ الله عباده بها، ولم يجب الكفارة فيها، فقال قوم: هو أن يحلف الرجل على الماضي في الشيء يظن أكبر ظنه أنه كما حلف عليه، وأنه صادق في يمينه، ثم ينكشف له بخلاف ذلك؛ هذا قول روى معناه عن جماعة من السلف:

أخبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، حدثنا عبد الله بن نافع، قال: حدثنا أبو معشر، عن محمد بن قيس، عن أبي هريرة، قال: إذا حلف الرجل على الشيء لا يظن إلا أنه إياه، فإذا ليس هو فهو اللغو، وليس فيه كفارة.

وروى ابن المبارك عن الحجاج، عن الوليد بن العيزار، عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (٤١٩٨). قال: هو الرجل يحلف على الأمر يرى أنه كذلك وليس كذلك.

وجاء عن الحسن وإبراهيم وسليمان بن يسار ومجاهد وأبى مالك وزارة بن أوفى، مثل ذلك، وإليه ذهب مالك وأصحابه والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه، إلا أن مالكا وأصحابه يقولون: إن اللغو: أن يحلف على الشيء الماضي يوقن أنه كما حلف عليه، ولا يشك فيه، فإن شك فيه، فهي عندهم يمين غموس حيثن لا كفارة فيها، لعظم إثمها كاليمين الغموس الكاذبة سواء.

وقال آخرون اللغو: قول الرجل لا والله، وبلى والله، وهو غير معتقد لليمين ولا يريد لها. هذا قول عائشة وجماعة من التابعين، وفقهاء المسلمين، منهم الشافعي.

واختلف عن ابن عباس في ذلك: فروى عنه كقول أبي هريرة، وروى عنه كقول

عائشة، وهو قول عطاء والشعبي والقاسم بن محمد وعكرمة والحسن البصري، وقد روى عن ابن عباس في اللغو قول ثالث - إن صح عنه - قال لغو اليمين: أن تحلف وأنت غضبان.

وقال مسروق: اللغو من اليمين، كل يمين في معصية وليس فيها كفارة.

وقال سعيد بن جبير: هو تحريم الحلال مثل أن يحلف فيما لا ينبغي له، أو يحرم شيئاً هو له حلال، فلا يؤاخذ به الله بتركه ويؤاخذ به إن فعله.

وأما التي اختلفت في الكفارة فيها، فهي اليمين الغموس، وهي أن يحلف الرجل على الشيء الماضي، وهو يعلم أنه كاذب في يمينه يعتمد ذلك، فذهب الأكثر من العلماء إلى أن لا كفارة فيها على ما ذكرنا في باب العلاء من كتابنا هذا، وذهب قوم منهم: الشافعي والأوزاعي، إلى أن فيها الكفارة.

وقال ابن خواز بندا - حاكيا عن أصحاب مالك ومذهبه -: الأيمان عندنا ثلاثة: لغو وغموس لا كفارة فيهما، ويمين معقودة فيما يستقبل، فيها الاستثناء والكفارة. قال: وصفة اللغو: أن يحلف الرجل على الماضي أو الحال في الشيء يظن أنه صادق، ثم ينكشف له بخلاف ذلك، فلا كفارة عليه.

قال: والغموس هو أن يعتمد للكذب في يمينه على الماضي، قال: ولا لغو في عتق ولا طلاق، وإنما اللغو في اليمين بالله، وفيها الاستثناء.

قال: وقال أبو حنيفة والثوري والليث والطبري، بقولنا: إن لا كفارة في الغموس.

قال: وقال الأوزاعي والشافعي: في الغموس الكفارة.

وقال الشافعي: اللغو سبق اللسان باليمين من غير قصد ولا اعتقاد، وذلك سواء في الماضي والمستقبل.

قال الشافعي: ولو عقد اليمين على شيء يظنه صدقا، فانكشف له خلاف ذلك فإن عليه الكفارة، وسواء في ذلك الماضي والمستقبل.

قال أبو عمر: اختلاف السلف في اللغو على أربعة أقاويل: أحدها قول مالك ومن قال بقوله في الرجل يحلف على الشيء يرى أنه كذلك، وليس كذلك على ما تقدم.

وقال بعضهم: هي اليمين في الغضب.

وقال بعضهم: هي اليمين في المعصية.

وقال بعضهم: هو قول الرجل: لا والله وبلى والله، من غير اعتقاد يمين، وهو قول عائشة وابن عباس في رواية، وإليه ذهب الشافعي.

وقال الثوري في جامعه - وذكره المروزي عنه أيضا قال سفيان الثوري -: الإيمان أربعة: يمينان تكفران، وهو أن يقول الرجل: والله لا أفعل فيفعل، أو يقول: والله لأفعلن ثم لا يفعل؛ ويمينان لا تكفران: أن يقول: والله ما فعلت وقد فعل، أو يقول والله لقد فعلت وما فعل.

قال المروزي: أما اليمينان الأوليان، فلا اختلاف فيهما بين العلماء أنه على ما قال سفيان؛ وأما اليمينان الأخريان، فقد اختلف أهل العلم فيهما؛ فإن كان الخالف على أنه لم يفعل كذا وكذا، أو أنه قد فعل كذا وكذا عند نفسه صادقا، يرى أنه على ما حلف عليه، فلا إثم عليه في قول مالك وسفيان وأصحاب الرأي، وكذلك قال أحمد وأبو عبيد وأبو ثور.

وقال الشافعي: لا إثم عليه، وعليه الكفارة.

قال المروزي: وليس قول الشافعي في هذا بالقوى، قال: وإن كان الخالف على أنه لم يفعل كذا، وقد فعل كذا متعمدا للكذب، فهو آثم ولا كفارة عليه في قول عامة العلماء: مالك وسفيان وأصحاب الرأي وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد. وكان الشافعي يقول: يكفر، قال: وقد روى عن بعض التابعين مثل قول الشافعي.

قال المروزي: أميل إلى قول مالك وسفيان وأحمد، قال: وأما يمين اللغو التي اتفق عامة العلماء على أنها لغو، فهو قول الرجل: لا والله وبلى والله في حديثه، وكلامه غير معتقد لليمين ولا مريدها.

قال أبو عمر: قد مضى من قوله، وحكايته عن مالك وسفيان وأصحاب الرأي وأحمد وأبي عبيد وأبي ثور، في معنى اللغو غير هذا، والذي حكاه في الوجهين جميعا في اللغو صحيح، والذي عليه أكثر العلماء ما ذكر آخرا، وهو قول عائشة وابن عباس، وقد مضى في اليمين الغموس من كشف مذهب الشافعي وسائر العلماء في ذلك ما فيه كفاية، وبيان في باب العلاء بن عبد الرحمن من كتابنا هذا، فلا معنى لتكرير ذلك هاهنا، وبالله التوفيق والرشاد لا شريك له.

ذكر ابن وهب قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب، أن عروة بن الزبير حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: إيمان اللغو ما كان في المراء والهزل في المزاحه

والحديث الذى لا يعقد عليه القلب، وأيمان الكفارة كل يمين حلف فيها على وجه من الأمر فى غضب أو غيره، ليفعلن أو لیتركن، فذلك عقد الأيمان التى فرض الله فيها الكفارة.

قال ابن شهاب: قال الله: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾. وسئل عن الأيمان ما توكيدها؟ فقال: توكيدها: ما حلف عليه الرجل أن يفعله جادا، ففى تلك الكفارة وما كان من يمين لغو، فإن الله قد عفا عنها.

وذكر بقى عن وهب، عن خالد، عن مغيرة، عن إبراهيم: لغو اليمين أن أقول: لا والله وبلى والله، صلة الحديث.

قال: وحدثنا هناد عن أبى الأحوص، عن مغيرة، عن الشعبي، قسم لغو قول الرجل: لا والله وبلى والله، يصل بها كلامه، ما لم يكن شىء يعقد عيله قلبه، وهو قول عكرمة، وأبى صالح، وأبى قلابة، وطائفة.

وكان سعيد بن جبير يذهب إلى أن اللغو: أن يحلف الرجل فيما لا ينبغى له أن يحلف عليه، مثل أن يحرم شيئا هو له مالك، فلا يؤاخذه الله بتركه، ولكن يؤاخذه إن فعله.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا أحمد بن يعقوب بن جهور، حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن عبد الله بن كناسة، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان أبى لا يحنث حتى نزلت كفارة اليمين.

واختلفوا فى الكفارة إذا مات الخالف، فقال الشافعى، وأبو ثور: كفارات اليمين تخرج من رأس مال الميت.

وقال أبو حنيفة: تكون فى الثلث. وكذلك قال مالك: إن أوصى بها.

* * *

٤ - باب جامع الأيمان

٤٨٠ - حديث ثان وأربعون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير فى ركب، وهو يحلف بأبيه، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم،

فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت» (٤١٩٩).

هكذا رواه مالك وغيره، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، معنى واحد. وكذلك رواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وزاد: قال عمر: فوالله ما حلفت بها. ذاكرا ولا آثرا.

وفي هذا الحديث من الفقه، أنه لا يجوز الحلف بغير الله عز وجل، في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه.

وقد روى سعيد بن عبيدة، عن ابن عمر، فيه حديثا شديدا: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك» (٤٢٠٠). ذكره أبو داود وغيره.

وروى محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون» (٤٢٠١).

حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، فذكره. والحلف بالمخلوقات كلها في حكم الحلف بالآباء، لا يجوز شيء من

(٤١٩٩) أخرجه البخاري ج ٨/٢٣٦ كتاب الأيمان والنذر باب لا تحلفوا بأبائكم عن عمر. والترمذي برقم ١٥٣٤ ج ٣/١١٠ كتاب النذور باب كراهية الحلف عن ابن عمر. والنسائي ج ٧/٤ كتاب الأيمان والنذور باب التشديد في الحلف عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٣٢٤٩ ج ٣/٢١٩ كتاب الأيمان والنذور باب كراهية الحلف. وابن ماجه برقم ٢٠٩٤ ج ١/٦٧٧ كتاب الكفارات عن عمر. وأحمد ١/١٨ عن عمر. والحاكم ١/٥٢ عن عمر. والبيهقي بالسنن ١٠/٢٨ عن عمر.

(٤٢٠٠) أخرجه أحمد ٢/٦٧ عن ابن عمر. والطحاوي بمشكّل الآثار ١/٣٥٨ عن ابن عمر. وابن حبان ج ٦/٣٧٨ عن ابن عمر. وذكره بالكنز العمال برقم ٤٦٣٢٨ وعزاه لأحمد، والترمذي والحاكم عن ابن عمر.

(٤٢٠١) أخرجه البخاري ج ٩/٢١٤ كتاب التوحيد باب السؤال بأسماء الله عن ابن عباس. ومسلم كتاب الأيمان برقم ١٢٦٧ باب النهي عن الحلف بغير الله عن ابن عمر. وابن ماجه برقم ٢١٠١ ج ١/٦٧٩ كتاب الكفارات باب من حلف له بالله فليرضى عن ابن عمر. والنسائي كتاب الأيمان والنذور باب ٤ ج ٧/٤ عن عمر. والبيهقي بالسنن ١٠/١٨١ عن ابن عمر. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٥٩٢٥ عن ابن عمر. والطحاوي بمشكّل الآثار ١/٣٥٤ عن عمر. والحاكم بالمستدرک ١/٥٢ عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٤٦٣٣٥ وعزاه السيوطي للبخاري والنسائي عن عمر.

ذلك؛ فإن احتج محتج بحديث يروى عن إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله - في قصة الأعرابي النجدي - : أن النبي ﷺ قال: «أفلح وأبيه، إن صدق». قيل له: هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به، وقد روى هذا الحديث مالك وغيره عن أبي سهيل، لم يقولوا ذلك فيه.

وقد روى عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه: «أفلح والله، إن صدق أو دخل الجنة والله إن صدق» (٤٢٠٢). وهذا أولى من رواية من روى وأبيه، لأنها لفظة منكرة ترددها الآثار الصحاح، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها، لا يجوز الخلف بها لأحد؛ واختلفوا في الكفارة: هل تجب على من حلف بغير الله فحنث؛ فأوجبها بعضهم في أشياء يطول ذكرها، وأبى بعضهم من إيجاب الكفارة على من حنث في يمينه بغير الله، وهو الصواب عندنا، والحمد لله.

وأما الخلف بالطلاق والعتق، فليس يمين عند أهل التحصيل والنظر، وإنما هو طلاق بصفة، أو عتق بصفة، إذا أوقعه موقع وقع على حسبما يجب في ذلك عند العلماء، كل على أصله، وقول المتقدمين الأيمان بالطلاق والعتق، إنما هو كلام خرج على الاتساع والمجاز والتقريب؛ وأما الحقيقة، فإنما هو طلاق على صفة ما، وعتق على صفة، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله عز وجل، وأما من حلف بصدقة ما له أو نحو ذلك، فالذي يلزم منه ما قصد به فاعله إلى البر والقربة إلى الله عز وجل، وهذا باب اختلف فيه العلماء قديما وحديثا، وسنذكر ما لهم في ذلك من الأقوال والاعتلال في باب عثمان بن حفص بن خلدة، من كتابنا هذا عند ذكر قصة أبي لبابة، إن شاء الله.

ونذكر وجوه الأيمان وتقسيمها عند العلماء، واللغو منها وغير اللغو، وأحكام كفارتها في باب سهيل بن أبي صالح من كتابنا هذا أيضا إن شاء الله.

(٤٢٠٢) أخرجه البخاري ج ٣/ ٥٧ كتاب الصوم باب وجوب صوم رمضان عن طلحة. ومسلم كتاب الأيمان برقم ٨ ج ١/ ٤١ باب الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام عن طلحة. وأبو داود برقم ٣٩٢ ج ١/ ١٠٤ كتاب الصلاة عن طلحة بن عبيد الله. والنسائي ٢٢٨/١ كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة عن طلحة بن عبيد الله. والبيهقي ٤٦٦/٢ عن طلحة بن عبيد الله. والبغوي بشرح السنة ٦/١٠ عن ابن عمر. والطحاوي بمشكل الآثار ٣٥٦/١ عن أبي طلحة.

ونذكر هاهنا معانى الإيمان بالله عز وجل خاصة، لأن الفرض مما فى كل باب من أبواب كتابنا هذا، أن يتسع القول فى أصوله ونوضحها ونبسطها، ونلوح من فروعه بما يدل على المراد فيه، إذ الفروع لا تحصى ولا تضبط إلا بضبط الأصول، والله المستعان. فالذى أجمع عليه العلماء فى هذا الباب، هو أنه من حلف بالله، أو باسم من أسماء الله، أو بصفة من صفاته، أو بالقرآن، أو بشيء منه فحنث، فعليه كفارة يمين على ما وصف الله فى كتابه من حكم الكفارة، وهذا ما لا خلاف فيه عند أهل الفروع، وليسوا فى هذا الباب بخلاف، وأجمع العلماء على أن تصريح اليمين بالله هو قول الخالف: بالله أو بالله أو تالله، واختلفوا فيمن قال: والله والله والله، أو والله والرحمن، أو والرحمن والرحيم، أو والله والرحيم الرحمن.

فتحصيل مذهب مالك وأصحابه فى ذلك - وهو قول الأوزاعى والبتى -: أنها يمين واحدة أبدا إذا كرر شيئا مما ذكرنا، إلا أن يكون أراد استثناء يمين فيكون كذلك؛ وسواء كان ذلك فى مجلس واحد، أو مجالس.

وقال الشافعى: فى كل يمين كفارة، إلا أن يكون أراد التكرار.

وقال أبو حنيفة: إذا قال والله والرحمن، فهما يمينان إلا أن يكون أراد اليمين الأولى، فتكون يميناً واحدة، ولو قال: والله الرحمن، كانت يميناً واحدة.

قال أبو عمر: لا يختلفون فيمن قال: والله العظيم الرحمن الرحيم، ونحو هذا من صفاته عز وجل، أنها يمين واحدة؛ وإنما اختلفوا إذا أدخل الواو.

وقال زفر: إذا قال والله الرحمن كانت يميناً واحدة.

وقال أبو حنيفة: من حلف فى شيء واحد مرارا فى مجلس واحد، فإن كان أراد التكرار، فهي يمين واحدة، وإن لم تكن له نية. وأراد التغليظ، فهما يمينان، وإن حلف فى مجلسين فهما يمينان.

وقال الثورى: هي يمين واحدة، وإن كان فى مجالس، إلا أن يكون أراد يميناً أخرى.

وقال الحسن بن حى: إن قال: والله لا أكلم فلانا، والله والله لا أكلم فلانا، فيمين واحدة، وإن قال: والله لا أكلم فلانا، ثم قال: والله لا أكلم فلانا فيمينان.

وقال أحمد بن حنبل: من حلف على شيء واحد بإيمان كثيرة فى مجلس أو مجالس فحنث، فإنما عليه كفارة واحدة.

وأجمعوا أنه إذا قال: أقسم بالله إنها يمينا، واختلفوا فيمن قال: أقسم أو أشهد، أو أعزم أو أحلف، ولم يقل بالله، ولكنه أراد بالله، فقال مالك: كل هذه الألفاظ يمينا، إذا أراد بالله، وإن لم يرد بالله فليس شيء منها بيمين.

وروى عن مالك أنه ضعف أعزم بالله، وكأنه لم يره يمينا، إلا أن يكون أراد اليمين، لأنه قد يكون على وجه الاستعانة، كأنه يقول: استعين بالله، أو بحول الله، وهذا ليس بيمين عند أحد.

وقال الشافعي: أقسم بالله، أو أقسمت بالله، أو أشهد بالله، أو أعزم بالله، يمينا إذا أراد بها اليمين، وليست بيمين؛ إن لم يرد بها يمينا، وليس أقسم وأشهد وأحلف يمينا، إذا لم يقل بالله، هذه رواية المزني عنه؛ وروى عنه الربيع نحو قول مالك، إنه إذا قال أقسم أو أشهد أو أعزم، فهو يمينا، وإن لم يقل بالله إذا أراد بالله وأراد به اليمين.

قال الربيع: وقال الشافعي: وإن قال: أحلف بالله فليس بيمين، إلا أن ينوى اليمين، لأنه يحتمل أن يريد سأحلف بالله.

وقال أبو حنيفة: أقسم وأشهد وأعزم وأحلف، كلها أيمان، وإن لم يقل بالله، وهو قول الثوري والأوزاعي وقول الحسن والنخعي.

واختلفوا فيمن حلف بحق الله، أو بعهد الله، أو بميثاقه، أو نحو ذلك، فقال مالك: من حلف بحق الله فهي يمينا، قال: وكذلك عهد الله، وميثاقه وكفالاته وعزته وقدرته وسلطانه، وجميع صفات الله وأسمائه، هي أيمان كلها، فيها الكفارة؛ وكذلك لعمر الله وأيم الله.

وقال الشافعي في: وحق الله وجلال الله وعظمته وقدرته، يمينا، إن نوى بها اليمين، وإن لم يرد اليمين، فليست بيمين؛ لأنه يحتمل: وحق الله واجب، وقدرة الله ماضية. وقال في: أمانة الله ليست بيمين، وفي لعمر الله، وأيم الله، إن لم يرد بها اليمين، فليست بيمين.

وقال الأوزاعي: من قال: لعمر الله، وأيم الله، لأفعلن كذا، ثم حنث فعليه كفارة يمينا.

وقال أبو حنيفة: إن قال: وحق الله، فهي يمينا فيها كفارة.

وقال محمد بن الحسن: ليست بيمين، ولا فيها كفارة.

وقال الرازى: قول أبى حنيفة فى هذا مثل قول محمد ليست يمين، وكذلك عهد الله، وميثاقه وأمانته، ليست يمين.

وقال أبو حنيفة: فى قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ (٤٢٠٣). هى الأيمان والشرائع. وقال بعض أصحابه: هى يمين.

وقال الطحاوى: ليست يمين. وقال الشافعى: من حلف بالقرآن فحنث، فعليه الكفارة.

وقال أحمد بن حنبل: من حلف بالقرآن، أو بحق القرآن، فحنث لزمته بكل آية كفارة.

وأجمعوا أن الاستثناء فى اليمين بالله عز وجل جائز، واختلفوا فى الاستثناء فى اليمين بغير الله من الطلاق والعق، وغير ذلك؛ وما أجمعوا عليه فهو الحق، وإنما ورد التوقيف فى الاستثناء فى اليمين بالله، لا فى غير ذلك.

حدثنا سعيد بن نصر وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا ابن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، أنه قال: «من حلف فقال: إن شاء الله، فقد استثنى» (٤٢٠٤). وأيوب هذا هو أيوب بن موسى القرشى الأموى.

وقد روى هذا الحديث أيوب السختمانى عن نافع، عن ابن عمر حدثناه عبدا لله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عيسى ومسدّد، قالا: حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فاستثنى، فإن شاء رجع، وإن شاء ترك» (٤٢٠٥).

وذكر عبدالرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبى هريرة، قال: قال

(٤٢٠٣) الأحزاب ٧٢.

(٤٢٠٤) أخرجه النسائى ٢٥/١ كتاب الأيمان والنذور باب الاستثناء عن ابن عمر. وابن حبان ج٦/٢٧١ كتاب الأيمان باب إباحة الاستثناء عن ابن عمر.

(٤٢٠٥) أخرجه أبو داود كتاب النذور باب ١١ الاستثناء فى اليمين عن ابن عمر، والنسائى ١٢،٧ كتاب الأيمان والنذور باب من حلف عن ابن عمر. وأحمد ١٥٣/٢ عن ابن عمر. وذكره بنصب الراية ٣/٣٠١ عن ابن عمر. وابن حبان ج٦/٢٧١ كتاب الأيمان باب الخير المدحض قول من زعم أن هذا الخير تفرد به أيوب السختمانى عن ابن عمر.

رسول الله ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله، لم يحنث» (٤٢٠٦).

وروى مالك عن نافع، عن ابن عمر، قال: من قال: والله، ثم قال: إن شاء الله، لم يحنث.

أخبرنا سعيد بن عثمان، حدثنا أحمد بن دحيم بن خليل، حدثنا أبو عروبة، قال: حدثنا الحسين بن سيار، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عبيد الله بن عمر، عن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه». جعله مالك موقوفاً على ابن عمر. وأجمعوا أن الاستثناء إن كان في نسق الكلام دون انقطاع بين في اليمين بالله، أنه جائز، واختلفوا فيه إذا كان بعد سكوت وطول.

٤٨١ - حديث موفى خمسين من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يقول: «لا، ومقلب القلوب» (٤٢٠٧).

وهذا يستند من حديث ابن عمر وغيره، من طرق حجازية صحاح.

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا بشر ابن منصور عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: كانت أكثر أيمان النبي ﷺ: «لا، ومقلب القلوب».

وقد روى هذا الحديث نافع عن سالم، حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، حدثنا عبدالعزيز بن يحيى، حدثنا سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، قال: كانت يمين رسول الله ﷺ كثيراً ما سمعتها منه: «لا، ومقلب القلوب». هكذا قال: عن موسى، عن نافع، عن سالم. ورواه ابن المبارك عن موسى عن سالم، لم يذكر نافع: أخبرنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف،

(٤٢٠٦) أخرجه أحمد ٣٠٩/٢ عن أبي هريرة. وابن حبان ج١/٢٧١ كتاب الأيمان عن ابن عمر.

وعبد الرزاق بالمصنف ٥١٧/٨ كتاب الأيمان والنذور عن أبي هريرة.

(٤٢٠٧) أخرجه البخاري ج٩/٢١٢ كتاب التوحيد باب مقلب القلوب عن ابن عمر. وأبو داود

برقم ٣٢٦٣ ج٣/٢٢٣ كتاب الأيمان والنذور باب الاستثناء في اليمين عن ابن عمر.

والترمذي برقم ١٥٤٠ ج٤/١١٣ كتاب النذور باب كيف كان يمين النبي عن ابن عمر.

والنسائي ٢/٧ كتاب الأيمان والنذور عن ابن عمر. والدارمي ١٨٢/٢ عن ابن عمر.

والبيهقي بالسنن ٢٧/١٠ عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٢٩٦/١٢ عن ابن عمر.

حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا علي بن معبد، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا عبد الله ابن المبارك عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، قال: كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها: «لا، ومقلب القلوب» (٤٢٠٨).

ورواه عبد الله بن عمرو بن العاصي، أخبرناه خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا علي بن معبد، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حيوة بن شريح، عن أبي هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث شاء، ثم قال رسول الله ﷺ: يا مصرف القلوب، اصرف قلوبنا إلى طاعتك» (٤٢٠٩).

ورواه النواس بن سمعان، ذكره ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر ابن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت النواس بن سمعان الكلابي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن: إن شاء أقامه، وإن شاء أزاعه». وكان يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك». قال: «والميزان بيد الرحمن، يرفع أقوامًا، ويخفض آخرين، إلى يوم القيامة» (٤٢١٠).

وحدثنا أحمد بن فتح، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكرياء النيسابوري، حدثنا العباس ابن محمد، حدثنا سلمة بن شبيب، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلوبنا على دينك». قالت له أم سلمة: ما أكثر ما يقول: «يا مقلب القلوب». فقال النبي ﷺ: «إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله، يقلبها كيف يشاء» (٤٢١١).

-
- (٤٢٠٨) أخرجه البخاري ج ٩/٢١٢ كتاب التوحيد باب مقلب القلوب عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٣٢٦٣ ج ٣/٢٢٣ كتاب الأيمان والنذور باب الاستثناء في اليمين عن ابن عمر. والترمذي برقم ١٥٤٠ ج ٤/١١٣ كتاب النذور باب كيف كان يمين النبي عن ابن عمر. والنسائي ٢/٧ كتاب الأيمان والنذور عن ابن عمر. والدارمي ٢/١٨٧ عن ابن عمر. والبيهقي بالسنن ١٠/٢٧ عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٢١٢/٢٩٦ عن ابن عمر.
- (٤٢٠٩) أخرجه بتمامه مسلم كتاب القدر ج ٤/٢٠٤٥ برقم ١٧ عن ابن عمر. وأحمد ٢/١٦٨ عن ابن عمرو. والحاكم ٢/٢٨٨ عن جابر. وابن أبي عاصم بالسنن ج ١/١٠١ عن أنس.
- (٤٢١٠) أخرجه ابن ماجه برقم ١٩٩ ج ١/٧٢ عن النواس بن سمعان بالمقدمة. وأخرجه أحمد ٤/١٨٢ عن النواس بن سمعان. وأخرجه الحاكم المستدرک ١/٥٢٥ عن النواس.
- (٤٢١١) أخرجه الآجری فی الشریعة ص ٣١٦ عن أم سلمة.

ويستند أيضا من حديث عائشة وأم سلمة. وروى المستورد وغيره أن أكثر ما كانت يمين رسول الله ﷺ: «والذى نفسى بيده، ونفس أبى القاسم بيده». وهذا كله هو اليمين بالله، وذلك أمر مجتمع عليه، والحمد لله.

ومخرج هذه الأحاديث كلها مجاز في الصفات، مفهوم عند أهل العلم يفيدها قول الله عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا﴾ الآية.

٤٨٢ - مالك عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة حديث واحد مقطوع

وهو عثمان بن حفص بن عمر بن عبدالرحمن بن خلدة الزرقى الأنصارى؛ ثقة، روى عنه مالك وعبدالعزیز بن أبى سلمة، ولم يرو عنه غيرهما فيما علمت، إلا أنه قد قيل إن عثمان بن حفص الذى روى عنه عباد بن إسحاق، عن إسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبى وقاص، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ: «أنه قال: «من قال: يثرب، فليقل: المدينة» (٤٢١٢).

هو عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة هذا، وهذا الحديث رواه إبراهيم بن طهمان عن عباد ابن إسحاق، عن عثمان؛ وعثمان هذا يروى عن الزهرى.

روى عنه مالك حديثين؛ أحدهما: حديث هذا الباب فى قصة أبى لبابة، والآخر: رواه عنه أيضا، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل، فيضع عنه صاحب الحق: ويعجل له الآخر؛ فكره ذلك عبد الله بن عمر، ونهى عنه.

وله عن معاوية حديث منقطع. وروى الزهرى عن جده عمر بن عبدالرحمن بن خلدة، وأظن عمر هذا الذى روى عنه ابن شهاب؛ هو عمر بن خلدة الذى روى ابن أبى ذئب عن أبى المعتمر عنه، عن أبى هريرة حديث التفليس. وبنو خلدة معروفون بالمدينة، لهم أحوال وشرف وجلالة فى الفقه وعمل العلم. وأما حديث مالك عن عثمان هذا، فهو بلاغ.

مالك عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة، عن ابن شهاب أنه بلغه أن أبا لبابة ابن عبد المنذر حين تاب الله عليه، قال: «يا رسول الله ﷺ: أهجر دار قومى التى

(٤٢١٢) أخرجه بلفظه البخارى فى تاريخه ٢١٧/٦ عن سعد. وأخرجه بنحوه أبو نعيم بتاريخ أصبهان عن ابن عباس ج ٣٥٧/٢. وذكره بنحوه فى الدر المنثور ١٨٨/٥ وعزاه لأحمد وابن أبى حاتم عن البراء بن عازب.

أصبت فيها الذنب، وأجاورك، وأنخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله؟. فقال رسول الله ﷺ: يجزيك من ذلك الثلث» (٤٢١٣).

هكذا هذا الحديث فى الموطأ عند يحيى وطائفة من رواته، منهم: ابن القاسم، وروته طائفة منهم التنيسى عبد الله بن يوسف فى الموطأ عن مالك: أنه بلغه أن أبا لبابة حين تاب الله عليه... الحديث. لم يذكر عثمان بن حفص ولا ابن شهاب، وليس هذا الحديث فى الموطأ عند القعنبي ولا أكثر الرواة. ورواه العقيلي عن يحيى بن أيوب، عن ابن بكير، عن مالك، عن عمر بن حفص بن عمر بن خلدة، عن ابن شهاب: أن أبا لبابة حين تاب الله عليه.... فذكر الحديث. هكذا قال فيه العقيلي: عن يحيى بن أيوب، عن ابن بكير عمر بن حفص، وأدخله فى باب عمر من تاريخه الكبير، وهذا غلط فاحش، ولا يعرف عمر بن حفص بن خلدة فى هذا الحديث ولا غيره، وإنما يعرف عمر بن خلدة جد عثمان شيخ مالك على ما قدمنا ذكره؛ فابن بكير وهم حين جعل فى موضع عثمان عمر، والعقيلي أيضا جهل ذلك، فأدخله فى باب عمر، ولم يبين أمره، وليس هذا الحديث عند ابن بكير فى الموطأ ولا أحد من رواة الموطأ.

• وروى ابن وهب هذا الحديث فى موطئه عن يونس بن يزيد: أنه أخبره عن ابن شهاب، قال: أخبرنى بعض بنى أبي السائب بن أبي لبابة، أن أبا لبابة حين ارتبط، فتاب الله عليه، قال: «يا رسول الله، إن من توبتى أن أهجر دار قومي التى أصبت فيها الذنب، وأجاورك، وأنخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله؟. فقال رسول الله ﷺ: يجزى عنك الثلث» (٤٢١٤). فقد بان فى رواية يونس عن ابن شهاب البلاغ الذى ذكره مالك عن ابن شهاب فى هذا الخبر، وعند ابن شهاب فى نحو معنى حديث أبي لبابة هذا حديث كعب بن مالك، وهو متصل صحيح، ذكره ابن وهب، قال: أخبرنى يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرنى عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله، أنخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله؟ فقال له رسول الله ﷺ: أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك» (٤٢١٥). ويحتمل أن يكون

(٤٢١٣) أخرجه عبد الرزاق بلفظه برقم ٩٧٤٥ ج ٥/٤٠٦ عن سعد بن أبي وقاص.

(٤٢١٤) أخرجه الطبرانى بالكبير ج ٥/٢٣ عن ابن لبابة. والبخارى فى تاريخه عن حسين بن السائب بن أبي لبابة ج ٢/٣٨٦. وأخرجه البيهقى بالدلائل ج ٥/٢٧١ عن سعيد بن المسيب.

(٤٢١٥) أخرجه أبو داود برقم ٣٣١٩ ج ٣/٢٣٨ عن كعب بن مالك أو أبي لبابة كتاب البيوع باب من نذر أن يتصدق بماله.

البعض في هذا الحديث، هو الثلثان في حديث أبي لبابة، والله أعلم.

وقد ذكر إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، عن أبيه، عن الزهري، عن ابن لكعب بن مالك، عن أبيه، وعن ابن أبي لبابة، عن أبيه، ولا يتصل حديث أبي لبابة - فيما علمت - ولا يستند، وقصته مشهورة في السير محفوظة.

روى عبدالرزاق ومحمد بن ثور، وأبو سفيان المعمرى، كلهم عن معمر، عن الزهري في قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾ (٤٢١٦) الآية. نزلت في أبي لبابة لما بعثه النبي ﷺ إلى بنى قريظة، فأشار إلى حلقه: إنه الذبح. فقال أبو لبابة: لا، والله لا أذوق طعاما ولا شرابا حتى أتوب، ويتوب الله عليّ، فمكث سبعة أيام لا يذوق فيها طعاما ولا شرابا حتى يخر مغشيا عليه، ثم تاب الله عليه، فقليل له: يا أبا لبابة، قد تيب عليك. قال: لا، والله لا أحل نفسي حتى يكون رسول الله ﷺ هو يحلني، فجاء فحله بيده، ثم قال له أبو لبابة: يا رسول الله، إن من توبتي أن أهجر دار قومي التي أصبت فيها الذنب، وأن أنخلع من مالي كله صدقة إلى الله ورسوله؟. فقال: «يجزئك الثلث أن تصدق به يا أبا لبابة». وذكر ابن إسحاق هذه القصة، فجودها:

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق في قصة بنى قريظة، فذكرها بطولها وتامها، وذكر خروج رسول الله ﷺ إليهم مع أصحابه بعد انصراف الأحزاب عن المدينة، قال: وحاصروهم رسول الله ﷺ خمسًا وعشرين ليلة، فذكر قول حبي بن أخطب لهم قال: ثم إنهم بعثوا إلى رسول الله ﷺ أن أبعث إلينا أبا لبابة بن عبدالمنذر، أخا بنى عمرو بن عوف، وكانوا حلفاء الأوس نستشيرهم في أمرنا، فأرسله رسول الله ﷺ إليهم، فلما رأوه قام إليه الرجال، وجهش إليه النساء والصبيان يكون في وجهه، فرّق لهم، وقالوا له: يا أبا لبابة، ترى أن ننزل على حكم محمد؟ قال: نعم. وأشار بيده على حلقه: إنه الذبح، قال أبو لبابة: فوالله ما زالت قدماي من مكانهما حتى عرفت أني قد خنت الله ورسوله، ثم انطلق أبو لبابة على وجهه، ولم يأت رسول الله ﷺ حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من عمدته، وقال: لا أبرح مكاني هذا حتى يتوب الله عليّ مما صنعت، وأعاهد الله ألا أظأ بنى قريظة أبدا، ولا أرى في بلد خنت الله ورسوله فيه أبدا، فلما بلغ رسول الله ﷺ خبره،

وكان قد استبطأه، قال: «أما إنه لو جاعني لاستغفرت له، فأما إذ فعل ما فعل، فما أنا بالذي يطلقه من مكانه حتى يتوب الله عليه».

قال: فحدثني يزيد بن عبد الله بن قسيط: أن توبة أبي لبابة نزلت على رسول الله ﷺ وهو في بيت أم سلمة، قالت أم سلمة: فسمعت رسول الله ﷺ من السحر، وهو يضحك، قالت: «فقلت له: مم تضحك، أضحكك الله سنك؟ قال: تيب على أبي لبابة. قالت: فقلت: أفلا أبشره يا رسول الله؟ قال: بلى، إن شئت. قال: فقامت على باب حجرتها، وذلك قبل أن يضرب عليهن الحجاب، فقالت: يا أبا لبابة، أبشر فقد تاب الله عليك، قالت: فثار الناس إليه ليطلقوه، فقال: لا، والله حتى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقني، فلما مر عليه خارجاً إلى الصبح أطلقه».

وذكر ابن هشام هذه القصة عن زياد، عن ابن إسحاق، ثم قال ابن هشام: أقام أبو لبابة مرتبطاً بالجدع ست ليال، تأتيه امرأته في كل وقت الصلاة، فتحله للصلاة، ثم يعود فيرتبط بالجدع، فيما حدثني بعض أهل العلم، قال: والآية التي نزلت في توبته: ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم﴾ (٤٢١٧).

ذكر سنيد قال: حدثني من سمع سفيان بن عيينة يحدث عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى، قال في قوله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم﴾. نزلت في أبي لبابة بن عبد المنذر، وذكر بقى ابن مخلد، قال: حدثنا هناد بن السرى، قال: حدثنا يونس، قال: حدثني عنبسة بن الأزهر، عن سماك بن حرب عن عكرمة، قال: نزلت: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾. في أبي لبابة، أشار إلى بني قريظة حيث قالوا: ننزل على حكم سعد؟ قال: لا تفعلوا، فإنه الذبح، وأمر يده على حلقه، قال بقى: وحدثنا إبراهيم بن محمد الشافعي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي خالد، قال: سمعت عبد الله بن أبي قتادة قال: نزلت في أبي لبابة: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم﴾. قال سفيان: هكذا قرأ.

قال أبو عمر: قد قرأ أماناتكم على التوحيد جماعة. والصواب عندي، والله أعلم، في حديث سفيان بن عيينة هذا عبد الله بن أبي قتادة لا عبد الله بن أبي أوفى، وإن كان إسماعيل بن أبي خالد سمع من ابن أبي أوفى. واسم أبي لبابة: بشير، وقيل رفاعه، وقد

ذكرنا ونسبناه في كتابنا في الصحابة.

وذكر على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَنُحَوِّنُوا أَبْأَنَاتَكُمْ﴾. قال: ما افترض عليكم من الفرائض، وكذلك قال الضحاك بن مزاحم. وقال يزيد بن أبي حبيب وغيره: هو الإغلال بالسلاح في المغازي والبعوث.

حدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازي، حدثنا أحمد بن داود بن موسى المكي، حدثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة وعبد الأعلى بن حماد، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: «من سرته حسنته، وساءته سيئته، فهو مؤمن» (٤٢١٨).

وأما قوله في الحديث: «يجزئك منه الثلث» فإن مالكا ذهب إلى أن من حلف بصدقة ماله كله في المساكين، ثم حنث أنه يجزئه من ذلك الثلث، وهو قول ابن شهاب.

وذكر ابن وهب عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد بن المسيب مثله.

قال مالك: فإن حلف حالف بصدقة شيء من ماله بعينه، ثم حنث لزمه أن يخرج ماله كله، وإن كان أكثر من الثلث، وإن حلف مراراً بصدقة ماله، ثم حنث مراراً، فإنه يخرج ثلث ماله يوم حلف كل مرة، مرة بعد مرة، إذا كانت يمينه وحنثه مرة بعد مرة. وأصل مالك فيما ذهب إليه في هذا الباب حديث أبي لبابة هذا، وهو حديث منقطع لا يتصل إسناده إلا على ما ذكرنا، والله أعلم.

وفيه حديث كعب بن مالك في معنى حديث أبي لبابة، وهو حديث متصل صحيح، وأما سائر العلماء، فإنهم اختلفوا في ذلك، فذكر أبو عبد الله المروزي وغيره عن الحارث العكلي والحكم بن عتيبة وابن أبي ليلى قimen حلف بماله في المساكين صدقة: أنه ليس عليه شيء من كفارة ولا غيرها، ذهبوا إلى أن اليمين لا تكون إلا بالله عز وجل؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا إلا بالله». قالوا: فمن حلف بغير الله فهو عاص، وليس عليه كفارة، ولا عليه أن يتصدق بماله ولا بشيء منه؛ لأنه لم يقصد به قصد التقرب إلى الله عز وجل بالصدقة ولا نذر ذلك؛ فيلزمه الوفاء به، وإنما أراد اليمين.

(٤٢١٨) أخرجه البيهقي بالسنن ٩١/٧ عن عمر بن الخطاب. والحاكم بالمستدرک ١٤/١ عن أبي أمامة. وابن عساکر ٣/٣٨٨ عن جابر بن سمرة. والخطيب في تاريخه ٣١٩/٤ عن جابر بن سمرة. وذكره بالکنز برقم ٧٠٠ وعزاه السيوطي للطبرانی عن أبي موسى.

قال أبو عمر: وإلى هذا ذهب محمد بن الحسن، وبه قال داود بن علي وغيره، وهو مذهب عبدالرحمن بن كيسان الأصم وجماعة. قال أبو عبدالله المروزي: ويروى عن عمر بن الخطاب وعائشة وابن عمر وابن عباس وحفصة وأم سلمة أنهم قالوا: من حلف بصدقة ماله، ثم حنث عليه كفارة يمين. وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وأبي ثور.

وذكر المروزي عن أصحاب الرأي أنهم قالوا: يتصدق من ماله بما تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والمواشي، ولا يجب عليه أن يتصدق بشيء من العقار والمتاع وسائر الأموال غير ما تجب فيه الزكاة من العين والحارث والمواشي.

قال أبو عمر: هكذا ذكر المروزي عن أصحاب الرأي أبي حنيفة وأصحابه والمشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه فيمن حلف بصدقة ماله أنه يخرج كفه، ولا يترك لنفسه إلا ثيابه التي توارى عورته، ويقومها، فإذا أفاد قيمتها أخرجها، وأظن هؤلاء حكموا فيه بحكمهم في المفلس الذي يقسم عندهم ماله بين غرمائه، ويترك له ما لا بد منه حتى يستفيد، فيؤدى إليهم.

وأما محمد بن الحسن، فالذي قدمنا ذكره عنه، هو مذهبه فيما ذكره الطحاوي وغيره، وقد روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير نحو الذي ذكر المروزي عن أصحاب الرأي.

أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن دحيم، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا مسلم بن خالد، قال: حدثنا إسماعيل بن أمية عن رجل يقال له: عثمان بن حاضر - قال إسماعيل: وكان رجلاً صالحاً قاصاً - أن رجلاً، قال لامرأته: اخرجي في ظهري، فأبت أن تخرج، فلم يزل الكلام بينهما حتى قالت هي: تنحر نفسك، وجاريتها حرة، وكل مال لها في سبيل الله إن خرجت، ثم بدا لها فخرجت. قال عثمان بن حاضر: فأتتني تسألني، فأخذت بيدها، فذهبت بها إلى ابن عباس، فقصت عليه القصة، فقال ابن عباس: أما جاريتك فحرة، وأما قولك: تنحرين نفسك، فانحري بدنة، ثم تصدقي بها على المساكين، وأما قولك: مالي في سبيل الله، فأجمعى مالك كله، فأخرجني منه مثل ما يجب فيه من الصدقة، قال: ثم ذهبت بها إلى ابن عمر، فقال لها مثل ذلك، ثم ذهبت بها إلى ابن الزبير، فقال لها مثل ذلك، قال: وأحسب أنه قال: ثم ذهبت بها إلى جابر بن عبدالله، فقال: مثل قولهم فأما الثلاثة، فقد أتيتهم. وقال قتادة: وجابر بن زيد فيمن حلف بصدقة ماله، وحنث

يتصدق بخمسه، ذكره ابن عليه عن سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، وقال به قتادة على اختلاف عنه، وقد روى عنه كفارة يمين، وقال ابن عليه: عليه أن يتصدق بجميع ماله، ويمسك ما يستغنى به عن الناس، فإذا استفاد مالا تصدق بقدر ما أمسك. وقال إسحاق بن راهويه: يتصدق بكفارة الظهار على ترتيبيها.

وقال ربعة بن أبي عبد الرحمن: يؤدي زكاة ماله لا غير، ذكره محمد بن الجهم عن إبراهيم الحربي، عن الحسن بن عبد العزيز، عن الحارث بن مسكين، عن ابن وهب، قال: كان ربعة يقول فيمن حلف بصدقة ماله فحنث، وذكره، وكان عبد الله بن وهب يقول في الخالف بصدقة ماله إذا حنث: إن كان ملياً أخذت فيه بقول مالك: إنه يخرج ثلث ماله. وإن كان فقيراً: فكفارة يمين. وإن كان متوسطاً أخذت فيه بقول ربعة: إنه يطهر ماله بالزكاة.

وروى عن القاسم وسالم فيمن حلف بصدقة ماله أو بصدقة شيء من ماله، قالوا: يتصدق به على بناته. وهذا عندي من قولهما دليل على أنه لا يلزمه شيء عندهما فأجبا له ما ذكرنا، الله أعلم.

قرأت على عبد الوارث بن سفيان: أن قاسم بن أصبغ، حدثهم قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، قال: سألت الحكم وحماداً عن رجل، قال: إن فارقت غريمي، فمالي عليه في المساكين صدقة. قالوا: ليس بشيء. قال شعبة: وقاله ابن أبي ليلى.

وروى عن ابن عباس وأبي هريرة وعطاء وطاوس والحسن وسليمان بن يسار والقاسم وسالم وقتادة، فيمن حلف بصدقة ماله، فحنث، قالوا: كفارة يمين عن عائشة، قالت: كل يمين، وإن عظمت، لا يكون فيها طلاق، ولا عتاق، فيكفرها كفارة اليمين، وهو قول الشافعي والثوري والأوزاعي، وبه قال ابن وهب وأبو زيد بن أبي الغمر، وعليه أكثر أهل العلم. قال الشافعي: الطلاق والعتاق من حقوق العباد والكفارات إنما تلزم في حقوق الله لا في حقوق العباد.

قال أبو عمر: لا خلاف بين علماء الأمة، سلفهم وخلفهم، أن الطلاق لا كفارة فيه، وأن اليمين كالطلاق على الصفة، وأنه لازم مع وجود الصفة، واختلفوا فيما عدا الطلاق من الأيمان، وقد ذكرنا اختلافهم ها هنا فيمن حلف بصدقة ماله؛ لأن الحديث المذكور في هذا الباب ليس فيه إلا معنى ذلك، دون ما سواه، فأما وجوه أقوالهم في ذلك، فوجه قول مالك ومن تابعه: حديث ابن شهاب في قصة أبي لبابة، ووجه قول

الحكم بن عتيبة ومن تابعه قد ذكرناه، ووجه قول من أوجب فى ذلك كفارة يمين، عموم قوم الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ (٤٢١٩). يعنى فحشتم، فعمّ الأيمان كلها، إلا ما أجمعوا عليه منها، أو ما كان فى معنى ما أجمعوا عليه من حقوق العباد، ولقائل هذا القول سلف من الصحابة - رضى الله عنهم - وهو أعلى ما قيل فى هذا الباب، ووجه حديث أبى لبابة عند القائلين بهذا القول، أنه كان على المشورة منه لرسول الله ﷺ فى هجره دار قومه، والخروج عن ماله إلى الله ورسوله، لا أنه حلف، فأشار عليه رسول الله ﷺ إذ شاوره بأن يمسك على نفسه ثلثى ماله، ويتقرب إلى الله بالثلث شكراً لتوبته عليه من ذنبه ذلك (هذا على أن حديثه أيضاً منقطع لا يتصل بوجه من الوجوه) والله أعلم.

* * *

آخر الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله «كتاب الضحايا»

المحتويات

بقية كتاب الحج.....	٣
٢٨ - باب جامع السعى.....	٣
٢٩ - باب صوم عرفة.....	١٣
٣٠ - باب صيام أيام منى.....	١٩
٣١ - باب ما يجوز من الهدى.....	٣٠
٣٢ - باب العمل فى الهدى إذا عطب أو ضل.....	٣٤
٣٣ - باب الوقوف بعرفة والمزدلفة.....	٣٩
٣٤ - باب السير فى الدفعة.....	٤٣
٣٥ - باب النحر فى الحج.....	٤٤
٣٦ - باب العمل فى النحر.....	٥٧
٣٧ - باب الحلاق.....	٦٢
٣٨ - باب الصلاة فى البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة.....	٦٥
٣٩ - باب صلاة المزدلفة.....	٨١
٤٠ - باب صلاة منى.....	٩٦
٤١ - باب صلاة المعرس والمخصب.....	١٠٠
٤٢ - باب الرخصة فى رمى الجمار.....	١٠٤
٤٣ - باب دخول الحائض مكة.....	١١٢
٤٤ - باب إفاضة الحائض.....	١٣٢
٤٥ - باب فدية من حلق قبل أن ينحر.....	١٣٧
٤٦ - باب جامع الحج.....	١٤٩
كتاب الجهاد.....	١٩١
١ - باب الترغيب فى الجهاد.....	١٩١
٢ - باب النهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو.....	٢٢٢
٣ - باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو.....	٢٢٤
٤ - باب جامع النفل فى الغزو.....	٢٣٩
٥ - باب ما جاء فى السلب فى النفل.....	٢٥٤

٢٦٥	٦ - باب القسم للخيل فى الغزو
٢٦٧	٧ - باب الغلول
٢٩٤	٨ - باب الشهداء فى سبيل الله
٣١٠	٩ - باب العمل فى غسل الشهيد
٣١٤	١٠ - باب الترغيب فى الجهاد
٣٣٠	١١ - باب الخيل والمسابقة بينها والنفقة فى الغزو
٣٥٨	١٢ - باب الدفن فى قبر واحد لضروره وإنفاذ أبى بكر عدة رسول الله ﷺ
٣٦٥	كتاب النذور والأيمان
٣٦٥	١ - باب النذر فى المشى
٣٦٩	٢ - باب ما لا يجوز من النذر فى معصية الله
٣٧٧	٣ - باب ما تجب فيه الكفارة من الأيمان
٣٨٣	٤ - باب جامع الأيمان
٣٩٩	المحتويات